UNIVERSITE SIDI MOHAMED BEN ABDELLAH DE FES
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES ÉCONOMIQUES ET SOCIALES

جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵙⵉⴷⵉ ⵎⵓⵃⴰⵎⵎⴷ ⴱⵏ ⵄⴱⴷⵍⵍⴰⵀ ⴱⴼⴰⵙ
ⵜⴰⵖⴻⵡⵍⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴻⵙⵙⵓⵙⴰⵏⵉⵜ, ⵜⴻⵍⵣⵓⵔⵉⵜ ⴰ ⵜⵉⵣⵔⵉⵜ

الرقم الترتيبي: .....

مركز دراسات الدكتوراه: العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والشريعة والتدبير
تكوين الدكتوراه: القانون العام
الحقل المعرفي: العلاقات الدولية والقانون الدولي
التخصص: العلاقات الدولية
المختبر: الدراسات السياسية والقانون العام

أطروحة لنيل الدكتوراه في موضوع:

التحولات المعرفية للنظرية الواقعية في حقل العلاقات الدولية:

جون ميرشايمر نموذجا

اعداد الطالب الباحث: عبيد الحليمي

تاريخ المناقشة: السبت 25 فبراير 2023

أعضاء لجنة المناقشة:

أعضاء لجنة المناقشة	الاطـــار	مؤسسة الانتماء	الصفة
ذ. رشيد المرزكيوي	أستاذ التعليم العالي	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس	مشرفا ورئيسا
ذ. الحسن الوارث	أستاذ التعليم العالي	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس	مقررا
ذ. محمد المكليف	أستاذ التعليم العالي	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا	مقررا
ذ. جمال كدوري	أستاذ مؤهـل	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس	مقررا

بِسْمِ اللّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

بداية، أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان للأستاذ الفاضل الدكتور رشيد المرزكيوي لقبوله الإشراف على هذا الموضوع، وعلى حسن التأطير والتوجيه والمعاملة الإنسانية الراقية، فأمل أن أكون في المستوى المطلوب، مع خالص تقديري واحترامي ومتمنياتي له بالتوفيق والتميز في مسيرته العلمية؛ والشكر أيضا للأستاذ الفاضل جمال كدوري على توجيهاته السديدة ودعمه المتواصل، أتمنى له كل التوفيق والتألق مع تقديري واحترامي له.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء اللجنة العلمية على كل ما بذلوه من جهد في تقييم وتحكيم هذا البحث؛

شكري موصول كذلك لأساتذة مختبر الدراسات السياسية والقانون العام على المجهودات القيمة التي يبذلونها للرقي بالبحث العلمي وتجويده، وعلى نبل الأخلاق وتعاملهم الإنساني الطيب؛

والشكر أيضا لكافة الأساتذة الذين كان لهم الفضل في تأطيري وتوجيهي وتكويني خلال الدراسة الجامعية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس وطيلة مراحل الحياة الدراسية.

ولا تفوتني الفرصة من دون تقديم جزيل الشكر لأفراد عائلتي على دعمهم ومساندتهم الدائمة؛ وأيضا لأصدقائي وكل من ساعد من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع...

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة..

إلى أمي العزيزة.. أطال الله في عمرها..

مقتضب عن الاطروحة:

ينطلق هذا البحث من الأسس المعيارية للواقعية السياسية في حقل العلاقات الدولية، ويركز على الواقعية الهجومية "لجون ميرشايمر" من خلال إبراز محدداتها النظرية كالدول التعديلية والمياه المانعة للغزو والزيادة النسبية في القوة والهيمنة الإقليمية والكذب في السياسة الدولية، بالإضافة إلى استحضارها لأبعاد أغفلتها المقتربات الأخرى كالإقليمية والجغرافية وبُعد السياسة الخارجية، وأيضا الأنظمة القطبية المتعددة وغير المتعددة، المتوازنة وغير المتوازنة؛

كما يقف على أبرز الإسهامات الواقعية منذ غابر الأزمان إلى حدود اليوم لغاية مقاربة التحولات في النموذج المعرفي الواقعي، وذلك عبر منهجية الانتقال من العام إلى الخاص التي يوازيها انتقال من مستوى في التحليل إلى أخر، فاستحضار النظام الدولي يقود إلى مناقشة النظام الإقليمي، والاستعانة بالواقعية الهجومية في تفسير السياسة الدولية ينتهي إلى الاسترشاد بالنظرية في السياسة الخارجية، ناهيك عن أن معالجة سياسة القوى العظمى يسائل أيضا موقع القوى الصغرى بالنظام الدولي، ثم أن مقاربة بنية النظام الدولي يحيل على البنية الداخلية للدول؛ وهذا النقاش النظري يرتبط - منذ البداية - بواقع السياسة الدولية من خلال تقديم تطبيقات لتوازن القوى والصراع على القوة والسعي نحو النفوذ والهيمنة؛

ويركز المقترب الهجومي "لجون ميرشايمر" على الصعود الصيني، فإذا ما استمر اقتصاد الصين في النمو السريع، فإن قوة الصين الكامنة ستحولها إلى قوة عسكرية مهابة، ومن المرجح أنها ستسعى إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية على نصف الكرة الشرقي، بنفس الطريقة التي حققت بها الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على النصف الغربي للكرة الأرضية، لهذا يحث صناع القرار الأمريكي على منع الصين من تحقيق هذا الهدف (فرض التوازن الخارجي)، لأن طموح القوى العظمى هو أن تحقق الهيمنة الإقليمية بمحيطها وأن تمنع قوى أخرى من تحقيق نفس المسعى بمجالها الجغرافي؛ كما يطالب الإدارة الأمريكية بالتركيز على بناء دولة قوية ومزدهرة في الداخل (التوازن الداخلي) بدل سياسة التدخل في جميع مناطق العالم؛

ليخلص البحث إلى أن واقعية 'ميرشايمر' ذات راهنية، ويمكن الاستعانة بقاموسها النظري في حالة الدول الصغرى والكبرى وليس فقط القوى العظمى؛ حيث يتضح بأن المخرجات النظرية للواقعية الهجومية يمكن تطبيقها - بشكل توافقي مع الاتجاهات النظرية الأخرى- على الأنظمة الإقليمية الفرعية التي ينتمي إليها المغرب؛ لذلك تنفتح الأطروحة على إمكانية التفكير في نموذج نظري ملائم للسياسة الخارجية المغربية، وهذا النموذج لا يعني بأنه يرفض النماذج النظرية المتواجدة، بقدر ما أنه يتطلب أن يتبلور على خصوصيات مغاربية مع الاستفادة من التراكم النظري بالحقل؛

الكلمات المفاتيح: النظرية؛ الواقعية الهجومية؛ جون ميرشايمر؛ التحولات المعرفية؛ السياسة الدولية؛ السياسة الخارجية المغربية..

المقدمة

يتميز حقل العلاقات الدولية بغزارة التنظير من خلال تعدد المقتربات والنماذج والمقترحات النظرية التي تعالج ظواهر السياسة الدولية بالتحليل والتفسير من زوايا متعددة، ناهيك عن أنها تصلح كنظريات إرشادية للسياسة الخارجية للدول، كما يتسم بالجدل الدائم والنقاش المستمر بين هذه النظريات، فالتناظر بين المقتربات يعتبر جزءًا لا يتجزأ من هوية وتاريخ الحقل، ولا يمكن الحديث عن العلاقات الدولية من دون الإشارة إلى النقاشات بين النظريات، لأنها هي التي ساهمت في تطور علم العلاقات الدولية وبروزه كحقل معرفي مستقل وقائم بذاته.

وقد ارتبطت العلاقات الدولية بالعديد من النظريات الكبرى أو المهيمنة، باعتبارها المقتربات التي ساهمت في تطور الحقل منذ "تأسيس أول مقعد لدراسة العلاقات الدولية في جامعة Aberystwyth في الويلز ببريطانيا العظمى سنة 1919"[1]، بل أن العلاقات الدولية ارتبطت في نشأتها بنظريات محددة، خصوصا الجدل المثالي-الواقعي في فترة ما بين الحربين، بصفته النقاش الذي تمحور بالأساس حول الهوية المعرفية وموضوع العلاقات الدولية، خاصة في طرح الإشكالات الكبرى حول كيفية تفسير أسباب الحرب بالنظام الدولي، ثم حول ما إن كانت العلاقات الدولية ستركز على الكيفية التي "ينبغي أن يكون عليها العالم"، عبر وضع سلسلة من المعايير والمؤسسات والإجراءات التي يمكنها أن تضع حدا للحرب والصراع الدولي وفق نظرة المثاليين، أم أن العلاقات الدولية تقتضي - حسب الواقعيين - أن تتعامل مع الواقع كما هو كائن أو مع "ما هو العالم عليه موضوعيا"[2].

لذلك فالنظريات هي المنطلق لدراسة ظواهر السياسة الدولية، وهي الأساس الذي تعتمد عليه العلاقات الدولية، ليس فقط في تفسير أو فهم المشاكل المتعلقة بتعقيدات السياسة الدولية، بل أيضا في الاسترشاد بها من طرف الدول في سياستها الخارجية من خلال اتباع مجموعة من الخطوات المحتملة والخيارات الممكنة في تفاعلاتها الدولية، وهذا ما يضفي طابع العلمية على العلاقات الدولية، خصوصا أن هذا الحقل يتسم بالكثير من المتغيرات التي تواجه الدارسين والمتخصصين؛ بل أنه حقل ديناميكي سريع التحول، بالنظر لبروز مجموعة من القضايا المستجدة ذات الراهنية والملازمة لتطور العلاقات بين الأمم.

وتندرج النظرية الواقعية ضمن هذا الإطار، باعتبارها من بين النظريات التي هيمنت لعقود على الساحة الدولية تنظيرا وتأثيرا عبر مساهمة روادها في إغناء حقل العلاقات الدولية بالأفكار الملهمة والمؤثرة والمفسرة للسياسة الدولية، حيث برزت إلى الواجهة بشكل ملفت للنظر خلال بداية القرن

[1]- خالد موسى المصري، الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 30 - العدد الأول - 2014، ص 320.

[2]- ميليا كوركي وكولن وايت، العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية، مؤلف جماعي "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2016، ص 76.

العشرين الذي اتسم بحروب الهيمنة بين القوى الكبرى، فسطع نجمها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كنظرية عقلانية مهيمنة وذات إجابات عن المشاكل الدولية التي عرفها العالم مع نظام الثنائية القطبية، بما ترتب عليه من تنافس قوي بين الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية، لتتطور مع العديد من الرواد خلال نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، خاصة "كينيث والتز" و"روبرت غيلبن" و"جون ميرشايمر" و"ستيفن والت"..

إن أهم ما يميز الواقعية عن غيرها من النظريات هي قدرتها على تقديم التفسيرات المتعددة لأسباب اندلاع الحروب والصراع الدولي، حيث توصف بنظرية للقوة، بالنظر إلى افتراض جل روادها بأن السياسة الدولية ما هي إلا صراع على القوة وبأن العلاقات الدولية هي "علاقات القوة وظواهر لها"، لذلك تنتفي القيم والمعايير الخلقية في عالم السياسة الدولية، ورغم تعدد الاتجاهات الواقعية، إلا أنها تتفق جلها على هذه المفاهيم المركزية كالقوة والمصلحة والصراع الدولي؛ كما تؤكد الواقعية بأن حقيقة "المجتمع الدولي هو حصرا مجتمع الدول ذات السيادة"، وأن العلاقات بين هذه الدول "هي التي تشكل أساس العلاقات الدولية"[1].

وللواقعية جذور تاريخية وفلسفية تعود لألاف السنين، حيث ترجع إرهاصاتها الأولى إلى عصور الإمبراطوريات القديمة ونظم الدول-المدينة، وذلك من خلال كتابات لمؤرخين وعسكريين حول القوة وإستراتيجيات الحرب وغيرها، خاصة كتابات كل من العسكري الصيني 'صن تزو' (551-496 ق.م) حول "فن الحرب"[2]، إضافة إلى كتاب المؤرخ اليوناني 'ثيوسيديدس' (460-404 ق.م) حول الحرب البيلوبونيزية بين إسبارطا وأثينا في القرن الخامس قبل الميلاد[3]، وأيضا كتابات السياسي الهندي "كوتيليا.. قبل ألفي سنة مضت"[4]، أي في (350-275 ق.م)؛ إذ تعد هذه النصوص الأولية بمثابة وثائق تاريخية حول الواقعية بالأنظمة الدولية في العالم القديم، فكثير من الواقعيين في العصر الحالي يعود إليها باعتبارها أول النصوص الواقعية في التاريخ، خاصة كتابات "ثيوسيديديس" عن الحرب البيلوبونيزية بين إسبرطا وأثينا في القرن الخامس قبل الميلاد.

ونشير في هذا السياق "لروبرت غيلبن" الذي يقول في مقدمة كتابه "الحرب والتغيير في السياسة العالمية War and Change in World Politics"، بأن السياسة الدولية لم تتغير منذ آلاف السنين، فلا تزال السمة البارزة للعلاقات الدولية هي الصراع من أجل الحصول على "الثروة والسلطة" بين الوحدات الدولية (الدول) في "حالة من الفوضى"، كما يضيف بأن كتابات "ثيوسيديديس" حول

[1]- عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص 86.
[2]- صن تزو، "فن الحرب"، ترجمة رءوف شبايك، دار أجيال للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2007.
[3]- انظر كتاب ثيوسيديدس: Thucydides, The History of The Peloponnesian War, Translated By Richard Crawley, E.P.Dutton and Company, INC, This new American edition published 1950؛ الذي يؤرخ فيه لهذه الحرب.
[4]- أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الامريكية أنموذجا، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى 2013، ص 190.

الحرب البلوبونيزية بين إسبرطا وأثينا، ما زالت تشكل "دليلا مفيدا على سلوك الدول اليوم مثلما كان عندما كتب في القرن الخامس قبل الميلاد"[1]، وهذا دليل على أهمية نصوص هؤلاء المؤرخين لتفسير واقع السياسة الدولية، بل ولمعرفة الكيفية التي كانت تتصرف بها الدول في الأنظمة العالمية القديمة.

على غرار ذلك، تستمد النظرية الواقعية أسسها من كتابات "نيكولو ميكيافيلي" (1469- 1527 م) في كتابه "الأمير le prince"، "وتوماس هوبس" (1588- 1679م) من خلال مؤلفه "الليفياتان Le Léviathan"، فقد "رأيا أن السياسة الدولية هي صراع مستمر على السلطة"[2]، وبأن الدول يقتضي منها التأهب للحرب بشكل دائم، ويعتبر "ميكيافيلي" من أهم الواقعيين السياسيين، كما يصفه "تيموثي دن" بأنه ممثلا لما يعرف "بالواقعية التاريخية "، بحكم أنه يعد "مناصرا لمجموعة من الحقائق الثابتة التي تسمح لزعماء الدولة بأن يخضعوا البيئة الخارجية لسيطرتهم"[3]، إذ رغم الصورة السلبية التي ارتبطت "بميكيافيلي"، فإنه يعد أبرز الواقعيين في عصر النهضة، خصوصا أنه أكد على إمكانية التحكم في العالم الخارجي إذا ما تعامل الساسة بواقعية، ويعني ذلك أن السياسة هي فضاء لصراع المصالح والتنافس والحرب، وعلى الساسة أن يتعاملوا مع هذا الواقع كما هو.

أما "توماس هوبس"، فقد اعتبر بأن الحالة الطبيعية للأفراد تتسم بحرب الجميع ضد الجميع، إذ حينما يكون الإنسان يعيش في حالة فوضى وبدون سلطة، فإنه يكون دائم الاستعداد لخوض الحرب بعضه ضد البعض، بل أن هذه الحالة شبيهة بحالة الكيانات ذات السيادة (الدول)، حيث يسود الخوف الدائم من التعرض للهجوم من بعضها البعض، وهذا الاستنتاج ناتج عن نظرة "هوبس" التشاؤمية للطبيعة البشرية، التي تجعل من البشر قادرين على تدمير بعضهم البعض في كل لحظة؛ يقول "هوبس" حين يقوم الإنسان برحلة، "فإنه يتسلح ويبحث عن الصحبة الجيدة؛ وحين يخلد إلى النوم فإنه يقفل أبوابه، وحتى عندما يكون في بيته فإنه يغلق خزائنه؛ وهذا مع معرفته بأن هناك قانونا وموظفين عامين مسلحين، لينتقموا لأي أذى قد يلحق به"[4].

كما ترجع الأصول التاريخية للواقعية السياسية لكتابات العسكري الألماني كارل "فون كلاوزفيتز" (1780-1831)، الذي حاول تقديم أول نظرية عقلانية حديثة حول الحرب، وذلك بناء على تجربته العسكرية في صفوف الجيش البروسي، ثم الجيش الروسي، حيث شارك في الحروب النابليونية، وكان شاهدا على انتصارات نابليون في الحروب الأولى وهزائمه في الحروب الأخيرة، فوفق الأستاذ "عبد الله العروي" في كتابه "مفهوم الدولة"، فإن نظرية "كلاوزفيتز" [ما زالت إلى يومنا هذا محط اهتمام

[1]- روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، السنة 2009، ص 24.
[2]- بول ويلكينسن، العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي للثقافة والتعليم، الطبعة الأولى 2013، ص 10.
[3]- ثيموتي دن، الواقعية، مؤلف جماعي "عولمة السياسة العالمية"، تأليف جون بيليس وستيف سميث، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى 2004، ص 224.
[4]- توماس هوبز، الليفياتان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، كلمة، 2011، ص 135.

الأخصائيين][1]، لأنه عمل على عقلنة الجيوش، بل وأكد على الطبيعة السياسية للحرب، بما يعني على أن عالم السياسة هو عالم الصراع على القوة؛ في سياق ذلك، يقول "كلاوزفيتز" بأن الحرب "تنبع دوما من وضع سياسي، ولا تنجم إلا عن سبب سياسي، ولهذا فالحرب عمل سياسي"[2]، بل يؤكد بأن "الحرب ليست عملا سياسيا فحسب"، فهي "استمرار للسياسة بوسائل أخرى"[3].

علاوة على ذلك، تجد الواقعية السياسية منطلقاتها الأولية في أفكار وتصورات المفكر الأمريكي وعالم اللاهوت البروتيستانتي **"رينهولد نيبور"** (1892 - 1971) في كتابه "الإنسان الأخلاقي والمجتمع اللا أخلاقي Moral Man and Immoral Society" الصادر سنة 1932، "فنيبور" ركز على أن الإنسان ملطخ بخطيئة الشر الأولى، وبالتالي فهو مهيأ لارتكاب أفعال شريرة رغم أن طبعه يجمع ما بين الخير والشر معا، ويسعى الإنسان إلى القوة بغية أن يخضع حياة الآخرين إلى إرادته، لهذا "فقوة الدولة ما هي إلا انعكاس لإرادة الأفراد في تحقيقها"، كما أكد على أن الصراع هو أمر حتمي في التاريخ البشري ولن يستطيع أحد منعه مهما حاول الصالحون فعل ذلك، لكن "نيبور" يركز على المسألة الأخلاقية، إذ يحث على أن تكون دوافع الدول أخلاقية لا عسكرية بغية مساعدة الآخرين وليس السيطرة عليهم، وأن تستعمل قوتها لتحقيق العدالة[4].

فضلا عن ذلك، يعد كل من "فريدريك شومان" "ونيكولاس سبيكمان" من بين الذين يوصفون بالواقعية أو أن كتاباتهم كانت أقرب إلى الواقعية، لأن إسهاماتهم ركزت على توازن القوى وعلى القوة كعنصر ملازم للسياسة الدولية؛ على سبيل المثال، يؤكد "شومان" بأن "العلاقات الدولية تفتقر لعنصر الثقة طالما أن كل دولة لا تملك سلطة ضبط سلوك الآخرين، ولا تعرف كيف ستتصرف الدول الأخرى"[5]، وهذا ما يعبر عليه بانعدام الثقة في العلاقات بين الدول الذي يعتبر من بين أهم الافتراضات الواقعية للواقعيين الجدد، ناهيك عن أسماء أخرى ارتبطت بالواقعية كالدبلوماسي الأمريكي "جورج كينان"، الذي ارتبط اسمه بسياسة الاحتواء للاتحاد السوفياتي، إضافة إلى أسماء أخرى لسياسيين وقادة عسكريين ودبلوماسيين وجيوبوليتيكيين.

إلا أنه لابد من القول بأن الواقعية كنظرية بالعلاقات الدولية ظهرت في القرن العشرين، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى إبان الجدل مع المثالية التي وجدت في المؤسسات الدولية أحد العناصر الأساسية لترجمة أفكارها، وقد تجلى ذلك من خلال تأسيس عصبة الأمم سنة 1919 كمؤسسة دولية تهدف إلى تحقيق السلم، حيث استلهم العهد المؤسس لها أفكاره من مبادئ السلم الأربعة عشرة للرئيس الأمريكي

[1]- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الطبعة العاشرة 2014، ص 89.
[2]- كارل فون كلاوزفيتز، الوجيز في الحرب، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية 1988، ص 89.
[3]- نفس المرجع، ص 89.
[4]- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 89.
[5]- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 90.

"وودرو ويلسون" التي وضعها لتأسيس نظام عالمي مستقر، لكن نظام عصبة الأمم لم يطُل كثيرا، فقد فشل في منع اندلاع الحروب بين القوى الكبرى؛ بما في ذلك، بين الدول المنهزمة في الحرب العالمية الأولى، فحلت محلها هيئة الأمم المتحدة سنة 1945 التي تأسست بناء على مخرجات الحرب العالمية الثانية بعدما فشلت العصبة في تحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها.

في هذا السياق، لابد من الإشارة إلى المفكر البريطاني "إدوارد هاليت كار" (1892-1982) الذي هاجم النظرية المثالية في كتابه "أزمة العشرين عاما 1919-1939"، الصادر في طبعته الأولى 1939 والثانية سنة 1945، حيث قدم نقدا لاذعا للمثاليين ـ ومنهم "وودرو ويلسون" - بسبب نظرتهم الطوباوية إلى السياسة الدولية، "فإدوارد كار" يقر بأن الدول هي الفاعل الأساس في السياسة الدولية، إذ تجعل من القوة من أولوياتها الأساسية، بحكم أن "السياسة الدولية هي سياسة القوة وبأنه لا وجود لشيء اسمه المجتمع الدولي"[1]، كما اعتبر بأن القانون الدولي هو قانون القوة، إذ تحظى القوة بمكانة أعظم في النظام الدولي مقارنة مع الأخلاق التي لها دور أقل.

فرغم أن "إدوارد كار" يقر بدور الأخلاق في النظام الدولي، إلا أنه لا يجعل منها ركيزة محورية كما يفعل المثاليون، لأن الدول يمكن لها أن تحارب من أجل المثل الأخلاقية أو أن تستعمل خطابا أخلاقيا مثاليا في دعايتها للحرب، لكن دوافعها عادة ما تكون أنانية ترتكز بشكل أساسي على توازن القوة[2]، لهذا فأفكار **"**كار" تندرج ضمن النظرية الواقعية، بحيث يصنفه "جون ميرشايمر" ضمن رواد الواقعية الكلاسيكية في محاضرة كان قد ألقاها بجامعة "أبريستويث" في 14 أكتوبر 2004 تحت عنوان "إدوارد هاليت كار في مواجهة المثالية: وتحتدم المعركة E.H. Carr vs. Idealism : The Battle Rages On".

كما أكد "جون ميرشايمر" بأن أفكار "إدوارد كار" ما زالت سارية المفعول إلى حدود الآن، وفي نفس الاتجاه، قدم "ميرشايمر" نقدا في مقاله للمجتمع الأكاديمي ببريطانيا الذي لا يولي أهمية للواقعية، خاصة تهميش "دراسة المسائل الأمنية.. والقضايا الإشكالية العسكرية"[3]، بما يعني بأن "جون ميرشايمر" يعتبر "إدوارد كار" من الرواد الواقعيين، وبأنه تحدى هيمنة الثقافة المثالية على المجتمع البريطاني منذ وقت مبكر، وهذا ما دفع "ميرشايمر" إلى أن يحذو حذوه من خلال دعوته في الوقت الراهن إلى ضرورة إعادة النظر للفكر الواقعي بحقل العلاقات الدولية في الجامعات البريطانية.

[1]- John Mearsheimer, E.H. Carr vs. Idealism : The Battle Rages On, International Relations Vol 19(2), p 141.
[2]- ibid, p 142.
[3]- John Mearsheimer, op.cit, p 148.

بيد أن التأسيس الفعلي للنظرية الواقعية بالعلاقات الدولية، يعود - حسب العديد من الدراسات - إلى "هانس مورغانتو" (1904-1980م)، حيث ينظر إليه "كمؤسس النظرية الواقعية الكلاسيكية"[1]، خصوصا من خلال كتابه "السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام"[2]، ويصف "جون ميرشايمر" واقعية (مورغانتو) "بواقعية الطبيعة البشرية"[3]، لأنها تنطلق من مسلمة أن الإنسان بطبعه أناني ويميل إلى الصراع، وبأن هذه الطبيعة البشرية هي التي تؤثر على السياسات، وقد اعتبر بأن السياسة الدولية هي "صراع من أجل القوة"، إذ يعد "مورغانتو" من بين أهم الواقعيين الذي اهتم بالتنافس على القوة بين الدول وبتوازن القوى، كما أكد على أن العلاقات بين الدول يحكمها قانون أزلي هو المصلحة القومية.

وثمة رواد للواقعية السياسية لا يقلون أهمية عن "مورغانتو"، من بينهم **"**ريمون أرون وستانلي هوفمان وهنري كيسنجر وجون هيرز" فهؤلاء يؤكدون على أن السياسة هي مجال للتنافس والصراع والقوة؛ ومع ذلك، فقد تعرض النموذج الواقعي الكلاسيكي لانتقادات كثيرة خلال مرحلة الستينيات، خاصة واقعية "هانس مورغانتو" الكلاسيكية التي لم يتصف نموذجها بالدقة العلمية حسب نقادها، لهذا اتهمت بأنها ذات تحليلات تشاؤمية للسياسة الدولية وبكونها نظرية تبحث عن التفسيرات العلمية للسياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحرب العالمية الثانية بالاستناد إلى افتراضات ميتافيزيقية، بل أنها نظرية انطلقت من افتراض تشاؤمي والمتعلق بالطبيعة البشرية، بصفتها هي "المسبب للصراع الدولي"[4].

حاول "كينت والتز" (1924-2013م) - في ما بعد - تطوير الواقعية السياسية وتخليصها من بداهة مورغانتو وافتراضاته الميتافيزقية، وذلك بالاستفادة من انتقادات النظرية السلوكية للواقعية، حيث أراد أن يقحم الواقعية السياسية ضمن نسق علمي ووفق افتراضات تعطيها صبغة "النظرية العلمية"، من خلال تقريبه لمنهجية دراسة السياسة الدولية من العلوم الاجتماعية، فوجد "والتز" من النظريات الاقتصادية نموذجه الأقرب إلى الدراسة العلمية وفق المنهج الواقعي في العلاقات الدولية، إذ وضع الأسس المعرفية لنظرية توازن القوة بالاستناد إلى الاقتصاد من خلال تشبيهه للنظام الدولي بالسوق، كما ركز على بيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي في تفسير العلاقات الدولية، لأن وضع الدولة ضمنهما هو ما يفسر سلوكها الخارجي وليس خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى.

إن **"**والتز" تخلى عن افتراض "مورغانتو" حول الطبيعة البشرية وتشبيهه للصراع على القوة بين الدول بالصراع بين الأفراد بسبب نوازعهم الداخلية كالأنانية والخوف وحب البقاء، فركز على "آثار

[1]- أحمد محمد وهبان، الواقعيون وتحليل العلاقات الدولية من مورجانتو إلى ميرشايمر: دراسة تحليلية للنظرية الواقعية عبر ستة عقود، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية (مصر)، العدد 1، دار المنظومة، السنة 2016، ص 1201.

[2]- الكتاب صدر في طبعته الأولى سنة 1948، وقام بمراجعته سنة 1973.

[3]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى 2013، ص 23.

[4]- أحمد محمد وهبان، النظرية الواقعية وتحديات التحول في السياسة الدولية: دراسة تقويمية، المجلة العلمية (كلية التجارة جامعة أسيوط)، العدد 57، دجنبر 2014، ص 13.

النظام الدولي"[1]، بحيث تبنى افتراضات أخرى تركز على الدولنية أو مركزية الدولة في نظام دولي فوضوي لا توجد فيه سلطة أعلى من الدولة يمكن لها ردع الدول أو منعها من الاعتداء على دول أخرى، كما أن "والتز" حاول أن يجعل من "البنية الفوضوية للنسق الدولي (...) هي المحدد والموجه لسلوكيات الدول وخياراتها"[2]، بمعنى لا يهم طبيعة الدول المشكلة للنظام الدولي ولا سياستها الداخلية، بقدر ما أن الذي يؤثر في سياستها الخارجية هي البنية الفوضوية للنظام الدولي.

فضلا عن ذلك، توسعت الواقعية البنيوية - أو الواقعية الجديدة "لوالتز" - في تحديد مفهوم القوة كي لا تبقى حكرا على القوة العسكرية، فتم ربطها بالمساحة والموقع الجغرافي والنمو الاقتصادي وديمغرافية السكان والموارد الطبيعية وحجم الثروة الاقتصادية والاستقرار السياسي والتطور العسكري؛ فقد ساهم "والتز" عبر كتابه "نظرية السياسة الدولية لسنة 1979"، في إحداث ثورة معرفية في حقل العلاقات الدولية من خلال صياغته لنموذج معرفي في مجال السياسة الدولية يستند على افتراضات شبيهة بالقوانين العلمية المعمول بها في العلوم الطبيعية، مستفيدا من الفلسفة الوضعية التي اقتحمت العلوم الاجتماعية، ومتخطيا المأزق النظري للواقعية الكلاسيكية، بل ومتجاوبا في نفس الوقت مع الانتقادات التي وجهت للواقعية السياسية، فأرسى دعائم الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية.

ورغم هذه التطورات الحديثة التي عرفتها النظرية الواقعية مع الواقعيين الجدد، إلا أن إسهامات الواقعيين الكلاسيكيين - والتاريخيين - ظلت ذات مكانة خاصة في الإنتاج النظري الواقعي، خصوصا كتابات كبار الواقعيين "كصن تزو" "وثيوسيديدس" "وميكيافيلي" "وهوبس" "ومورغانتو" وغيرهم، وسنفصل في إسهاماتهم بشكل أكثر خلال أطوار هذا البحث؛ لكن لابد من القول بأن الاختلاف الأساسي بين الواقعية الجديدة والكلاسيكية - أوالتاريخية - هو اختلاف له صلة بمدى علمية الحقل، فالانتقال من الكلاسيكية إلى الجديدة اتسم بالجدل المنهجي في العلاقات الدولية، أي الكيفية التي ينبغي أن تدرس بها العلاقات الدولية، وهو جدل تأثر بالفلسفة الوضعية أو بالتطورات المستجدة في الحقول المعرفية الأخرى.

وعليه، فقد تطورت الواقعية السياسية عبر مراحل تاريخية، فانتقلت من شكلها الكلاسيكي إلى شكلها الجديد، ثم إلى اتجاهات أو توليفات جديدة، هذا الانتقال كان مصحوبا بمحاولات لإرساء نماذج أو اتجاهات واقعية ضمن النظرية نفسها، وهي الاتجاهات التي ستعالج ظواهر السياسة الدولية بمقاربات مختلفة، كما أنها ستواكب التطورات المستجدة في حقل العلاقات الدولية، ومنها المتغيرات الناتجة عن انهيار الاتحاد السوفياتي، التي أفرزت نظام دولي مختلف عن القطبية الثنائية الذي وجد فيه "والتز"

[1]- Stephen M. Walt, International Relations: One World, Many Theories, Foreign Policy, No. 110, (Spring, 1998), p 31.

[2]- أحمد محمد وهبان، الواقعيون وتحليل العلاقات الدولية..، مرجع سابق، ص 1209.

نموذجا للنظام الذي يتحقق فيه الاستقرار النسبي بسبب توازن القوة بين قوتين وسهولة الانضباط والتحكم في الأحداث بالساحة الدولية.

بمعنى أن نظام الثنائية القطبية يكون بمقدوره التحكم في الآثار السلبية لبنية النظام الفوضوي عكس الأنظمة المتعددة القطبية، حيث "ادعى والتز بأن النظام الثنائي القطبية أكثر استقرارا من النظام المتعدد القطبية"[1]، لهذا اتهمت واقعية والتز النسقية أو البنيوية بكونها كانت تدافع على نظام الثنائية القطبية الذي جسد توازن القوة في مرحلة الحرب الباردة، الأمر الذي سيؤدي بواقعيين آخرين بعد "والتز" إلى إعادة طرح الأفكار الواقعية للنقاش والجدل الحاد بعد ظهور نظام جديد متسم بوجود قوى دولية متعددة مع فارق في القوة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الجدل تمحور بالأساس حول مدى قدرة الواقعية على تقديم تصور نظري للسياسة الدولية وتفسيرها العلمي للعلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة، خصوصا مع موجة الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان التي اكتسحت العالم بداية التسعينيات.

إن هذه التحديات الجديدة التي واجهت النظرية الواقعية خلال تسعينيات القرن الماضي وبداية القرن الواحد والعشرين، ستؤدي بروادها الجدد إلى الاختلاف في ما بينهم، وهو اختلاف ساري المفعول إلى حدود اليوم بين أكثر من تيار، حيث يقدم كل اتجاه نظرية مختلفة عن واقع السياسة الدولية، لكنهم يشتركون كلهم في المنطلقات والأسس النظرية، وأبرزهم ثلاثة اتجاهات؛ الواقعية الدفاعية التي يمثلها كل من "ستيفن والت"؛ "روبرت جيرفيس"؛ "جورج كويستر"؛ "تشارلز غلاسر"؛ [باري بوزان وجاك سنايدر وستيفن فان إيفرا][2]؛ والواقعية الهجومية لكل من "جون ميرشايمر"؛ "بيتر ليبرمان"؛ "إيرك لابس"؛ بالإضافة إلى الواقعية الكلاسيكية الجديدة التي يمثلها كل من "فريد زكريا"؛ "توماس كريستنسن"؛ "وليام وولفورث"؛ "راندل شويللر"[3]؛

ناهيك عن اتجاهات واقعية أخرى التي تختلف فيما بينها في قضايا جزئية "كروبرت غيلبن" باعتباره ممثلا للواقعية الميركانتية التي تعد "وجها من أوجه القومية"، حيث تدعو إلى "تدخل الحكومة في شؤون الأسواق الاقتصادية لتضمن المصالح الذاتية لأممها"[4]، كما يقدم هؤلاء الواقعيون رؤى مختلفة ضمن الاتجاه نفسه؛ على سبيل المثال، يقدم "تشارلز غلاسر" نظرة تفاؤلية بشأن التعاون، حيث يقر بأن الدول من الممكن أن تحقق أهدافها الأمنية عن طريق "السياسات التعاونية، بدلا من السياسات

[1]- Stephen M. Walt, International Relations: One World, Many Theories, op.cit, p 31.

[2]- جون ميرشايمر، الواقعية البنيوية، مؤلف جماعي "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"، تحرير تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الاولى 2016، ص 226.

[3]- Gideon Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, World Politics, Vol. 51, No. 1 (Oct., 1998), p 154.

[4]- محمد أنور فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية 2007، 374.

التنافسية"[1]، إضافة إلى ذلك يصنف "ستيفن والت" ثلاثة واقعيين دفاعيين ضمن التيار الدفاعي الهجومي، وهم: "ستيفن فان إيفرا" "وجورج كويستر" "وروبرت جيرفيس"[2].

إن هؤلاء الرواد سيعالجون الإشكالات التي طرحها النظام الدولي بعد انهيار جدار برلين، فإذا كانت الواقعية تتعامل مع العالم كما هو كائن، فإن المستجدات الدولية لما بعد الحرب الباردة أفرزت واقعا دوليا مختلفا، هذا الواقع طرح من جديد المسلمات الواقعية للاختبار في عالم متسم بعولمة اقتصادية وظهور فاعلين جدد كالمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، ناهيك عن التحديات الجديدة التي واجهت الدول "كالإرهاب والتطرف وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأزمات والصراعات الإقليمية والأمن الطاقي والبيئي"[3]، كما ظهرت قوى صاعدة على الساحة الدولية خاصة الصين التي أصبحت ثالث قوة عسكرية وثاني قوة اقتصادية عالمية والمتوقع أن يتفوق اقتصادها على الولايات المتحدة الأمريكية في الأجل القريب، أضف إلى ذلك قوى أخرى تخطو في المنحى نفسه كالهند ودول شرق آسيا واليابان، ثم روسيا التي تعافى اقتصادها من تبعات الأزمة، دون إغفال الدول الغربية الأوربية الحليفة التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية وأيضا ألمانيا المرتبط تاريخها بشبح النازية.

فقد كانت هذه المتغيرات العالمية الجديدة كافية لعودة الواقعية إلى حقل العلاقات الدولية بتصورات جديدة، إلا أنها ستواجه تحديات النظريات المنافسة، ولعل التحدي الأبرز للنظرية الواقعية في الوقت الراهن هو النظرية الليبرالية كأحد النماذج المعرفية في العلاقات الدولية، متبنية مفاهيم من قبيل الديمقراطية والسلام العالمي ودور المنظمات الدولية في تعزيز السلم والأمن، وتدخل المؤسسات الدولية؛ لهذا تواجه الواقعية - خصوصا الاتجاه الواقعي الذي يمثله "جون ميرشايمر" - تحدي المنافسة الليبرالية باتجاهاتها النظرية الثلاثة (نظرية السلام الديمقراطي ونظرية الاعتماد الاقتصادي المتبادل والليبرالية المؤسساتية الجديدة)[4]، ويقدم "جون ميرشايمر" انتقادات لاذعة للنظرية الليبرالية، سواء في كتابيه "مأساة سياسة القوى العظمى" الصادر سنة 2001، و"الوهم الكبير: الأحلام الليبرالية والواقع الدولي "The Great Delusion : Liberal Dreams and International Realities الصادر سنة 2018، أو في المقالات العلمية الأخرى التي يهاجم فيها النظرية الليبرالية بحكم هيمنتها على صناع القرار بالولايات المتحدة.

إذ رغم محاججة الليبرالية للواقعية بشأن النظام العالمي الجديد، فإن نشوب النزاعات بالعديد من مناطق العالم، فند كل التطلعات والتوقعات بشأن عالم يعمه السلم، خصوصا بعد تورط القوى الدولية في

[1]- جون بيليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، مؤلف جماعي "عولمة السياسة العالمية"، تأليف جون بيليس وستيف سميث، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى 2004، ص 422.

[2]- Stephen M. Walt, International Relations: One World, Many Theories, op.cit, p 31.

[3]- انظر المؤلف الجماعي، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة، تحرير جرايمي هيرد، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث العربية، الطبعة الاولى 2013.

[4]- John J. Mearsheimer, The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities, Yale University Press, 2018, p.p.p 194- 204-210.

هذه النزاعات، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت في حروب مفتوحة منذ التسعينيات، كما أن البعض من هذه الحروب كانت أوربا مسرحا لها (حرب يوغسلافيا في التسعينيات، والحرب الأوكرانية سنة 2014)، الأمر الذي أضحت معه النظرية الليبرالية محل النقد والجدل من لدن الواقعيين الجدد، فبدا بأن دور المؤسسات الدولية محدودا إن لم يكن منعدما مقارنة مع مركزية الدولة، أما الفكرة التي مفادها بأن تعميم الديمقراطية يساهم في تحقيق السلم باتت محل الشك، بل ظهرت أيضا أنماط جديدة من التنافس على القوة وأشكال جديدة من الصراعات كالحروب الاقتصادية؛ أكثر من ذلك، فهذه الحروب اندلعت تحت ذريعة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، أي بالذرائع الليبرالية ذاتها، لتنتهي إلى وضع أسوأ مما كانت عليه تلك الدول.

في هذا الإطار، يعد "جون ميرشايمر" أحد أبرز رواد الواقعية البنيوية في عصرنا الراهن، ممثلا لتيارها التشاؤمي أو الهجومي، فرغم تبني هذا الأخير لنفس منطلقات الواقعية الجديدة، إلا أن له مقاربة مختلفة هجومية لحقل العلاقات الدولية، فمثلا يرى "ميرشايمر" بأن توازن القوة في النظام الدولي الفوضوي ينعكس سلبا على الواقع الدولي، بحيث يكون للدول دوافع عدوانية تجاه بعضها البعض تدفعها إلى تغيير النظام بما يضمن لها البقاء، وينطلق "ميرشايمر" من وصف هذه الدول بالدول التعديلية Revisionist Countries على خلاف دول الوضع الراهن Status Quo Countries عند الواقعية الدفاعية التي تحافظ على توازن القوى، فتهتم بالحفاظ على الأمن بدل الزيادة في قوتها النسبية، أي أن الواقعية الدفاعية تقر بأن القوى الدولية تميل إلى "الإبقاء على توازن القوى القائم"، بينما تحاجج الواقعية الهجومية بأن منطق التوازن ذاته يدفع الدول للصراع بغية "الفوز بالسيطرة والهيمنة" وامتلاك "التفوق والسيادة"[1].

تبعا لذلك، فإن واقعية "جون ميرشايمر" هي من الواقعيات ما بعد نظام الثنائية القطبية، فمن جهة يعتبر نفسه واقعيا بنيويا، حيث ينطلق من الافتراضات نفسها للواقعية البنيوية مع بعض الاختلافات الجزئية التي تقود بالنهاية إلى اختلافه مع "والتز"؛ أما من جهة ثانية، فإنه واكب التحولات التي عرفها النظام الدولي منذ الثمانينيات إلى اليوم، لهذا فإن نظرته إلى هذا التحول تختلف بشكل جذري عن باقي الواقعيين، حيث يتوقع بأن تندلع - إن لم تكن اندلعت فعلا - حرب باردة بين الولايات المتحدة والصين، لأن صعود هذه الأخيرة لن يكون سلميا، الأمر الذي سيؤدي بالولايات المتحدة إلى التعامل مع التنين الصيني "بالطريقة نفسها تقريبا التي تعاملت بها مع الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة"[2]، وسنحاول في هذا البحث توضيح مقاربة "جون ميرشايمر" لهذا الموضوع على المستوى النظري والعملي.

[1]- جرايمي هيرد وبال دوناي، الأمن الدولي والقوى العظمى والنظام الدولي، مؤلف جماعي "القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي"، تحرير جرايمي هيرد، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى 2013، ص 23.

[2]- جون ميرشايمر، الواقعية البنيوية، مؤلف جماعي "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"، مرجع سابق، ص 240.

من هذا المنطلق، فإن النظرية الواقعية عرفت تعديلات مهمة في أسسها ومقارباتها للسياسة الدولية، فما بين "كار" "مورغانتو" رائدي الواقعية الكلاسيكية في بداية القرن العشرين "وجون ميرشايمر" رائد الواقعية الهجومية في القرن الواحد والعشرين، شهدت النظرية الواقعية تطورات مدهشة جعلتها قادرة على مواجهة انتقادات النظريات المنافسة، فضمنت مكانتها ضمن الحقل النظري للعلاقات الدولية، كما أن هذا التطور أفرز توجهات نظرية ضمن النظرية الواقعية نفسها (الكلاسيكية؛ الجديدة أو البنيوية؛ الغيلبينية؛ الدفاعية؛ الهجومية..)، وهو ما يميز الواقعية السياسية عن النظريات الأخرى في حقل العلاقات الدولية، خاصة النظريات الليبرالية، والمدارس الأخرى كالأنجليزية والسلوكية والبنائية، ناهيك عن ما يعرف بنظريات ما بعد الوضعية[1].

إذ تلتقي هذه النظريات جلها حول ثلاثة أسئلة مركزية: هل تحتاج العلاقات الدولية للنظرية؟ ولماذا تحتاج العلاقات الدولية للنظرية؟ ثم ما هي الخلفيات التاريخية والجذور الفكرية للنظرية في العلاقات الدولية؟ وهذه الأسئلة الثلاثة مترابطة في ما بينها، أي أنه لكي يتسم الحقل بالعلمية فلابد من النظرية لفهم أو تفسير تعقيدات السياسية الدولية وتقديم الحلول المقترحة أو البدائل الاسترشادية للسياسة الخارجية، ثم أن هذه النظرية ضرورية لمعرفة أسباب اندلاع الحروب والمنافسة بين الدول، وأخيرا، فإن أي نظرية في العلاقات الدولية إلا وأنها ولجت الحقل متأثرة بحقول معرفية أخرى، فالنظريات الوضعية هي ما يمكن أن تسمى بالنظريات العقلانية التي تأثرت بالمنهج الوضعي القائم على مسلمة وحدة العلم، بينما نظريات ما بعد الوضعية هي التي تأثرت بالفلسفة التأويلية والمدرسة النقدية في علم الاجتماع.

وعليه، يمكن القول بأن تطور الواقعية السياسية كان نتاج، أولا، النقاشات النظرية بين الواقعية والنظريات الأخرى المنافسة بالحقل، وثانيا، بسبب النقاشات بين الاتجاهات الواقعية من داخل النظرية نفسها، وهذا ما ساهم في بروز الواقعية كنظرية مهيمنة، بل كنظرية تعرف تجددا مستمرا وإضافات مهمة في كل مرحلة، وذلك بغية مواكبتها للتحولات التي تعرفها السياسة الدولية والمتغيرات المستجدة، إذ نشير في هذا الاستهلال لثلاثة رواد واقعيين بارزين، وهم "هانس مورغانتو" "وكينيث والتز" "وجون ميرشايمر"، الأول، أرسى دعائم الواقعية كنظرية بحقل العلاقات الدولية، والثاني، وضع الأسس العلمية للواقعية، أما الثالث فأحدث تحولات معرفية في الواقعية بالاستفادة من الاثنين.

وفي حين أن الأول برزت نظريته مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والثاني صاغ نظريته في نهاية السبعينيات وأثناء مرحلة حساسة من الصراع بين الشرق والغرب، فإن "جون ميرشايمر" قدم نظريته في بداية القرن الحادي والعشرين، وفي مرحلة ما بعد نظام الثنائية القطبية، الأمر الذي يميزه

[1]- نظريات ما بعد الوضعية هي مجموعة من النظريات الجديدة، أبرزها ما بعد الاستعمارية، وما بعد الحداثة، ما بعد البنيوية؛ علم الاجتماع التاريخي؛ المدرسة النسوية؛ المدرسة النقدية..

عن غيره من الواقعيين، لاعتبارات كثيرة، أبرزها أنه واكب التحولات الكبرى التي حدثت في النظام الدولي إبان انهيار جدار برلين، "فأتيحت له الفرصة ليأخذ في الاعتبار ما ترتب عن ذلك التحول"[1]، خصوصا في توازن القوى وطبيعة القطبية ومحددات الهيمنة العالمية.

لأجل ذلك، سنركز في هذا البحث على الواقعية الهجومية عند "جون ميرشايمر"، وذلك من خلال معالجة أهم الإضافات والمساهمات التي قدمها "جون ميرشايمر" للواقعية، واختبار نظريته بالواقع الدولي، خصوصا أن نظرية "جون ميرشايمر" صيغت في سياق دولي مغاير ومتسم بالعديد من التحديات والصراعات والنزاعات الدولية التي تورطت فيها الولايات المتحدة بالعديد من مناطق العالم، فظل مواكبا لها بالنقد والتحليل عبر الاستعانة بمشروعه النظري أو نظريته "الواقعية الهجومية" التي قدمها في كتابه "مأساة سياسة القوى العظمى" الصادر سنة 2001.

فقد اخترنا عنوان هذا البحث **"التحولات المعرفية للنظرية الواقعية في حقل العلاقات الدولية: جون ميرشايمر نموذجا"**، وذلك بغية الوقوف على المشروع النظري "لجون ميرشايمر" في شموليته - وليس فقط في كتابه السالف الذكر- من خلال مختلف إسهاماته النظرية، سواء تلك المتعلقة بالسياسة الدولية، أو التي لها صلة بالسياسة الخارجية الأمريكية خلال الماضي القريب والحاضر، لمعرفة أهم التحولات التي حصلت للواقعية مع "جون ميرشايمر"، ثم لنرى ما إن كان "جون ميرشايمر" يتقاطع مع بنيوية "والتز" أم لا، وما إن كانت نظريته تحتفظ بإرث الواقعيين الأوائل أم أنه يحدث نوعا من القطيعة معهم، خاصة كتابات "هانس مورغانتو".

ويتكون العنوان من العناصر التالية:

- التحولات المعرفية: نقصد بها أهم التحولات التي حصلت في النموذج المعرفي الواقعي، أي في الافتراضات والأدوات والتطبيقات والمعايير "والمعتقدات والقيم والنظريات والقوانين"[2]، وهذه التحولات لا تشمل فقط الأفكار والمفاهيم والمبادئ أو القضايا النظرية، بل وأيضا التحولات على المستوى العملي للواقعية كنموذج لتفسير السياسة الدولية وكنظرية إرشادية للسياسة الخارجية للدول، كما أن هذه التحولات لا تنفي الواقعيات الأخرى، بقدر ما أن معناها يفيد بأن الانتقال من واقعية إلى أخرى كان موازيا لتجديدات واقعية في القضايا المنهجية والأنطولوجية والإبيستيمولوجية.

- النظرية الواقعية في حقل العلاقات الدولية: ظهرت النظرية الواقعية كاستجابة للتطورات التي حدثت بالقرن العشرين، خاصة الجدل مع المثالية بعد الحرب العالمية الأولى، وتعد النظرية الواقعية من بين أهم النظريات الكبرى التي هيمنت على حقل العلاقات الدولية، كما أنها ذات جذور عريقة، حيث

[1]- ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 2009، ص 254.
[2]- محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص 129.

تعود إلى قرون ما قبل التاريخ، ثم أنها هي "مجموعة متنوعة من المقاربات"[1]، إذ أنها تتفق حول المنطلقات والأسس، لكنها تختلف في جزئيات محددة التي تقود بالنهاية إلى نتائج مختلف حولها.

- **جون ميرشايمر**: هو من أحد أهم المنظرين الواقعيين في الوقت الراهن، ولد بتاريخ 14 دجنبر 1947 بالولايات المتحدة، وهو أستاذ للعلوم السياسية بجامعة شيكاغو منذ سنة 1982، فقد ساهم في إحداث العديد من التعديلات في النظرية الواقعية، حيث صاغ نظرية - أو اتجاه نظري - سماها بالواقعية الهجومية Offensive Realism، "ولجون ميرشايمر" العديد من المقالات والدراسات والمساهمات بالمجلات العلمية والجرائد الأمريكية والعالمية، كما له - أيضا - مؤلف مشترك مع "ستيفن والت" سنة 2007، تحت عنوان "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy.

ويصل عدد مؤلفاته إلى خمسة مؤلفات، وهي: الردع التقليدي سنة 1983 Conventional Deterrence؛ ليدل هارت ووزن التاريخ سنة 1988 Liddell Hart and the Weight of History؛ مأساة سياسة القوى العظمى سنة 2001 The Tragedy of Great Power Politics؛ لماذا يكذب القادة: حقيقة الكذب في السياسة الدولية سنة 2013 Why Leaders Lie: The Truth about Lying in International Politics؛ الوهم الكبير: الأحلام الليبرالية والواقع الدولي سنة 2018 The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities"[2].

لذلك، سنخصص هذا البحث للواقعية السياسية من خلال معالجة مجموعة من المسلمات الواقعية بالتحليل والمناقشة، حيث سندرسها بمقاربات متعددة ومن زوايا مختلفة، كما أننا سنجيب على مجموعة من الإشكالات المتعلقة بالقوة وتوازن القوى، فمن جهة، سنبرز مقاربة "جون ميرشايمر" النظرية للسياسة الدولية من خلال محاججة نظريته مع الاتجاهات الأخرى، أما من جهة ثانية، فإننا سنوضح مدى قوة البناء النظري "لجون ميرشايمر" وقدرته على تفسير وتحليل أحداث السياسة الدولية، ثم سنوضح أيضا ما إن كانت نظريته تصلح مرشد نظري للسياسة الخارجية المغربية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في راهنيته، فهو موضوع لا ينفصل عن السياسة الدولية في الوقت الراهن، سواء من حيث قدرة النظرية على التفسير والتحليل لسلوك الدول ـ خاصة القوى الكبرى ـ وللعلاقات الدولية الراهنة، أو لأهميتها في استشراف المستقبل وفهم ما يقع بالواقع الدولي من صراعات وتنافس

[1]- موسوعة ستانفرود للفلسفة، الواقعية في العلاقات الدولية، ترجمة ريم عمري، مجلة حكمة، 2021/9/23، ص 2.
[2]- John Mearsheimer, Biography, accessed on 4 Nov, 2021, at: https://www.mearsheimer.com/

بين القوى الدولية في شتى الميادين، ناهيك عن ما يحصل بنزاعات مسلحة بالعديد من مناطق العالم والتي تتورط فيها القوى الكبرى بشكل من الأشكال سواء عبر دعم أحد الأطراف المتنازعة أو عبر التورط المباشر باستعمال القوة العسكرية والانخراط في الحرب.

إن للموضوع أهمية نظرية ذات صلة بصياغة نموذج معرفي مهيمن على حقل العلاقات الدولية وقادر على مواجهة تحديات النظريات المنافسة، كما أن هذا الحضور النظري يجد تطبيقاته على المستوى العملي، من خلال معرفة الأسباب الكامنة وراء الحرب والدوافع الحقيقية التي تؤدي بالدول إلى التورط في الصراعات الدولية والبحث عن الهيمنة خارج حدودها، ثم أن ربط النظرية بالواقع الدولي وفق ما هو كائن يساعد في فهم طبيعة السياسة الدولية، بل وللموضوع أهمية على مستوى السياسة الخارجية للدول، خصوصا إذا ما استحضرنا أنه يمكن الاستعانة بالواقعية الهجومية كنظرية إرشادية للسياسة الخارجية، بحكم أن نظرية "ميرشايمر" تختبر بالسياسة الخارجية للقوى العظمى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

دواعي اختيار الموضوع:

إن دواعي اختيار البحث في هذا الموضوع نابعة من:

الأسباب الذاتية: إن موضوع البحث يرتبط بالنظرية الواقعية في حقل العلاقات الدولية، هذا الموضوع تلتقي فيه العلاقات الدولية مع المعارف الأخرى، لهذا فإن اختيار الموضوع جاء انسجاما مع ما تعلمته خلال سنوات الإجازة والماستر في القانون العام، إذ شغفي للبحث في الموضوع ازداد حينما أدركت بأن دراسة الحقل النظري للعلاقات الدولية وربطه بالواقع يقود إلى الإلمام بمختلف الحقول المعرفية، ومن بينها القانون الدولي والعلاقات الدولية والعلوم السياسية والفلسفة، بالإضافة إلى فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى.

الأسباب الموضوعية: ترجع بشكل أساسي لقلة البحوث في الموضوع ولأهميته بحكم ما تحتله النظرية الواقعية بشكل عام والواقعية الهجومية عند "ميرشايمر" بشكل خاص ضمن الحقل النظري للعلاقات الدولية، إذ أن سبب البحث في هذا الموضوع نابع من قناعة لها صلة بإغناء البحث الأكاديمي وتقديم إضافة نوعية تكون مرجعا للبحوث القادمة في المستقبل، ثم لأسباب ذات علاقة بالانفتاح على نظريات العلاقات الدولية ذات المنشأ الأنجلوساكسوني، خصوصا أن الواقعية هي من أهم النظريات المهيمنة على السياسة الدولية، ولا يمكن تفسير السياسة الخارجية لأي دولة كيفما كانت موقعها في النظام الدولي بالاستغناء عن هذه النظرية، خصوصا أن نظريات العلاقات الدولية - ومنها الواقعية - يتم الاسترشاد بهما في السياسة الخارجية للقوى الدولية.

فرضيات الموضوع :

تتمحور فرضيات البحث حول ما يلي:

ـ إن النظرية الواقعية هي النموذج المعرفي المهيمن على حقل العلاقات الدولية، ومرد ذلك إلى قدرة روادها على تقديم نموذج معرفي يتسم بالدقة العلمية لتفسير السياسة الدولية.

ـ إن واقعية "جون ميرشايمر" الهجومية تستند في أسسها على افتراضات بنيوية حول النظام الدولي، وبأن واقعيته البنيوية تختلف في مقاربتها للسياسة الدولية عن الاتجاهات الواقعية الأخرى.

ـ إن "جون ميرشايمر" قدم اتجاها واقعيا منسجما مع متغيرات السياسة الدولية في القرن الواحد والعشرين، بالنظر إلى أن واقعيته تهتم بسلوك القوى الدولية في الوقت الحاضر.

ـ إن الواقع الدولي من وجهة "جون ميرشايمر" يقتضي سياسة واقعية تتسم باحتواء الخصم المفترض، ويعني ذلك، مراقبة توازن القوى والزيادة النسبية في القوة، لأنها هي السبيل الأنجع للبقاء.

إشكالية الموضوع:

عرفت النظرية الواقعية تحولات معرفية في أسسها ومنطلقاتها بالموازاة مع المتغيرات الدولية التي شهدها العالم خلال القرنين العشرين والواحد والعشرين، وهي تحولات ناتجة عن الجدل الداخلي لرواد النظرية (النقاشات بين أنصار واتجاهات النظرية الواقعية) من جهة، والانتقادات الموجهة لها من النظريات المنافسة (النقاشات النظرية الكبرى) من جهة ثانية، ولعل تمظهرات هذا التحول المعرفي هو ظهور توجهات نظرية ضمن النظرية الواقعية نفسها، من أهمها الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية باعتبارهما لهما تصورات متباينة/متكاملة حول السياسة الدولية رغم اتفاقهما على نفس المسلمات والمفاهيم المفتاحية للواقعية السياسية.

لذلك، فإن الإشكالية الرئيسية التي يحاول هذا البحث الإجابة عليها، هي على الشكل التالي:

التحولات المعرفية للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية من خلال إسهامات جون ميرشايمر، بصيغة أخرى، كيف ساهم جون ميرشايمر في تجديد النظرية الواقعية وإحداث تحولات بنموذجها المعرفي؟ وما مدى تأثير واقعيته الهجومية على حقل العلاقات الدولية بالوقت الراهن؟ وإلى أي حد استطاع أن يؤسس لاتجاه واقعي يصلح كنموذج معرفي في تفسير السياسة الدولية وكنظرية إرشادية في السياسة الخارجية؟

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة، هي على الشكل التالي:

ـ كيف طور الواقعيون تصورهم النظري لعلم العلاقات الدولية؟ ومن هم أهم رواد الواقعية السياسية؟ وما هي أهم الاتجاهات النظرية للواقعية؟

ـ هل ما زالت النظرية الواقعية تحتفظ بمكانتها كنظرية مهيمنة بحقل العلاقات الدولية؟ وما هي الانتقادات الموجهة إليها؟

ـ ما هي أهم الإضافات التي قدمها "جون ميرشايمر" للنظرية الواقعية؟ وأين تكمن تجلياتها؟ وكيف ساهم في تجديد الواقعية؟

ـ ما هي الدوافع المحركة للعلاقات الدولية؟ وما هي العوامل المؤثرة في سلوك الدول الخارجي؟

ـ ما هي أهم المنطلقات النظرية للواقعية البنيوية؟ وأين يتجلى الاختلاف بين بنيوية 'والتز' والواقعية الهجومية 'لجون ميرشايمر'؟

ـ ما هي أهم التحديات الراهنة للواقعية الجديدة عند 'جون ميرشايمر'؟ وما هو منظوره للسياسة الدولية في القرن الواحد والعشرين؟

ـ ما هو منظور 'جون ميرشايمر' للسياسة الدولية في النظام الدولي المعاصر؟ كيف يفسر 'جون ميرشايمر' الصعود الصيني بمنطقة آسيا؟

- إلى أي حد يمكن تفسير وتحليل السياسة الدولية في القرن الحالي بالاستعانة بالقاموس الواقعي الهجومي لنظرية 'جون ميرشايمر'؟ وأي موقع للقوى الدولية (العظمى؛ الكبرى؛ الصغرى؛ الصاعدة) بواقعيته الهجومية؟

- أي تأثير لواقعية 'جون ميرشايمر' على السياسة الخارجية الأمريكية؟ وما هي التحديات التي تواجه واقعية "جون ميرشايمر"؟

- هل يمكن الاسترشاد بالواقعية الهجومية في السياسة الخارجية المغربية؟ أم أن السياق المغربي يحتاج إلى نموذج نظري مغاير؟

المنهجية المقترحة للبحث :

بغية معالجة هذا الموضوع، سنوظف المناهج التالية:

ـ سنعالج الموضوع وفق مقاربة تحليلية بطريقة علمية سلسة، تبدأ من العام إلى الخاص تارة، ومن الخاص إلى العام في جوانب أخرى، وسنطرح الإشكالات النظرية للنقاش ومطارحتها مع النظريات الأخرى، ثم محاججة الواقعية الهجومية عند "ميرشايمر" مع الواقع الدولي، مع التركيز على النقد العلمي

الرصين للوقوف على التحديات التي تطرحها الواقعية الجديدة لما بعد "كينيث والتز"، وهذا سيقترن أيضا بالاستعانة بالتقنيات المنهجية المعروفة في دراسة النظريات وهي **االاستنباط والاستقراء**.

ـ **المقاربة التاريخية** لغاية دراسة التطورات المتعاقبة والمتزامنة للواقعية السياسية في الحقل النظري للعلاقات الدولية، والوقوف على النقاشات النظرية الكبرى للواقعية السياسية مع النظريات المنافسة، ثم معرفة التحولات العميقة في المفاهيم الواقعية وكيفية تجاوز الاختلالات التي سقطت فيها الواقعية الكلاسيكية، وأيضا الاستعانة بالسجل التاريخي لاختبار النظرية.

ـ استخدام **المقارنة** بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة من جهة، وبين الواقعية السياسية والنظريات المنافسة من جهة ثانية، ثم وضع الافتراضات والمنطلقات النظرية لكل مدرسة أو اتجاه محل المقارنة.

ـ **المنهج النسقي** من خلال دراسة وتحليل تفاعل الوحدات المشكلة للنظام، والوقوف على السلوك الخارجي الدولي في البيئة الدولية الفوضوية، وأيضا بغية معالجة ظواهر السياسة الدولية في شموليتها ومقاربتها من جميع الجوانب وتجزيئها وفصل عناصرها عن بعضها البعض؛ ورصد التفاعلات الناتجة عنها؛ بل وأيضا دراسة السياسة الخارجية المغربية على ضوء مخرجات الواقعية الهجومية.

ونؤكد بأن هذا البحث يستعين بأكثر من منهج، بالنظر لطبيعته، لكن هو بحث نظري بالأساس مع اقترانه بواقع السياسة الدولية (سياسة القوى العظمى) والسياسة الخارجية (السياسة الخارجية الأمريكية والسياسة الخارجية المغربية)، وأيضا تقديمه **لإحصائيات وأرقام ومعطيات متعلقة بمؤشرات القوة**؛ لهذا فإنه يوظف بشكل أكثر : الاستقراء والاستنباط، المنهج النسقي.

التصميم المقترح للبحث:

بغية معالجة هذا الموضوع نقترح التصميم التالي:

القسم الأول: الأسس النظرية للواقعية السياسية في حقل العلاقات الدولية

الفصل الأول: نشأة الواقعية السياسية في حقل العلاقات الدولية

الفصل الثاني: واقعية جون ميرشايمر والمقاربة الهجومية لحقل العلاقات الدولية

القسم الثاني: الواقعية الهجومية عند جون ميرشايمر ومتغيرات السياسة العالمية

الفصل الأول: الواقعية الهجومية عند جون ميرشايمر كنموذج معرفي لتفسير السياسة الدولية

الفصل الثاني: الواقعية الهجومية عند جون ميرشايمر كنظرية إرشادية للسياسة الخارجية

القسم الأول :

الأسس النظرية للواقعية السياسية في حقل العلاقات الدولية

القسم الأول: الأسس النظرية للواقعية السياسية في حقل العلاقات الدولية

ترتكز الواقعية السياسية على عدة أسس، والتي تبلورت عبر إسهامات معظم اتجاهاتها، حيث برزت على شكل مبادئ وفرضيات وقوانين مشكلة لصرحها النظري، إلا أن هذه الأسس الواقعية ذات جذور تاريخية وفلسفية تعود إلى القرن الخامس قبل الميلاد، مرورا بفلسفات العصر الحديث إلى أن انبثقت كنظرية في العلاقات الدولية خلال القرن العشرين، الأمر الذي هيمنت من خلاله تنظيرا وتفسيرا على حقل العلاقات الدولية، متفوقة على جميع النظريات المنافسة، ومحدثة في الآن ذاته نقاشات كبرى بينها وبين النظريات المنافسة من جهة، وبين روادها من جهة ثانية.

ورغم المتغيرات التي شهدها العالم خلال القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين، فإن الواقعية السياسية استطاعت الصمود أمام كل الانتقادات التي وجهت إليها، من خلال تجديد منظورها وتطوير أدبياتها عبر إعادة النظر في الكثير من المنطلقات التي صاغها الكلاسيكيون، وذلك بغية إرساء قواعدها على أسس علمية لمواكبة التحولات التي عرفها العالم، فأدى ذلك إلى ظهور العديد من الاتجاهات النظرية للواقعية السياسية، وإن كانت مختلفة، إلا أنها تتقاطع في ما بينها حول العديد من المسلمات، الأمر الذي يؤكد بأن الواقعية هي من جهة "توجها عاما له جذوره في بؤرة مركزية واقعية وهي القوة في هذه الحالة"، أما من جهة أخرى فتجسد "مجموعة من النظريات التفسيرية أو النماذج أو المقترحات التي تؤكد في حالة الواقعية على الفوضى وتوازن القوة"[1].

لأجل ذلك، سنركز الحديث في هذا القسم على أهم الرواد الذين كان لهم الفضل في إرساء الفكر الواقعي في حقل العلاقات الدولية، حيث سنبدأ من القرن السادس والخامس قبل الميلاد، من خلال إبراز الإرهاصات الأولية للفكر الواقعي في التاريخ مع كل من "صن تزو" "وثيوسيديديس"، بعدها سنقف على محطة عصر النهضة وفكر الحداثة والأنوار، وذلك عبر الوقوف على واقعيين من هذا العصر، خاصة "توماس هوبس" "ونيكلولو ميكيافيلي"، ثم سننتقل إلى النقاشات النظرية الكبرى التي ساهمت في تطوير الحقل النظري بالعلاقات الدولية، بما في ذلك النظرية الواقعية، لننتهي في الفصل الأول بالحديث عن الواقعية السياسية كنظرية بحقل العلاقات الدولية، وذلك من خلال التركيز على نموذجي الواقعية الكلاسيكية والجديدة، بينما سنخصص الفصل الثاني للواقعية الهجومية عند "جون ميرشايمر".

[1]- جاك دونللي، الواقعية، مؤلف جماعي نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، العدد 2202، الطبعة الأولى 2014، ص 52.

الفصل الأول: نشأة الواقعية السياسية في العلاقات الدولية

تعود الإرهاصات الأولى للواقعية السياسية إلى كتابات المؤرخ اليوناني "ثيوسيديديس" حول الحروب البولبينيزية بين إسبرطا وأثينا، ومثلما يقول "روبرت غيلبن" - باعتباره أحد الواقعيين المعاصرين - في مقدمة كتابه الملهم "الحرب والتغيير في السياسة العالمية"، فإن العلاقات الدولية لم تتغير كثيرا منذ كتابات "ثيوسيديديس" حول حروب النظام الدولي القديم أو نظام الدول المدينة بالحضارة اليونانية لما قبل التاريخ، إذ "لا تزال العلاقات الدولية نضالا متكررا للحصول على الثروة والسلطة بين الفاعلين المستقلين في حالة من الفوضى، ويشكل تاريخ ثيوسيديديس الكلاسيكي دليلا مفيدا على سلوك الدول اليوم مثلما كان عندما كتب في القرن الخامس قبل الميلاد"[1].

علاوة على ذلك، ثمة إسهامات أخرى واقعية تعود للمفكر الصيني "صن تزو"، كما تستمد الواقعية أسسها أيضا من فلسفة "توماس هوبس" "ونيكولو ميكيافيلي" من خلال مساهمتهم الفلسفية، إلا أن التطور الأهم للواقعية السياسية كان من خلال النقاشات النظرية الكبرى بحقل العلاقات الدولية، والذي سيؤدي إلى وضع أسسها العلمية على يد رواد الواقعية في القرن العشرين، أمثال "هانس مورغانتو" "وكينيث والتز"، لتتطور الواقعية مع رواد جدد من خلال طرح مقتربات نظرية واقعية مختلفة، لكنها ذات أسس متفق عليها، والتي يعود جزء منها لكتابات "ثيوسيديدس" "وصن تزو" "وميكيافيلي" "وتوماس هوبس" والواقعيين الكلاسيكيين.

لأجل ذلك، سنعالج في هذا الفصل "التأصيل الفكري للواقعية السياسية في العلاقات الدولية" بالمبحث الأول، بينما سنركز الحديث في المبحث الثاني على "التأسيس العلمي للواقعية السياسية".

المبحث الأول: التأصيل الفكري للواقعية السياسية في العلاقات الدولية

للواقعية أصول فكرية تعود - كما أسلفنا القول - إلى كتابات المؤرخين العسكريين، وأيضا للكتابات الفلسفية لعصر النهضة والحداثة، إذ يعد كل من "ميكيافيلي" "وهوبس" أهم الرواد الفعليين للواقعية حسب "بول ويلكينسن"، "فافترض كلاهما بأن البشر تدفعهم بالأساس مصالحهم الذاتية وشهواتهم، وأن أكثر تلك الشهوات تفشيا وانطواء على خطورة محتملة هي شهوة السلطة"[2]، لكن الواقعية تطورت كذلك بفعل النقاشات النظرية الكبرى بحقل العلاقات الدولية، فهذه النقاشات هي التي ساهمت في إرساء أسسها الفكرية، إذ بفضلها انتقلت الواقعية السياسية من مستوى إلى أخر، أي من مجرد فلسفة سياسية مبنية على افتراضات ميتافيزيقية إلى نظرية علمية بالعلاقات الدولية.

[1]- روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 2009، ص 24.
[2]- بول ويلكينسن، العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الاولى 2013، ص 10.

لذلك سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، حيث سنعالج في المطلب الأول "الأصول التاريخية والفلسفية للواقعية السياسية في العلاقات الدولية"، بينما سنخصص المطلب الثاني إلى "الواقعية والنقاشات النظرية الكبرى بحقل العلاقات الدولية".

المطلب الأول: الأصول التاريخية والفلسفية للواقعية السياسية في العلاقات الدولية

تستند الواقعية السياسية على أصول تاريخية مرتبطة بإسهامات المؤرخين العسكريين في النظام العالمي القديم، وأصول فلسفية متعلقة بكتابات مفكري عصر الحداثة الذين أحدثوا القطيعة مع الفكر السياسي القديم، لعل أبرزهم المفكر السياسي "ميكيافيلي" الذي يصنف ضمن مؤسسي الحداثة السياسية من خلال ربط السياسة بالواقع والتعامل مع العالم السياسي كما هو قائم، ثم فيلسوف العقد الاجتماعي الإنجليزي "توماس هوبس" الذي يعتبر من الذين ارتبط اسمهم بالفوضى التي ميزت حياة الأفراد في حالة الطبيعة، وللتغلب على هذه الفوضى كان لابد من وجود عقد أو تنظيم اجتماعي؛ لهذا فإننا سنخصص هذا المطلب للحديث على "التأصيل التاريخي للواقعية السياسية" في الفرع الأول، في حين سنعالج في الفرع الثاني "التأصيل الفلسفي للواقعية السياسية".

الفرع الأول: التأصيل التاريخي للواقعية السياسية

ساهمت كتابات العديد من المؤرخين العسكريين في إرساء الأسس الفكرية الأولية للواقعية، لعل أبرزهم "صن تزو" "وكوتيليا" "وثيوسيديدس" "وكلازوفيتش" وغيرهم.. سنركز الحديث في هذا البحث على المفكر والعسكري الصيني "صن تزو"، والمؤرخ اليوناني "ثيوسيديديس".

الفقرة الأولى: "صن تزو" وفن الحرب

تستمد الواقعية السياسية أسسها من كتابات الفيلسوف والقائد العسكري الصيني "صن تزو" (551-496 قبل الميلاد)، إذ "يعتبر البعض بأن المفكر الصيني صن تزو أول المفكرين الواقعيين"[1]، بحكم أنه اهتم بالقوة العسكرية بصفتها محددا لبقاء الدول، حيث طرح أفكاره حول الحرب استنادا إلى حنكته السياسية وخبرته العسكرية، ثم عرضها على قادة عصره بغية تطوير الاستراتيجيات العسكرية القادرة على كسب المعارك ضد الأعداء، لأن النصر لن يكون من نصيب القادة الذين لا يدرسون خياراتهم بحكمة وعقلانية.

وتعد مقالات هذا المفكر الصيني من أهم المصادر التاريخية التي مازالت تحتفظ بأهميتها في الوقت الراهن، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن مبادئ "صن تزو" يتم الاستعانة بها في مجالات كالسياسة

[1]- أحمد محمد أبو زيد، نظريات العلاقات الدولية والحرب: مراجعة الأدبيات (1-2)، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الأول، أكتوبر 2017، ص 20.

والتجارة والاقتصاد والحروب العسكرية في وقتنا الحاضر، خصوصا من طرف القوى الكبرى كالصين والولايات المتحدة، بالنظر إلى واقعية تلك الأفكار التي ظلت محفوظة بالمخطوطات الصينية القديمة "على شرائح البامبو"، "فتم العثور عليها في الحفريات الأثرية"[1]، وتكتسب هذه المبادئ أهمية خاصة في التخطيط الاستراتيجي، الأمر الذي يكشفه الاهتمام الكبير الذي لاقته أفكاره المنشورة في كتاب تحت عنوان "فن الحرب"، حيث ترجم لأزيد من 69 لغة، كما لا يزال من أهم المراجع العسكرية[2].

ويتكون هذا الكتاب من ثلاثة عشر فصلا موزعة على الشكل التالي: [وضع الخطط؛ شن الحرب؛ الهجوم بالخداع (التخطيط للهجوم)؛ المناورات التكتيكية؛ الطاقة (القوة العسكرية الإستراتيجية)؛ نقط الضعف والقوة (الجوهر والفراغ)؛ المناورة (القتال العسكري)؛ تنوع التكتيكات الحربية؛ التحرك بالجيش؛ التضاريس؛ المواقف/ الحالات/ الأوضاع التسع؛ الهجوم بالنار؛ الجواسيس][3]، حيث يولي أهمية كبيرة للقوة العسكرية من خلال التدريب والتنظيم والتمكن من الجغرافيا ورسم الخطط الكفيلة بتحقيق النصر قبل المغامرة في أي معارك، فالحرب هي خدعة، ومن يمتلك الإمكانيات الكافية لخداع الخصم سينتصر ويحقق أغراضه من الحرب، إلا أن أهم ما يثيره كتابه هو الاهتمام بالقوة بشكلها المادي العسكري وغير العسكري، بما يعني بأن هذا الكتاب هو مرجع في مفهوم القوة.

كما تتسم أفكار "صن تزو" بوضوحها وقابليتها للتطبيق، إذ يمكن القول بأنها كانت أولى محاولات التنظيم العقلاني والبيروقراطي للجيوش من خلال كيفية توزيع الرتب والانضباط الصارم[4]، لأن ضعف الجيوش سيؤدي إلى هلاك الدولة، بل من الممكن أن يغري الأعداء بالهجوم بغية إخضاع الطرف الضعيف، إضافة إلى أنه ربط قوة الجيوش بمدى قوة الدولة في شخص قادتها واستقرارها الداخلي وتوفرها على الثروة الكافية لشن المعارك وما ستجنيه من الغزو وكيفية توزيع والاستفادة من غنائم الحرب؛ بما في ذلك، الدراسة الدقيقة لفرص الحرب والظروف المحيطة بها، ثم المعرفة الجيدة للعدو قبل مبارزته، إذ لا يمكن "الحصول على المعرفة المسبقة عن طريق استحضار الأرواح أو استجداء الآلهة، أو بناء على سنوات الخبرة والتوقعات المدروسة أو من الحسابات الفلكية أو النجوم"[5].

الأمر الذي يعني بأن هذه المعرفة ينبغي أن تكون من "رجال آخرين" من خلال الاستعانة بالجواسيس، شرط أن يتم التعامل مع هذه المعلومات التي يوفرها الجواسيس بحكمة "وإعمال العقل والتفكير"، كما يقتضي التعامل مع الجواسيس بحذر واحترافية مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الطرف

[1]- صن تزو، فن الحرب، ترجمة رءوف شبايك، دار أجيال للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2007، ص 15.
[2]- تشير بعض الكتابات إلى أن الجنود الأمريكيون في حرب الخليج الثانية كانت معهم نسخة من كتاب فن الحرب لصن تزو، بما يؤكد على أهمية الأفكار الواردة في الكتاب.
[3]- يتضمن كتاب فن الحرب الذي ترجمه رءوف شبايك ملحقا إضافي للفصول الثلاثة عشر، هذا الملحق تحت عنوان "الاستراتيجيات الصينية الستة والثلاثين (الفن السري للحرب)" وهو عبارة عن كتاب مجهول كاتبه أو زمن ظهوره بالضبط، لكن المؤرخين يتفقون على أن زمن كتابته يعود لأكثر من ألفي عام، أنظر الكتاب السالف الذكر، ص 137.
[4]- المقصود بالبيروقراطية بشكلها الإيجابي كما تحدث عليها ماكس فيبر، أي البيروقراطية التي تضمن الإدارة الجيدة والتنظيم المحكم فتؤدي إلى نتائج غاية في الأهمية، هذا النوع من البيروقراطية هي التي ارتبطت بالتحديث والمجتمع الصناعي المتقدم.
[5]- صن تزو، مرجع سابق، ص 124.

الأخر يستعمل الجواسيس، فيمكن أن يتحول الجاسوس من العمل لصالحك إلى العمل لضدك أو كما يعبر عنها 'تزو' "يمكن أن يكونوا مزدوجين أو أن ينشقوا عنك في ما بعد"، بما يوحي للخوف من القدرات التي قد يخفيها الطرف الأخر في الصراع أو استعماله لنفس الأساليب التي تستعملها ضده، وهذا ما يعكس الافتراض الواقعي حول عدم المعرفة بنوايا الآخرين التي سنوضحها في ما بعد، ثم في كون الدول فاعل عقلاني ماهر لدرجة أنها تبدع في الاستراتيجيات التي تضمن بقائها.

فضلا عن ذلك، فإن "صن تزو" يؤكد على أن الدول لا ينبغي أن تخوض الحروب إلا لفائدة مرجوة وأهداف واضحة، بما يعني أن العامل الحاسم لشن الحرب هو تحقيق المصلحة مع اختيار الفرصة المناسبة، حيث يقول في هذا الصدد "لا تتحرك حتى ترى فرصة تنتهزها، ولا تستعمل قواتك ما لم تكن هناك فائدة ترجوها، ولا تقاتل ما لم يكن موقفك حرجا"، ثم يؤكد على المبدأ الواقعي المتمثل في انعدام اليقين وغياب الثقة من خلال ما يلي "الحاكم المستنير يحترس، والقائد العام يكون شديد الحذر. هذه هي السبيل لإبقاء الدولة في حالة سلام (داخلي وخارجي) مع إبقاء الجيش كاملا وسليما ومستعدا"[1]، والواضح بأن "صن تزو" يضع تفريقا بين السلطة السياسية (الحاكم) والقيادة العسكرية (القائد العام)، لكن تقسيمه يوحي بالنهاية إلى أن بقاء الدولة يتطلب جمع الحنكة السياسية مع القوة العسكرية لتحقيق الاستقرار الداخلي والنصر الخارجي.

من هذا المنطلق، يمكن القول بأن واقعية "صن تزو" بالقرنين السادس والخامس قبل الميلاد شبيهة بواقعية "ماكس فيبر" في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وينجلي هذا التشابه في إضفاء نوع من العقلنة والبرقرطة على الجيش، بل حتى "ماكس فيبر" نفسه يقر بأن "الدولة منذ بداية التاريخ تحمل معها قدرا من العقلانية"، ويتضح هذا في المجتمعات القديمة التي تحمل "شيئا من العقلنة" في تنظيماتها السياسية، إلا أنه يعتبرها "عقلنة جزئية"، حيث ظلت تحت "هوى الأفراد" من دون أن تقتحم جل التنظيمات الاجتماعية والسياسية كالجيش والإدارة والاقتصاد والتعليم، لينتهي بها المطاف إلى الزوال، فهي "تظهر في عهد ما ثم تختفي، تؤثر في مجال ما ولا تمس مجالات مجاورة"[2]، الأمر الذي يعني بأن عملية العقلنة عند "ماكس فيبر" لم تتحقق إلا في المجتمعات الأوربية الحديثة حسب المفكر عبد الله العروي، فالدولة الأوربية الحديثة هي التي جعلت من "العقلانية قيمتها الأساس" ومثلها الأعلى.

وبصرف النظر عن وضعانية "ماكس فيبر" التي تجد امتداداتها في الواقعية المعاصرة، فإن أهم ما يميز أفكار "صن تزو" هي أنها أضفت طابع الانضباط على الجيش نتيجة عملية توزيع الرتب والتنظيم المعقلن لصفوفه، فلقد "شبه الجيش منذ القدم بالجسم، الجنود هما الجوارح والقائد هو العقل المفكر، ولابد

[1]- صن تزو، مرجع سابق، ص 122.
[2]- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الطبعة العاشرة 2014، ص 103.

من اتفاق تام بين العقل والجوارح"[1]، وهذا ما سعى إليه "صن تزو" من خلال كتابه "فن الحرب"، حيث يقول "المبدأ الذي على أساسه تدار وتنظم شؤون الجيش هو عن طريق وضع معيار شجاعة يجب على الجميع بلوغه"، ثم يضيف بأن "القائد الماهر يقود جيشه كما لو كان يقود رجلا واحدا، بسلاسة ويسر"[2]، بما يثبت بأن الجيوش تقاد على أسس موضوعية تقتضي من القائد أن يضبطها ويعممها حتى يتسنى له تحقيق الانضباط.

وقد كان "صن تزو" مواطنا في مملكة تشي (الصين حاليا) له حنكة عسكرية موروثة من عائلته، كما كان يتمتع بمعرفة سياسية أهلته لأن يكون حكيم زمانه من خلال الأفكار التي عرضها على الملك "هوو لوو" في كتاب "فن الحرب"، وهي الأفكار التي ستجد طريقها للتطبيق الفعلي بعدما تم تعيين "صن تزو" قائدا عاما للجيوش، فأثمر ذلك عن تحقيق العديد من الانتصارات العسكرية، حيث تروي المخطوطات الصينية بأن "صن تزو" انتصر "بجيش قوامه 30 ألف جندي على جيش عدوه الذي قوامه 200 ألف جندي"، بسبب افتقار هذا الأخير إلى "عنصر التنظيم والإدارة"[3]، إلا أن "صن تزو" سيستقيل من مهمته ليتفرغ لتنقيح كتابه السالف الذكر بقرية صينية بعيدة عن الأنظار.

هذا الكتاب يعتبر من أهم المصادر العسكرية التاريخية في فنون الحرب، بالنظر لما يتضمنه من أفكار واقعية توجيهية، منها على وجه الخصوص ابتكاره للإدارة والتنظيم المحكم للجيوش والانضباط الصارم داخل صفوفه، ثم لأنه أدخل محددات مهمة في الحروب كالجغرافيا وحجم قوة الدولة مع قوة العدو، كما ركز على أهمية معرفة العدو جيدا قبل محاربته، بما في ذلك الاستعانة بالجواسيس، ويحث أيضا على اعتماد الواقعية في الصراع بدل المثالية أو "الخرافات" أو "السحر والتنجيم"[4]؛ فضلا عن ذلك، "فصن تزو" يعتبر "الحرب خدعة" ومناورة، فمن يتقن فن الخداع سينتصر، أما الذي يجهل بفنون الخداع فحتما سيقع في المصيدة، الأمر الذي يعني بأن الدول عليها أن تتسم بقدرة عالية من ضبط النفس والتظاهر بالضعف وإخفاء النوايا الحقيقية للعدو والاعتماد على الذات..

ويقر "صن تزو" بأن فن الحرب له "أهمية حيوية للدولة"، فهو الممكن أن يؤدي إلى بقاء أو هلاك الدول، ويحكم فن الحرب خمسة عناصر أساسية، أولها، القانون الأخلاقي بصفته المؤطر للعلاقة بين الحكام والمحكومين، حيث يؤدي "بالأفراد لاتباع الأوامر بدون تردد، ودون خوف من العواقب"، وثانيا، السماء التي يقصد بها المناخ (الفصول، الليل والنهار، الحرارة والرطوبة، الرياح، السحب، الأوقات..)، أما العنصر الثالث فهو الأرض باعتبارها تعبيرا عن طبيعة التضاريس وصعوبتها أو سهولتها، في حين يكمن العنصر الرابع في القائد الواجب أن يتحلى "بالحكمة والإخلاص وحسن الخلق والشجاعة والحزم

[1]- عبد الله العروي، مرجع سابق، ص 87.
[2]- صن تزو، مرجع سابق، ص 106.
[3]- صن تزو، مرجع سابق، ص 12.
[4]- صن تزو، مرجع سابق، ص 103.

والصرامة"، بينما يكمن العنصر الخامس في النظام العام الذي يرتبط بطريقة تنظيم الجيش والانضباط داخله "ومعدل الإنفاق العسكري"[1].

ففي أي صراع لابد من وضع هذه العناصر أساسا للمقارنة مع الطرف الأخر، حيث يطرح "صن تزو" سبعة أسئلة مرتبطة بالعناصر الخمس، وهي: "أي من حكام الطرفين أكثر تمسكا بالقانون الأخلاقي؟ أي من قادة الطرفين أكثر كفاءة وقدرة وتدبيرا؟ لصالح أي من الطرفين تميل عناصر السماء والأرض؟ أي الطرفين يتبع النظام العام بحذافيره؟ أي الجيشين أقوى (معنويا وبدنيا وعتادا)؟ ضباط أي الجيشين أكثر تدريبا واستعدادا؟ أي الجيشين أكثر التزاما بمبدأ الثواب والعقاب؟"، ليخلص بأن نتائج هذه الأسئلة هي التي ستحدد مصير أي الأطراف سينتصر وأيها ستنهزم، بل يؤكد بأن القائد الذي يصغي لمشورته "سيقهر وينتصر"، أما القائد الذي لا يصغي لمشورته "ولا يعمل بها سيعاني الهزيمة"[2].

على هذا الأساس، فإن واقعية "صن تزو" تكمن بشكل أساسي في كونه اهتم بمفهوم القوة باعتباره المفهوم المحوري عند رواد النظرية الواقعية، ثم لكونه من الأوائل الذين حاول إدخال الإصلاحات على الجيش، الأمر الذي أعطى نتائج إيجابية عبر تحقيق العديد من الانتصارات، ثم لأنه حاول تقديم أفكار عامة حول الحرب قبل إسهامات العسكري الواقعي "كارل فون كلاوسفيتش" (1780-1831)، هذا الأخير الذي صاغ "أول نظرية حديثة تعقلن الحرب" بناء على تجاربه كقائد عسكري شارك في العديد من الحروب، ثم من خلال ملاحظاته حول أسباب إخفاقات الجيوش تارة وتحقيقها للانتصارات تارة أخرى، حيث ترتكز نظريته على "ربط مفهوم الجيش الحديث بمفهوم العقلانية"[3].

الفقرة الثانية: ثيوسيديديس.. واقعي من عصر الدول - المدينة

لا يمكن الحديث عن النظرية الواقعية من دون الإشارة إلى أحد أهم الواقعيين في التاريخ، إنه المؤرخ والعسكري اليوناني في القرن الخامس قبل الميلاد "ثيوسيديديس" (460-404 ق.م)، هذا الأخير "يعد أول واقعي في الفكر السياسي العالمي"[4]، من خلال بحثه في أسباب الحرب بين القوتين اليونانيتن إسبرطا وأثينا، تلك الحرب التي اندلعت بين إسبرطا القوة العسكرية المهيمنة ذات المكانة القوية في النظام اليوناني القديم الذي كان يتشكل من العديد من دول - المدينة المتفاوتة في القوة، وأثينا القوة البحرية التجارية الصاعدة ذات الطموح في تحقيق الهيمنة على القوى اليونانية الأخرى، حيث

[1]- صن تزو، مرجع سابق، ص 23.
[2]- صن تزو، مرجع سابق، ص 24.
[3]- عبد الله العروي، مرجع سابق، ص 89.
[4]- Hartmut Behr, A History of International Political Theory.. Ontologies of the International, Palgrave Macmillan, First published 2010, Englan, p 23.

"كانت إسبرطة دولة برية محافظة، أما أثينا فكانت دولة اقتصادية تجارية منفتحة على البحار"[1]، فاصطدمت الدولة المدينة إسبرطة مع الدولة المدينة أثينا لأسباب مرتبطة بالصراع على النفوذ والهيمنة.

أولا: ثيوسيديديس والحرب البولبونيزية بين إسبارطا وأثينا

لم ينته الصراع بين أقوى دول المدينة بالنظام العالمي القديم، إلا بهزيمة أثينا أمام اسبرطا بعد حوالي 27 سنة من الحرب المعروفة "بالحروب البولبينيزية" (من سنة 431 قبل الميلاد إلى 404 قبل الميلاد)، لكنها كانت حربا مدمرة للطرفين، فأدت إلى نهاية النظام العالمي القديم الذي تم إرساء دعائمه - بعد الانتصار على الفرس سنة 479 قبل الميلاد - من طرف المدن المدينة المتحالفة ضد الغزو الفارسي، إذ رغم انتصار إسبرطا في الحرب، إلا أنها "خارت قواها تماما"، حيث "تمزقت تحالفاتها واستنزفت ثرواتها"، "فاحتاج اليونانيون ألفي عام لكي يتوحدوا من جديد، بإرادتهم الحرة"[2]، فقد عاصر "ثيوسيديديس" هذه الحرب بصفته مواطن أثيني ولد بتاريخ 460 قبل الميلاد، وهي أول الحروب في التاريخ من أجل الهيمنة الإقليمية بين "أثينا الديمقراطية" "وإسبرطا الأرستقراطية"، بينما عكست هذه الحرب "التفوق الإسبرطي على الأرض (القوة البرية) مقابل التفوق الأثيني في البحر (القوة البحرية) من خلال استعمالها لأسطولها في الحرب"[3]، وكان ذلك من بين الأسباب في إطالة الحرب.

شارك "ثيوسيديديس" بالحرب البولبينيزية في صفوف الجيش الأثيني، حيث تم "انتخابه لمنصب الجنرال في السنة الثامنة من الحرب"، وبالضبط في سنة 424 قبل الميلاد، إلا أنه تم نفيه من أثينا بعدما "فشل في منع إسبرطا من الاستيلاء على مدينة أمفيبوليس ذات الأهمية الإستراتيجية"، ليؤلف كتابه "تاريخ الحروب البولبينيزية" الذي يؤرخ لهذه الحرب ويغوص في تفاصيلها وأسباب اندلاعها، بصفتها حربا مروعة وضعت حدا للعصر الذهبي للثقافة اليونانية، لكن "انقطع السرد في سنة 411 قبل الميلاد، أي في السنة 21 من الحرب"[4]، إذ يرجح بأنه توفي سنة 404 قبل الميلاد.

وقد اندلعت اشتباكات متقطعة بين إسبرطا وأثينيا في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد، لكن سرعان ما تم احتوائها بالتوقيع على اتفاقية سلام سنة 445 ق.م، حيث اتفق الطرفان على "تسوية النزاعات بينهما من خلال المفاوضات الثنائية، وفي حالة فشل المفاوضات في التوصل إلى تسوية، تلجأ الدولتان إلى التحكيم الملزم، الذي يتولاه طرف محايد مثل كهنة ضريح دلفي"، كما حظرت على دول أحد التحالفات القائمة (التحالف الإسبارطي الذي كان يضم كورينث وميغارا وطيبة، والتحالف الأثيني

[1]- أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية.. دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية 2007، ص 174.

[2]- غراهام أليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة.. هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديس؟، ترجمة إسماعيل بهاء الدين سليمان، دار الكتاب العربي، 2018، ص 96.

[3]- Peter A. Furia and Ari Kohen, Thucydides, Encyclopedia of Social Measurement, Volume 3, Elsevier, 2005, p 806.

[4]- Peter A. Furia and Ari Kohen, op.cit, p 805.

الذي توسع ليضم الدول المدينة الصغيرة ببحر إيجه) الانضمام إلى التحالف الأخر، إذ تعد هذه المعاهدة من أول المعاهدات في التاريخ التي سنت لقواعد دولية لا زال معمول بها إلى حدود الآن في "تسوية النزاعات الدولية"، بحكم أنها أقرت لعدة مبادئ من بينها التحكيم الملزم وعدم "التدخل في الشؤون الداخلية للدول"[1].

إلا أنه سيتم انتهاك بنود هذه المعاهدة بداية من سنة 435 قبل الميلاد، ليس من طرف إسبرطا أو أثينا، وإنما من طرف الدول المدينة التي كانت ضمن أحد التحالفات القائمة، فقد اندلعت حرب أهلية بالدولة المدينة أبيداموس بين دعاة الديمقراطية والأرستقراطية حول الحكم، فلجأ الطرف الأول إلى كوركيرا (الدولة المدينة المحايدة) طلبا للدعم، لكنه تم رفض طلبهم، بعدها طلبوا المساعدة من كورينث (الحليفة لإسبرطا) فتمت تلبية طلبهم، لكن هذا السلوك استفز "كوركيرا التي ساعدت في تأسيس إبيداموس وكانت تابعة لها"[2]، فأرسلت أسطولها لإعادة الاستيلاء على إبيداموس، مما ألحق هزيمة بالمدينة الدولة كورينث، فدفع بهذه الأخيرة إلى إعلان الحرب على كوركيرا، الأمر الذي أدى بها إلى طلب المساعدة من أثينا خوفا من الهزيمة، وهو ما سيضع أثينا أمام مأزق حقيقي.

فإذا ما تركت كورينث ولم تقدم المساعدة لكوركيرا، فإن ميزان القوى سيختل ضدها، حيث ستتعاظم قوة كورينث التي أضحت لها "ثاني أسطول بحري" وسيتقوى أكثر التحالف الإسبارطي، بل أن عدم تدخلها لمساعدة كوركيرا سيفهم على أنه ضعف استراتيجي منها، وستزداد قوة كورينث التي توجد على حدودها، أما إذا تدخلت لحماية كوركيرا من الهجوم الكورينثي، فإن ذلك سيثير مشاكل مع إسبرطا، وسيفهم على أنه انتهاك لاتفاقية السلام الموقعة معها، خصوصا أن كورينث هي الحليفة الرئيسية لإسبرطا، فاقترح بريكليس الحاكم الأثيني "حلا وسط" يتم بموجبه إرسال قوة بحرية "رمزية صغيرة"، مزودة "بأوامر مشددة بعدم المشاركة في القتال، إلا إذا تعرض لهجوم مباشر"[3].

لكن هذا الحل أدى بالنهاية إلى تعقيد المشكل من خلال اعتباره من طرف كورينث على أنه إعلان للحرب، فطلبت المساعدة من حليفتها إسبرطا التي هي الأخرى وجدت نفسها أمام مأزق صعب، فإذا ما رفضت طلب كورينث، فإن أثينا ستتعاظم قوتها، وإذا ما تدخلت، فستجد نفسها أمام مواجهة مع أثينا، وما زاد تعميق الإشكال هو "المرسوم الميغاري" الذي أصدرته أثينا سنة 432 قبل الميلاد ضد ميغارا الحليف الأخر لإسبرطا، بسبب "انتهاك حرمة بعض المعابد الأثينية، وإيوائها للعبيد الفارين من أثينا"، إذ يعد هذا المرسوم بمثابة شكل مبكر من العقوبات الاقتصادية التي يتم تطبيقها في العصر الراهن، لأنه "فرض بعض العقوبات الاقتصادية على ميغارا"، الأمر الذي زاد من المخاوف الإسبارطية من القوة

[1]- غراهام أليسون، مرجع سابق، ص 88.
[2]- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 174.
[3]- غراهام أليسون، مرجع سابق، ص 91.

الأثينية التي يتوسع نفوذها وتستهدف حلفاء إسبرطا، فقررت إعلان الحرب "للحفاظ على توازن القوى بين دول المدن الإغريقية، وقامت قواتها في سنة 431 قبل الميلاد بشن هجوم على أثينا"[1].

ومثلما يعلق "ريتشارد ليبو"، فإن منطق توازن القوى الذي كان سائدا آنذاك بين التحالف الإسبارطي والتحالف الأثيني لم يفشل فقط في منع اندلاع الحرب، بل شجع على قيامها من خلال سعي كل طرف إلى الحصول على توازن القوى لمصلحته، فقد قاد التحالف الأثيني "مع كوركيرا إلى مواجهة عنيفة مع التحالف الكورنثي، وزاد من احتمال وقوع حرب أوسع مع إسبرطا"، ثم أن اتخاذ أثينا لإجراءات ردعية ضد ميغارا، جعل من الحرب أمرا يصعب عدم حدوثه، أما التحالف الإسبارطي مع كورينث، "فقد جرها بدوره إلى الحرب مع أثينا"، ومرد ذلك من وجهة "ريتشارد نيد ليبو" هو "السعي وراء أهداف غير واقعية" من خلال التقليل من المخاطر والمبالغة كثيرا في "احتمالات النجاح"[2]، وبشكل أدق لأسباب مرتبطة بغياب التفكير العقلاني والجري وراء الرغبات الذاتية للقادة.

فضلا عن ذلك، فإن إحساس إسبرطا بالعظمة وبقوتها العسكرية التي لا تقهر أدى بها إلى التورط في الحرب التي استمرت لما يقارب ثلاثة عقود عكس توقعات قادتها، وسبب ذلك هو امتلاك أثينا لأسطول بحري استطاع أن يصد الهجمات الإسبارطية، خصوصا في الجولة الأولى من الحرب التي انطلقت من 431 إلى 421 قبل الميلاد، وقد "لعبت الهجمات البرمائية الدور المركزي في الإستراتيجية الأثينية في الحرب"، لكن كانت "حربا بلا رحمة" ولا شفقة، فقد كان "السكان المدنيون ضحاياها الأساسيين"[3]، إلا أن موازين القوى في الحرب ستنقلب ضد أثينا بداية من سنة 414 ق.م خلال المرحلة الثانية من الحرب البولوبينيزية (415 إلى 404 قبل الميلاد).

وذلك حينما شنت هجوما مغامرا على الدول المدينة بصقلية التي كانت ضمن التحالف الإسبارطي، وستتلقى هزيمة ثقيلة بصقلية، ستليها سلسلة من الهزائم بعدما تلقت إسبرطا الدعم من الفرس الذين كانوا يكنون حقدا تاريخيا على أثينا، لتنتهي هذه الحرب باستسلام أثينا سنة 404 قبل الميلاد بعد عقود من عصرها الذهبي، بالمقابل أدت الحرب بانهيار النظام العالمي القديم برمته الذي تم إرساء معالمه باليونان، فإسبرطا خرجت من الحرب منهكة وضعيفة رغم انتصارها، أما الدول المدن اليونانية الأخرى فقد تعرضت للغزو بطريقة مروعة، بما أدى من نهب وسبي وحرق للمدن، على سبيل المثال، بعد

[1]- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 175.

[2]- ريتشارد نيد ليبو، الواقعية الكلاسيكية، مؤلف جماعي نظريات العلاقات الدولية.. التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى 2016، ص 177.

[3]- Jean-Marie Kowalski, Thucydide, témoin des opérations navales dans la première phase de la guerre du Péloponnèse (431-415 av.J.-C.), Dialogues d'histoire ancienne, 40/1, 2014/1, p 48.

إستيلاء أثينا على ميلوس "ذبح الجنود الأثينيون جميع الذكور البالغين"، بينما استعبدوا النساء والأطفال، "في انتهاك واضح لقواعد الاشتباك التي احترمها اليونانيون لقرون طويلة"[1].

ثانيا: ثيوسيديديس "والواقعية البنيوية الأولى"

ما هي أسباب اندلاع الحرب بين أثينا وإسبرطا؟ كيف لصراع محلي (حرب أهلية) داخلي بالدولة المدينة أبيداموس أن يؤدي إلى سلسلة من الأحداث التي أشعلت الحرب بين القوتين العظميين بالعالم اليوناني القديم؟ يجيب "ثيوسيديديس" بأن أسباب الحرب راجعة إلى "نمو القوة الأثينية الصاعدة والمتطلعة إلى الهيمنة، مقابل خوف إسبرطة على مكانتها وسعيها لتحقيق الأمن"[2]، أو سببه "تفوق قوة أثينا العسكرية، الأمر الذي ولد تخوفا في إسبرطة من هذه القوة"[3]، كما يوضح "غراهام أليسون" بأن مرد ذلك إلى متلازمة القوة الصاعدة (أثينا) ومتلازمة القوة المهيمنة أو الحاكمة (إسبرطا)، فالأولى تفسر "إحساس القوة الصاعدة المتنامي بنفسها، وما تستحقه من اعتراف واحترام"، بينما الثانية تعكس صورة متناقضة مع الثانية، حيث "تظهر القوة القائمة قدرا متعاظما من الإحساس بالقلق وانعدام الأمان، بسبب ما تشعر به من مخاوف من الانحدار وفقدان أهميتها ومكانتها"[4].

لكن ثمة أسباب أخرى للحرب غير الصعود المتنامي للقوة الأثينية، فإضافة إلى اختلال توازن القوى بين القوتين اليونانيتين في النظام الدولي القديم، هناك أيضا محددان آخران يسترشد بهما الواقعيون في العلاقات الدولية، أوله هو غياب الحكومة العالمية أو تنظيم أعلى من الدول، والممكن أن يمنع وقوع الحرب، فلو كانت هناك سلطة أعلى من أثينا وإسبرطا، لما اندلعت الحرب، بقدر ما أنها كانت ستجبرهما على الرضوخ لقواعد منع الاشتباك، لكن غيابها أدى بهما إلى خرق الاتفاقيات الثنائية بينهما والاستسلام لمنطق القوة من خلال الحرب لحسم الخلاف الثنائي.

أما الثاني فيكمن في الاعتبارات الداخلية للدولتين (أثينا وإسبرطا) من خلال طبيعة نظمهما السياسية ونوعية القادة، فلو نجح بريكليس (قائد أثينا) وأرخيداموس الثاني (ملك إسبرطا) من خلال جهودهما على المستوى الداخلي لمنع الحرب، لتم تجنب الحرب، لكن الأصوات المدعمة للحرب بالدولتين هي التي انتصرت في النهاية، فاضطرا الزعيمان إلى الاستسلام لرأي الأغلبية، لم تنفع "الصداقة الشخصية لبريكليس وأرخيداموس الثاني" في منع الحرب، كما لم تنفع جهودهما لإقناع المجتمع الداخلي للعدول عن الحرب، بسبب تأثيرهما المحدود من جهة، وطغيان لغة الشرف والحماس وتجييش العواطف القومية الداخلية من جهة ثانية. بعبارة أخرى، غابت الحكمة والتبصر في اتخاذ القرارات الواقعية من الجانبين،

[1]- غراهام أليسون، مرجع سابق، ص 95.

[2]- Hartmut Behr, op.cit, p 24.

[3]- مارثن غريفيثس وتيري أوكالاهن، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الاولى 2008، ص 453.

[4]- غراهام أليسون، مرجع سابق، ص 104.

وحضر التهور واللاعقلانية من خلال إصرار صقور مجلسي العموم الإسبارطي والإثيني على إعلان الحرب والتخطيط لها من دون دراسة العواقب على المدى البعيد.

هذا الأمر يفسره "غراهام أليسون" بالاستعانة بأحداث مشابهة في تاريخ العلاقات الدولية من خلال القول "عندما تخفق الدول بشكل متكرر في التصرف وفقا لما يبدو واضحا في صالحها، غالبا ما يكون السبب أن سياستها تعكس قدرا كبيرا من التوازنات الداخلية أو الحلول الوسط بين رغبات الأطراف المتنافرة المشاركة في الحكومة بدلا من أن تعكس رؤية جماعية واحدة واضحة متماسكة"[1]، ليطبق ذلك على الحرب البولوبينيزية، لأن الحلول التي اتخذها القائد الأثيني بريكليس كانت حلول وسط التي هي الأخرى لم تجد لها مؤيدين سواء على المستوى الداخلي (مجلس العموم الأثيني) أو الخارجي (إسبرطا)، بينما كان الغالبية من الأثينيين مع المزيد من التوسع بسبب إحساس بالعظمة والقوة وطموح نحو تحقيق الكثير من الغنائم من الحرب، "فأدى هذا النوع من الإمبرياليات الجامحة إلى توسعة مواردهم حتى وصلت بهم إلى نقطة انهيارهم"[2].

من هذا المنطلق، يحيل المحدد الأول (الفوضى الدولية أو غياب السلطة العليا لمنع الحرب) إلى أحد الافتراضات الواقعية البنيوية، وهناك من يصنف "ثيوسيديديس" ضمن الواقعية البنيوية أو "الواقعية البنيوية الأولى" (تصنيف تيموثي دن)، لأنه "دعا إلى اعتبار سياسة القوة قانونا للسلوك البشري"[3]، رغم أنه لم ترد في كتابه "تاريخ الحرب البولوبينيزية" اسم الواقعية ولا البنيوية ولا حتى المصطلحات التي يوظفها رواد البنيوية من قبيل الفوضى الدولية، بينما يعتبر المحدد الثاني (تأثير البيئة المحلية وطبيعة القادة الذين انجروا للحرب) من أهم المرتكزات للواقعية الكلاسيكية، لاعتبار المتغيرات الداخلية للدول ذات تأثير على السياسة الدولية، لكن المحددان معا عند "ثيوسيديديس" لهما صلة بالطبيعة البشرية بصفتها "البنية الحاسمة التي تقع خارج إطار التاريخ ولا يمكن تجاوزها"[4].

علاوة على ذلك، يؤرخ "حوار ميلوس"[5]، الذي حدث ما بين الأثينيين والميلوسيين لشكل مبكر من الحوار بين واقعية القادة الأثينيين "والرد المثالي" للميلوسيين، حيث يعكس الخطاب الأثيني فلسفة القوة، فقادة أثينا الأقوياء يعرضون على سكان ميلوس الاستسلام دون قتالهم أو سيتعرضون للإبادة، لأن قوتهم الهائلة قادرة على سحق سكان الجزيرة، بينما يتشبث الميلوسيين من جانبهم بحقهم في أن يظلوا بسلام، فيناشدون الأثينيين "أن يراعوا مبادئ العدالة ويتذكروا الرب المعبود والإسبارطيين حلفاء الميلوسيين"[6]؛

[1]- غراهام أليسون، مرجع سابق، ص 94.
[2]- ريتشارد نيد ليبو، مرجع سابق، ص 182.
[3]- تيموثي دن، الواقعية، مؤلف جماعي عولمة السياسة العالمية، تأليف جون بيليس وستيف سميت، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى 2004، ص 234.
[4]- تيموثي دن، مرجع سابق، ص 235.
[5]- Thucydides, The History of The Peloponnesian War, Translated by Richard Crawley, E.P.Dutton and Company, INC, New York, First Edition 1950, p 401-410.

الميلوسيين"[1]؛ بمعنى أخر، واقعية قادة أثينا خاطبت الميلوسيين بلغة القوة لغاية الاستسلام والخضوع دونما اللجوء إلى الحرب، بينما مثالية الميلوسيين عكست نوع من الإيمان الأعمى بالنجاة من الدمار الشامل عبر التشبث بالحق والعدالة ودعم الآلهة وتحالفهم مع إسبرطة.

ويحاجج الأثينيون في حوارهم مع الميلوسيين بالقول "أنتم تعلمون كما نعلم نحن، بأن الحق مسألة لا معنى لها، إلا في مجال العلاقات بين القوى المتساوية، وأنه في الواقع، يفعل الأقوياء ما تمكنهم قوتهم من فعله والضعفاء يتقبلون ما عليهم أن يتقبلوا The strong do what they can and the weak suffer what they must"[2]، كما ينصحونهم بالاستسلام بدل التشبث بقناعات ساذجة لا أساس لها أمام منطق القوة، لأنهم هم أنفسهم لو كانوا "يمتلكون القوة التي يمتلكها الأثينيون لتصرفوا بنفس الطريقة Having the same power as we have, would do the same as we do"[3]، لينتهي هذا الحوار بعدم رضوخ الميلوسيين لمطالب الأثينيين، الأمر الذي أسفر عن حرب مدمرة لميلوس أبادت رجالها واستعبدت نسائها وأطفالها.

الفرع الثاني: التأصيل الفلسفي للواقعية السياسية

تجدر الإشارة إلى أن الواقعية السياسية ذات جذور فلسفية، إذ تستمد أسسها النظرية من فلسفة العقد الاجتماعي (هوبس وروسو) والفلسفة السياسية لعصر النهضة الأوربية (ميكيافيلي)، ثم من الكتابات الوضعية لعلم الاجتماع "كأوكيست كونت" "وماكس فيبر"، ونظرا لتشعب الموضوع، سنركز الحديث على كل من رائد الحداثة السياسية الإيطالي نيكولو ميكيافيلي في الفقرة الأولى، لاعتبار إسهاماته السياسية ذات أهمية في العلاقات الدولية والعلوم السياسية، بينما سنخصص الفقرة الثانية للفيلسوف الإنجليزي توماس هوبس بحكم أن أفكاره ذات راهنية في شتى مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

الفقرة الأولى: نيكولو ميكيافيلي "والواقعية التاريخية أو العملية"

أثارت إسهامات "نيكولو ميكيافيلي" (1469-1527) في الفكر السياسي الكثير من الجدل بين مؤيد ومعارض لها، فهناك من اعتبره "منظرا للظلم البشري، وداعيا إليه، حتى أصبحت الميكيافيلية صفة تطلق على كل سياسة قمعية ظالمة"، أي السياسة التي لا تعترف بالقيم الإنسانية، بينما اعتبره البعض الأخر أنه "كان يتحدث عن أشياء موجودة في الواقع"، ولم "يفعل شيئا سوى أنه عرى الممارسة السياسية وأزال عنها الأوهام"، إلا أنه كثيرا ما حدث سوء فهم لكتابات "ميكيافيلي"، فواجه فكره العديد من الصعوبات "قبل أن يكتسح الفكر السياسي"، حيث تم إقصاء كتاباته لقرون عدة إلى أن أعاده للواجهة فيلسوف الأنوار "جون جاك روسو" من خلال اعتبار كتاب الأمير بأنه "كتاب للديمقراطيين"، لأنه

[1]- ثيموتي دن، مرجع سابق، ص 229.

[2]- Thucydides, op.cit, p 403.

[3]- Thucydides, op.cit, p 406.

"يكشف عن سياسة الطغاة وأساليبهم للناس ليتخذوا لأنفسهم الحيطة منها"[1]، كما أعيد الاعتبار إليه في القرن التاسع عشر "عندما احتضنه هيجل وأوضح مراميه البعيدة لقرائه الكثيرين"[2].

ورغم الانتقادات الكثيرة التي تعرض لها فكر "ميكيافيلي"، خصوصا كتابه الأمير، فإنه يعتبر رائد الحداثة السياسية بدون منازع من خلال إحداثه للتغيير في طريقة الفكر السياسي، إذ بدل الاعتماد على المعجزات والخوارق في إدارة الدولة والحكم السياسي، فإن "ميكيافيلي" أوضح بأن فن الحكم يقتضي أن يتسم الحاكم بصفات محددة كي يحافظ على حكمه ويوسع من نفوذه ويضمن احترام شعبه، وتلك الصفات لابد من أن تتجرد من كل ما هو مثالي أو أخلاقي، ومن بين تلك الصفات أن يتسم بالقسوة والقوة عند الضرورة، لأن السياسة تتطلب المكر والخداع بنفس القدر من الصفات الحميدة الأخرى.

لذلك، يوصف "ميكيافيلي" بالواقعي السياسي من خلال العديد من المؤلفات "كالأمير" و"المطارحات" و"فن الحرب" وأعمال أخرى كثيرة، إلا أن كتاب الأمير يعد هو أهم كتبه، بحكم أنه "وصف السياسة بوضوح شديد على المستوى الداخلي والخارجي مع وضعه رؤية واضحة للواقع"[3]، ولا يعني ذلك بأن كتابه صاغه من أجل التنظير للحكم المستبد أو الظلم، بل يعني بأن كتابه هو وصف دقيق للسياسة بشكل واقعي بالاستناد على الملاحظات التي استقاها من تجربته ومن إلمامه بالتاريخ القديم، إذ أن البقاء يقتضي التحلي بالواقعية السياسية من طرف الحكام، وهذه الواقعية هي عكس الأفكار المثالية، لهذا كان "ميكيافيلي" أكثر وضوحا حينما أقر بأن على الحكام "أن يكونوا على استعداد للحنث بالوعود التي كانوا قطعوها إذا كان ذلك الحنث في مصلحة لهم[4]".

وعليه، يعد "نيكولو ميكيافيلي" من أهم الواقعيين السياسيين في عصر النهضة، حيث يصنف ضمن "ممثلي فكر الواقعية التاريخية"[5]، لأنه قدم نظرته للسياسة انطلاقا من قناعة أنه من الممكن للأمير أو السياسي أن "يخضع البيئة الخارجية لسيطرته"، وذلك إذا ما تحلى بالواقعية السياسية التي تقتضي التبصر والحكمة بدل التشبث بالأوهام المثالية، فعملية الإخضاع تتطلب التمعن جيدا في العلاقات التي تؤطر الحاكم بالمحكومين أو بين المجتمعات والأفراد أو بين الدول في ما بينها، ليخلص أنها علاقة "خاضعة لمنطق وتفاعلات وإملاءات القوة"[6]، وقد استقى "ميكيافيلي" أفكاره بناء على خبرته كدبلوماسي ورجل دولة، ثم من منطلق اهتمامه بالتاريخ القديم وملاحظاته للتطورات السياسية التي حدثت في عصره أو في عصر سابق على زمانه.

---

[1]- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 183.

[2]- عبد الله العروي، مرجع سابق، ص 20.

[3]- Hartmut Behr, op.cit, p 101.

[4]- تيموثي دن، مرجع سابق، ص 243.

[5]- تيموثي دن، مرجع سابق، ص 234.

[6]- محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر - باتنة، السنة 2015/2014، الجزائر، ص 205.

فقدم تلك الأفكار في أعماله الفكرية، لعل أبرزها كتاب "الأمير"، فهو عبارة عن كتاب في الفلسفة السياسية، حيث يقدم نظرة عامة حول طريقة الحكم والحفاظ على السلطان أمام كل الإكراهات التي تواجه الحكام، كما أنه يعد من أهم الكتب في الحداثة السياسية لكونه أحدث انقلابا معرفيا للسياسة في شكلها العملي، من خلال التعامل مع الواقع كما هو قائم لا كما ينبغي أن يكون أو كما هو غير موجود أو لم يوجد في ما قبل، لأن السياسي أو الحاكم الأمير عليه أن يدرك بأن بقاء دولته يقتضي منه عدم إهماله للقوة حتى في زمن السلم، وإلا فإن سلطته ستضعف ودولته ستنهار وتنحط نتيجة إما عوامل داخلية أو أخطار خارجية قادمة من دول أخرى.

لأجل ذلك، يتطلب من الحاكم (الأمير) أن يتصف بالكثير من الخصال إذا ما أراد الحفاظ على حكمه، لعل أبرزها القوة والشدة والقسوة، لأن هدف السياسة عند "ميكيافيلي" هو "المحافظة على قوة الدولة، ونجاح الدولة متعلق بمدى القوة التي وصلت إليها"[1]، بما يفيد بأن السياسة هي الصراع على القوة، فهذه الأخيرة هي الكفيلة بتحقيق البقاء، وجدير بالذكر إلى أن "ميكيافيلي" ألف كتابه لغاية إرشاد الحكام بالطرق والأساليب الممكن اتباعها لتحقيق بقاء دولهم واستمرار سلطتهم حتى لو تطلب الأمر التنصل "من الأخلاقيات التقليدية التي توصي باتباع التروي والتقوى وابتغاء الخير الأعظم للبشرية جمعاء"[2]، الأمر الذي سيؤسس عند الواقعيين في ما بعد لمبدأ استقلالية المجال السياسي عن المجالات الأخرى كالأخلاق والاقتصاد..

ويقدم "ميكيافيلي" كتابه هدية إلى الأمير، حيث يستعرض فيه نتائج لدراساته حول العديد من المماليك، كما يتضمن الكثير من النصائح والمقترحات التي على الأمير اتباعها إذا ما أراد الحفاظ على ملكه، إذ على الأمير "ألا تكون له غاية أو فكرة سوى الحرب"، لأن القيادة تتطلب ذلك، "فالأمراء يفقدون ولايتهم عندما يفكرون في مظاهر الترف أكثر من تفكيرهم في الأسلحة"[3]، كما أن هناك فرق بين الأمير الأعزل والأمير المسلح، إذ لا يمكن للأول أن يعيش سالما بين المسلحين، كما لا يمكن للثاني أن يطيع الأول بمحض إرادته، لهذا "فميكيافيلي" يحث على ضرورة الاهتمام بالأسلحة حتى في زمن السلم، وتدريب عقولهم على تاريخ حروب العظماء، بما يعني أن "ميكيافيلي" كان متأثرا بالحروب التي خاضها زعماء الإمبراطوريات الكبرى كالإمبراطورية الرومانية.

ومن نصائح "ميكيافيلي" للأمير هو ضرورة أن "يخشى شيئين: الأول داخلي وله علاقة بالرعايا، والثاني خارجي وله علاقة بالقوى الأجنبية، يستطيع الأمير أن يحمي نفسه من الأمر الثاني بالأسلحة الجيدة والأصدقاء المخلصين وهؤلاء الأصدقاء يتوافرون بسهولة ما دام يملك الأسلحة الجيدة"[4]، لكنه

[1]- علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى 2017، ص 201.
[2]- تيموثي دن، مرجع سابق، ص 243.
[3]- نيكولو ميكيافيلي، الأمير، ترجمة أكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2004، ص 77.
[4]- نيكولو ميكيافيلي، مرجع سابق، ص 93.

عليه أن يخشى تمرد الرعايا وتآمرهم، لأن ذلك يشكل خطرا على بقاء الأمير، بمعنى أخر ينبغي على الأمير أن يكون قويا بما يكفي ليكسب الهبة على المستوى الداخلي والخارجي، والقوة ترادف عند "ميكيافيلي" القوة العسكرية والخصال القوية التي ينبغي أن تتوفر للأمير، الأمر الذي يؤكد بأن القوة هي من أحد المحددات الرئيسية للبقاء في مأمن.

كما يعطي "ميكيافيلي" أهمية خاصة للقوات الوطنية التي ينبغي أن تتشكل من رعايا الدولة، لأنها هي الكفيلة بحماية الوطن وتحقيق المجد للأمير بالإضافة إلى سن القوانين الجديدة الكفيلة بتطوير أساليب القتال، حيث يقول "إذا أراد سموكم أن يقتفي أثر العظماء من القادة الذين حرروا أوطانهم، فلابد لك أولا أن تعد نفسك بالأساس الصحيح لما ستقوم به، وهو قواتك الوطنية، فلن تجد جنود يخلصون لك أكثر منهم، ولن تجد أفضل منهم. وإذا كانت الجيوش جميعها جيدة وهي فرادى، فإنها ستكون أجود إذا اتحدت تحت قيادة أمير يكرمها وتنال رضاه. ولهذا فمن الضروري أن تكون هذه القوات التي تدافع عن الوطن من الإيطاليين[1]".

ويتضمن كتاب الأمير العديد من الأفكار الواقعية التي تبناها الواقعيون في ما قبل، أبرزها الاعتماد على الذات، حيث يقول "إن طرق الدفاع الصالحة الوحيدة والأكيدة والدائمة هي تلك الطرق التي تعتمد عليك وحدك وعلى قدراتك وليس على الآخرين"[2]، ويسبق هذه العبارة تفسيره لأسباب سقوط المماليك وضياع الملك، بسبب إما نقص في الأسلحة أو غياب الحكمة أو استعداء الشعب، لكن أهم شيء هو الاعتماد على الذات، لأنه في حالة ما إذا تعرضت دولة للخطر، فلن يحميها أحد من هذه الأخطار، بل ينبغي للحكام أن لا يلوموا الحظ في حالة ما إذا تعرضت دولتهم للخطر، وإنما عليهم أن يلوموا أنفسهم بسبب تقصيرهم وإهمالهم في معالجة الأسباب التي أدت إلى هذه المخاطر، ويسوق "ميكيافيلي" مثالا لذلك كفيضان الوديان الذي يتطلب بناء السدود استعدادا لحدوثه.

علاوة على ذلك، قدم "ميكيافيلي" تفصيلا دقيقا للسياسة من خلال فصلها عن الأخلاق، وتعتبر مقولاته الشهيرة "الغاية تبرر الوسيلة" ذات مغزى واضح من خلال رفضه لاستعمال المعايير الأخلاقية والدينية والاجتماعية في السياسة، لأن "الغاية العليا من السياسة، في نظره، هي المصلحة العامة والأمن والرفاهية للجماعة"[3]، وهي أيضا "المحافظة على القوة السياسية" وزيادتها، وضمان بقاء الدولة وسلطة الأمير، الأمر الذي يتطلب فصل السياسة كفن عقلاني عن الأخلاق، بحكم أن السياسة عند "ميكيافيلي" تتعامل مع الواقع كما هو لا كما ينبغي أن يكون، لكنه أقر بأنه على الحاكم أن يتحلى ببعض الفضائل إن كان ذلك ضروريا للحفاظ على سلطته وضمان أمن دولته، وهذا ما يعرف "أخلاق المسؤولية"، إلا أن

[1]- نيكولو ميكيافيلي، مرجع سابق، ص 124.
[2]- نيكولو ميكيافيلي، مرجع سابق، ص 118.
[3]- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 193.

الواقع السياسي عند "ميكيافيلي" هو واقع اللاأخلاقية، وهذا المعطى يتطلب من الحكام التعامل معه كمسلمة.

بالمحصلة النهائية، "فميكيافيلي" يعد من الواقعيين السياسيين الأوائل الذين كان لهم الفضل في الحديث عن السياسة كما هي في الواقع، كما يعود له الفضل في فصل السياسة عن الأخلاق والدين قبل أن يتحدث على ذلك الواقعي "هانس مورغانتو"، ثم أنه جعل من القوة والبقاء أحد أهم غايات السياسة، بالإضافة إلى إشارته إلى أن المصلحة والأمن هما من الأهداف الرئيسية للحكام، الأمر الذي يعني بأن "ميكيافيلي" هو من الواقعيين البارزين في التاريخ رغم أنه لم يشير في كتاباته إلى الواقعية ولا ادعى بأنه قدم نظرية في الواقعية السياسية، لكن أفكاره الواقعية جعلت منه أحد أبرز الواقعيين في عصر النهضة، إذ يصنفه "تيموثي دن" ضمن أبرز ممثلي الواقعية التاريخية أو العملية، فيضعه إلى جانب المنظر الواقعي البريطاني في القرن العشرين "إدوارد هاليت كار"[1].

الفقرة الثانية: توماس هوبز "والواقعية الليبرالية"

تندرج مساهمات "توماس هوبز" (1588-1679) الفلسفية ضمن ما يعرف بنظرية العقد الاجتماعي، إذ يعتبر من بين أهم فلاسفة العقد الاجتماعي (بالإضافة إلى جون لوك وجون جاك روسو) الذين نظروا لنشأة الدولة والانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية، أي الانتقال إلى المجتمع المنظم الذي يتعاقد على القوانين والأعراف المنظمة لحياة الجماعة، حيث يتم ضمان العيش المشترك والسلم والأمن الجماعي بدل الحالة الطبيعة التي يعيش فيها الأفراد بدون تنظيمات اجتماعية أو قوانين وضعية أو سلطة حاكمة ومنظمة للعلاقات في ما بينهم ومع الدول الأخرى، وهذا الانتقال يؤدي إلى التنازل على بعض الحقوق الطبيعية مقابل اكتساب حقوق مدنية التي تقتضيها حياة الفرد ضمن الدولة، فالإنسان في حالة الطبيعة من منظور "هوبز" يكون له الحق في فعل أي شيء بغية البقاء حيا، وهو ما يسميه "هوبز" "بالحق الطبيعي"، أي "حق فعل أي شيء يعتقد الفرد مخلصا أنه في حاجة إلى فعله لكي يحافظ على نفسه"[2].

وتتسم فلسفة "هوبز" بنظرتها التشاؤمية للحالة الطبيعية للأفراد، فاعتبرها حالة بئيسة وقاسية ومزرية يكون فيها الأفراد في حالة خوف دائم وصراع من أجل البقاء، حيث انطلق من افتراضات حول الحالة الطبيعية للأفراد قبل ظهور الدولة، التي من سماتها البارزة الانقسامات والصراعات، لأن كل فرد يسعى إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الحقوق الطبيعية لضمان حقه في البقاء، فمن أجل أن تظل آمنا لابد

[1]- تيموثي دن، الواقعية، مرجع سابق، ص 237.

[2]- Sharon A. Lloyd and Susanne Sreedhar, Hobbes's Moral and Political Philosophy, Stanford Encyclopedia of Philosophy Archive, Spring 2014 Edition, accessed on 09.09.2020, at: https://plato.stanford.edu/archives/spr2014/entries/hobbes-moral/

أن تكون قويا لكي يخشاك الآخرون ويجتنبوك؛ ليعمم افتراضاته حول الفرد بالحالة الطبيعية على حالة الدول بالنظام الدولي، بل أنه أقر بأن القوانين الطبيعية وحدها لا تستطيع منع الأفراد أو الدول من انتهاكها بغية تحقيق أهداف لا محدودة، وإنما يتطلب الأمر وجود سلطة قادرة على استخدام العنف بشكل مشروع، فالقوانين الطبيعية وحدها لا تكف من دون "الخوف من قوة معينة تكره على طاعتها"[1].

لأن العقود أو الاتفاقيات هي مجرد حبر على ورق و"ألفاظ، خالية من أي قوة تؤمن الحماية لأي كان"، إذ لابد من وجود سلطة تمارس الإكراه "بحد السيف" بغية إرغام الأفراد على طاعتها، بمعنى أن الاتفاقيات الخالية من وجود القوة لا أثر لها، وهذه القوة تقتضي وجود سلطة عليا تفرض قراراتها بالإكراه والعقاب لمن يخالف القوانين الطبيعية والاتفاقيات المبرمة، حيث يقول "توماس هوبز" "عند انعدام وجود السلطة، أو إن لم تكن قوية بما يكفي لحمايتنا، قد يلجأ أي فرد إلى قواته الخاصة بصورة مشروعة وبأسلوبه الخاص بغية حماية نفسه من الآخرين"[2].

هذه السلطة هي المتمثلة في العقد الاجتماعي أو الدولة، وهي القادرة على إرغام الأفراد على التنازل عن حقهم الطبيعي في كل شيء مقابل ضمان أمنهم، بينما في حالة النظام الدولي سيظل العنف والحرب أحد السمات البارزة للعلاقات بين الدول، لأن حالة الدول تختلف عن حالة الأفراد، بالنسبة للدول من الممكن السيطرة على الفوضى من خلال امتلاك القوة لصد اعتداء الغير، بينما في حالة الأفراد فإن الفوضى تجعل من الحياة قصيرة وبائسة فالكل يكون في حالة حرب بسبب الطبيعة البشرية التي تنحو نحو السيطرة على كل شيء، كما أقر أيضا بالمساواة بين الأفراد في فعل ما يبدو لهم حقا ضروريا، الأمر الذي يجعل منهم في حالة حرب دائمة وكره وحقد لبعضهم البعض، ولا يدركون خطورة تلك المرحلة إلا حينما "يعقدون اتفاقات للتنازل عن حقهم في كل شيء"، لهذا فإن فلسفة "هوبز" تعد الصورة الواقعية الليبرالية "للتفكير السياسي الحديث Modern Political Thinking"[3].

إذ يصنف "تيموثي دن" فكر "توماس هوبس" ضمن "الواقعية الليبرالية"، وتوحي مقارنته بين الأفراد في الحالة الطبيعية وبين الكيانات ذات السيادة "لنوع من حرب باردة دائمة تعيش فيها الدول في حالة من الخوف للتعرض للهجوم"[4]، ومرد ذلك إلى غياب سلطة فوق الأفراد في الحالة الطبيعية أو فوق الدول في حالة النظام الدولي، بما يعني بأن الدولة هي شكل مؤسس لامتصاص الفوضى التي كان يعيش فيها الأفراد في حالة الطبيعة أو للسيطرة على فوضى المجتمع التي كان يعيش فيها الأفراد، فيكون فيها البقاء للأقوى، لكن في حالة النظام الدولي، فإن الدول القوية هي القادرة على ردع الدول الأخرى عن

[1]- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 205.

[2]- توماس هوبز، الليفياتان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حبيب حرب وبشرى صعب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة) ودار الفارابي، الطبعة الاولى 2011، ص 176.

[3]- Hartmut Behr, op.cit, p 115.

[4]- ثيموتي دن، مرجع سابق، ص 235.

الهجوم العدواني، الأمر الذي سيخفف من أثر الفوضى الدولية من خلال القبول بالتعايش بين الدول وابتكار "مبادئ كالسيادة وعدم التدخل" لضمان العيش المشترك.

ويضيف "تيموثي دن"، بأن أفكار "هوبز" سيجد من يتبناها بالمجتمع البريطاني خلال القرن العشرين، حيث يعتبر "هيدلي بول" من الذين اعتنقوا الفكر الواقعي الليبرالي "لهوبز"، فهو امتداد لواقعية "هوبز" الليبرالية من خلال اتفاقهما في أنه من الممكن "امتصاص الفوضى الدولية من قبل الدول التي لها القدرة على ردع الدول الأخرى عن العدوان، والقدرة على استنباط قواعد أولية كأسس للتعايش"[1]، بما يقرب واقعية "هوبز" من أنصار النظرية الليبرالية، وبشكل أكثر، من المدرسة الأنجليزية، لأن الدول - عكس الأفراد في الحالة الطبيعية - قادرة على التأقلم مع الواقع الدولي الذي يغيب عنه وجود سلطة عليا - دولة الليفياتان أو التنين - فوق الدول، أي أنها أقل تأثرا من الفوضى أو حالة الحرب التي كانت سائدة بين الأفراد في حالة الطبيعة، فالفوضى الدولية في حالة النظام الدولي الذي يتشكل من الدول ذات السيادة أقل خطرا من الفوضى بين الأفراد قبل ظهور الدولة.

ويعد كتاب الليفياتان من أهم كتب "توماس هوبز" وأكثرها شهرة، حيث يؤكد فيه بأن حالة الفوضى بالمرحلة الطبيعية حتمت على الإنسان الانتقال إلى الحالة المدنية للعيش في سلام وأمن، "فالطبيعة جعلت البشر متساوين في ملكات الجسد والفكر"، هذه المساواة تنجلي أيضا في رغبة كل إنسان في تحقيق أهدافه وغاياته، لكن ذلك يؤدي في نهاية الأمر إلى الصدام في ظل غياب سلطة مشتركة تمنع ذلك، وحسب "هوبز" هناك ثلاث أسباب للتصادم في طبيعة الإنسان "الأول هو المنافسة، والثاني عدم الثقة، والثالث المجد"[2]، فالمنافسة بين الإنسان هدفها تحقيق الكسب والمنفعة، بينما عدم الثقة تؤدي بالإنسان إلى البحث عن الأمن والحفاظ على البقاء، في حين أن المجد غايته هو السمعة والشهرة.

إن هذه الحالة تحتم ضرورة الاتفاق على سلطة مشتركة لحماية الإنسان من حالة الرهبة الدائمة، فالإنسان يكون عدو لأخيه الإنسان، والجميع يكون في حرب ضد الجميع، حيث لا يوجد هناك ما يمنع أي إنسان من الاعتداء على الإنسان، والكل يكون على أهبة الاستعداد للقتال، لأن طموحات كل فرد قد تصطدم بطموحات الأخر، ولا يعيش الإنسان في أمان إلا بفضل ما تؤمنه قواته الخاصة، "في حالة كهذه لا مكان للعمل، لأن ثماره لا تكون مضمونة، ونتيجة لذلك لا زراعة للأرض، ولا ملاحة ولا استخدام للسلع التي قد تستورد بالبحر، ولا بناء ضخما، ولا أدوات لتحريك أو إزالة الأشياء التي تتطلب قوة كبيرة، ولا معرفة لسطح الأرض، ولا حساب للزمن، ولا فنون ولا آداب، ولا مجتمع، والأسوأ من هذا

[1]- ثيموتي دن، مرجع سابق، ص 237.
[2]- توماس هوبس، مرجع سابق، ص 134.

كله وجود خوف متواصل وخطر موت عنيف، وكون حياة الإنسان وحيدة بائسة بغيضة قاسية وقصيرة"[1].

بناء على ذلك، فإن حاجة الإنسان للتنظيم الاجتماعي تكون بمثابة الضرورة القصوى، لتأمين حياته وللعيش في سلام، وهذا لن يتأتى إلا بوجود الدولة والحاكم الذي يفوض له القيام بدور حماية الناس، حيث يجسد الإرادة المطلقة التي تمثل الناس جميعا، ليرغم الجميع على احترام القوانين وعقاب المخالفين بالقوة، بمعنى أخر سيتنازل الإنسان عن حقوقه الطبيعية في الحالة الطبيعية لفائدة الحاكم في الحالة المدنية بغية العيش في أمن وسلم، لكن سيظل هناك خوف وتوجس دائم للإنسان، مادام هناك من يحاول السيطرة على الآخرين بالقوة سواء داخل الدولة أو ما بين حكام الدول، الفرق فقط هي أن القوانين تقوم بدور زجر الذين لم يتنازلوا عن حقوقهم الطبيعية داخل الدولة، بينما سيتم مواجهة الذين يتربصون بحاكم الدولة من الدول الأخرى بالقوة.

إن هدف البشر هو الخروج من حالة الحرب للعيش بأمن وسلام، وذلك من خلال احترام قوانين الطبيعة المناقضة للأهواء الطبيعية، لأن الأولى تقوم على الإنصاف والعدالة والرحمة ومعاملة الآخرين بمثل معاملتهم المرتقبة منهم، بينما الثانية تتسم بالغرور والانتقام والتحيز، ولأجل ذلك، فإن البشر يتحدون ويتفقون على جمع إرادتهم في إرادة شخص واحد - أو مجموعة أشخاص - يعهد له بحمايتهم والحفاظ على أمنهم وجعل الجميع يحترم قوانين الطبيعة، وكل مجموعة توحدت على هذا الأمر تسمى دولة، "وبموجب السلطة الممنوحة لكل فرد في الدولة، يتمتع بقدرة وقوة مجتمعين فيه، إلى درجة أن الرعب الذي توحيان به، قد يجعل إرادة الجميع تتأقلم في سبيل السلم في الداخل، والتعاون حيال الأعداء في الخارج"[2].

وهكذا سيتم الوصول إلى السلطة المطلقة المجسدة في شخص الحاكم المطلق الذي يمثل الإرادة العامة، حيث يحدث ذلك عبر: إما بالقوة الطبيعية كما يفعل الأب مع أبنائه بهدف إخضاعهم لحكمه أو عن "طريق الحرب لإخضاع أعدائه لمشيئته"، وإما "باتفاق البشر فيما بينهم على الخضوع لشخص واحد أي كان، أو إلى مجموعة أشخاص"، بشكل طوعي وإرادي لهدف حمايتهم، ويسمي "هوبز" الوسيلة الأولى "الدولة بموجب واقعة الاكتساب"، بينما يسمي الوسيلة الثانية "الدولة السياسية أو الدولة بموجب فعل التأسيس"[3]، لكن يركز حديثه عن الدولة السياسية التي اتفق الأفراد على تأسيسها للخروج من الحالة الطبيعية المتسمة بالبؤس والحرب، كما يدافع على الحاكم المطلق الذي يحافظ على أمن دولته

[1]- توماس هوبز، مرجع سابق، ص 135.
[2]- توماس هوبز، مرجع سابق، 180.
[3]- توماس هوبز، مرجع سابق، ص 181.

داخليا وخارجيا، إلا أنه لابد من فهم "هوبز" في سياقه التاريخي، بحكم أنه عاصر الحروب الأهلية التي كان لها الأثر الكبير في تمزيق وحدة الدول، وشاهد أيضا سقوط العديد من الدول في الفوضى.

من هذا المنطلق، فإن واقعية "توماس هوبز" تنجلي بوضوح من خلال إقراره بأن الدول ذات السيادة ممكن أن تتعايش مع الفوضى الدولية عبر الاحترام المتبادل لسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، لأن الأفراد أكثر تأثرا من الدول، لهذا توصف واقعيته بالليبرالية بما يقربه أكثر من دعاة النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية، لأن هذه الأخيرة "تركز بشكل أكبر على الطريقة التي يستطيع فيها التعاون الدولي أن يتغلب على النتائج السلبية للفوضى"[1]، إلا أن هناك من يصف واقعيته بالهيكلية أو البنيوية التي ترجع أسباب الحرب لغياب حكومة عالمية فوق الحكومات، وهذا الذي ينطبق على واقعية "هوبز" الذي اعتبر بأن حالة الحرب بين الدول راجعة لحالة الفوضى الدولية، أي غياب العقد الاجتماعي ما بين الدول، وبشكل بأدق، "عدم وجود سلطة عليا"[2].

المطلب الثاني: الواقعية السياسية والنقاشات النظرية الكبرى بالعلاقات الدولية

ساهمت النقاشات النظرية بين المدارس الفكرية بحقل العلاقات الدولية في تطور هذا العلم، كما ساهمت أيضا في ظهور العديد من المقاربات النظرية لدراسة السياسة الدولية، أبرزها الواقعية السياسية، وقد كانت أحد أهم النظريات المشاركة في النقاشات الكبرى مع النظريات الأخرى، فأدى ذلك بالواقعية السياسية إلى تطوير العديد من أسسها لتبرز كنظرية مهيمنة بحقل العلاقات الدولية، حيث صمدت أمام جميع الانتقادات التي تعرضت لها من النظريات المنافسة من جهة، ومن جهة ثانية برزت كنظرية علمية ذات تأثير كبير على حقل العلاقات الدولية. وعليه، سنركز الحديث في هذا المطلب على النقاشات الكبرى الخمس بحقل العلاقات الدولية.

الفرع الأول: النقاش النظري الأول بين المثالية والواقعية

برز النقاش النظري الأول مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وقد جاء نتاج المآسي الإنسانية التي خلفتها الحرب وحول أسباب اندلاعها، فبينما تشبث أنصار المدرسة المثالية بضرورة إرساء قواعد لنظام عالمي عبر القواعد والقوانين الدولية والمنظمات الأممية (نموذج عصبة الأمم) والقيم الأخلاقية، دافع أنصار الواقعية على أن الدول تبني علاقاتها الدولية على مصالحها الوطنية وما تملكه من قوة مقارنة بقوة الدول الأخرى بالنظام. بصيغة أخرى، تشبث أنصار النظرية المثالية على ما ينبغي

[1]- ستيف سميث، مقاربات جديدة للنظرية الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى 2004، ص 359.
[2]- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 206.

أن يكون عليه العالم، في حين حاجج أنصار "النظرية الواقعية بأن العلاقات الدولية يجب أن تبنى على ما هو قائم، أي على الواقع، وليس ما يجب أن تكون عليه"[1].

واستمر هذا الجدل طيلة الفترة ما بين الحربين (من 1919 إلى 1939)، لينتهي بأفول المدرسة المثالية بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وفشل عصبة الأمم في منع الحرب، مقابل بروز الواقعية كنظرية مهيمنة بعد انتهاء الحرب ممثلة بروادها "هانس مورغانتو" "وإدوارد هاليت كار"، لكن هذا الجدل ظل مستمرا لعقود بين أنصار النظرية الواقعية وأنصار النظريات الأخرى ذات الامتدادات المثالية، خاصة الليبرالية الجديدة والليبرالية المؤسساتية، حيث تمحور بالأساس حول ما هي أسباب الحروب؟ وكيف يمكن تجنبها؟ هل هي القوة أم توازن القوى أم طبيعة الأنظمة؟ هل هي نتاج سياسة التوسع الإمبريالي أم بسبب عدم احترام القانون الدولي؟

فقد اتسم القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بصحوة المثاليين من خلال الدفاع على القيم الإنسانية وعلى التعايش السلمي بين الأمم، حيث مثل هذا الاتجاه العديد من الرواد من أبرزهم [ليونارد وولف وجيه إيه هوبسون ونورمان أنجيل وأرنولد تونبي وألفرد زيمرن]، إضافة إلى الرئيس الأمريكي السابق "وودرو ويلسون" من خلال المبادئ الأربعة عشر التي قدمها في خطابه سنة 1918 الموجه إلى الكونغرس الأمريكي[2]، فطالب "بتشكيل تجمع عام للأمم من أجل المحافظة على السلام القادم"[3]، هذه المبادئ سيتم الاستناد عليها لبناء عصبة الأمم، كمؤسسة عالمية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، كما سيتم إحداث بموجبها نظام الأمن الجماعي الذي بموجبه يتم الرد الجماعي على العدوان من خلال القبول" بالمبدأ القائل إن أمن الدولة هو من شأن الجميع"[4].

وتستمد المثالية جذورها الفكرية من عصر الأنوار وفلسفة الحداثة، حيث يعد كل من [جون لوك وجون جاك روسو وجيرمي بنثام وإمانويل كانط وكوندورسيه] "مثاليين بشكل أو بأخر"[5]، فجميعهم آمن بإمكانية بناء عالم مثالي يتسم بالسلم واحترام القيم الإنسانية، وبأن البشر لهم استعداد مسبق للتعايش السلمي، لأن الإنسان يتمتع بالعقل والضمير بصفتهما ميزتين تميزه عن باقي الكائنات الأخرى،

---

[1]- خالد موسى المصري، الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الاول، 2014، ص 321.

[2]- المبادئ الأربع عشرة التي قدمها وودرو ويلسون في 1918/1/8 هي كالتالي: 1. معاهدات السلام تنشر علنا بدون أي مواد أو ملاحق سرية؛ 2. حرية الملاحة الكاملة في زمن السلم كما في زمن الحرب؛ 3.إلغاء الحواجز التجارية وشروط التعادل بالمبادلات؛ 4.اتفاقيات من أجل تخفيض التسليح؛ 5.حل المسائل الاستعمارية، مع الاهتمام المتماثل بالنسبة لمتطلبات الإمبراطوريات وسكان البلدان المستعمرة؛ 6.إخلاء الأراضي الروسية التي يجب أن يقرر مستقبلها السياسي بكل حرية وأن يسمع صوتها في العصبة؛ 7.إخلاء بلجيكا وإعادة سيادتها؛ 8.تحرير كل الأراضي الفرنسية، وإعادة منطقة الألزاس واللورين إليها؛ 9.إعادة رسم حدود إيطاليا على أساس المعيار القومي؛ 10. إمكانية التطور المستقل بالنسبة لشعوب الإمبراطورية النمساوية الهنغارية؛ 11.استقلال ووحدة أراضي البلدان البلقانية مع تخصيص قطاع يوصل صربيا بالبحر؛ 12.إقرار سيادة تركيا، وإعطاء حق تقرير مصير للشعوب الأخرى التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية؛ 13.إنشاء دولة بولونية مستقلة، وإعطاؤها الضمانات الدولية الضرورية؛ 14. تشكيل عصبة الأمم تضمن الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي لجميع الدول.

[3]- تيموثي دن، الليبرالية، عولمة السياسة العالمية تحرير جون بيليس وستيف سميث، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى 2004، ص 323.

[4]- نفس المرجع، ص 323.

[5]- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 142.

وعبرهما يستطيع إرساء أسس مشتركة للتعايش بين جميع البشر بغية القضاء على جميع الأعمال اللا إنسانية والوحشية، بمعنى أن المثالية في العلاقات الدولية ذات صلة بمثالية فكر الأنوار بالقرن الثامن عشر، وفلسفة حقوق الإنسان والشرائع السماوية..

على سبيل المثال، دافع "كانط" في كتابه "مشروع للسلام الدائم" على ضرورة إرساء قواعد دولية لبناء عالم يتسم بالسلام[1]، حيث يتأكد ذلك من خلال المادة الثانية النهائية من مواده النهائية الثلاث للسلام الدائم، فيقول "ينبغي أن يقوم قانون الشعوب على أساس نظام اتحادي بين دول حرة"[2]، لأن الدول حسب "كانط" شأنها شأن الأفراد في حالة الفطرة الطبيعية، إذ ممكن أن يعتدي بعضها على بعض، ولابد لكل شعب حينما يصير دولة أن يطلب من الشعب الأخر مشاركته في نظام لضمان الأمن والسلام وحماية حقوقهما المشتركة، هذا النظام سماه (كانط) "بحلف الشعوب لكنه لن يكون دولة واحدة"، أي نظام دولي تتعاقد من خلاله الدول على حماية أمنها.

ويؤكد "كانط" بأن "للإنسان استعدادا أخلاقيا يحفزه على التغلب يوما ما على مبدأ الشر الكامن في نفسه، ولا يستطيع إلى إنكاره سبيلا"[3]، بحكم أن "كانط" من الفلاسفة الأخلاقيين الذين يؤكدون على أهمية الضمير الإنساني في مراقبة سلوكات الأفراد، فرغم النزعة المتأصلة في الإنسان نحو الشر، إلا أن الإنسان بطبعه يدرك بأن الأفعال الشريرة هي أفعال لا أخلاقية ومخالفة للقيم الإنسانية أو الواجب الأخلاقي وفق ما يسميه "كانط"، الأمر الذي يعني أن البشر له قابلية للتغلب على الشر، بما في ذلك تجنب الحروب التي يتورط فيها زعماء الدول بذريعة الدفاع عن الحق، "فالعقل في علياء عرشه، والذي هو المصدر الأعلى لكل تشريع أخلاقي، يستنكر إطلاقا أن تتخذ الحرب سبيلا للحق، ويجعل من حالة السلام واجبا مباشرا"[4].

إذ ينتقد "كانط" السياسيين الذين يعللون الحرب من منطلق فلاسفة القانون الطبيعي "لهوغو غروسيوس" "وإمير دي فاتل" "وصمويل بوفندورف"، بحكم أنها تبرر الحروب باسم الحق في إكراه الضعيف على طاعتها أو الحق في الدفاع عن نفسها، لكن "كانط" ينتقد هذا الاستعمال السلبي لرواد القانون الطبيعي من طرف الدول، لأنه يمكن الاستناد عليهم في حالة إذا قررت الدول التخلي عن قناعة الحرب، بمعنى أخر أن الحرب مرتبطة بقرارات خاطئة في عقول القادة، لأن الدول من منظور "كانط"

[1]- وضع كانط في كتابه ستة مواد تمهيدية للسلام الدائم، وهي: 1.إن معاهدة من معاهدات السلام لا تعد معاهدة إذا انطوت نية عاقديها على أمر من شأنه إثارة الحرب من جديد؛ 2. إن أي دولة مستقلة (صغيرة كانت أو كبيرة) لا يجوز أن تملكها دولة أخرى، بطريقة الميراث أو التبادل أو الشراء أو الهبة؛ 3.يجب أن تلغى الجيوش الدائمة إلغاء تاما على مر الزمان؛ 4.يجب أن لا تعق قروض وطنية من أجل المنازعات الخارجية للدولة؛ 5.لا يجوز لأي دولة ان تتدخل بالقوة في نظام دولة أخرى أو في طريقة الحكم فيها؛ 6.لا يحق لأي دولة في حرب مع دولة أخرى أن تستبيح لنفسها تلك الدولة القيام بأعمال عدائية - كالاغتيال والتسميم وخرق شروط التسليم والتحريض على الخيانة - من شانها عند عودة السلم فقدان الثقة بين الدولتين. كما وضع ثلاثة مواد نهائية للسلام بين الأمم، وهي: 1.يجب أن يكون دستور المدينة في كل دولة دستورا جمهوريا؛ 2.ينبغي أن يقوم قانون الشعوب على أساس نظام اتحادي بين دول حرة؛ 3. حق النزيل الأجنبي، من حيث التشريع العالمي، مقصور على إكرام مثواه.

[2]- إمانويل كانط، مشروع للسلام الدائم، ترجمة عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى 1952، ص 51

[3]- إمانويل كانط، مرجع سابق، ص 54.

[4]- إمانويل كانط، مرجع سابق، ص 56.

لا سبيل لها إلا الخروج من حالة الحرب كي تعيش في أمن وتآخي، بالطريقة نفسها التي اتخذها الأفراد في الحالة الطبيعية، وذلك من خلال التخلي عن حريتها الجامعة في الحصول على كل شيئ، "لتؤلف جامعة أمم تنمو على الدوام حتى تشمل آخر الأمر شعوب الأرض جميعا"[1].

وعليه، فإن المثاليين يؤكدون على أن السلام العالمي يحتاج إلى مؤسسات دولية لإرسائه، أي إيجاد معايير دولية تحدد بموجبها الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين الأمم، وهذا الشكل لا يتأتى إلا عبر إرساء "حلف الدول.. جامعة أمم" وفق "كانط" (1724-1804) أو من خلال عصبة الأمم حسب "وودرو ويلسون" (1856-1924)؛ بالمحصلة النهائية، يتفق أنصار المثالية على ضرورة إرساء تنظيم عالمي (حكومة عالمية، مؤسسات دولية، قوانين دولية..) بغية أن يكون له دور في حماية المثل والمبادئ الأخلاقية، "فالمجتمع الدولي لابد له من نظام للحكم ينطوي على إجراءات ديمقراطية من أجل معالجة النزاعات، وقوة دولية يمكن تحريكها في حالة فشل المفاوضات"[2].

بيد أن النظرية المثالية ستتعرض لانتقادات كثيرة من أنصار الواقعية التقليدية، خاصة من "إدوارد هاليت كار" من خلال كتابه الصادر سنة 1939 "أزمة العشرين عاما"، الموجه ضد المثاليين، حيث اعتبرهم طوباويين في نظرتهم للعالم، "فالتشديد المفرط على المبادئ المجردة بدلا من الحقائق الواقعية أدى، برأي كار، إلى عدم القدرة، لاسيما في العالم الأنجلو-أمريكي، على فهم الأحداث الدولية والسيطرة عليها، خلال فترة ما بين الحربين"[3]، لأن محاولات المثاليين بناء عالم يسوده السلم، من منطلق الإيمان المطلق بالأخلاق الدولية، كان مآلها الفشل، وبدل ذلك، برزت خلال هذه الفترة النِّزعات القومية المتشددة بأوربا وأضحت الأنظمة الشمولية خطرا على استقرار المجتمع الأوربي، كما انهار نظام الأمن الجماعي، في حين أخفقت عصبة الأمم في حل النزاعات الدولية التي ستفضي بالنهاية إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وانتقد "كار" الأحلام الطوباوية للمثاليين من خلال تجاهلهم للقوة في السياسة الدولية وتركيزهم على الأخلاق، حيث جادل بأن "السياسة الدولية تبقى دوما سياسة القوة، لذلك فمن المستحيل أن نزيح القوة عنها"، بل أصر على أن "الصيغة النهائية للقوة في العلاقات الدولية هي الحرب"[4]، الأمر الذي يؤكد حجج انتماء "كار" إلى الواقعية حسب "جون ميرشايمر"، كما يصنفه "تيموتي دن" ضمن "الواقعية التاريخية أو العملية"، والتي تستمد أسسها من فكر "ميكافيلي" من خلال اتفاقهم على أن زعماء الدول بإمكانهم "إخضاع البيئة الخارجية لسيطرتهم" بدل الحلم بتأسيس عالم طوباوي، بل يصفه بميكيافيلي

[1]- إمانويل كانط، مرجع سابق، ص 58.
[2]- ثيموتي دن، مرجع سابق، ص 322.
[3]- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 147.
[4]- John Mearsheimer, E.H. Carr vs. Idealism: The Battle Rages On, International Relations, 19(2), 2005, p 141.

القرن العشرين من خلال دعوته إلى "سياسة خارجية تعترف بتداخل كل من القوة والأخلاق والاسترضاء معا في إطارها"[1].

فواقعية "كار" تجمع ما بين القوة والمثل الأخلاقية، إذ حينما تسعى الدول إلى استخدام القوة للتدخل في قضايا دولية تهدد مصالحها، فإنها "تستعمل بلاغة مثالية لتبرير أفعالها"، لكن "هذا لا يخفي حقيقة دوافعها التي عادة ما تكون دوافع أنانية، كما ترتكز على حسابات توازن القوى"[2]، أكثر من ذلك، فإن القوة هي "الورقة الرابحة" في "عالم السياسة الدولية القذر والخطير"، لهذا انتقد "كار" المثاليين ما بين الحربيين، بسبب إهمالهم للقوة والمصلحة الوطنية وتوازن القوى، مقابل تشبثهم بالمثل الأخلاقية، الأمر الذي أدى بالنهاية إلى فشل المثالية في منع اندلاع الحرب العالمية الثانية.

الفرع الثاني: النقاش النظري الثاني بين التقليدية والسلوكية

شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بروز النقاش النظري الثاني بين التقليديين والسلوكيين أو بين المدخل العلمي والمدخل التقليدي، وبشكل أدق بين العقلانية والتجريبية، أصحاب المعرفة المطلقة وأنصار المعرفة النسبية، المدخل الميتافيزيقي والابستيمولوجيا الوضعية، المنهج الاستنباطي في البحث التاريخي والمنهج الاستقرائي؛ فتمحور هذا النقاش بالأساس حول منهجية دراسة العلاقات الدولية، فبينما ركز أنصار المدخل التقليدي في دراسة العلاقات الدولية والعلوم السياسية على "التاريخ والقانون الدولي والفلسفة السياسية" والمؤسسات الدولية والوطنية، طالب رواد المدرسة السلوكية بضرورة دراسة العلاقات الدولية انطلاقا من النظر إلى "سلوك الفرد أو مجموعة أفراد أو الدولة" على أنها محكومة "بقوانين أو شبه قوانين"، والممكن "دراستها دراسة علمية مبنية على الملاحظة والتجريب"[3].

حيث تستمد السلوكية جذورها من دراسات علم النفس السلوكي "لجون واطسون" في بداية القرن العشرين، ومن الدراسات السياسية السلوكية "لجراهام والاس" من خلال كتابه "الطبيعة البشرية في السياسة الدولية" "وأرثر بنتلي" من خلال كتابه "The Process of Government" الصادران سنة 1908، ثم من إسهامات مدرسة شيكاجو للعلوم الاجتماعية في عشرينيات القرن الماضي، وبعدها من خلال أعمال لسلوكيين [كاتشارلز ماريام وهارولد لاسويل والموند وهربرت سيمون وديفيد ترومان]، فهؤلاء حاولوا توجيه دراسات السياسة الدولية من المؤسسات إلى دراسة سلوك الأفراد، بالاعتماد على علم النفس في العلاقات الدولية، خاصة "هارولد لاسويل" الذي أضفى "نظرة سيكولوجيا أيضا في

[1]- ثيموتي دن، مرجع سابق، ص 234.

[2]- John Mearshiemer, E.H. Carr vs.., op.cit, p 143.

[3]- خالد موسى المصري، مرجع سابق، ص 321.

الدراسات السياسية، إلى جانب تركيزه على القوة في علم السياسة"[1]، لكن السلوكية تأثرت كذلك بالتحولات الدولية التي حصلت بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد برز حوار السلوكية في العلاقات الدولية مع التقليدية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، حيث "رأى مؤيدو الثورة السلوكية أنه لا يمكن أن يمضي تخصص العلاقات الدولية قدما إلا إذا قام عن وعي بقولبة نفسه في نموذج للعلوم الطبيعية"[2]، ويقتضي ذلك دراسة العلاقات الدولية بمنهجية علمية تنبني على المنهج الكمي في جمع المعطيات والمعلومات بغية صياغة قوانين كونية عامة، كما يستند أيضا على الإحصاء والنمذجة الرياضية والحاسوب بغية "التحكم في الظواهر القابلة للدراسة، من خلال العملية الصارمة لتجميع البيانات"[3]، إلا أن هذا الطرح السلوكي عارضه كل من "هيدلي بول" "وهانس مورغانتو"، بصفتهما ينتميان إلى المنهج التقليدي، فلم تكن معارضتهم "للتحقيق العلمي" في العلاقات الدولية، بل كان للمنهج العلمي أو السلوكي الصارم في جمع البيانات، والمتأثر بالدراسات المستجدة في فلسفة العلوم، خاصة الوضعية التي أراد السلوكيون تطبيق منهجها بالعلاقات الدولية.

إذ أقر السلوكيون بأنه لكي تصير العلاقات الدولية علما، ينبغي أن تنبني على المبادئ الوضعية من خلال الإقرار بوحدة العلم وتشابه العلوم الطبيعية مع العلوم الاجتماعية، فالسلوكية دافعت على استخدام المنهج العلمي - الذي يترادف عندهم مع المنهج الوضعي- في العلاقات الدولية، كما "دعت إلى ضرورة اهتمام البحث العلمي بالتفكير في الواقع بدل التفكير الغائي أو المجرد"[4]، بمعنى دراسة ظاهرة السياسة الدولية من منطلق ما هو محسوس عوض الغوص في المجرد أو ما وراء التجربة أو غير قابل للإدراك الحسي، الأمر الذي يعني بأن السلوكية هي مدرسة ذات نزعة علمية في العلاقات الدولية، مدافعة على أن العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية لهما منهج علمي واحد، في حين أن المدارس التقليدية تؤكد على أن العلوم الاجتماعية تختلف عن العلوم الطبيعية.

لكن لابد من الإشارة إلى أن اختلاف السلوكية مع التقليدية ليس حول طبيعة موضوع العلاقات الدولية، بقدر ما أنه اختلاف حول منهجيتها، أي حول كيف ندرس العلاقات الدولية؟ وليس ماذا ندرس؟ بما يعني أن التقليدية تركز على موضوع العلاقات الدولية أكثر من منهجيتها، بينما تهتم السلوكية بمنهجية العلاقات الدولية أكثر من موضوعها، فالأولى تبحث عن "أنماط تقريبية تعتمد فاعليتها على الأنماط التاريخية، في حين تعتقد الثانية بوجود قوانين عامة وكونية تحكم سلوك الدول جميعا"، أي أن الأولى تستنبط أسسها من البحث التاريخي بغية معرفة القانون الذي يحكم ظواهر السياسة الدولية، من

[1]- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 154.
[2]- ميليا كوركي وكولن وايت، العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية، مؤلف جماعي "نظريات العلاقات الدولية.. التخصص والتنوع، تحرير: تيم دان وموليا كوركي وستيف سميت، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الاولى 2016، ص 78.
[3]- ميليا كوركي وكولن وايت، نفس المرجع، ص 79.
[4]- محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 133.

دون أن تحل محل التاريخ وفق ما يوضح نيكولاس سبيكمان، لأن "اهتمام المؤرخ يختلف كثيرا عن اهتمام المنظر"[1]، أما الثانية فتعتمد الدراسات الكمية من خلال جمع البيانات ورصدها وقياسها عبر استعمال "المنهج الاستقرائي" للوصول إلى قوانين عامة.

وينتمي للتقليدية العديد من رواد العلاقات الدولية [كستانلي هوفمان وريمون آرون وهانس مورغانتو وإدوارد هاليت كار ومارتن وايت وألفريد زمرين وجورج شوارزنبرجر ونيكولاس سبيكان وهيدلي بول..]، فأغلب هؤلاء الرواد ينتمون للواقعية والمدرسة الأنجليزية عند هيدلي بول أو الواقعي الليبرالي كما يسميه ثيموتي دن[2]، ورغم أن المدخل التقليدي يطلق أيضا على بعض المدارس الأخرى، إلا أنه ارتبط بالواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية، في حين مثل المدخل العلمي كل [مورتان كابلان وديفيد سنجر وكارل دويتش]؛ الذين حاولوا "الوصول إلى نظريات عامة وشاملة تفسر العلاقات الدولية"، لكنهم فشلوا في ذلك، فظهرت في ما بعد محاولات لسلوكيين بغية الوصول إلى نظريات جزئية تهتم ببعض القضايا والمشاكل بالسياسة الدولية "كتأثير العوامل الجغرافية هارولد ومارجريت سبروت، الوظيفية لديفيد ميتراني والتكامل الإقليمي لإرنست هاس والردع النووي لبرناد برودي.."[3].

من هذا المنطلق، فإن الجدل بين التقليدية والسلوكية هو جدل حول مدى علمية حقل العلاقات الدولية، فبينما دافع رواد التقليدية على خصوصية حقل العلاقات الدولية، بحكم طبيعة ظواهره وأحداثه، حيث "يقتضي وضع الظاهرة الدولية في سياقها الزماني والمكاني، وعدم مطابقتها بالظاهرة الطبيعية"، فإن السلوكيين كان لهم رأي أخر من خلال الدفاع على "ضرورة الالتزام بقواعد المنهج العلمي كما تقدمه العلوم الطبيعية والفيزيائية"[4]، فأفضى هذا الجدل بالنهاية إلى تطوير منهج العلاقات الدولية من خلال تعديلات شملت المدرسة التقليدية، ثم السلوكية في ما بعد، لكن أبان على مأزق منهجي للعلاقات الدولية، خصوصا في مدى علمية الحقل وإمكانية حصره في المنهج الضيق الصارم أو العكس، في كل الأحوال، فقد ساهم هذا الجدل في تخليص حقل العلاقات الدولية من الدراسات الميتافيزيقية والفكر المجرد البعيد عن العلمية، لينتهي في نهاية المطاف بانتصار السلوكية على التقليدية.

[1]- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 150.
[2]- ثيموتي دن، مرجع سابق، ص 237.
[3]- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 159.
[4]- محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 138.

الفرع الثالث: النقاش النظري الثالث بين الواقعية الجديدة والليبرالية المؤسساتية الجديدة

تجدر الإشارة أولا إلى أن هناك العديد من الاختلافات حول كيفية تصنيف النقاشات النظرية، كما هناك اختلاف في عددها وتعاقبها[1]، فثمة، مثلا، من لا يصنف النقاش بين الواقعية الجديدة/الليبرالية الجديدة ضمن النقاشات الكبرى بالحقل، لأن هذا النقاش وقع بين نظريات تتفق على القضايا المنهجية والإبيستيمولوجية والأنطولوجية[2]، ثم أنه هناك من يصف النقاش الثالث بأنه نقاش بين العقلانية والتأملية[3]، بينما كتابات أخرى تصفه بنقاش بين النماذج (الواقعية؛ الماركسية؛ التعددية)[4]، التي تأثرت جلها بفلسفة العلم عند "توماس كون"، لكن النقاش سينتهي بالفشل حينما أقر "كون" بأنه لا يمكن المفاضلة بين النماذج[5]، إلا أننا سنركز الحديث على النقاش الثالث بين التوليفة الجديدة/الجديدة بالنظر إلى عدد من الكتابات التي أشارت إلى ذلك، ثم لضرورة منهجية متعلقة بالبحث، في حين سنتحدث على النقاش بين العقلانية والتأملية باعتباره نقاشا رابعا، بما في ذلك إسهامات البنائية التي حاولت وضع أرضية وسطى بين العقلانية والتأملية.

وقد بدأت معالم النقاش الثالث في العلاقات الدولية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حيث يوصف بالنقاش المعاصر، فتشكل أحد طرفيه من الواقعية الهيكلية أو الجديدة لرائدها "كينيت والتز"، التي يسميها "ثيموتي دن" ب"الواقعية البنيوية الثانية"[6]، إضافة إلى كل الواقعيين البنيويين الذين يتخذون من الفوضى الدولية وحدة للتحليل في العلاقات الدولية والعلوم السياسية، أما الطرف الثاني في النقاش، فمثلته الليبرالية المؤسساتية الجديدة لكل من "جوزيف ناي" "وروبرت كيوهن"، وهو نقاش تجاوز القضايا المنهجية التي طرحتها السلوكية خلال الحوار الثاني، ليغوص في موضوع العلاقات الدولية "والفاعلون في النظام الدولي وسلوكهم وموقعهم وأثرهم في تحديد معالم هذا النظام"[7].

لكن هذا لا يعني بأن القضايا المنهجية المطروحة في النقاش الثاني تم تهميشها، وإنما يعني بأن حقل العلاقات الدولية سيعرف تحولات جوهرية منذ عقد السبعينيات، إذ لابد من الإشارة إلى أن هذه المرحلة اتسمت باكتساح الوضعية للعلوم الاجتماعية، فكان قد حصل إجماعا حول "الالتزام بالوضعية" ضمن نظريات العلاقات الدولية و"بمبادئ العلم"، لكن ليس بالصيغة الصارمة التي طرحها السلوكيين، بل بعد

[1]- عددها عند البعض هو ثلاثة، بينما عددها هو أربعة عند كل من ميليا كوركي وكولن وايت مع الإشارة إلى ما بعد النقاش الرابع، في حين هناك من يعتبر بأن عددها غير محدود نموذج فريدريش كراتوتشويل، بل يعتبر تاريخ الحقل بأنه تاريخ النقاشات بين النظريات.

[2]- انظر محمد حمشي، النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، الجزائر، السنة الجامعية 2017/2016.

[3]- كتابات محمد حمشي التي سنستدل بها خلال معالجتنا للنقاش الخامس مع الإشارة إلى أن محمد حمشي يصنف النقاشات ضمن خمس نقاشات كبرى، (الواقعية والمثالية؛ التقليدية والسلوكية؛ العقلانية والتاملية؛ العقلانيةو التاملية والبنائية ثم النقاش الخامس وإقحام نظرية التعقد بالحقل.

[4]- Tim Dunne,Lene Hansen and Colin Wight, The end of International Relations theory?, European Journal of International Relations 19(3), 2013, p 406.

[5]- ميليا كوركي وكولن وايت، مرجع سابق، ص 80.

[6]- ثيموتي دن، مرجع سابق، ص 235.

[7]- خالد موسى المصري، مرجع سابق، ص 322.

"تعديلها والتخفيف من حدتها"[1]، بالمجمل فهو نقاش نظري بين نماذج تصنف ضمن النظريات الوضعية بالعلاقات الدولية.

وجدير بالذكر إلى أن الوضعية تعتمد على أربع فرضيات حسب "ستيف سميت"[2]، وهي :

أولا: الاعتقاد بوحدة العلم، أي أن المنهجيات نفسها يمكن تطبيقها في كل من العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية.

ثانيا: هناك فرقا بين الحقائق والقيم، فالحقائق ذات طابع محايد بين جل النظريات المتنافسة.

ثالثا: العالم الاجتماعي شأنه في ذلك شأن العالم الطبيعي، يحتوي على أنماط منتظمة يمكن اكتشافها بواسطة النظريات، بالطريقة نفسها التي يتبعها عالم الطبيعة لاكتشاف قوانين الطبيعة.

رابعا: "هذا الطريق الذي يحدد كيفية الوصول إلى الحقائق الحيادية يسمى بالابيستمولوجيا التجريبية"[3]، أو "المعرفة التجريبية".

لهذا فإن الفلسفة الوضعية كان لها التأثير على نظريات العلاقات الدولية، خاصة ما يعرف بالنظريات العقلانية أو النظريات التفسيرية، ومنها على وجه الخصوص الواقعية الجديدة والليبرالية المؤسساتية الجديدة، حيث تم تكييف المنهجية الوضعية في دراسة ظواهر السياسة الدولية، عبر وضع الافتراضات الأولية على شاكلة قوانين موضوعية بغية اختبارها بالسجل التاريخي، ثم الانطلاق من الاعتقاد بقدرة معالجة ظواهر السياسة الدولية عن طريق الحواس، بما يعني بأن الجدل لم يكن منهجيا، بل كان ضمن موضوع الدراسات الدولية، وخاصة حول الفوضى الدولية كافتراض مفاده بأن النظام الدولي لا يوجد فوقه سلطة عليا، فبينما اعتقدت الليبرالية المؤسساتية الجديدة بأن التعاون الدولي يمكن أن يتغلب على الآثار السلبية للفوضى، حاججت الواقعية الجديدة بأن تأثير الفوضى الدولية على الدول هو ما يؤدي إلى الصراع والحروب، وبأن الاستقرار الدولي يتطلب توازن القوى.

كما يوصف بأنه نقاش بين أنصار المكاسب النسبية (الواقعية الجديدة) ودعاة المكاسب المطلقة (الليبرالية المؤسساتية الجديدة)، حيث "شكلت المكاسب النسبية والمطلقة محورا لنقاش نظري طويل ومتشعب حول ظاهرة التعاون الدولي"[4]، إذ يحاجج رواد الواقعية الجديدة بأن ما ستجنيه الدول من مكاسب جراء التعاون يقاس بما ستجنيه الدول الأخرى، بينما يعتقد المؤسساتيون بأن الدول ستحقق مزايا مطلقة نتيجة التعاون، لأن هذه النظرية تنظر إلى التعاون من زاوية تعظيم المنفعة المطبق في نظرية

[1]- ميليا كوركي وكولن وايت، مرجع سابق، ص 80.
[2]- ستيف سميث، مقاربات جديدة للنظرية الدولية، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص 356.
[3]- محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 127.
[4]- بن قيطة مراد، إشكالية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية عند الواقعية الجديدة، مجلة السياسة العالمية، العدد 02، يناير 2018، ص 113.

الاقتصاد الجزئي، أي أنها تسعى إلى "تعظيم فوائدها وأرباحها في النظام الدولي"[1]، بالمجمل فالمدرستين تتفقان على أهمية التعاون، لكنهما يختلفان في كيفية حدوثه، فالواقعية تؤكد بأن الفوضى الدولية تؤثر بشكل سلبي على التعاون، لأن هناك احتمالية الغش، في حين تجادل الليبرالية المؤسساتية بأن المؤسسات الدولية بإمكانها التغلب على الغش.

وقد برز هذا الجدل أيضا حول طبيعة الفاعلون الدوليون، حيث دافع الواقعيون الجدد على مركزية الدولة في العلاقات الدولية كفاعل رئيسي، فهي فاعل عقلاني في نظام دولي غير دقيق، غايتها تحقيق البقاء، فتسعى إلى "الحفاظ على مصلحتها الوطنية المعرفة بالأمن القومي"[2]، لهذا تهتم بالزيادة في المكاسب النسبية للحفاظ على أمنها، بينما أقر المؤسساتيون بوجود فاعلين إلى جانب الدولة، مثل جماعات المصالح والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية والمؤسسات العالمية والتكتلات الإقليمية، الأمر الذي يعني بأن النظام الدولي منذ سبعينيات القرن الماضي بدأ يشهد ظهور "شبكة من الأطراف الفاعلة المتنوعة التي تربط بينها قنوات متعددة من التفاعل"[3].

هذا المتغير الجديد المتعلق بالفاعلين الجدد في العلاقات الدولية، أدى بالليبرالية المؤسساتية الجديدة إلى إدخال مفاهيم جديدة كالترابط Interdependence والتبادل والتكامل في النظام الدولي، حيث أضحت الدول في حالة تواصل متبادل، وأي تغير يقع في دولة من دول النظام يؤثر على الدول الأخرى، بل أن الدول صارت في حاجة إلى بعضها البعض بحكم طبيعة المتغيرات الجديدة - خاصة على المستوى الاقتصادي - التي فرضها الفاعلون الجدد بالنظام الدولي، لهذا يركز رواد المؤسساتية على "المكاسب المطلقة التي يحققها التعاون الدولي"[4]، بل يؤكدون بأن المؤسسات الدولية "بمقدورها التغلب على الفوضى الدولية"، على خلاف الواقعيين الذين يدعون بأنه ليس بمقدور المؤسسات الدولية التخفيف من الآثار السلبية للفوضى الدولية، ولا يمكن التغلب عليها إلا من خلال القوة لغاية تحقيق الأمن والتوازن.

بيد أن النقاش النظري الثالث هو نقاش حول قضايا مسلم بها، بينما الاختلاف يكمن فقط في وجهات نظر المتباينة للواقعية الجديدة والليبرالية المؤسساتية الجديدة من النظام الدولي، فكلاهما يسلمان بالفوضى الدولية كمبدأ تنظيمي بسبب غياب سلطة عليا فوق الدول، وبأهمية الدولة كفاعل في العلاقات الدولية، ثم بإشكالية الأمن الذي تسعى إلى تحقيقه الدول، إضافة إلى المكاسب أو المنافع المحققة، لكنهم يختلفون حول مسائل جزئية كمحاولة لكل نظرية إبراز بأنها هي التي تمتلك القدرة على تفسير السياسة الدولية أكثر من غيرها، أي هي منافسة بين نظريتين مهيمنتين على الحقل، فحاولت كل واحدة منهما

[1]- نفس المرجع، ص 116.
[2]- خالد موسى المصري، مرجع سابق، ص 322.
[3]- تيموثي دن، الليبرالية، مرجع سابق، ص 327.
[4]- ستيف سميث، مرجع سابق، ص 360.

إبراز بأنها الأكثر حجة وإقناعا، بالنهاية ساهم هذا النقاش في إحداث ثورة معرفية في حقل التنظير بالعلاقات الدولية، حيث يعد هذا النقاش من أهم النقاشات النظرية التي ما زالت أطوارها جارية إلى حدود اليوم.

في هذا الصدد، يقول "ستيف سميث" بأن المدرستين كلاهما (الواقعية الجديدة والليبرالية المؤسساتية الجديدة) بحث الموضوع ذاته من وجهات مختلفة، فكان ذلك الموضوع "هو تأثير المؤسسات الدولية في سلوك الدول ضمن حالة من الفوضى الدولية"، كما يتابع القول بأنهما "ركزا على الأمور نفسها لشرحها"، حيث "بحثت كل من النظريتين الرئيسيتين في المشكلات" ذاتها، مستخدمة نفس الأساليب "والطرق في دراستها"[1]، بما يحيل على أن النظريتين تشتركان في العديد من المنطلقات، فالظاهر بأنه نقاش بين النظريات العقلانية ذاتها، لكنه يوحي بأن غايته إقصاء النظريات الأخرى التي لا تشاركهما نفس المنطلقات كالنظريات التأملية، وهذا ما سيؤدي لبروز النقاش الرابع بالعلاقات الدولية.

الفرع الرابع: النقاش النظري الرابع بين الوضعية وما بعد الوضعية

بدأت بوادر النقاش النظري الرابع خلال منتصف ثمانينيات القرن الماضي وفق "ميليا كوركي" "وكولن وايت"، فهو نقاش برز بين النظريات الوضعية (الواقعية الجديدة، الليبرالية المؤسساتية الجديدة..) والنظريات ما بعد الوضعية (ما بعد الحداثة، النظرية النسوية، النظرية النقدية، النظرية المعيارية، نظرية علم الاجتماع التاريخي..)[2]، إذ يسمى "بالنقاش الراهن"، كما يطلق على الحوار الرابع أوصاف عدة من قبيل، "حوار بين التفسير والفهم أو بين الوضعية وما بعد الوضعية أو بين العقلانية والتأملية"[3]، وتبلور هذا النقاش ضمن سلسلة من الحوارات النظرية الكبرى خلال العقد الثامن من القرن العشرين، الأول ما بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، والثاني ما بين الوضعية وما بعد الوضعية أو ما بين العقلانية والنقدية (التأملية).

فقد تمخض عن الحوار الوضعي/ ما بعد الوضعي بروز نقاشين إلى الواجهة حسب "كريستيان رويس سميث"[4]، الأول "ما بين العقلانيين والبنائيين"، أما الثاني فحدث "ما بين البنائيين وأنصار النظرية النقدية"، أي ما بين النظرية البنائية والنظريات ما بعد الوضعية، بحكم أن "كريستيان رويس -

[1]- ستيف سميث، مرجع سابق، ص 360.

[2]- ينتمي لما بعد الحداثة كل من فرانسوا ليوتارد وريتشارد ديتيتيك، فهي نظرية متأثرة بكتابات الفلاسفة الفرنسيين خاصة ميشيل فوكو وجاك ديريدا، كما ينتمي للنظرية النسوية كل من آن تنكر وساندرا هاردينغ؛ أما النظرية المعيارية فيمثلها كل من بتز وفروست ونادرين؛ في حين ينتمي لنظرية علم الاجتماع التاريخي كل من تشارلين تيللي وجون هول ومايكل مان وإيمنويل والرشتاين، بينما ينتمي للنظرية النقدية كل من روبرت كوكس وأندرو لانكلاتر وهي نظرية ذات امتدادات في المدرسة النقدية بالعلوم الاجتماعية (مدرسة فرانكفورت) حيث تأثرت بكتابات روادها خاصة يورغن هاربماس وهوركهايمر. للمزيد حول النظريات التأويلية انظر ستيف سميث، مقاربات جديدة للنظرية الدولية، مرجع سابق، ص 264.

[3]- ميليا كوركي وكولن وايت، مرجع سابق، ص 83.

[4]- يعتبر كريستيان رويس سميث بأن النقاش النظري بين الوضعية وما بعد الوضعية هو النقاش الثالث وليس الرابع، لكن أغلب دراسات العلاقات الدولية تعتبر النقاش بين الوضعية ما بعد الوضعية هو الرابع وليس الثالث نموذج ميليا كوركي وكولن وايت.

سميث" يستخدم "النظرية النقدية بشكل واسع لتشمل كل النظريات ما بعد الوضعية"[1]، لكن لابد من الإشارة إلى أن البنائية الاجتماعية أو النظرية البنائية تعتبر نفسها بأنها جسر بين النظريات الوضعية وما بعد الوضعية، أي أنها نقطة الاتصال بينهما، لهذا فإنها تشترك مع النظريات العقلانية في بعض المسلمات كما تقاسم أيضا ما بعد الوضعية بعضا من أسسها، محاولة أن تكون جسرا في الحوار الرابع ما بين العقلانية والتأملية.

وقد سعت ما بعد الوضعية إلى دحض "الأسس الإبيستيمولوجيا والمنهجية" للنظريات الوضعية، فما يوحد جميع النظريات التي تنتمي لما بعد الوضعية هو "التزامهم برفض الوضعية بوصفها مقاربة تصلح لدراسة العمليات الاجتماعية"[2]، وهذا التحدي يعني بأن دراسة الظواهر الاجتماعية لا ينبغي أن يبقى حبيس الجزء الظاهر القابل للملاحظة والقياس، بقدر ما أنه يحتاج إلى دراسة المعنى الخفي للظواهر الاجتماعية، أي يقتضي الأمر البحث في المعاني والخطاب واللغة والمعتقدات.

من هذا المنطلق يمكن القول بأن النقاش الرابع هو نتاج التطورات التي حدثت على مستوى العلاقات الدولية، حيث تأثرث العلوم الاجتماعية ببعض الدراسات الجديدة التي ولجت الحقل من بوابة علم الاجتماع والفلسفة التأويلية (الهيرمونيطيقا) بشقيها الراديكالي والنقدي، الأمر الذي توصف فيه نظريات ما بعد الوضعية بأنها "ذات طابع فلسفي" أو "ما وراء نظري"، وسعت إلى "هدم الأسس الفلسفية للمشروع العقلاني" الذي تنبني عليه النظريات الوضعية، خاصة الواقعية الجديدة والليبرالية المؤسساتية الجديدة، "فكلتاهما مبنية على افتراضات نظرية الاختيار العقلاني في الاقتصاد الجزئي"، حيث توصف هذه النظريات بالعقلانية من منطلق توظيفهما لنظرية الاختيار الرشيد في العلاقات الدولية، لكنهما يختلفان في النتائج المتوصل إليها في نهاية التحليل.

مؤدى ذلك أن النظريات العقلانية (الوضعية) تنبني على ثلاثة افتراضات مركزية بالاستناد إلى نظرية الاختيار العقلاني في الاقتصاد التي هي الأخرى تأثرت بالفلسفة الوضعية، وتتمثل هذه الافتراضات وفق "كريستيان رويس سميث" في: أولا: "الفاعلين السياسيين - الأفراد أو الدول - ذرات منفصلة"، أنانية، عقلانية، سابقون على وجود المجتمع، ومعنيون بمصالحهم الذاتية، لذلك فهم قادرون على إنتاج أفضل "الوسائل فعالية وكفاءة" لتحقيق هذه المصالح "داخل القيود البيئية التي يواجهونها"، في حين أن "مصالحهم وهوايتهم مستمدتان من أنفسهم" وليس نتيجة التفاعل الاجتماعي؛ ثانيا: مصالح الفاعلين تتشكل قبل التفاعل الاجتماعي، ولا يعتبر هذا الأخير محددا للمصالح؛ ثالثا: الأفراد أو الدول

[1]- كريستيان رويس - سميث، البنائية، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار، سلسلة العلوم الاجتماعية، العدد 2202، المركز القومي للترجمة، الطبعة الاولى 2014، ص 320.
[2]- ميليا كوركي وكولن وايت، مرجع سابق، ص 89.

ليسوا نواتج بيئتهم الاجتماعية، فهم مجرد كائنات عاقلة معزولة، وحينما تدخل في علاقات اجتماعية، فإن الغاية هي "تعظيم مصالحهم المحددة سلفا"[1].

وقد تحدت ما بعد الوضعية هذه الافتراضات التي تجسدت بشكل واضح في الطرح العقلاني الواقعي الجديد/الليبرالي الجديد وفق "كريستيان رويس سميث"، حيث أقرت أن الفاعلون - الدول أو الأفراد - اجتماعيون بالطبع، وبأن "هوياتهم ومصالحهم تتشكل اجتماعيا"[2]، أي أنها نتاج "الأبنية الاجتماعية بين ذاتية"، أما من الناحية المنهجية، فقد ركزت على "المعنى الداخلي والأسباب والمعتقدات التي تحملها الجهات الفاعلة وتتصرف وفقا لها"، عكس النظريات الوضعية التي سعت إلى "محاكاة العلوم الطبيعية" من خلال استخدام "منهجيات علمية ومحاولة التعرف على المسببات العامة" للظواهر[3]، أي أن الوضعية ركزت على التفسير عن طريق التحليل السببي بغية معرفة القوانين العامة للعمليات السياسية، بينما اهتمت ما بعد الوضعية بالفهم من خلال البحث في المعاني.

فالتفسير يرتبط بالوقائع القابلة للمشاهدة والإدراك بالحواس، في حين أن الفهم له صلة بالبحث ما وراء الظواهر الاجتماعية من خلال عملية الحدس، بما يعني أن ما بعد الوضعية تعتبر بأن المجتمع هو نتاج التفاعل الاجتماعي وليس كائنا طبيعيا، حيث "تتمثل مهمة العلوم الاجتماعية في فهم دلالات الرموز الاجتماعية المنتجة من قبل الإنسان، وليس تفسير وقائع اجتماعية خارجية"، الأمر الذي يؤكد بأن ما بعد الوضعية لا تفصل الذاتية عن الموضوعية، بقدر ما أنهم يعتبرون بأن الشيء الاجتماعي "مبني من منطلق التجربة الذاتية"، وبالتالي من الصعب فصل الذات (الباحث) عن الموضوع (البحث الاجتماعي)، فالموضوعية في منظورهم تعني "الحد من تدخل الميول الشخصية في البحث والدراسة"[4]، لكن لا تتجاوز ذلك في فصل الموضوع عن الذات المدركة، نظرا لطبيعة الحقل المختلف عن العلوم الطبيعية.

بالمحصلة النهائية، فالنظريات الوضعية تعتقد بأن الإنسان بمقدوره السيطرة على العالم الخارجي من خلال اتباع خطوات المنهج العلمي، واعتبار هذا العالم شيئا قابلا للدراسة العلمية عن طريق الملاحظة المنتظمة بغية اكتشاف القوانين العامة التي تسري على جميع الظواهر السياسية بالعلوم الاجتماعية، بينما ما بعد الوضعية تعتبر بأن الإنسان جزء من هذا العالم الخارجي الذي تحاول الوضعية السيطرة عليه، وبأن دراسة العمليات السياسية في العلوم الاجتماعية لا يمكن أن يكون بنفس طريقة دراسة الظواهر العلمية في العلوم الطبيعية، لأنهما ليسوا من طبيعة واحدة، بل يقتضي الأمر البحث في كيفية تشكل السياسة الدولية من خلال معرفة ما يكمن خلف الظواهر التي لا يمكن إدراكها بالحواس،

[1]- كريستيان رويس سميث، مرجع سابق، ص 325.
[2]- كريستيان رويس سميث، مرجع سابق، ص 326.
[3]- ميليا كروكي وكولن رايت، مرجع سابق، ص 83.
[4]- محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 143.

بمعنى أن ما بعد الوضعية لا تكتفي بإدراك الواقع كما هو فقط، بل تسعى "إلى تغيير وتنظيم الحياة ككل"[1].

على هذا الأساس فالنقاش النظري الرابع هو نقاش بين من يسلم بالأحادية الإبيستيمولوجيا وبأن العلوم هي من طبيعة واحدة، وبين من يدافع عن خصوصية الظواهر في العلوم الاجتماعية، بين الإدراك بالحواس والإدراك بالحدس، أو بين التفسير الخارجي للظواهر من خلال البحث عن المسببات والفهم الداخلي للظواهر عبر البحث في المقاصد، بين من يركز على مادية العالم وخضوع ظواهر السياسة الدولية لقوانين موضوعية يمكن الكشف عنها عبر اتباع خطوات المنهج الوضعي، ومن يعتبر بأن ظواهر السياسة الدولية لا يمكن إخضاعها للمنهج الوضعي فهي ليست أشياء، بقدر ما يجب التعمق في تحليل ما وراء الظواهر الاجتماعية، لأن "سلوك الفاعلين الاجتماعيين محكوم بدوافع وحوافز ومقاصد لا يمكن وضعها في قوالب تفسيرية جامدة تنظر للسلوك نظرة ميكانيكية بحتة"[2].

الفرع الخامس: النقاش النظري الخامس.. التعقد في العلاقات الدولية

إذا كانت النقاشات النظرية السابقة تمحورت بالأساس حول الإشكاليات الكبرى المتعلقة بالجانب الأنطولوجي والإبيستيمولوجي والمنهجي في العلاقات الدولية، فإنها لم تحسم هذه الإشكاليات بقدر ما أنها بينت بأن هناك نظريات مهيمنة على الحقل، خاصة النظرية الواقعية، والتي يتضح بأنها النظرية الوحيدة التي خاضت جميع النقاشات وواجهت جميع الانتقادات عبر تجديد أسسها، فقد واجه كار مثالية ما بين الحربين، لتخرج الواقعية منتصرة من الجدال الأول، وصمدت التقليدية أمام انتقادات السلوكية، لتتبنى الواقعية الفلسفة الوضعية بغية الخروج من مأزقها المنهجي، ثم حاججت الواقعية الجديدة بأن القوة وتوازن القوى هما السبيلان للتقليل من الآثار السلبية للفوضى الدولية بدل التعاون الدولي وفق الليبرالية المؤسساتية الجديدة.

فصمدت الوضعية أمام تحديات ما بعد الوضعية من خلال التأكيد على أن ظواهر السياسة الدولية قابلة للمعالجة عبر اتباع خطوات المنهج العلمي، وبأن مهمة العلوم الاجتماعية هي تفسير الظواهر والعمليات السياسية وليس فهمها، وذلك من خلال البحث في الوقائع لا في المعاني والمقاصد والدوافع، وحاولت البنائية أن تكون جسرا ما بين العقلانية والتأويلية عبر إقناع الأطراف المتناظرة للجلوس على طاولة واحدة للنقاش، لكنها فشلت في تحقيق ذلك، فمن جهة ظهرت انقسامات ما بين الحداثيين وما بعد الحداثيين البنائيين، كما ظهرت حسب "كريستيان رويس سميث" ثلاثة أشكال بنائية (النظامية؛ مستوى

[1]- محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 142.
[2]- محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 143.

الوحدة، الكلية)[1]، ومن جهة ثانية برزت كطرف ثالث في النقاش الرابع، خاصة البنائية النظامية "لأكسندر ويندت" الذي سعى لبناء نظرية في العلاقات الدولية عكس رواد البنائية الآخرين الذين أكدوا بأن البنائية هي "مجرد إطار تحليلي"[2].

وقد حاول "ألكسندر واندت" صياغة نظرية اجتماعية في العلاقات الدولية، لكن سعيه جوبه بالعديد من الانتقادات من المدرسة البنائية، ومرد هذا الانقسام إلى اتهامات "لواندت" بالتقارب مع الواقعية الجديدة من خلال اتفاقه معهم في بعض الأسس الوضعية (نموذج الفوضى الدولية)، ثم لأنه أضحى طرفا في النقاش الرابع وليس رابطا للجسور بين العقلانية والتأملية، لكنه حاول تجاوز الانقسام الذي خلقه النقاش بين العقلانية والتأملية الذي عنوانه "وجهة نظر مؤيدة للعلوم، مقابل موقف معاد للعلوم"، بطرح تصور جديد بديل للوضعية سمي "بالواقعية العلمية" التي تقر بتعقد الظواهر الاجتماعية موضوع الدراسة، "فالمعرفة العلمية تذهب إلى ما هو أبعد من المظاهر الخارجية"[3].

لقد أدى فشل البنائية في تجسير الهوة بين الوضعية وما بعد الوضعية إلى بداية الحديث عن ما بعد الحوار الرابع، ولعل من إرهاصات ذلك هو ظهور الواقعية العلمية التي تتهم بأنها لم تبلور تصورا بعيدا عن الوضعية رغم أنها سلمت بتعقد العالم الاجتماعي من "الناحية الأنطولوجية"، كما ظهر شكلا أخر من الواقعية العلمية الذي يسمى "بالواقعية النقدية"، حيث يجادل روادها - نموذج "كولن وايت" "وهايكي باتوماكي" - بأن الانقسام ما بين العقلانية والتأملية ينعكس في الفرق ما بين "مقاربة تركز على قضايا مادية وأخرى تركز على الأفكار"، ويحاجج هؤلاء النقديون بأن الأفكار والعوامل المادية مهمتان في "إنتاج مخرجات اجتماعية" ويحتاجان معا لإدماجهما في عملية البحث الاجتماعي، لكنهم يصرون على أن "الأفكار دائما ما تبرز في سياق مادي، وبأن المعاني التي نعطيها للحوادث، هي جزئيا نتاج للكيفية التي تم من خلالها بناء هذه الحوادث، وصياغتها، وتقديمها"[4].

لا يهمنا في هذا البحث تقديم عرض عام عن البنائية ولا الانقسامات التي حصلت داخل صرحها المعرفي، وما نود الإشارة إليه هو أن انقسام البنائية أدى إلى ظهور العديد من النقاشات الفرعية بين التيارات البنائية ذاتها من جهة، وبين بعض هذه التيارات مع العقلانية والتأملية من جهة ثانية، لينتهي في أخر الأمر إلى تعميق الانقسام داخل الحقل وليس تقريب الأطراف المتناظرة، بل انتهى بالتيارات البنائية المنقسمة إلى التقارب مع هذا الطرف أو ذاك، وهذا كان دليلا على فشلها في إحداث "أرضية وسطى"

[1]- ينتمي للبنائية النظامية ألكسندر واندت، حيث يعالج المستوى الثالث من التحليل، أي النظام الدولي ويتجاهل المستوى الداخلي للدول، إذ يركز على التفاعلات بين الفاعلين من الدول الموحدة وحول كيفية إقامة الدول لعلاقاتها لبعضها مع بعض على المستوى الدولي؛ أما بنائية مستوى الوحدة فيمثلها بيتر كاتزنشتاين، والتي تعد صورة معكوسة للأولى، فهي تهتم بالجانب الذي تجاهله واندت عبر تركيزها على العلاقة بين المعايير الاجتماعية والقانونية الداخلية وهويات ومصالح الدولة"؛ في حين يمثل البنائية الكلية كل من جون رجي وفريدريك كراتوشويل، وهي تجمع ما بين الدولي والداخلي، أي بين الهوية الاجتماعية (الشخصية التي ينسبها المجتمع الدولي لدولة ما) والهوية الكوربوراتية (العوامل الداخلية الانسانية أو المادية أو الايديولوجية أو الثقافية التي تجعل الدولة ما هي عليه)، للمزيد انظر كريستيان رويس سميث، مرجع سابق، من ص 335 إلى 338.

[2]- كريستيان رويس سميث، مرجع سابق، ص 339.

[3]- ميليا كروكي وكولن رايت، مرجع سابق، ص 94.

[4]- ميليا مروكي وكولن رايت، مرجع سابق، ص 96.

في النقاش الرابع، حيث تقاربت البنائية مع العقلانية، وازداد تباعد العقلانية والتأملية، ثم بعدها انقسمت البنائية إلى البنائية التأملية والبنائية العقلانية، فارتدت بالنقاش الرابع إلى الثنائية المتنافرة، أي أنها كرست "نفس الممارسات التي صبغت النقاشات السابقة"[1].

على غرار فشل البنائية في تقريب وجهات النظر في النقاش الرابع، فثمة مبررا آخر لبزوغ نقاش جديد، ويتمثل في "تزايد الأصوات التي تدعو إلى إقحام نظرية التعقد في دراسة السياسة الدولية"[2]، خصوصا مع بروز العديد من التحديات التي يواجهها الحقل في القرن الحادي والعشرين، من قبيل عدم القدرة على التنبؤ بالأحداث أو فهمها واستيعابها، ثم أن هناك تحديات يطرحها علم التعقد على العلاقات الدولية من خلال مساءلة "هويته المعرفية"، بما إن كان حقلا متداخلا مع التخصصات المعرفية الأخرى وفق ما أثبتته النقاشات السابقة، أم أنه "حقلا عابرا للتخصصات (ما بين/متعدد التخصصات)، مواكبا بذلك موجة الدراسات عبر التخصصية التي تطورت خلال العقود الثلاثة الأخيرة"[3].

على أساس ذلك، ظهرت بعض الدراسات في العلاقات الدولية تدعي بأن الحقل بصدد نقاش نظري "خامس"، وهي الدراسات التي تحث على ضرورة الاستفادة من المفاهيم التي يطرحها علم التعقد لفهم عميق للظواهر الدولية، إذ تنطوي نظرية التعقد على سلسلة من التخصصات، فعلى غرار الباحثين في العلاقات الدولية الذين يطالبون بإقحام علم التعقد بالعلاقات الدولية، هناك "أعمال الفلاسفة، الفيزيائيين، خبراء الكمبيوتر، علماء الاجتماع"، فضلا عن "علماء الرياضات والأحياء وخبراء الأرصاد الجوية" الذين لهم "إسهامات مؤسسة ومطورة لهذه النظرية"[4]، بما يرتبط بهذه التخصصات من بزوغ مفاهيم جديدة اقتحمت الحقل من قبيل، اللاحتمية والسببية النسبية، اللايقين واللاتعين، النظام اللاخطي والنظام الخطي، نظرية الشواش، الاحتمالية، المصادفة "والتفكير الشرطي المعاكس للوقائع عند ريتشارد ليبو"[5]..

وقد اقتحمت هذه المفاهيم حقل العلاقات الدولية من بوابة فلسفة العلوم متحدية السببية الهيومية (نسبة إلى الفيلسوف السكتلاندي ديفيد هيوم '1711-1776') التي تتبني عليها النظريات الوضعية في العلاقات الدولية (نموذج الواقعية)، ثم من طرف فيزياء الكوانتوم التي تحدت الفيزياء الكلاسيكية "لنيوتن" المبنية على مبدأ الحتمية السببية، فتم تجاوزها بمفاهيم أخرى من قبيل اللايقين/اللاتعين

[1]- محمد حمشي، النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، الجزائر، السنة الجامعية 2017/2016، ص 29.
[2]- محمد حمشي، النقاش الخامس، مرجع سابق، ص 90.
[3]- محمد حمشي، النقاش الخامس، مرجع سابق، ص 91.
[4]- محمد حمشي، نظرية التعقد والنقاش النظري الخامس في حقل العلاقات الدولية: مراجعة للأدبيات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 12، يناير 2014، ص 4.
[5]- محمد حمشي، السببية مشكلة في حقل العلاقات الدولية: ما الذي يمكن تعلمه من علم التعقد؟، مجلة سياسات عربية، العدد 41، نونبر 2019، ص 71.

"لهايزنبورغ"[1]، والمصادفة والاحتمال "لشرودينجر"، إضافة إلى نظرية الشواش في أحوال الطقس عند "إدوارد لورنتز" [2]، باعتبارها نظرية تدحض القدرة على التنبؤ الصحيح، لغياب المعرفة المسبقة الدقيقة بالظروف الابتدائية للظواهر، إذ يمكن لمتغيرات بسيطة في الظروف الابتدائية للظواهر أو عبر مسارها أن يؤدي إلى نتائج عظيمة وأن يغير مسارها الخطي إلى اللاخطي، ويعبر عن هذه النظرية بالتعبير الرمزي التالي "رفرفة جناحي فراشة في البرازيل يمكن أن يؤدي إلى إعصار في تكساس".

وينجلي النقاش "الخامس" من خلال سلسلة من الدراسات المؤسسة، لعل أبرزها مقال تحت عنوان "النقاش الخامس وبروز نظرية تعقد العلاقات الدولية: ملاحظات حول تطبيق نظرية التعقد في دراسة الحياة الدولية The fifth debate and the emergence of complex international relations theory: notes on the application of complexity theory to the study of international life" "لإيميليان كافالسكي" الصادر سنة 2007، والذي يعد "بمثابة البيان المؤسس" للنقاش النظري الخامس، إذ يجادل بأن إقحام التعقد في العلاقات الدولية من شأنه أن يحدث نوعا من "التلاقح Pollination ما بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية"[3].

حيث سيساعد هذا الأمر على استفادة العلوم الاجتماعية من التطورات المستجدة في الحقول المعرفية الأخرى بغية فتح المجال لفهم أعمق لعالمنا المعاصر، واستكشاف تعقد الظواهر السياسية بعيدا عن المنظور المهيمن الذي جسدته النظريات الوضعية، خاصة الواقعية الجديدة، كما هناك دراسات أخرى تؤكد على أهمية علم التعقد في الإجابة عن الإشكاليات التي طرحت في النقاشات السابقة، ففشل النقاش الرابع في الحسم فيها[4]، منها مثلا، مقالا "لكريس براون" سنة 2007 تحت عنوان "البحث عن موضع للواقعية النقدية Situating Critical Realism"، والذي يجادل فيه بأن إقحام هذه "الإيبستيمولوجيا في الحقل (لتجاوز مأزق التعارض ما بين الوضعية وما بعد الوضعية) قد يكون من شأنه أن يطلق نقاش خامس"[5].

ويجادل أنصار إقحام نظرية التعقد في الحقل بأن الواقعية النقدية بصفتها فلسفة علم - وليست نظرية - من شأنها أن تفتح العلاقات الدولية على آفاق جديدة من خلال مساءلة الأسس التي تنبني عليها النظريات الوضعية وما بعد الوضعية، فقد تحدَّثْ الواقعية النقدية مفهوم السببية الحتمية الذي تنبني عليه

[1]- محمد حمشي، السببية مشكلة في حقل العلاقات الدولية: ما الذي يمكن تعلمه من علم التعقد؟، نفس المرجع، ص 67.
[2]- محمد حمشي، السببية مشكلة في حقل العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 68.
[3]- Emilian Kavalski, The fifth debate and the emergence of complex international relations theory: notes on the application of complexity theory to the study of international life,Cambridge Review of International Affairs, Volume 20, Number 3, September 2007, p 436.
[4]- فضلا عن أطروحة الباحث محمد حمشي حول النقاش الخامس وأيضا مقاليه السالفين الذكر في الموضوع، فهناك دراسات اخرى تجادل بأن الحقل في حاجة أو بصدد نقاش نظري خامس، وذلك من خلال الاستفادة من إسهامات نظرية التعقد في الحقل، ومنها الكتاب الجماعي الذي حرره نيل هاريسون تحت عنوان " Complexity in World Politics: Concepts and Methods of a New Paradigm by Neil E. Harrison"، ومقال لديلان كيسان تحت عنوان Moving Beyond Anarchy: A Complex Alternative to a Realist Assumption، بالإضافة للعديد من الدراسات والمقالات الحديثة في الموضوع.
[5]- محمد حمشي، نظرية التعقد، مرجع سابق، ص 3.

هذه النظريات[1]، لتقدم بدائل أخرى للمفهوم "كالسببية النسبية لميليا كوركي"، فبدل القول بأن الفوضى الدولية في النظام الدولي هي سببا لحروب الدول، نتيجة انعدام سلطة أعلى فوق الدول كما تدعي الواقعية الجديدة، فإنه يمكن القول بأن الفوضى هي سببا للتعاون، كما أن الادعاء بأن نظام هتلر كان سببا في الحرب العالمية الثانية، قد يخفي أسبابا أخرى من قبيل "سياسات العقوبات القاسية التي فرضها الحلفاء على ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وسياسات الاسترضاء التي مارستها بريطانيا مع هتلر"[2]، أي أنه ليس بالضرورة كلما تولى شخص السلطة على منوال هتلر، ستنشب حرب.

علاوة على ذلك، تسعى نظرية التعقد إلى مراجعة أسس الحقل النظري للعلاقات الدولية، خاصة مفهوم الفوضى الدولية بصفته مبدأ تنظيمي مفاده عدم وجود سلطة أعلى فوق الدول، وهذا المبدأ يشكل "الهوية المعرفية" لحقل العلاقات الدولية. على خلاف ذلك، يجادل رواد نظرية التعقد بأن النظام الدولي "ليس فوضوي البنية بشكل كامل، ولكنه يبدو وعلى نحو أكثر وضوحا شواشي السلوك، غير خطي، حساسا بشكل مفرط للشروط الأولية"[3]، الأمر الذي يعني بأن افتراض الفوضى الدولية الذي تتبناه نظريات العلاقات الدولية (الواقعية الجديدة، الليبرالية الجديدة، البنائية)، لا تقدم تفسيرا/فهما عميقا لظواهر السياسة الدولية، إذ يستند رواد التعقد إلى نظرية الشواش "إدوارد لورنتز" في الطقس، والتي دحضت مجموعة من المسلمات التي تمركزت عليها العلوم.

المبحث الثاني: التأسيس العلمي للواقعية السياسية في حقل العلاقات الدولية

نشأت ة نظريالواقعية السياسية على ثلة من الرواد الواقعيين خلال القرن العشرين، حيث تطورت في سياق الحوارات النظرية - كما أسلفنا الإشارة إلى ذلك - التي صاحبت نشأة علم العلاقات الدولية "مع تأسيس أول مقعد (قسم) للدراسات الدولية في جامعة أبريستويث Abrerystwyth في الويلز ببريطانيا العظمى سنة 1919"[4]، فوضعت أسسها العلمية في مقارباتها للسياسة الدولية أو العلاقات بين الدول، ليؤدي ذلك إلى بروز العلاقات الدولية كحقل معرفي مستقل عن باقي الحقول الأخرى، الأمر الذي أدى إلى ارتباط هذا الحقل بالنظرية الواقعية، لكونها من النظريات التي ساهمت بشكل كبير في تحديد هويته المعرفية، سواء من خلال الرواد الأوائل (الكلاسيكيون كإدوارد هاليت كار ونيبور ومورغانتو..) أو عبر التجديدات اللاحقة للواقعيين المعاصرين أمثال "كينيث والتز" و"غيلبين" "وجون ميرشايمر" "وستيفن والت.."

[1]- قدمت نظرية التعقد التي تتخذ من الواقعية النقدية ابيستيمولوجيا لها العديد من البدائل لمفهوم السببية والحتمية والميكانيكية، منها السببية النسبية لكوركي، والمركبات السببية لباتوماكي والمسوغات السببية..

[2]- محمد حمشي، السببية مشكلة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 61.

[3]- محمد حمشي، النقاش النظري الخامس، مرجع سابق، ص 92.

[4]- خالد موسى المصري، مرجع سابق، ص 320.

فحسب الواقعيين، "يرجع التأسيس الفعلي لقيام فرع علمي للعلاقات الدولية.. إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية"، لأن مرحلة ما بين الحربين اتسمت بالسيطرة المطلقة للمثالية على الحقل، وهو الأمر الذي انتقده "كار" من خلال كتابه الصادر سنة 1939، ثم تلته العديد من الدراسات التي قدمت "نقدا واقعيا لاذعا للمثاليين وصل حد السخرية والاستخفاف بما ينتجه هؤلاء"[1]، لهذا فإن علم العلاقات الدولية لم ينشأ وفق الواقعيين إلا من خلال النظرية الواقعية، فهي التي انتقلت بالحقل من المرحلة ما قبل العلمية إلى العلمية، بحكم أن المثالية لم تكن موضوعية ولا حيادية في مقاربتها للسياسة الدولية، بل كانت تحمل نظرة طوباوية للعالم مبنية على ما هو قيمي أخلاقي مثالي، ففشلت في مسعاها بعدما اندلعت الحرب العالمية الثانية.

وتنقسم الواقعية السياسية إلى صنفين: واقعية الطبيعة البشرية وواقعية الفوضى الدولية، فالأولى تنطلق من الطبيعة البشرية باعتبارها ذات ميول إلى الصراع بسبب نزعة الشر المتأصلة في الإنسان، بينما تركز الثانية على الفوضى الدولية التي تؤثر في سلوكيات الدول، وإذا كانت الدولة هي وحدة التحليل في واقعية الطبيعة البشرية، فإن النظام الدولي هو الوحدة الأساسية للتحليل في واقعية الفوضى الدولية[2]؛ كما يمثل الصنف الأول ما يعرف برواد الواقعية الكلاسيكية أمثال "هانس مورغانتو" (1904-1980)؛ "ريهانلد نيبور" (1882-1971)؛ "إدوراد هاليت كار" (1882-1982)؛ "نيكولاس سبيكمان" (1893-1943)؛ "ريمون آرون" (1905-1983)؛ "فردريك شومان" (1904-1981)؛ "ستانلي هوفمان" (1921-2015)؛ "كينث تومبسون" (1921-2013)؛ "جورج كينان" (1904-2005)؛ "جون هيرز" (1908-2005)؛ "هنري كيسنجر" (ولد سنة 1923)..؛

بينما ينتمي للصنف الثاني الواقعية الجديدة "لكينيث والتز" (البنيوية أو الهيكلية) واتجاهات الواقعية الجديدة أو البنيوية لما بعد كينت والتز، كالواقعية الهجومية (جون ميرشايمر، إيريك لابس، بيتر لبرمان) والواقعية الدفاعية (ستيفن والت؛ ستيفن فان إيفيرا، روبرت جيرفيس؛ باري بوزان؛ جاك سنايدر)، إضافة إلى الواقعية الكلاسيكية الجديدة (جيديون روز، توماس كرينستن، وليام وولفرت؛ فريد زكريا؛ راندل شويللر) التي تجمع ما بين التنظير البنيوي والكلاسيكي بشكله الجديد، ثم الواقعية الميركانتية أو الواقعية الاقتصادية أو الغيبلينة نسبة إلى رائدها "روبرت غيبلن"، كما يمكن تقسيم هذه الاتجاهات إلى تيارات أخرى متقاطعة مع الواقعية كالفوضى الناضجة، والاتجاه الدفاعي-الهجومي، "والواقعية الليبرالية"، والواقعية المشروطة أو واقعية الأمن المشروط "لشارلز غلاسر.."

[1]- محمد الطاهر عديلة، نفس المرجع، ص 217.
[2]- علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2017، ص 206.

وعليه سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، حيث سنعالج في المطلب الأول النماذج النظرية للواقعية السياسية: الواقعيات الكلاسيكية والجديدة، في حين سنخصص المطلب الثاني للاتجاهات الواقعية لما بعد بنيوية "كينيث والتز".

المطلب الأول: النماذج المعرفية للواقعية السياسية: الواقعيات الكلاسيكية والجديدة

تستند الواقعية التقليدية على العديد من المساهمات في حقول علمية مختلفة، لتؤسس لنفسها نموذجا معرفيا مميزا خلال القرن العشرين، فعلى غرار الإرهاصات الواقعية في كتابات كل من "صن تزو" "وثيوسيديديس" "وتوماس هوبز" "ونيكولو ميكيافيلي" "وكارل فون كلاوفيتز" (1780-1831)، فإن رواد الواقعية التقليدية الأوائل تأثروا بالتطورات التي وقعت بالعلوم الطبيعية، خصوصا نظرية التطور الطبيعي "لتشارلز داروين" (1809-1882)، الذي أقر بأن هناك قوانين طبيعية تحكم الجميع من قبيل "الصراع من أجل البقاء والبقاء للأصلح أو الأقوى والانتخاب الطبيعي"[1]، وهي المفاهيم التي تجد امتداداتها في النظرية الواقعية، بما في ذلك الواقعية الكلاسيكية التي انطلقت من الطبيعة البشرية.

وقد قام "هربرت سبنسر" (1820-1903) بنقل نظرية التطور بالبيولوجيا من العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية عبر تأسيسه ما يعرف "بالدروينية الاجتماعية"، حيث طبقها على المجتمع الإنساني، لكنه أكد على أن الطبيعة الإنسانية متغيرة من خلال دحض "زيف الاعتقاد بثبات الطبيعة البشرية"، ثم أنه حاجج بأن نزعة الشر في الإنسان ناتجة عن "تعذر تكيف الكائن الحي - أيا كان - مع أحواله"، وإذا ما بدت الشرور عند الإنسان، فإن ذلك دليلا على أن "التوافق بين سلوكه وأحوال المجتمع لم يتحقق بعد"[2]، ويؤكد "سبنسر" بأن الإنسان انتقل من "مرحلة الأنانية" التي كان يهتم فيها "بمنفعته الذاتية إلى حالة ثانية يدرك فيها أن منفعته تزداد بالتعاون مع إخوانه"[3]، وهذه الحالة يسميها "بالغيرية"، بما يعكس الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية أو من الحياة الأنانية الفردية إلى المجتمع المنظم.

كما تأثرت الواقعية بالفلسفة البراجماتية الأمريكية "لتشارلز بيرس" (1839-1914) "ووليام جيمس" (1842-1910) "وجون ديوي" (1859-1950)، التي انتقدت الفلسفات الحديثة المبنية على البحث في الغيبيات والابتعاد عن الواقع، لذلك فإن البراجماتية حاولت ربط الفلسفة بالمنفعة أو المصلحة، لتضفي عليها الطابع العملي، "وبذلك تكون النظرية الواقعية قد اكتسبت نزعتها العملية وتعظيمها للمصلحة المادية من الفلسفة البراجماتية"[4]، أما المكون الثالث الملهم لواقعية الطبيعة البشرية فهو الفكر الديني البروتستانتي، ولعل عالم اللاهوت الأمريكي "رينهولد نيبور" كان واحدا من المسيحيين الذين

[1]- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 212.
[2]- صلاح محمود عثمان، الداروينية والإنسان: نظرية التطور من العلم إلى العولمة، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الأولى 2001، ص 119.
[3]- نفس المرجع، ص 120.
[4]- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 216.

"دعوا إلى تبني نظرية الواقعية في السياسة انطلاقا من أسس دينية"، حيث يصنف من بين المؤسسين للواقعية السياسية "ونظرية القوة في السياسة الدولية"، لكن واقعيته أضفى عليها الطابع الأخلاقي الديني.

سنحاول في هذا المطلب الحديث على النموذج المعرفي للواقعية الكلاسيكية في حقل العلاقات الدولية بالفرع الأول، في حين سنعالج النموذج المعرفي للواقعية البنيوية عند كينيث والتز في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الواقعية الكلاسيكية كنموذج معرفي في حقل العلاقات الدولية

ارتبطت الواقعية الكلاسيكية (التقليدية) بالعديد من الواقعيين في منتصف القرن العشرين، من أبرزهم "هانس مورغانتو" "وإدوارد هاليت كار" "ونيبور" وغيرهم، وقد ساهم هؤلاء في وضع أسسها النظرية، لذلك سنخصص الفقرة الأولى للافتراضات الواقعية التي وضعها "هانس مورغانتو"، بينما نركز الحديث في الفقرة الثانية على المنظومة المفاهيمية للواقعية الكلاسيكية.

الفقرة الأولى: المبادئ الستة للواقعية الكلاسيكية عند "هانس مورغانتو"

ارتبطت الواقعية الكلاسيكية بأسماء كثيرة، نموذج الدبلوماسي ومنظر العلاقات الدولية البريطاني "إدوارد هاليت كار"، إضافة إلى الجغرافي - الجيوستراتيجي - الهولندي الأمريكي "نيكولاس سبيكمان"، ثم المنظر الأمريكي الجنسية -الألماني الأصل- "هانس مورغانتو"، وينظر لهذا الأخير "كمؤسس النظرية الواقعية الكلاسيكية"[1]، من خلال كتابه الصادر سنة 1948 "السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام"[2]، كما يوصف بكونه أكثر المنظرين تأثيرا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية على السياسة الدولية، عبر مساهماته الغزيرة في نقل الحقل من مثالية ما بين الحربين إلى الواقعية، ولا زالت كتاباته تحظى بمكانة خاصة عند أغلب الواقعيين المعاصرين، فرغم أنهم يختلفون معه في مجموعة من المنطلقات النظرية، إلا أنه من الواقعيين الأوائل الذين وضعوا دعائم النظرية في الحقل.

ويضع "هانس مورغانتو" ستة مبادئ أساسية في كتابه "السياسة بين الأمم" التي تحكم السياسة الدولية من جهة، والسياسة الخارجية للدول من جهة ثانية، وهي على الشكل التالي:

[1]- أحمد محمد وهبان، الواقعيون وتحليل العلاقات الدولية من مورجانتو إلى ميرشايمر: دراسة تحليلية للنظرية الواقعية عبر ستة عقود، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية (مصر)، العدد 1، دار المنظومة، السنة 2016، ص.ص 1236-1196، ص 1201.

[2]- صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى سنة 1948، وقام بمراجعته في طبعة الثانية سنة 1973، والكتاب يتكون من أربعة أجزاء، كما لهانس مورغانتو كتب أخرى وهي، الرجل العلمي وسياسة القوة سنة 1946، الدفاع عن المصلحة القومية سنة 1951، الغرض من السياسة الأمريكية سنة 1960، السياسة في القرن العشرين سنة 1962، فيتنام والولايات المتحدة سنة 1965، الحقيقة والقوة سنة 1970، حقوق الإنسان والسياسة الخارجية سنة 1979.

أولا: "إن السياسة خاضعة لتحكم عدد من القوانين الموضوعية التي تمتد جذورها في الطبيعة البشرية"[1].

بذلك تكون "الظواهر السياسية شأنها شأن الظواهر الاجتماعية" محكومة "بقوانين موضوعية تجد جذورها في الطبيعة الإنسانية ذاتها"[2]، تلك الطبيعة التي كتب حولها الفلاسفة وعلماء الاجتماع منذ العهد اليوناني لما قبل الميلاد لم تتغير كثيرا، وهذا ما يؤكد بأن "مورغانتو" "سعى لتطوير نظرية دولية شاملة"، لأنه كان يعتقد بأن "السياسة كالمجتمع تحكمها قوانين لها جذور في الطبيعة البشرية"[3]، حيث جعل من موضوع السياسة درسا علميا يستند على أسس موضوعية، شأنها شأن باقي العلوم الأخرى التي تقوم على قوانين طبيعية، لكنه ربطها بالطبيعة البشرية المتسمة بالنزوع نحو الصراع والشر عكس المثاليين الذين كانت لهم رؤية أخرى لهذه الطبيعة من خلال القول بأن الإنسان له استعداد فطري للعيش بسلام والتغير نحو الأفضل، الأمر الذي يعني بأن واقعية "مورغانتو" ذات نزعة محافظة تشاؤمية.

وقد حاول "مورغانتو" وضع نظرية علمية بحقل العلاقات الدولية مرتبطة بالوقائع المادية وليس بالمثل الأخلاقية أو الطوبى المثالية، وذلك من خلال تسليمه بإمكانية "تطوير نظرية عقلانية" انطلاقا من القوانين الموضوعية التي تحكم السياسة، كما أصر على ضرورة التمييز ما بين "الحقائق والآراء" أو القيم، لأن الأولى يمكن التثبت من صحتها واقعيا من خلال اتباع طريق "التخطيط العقلاني"، بينما الثانية لا تعدو أن تكون مجرد أحكام شخصية مستوحاة من الأهواء، لأن "النظرية في عالم الواقع (عند مورغانتو) تتألف من التثبت من الحقائق وإضفاء معنى عليها عن طريق العقل"[4]، أي النظر إلى الواقع السياسي وما يتم ضمنه من تفاعلات لاكتشاف القوانين المتحكمة في الأفعال ومعرفة الأهداف الحقيقية وراء سلوك القادة في عالم السياسة الدولية.

ثانيا: "تتمثل اللافتة الرئيسية التي تساعد الواقعية السياسية في العثور على طريقها عبر الصورة الأمامية للسياسات الدولية، في مفهوم المصلحة، الذي تعرفه تعابير السلطان"[5].

يؤكد هذا المبدأ بأن مفهوم المصلحة هو بمثابة المرشد عند الواقعية الكلاسيكية، أي المصلحة القومية أو مصلحة الدولة الخارجية والداخلية، التي ترتبط بمفهوم السلطان أو القوة بصفتها غاية، وهذا المفهوم من منظور (مورغانتو) "يؤمن الصلة بين العقل الذي يحاول فهم السياسة الدولية وبين الحقائق التي يجب فهمها"، إذ أن سياسة الدول لا يمكن وضعها خارج نطاق المصلحة، كما أن المصلحة هي

[1]- هانس مورغنتو، السياسة بين الأمم.. الصراع من أجل السلطان والسلام، ت. خيري حماد، الجزء الأول، الدار القومية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1964، ص 24.

[2]- أحمد محمد وهبان، مرجع سابق، ص 1204.

[3]- Sandrina Antunes and Isabel Camisao, Realism, International Relations Theory, Edited by Stephen Mcglinchey, Rosie Wlters and Christian Scheinpflug, E-International Relations Publishing, England, 2017,p 17.

[4]- هانس مورغانتو، مرجع سابق، ص 25.

[5]- هانس مورغانتو، مرجع سابق، ص 26.

التي تؤدي بالدول إلى اتباع التخطيط العقلاني في سياستها الخارجية، لهذا "فالواقعية الكلاسيكية تفترض بأن سلوك الدولة يفهم على أنه ذو أسس عقلانية"[1]، حيث تتصرف وفق ما تبتغيه من تحقيق المصلحة، وتدرس خياراتها بدقة بعيدا عن النوايا أو الأهواء.

بشكل معاكس، "فمورغانتو" ينتقد الساسة الذين يستسلمون لأهوائهم أو لعواطفهم نتيجة ما هو شخصي أو نتاج تأثير الجمهور، فذلك سيعرض مصالح الدولة للخطر، لأن خياراتها ستكون لا عقلانية ولا موضوعية، لهذا فإنه يحث على أن أي نظرية في السياسة الخارجية لابد وأن تستند على أساس عقلاني يمكن العثور عليه في التجربة، لأن السياسة الدولية في الواقع ما هي إلا صورة معكوسة لقوانين العقل، فهذه الأخيرة مستمدة منها، حيث يشبه الفرق بينهما (النظرية العقلية والسياسة الدولية في الواقع)، بالفرق بين الصورة الشمسية والرسم الزيتي، فالصورة الشمسية تعرض كل ما تراه العين المجردة، بينما لا يعرض الرسمي الزيتي كل ما تراه العين المجردة، وإنما يعرض أو يحاول أن يعرض شيئا لا تستطيع أن تراه، وهو الجوهر الإنساني للشخص موضوع الرسم"[2].

ثالثا: "تفترض الواقعية أن مفهومها المحوري المتمثل في استهداف القوة يعد معيارا موضوعيا صالحا لتفسير سلوك الدول على المستوى العالمي"[3].

بحسب "مورغانتو" فإن تحقيق السلطان هو سمة أساسية في السياسة الدولية منذ عصور قديمة، كما أن نظرته للفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مبنية على منطق أن العلاقات بين الدول لن تتبدل بشكل كبير على ما كانت عليه، حيث سيظل الصراع قائما، خصوصا حينما تتضارب المصالح بين الدول، وستبقى تلك الآليات التي كانت سائدة مستمرة، بما في ذلك توازن القوى بين الدول والرغبة في زيادة القوة، إضافة إلى محاولة السيطرة على الآخرين.

لهذا فإن هذا المبدأ عند "مورغانتو" يعد بمثابة مرافعة ضد المثالية، حيث يقول بأن التحول الذي سيطرأ على العالم المعاصر بعد ظهور العديد من الدول القومية لن يغير كثيرا من طبيعة واقع السياسة الدولية، إذ يمكن أن يتحقق هذا التحول "عن طريق استخدام القوى السرمدية التي صاغت الماضي كما ستصوغ المستقبل"، ولا يقتنع "بأن هذا التحول يمكن أن ينشأ عن مواجهة الواقع السياسي ذي القوانين الخاصة به، بمثل أخلاقية، ترفض أخذ هذه القوانين بعين اعتبارها"[4].

[1]- Colin Elman,Realism, Collective author 'International Relations Theory for the Twenty-First Century', Edited by Martin Griffiths, Routledge, Taylor & Francis e-Library, 2007, p 13.

[2]- هانس مورغانتو، مرجع سابق، ص 29.

[3]- أحمد محمد وهبان، مرجع سابق، 1204.

[4]- هانس مورغانتو، مرجع سابق، ص 32.

رابعا: "تعي الواقعية السياسية الأهمية المعنوية للعمل السياسي وعيا كاملا، وهي تعي أيضا التوتر العنيف الذي لا يقهر بين الفروض الأخلاقية، وبين متطلبات العمل السياسي الناجح"[1].

مؤدى ذلك أن هناك فرق بين المثل الأخلاقية التي يضحي من أجلها الأفراد وبين السياسة الدولية التي تخضع لمعايير أخلاقية ذات صلة بالحفاظ على البقاء واستمرارية الدولة، إذ "لا يتصور التزام الدول في تفاعلاتها بالقيم الأخلاقية العالمية في صورتها المجردة، لأن السياسة الدولية في الواقع مختلفة عن المثل الأخلاقية العليا، حيث "يتم تحديد معايير للقيم تأخذ في الحسبان الظروف المكانية والزمنية لكل موقف"[2]، فما هو غير أخلاقي قد يكون أخلاقيا بالنسبة للسياسي ما دام أنه يتماشى مع مفهوم المصلحة، بحكم أن ما يقتضيه العمل السياسي هي أخلاق من نوع أخر، وبالتالي تكون السياسة غير مقيدة بالمعايير الأخلاقية المثالية، ووفق ما يقول "تيم دن" "وبريان شميت" "فالسمة المميزة للواقعية الكلاسيكية هو إيمان أتباعها بالطابع البدائي للأخلاق والسلطة"[3].

خامسا: "ترفض الواقعية السياسية الربط بين التطلعات الخلقية لأي شعب وبين القوانين الخلقية التي تسود الكون"[4].

يعكس هذا المبدأ الفرق الواضح بين المثل الأخلاقية لشعب ما والقوانين الموضوعية، إذ من الواجب "التمييز بين التطلعات الأخلاقية المتعلقة أحيانا بدولة ما والقوانين الشائعة"[5]، فالظاهر بأن "مورغانتو" يضع تمييزا بين ما هو موضوعي والمبني على الحقائق الموجودة في الواقع السياسي، وبين ما هو مرتبط بتطلعات شخصية لها صلة بما هو ذاتي، ويرفض "مورغانتو" ذاك الإيمان الأعمى بعلاقة شعب ما بالمشيئة الإلهية[6]، لأن هذا النوع من الادعاء ضار بالسياسة في نظره، فهو نوع من "التطرف الخلقي والحمق السياسي"، لأن الدول تعرف مصلحتها حينما تدرك مصالح الدول الأخرى، وتعي بأن تلك الدول تفكر بنفس الطريقة لتحقيق مصالحها الخاصة، وهذا الأمر يؤدي إلى سن سياسات نافعة لحماية مصالحها، وغير ضارة بمصالح الأمم الأخرى، لأن "الاعتدال في السياسة يعكس الاعتدال في الأحكام الخلقية"[7].

---

[1]- هانس مورغانتو، مرجع سابق، ص 33.

[2]- أحمد محمد وهبان، مرجع سابق، ص 1205.

[3]- Tim Dunne and Brian Schmidt, Realism, Collective Author 'The Globalisation of World Politics: An Introduction to international relations', John Baylis, Steve Smith and Patricia Owens, Oxford University Press, sixth edition 2014, p 104.

[4]- هانس مورغانتو، مرجع سابق، ص 33.

[5]- أحمد محمد وهبان، مرجع سابق، ص 1205.

[6]- بما يعني أن مورغانتو ضد الدول القومية التي تتخذ من بعض الأخلاق الدينية مرجعا لها في السياسة الدولة، خاصة تلك القيم الأخلاقية التي تبيح لها التصرف بطريقة لا عقلانية.

[7]- هانس مورغانتو، مرجع سابق، ص 34.

سادسا: يؤكد الواقعيون على استقلال المجال السياسي، بنفس طريقة تأكيد الاقتصاديون والقانونيون والأخلاقيون على استقلال مجالهم الخاص بهم.

بما معناه أن السياسة هي مجال قائم بذاته، مستقل عن العوالم الأخرى، فالاقتصادي مثلا يفكر على صعيد المنفعة، بما في ذلك رفاهية الشعب وما ستجلبه السياسة الاقتصادية من منافع ومكاسب، أما الأخلاقي فيتصرف من خلال التوفيق بين العمل والمبادئ الأخلاقية، إذ يحاول أن تكون السلوكيات المجتمعية متوافقة مع المثل الأخلاقية، في حين يفكر القانوني على نمط التطابق بين العمل والقانون، فيسعى إلى أن تكون الأفعال متطابقة مع النصوص القانونية، بينما "يفكر السياسي الواقعي على صعيد المصلحة المسماة بالسلطان"، فيهدف إلى تحقيق حماية مصالح الدولة والزيادة في قوتها، فيتساءل حول "كيف يمكن لهذه السياسة أن تؤثر على سلطان الأمة"[1]، أي على قوتها ونفوذها ومكانتها.

الفقرة الثانية: المنظومة المفاهيمية للواقعية الكلاسيكية

رغم أن للواقعية جذور تاريخية تعود لسنوات ما قبل التاريخ، إلا أن نشأتها كنظرية في حقل العلاقات الدولية لم يتم إلا خلال القرن العشرين على ثلة من الرواد، الذين كان لهم الفضل في التأسيس لعلم العلاقات الدولية كحقل "يبحث عن العلل والأسباب التي جعلت من الوجود (السياسي للظواهر التي تنتمي لمجال العلاقات الدولية) موجود كما هو موجود"[2]، لهذا سميت واقعية القرن العشرين بالواقعية الكلاسيكية وبالتجريبية التي تعمم القوانين المستمدة من الطبيعة البشرية على ظواهر العلاقات الدولية، حيث أرست مجموعة من المفاهيم التي تعد المداخل الأساسية للنظرية الواقعية بشكل عام، لعل أبرزها، الطبيعة البشرية، القوة، المصلحة، توازن القوى..

أولا : الطبيعة البشرية

تركز الواقعية الكلاسيكية على الطبيعة البشرية بصفتها المنطلق الأساسي لها، إذ "تمتاز هذه الطبيعة بالأنانية، ويبحث الناس عن مصلحتهم الخاصة ويحاولون الهيمنة على الآخرين"[3]، فالطبيعة البشرية تتسم بالقسوة والميل نحو السيطرة على الآخرين، وهو نفس الأمر ينطبق على السياسة في حقل العلاقات الدولية، حيث انطلق رواد الواقعية الكلاسيكية من الفرد في المجتمع إلى الدولة في النظام الدولي، من خلال عملية الإسقاط لطبيعة الفرد الشريرة والباحثة عن تحقيق المجد والقوة على طبيعة النظام الدولي المكون من الدول ذات السيادة، ليحل الفرد محل الدولة، مع فارق أن السياسة الداخلية للدولة تختلف على السياسة الخارجية للدول بالنظام الدولي، بحكم أن الأولى مقننة بوجود الدولة بصفتها الجهاز الأعلى الذي يحمي الفرد، بينما الثانية تخضع لمنطق السيطرة والقوة بسبب غياب سلطة فوق الدول بالنظام الدولي.

[1]- هانس مورغانتو، مرجع سابق، ص 35.
[2]- محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 217.
[3]- أنور محمد فرح، مرجع سابق، ص 222.

ويعتبر "هانس مورغانتو" أهم رواد الواقعية الكلاسيكية الذين يستندون على الطبيعة البشرية في مقاربة السياسة الدولية، هذه الطبيعة من منظوره هي المؤثرة في سلوك الأفراد وقادة الدول، حيث يعتقد بأن السياسة "خاضعة لعدد من القوانين الموضوعية التي تمتد جذورها في الطبيعة البشرية"، أي أن السياسة تخضع لقوانين موضوعية شأنها شأن المجتمع، وبناء عليها يمكن إرساء نظرية في العلاقات الدولية، وذلك من خلال اختبار سياسة الدول على المستوى الخارجي في عالم الواقع بما تحققه من مصلحة المعرفة بالسلطان، حيث ينطلق "مورغانتو" من مفهوم مركب للطبيعة البشرية، فالإنسان في نظره مركب من ما هو "اقتصادي وسياسي وديني وأخلاقي"، وتقتضي الواقعية السياسية الجمع بين كل هذه المكونات.

كما ينطلق "رينهولد نيبور" من "فكرة أن الإنسان ملطخ بالخطيئة فهو مهيأ للشر، وبالتالي فهو قادر على القيام بالأعمال الخطيرة والشريرة"، لكن ذلك لا يعني بأنه شرير بالطبع، بقدر ما يعني بأن له جوانب خيرة وأخرى شريرة، فهو مسير ومخير، وهذه "الخصائص المتأصلة في الطبيعة البشرية تنعكس على سلوك الأفراد، كما تنعكس على السياسة الدولية"، لأن استخدام الدول للقوة ما هو إلا تجسيد لاستخدام الأفراد لها، فالسياسة الدولية هي مجال للصراع من أجل القوة، لأن الدول تتصارع على المستوى الدولي لتحقيق مصالحها القومية، لكنها حسب "نيبور" تتصارع أيضا لتحقيق العدالة، لهذا فإن سعي الدول نحو القوة لا يكون بهدف تحقيق المزايا العسكرية، بل لعوامل أخلاقية من خلال خدمة الآخرين وليس الهيمنة عليهم، بمعنى أخر فواقعية "نيبور" متسمة بالأخلاقية والبعد الديني المسيحي في خطابها، إذ رغم تأكيده "أن الصراع مسألة متأصلة في العلاقات بين الجماعات والدول فهو لا يوافق على أن يكون رجل الدولة غير أخلاقي"[1]، والعدالة حسب "نيبور" تتحقق بآلية توازن القوى سواء على مستوى العلاقات الدولية أو الإنسانية.

ثانيا: القوة

ترتبط الواقعية بشكل عام بمفهوم القوة، ويمكن وصفها بنظرية القوة، لأنها تستند عليها في مقاربتها للسياسة الدولية، فالقوة بالنسبة للنظرية الواقعية كالطاقة عند الفيزيائيين، أي أنها هي المحرك الأساسي للصراع أو السلام أو التعاون في حقل العلاقات الدولية، ولا يمكن للدول الأقل قوة أو الضعيفة أن تنافس في الساحة الدولية، كما لا يمكن لها ضمان الحماية لمصالحها إلا في حالة ما إذا عززت من قوتها، لهذا توصف الواقعية بأنها نظرية الدول القوية، بمعنى أنها تنطبق على الدول العظمى والقوية بالنظام الدولي، ما دامت الدول الضعيفة أو الصغيرة لا تمتلك القوة اللازمة بصفتها المحددة لحماية مصلحتها القومية وتحقيق غايتها بالساحة الدولية.

[1]- أحمد نوري النعيمي، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، السنة 2013، ص 42.

إن القوة عند الواقعيين هي "الخيار الأكثر قبولا من الناحية الواقعية، لحماية مصالح الدولة وضمان تحقيقها"[1]، لأن النظام الدولي مشكل من دول مستقلة وذات سيادة يقودها أفراد ويسعون إلى تحقيق المجد والنفوذ والقوة لدولهم، لهذا فإن القوة هي المحرك الرئيسي لسياسة الدول، بحكم أن السياسة الوطنية تختلف عن السياسة الدولية، فالأولى محكومة بقواعد وضوابط موضوعة وخاضعة لسلطة عليا تتكفل بحماية مصالح الأشخاص وضمان تحقيقها، بينما الثانية لا تخضع لأي سلطة عليا قادرة على ضبط النظام أو منع الدول من ارتكاب أفعال تضر بمصالح الدول الأخرى، أي لا توجد سلطة فوق سلطة الدولة في النظام الدولي، وهذا ما يجعل من المعايير الأخلاقية أو القانونية ذات أدوار ثانوية في السياسة الدولية مقابل الحضور المادي للقوة، فالدول لن تضمن مصالحها بالتوسل أو الأخلاق أو المبادئ والقواعد القانونية، بل بالقوة كمحدد رئيسي لضمان بقاءها.

ويعد مورغانتو من أهم الواقعيين الذين اهتموا بالقوة وأعطوها تفسيرا واسعا من خلال ربطها بالسلطان، فالدول بطبيعتها تسعى إلى تحقيق السلطان السياسي أي "سيطرة الإنسان على عقول الآخرين وأفعالهم"[2]، وهذه السيطرة تتخذ أشكال ومداخل متعددة كاستخدام القوة العسكرية أو التأثير السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي، في كل الأحوال فتحقيق السلطان الداخلي أو الخارجي للدولة يتطلب عنصر القوة بصفتها الوسيلة والغاية في نفس الوقت، فعن طريقها يمكن للدولة تحقيق مصالحها وضمان استمرارية وجودها، لهذا فالقوة هي من أهم العناصر النظرية للواقعية السياسية.

ورغم الانتقادات التي وجهت "لمورغانتو" في توظيفه لمفهوم القوة، إلا أنه يعد من أهم الواقعيين الذين أعطوها تعريفا شاملا، سواء من خلال تعريفها الصلب أو الأشكال الأخرى للقوة التي ظهرت في ما بعد كالقوة الناعمة، كما أن التعريف المورغانتي للقوة ظل من أهم المنطلقات النظرية للاتجاهات الواقعية التي ظهرت ما بعد الكلاسيكية، مع بعض التمييز بين القوة كوسيلة لتحقيق البقاء وفق الاتجاهات الواقعية الجديدة، والقوة كغاية في حد ذاتها، أي بصفتها الهدف المنشود الذي تسعى الدول إلى تحقيقه، بما يعني أن اللبس حول المفهوم في واقعية "مورغانتو" سيتم تجاوزه من طرف رواد الواقعية السياسية لما بعد المورغانتية.

على غرار ذلك، يرى "شومان" بأن العلاقات الدولية تتسم بعدم الثقة أو غياب اليقين، بحكم عدم قدرة أي دولة معرفة ما تفكر فيه الدولة الأخرى، فيؤدي ذلك إلى توجس الدول من بعضها البعض وتوقع تصرفها بشكل سيئ تجاه بعضها البعض، لهذا فالدول تتجه إلى الحفاظ على أمنها من خلال التغلب على التخوفات والاستعداد لمواجهة الدول المعتدية أو المنافسة، وذلك عبر بناء قدراتها الذاتية للاستعداد للقتال وتطوير قواتها العسكرية، وبذلك تصبح الدول ملزمة ببناء قدرتها العسكرية لضمان

[1]- عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2010، ص87.
[2]- هانس مورغنتو، مرجع سابق، ص55

توازن القوى، وبغية وضع طموح الدول القوية والمعتدية للهيمنة العالمية، بمعنى أن القوة هي الضامنة لبقاء الدول عبر "إضعاف المنافسين والقضاء على الأعداء المحتملين حفاظا على وجود الدولة"[1].

ثالثا: المصلحة القومية

يحتل مفهوم المصلحة مكانة خاصة ضمن الدراسات الواقعية بشكل عام، فهو مفهوم يرتبط ويتداخل مع مفاهيم أخرى كالقوة، ويؤمن هذا المفهوم -حسب هانس مورغانتو- "الصلة بين العقل الذي يحاول فهم السياسات الدولية وبين الحقائق التي يجب فهمها"، فهو الذي يصور السياسة كمجال مستقل عن المجالات الأخرى كالاقتصاد والأخلاق والدين، وعن طريقه يمكن "العثور على نظرية في السياسة على الصعيدين الدولي والداخلي"[2]، أي أنه عنصر أساسي في فهم وتفسير سلوك الدول، لأن الهدف الذي يحرك الدول هو المصلحة، سواء عبر ضمان مصالح جديدة، أو حماية المصلحة القومية القائمة للدولة، إذ لا تتفاعل الدول إلا بناء على هذه المصالح داخليا وخارجيا، بمنطق أن المصلحة هي الأولوية القصوى التي تسعى الدول إلى تحقيقها أو حمايتها أو ضمانها بأي شكل من الأشكال.

ووفق الواقعيين فإن الساسة وقادة الدول يفكرون ويخططون ويعملون في حدود المصلحة التي تؤمن لهم البقاء والسلطان، إذ أن زعماء الدول يحركهم نفس الهاجس في تأمين مصالحهم، وهم يعلمون بأن أي دولة ستتصرف بناء على المنطق ذاته، لهذا فإنهم يبحثون على السبل والوسائل والآليات لتأمين هذه المصالح بغية ضمان العيش المشترك والبقاء، إذ أن المس بمصالح بعضهم البعض سيؤدي حتما إلى الاصطدام وربما الحرب والنزاع، بحكم أن مفهوم المصلحة المعرفة بالقوة (السلطان) هو مفهوم غير مستقر، حيث يؤكد "مورغانتو" بأنه "طالما ظل العالم مقسما إلى دول ذات سيادة، فإن الحد الأدنى للسياسة الخارجية لكل دولة يجب أن تكون حفظ البقاء"[3]، وهذا ما يؤكد مسألة أن الدول ستتصرف بطريقة عقلانية لحماية مصالحها، وستسلك في مسعاها الخيار العقلاني لتدبير شؤونها الخارجية، فمن هذا المنظور يمكن فهم أفكار وأعمال قادة الدول، كما يمكن للسياسة أن تنبني على أسس نظرية، وعلى أساس ذلك، فالواقعية الكلاسيكية تضفي على السياسة طابع العقلانية.

رابعا: توازن القوى

توازن القوى هو المحصلة للسعي نحو القوة أو السلطان، أي "قوة أي إنسان في التحكم في عقول غيره من الناس وأعمالهم"[4]، لأن الدول وهي تراقب قوة الآخرين تهدف إلى الموازنة في القوة، فاختلال التوازن من خلال زيادة في القوة لدولة من الدول يؤدي إلى اختلال النظام، وبالتالي جموح وطموح

[1]- عبد القادر محمد فهمي، نفس المرجع، ص 90.
[2]- هانس مورغانتو، مرجع سابق، ص 26.
[3]- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 232.
[4]- هانس مورغانتو، مرجع سابق، ص 149.

الدولة القوية في السيطرة، بمعنى أن التوازن يضمن الاستقرار ويقلل من الحروب بين الدول المتوازنة في القوة، بحكم أن دخول الدول المتوازنة القوة في حرب مباشرة سيؤدي إلى هلاك الجميع، كما أن أي دولة حينما ترى الدول الأخرى متكافئة في القوة لا تجرؤ على الدخول معها في الحرب، لمعرفتها المسبقة بأن هذه الحرب غير مضمونة النتائج، أي أن الدول لا تجازف بالدخول في معركة عسكرية ستؤدي إلى دمار الجميع، لهذا فإن الموازنة تفتح سبل أخرى للدول القوية للبحث عن الآليات الضرورية للتعايش والسلام أو على الأقل لعدم الدخول في حرب مباشرة مدمرة للجميع.

إن مدلول توازن القوى يحيل على التوزيع المتعادل للقوة بشكل نسبي حتى لا تستطيع أي دولة التفوق على دولة أخرى، فهو نتيجة حتمية للصراع على القوة، لذلك يتصف بالحركية والدينامية، "حيث تسعى الدول بشكل دائم إلى الإخلال به من أجل أن يخدم مصالحها المتغيرة"[1]، أي أن توازن القوى عادة ما يحدث بشكل مؤقت ولحظي، نظرا لظهور دول بالنظام أكثر قوة أو ذات طموحات للهيمنة والتوسع، مما يفرض على الدول الأخرى البحث على التوازن إما عبر التعارض أو التنافس، ففي الحالتين يكون إخلال التوازن موضوع تعارضهما أو تنافسهما وفق ما يوضح ذلك "هانس مورغانتو"، سواء كانت أحد القوتين ذات طموحات امبريالية أو ذات وضع قائم، كما يخدم توازن القوى الدول الصغيرة، فهي مدينة له في الحصول على "استقلالها"، ويساهم أيضا في بروز دورها كدول عازلة بصفتها "دول ضعيفة تكون محاذية للدول القوية وتخدم أغراض سلامتها العسكرية"[2].

ويذهب "سبيكمان" إلى ضرورة إقامة تحالفات للحفاظ على توازن القوى، فيقر بأن فرض التوازن على الدول المهددة هو ضمانة لمنع نفوذها وقوتها من التوسع، حيث يقدم نموذجا لأهمية التوازن في الحرب البادرة من خلال دعوته لعقد التحالفات بغية منع توسع بعض القوى بمنطقة آسيا وأوربا خلال الحرب الباردة عبر "مواجهة القوى الصاعدة كالاتحاد السوفياتي والصين"، إذ كان ذلك دافعا للولايات المتحدة الأمريكية لتطويق منطقة آسيا وأوربا بالعديد من الأحلاف والاتفاقات الأمنية لمنع نفوذهما من الانتشار، كتشكيل الحلف الأطلسي بأوربا سنة 1949، وحلف جنوب شرق آسيا (السيتو) سنة 1954، كما تم التصديق على "معاهدة الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان سنة 1951"، ثم "معاهدة الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية سنة 1953"[3]..

الفرع الثاني: التحولات المعرفية للواقعية السياسية: من الكلاسيكية إلى البنيوية

لاشك بأن الواقعية السياسية هي نظرية عريقة تمتد جذورها لآلاف السنين، لكنها أيضا نظرية تعرف تطورا وتجددا مستمرا، حيث ساهم روادها في إعادة النظر بأسسها النظرية، فمن أهم هؤلاء

[1]- أحمد مشعان نجم، توازن القوى الدولي وتوازن القوى الإقليمي: دراسة نظرية تحليلية، مجلة قضايا سياسية، العدد 51، العراق، ص 161.
[2]- هانس مورغانتو، مرجع سابق، ص 251.
[3]- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 89.

"كينيث والتز" بصفته رائد الواقعية الجديدة من خلال كتابه "نظرية السياسة الدولية" الصادر سنة 1979، حيث يعد أحد أهم الواقعيين الذين ساهموا في إحداث تحول عميق للواقعية السياسية من خلال تخليص الواقعية من بداهة "مورغانتو" وافتراضاته الميتافيزيقية، وقد حدثت هذه التحولات نتيجة النقاشات النظرية بين الواقعية والنظريات الأخرى من جهة، وبين الواقعيين أنفسهم من جهة ثانية، خاصة النقاش الثاني الذي أسلفنا ذكره أعلاه، الذي تعرضت من خلاله الواقعية الكلاسيكية لسلسلة من الانتقادات من السلوكية ومن بعض الواقعيين أنفسهم.

فقد اتهمت الواقعية الكلاسيكية بأنها ذات طابع تقليدي ميتافيزيقي ولا تستند على المنهج العلمي أو الوضعي في دراسة العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي قربها أكثر من الفلسفة السياسية والدراسات التاريخية من دون أن يستطع روادها وضع أسس علمية لها، وهذا ما سعى إليه رواد الواقعية الجديدة من خلال "إيجاد نظرية علمية موضوعية للسياسة الخارجية، على عكس النظرية التقليدية القائمة على البديهة"[1]، لذلك سنحاول في هذا الفرع إثارة النقاش حول افتراضات الواقعية البنيوية عند "كينيث والتز" في الفقرة الأولى، على أن نعالج في الفقرة الثانية العناصر المميزة للواقعية الجديدة.

الفقرة الأولى: الواقعية الجديدة (البنيوية أو الهيكلية) عند كينيث والتز.. الأسس والافتراضات

تندرج إسهامات الواقعية البنيوية (الجديدة) "لكينيث والتز" ضمن تطورات الحقل خلال سبعينيات القرن الماضي، وهي التحولات التي كانت نتاج النقاشات الكبرى، خاصة النقاش الثاني الذي تعرضت من خلاله الواقعية الكلاسيكية للعديد من الانتقادات، تمحورت بالأساس حول الإشكالات الكبرى المتعلقة بالهوية المعرفية للعلاقات الدولية ومنهجيتها العلمية وعلاقاتها بالعلوم الطبيعية ومدى علمية الحقل، لينتج عن ذلك تبني نظريات العلاقات الدولية للفلسفة الوضعية في دراستها للظواهر السياسية، ومن أهم هذه النظريات الليبرالية المؤسساتية الجديدة "لروبرت كيوهن" "وجوزيف ناي"، والواقعية الجديدة "لكينيث والتز" من خلال كتابه "نظرية السياسة الدولية" الصادر سنة 1979[2]، حيث انطلق من البنية الفوضوية للنسق الدولي، باعتبارها هي "الموجه لسلوكيات الدول وخياراتها"، لذلك يطلق على واقعية والتز "بالواقعية البنيوية Structural Realism، وأحيانا الواقعية النسقية Systemic Realsim"[3]

ويجادل العديد من الواقعيين بأن التحول الأبرز للنظرية الواقعية حدث مع "كينيث والتز"، لأن هذا الأخير أحدث ثورة كوبيرنيكية في دراسة العلاقات الدولية، حيث صاغ افتراضات نظريته من منطلق

[1]- أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.. الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا، مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، لندن، 2013، ص 228.

[2]- ألف كينيث والتز كتاب "الإنسان والدولة والحرب" الصادر في طبعته الأولى سنة 1959، فصدر هذا الكتاب في طبعته الثانية سنة 2001، وهو كتاب مهم، بالنظر إلى وقوفه على أسباب الحرب، وبعد عقدين أصدر كتابه "نظرية السياسة الدولية"، الذي قدم من خلاله نظريته حول السياسة الدولية مجادلا الليبرالية المؤسساتية بأن الفوضى الدولية هي التي تصنع الحرب، وبأن هذه الفوضوية تؤدي بشكل حتمي للنزاع بين الدول بدل التعاون الدولي وفق ما تقره الليبرالية المؤسساتية.

[3]- أحمد محمد وهبان، مرجع سابق، ص 1209.

التسليم بالوحدة الإبيستملوجيا للعلوم وبأهمية المنهج العلمي في دراسة ظواهر السياسة الدولية، إذ تستند واقعية "والتز" على هيكل النظام الدولي والتفاعلات التي تتم داخله، فإذا كانت الواقعية التقليدية تنطلق من الطبيعة البشرية وتأثير البنية الداخلية للدول في النظام الدولي، فإن الواقعية البنيوية تعتبر بأن العوامل الداخلية للدول غير مؤثرة، "فبيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي يفسران الفرص المتاحة أمام الدول، والقيود المفروضة على سلوكها الخارجي، أما خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى فتحدد تفاصيل السياسة الخارجية لكل دولة"[1].

كما يوضح "والتز" بأن نظريته هي نظرية في السياسة الدولية وليست في السياسة الخارجية، إذ أنها نظرية هيكلية من المستوى الثالث وليست نظرية اختزالية مهتمة بالسياسة الخارجية للدول كما هو الشأن عند "هانس مورغانتو" في واقعيته الكلاسيكية، فهي غير معنية بنوع القادة السياسيين أو ما يجري داخل الدول من متغيرات سياسية أو طبيعة نظام الحكم، بحكم أنها تنظر إلى النظام الدولي كهيكل يتشكل من وحدات (الدول) بصفتها صناديق سوداء، حيث "تتغير بنية النظام مع كل تغيير في توزيع القدرات بين وحداته"[2]، وهذا التغيير هو الذي يؤثر بشكل حتمي على كيفية تصرف الدول وعلى "النتائج التي ستنتجها تفاعلاتها"، فنظرية "والتز" لا تهتم بالأجزاء بل بالسياق العام الذي تتفاعل فيه الدول، "وتوضح فقط المبادئ العامة للسلوكيات التي تحكم العلاقات بين الدول، في ظل وجودها في نظام دولي فوضوي"[3].

أي أنها ليست نظرية خاصة بتفسير سلوك دولة معينة وتفاعلاتها الداخلية، سواء تلك المتعلقة بطبيعة الأفراد أو بالبيئة الداخلية، بقدر ما أنها نظرية مهتمة بالتصور الثالث للتحليل الذي حدده "والتز" في كتاب "الإنسان والدولة والحرب"، والمتمثل في "الصراع الدولي والفوضى الدولية"[4]، لغاية تفسير سلوك الدول في البيئة الدولية الفوضوية، وهذا يرتبط بمستويات التحليل الثلاث المتمثلة في "الإنسان والدولة ونظام الدول (بصفتها) مستويات أساسية لأية محاولة لفهم العلاقات الدولية"[5]، فبينما يرتبط المستوى الأول بالطبيعة البشرية وسلوك الأفراد (القادة)، والمستوى الثاني بنوعية الحكومات والتركيب الداخلي للدول (البيئة الداخلية)، فإن المستوى الثالث يرتبط بالعوامل الخارجية والبيئة الدولية المتسمة بالفوضى (النظام الدولي الفوضوي)، "فالمقيدات والفرص التي يوجدها النظام الدولي هي التي تستخدم

[1]- نفس المرجع، ص 233.

[2]- Kenneth N.Waltz, Theory of international politics, Addison-Wesley Publishing Company, 1979, p 97.

[3]- أحمد محمد أبو زيد، كينيث والتز: خمسون عاما من العلاقات الدولية (1959-2009): دراسة استكشافية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 27، صيف 2010، ص 103.

[4]- كينيث والتز، الإنسان والدولة والحرب.. تحليل نظري، ترجمة عمر سليم التل، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة مشروع 'كلمة'، الطبعة الأولى 2013، ص 309.

[5]- نفس المرجع، ص 311.

في شرح سلوك الدول القومية، حيث تنظر الدول إلى بعضها البعض باعتبارها صناديق سوداء، فتركز على سلوكيات الدول الأخرى الملحوظة أو التي يمكن رصدها"[1].

بذلك يكون أول خطوة في اتجاه تجاوز المأزق النظري للواقعية الكلاسيكية هي النظر إلى موقع الدولة بالنظام الدولي، لأن العوامل الخارجية هي المؤثرة في سلوك الدول وليست الخصائص الداخلية للدولة، وتتميز البنية الداخلية للدول بوجود نظام هرمي/تراتبي، فإذا ما تعرض أي شخص للاعتداء فإنه يلجأ إلى السلطة القائمة لطلب الانتصاف والتدخل لحمايته، بحكم وجود سلطة أعلى فوق الأفراد، بينما تختلف بنية النظام الدولي عن البنية الداخلية للدول، حيث يتأسس من دول ذات سيادة، لكن لا توجد سلطة أعلى من الدولة، وبالتالي فالدول هي الوحيدة المؤهلة لحماية نفسها من الغير، لأنها هي التي تمتلك الحق في استعمال العنف بشكل مشروع، فهو نظام مشكل على الطريقة الأفقية وليس العمودية، "أي بين دول متساوية شكليا تتفاعل فيما بينها وليس من الأعلى"[2].

ويسمي "والتز" هذه الطبيعة البنيوية للنظام الدولي بالفوضوية، أي أنه نظام يفتقد لآليات الرقابة والردع القادرة أن يكون لها من القوة ما يكفي لمنع الدول من اتباع سياسات تضر بالدول الأخرى، "فالفوضى أو غياب السلطة المركزية هي بالنسبة لوالتز مبدأ تنظيمي للنظام الدولي"[3]، فيؤدي هذا الهيكل الدولي إلى فرض قيود على سلوك الدول باعتبارها الفاعلة الرئيسية بالنظام، أما المؤسسات الدولية فليس لها من القوة ما يكفي لفرض قوتها على الدول، لهذا فطبيعة هذا البناء (هيكل النظام الفوضوي) "والتمايز بين وحداته" (الدول)، ثم "توزيع القدرات بين هذه الوحدات"[4]، كلها عوامل مفسرة لأسباب الحرب ودواعي سلوك الدول لسياسات معينة عدائية أو غير عدائية، فمهما اختلفت السياقات أو تعددت طبيعة الأنظمة (ديمقراطية، استبدادية، رأسمالية، اشتراكية)، فالثابت بالنسبة "لوالتز" بأن الدول تتشابه في سلوكاتها الخارجية، بسبب تأثير البنية الفوضوية للنظام الدولي على الدول.

لهذا، فإن وحدة التحليل عند الواقعية الجديدة هي النظام الدولي عكس الواقعية التقليدية التي تعتمد على الدول، بما يؤكد بأن الواقعية الجديدة (البنيوية أو الهيكلية) لا تهتم بطبيعة التفاعلات الداخلية للدول الممكن أن تؤثر على سياساتها الخارجية، بل تركز على التفاعلات الدولية بالنظام الدولي، هذا النظام الذي يتشكل من دول ذات سيادة، لكن تختلف قدراتها وقوتها من دولة إلى أخرى، الأمر الذي يؤثر على طبيعة تشكيلته، فإذا كان هذا النظام يتشكل من دولتين متساوية في القوة، فإن النظام يكون ثنائي القطبية،

[1]- أحمد محمد أبو زيد، كينيث والتز، مرجع سابق، ص 103.
[2]- أنور محمد فرح، نفس المرجع، ص 366.
[3]- W.Julian Korab-Karpowicz, Political Realism in International Relations, Stanford Encyclopedia of Philosophy, Summer 2017, p 24.
[4]- Ibid, p 24.

وهذا النظام "هو الأقدر على ضمان الاستقرار الدولي"[1]، أما إذا كان النظام يتشكل من أكثر من دولتين قويتين، فإنه يكون نظام متعدد القطبية، الأمر الذي يؤثر على الاستقرار الدولي، لأن المنافسة تشتد في الأنظمة المتعددة الأقطاب ويصعب التحكم في مجرياتها.

لكن الثابت عند "والتز" بأن مبدأ الفوضوية هو المدخل الأساسي لتفسير السياسة الدولية، حيث تكون ذات آثار سلبية على النظام الدولي، كما يختلف "والتز" مع رواد الليبرالية المؤسساتية حول ادعائها بإمكانية التخفيف من الآثار السلبية للفوضى الدولية عن طريق التعاون الدولي، سواء عبر "تشكيل التحالفات الدولية"، أو حينما ترتفع المعاملات الاقتصادية (الاعتماد الاقتصادي المتبادل) "العابرة للحدود الوطنية"[2]، أو "عندما تتكاثر الوكالات الدولية" والمنظمات الإقليمية، وبدل ذلك، يقر بأن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يزيد من احتمالية نشوب الصراع، كما يحاجج بمحدودية التعاون الدولي بسبب احتمالية الغش، إذ أن الدول "تخشى من أن يحصل الطرف الآخر على حصة أكبر من الكعكة فتُحوِل (تغير) ميزان القوى لصالحها"[3]، أي أن "والتز" لا يعترف بإمكانية تلطيف نتائج الفوضى عن طريق المؤسسات، عكس الليبرالية المؤسساتية التي يقر روادها بإمكانية ذلك "عن طريق تضييق هوة الشقاق أو عن طريق التعاون للحصول على كعكة أكبر (المكاسب المطلقة) بجهود مشتركة"[4].

ويجادل "والتز" بأن البنية الفوضوية للنظام الدولي تؤدي بالدول إلى الاهتمام أكثر بأمنها القومي، ففي غياب سلطة عليا فوق الدول، فإنه ليس هناك ما يمكن أن يقدم الحماية والمساعدة للدولة المحتمل أن تتعرض إلى الاعتداء من القوى الأخرى، إذ تبقى الدول وحدها القادرة على حماية نفسها من اعتداءات الغير، بما يعني بأن الاعتماد على الذات أو "المساعدة الذاتية Self-help هو المبدأ الضروري للعمل في النظام الفوضوي"[5]، كما ليس هناك ما يثبت بأن الدول لن تتعرض للاعتداء، بسبب غياب المعرفة المسبقة بما تضمره تجاه بعضها البعض، فالنوايا من المستحيل معرفتها أو رصدها أو إخضاعها للدراسة العلمية بالمنهج الوضعي، وهذا ما يفيد بأن النظام الدولي يتسم بعدم اليقين وانعدام الثقة بين الدول، فهو نظام غير دقيق بمعطيات منقوصة، إذ كلما كان النظام متعدد القطبية (ثلاثة قوى أو أكثر)، فإن هامش الخطأ يتصاعد ونسبة المخاطر ترتفع، أما إذا كان مشكلا من قوتين عظميين فقط، فإن معدل الخطر يقل، لهذا السبب يقر "والتز بأن أنظمة القطبين مسالمة أكثر من الأنظمة متعددة الأقطاب"[6].

---

[1]- محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 227.

[2]- Kenneth N.Waltz, op.cit, p 114.

[3]- جون ميرشايمر، الواقعية البنيوية، مؤلف جماعي، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2016، ص 224.

[4]ستيف سميث، مقاربات جديدة للنظرية الدولية، مرجع سابق، ص 362.

[5]- Kenneth N.Waltz, op.cit, p 111.

[6]- جون ميرشايمر، الواقعية البنيوية، مرجع سابق، ص 223.

على غرار ذلك، يؤكد "والتز" بأن البنية الفوضوية للنظام الدولي تحتم على الدول الاهتمام بأمنها القومي لغاية تحقيق البقاء، لأن السمة البارزة للسياسة الدولية هي الصراع والمنافسة بحكم بنية النظام الفوضوي وليس الهيراركي، الأمر الذي ينتج عنه الاهتمام بالقوة باعتبارها وسيلة لغاية تحقيق البقاء، لأنه كلما كانت الدولة أقوى، كلما كانت في مأمن من الخطر، إذ لن تجرؤ دولة أخرى على مهاجمتها، لكن "والتز" يشدد على أن "الشاغل الأول للدول ليس الحصول على أكبر قدر من القوة، وإنما الحفاظ على مكانتها في النظام"[1]، وهنا يفترق مع الاتجاهات الواقعية البنيوية التي ستأتي بعده، خصوصا الواقعية الهجومية.

بناء على ذلك، فإن افتراضات واقعية "كينيث والتز" الجديدة (البنيوية) تتمثل في البنية الفوضوية للنظام الدولي، والذي يولد خوفا وانعدام الثقة في نوايا الآخرين، الأمر الذي يؤدي بالدول إلى الاعتماد على الذات لحماية أمنها، كما أن الدول هي الفاعل الأساس بالنظام الدولي، إضافة إلى أن الحق في البقاء هو الغاية القصوى للدول، ومن أجل ذلك تسلك الدول سلوكا عقلانيا في سياستها، حيث تقوم بدراسة خياراتها وفرص نجاحها التي بمقتضاها ستحقق أمنها القومي ومصلحتها الوطنية، ويمكن إجمالها في خمس افتراضات وفق مايلي[2]:

أولا: إن الدولة القومية هي الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية، بسبب احتكارها حق استخدام العنف بشكل مشروع؛ ثانيا: إن النظام الدولي نظام فوضوي لا نظام هيراركي، لأن الدول ذات السيادة هي أعلى سلطة بالنظام؛ ثالثا: إن الهدف الأسمى للدول هو الحفاظ على البقاء والأمن، من هذا المنطلق تسعى للحفاظ على مكانتها في النظام، وتهتم بأمنها القومي باعتباره من أولويات سياستها؛ رابعا: إن الدول لا تثق في بعضها بعضا، ولا يمكن لإحداها أن تعرف بالتأكيد نيات الأخرى، فلبعض الدول نيات شريرة، ولبعضها الأخر نيات سليمة، إلا أنه لا يمكن التأكد من هذه النيات بصورة قاطعة بسبب تغيرها الكبير تبعا لدوافع الدول وتفاعلات البيئة الدولية، فمن الممكن أن تكون نيات إحدى الدول سليمة في حقبة من الزمن، وشريرة في حقبة أخرى، والعكس صحيح؛ خامسا: إن الدول في سعيها نحو البقاء تفكر جديا في كيفية تحقيق ذلك، وهي بالتالي فاعل عقلاني، ولكن تتعامل مع نظام دولي غير دقيق بمعطيات منقوصة، حيث تكون لأعدائها فرصة إخفاء نياتهم الحقيقية عنها[3].

كما يقدم "أحمد محمد وهبان" خمسة دعامات لواقعية والتز، وهي: أولا: اعتبار الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي هم جماعات متباينة بتباين وحداتها الإقليمية، أي أنها وحدات (دول) تقاس بمدى قوتها في النظام وليس بطبيعة سياستها الداخلية؛ ثانيا: سلوك الدول يتسم بالرشد أو العقلانية، بما يفيد أنها

[1]- جون ميرشايمر، الواقعية الجديدة، مرجع سابق، ص 223.
[2]- أحمد محمد أبو زيد، كينيث والتز، مرجع سابق، ص 106.
[3]- أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار، مرجع سابق، ص 239.

تدرس خياراتها بشكل عقلاني؛ ثالثا: الدولة هي الفاعل الوحيد في النسق الدولي، "بمعنى أنه طالما أن المشاكل المحورية للدولة ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة النسق الدولي"[1]، فإن تصرفاتها هي نتيجة "استجابة لسلوكيات القوى السياسية الدولية لا الداخلية"؛ رابعا: النسق الدولي هو نسق فوضوي بسبب غياب سلطة عليا فوق الدول؛ خامسا: التركيز في التحليل على "معضلة الأمن باعتباره الهاجس الأساسي للدول قاطبة والذي يمثل إفرازا بديهيا لطبيعة النسق الفوضوي"[2].

الفقرة الثانية: العناصر المميزة للواقعية الجديدة (البنيوية)

تتميز الواقعية الجديدة بالعديد من المفاهيم التي شكلت أسسها في التحليل والتفسير للسياسة الدولية، فعلى غرار تطويرها للمنطلقات النظرية للواقعية كما جاءت عند "مورغانتو" أو عند الواقعيين القدامى، فإنها أدخلت مبادئ وعناصر جديدة في دراسة العلاقات الدولية، لعل أبرزها الدولانية، الفوضوية، البقاء، الاختيار العقلاني، الاعتماد على الذات أو المساعدة الذاتية، سنحاول في هذا الفرع إبراز هذه السمات المميزة للواقعية الجديدة.

أولا: الدولانية، البقاء والاعتماد على الذات

مفادها أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، "أما الفواعل الأخرى التي أنتجها التفاعل بين الدول كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية فهي تأتي في مرتبة ثانوية من حيث الأهمية والتأثير"[3]، الأمر الذي يعني بأن مكانة الدولة في نسق العلاقات الدولية لم يتغير كثيرا رغم ظهور فواعل جدد، حيث ستظل "الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، وأن النموذج الذي تمثله الدولة القومية سيستمر إلى أجل غير منظور"[4]، فمهما اختلفت الدول من حيث طبيعة نظامها السياسي، فإنها تعتبر كصناديق سوداء ينظر إليها من الخارج وليس من الداخل، وهذا الطرح الواقعي هو من أهم المسلمات التي تنبني عليها نظريتهم، إذ ليس هناك فاعل أخر يقوم مقام الدولة في العلاقات الدولية، "وأن غايتها القصوى هي تحقيق البقاء"[5].

فرغم أن النظريات ذات الامتداد المثالي تقر "بالدور الذي يمكن أن تلعبه القواعد القانونية الدولية والمنظمات الدولية لإقامة تنظيم أفضل للعلاقات الدولية"[6]، فإن الواقعية الجديدة تؤكد بأن هذه القواعد والمنظمات هي من صنع الدول، وبأن القيود التي يفرضها النظام الدولي تحتم على الدول التعامل مع الواقع كما هو لا كما ينبغي أن يكون، فهي تتفاعل ضمن نظام فوضوي البنية، هذا النظام الذي يتشكل

[1]- أحمد محمد وهبان، مرجع سابق، ص 1214.
[2]- أحمد محمد وهبان، مرجع سابق، ص 1216
[3]- محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 211.
[4]- محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 251
[5]- Tim Dunne and Brian Schmidt, Realism, op.cit, p 108.
[6]- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 85.

من الدول هو ذاتي المساعدة، فإذا ما تعرضت دولة للاعتداء، "فليس هناك أي دولة أو منظمة ستحميها أو تضمن لها الحق في البقاء"[1]، لهذا فإن الدولة تعتمد على نفسها لصد اعتداء الغير وحماية أمنها، بما في ذلك عن طريق تحالفات دولية، تعقدها الدولة مع دول أخرى لفرض التوازن على دولة عدوانية أو مهيمنة أو تسعى إلى الهيمنة، وهي الوحيدة المخول لها استعمال العنف بشكل مشروع.

وعلى الرغم من الجدال العقلاني بين الواقعية الجديدة والليبرالية المؤسساتية الجديدة الذي حدث في فترة السبعينيات، إلا أن كلاهما يسلمان "بأهمية الفوضى في تشكيل سلوك الدولة"، وبأن "الدولة هي أهم فاعل في السياسة الدولية"، حيث "تهتم بمصالحها الذاتية بصفة جوهرية"[2]، لكنهما يفترقان في قضايا شتى، منها مثلا اعتراف الليبرالية المؤسساتية الجديدة بأدوار الفاعلين الآخرين من غير الدول (الأفراد، المؤسسات، الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الدولية..)، ثم اختلافهما في سعي الدول لتحقيق المكاسب النسبية (الواقعية الجديدة) مقابل تحقيق المكاسب المطلقة (الليبرالية المؤسساتية الجديدة)، انطلاقا من إقرار الواقعية الجديدة بأن الأمن هو معادلة صفرية، حيث يؤمن روادها بأن "الدول تقيس قوتها بشكل ثابت بالنسبة للدول الأخرى فهي تراقب دائما ما إذا كان مركزها في تراتبية القوة الدولية مستقرا أو هابطا أو صاعدا"[3].

حيث يشبه ذلك بالكعكة، فبينما ينظر رواد الليبرالية المؤسساتية الجديدة إلى التعاون من منظور تعظيم المنفعة من خلال الزيادة في حجم الكعكة، فإن الواقعية الجديدة يقر روادها بأن ما يهم الدول هو ما تكسبه من حجم الكعكة مقابل ما ستحصل عليه الدول الأخرى. بصيغة أخرى، "فحصول دولة ما على حصة زائدة يقتضي حصول دولة أخرى على حصة أقل"[4]، لأن الدول تدخل في حالة تنافس على النفوذ والأسواق والأمن والقوة. وهذا التنافس هو نتاج الفوضى، فما ستكسبه دولة ما نتيجة اتفاق أو معاهدة سيكون على حساب ما ستكسبه الدولة الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى التوجس من التعاون، وبمنطق الواقعية الجديدة، فالدول تفضل الاعتماد على الذات بدل التعاون، لكن ***"والتز لا يقصد بذلك بأن التعاون مستحيل في أوضاع الفوضى"*** [5]، بقدر ما يعتقد بأنه تواجهه صعوبات.

ثانيا: الفوضى الدولية

معناها غياب السلطة في العلاقات الدولية، "أي ليس هناك من يستطيع أن يضمن القانون والنظام وتوزيع الوظائف بين الدول والتعاون بينها"[6]، فالدول هي أعلى سلطة بالنظام الدولي، أما المؤسسات

[1]- Tim Dunne and Brian Schmidt, Realism, p 110.

[2]- كريستيان رويس سميث، مرجع سابق، ص 323.

[3]- كريستيان رويس سميث، مرجع سابق، ص 324.

[4]- تيموثي دن، الواقعية، مرجع سابق، ص 240.

[5]- ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة هاني تبري، دار الكتاب العربي، 2009، ص 232.

[6]- منعم خميس مخلف، الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية.. الافتراضات والتصنيفات والأسس - رؤية تحليلية - ، مجلة دراسات سياسية، العدد 59، بغداد، ص 224.

الدولية فما هي إلا هياكل تتفاعل داخلها الدول شأنها شأن باقي الأطراف الأخرى، إذ "لا يمكن للفواعل الأخرى أن تنشأ وتنشط وتبقى إلا من خلال الدول، وهي في الوقت نفسه أدوات ووسائل في يد الدول تستطيع تحجيم دورها وتأثيرها متى ما أرادت"[1]، بما يفيد بأن الواقعية الجديدة تستند على مبدأ الفوضى الدولية، ليس بمعناه الاضطراب، بقدر ما أنه مبدأ تنظيمي للعلاقات الدولية، ففي غياب الحكومة العالمية أو أي سلطة مركزية دولية، فإن النظام الدولي يتشكل من دول لها مصالح وأهداف.

وتعد الفوضى بصفتها معطى طبيعي - وفق ما جاء عند فلاسفة العقد الاجتماعي - من أهم الافتراضات الواقعية، حيث نقلت الواقعية الجديدة هذا المعطى من الحالة الطبيعية للأفراد إلى النظام الدولي، فانتقل مستوى التحليل من الطبيعة الشريرة للأفراد إلى طبيعة النظام الدولي المشكل من الوحدات الدولية بطريقة لا مركزية، لتحل الدولة محل الفرد والفوضى الدولية محل الطبيعة البشرية الثابتة وغير المتغيرة، بما يعني تخليص الواقعية من الافتراض الميتافيزيقي حول الفوضى، لإرساء افتراض شبيه بقوانين العلوم الطبيعية، باعتبار الفوضى مبدأ منظم لظواهر السياسة الدولية، "ويميز والتز بين التغير داخل بنية النظام الدولي (تغير وحداته)، وتغير بنية النظام الدولي ذاتها"[2]، أي بين البنية الفوضوية الناتجة عن غياب سلطة أعلى، وبين عدد القوى الكبرى بالنظام الدولي المشكلة للقطبية (ثنائية أو تعددية).

ثالثا: نسبية القوة، توازن القوى والمعضلة الأمنية

تحتم الفوضى الدولية على الدول التعامل مع الواقع الدولي بكثير من الحذر، حيث تدرس الفرص المتاحة لها لتحقيق غاياتها المتمثلة في البقاء، "فتعمل الوحدات (الدول) من أجل مصلحتها الخاصة وليس من أجل الحفاظ على النظام"، إذ في غياب التنظيم الدولي (السلطة)، فإن الدول تعمل بشكل منفرد، "فتسعى إلى الحد الأدنى من الاتفاق الذي يسمح بوجودها المنفصل بدلا من الاتفاق الأقصى من أجل الوحدة"[3]، لهذا تهتم بتوازن القوى، فكلما كانت متوازنة ومتكافئة في القوة مع باقي الدول الأخرى، إلا وكان أمنها غير مهدد، أما إذا كانت الدول متفاوتة في القوة، فإن أمنها يكون في خطر، كما يزداد الأمر تعقيدا في حالة ما إذا كان النظام الدولي يتشكل من عدة أقطاب دولية، حيث يكون فرصة تحقيق الاستقرار أقل من نظام القطبية الثنائية، لأن هذا الأخير يتيح الفرصة للقطبين بغية التقليل من هامش الخطأ وتجنب الصراعات الدموية والحروب، لكن ذلك لا يعني بأن هذا النظام سيقضي بشكل نهائي على الآثار السلبية للفوضى الدولية، بقدر ما يعني بأن المخاطر تقل مقارنة بنظام القطبية المتعددة.

[1]- محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 252.
[2]- أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 234.
[3]- Kenneth N.Waltz, op.cit, p 112.

وعادة ما يتم توصيف رواد الواقعية الجديدة بأنصار المكاسب النسبية، بحكم أنها تعتبر بأن اكتساب القوة يخضع لمعادلة صفرية، ما يكسب هنا ينقص في الجهة الأخرى، فالقوة بطبعها نسبي، ومن الأجدر أن تكسب الدول القوة أكثر من منافسيها في نظام ذاتي المساعدة، لأن الدول القوية هي الأكثر حصانة من الدول الأضعف، لكن "والتز يؤكد أنه ينبغي على الدول ألا تحاول الحصول على أقصى قدر من القوة"[1]، لأن ذلك قد يعود عليها بشكل عكسي من خلال تحالف دول عدة ضدها، أي أن الصراع على القوة محفوف بالمخاطر، فكلما حاولت دولة من الدول كسب المزيد من القوة، فإن الدول الأخرى ستجابهها بنفس المسعى، وقد تتشكل تحالفات من دول ضدها بغية إحداث التوازن، كما عليها ألا تسعى إلى الهيمنة، بقدر ما ينبغي أن تحرص على أن "لا تكسب الدول الأخرى قوة على حسابها هي"[2]، لهذا "فوالتز" يهتم بالأمن أكثر من اهتمامه بالقوة، حيث يعكس المنطق التنافسي بين الدول الناتج عن الفوضى الدولية ما يعرف بالمعضلة الأمنية.

علاوة على ذلك، يتم تشبيه المعضلة الأمنية بمعضلة السجينين التي يشترك فيها لاعبين (مجرمين صديقين)، "فإذا اهتم كل واحد منهما بمصالحه الخاصة، فإن الاثنان ينتهيان إلى حالة أسوأ مما لو كان كل منهما عمل لتحقيق المصالح المشتركة"[3]، لكن رواد الواقعية -خاصة والتز- يناصرون خيار عدم التعاون بين السجينين، فإذا وضع سجينين في قفص الاتهام، وتم عرض صفقة أو مكافأة تجاه كل واحد منهما للشهادة ضد الأخر، فإنهما معا لن يفضلا التعاون (أي عدم الاعتراف نهائيا واختيار الصمت مقابل حصول كلاهما على عقوبة أقل)[4]، بقدر ما أنهم سيعترفان وسيتنصلان من المسؤولية خوفا من أن يعترف كل واحد منهما ضد الأخر، لأن التعاون يعرض كل واحد منهما إلى الحصول على عقوبة أكثر بسبب اعتراف أحدهما ضد الأخر، بذلك يكون "الخيار العقلاني - لكل واحد منهما - هو الاعتراف (أي التنصل) حتى لو أن الاثنين يعلمان أن كلاهما سيكون أفضل حالا عن طريق التعاون"[5].

وسبب ذلك ليس راجعا لكونهما خبثاء أو أشرار بالفطرة، وليس لأنهما جهلاء أو تنقصهما المعرفة عن الخيارات الممكنة التي ستجنبهما العقوبات القاسية معا، فهم فقط أنانيون يفضلون مصلحتهم الذاتية على مصالح الآخرين، فرغم أنهم يفضلان التعاون، إلا أن منطق الخوف من بعضهما البعض يدفعهما إلى التصرف على انفراد والاعتماد على الذات، وحينما يتم إسقاط هذا التشبيه على النظام الدولي، فإنه

[1]- جون ميرشايمر، الواقعية البنيوية، مرجع سابق، ص 223.
[2]- جون ميرشايمر، الواقعية البنيوية، مرجع سابق، ص 223.
[3]- Kenneth N.Waltz, op.cit, p 109.
[4]- يضع جاك دونللي أربعة خيارات أمام السجينان أو المتهمان بارتكاب جريمة: الخيار الأول الاعتراف بينما يظل الأخر صامتا؛ الخيار الثاني، يظل الاثنان صامتين؛ الخيار الثالث، يعترف الاثنان؛ الخيار الرابع، الصمت بينما يعترف الأخر؛ بينما هناك خياران، إما تعاون السجينان من خلال الصمت أو عدم التعاون من خلال الاعتراف، وفي حالة الاعتراف فإن الخيار العقلاني لهما هو التنصل، بينما إذا اعترف أحدهما وصمت الأخر أو العكس، فإن النتيجة ستكون قاسية على الطرف الذي ظل صامتا، بمعنى أن السجينان رغم أنهما يدركان معا بأن الحل الأنجع لكسب عقوبة أقل هو الصمت، لكن خوف كل واحد منهما من اعتراف أخر يجعلهما يختاران الخيار العقلاني الواقعي والمتمثل في الاعتراف من خلال التنصل.
[5]- جاك دونللي، الواقعية، مؤلف جماعي "نظريات العلاقات الدولية"، ترجمة محمد صفار، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، العدد 2202، الطبعة الأولى 2014، ص 63.

في بيئة الفوضى الدولية "قد يدفع الخوف حتى أولئك القادرين على السيطرة على رغبتهم في الكسب والمجد، نحو معاملة الآخرين باعتبارهم أعداء"[1]، الأمر الذي يعني بأن منطق تحقيق التوازن في السياسة الدولية هو الأساس الجوهري للعلاقات بين الدول، فبدل التعاون الممكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية، وبدل العمل المشترك غير الموثوق النتائج، فإن النظام الدولي يضع الدول أمام تفضيل الاعتماد على الذات من خلال بناء قدراتها الذاتية بغية موازنتها بقدرات الدول الأخرى في النظام.

لكن "والتز" يقر بأن النظام الدولي الذي يتشكل من قطبين فقط هو النظام الذي قد يكون فيه التعاون متاحا بشكل أكثر لخدمة المصالح المشتركة عكس النظام متعدد الأقطاب، لأن القطبين يكون بمقدورهما التغلب على الأخطاء، كما أن "عواقب المنافسة تكون أقل ضررا (..) وأقل تأثيرا على قدرة القوتين الكبيرين على إدارة الشؤون الدولية"[2]، لهذا فإن نظام القطبية الثنائية يوفر بيئة مواتية للقطبين للتعاون بغية معالجة الإشكالات الممكن أن تؤدي بهما إلى الاصطدام، لكن ذلك لا ينفِي حقيقة أن القطبين يظلان يراقبان بعضهما البعض بحذر، أي أنه حتى في حالة التعاون لا تختفِي المنافسة، بقدر ما يتم التخفيف من حدتها، ليبقى محدد توازن القوى أهم مرتكز في واقعية "والتز"، إذ أن الفوضى تدفع الدول لمراقبة التوازن كي تضمن لنفسها البقاء.

لأن الاختلال في التوازن هو الذي يؤدي إلى اندلاع الحروب، بحكم الطموح الذي ينتاب الدول القوية للهيمنة والتوسع، وقد تخوضها الدولة المتفاوتة القوة على الدول الأخرى، كما قد تخاض بغية إعادة التوازن المختل، إذ أن الدول تلتجئ إلى آليات فرض التوازن أو إحداث توازن جديد سواء بالحرب أو التسلح أو نظام التحالفات، ويؤكد "والتز" بأن القوى الدولية هي قوى تسعى للحفاظ على موقعها بالنظام، أي أنها قوى محافظة بطبعها ولا تسعى إلى تغيير ميزان القوى القائم، بما معناه أن توازن القوى أمر ملازم للقوة، لأن الصراع على القوة (القوة بمعناها الشامل) هو الذي يؤدي إلى حتمية التوازن، وهذا من النقاط الأخرى التي تختلف فيها الواقعية الجديدة مع "مورغانتو"، فبينما يظن هذا الأخير بأن التوازن هو اختيار سياسي للدول، فإن الواقعية الجديدة تؤكد على أن "التوازن هو ظاهرة طبيعية ملازمة لظاهرة القوة"[3].

رابعا: العقلانية، الاختيار العقلاني

تندرج الواقعية الجديدة ضمن النظريات العقلانية، حيث وسمت بهذا الاسم انطلاقا من استنادها على نظرية الاختيار العقلاني (الرشيد) في الاقتصاد الجزئي، فقد أرسى "كينيث والتز" أسس نظريته الجديدة بالاعتماد على الاقتصاد، محاولا تقديم نظرية تنبني على التصور الوضعي للعلوم، فوفقا لعلماء نظرية

[1]- جاك دونللي، مرجع سابق، ص 63.
[2]- ريتشارد ليتل، مرجع سابق، ص 242.
[3]- محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 210.

الاختيار العقلاني في الاقتصاد الجزئي، "يجب أن نعامل الأفراد، وكذلك الدول قياسا، على أنهم معظمو المنافع الذاتية، (أي أنهم يعملون على تضخيم المنفعة إلى أقصى حدودها)، وأن نتجاهل أي جانب آخر من وجودهم الاجتماعي"[1]، بما يفيد بأن تعظيم المنفعة أو السعي لتحقيق المكاسب هو المحرك للدول أو الأفراد في العالم الاقتصادي، كما "يؤكد 'والتز' بأن الأنظمة السياسية الدولية مثلها مثل الأسواق الاقتصادية، تخلق بشكل عفوي وغير مقصود"[2]. وانطلاقا من ذلك، يمكن تشبيه النظام الدولي بالسوق والفاعلين (الدول) بالشركات ضمن نظام السوق الخاضع للعرض والطلب، فالدول القوية قد تحقق أرباح كثيرة فتسيطر على السوق أو تحتكره، بينما الدول الصغيرة قد تجد نفسها مرغمة على الخضوع لقواعد السوق الذي يسيطر عليه الكبار.

في حين قد يفرض منطق السوق على الدول التأقلم مع متغيراته وتحديد طبيعة التعامل مع تقلباته، لأن التفاعلات الاقتصادية التي تتم داخله تؤثر على خطط الشركات، ويتسم هذا السوق بالتنافس والتأثير في الشركات الفاعلة داخله بنفس الطريقة التي يؤثر فيها النظام الدولي على الوحدات الدولية الفاعلة، كما أن معرفة عدد الشركات الفاعلة بالسوق يسهل معرفة طبيعة تفاعلاتها بالاستناد إلى "نظريات حول الاحتكار"[3]، فتميل الشركات إلى تحقيق الموازنة بالسوق التنافسي بغية الحفاظ على مكانتها، الأمر نفسه ينطبق على السياسة الدولية، فالنظام الدولي المشكل من عدد من القوى الكبرى، هو نظام ستسعى وحداته لتحقيق توازن القوى، لغاية منع أي دولة كبرى من احتكار القوة بالنظام، والممكن التعبير عليه باحتكار القلة، أما إذا تشكل من عدد لا محدود من الدول الكبرى، فإن عملية التوازن تكون صعبة بسبب القيود البنيوية التي تفرضها الفوضى على القوى المتنافسة.

إن السوق يقتضي التوازن كي لا يختل ميزانه الخاص بالعرض والطلب، كما أن الشركات تخضع اختياراتها لتعظيم الربح بطريقة عقلانية وتدرس خطواتها بشكل دقيق، إذ لا يمكن لها أن تغامر باستراتيجيات محفوفة المخاطر، فهي تسعى دائما إلى تحقيق الربح مع الحفاظ على استدامته ولو بشكل قليل بدل الربح السريع المحدود في الزمن، لكن المحرك الأساسي للسوق هو المنافسة بين الشركات، كذلك الأمر ينطبق على الدول بالنظام الدولي، حيث صاغ والتز نظرية "توازن القوى التنافسي" بالاستناد إلى الاختيار العقلاني المستوحاة من نظرية الاقتصاد الجزئي، وسعى إلى إثبات بأن "الاحتكار الثنائي أو الهياكل ثنائية القطب هي الأكثر استقرارا"[4]، من خلال استدلاله بنظام القطبية الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، ومرد ذلك في نظره إلى قدرة الطرفين على ضبط

[1]- ميليا كوركي وكولن وايت، مرجع سابق، ص 91.
[2]- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 370.
[3]- أنور محمد فرح، مرجع سابق، ص 370.
[4]- أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 235.

النفس ووضوح المخاطر، بينما في نظام القطبية المتعددة يكون هناك العكس من خلال سوء الحساب وانعدام اليقين.

المطلب الثاني: الاتجاهات الواقعية الجديدة لما بعد بنيوية 'كينيت والتز'

ساهمت التحديات الجديدة التي واجهت الواقعية البنيوية لكينت "والتز" في بروز اتجاهات واقعية من داخل البنيوية نفسها، إذ رغم أن هذه الاتجاهات تتفق مع المنطلقات النظرية للواقعية السياسية، إلا أنها تختلف مع الواقعية البنيوية "لكينيت والتز" في بعض الجزئيات والمخرجات النظرية، وقد ظهرت هذه الاتجاهات نتيجة النقاشات النظرية الكبرى من جهة، سواء التي حدثت بين الواقعية والنظريات المنافسة أو بين الواقعيين أنفسهم، ومن جهة ثانية، بسبب التحولات التي حصلت على المستوى العالمي بعد انهيار جدار برلين، "فميزان القوى بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الثمانينيات قد تحدد واختل بفعل العوامل الاقتصادية لا العسكرية"[1]، معناه أن العالم دخل مرحلة جديدة ليس بسبب الحرب، بل بسبب عوامل أخرى داخلية، كما أن الثنائية القطبية التي استند عليها "والتز" لبناء نظريته لم تعد قائمة، الأمر الذي طرح إشكالية تحديد طبيعة القطبية الجديدة، وهو الإشكال ذاته الذي اختلف بشأنه رواد الواقعية الجديدة.

وقد نتج عن ذلك ظهور مجموعة من الاتجاهات ضمن المدرسة الواقعية نفسها، بعضها ظل وفيا لبنيوية "كينيت والتز"، أما البعض الأخر حاول دمج بنيوية "والتز" مع كلاسيكية "مورغانتو" لإرساء نموذج معرفي واقعي جديد، حيث يتواجد العديد من الاتجاهات الواقعية، بل حتى داخل التوجه الواحد هناك اختلاف وتباين في المقاربات، لكننا سنركز الحديث على ستة اتجاهات، باعتبارها من أهم الاتجاهات التي أغنت الحقل النظري في الوقت الراهن، وهي: الواقعية الميركنتيلية؛ الواقعية الكلاسيكية الجديدة؛ الواقعية المشروطة؛ الفوضى الناضجة، الواقعية الدفاعية؛ الواقعية الهجومية.

الفرع الأول: الواقعية الميركنتيلية أو الواقعية الاقتصادية الجديدة

يمثل هذا الاتجاه "روبرت غيلبن"، وتسمى بالواقعية الغيلبينية نسبة لرائدها، كما توصف بالواقعية الميركنتيلية لأنها "تدعو إلى الأخذ بالإدارة الاقتصادية بصفتها جزءا مهما من سعي الدولة وراء مصالحها القومية المتمثلة في الثراء والسلطة والمقام"[2]، إضافة إلى توصيفها بالواقعية الليبرالية لتقاربها مع رواد الليبرالية المؤسساتية (كيوهن وناي)، وأيضا بالواقعية الاقتصادية الجديدة بحكم اعتمادها على الاقتصاد من خلال دعوتها الدول "للتدخل في شؤون الأسواق لتضمن المصالح الذاتية لأممها"[3]، ثم بنظرية الاستقرار المهيمن كبديل على نظرية توازن القوى عند "كينيت والتز"، حيث حاول رواد هذه

[1]- محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 245.
[2]- مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 380.
[3]- أنور محمد فرح، مرجع سابق، ص 374.

النظرية تقديم تعديلات على الواقعية رغم تشبثهم بمسلماتها النظرية بالاستعانة بالتاريخ والاقتصاد، فركزت في مقاربتها على جوانب أغفلتها النظرية الواقعية كالاقتصاد السياسي الدولي والهيمنة أو السيطرة الدولية عن طريق الاقتصاد، بما في ذلك، اعتمادها على مرتكزات ومفاهيم جديدة كالهيبة والتغيير الدولي.

وقد حاول "غيلبن" إقحام المحدد الاقتصادي في نظريته بما يقربه أكثر من الليبرالية المؤسساتية، فاستندت أفكاره على تعميمات مستقاة من "ملاحظات للتجربة التاريخية وليست مجموعة من الافتراضات التي اختبرت علميا بالشواهد التاريخية"، محاولا تقديم "إطار للتفكير في مشكلة الحرب والتغيير في السياسة الدولية"، لأن هذه المشكلة لم يعالجها من قبل رواد الواقعية، وينطلق "غيلبن" من النهجين الاقتصادي (نظرية الاختيار العقلاني) والاجتماعي (نهج النظم عند والتز) لتطوير نظرية للتغيير السياسي الدولي، كما يفترض بأن "الطبيعة الجوهرية للعلاقات الدولية لم تتغير كثيرا طوال ألاف السنين. فما زالت العلاقات الدولية نضالا متكررا للحصول على الثروة والسلطة بين الفاعلين المستقلين في حالة من الفوضى"[1]، فالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي لم تتغير رغم أن هناك تغييرات على مستوى فن الحكم والعلاقات بين الدول.

حسب "غيلبن" فالدول لها ثلاثة أهداف تسعى إلى تحقيقها في علاقاتها الدولية:

الهدف الأول: توسيع سلطتها على الأراضي وعلى النظام الدولي بشكل ضمني، وهو هدف يجعل منها دول غير قانعة بالوضع القائم.

الهدف الثاني: زيادة نفوذها على سلوك الدول الأخرى، إذ لا تقبل الدول بأن يبقى نفوذها محصورا على ما حققته، بل تسعى دائما إلى الزيادة في نفوذها.

الهادف الثالث: "السيطرة على الاقتصاد العالمي أو ممارسة النفوذ عليه على الأقل"[2].

واستعار "غيلبن" تعريف النظام الدولي من "روبرت موندیل" و"ألكسندر سوبودا"، بصفته "مجموعة من الكيانات المتفرقة التي تجمع فيها تفاعلات منتظمة نتيجة لوجود شكل من أشكال السيطرة"، والذي يتشكل من ثلاثة مفاهيم رئيسية، الأول الدول (الكيانات المتفرقة)، والثاني تفاعل الوحدات الدولية (التفاعل المنتظم)، أما الثالث فهو السيطرة، مع تسليمه أنه ليس هناك شيء اسمه السيطرة المطلقة على كافة النظام سواء على المستوى الدولي أو المحلي، بل المقصود هو "السيطرة

[1]- روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة الدولية، مرجع سابق، ص 24.
[2]- روبرت غيلبن، مرجع سابق، ص 44.

النسبية" أو "السعي إلى السيطرة"، وحتى السيطرة التامة من منظوره لا تغير النظام، فالذي يحدث التغيير هو "تملص القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية من سيطرة المجموعات والدول"[1].

بينما يضع ثلاثة أشكال من السيطرة، الأول إمبريالي متسم بالهيمنة، حيث تسيطر دولة واحدة على الدول الصغيرة في النظام، والثاني ثنائي القطب الذي تسيطر فيه دولتين قويتين على التفاعلات داخل مجال نفوذ كل منهما، إذ يميل هذا الشكل حسب "غيلبن" دائما إلى انعدام الاستقرار وقصر العمر نسبيا، ففي اعتقاده أن نظام الثنائية القطبية الذي جسدته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في العصر الحديث أو الذي جسدته اسبرطا وأثينا في العصر القديم هي من الأنظمة غير مستقرة، أما الشكل الثالث الذي يدافع عليه "غيلبن" فهو المتسم بتوازن القوى حيث "تسيطر ثلاثة دول أو أكثر على أعمال كل منها من خلال المناورة الدبلوماسية وتغيير التحالفات والصراع المفتوح"[2].

كما يؤكد بأن حكم النظام يتضمن ثلاثة عناصر رئيسية، توزيع القوى بين الائتلافات الرئيسية الفاعلة، والترتيب الهرمي للهيبة الدولية، ثم مجموعة من الحقوق والقواعد التي تحكم التفاعلات بين الدول أو تؤثر فيها، بالنسبة "لغيلبن" فالهيبة Prestige هي المفهوم الرئيسي في العلاقات الدولية، ترتيبها الهرمي هو الذي يصنع الفارق، إذ كلما كانت الدولة مهابة كلما خضعت لها الدول الأقل هيبة في هرم النظام، ويصفها بالمكافئ الرئيسي لدور السلطة في السياسة الداخلية، حيث يقول "للهيبة، على غرار السلطة، أساس أخلاقي ووظيفي، فالدول الصغيرة في نظام دولي ما تتبع إلى حد ما قيادة الدول القوية، ويرجع ذلك في جانب منه إلى أنها تقبل شرعية النظام القائم وفائدته. وهي تفضل على العموم يقين الوضع الراهن على غموض التغيير"[3].

وعليه، فإن الهيبة حلت محل القوة على المستوى الدولي، والسلطة على الصعيد الداخلي، فالهيبة هي سمعة القوة، حينما تفقد الدول هيبتها في النظام الدولي، فإنها تفقد مكانتها واحترام الغير لها، مهما كانت قوتها متعاظمة، فالذي يعطيها الشرعية هي الهيبة التي تكسبها من امتلاك هذه القوة نتيجة نفوذها أو انتصاراتها أو قدرة إمكانياتها على إخضاع الآخرين، ولكي تكسب أي قوة كبرى الشرعية في الحكم لابد من توافر عوامل ثلاث:

أولا: تستند إلى انتصارها في أخر حرب هيمنة وقدرتها المثبتة على فرض إرادتها على الدول الأخرى.

ثانيا: غالبا ما يقبل حكم القوة المسيطرة، لأنها توفر سلعا عامة معينة، مثل نظام اقتصادي أو نظام أمني نافع.

[1]- روبرت غيلبن، مرجع سابق، ص 49.
[2]- روبرت غيلبن، مرجع سابق، ص 50.
[3]- روبرت غيلبن، مرجع سابق،، ص 51.

ثالثا: يمكن أن تدعم قيم إيديولوجية أو دينية أو سواها مشتركة لدى مجموعة من الدول موقف القوة المسيطرة[1].

ويعتقد "غيلبن" بأن النظام الدولي شأنه شأن باقي الأنظمة الاجتماعية أو السياسية، حيث ينشأ لنفس الأسباب، لأن الفاعلون يقيمون علاقات اجتماعية وينشؤون هياكل اجتماعية من أجل تحقيق مصالح معينة، لكن هذه المصالح قد تتعارض بين الفاعلين، مما يعني بأن المصالح التي تحبذها هذه الترتيبات الاجتماعية تعكس القوة الفعلية للفاعلين المعنيين، بما معناه أنه رغم أن الأنظمة الاجتماعية تفرض قيودا على الفاعلين، فإن السلوكات التي يكافئها النظام أو يعاقبها هي التي تتطابق مع مصالح الأعضاء الأكثر قوة بالنظام الاجتماعي، لكن مع مرور الوقت تتغير مصالح الفاعلين كما تتغير موازين القوى، بما ينتج عنه أن الفاعلين الذين يستفيدون من تغير النظام الاجتماعي والذين يكتسبون القوة لإحداث مثل هذا التغيير هم الذين سيسعون إلى تغيير النظام بما يعزز مصالحهم، ويضع "غيلبن" خمسة افتراضات في مفهوم التغيير السياسي الدولي والمتعلقة بسلوك الدول:

أولا: يكون النظام الدولي مستقرا (أي في حالة توازن) إذا لم تعتقد أي دولة بأن من الأفضل محاولة تغيير النظام.

ثانيا: ستحاول دولة ما تغيير النظام الدولي إذا كانت المنافع المتوقعة تزيد على التكاليف المتوقعة (أي إذا كانت هناك مزايا محددة متوقعة).

ثالثا: ستسعى دولة ما إلى تغيير النظام الدولي عن طريق التوسع الإقليمي والسياسي والاقتصادي حتى تتساوى التكاليف الحدية لأي تغيير إضافي مع المنافع الحدية أو تزيد عنها.

رابعا: عندما يتم التوصل إلى توازن بين تكاليف المزيد من التغيير والتوسع ومنافعه، يصبح هناك ميل لأن ترتفع التكاليف الاقتصادية للمحافظة على الوضع الراهن بصورة أسرع من القدرة الاقتصادية على دعم الوضع الراهن.

خامسا: إذا لم يحل انعدام التوازن في النظام الدولي، فسيتغير هذا النظام، وينشأ توازن جديد يعكس إعادة توزيع القوى[2].

على هذا الأساس، يمكن القول بأن "غيلبن" هو من أهم رواد الواقعية، إذ ساهم في تطوير الواقعية الجديدة من خلال إدخال عليها بعض التعديلات وإقحام محددات جديدة، خاصة محدد التغيير الدولي الذي نزع عن الواقعية طابعها المحافظ، ثم المحدد الاقتصادي الذي لم يحتل أولوية عن رواد الواقعية، لكن

[1]- روبرت غيلبن، مرجع سابق، ص 55.
[2]- روبرت غيلبن، مرجع سابق، ص 29.

إسهاماته في تطوير النظرية الواقعية لم تنل "التقدير الكافي واللائق من جانب الباحثين"[1]، بحكم أن الاهتمام الأكبر انصب على واقعية "والتز" البنيوية، بينما واقعية "غيلبن" التي عاصرت "والتز"، ظل الاهتمام بها محدودا وشبه مغيب عند بعض الواقعيين المعاصرين.

الفرع الثاني: الواقعية الكلاسيكية الجديدة

يمثل هذا الاتجاه ثلة من الواقعيين الذين حاولوا الجمع بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة، من بينهم (جدعون روز، توماس كرينستن، وليام وولفرت، راندل شويلر، فريد زكريا)، إذ يعد "جدعون روز" أحد أهم رواد هذا الاتجاه، حيث ظهرت مع كتاباته سنة 1998 تحت عنوان الواقعية الكلاسيكية الجديدة ونظريات السياسة الخارجية Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy، وتحاول هذه المدرسة دمج منطلقات الواقعية الكلاسيكية المتعلقة بالسياسة الخارجية مع افتراضات الواقعية الجديدة المرتبطة بالسياسة الدولية، لصياغة نموذج معرفي في السياسة الخارجية يعتمد على البنية الداخلية للدول وطبيعة النظام الدولي.

فقد حاول رواد هذه المدرسة بلورة تصور واقعي حول التوجهات التي تختارها الدول في سياستها الخارجية، والتي تتأثر بعوامل خارجية وداخلية، منها، موقع الدولة في النظام الدولي وقوتها النسبية، إضافة إلى المتغيرات الداخلية للدولة ومؤسساتها ونخبها والعوامل المجتمعية، كما يندرج ضمن هذا الاتجاه ثلاثة نظريات، الأولى هي نظرية التعبئة الداخلية Domestic mobilization theory "لتوماس كريستن"، والثانية نظرية الهيمنة في السياسة الخارجية Hegemonic theory of foreign policy "لويليام وولفرت"، أما الثالثة فهي نظرية "الواقعية المتمركزة في الدولة State-centered realism "لفريد زكريا"[2].

يحاجج رواد الواقعية الكلاسيكية الجديدة بأن نظريتهم تنتمي للمدرسة الرابعة، فعلى غرار "النظرية الأولى التي تؤكد على تأثير العوامل الداخلية على السياسة الخارجية، والنظريات الأخرى (الواقعية الهجومية التي يسمونها بالواقعية العدوانية؛ والواقعية الدفاعية الأكثر مرونة) التي تؤكد على تأثير متغيرات النظام الدولي على سلوك الدول"[3]، فإن الواقعية الكلاسيكية الجديدة ترى بأن السياسة الخارجية تجد امتداداتها في السياسة الداخلية للدول رغم أنها تتأثر بموقع الدولة بالنظام الدولي، كما يعتقد أنصار

[1]- أحمد محمد وهبان، مرجع سابق، ص 1219.

[2]- Jeffrey W. Taliaferro Security Seeking under Anarchy, International Security, Vol. 25, No. 3 (Winter 2000/01), p 135.

[3]- Gideon Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, Word Politic 51, 1998, p 146.

هذا الاتجاه بأن القوة النسبية للدولة هي التي تؤثر في السياسة الخارجية، "فسوء الفهم في العلاقات الدولية ومعتقدات صناع القرار تؤثر بقوة على العلاقة بين القوة النسبية والسياسة الخارجية"[1].

إن المدرسة الواقعية الكلاسيكية الجديدة تتضمن كل من المتغيرات الخارجية والداخلية، إضافة إلى تجديد بعض الأفكار المستمدة من الفكر الواقعي الكلاسيكي، "إذ يجادل أتباعها بأن نطاق وطموح السياسة الخارجية لدولة ما مدفوع، أولاً وقبل كل شيء، بمكانتها في النظام الدولي وبالتحديد من خلال قدراتها المادية النسبية"، لهذا السبب يسمون أنفسهم بالواقعيين، كما يجادلون أيضًا "بأن تأثير قدرات القوة النسبية على السياسة الخارجية غير مباشر ومعقد، لأن الضغوط النظامية يجب أن تُترجم من خلال المتغيرات المتداخلة على مستوى الوحدة، وهذا ما يجعل منهم كلاسيكيون جدد"[2].

الفرع الثالث: الواقعية المشروطة عند 'شارلز غلاسر'

يمثل هذا الاتجاه - حسب "جون بيليس" - "شارلز غلاسر" Charles Glasser، إذ يسمى بالواقعية المشروطة أو الشرطية Contingents Realism، وهو يمثل اتجاها أكثر تفاؤلا لما بعد الحرب الباردة خصوصا في قضايا التعاون بين الدول ومعالجة المعضلة الأمنية، فرغم أن النزعة الطاغية بالعلاقات الدولية هي الشعور بالخوف والأنانية نتيجة التنافس الأمني بين الدول، فإن رائد هذا الاتجاه يرى بأنه من الممكن للدول أن تسلك مسلكا تعاونيا لتحقيق الأهداف الأمنية بدلا من التنافس، وهو يعاكس الاتجاهات البنيوية الأخرى التي تحاجج بأن هناك عقبات تواجه التعاون الدولي، بما في ذلك، احتمال حدوث الغش بين الدول وعدم الثقة بنوايا الآخرين بسبب غياب اليقين والخوف الجماعي.

ويقبل "غلاسر" ببعض تحاليل وافتراضات الواقعيين البنيويين، لكنه يختلف معهم في كونه يقر "بتوافر فرص للتعاون بين الخصوم على أفضل وجه من خلال السياسات التعاونية بدلا من السياسات التنافسية بما يعني تحقيق فكرة الأمن الناعم أو المشروط"[3]، ففي مثل هذه الظروف فالدول ستسلك مسعى تعاونيا، حيث سيكون الأمن مشروطا بالظروف الأمنية المتوفرة وليس أمامها إلا خيار التعاون بدل التنافس، إذ تبين التجارب التاريخية بعض تجليات التعاون الدولي في قضايا الأمن خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، من خلال اتجاه الدول العظمى إلى عقد اتفاقيات للحد من التسلح بدل سباق

[1]- ميثاق مناحي دشر، النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي المعاصر)، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العراق، العدد 20، ص 425.

[2]- Gideon Rose, op.cit, p 146.

[3]- السعيد لوصيف، جيوبوليتيكا السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية: نحو فهم واقعية روسيا المشروطة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2019/2018، ص 14.

التسلح، نموذج "معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى (INF) ومعاهدتا خفض الأسلحة الاستراتيجية ستارت 1 و2"[1]، وهذا كثيرا ما تم تجاهله من طرف الواقعيين البنيويين.

كما يؤكد "جون بيليس" John Baylis بأن رواد الواقعية المشروطة يجادلون بأن الواقعية البنيوية المعيارية تنطوي على ثلاثة عيوب:

أولا: يرفض الواقعيون الشرطيون نزعة المنافسة المتأصلة في النظرية، حيث "يعتقدون أن سلوك الدول ضمن عالم تتسم فيه العلاقات الدولية بالعون الذاتي، لا يعني بالضرورة أن الدول مقدر عليها المنافسة الدائمة التي تؤدي إلى الحرب"[2]، فحينما تصطدم الدول ببعض القضايا التي لم يكن مخطط لها في ما قبل كالانخراط في سباق التسلح من خلال تطوير الترسانة النووية القادرة على خلق الردع والنجاة من الضربة الأولى، مثل السباق العسكري في العقود الأخيرة من القرن العشرين بين الشرق والغرب، فإنها "تفضل التعاون"، لأن هذا الأخير حقق مكتسبات واضحة لكلا الأطراف من خلال تعامل القوى المتنافسة "لخفض المخاطر" والتهديدات خلال هذه المرحلة بدلا من تورطهما في منافسة وسباق تسلح مخيف كما حدث في أغلب سنوات الحرب الباردة.

ثانيا: يؤكد "جون بيليس" بأن الواقعية البنيوية تنبني على بعض العيوب، بسبب تأكيدها على "المكاسب النسبية"، إذ هناك من يحاجج بأن الدول كثيرا ما تختار "التعاون حصرا" بالنظر للمخاطر التي ترتبط بالسعي لتحقيق المكاسب النسبية، كما يشير "جون بيليس" إلى الباحثين الذين اهتموا "بالمعضلة الأمنية"، حيث أكدوا في كتاباتهم بأنه "من الأفضل أمنيا، قبول التكافؤ التقريبي بدلا من السعي إلى تحقيق أقصى المكاسب"[3]، لأن السعي نحو تحقيق المكاسب سيؤدي حتما إلى الدخول في جولات من سباق التسلح، الأمر الذي ينتج عنها بالنهاية "تقليص الأمن للجميع".

ثالثا: يجادل الواقعيون الشرطيون حسب "جون بيليس" بأن تأكيد رواد الواقعية البنيوية على احتمالية الغش جراء التعاون هو مبالغة من جانبهم، فالشرطيون لا ينفون بأن إمكانية الغش والمخاطر المرتبطة به، وإنما يؤكدون ما يقال على احتمالية الغش في حالة التعاون ينطبق على عدم التعاون، بما في ذلك الانخراط في سباق التسلح بغية تحقيق التوازن، لهذا فإن البحث عن آليات بين الدول للحد من التسلح هو أفضل بكثير من السعي نحو سباق التسلح، لأن التهديدات التي ترتبط بالطرح الأول هي أقل من المخاطر التي تقترن بالطرح الثاني (سباق التسلح)، "وقد جادل شيللينغ وهالبرين بأنه 'يمكن

[1]- جون بيلس، عولمة السياسة العالمية: الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الاولى 2004، ص 423.
[2]- جون بيليس، مرجع سابق، 422.
[3]- جون بيليس، مرجع سابق، ص 422.

الافتراض بأن اتفاقية تترك احتمالا لحدوث الغش هي اتفاقية غير مقبولة أو أن من شأن الغش أن يؤدي بالضرورة إلى مكاسب هامة استراتيجيا""[1].

الفرع الرابع: باري بوزان "ومفهوم الفوضى الناضجة"

ضمن الاتجاهات الملطفة للمعضلة الأمنية نجد "باري بوزان"، فهو من بين المهتمين بالدراسات الأمنية، حيث يمثل أحد المدارس العريقة في الدراسات الأمنية المعروفة بمدرسة كوبنهاكن للدراسات الأمنية أو "معهد كوبنهاكن لأبحاث السلام" في الدانمارك، إذ شكلت كتاباته مرجعا للمعهد، خاصة كتابه الصادر سنة 1983 تحت عنوان "الناس، الدولة والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية"[2]، وينطلق "باري بوزان" في تحليله للأمن من مستويات التحليل الثلاثة التي وضعها "والتز" في دراساته للسياسة الدولية، وهي الفرد، الدولة، النظام الدولي[3]، بحكم صعوبة دراسة المعضلة الأمنية، فرغم أن الأمن يندرج ضمن المستوى الثاني من التحليل (الدولة)، إلا أنه لا يمكن فصله عن المستويين الأول (الفرد) والثالث (النظام الدولي)، أي أن علاقة الأمن بالفرد والنظام الدولي "جد قوية ولا يمكن تجاهلها""[4]، لهذا تعتبر دراساته بأنها قريبة أو متقاطعة مع الواقعية الجديدة، كما يصفها البعض بأنها مزيج من الواقعية الجديدة والنظرية البنائية.

ومع ذلك، فإن "جون ميرشايمر" يصنف "باري بوزان" ضمن الواقعيين الدفاعيين إلى جانب كل من جاك سنايدر وستيفن فان إيفيرا[5]، حيث يعتبرهم من بين الواقعيين الذين قدموا مساهمات نظرية إضافية ومدعمة لنظرية السياسة الدولية التي وضعها "والتز"، أي أنها ذات صلة بالمستوى الداخلي وليس بمستوى النظام، إذ تتجلى عند "باري بوزان" في "النظرية التنظيمية"[6]، وهذه النظرية خاصة بتفسير سلوك السياسة الخارجية للدول بشكل منفصل عن السياسة الدولية، والتي تبين الحالات التي تتصرف بها القوى الدولية بطريقة غير استراتيجية أو بحماقة استراتيجية، أي الحالات التي تناقض فيها الدول نظرية الواقعية الدفاعية، فتسعى إلى تعظيم قوتها النسبية بدل الارتهان إلى السلوك الموازن والاكتفاء بما لديها من القوة، وسنوضح هذا الاختلاف الكامن بين الدافعيين والهجوميين في ما بعد.

لذلك، فإن "باري بوزان" يتقاطع مع الواقعيين الجدد في عدة قضايا، ويعتبره "جون بيليس" بأنه ممثلا لواقعية "الفوضى الناضجة Mature Anarchy"، فهو من بين الذين يقرون بالمنافسة في النظام

[1]- جون بيليس، مرجع سابق، ص 423.
[2]- فوزية قاسي، أثر خطاب الأمننة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 9/11: إسهامات مدرسة كوبنهاكن، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، أبريل 2019، ص 1507.
[3]- توفيق بوستي، مدرسة كوبنهاكن: نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، المعهد المصري للدراسات، 22 مارس 2019، ص 4.
[4]- فوزية قاسي، مرجع سابق، ص 1508.
[5]- جون ميرشايمر، الواقعية البنيوية، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تحرير: تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2016، ص 226.
[6]- جون ميرشايمر، نفس المرجع، ص 227.

الدولي، إذ يحاجج بأن هناك إمكانية للتعاون الدولي بين الدول المتنافسة، والمدخل هو "الجيواقتصادية الناعمة"، هذا الأفق يجد سنده في حاجة الدول إلى الحفاظ على النظام الاقتصادي العالمي ومواجهة تحديات العصر، مثل أسلحة الدمار الشامل والانتشار النووي والتغير المناخي، ويقتضي هذا السيناريو - حسب "باري بوزان" "وجورج لوسون" - القبول بنظام دولي تعددي تشترك فيه "مجموعة من القوى الرأسمالية" في إدارة محدودة للنظام العالمي، "مثل هذا التجمع من القوى الرأسمالية سيكون نظاما تعدديا يسود فيه احترام الاختلاف، أو على الأقل، التسامح معه، والرغبة في التكيف مع الأسس الواقعية للقوة، إضافة إلى إبداء موقف مسؤول تجاه الحفاظ على المجتمع الدولي، بناء على مبدأ التعايش المشترك"، كما ستكون العلاقات بين هذه القوى "تعاونية وتنافسية في نفس الوقت"[1].

وقد جادل "باري بوزان" الاتجاهات التي تعتقد بأن مجال العلاقات الدولية هو عالم متسم بالمنافسة الشرسة والصراع بين الدول، وبدل ذلك، فإنه يقدم طرحا تفاؤليا لمستقبل السياسة الدولية، مستشهدا بالأدلة التاريخية نموذج دول غربية كفرنسا وألمانيا التي اتسمت علاقتهما بالعداء لقرون، لكنهما تحولا إلى حليفين متوافقين في الرأي ضمن الاتحاد الأوربي، فرغم الاختلاف بينهما، إلا أنهما تجمعهما علاقات قوية ويشكلان أحد الأعمدة لنجاح تجربة الاتحاد الأوربي، أما على المستوى الدولي، فإن هناك تفاؤلا بشأن مستقبل النظام الدولي، وخير مثال هو "الانتقال من الدول السبع/ الدول الثمانية إلى الدول العشرين"[2]، أي التجمع الذي يضم الدول الاقتصادية القوية في العالم، من بينها دول ديمقراطية ليبرالية ودول ليبرالية اجتماعية ودول توصف بالبيروقراطية.

ويستشهد "باري بوزان" بدول الشمال التي تحولت خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين من المنافسة العسكرية إلى التعاون الأمني أو إلى جماعات أمنية متآلفة، ورغم أنه يسلم بأن التطور سيكون بطيئا وغير متساوي بالمجتمع الدولي من التنافس الشرس إلى التعاون، ومن بيئة تضم المتنافسين والأعداء إلى عالم تتشكل فيه التفاعلات بين الأصدقاء والمتنافسين، فإنه "يرى بأن التغيير الذي يبتعد عن الانشغال بالأمن الوطني نحو زيادة التأكيد على الأمن الدولي ممكن على الأقل ومستصوب بالتأكيد"[3]، إذ هناك عدة تحديات تستوجب التعاون الأمني بين الدول بالمجتمع الدولي، كما هناك أيضا ظروف مناسبة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لهذا التعاون، لعل أبرزها هي خفوت التناقض الإيديولوجي بين القوى العظمى، وانخراط جلها في منظومة الاقتصاد الرأسمالي رغم الاختلاف في ما بينها على المستوى الداخلي وطبيعة نظمها السياسية.

[1]- باري بوزان وجورج لوسون، الرأسمالية والنظام العالمي الناشئ، دراسات عالمية، العدد 150، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص 34.
[2]- نفس المرجع، ص 33.
[3]- جون بيليس، مرجع سابق، ص 424.

علاوة على ذلك، يركز "باري بوزان" على التجربة الأوربية القابلة للتعميم على سائر الدول بالنظام الدولي، إذ يمكن توسيعه ليشمل جماعات أخرى من الدول، فهي تجربة ملهمة من حيث التعاون الاقتصادي والسياسي والتنافس السلمي، ويرى "باري بوزان" أنه على الرغم من "التسليم بوجود نزعة لدى الدول للتركيز على مصالحها الأمنية المحدودة الضيقة، فإنه يسود اعتقاد متزايد بين الدول الأكثر نضوجا في النظام الدولي، بأن هناك أسباب أمنية وجيهة لأخذ مصالح جيرانها بالاعتبار عند رسم سياستها الخاصة"[1].

وبالتالي فإن هناك نوع من الاعتقاد المتزايد بكون أن أمن الدول مرتبط بعضها ببعض، مما يفرض عليها التعاون المشترك لحقيق الأمن الجماعي، فأمن دول الاتحاد الأوربي مرتبط بجميع دوله، كما أن أمن الاتحاد الأوربي مرتبط أيضا بدول المتوسط، وهذا الارتباط يحتم على الدول التعاون الأمني لمواجهة تحديات مشتركة، بما فيها قضايا العصر كالهجرة السرية والإرهاب وقضايا اللاجئين وإشكاليات الحدود، ويقول "باري بوزان" إن "المجمع الأمني يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة كافية، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل بعضها عن بعض"[2].

الفرع الخامس: التناظر الواقعي بين الدفاعية والهجومية

لعل أهم النقاشات التي عرفتها الواقعية هي التي تمت خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي بين الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، حيث سيحتدم النقاش فيما بينهم حول قضايا التعاون والأمن والقوة وغيرها، هذا النقاش حدث من داخل الواقعية البنيوية نفسها، فهما معا بنيويون جدد، لكنهم يختلفون حول بعض الجزئيات النظرية التي تقود في نهاية التحليل إلى مخرجات نظرية مختلفة، بصيغة أخرى، يحاول كلا الاتجاهان الإجابة عن الأسئلة التالية، هل النظام الدولي يضع قيودا على الدول أم أنه يتيح مساحة أكثر بغية التوسع والزيادة في النفوذ؟ هل الأمن عملة نادرة في النظام الدولي أم أنه متوافر على نطاق واسع؟ هل ثمة قيود تمنع التعاون الدولي أم أنه يمكن للتعاون أن يقلل من فرص الصراع والحرب؟ هل الدول تبحث دائما للزيادة في قوتها النسبية أم تهتم بأمنها؟

الفقرة الأولى: الواقعية الدفاعية

توصف الواقعية الدفاعية بالتفاؤلية، نظرا لمقاربتها المرنة لحقل العلاقات الدولية، وتسمى أيضا بواقعية الوضع الراهن أو القائم، لأن نظرتها تتسم بالمحافظة أكثر من غيرها من الاتجاهات الأخرى، كما ينسبها البعض إلى "كينيث والتز"، بالنظر إلى أن هذا الأخير كان واقعيا دفاعيا، لكن أهم الرواد

[1]- السعيد لوصيف، مرجع سابق، ص 105.
[2]- جون بيليس، مرجع سابق، ص 425.

الذين ارتبط اسمهم بالواقعية الدفاعية هم [روبرت جيرفس، جورج كويستر، ستيفن والت، ستيفان فان إفرا، جاك سنايدر]، مع الإشارة إلى أن لكل منهم مقاربته الدفاعية الخاصة للسياسة الدولية، "كستيفن والت" مثلا الذي قدم ما يسمى بنظرية توازن التهديد كبديل تصحيحي لتوازن القوى عند "كينيث والتز".

ويؤكد رواد الاتجاه الدفاعي بأن الدول تسعى إلى الحفاظ على وضعها الراهن بالنظام الدولي وعلى توازن القوة الذي يقلص من فرص الحرب، فالقوى الكبرى تهتم بالأمن أكثر من الزيادة في القوة إلى أقصى مداها، وكل سعي نحو الهيمنة يعد حماقة من الناحية الإستراتيجية، لأن ذلك سيؤدي إلى الوقوع في مصيدة الحرب التي تكون عادة نتاج حسابات خاطئة وغير عقلانية، و"لتقليص هذه الأخطاء فإن على الدول اللجوء إلى الإستراتيجية التعاونية"[1].

كما يحاجج رواد الواقعية الدفاعية بأن "احتمال وقوع الحرب كان أعلى حينما كانت الدول تستطيع أن تتغلب على بعضها"، أما في الوقت المعاصر، فإن أي حرب بين القوى الكبرى ستكون مكلفة وربما مدمرة للجميع، بسبب امتلاك كل القوى لأخطر الأسلحة والإمكانيات العسكرية، لهذا فإنه "كلما كان الدفاع أسهل، فإن الأمن كان أوفر، وحوافز التوسع أقل، واحتمالات التعاون أعلى"[2]، وما يعزز هذا الطرح هو التطور العسكري وامتلاك القدرات العسكرية القادرة على الردع، كما يجادل الرواد الدفاعيون بأن الحروب التي حدثت في السابق ما بين القوى العظمى كانت نتاج تصورات خاطئة من القادة، بسبب مبالغتهم في التهديدات المحدقة بهم أو بكونهم كان لهم إيمان مفرط بالقدرات العسكرية في تحقيق الأهداف من الحرب؛ ومع ذلك، " نادرًا ما تكون الحرب مربحة وعادةً ما تنتج عن النزعة العسكرية أو النزعة القومية أو أي عامل محلي مشوه آخر"[3].

على غرار ذلك، تعتقد الواقعية الدفاعية بأن تكاليف الحرب أكثر من فوائدها، حيث يدعي كل من "جاك سنايدر" وروبرت جيرفس" بأن "استخدام القوة العسكرية من أجل الغزو والتوسع عبارة عن استراتيجية أمنية يرفضها الكثير من القادة في هذا العصر الذي يمتاز بالاعتماد المتبادل المعقد والعولمة"[4]، والواقعية الدفاعية تعتقد بأن الفوضى الدولية تسبب المعضلة الأمنية، إذ يصبح الأمن من أهم انشغالات الدول، لكن الأمن وافر وغير مفقود، كما أن هذه الفوضى حميدة، فهي تدفع الدول للحفاظ على أمنها أكثر من الزيادة في قوتها، وقد تجد في الآليات التعاونية أهم وسيلة لتحقيق ذلك، سواء عبر المؤسسات الأمنية الدولية أو عبر التحالفات ضد التهديدات الأمنية كما يدعي "ستيفن والت".

[1]- الوليد أبو حنيفة، دور البراديغم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الاولى، ص 94.
[2]- أنور محمد فرح، مرجع سابق، ص 385.
[3]- Stephen M. Walt, International Relations: One World, Many Theories, Foreign Policy, No. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge (Spring, 1998), p 37.
[4]- أنور محمد فرح، مرجع سابق، ص 385.

وعلى الرغم من أن هناك عدم اليقين واحتمال الغش ما بين الدول في القضايا التعاونية، فإن ذلك لا يفهم بأن الدول ستتجه إلى نهج استراتيجيات توسعية، بل أن الدول ستتجه إلى النهج الدفاعي للحفاظ على البقاء من خلال امتلاك قدرات دفاعية للدفاع على نفسها دون المساس بالآخرين بما يساهم في تقليص آثار الفوضى الدولية والتخفيف من حدتها على سلوك الفاعلين، ولهذا فإن الدول نادرا ما تتجه إلى السلوك العنيف أو الاستراتيجية الهجومية إلا في حالة الإحساس بالخطر، لأن ما يدفعها إلى اتباع هذا النهج هو محاولة الدول الأخرى تهديد أمنها، "وفي غياب الأخطار الخارجية فالدول ليس لها دوافع آلية إلى اتباع هذه السياسات العنيفة"[1].

إن محاولة الهيمنة بالنظام الدولي من منظور الواقعية الدفاعية لا تجلب إلا العداء والصراعات الخطيرة للدول التي تسعى إلى ذلك أو للدول الأخرى في النظام الدولي؛ وعكس ذلك، فالدول تميل إلى التوزيع المتساوي للقوة والتوازن مع بعضها البعض بدل البحث عن النفوذ والتوسع والهيمنة، بهذا المسعى فإنها ستساهم في تلطيف الفوضى الدولية، "فالواقعية الدفاعية ترى بأن الدول تسعى فقط إلى الحفاظ على وجودها، بينما تقدم القوى الكبرى ضمانات لصيانة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات توازنية بانتقاء آليات دفاعية عسكرية، 'مثل القدرات النووية الانتقامية'"[2].

الفقرة الثانية: الواقعية الهجومية

توصف بالواقعية التشاؤمية، كما يسميها البعض ـ الواقعيون الكلاسيكيون الجدد ـ بالواقعية العدائية، نظرا لنزعتها الهجومية في مقاربتها للسياسة الدولية، ولنظرتها لحقل العلاقات الدولية المتأصلة من افتراض "توماس هوبز" حول الصراع في الحالة الطبيعية، حيث أنها تفترض بأن عالم السياسة الدولية هو مجال للصراع على القوة والمنافسة بين القوى الفاعلة في النظام سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، فالدول عادة ما تسعى إلى الزيادة النسبية في القوة وتعظيمها، كما ينتمي إلى هذا الاتجاه كل من "إيريك لاباس" "وجون ميرشايمر" "وبيتر ليبرمان"، وبدرجات أقل بعض الواقعيين النيوكلاسيكيين الذين يتقاطعون في الطروحات مع الهجومية "كراندل شويللر" "وفريد زكريا".

وقد تحدَّثتْ الواقعية الهجومية وجهة نظر الواقعية الدفاعية في ثلاثة جوانب أساسية:

أولا: يجادل "راندل شويللر" بأن فرضية الواقعية الدفاعية التي مفادها بأن الدول تسعى إلى البقاء فقط هي فرضية تحافظ على الوضع الراهن، لأنها أهملت الدول التي تدعو لتغيير هذا الوضع، أي الدول

[1]- مناحي ناجي دشر، مرجع سابق، ص 416.
[2]- مناحي ناجي دشر، مرجع سابق، ص 415.

التعديلية، ويقدم نموذج ألمانيا في عهد هتلر وفرنسا في زمن نابليون، "هذا النوع من الدول تسعى إلى تحقيق مكاسب أكثر مما تملك، فهي مستعدة للمخاطرة بفناء الجميع مقابل تحقيق أهدافها"[1].

ثانيا: يقدم "بيتر ليبرمان" عدد من الأمثلة التاريخية كالاحتلال النازي لأوربا الغربية والهيمنة السوفياتية على أوربا الشرقية والتي تؤكد على أهمية الغزو من حيث المكاسب، فمزاياه أكثر من تكاليفه، الأمر الذي يثير الكثير من الشك حول الادعاء الدفاعي بشأن التقليل من أهمية التوسع العسكري وعدم فعاليته من حيث التكلفة أو أنه لم يعد مربحا.

ثالثا: يجادل كل من "إيريك لاباس" "وجون ميرشايمر" "وفريد زكريا" بأن الفوضى الدولية تشجع جميع الدول على الزيادة النسبية في قوتها وتعظيمها، لأنه لا توجد دولة متأكدة متى يمكن أن تظهر دولة تعديلية بالنظام الدولي تطالب بتغيير الوضع الراهن[2].

وعلى عكس وجهة نظر التفاؤلية للواقعية الدفاعية حول إمكانية إقامة السلم الدولي ووجود فرص للتعاون، يرى رواد الواقعية الهجومية بأن الادعاءات الدفاعية لا تصمد أمام معطيات الواقع الدولي لما بعد الحرب الباردة، وهي المرحلة التي شهدت الكثير من النزاعات الإقليمية، بل أن النظام العالمي الجديد يخلق مساحة أكثر للتنافس والصراع بين القوى الدولية، عكس النظام ثنائي القطب الذي اتسم بنوع من التوازن بين القوتين، فكلما ازداد عدد القوى الدولية المتفاعلة في النظام إلا وازدادت درجة عدم اليقين وسباق التسلح والمنافسة الأمنية والخوف من نوايا الدول الأخرى، لتتجه الدول إلى تعظيم قوتها للحفاظ على بقائها، مما يؤثر على السياسة الدولية، لأن "الدول – وعلى وجه الخصوص القوى العظمى- لها تأثير كبير على ما يحدث في السياسة الدولية، ومسؤولة إلى حد بعيد عن مخرجات النظام الدولي"[3].

علاوة على ذلك، ينطلق الواقعيون الهجوميون من نفس منطلقات الواقعية الجديدة، فهم بنيويون، حيث يفترضون بأن النظام الدولي هو الذي يؤثر في سياسة الدول الخارجية، لكنهم يؤكدون على أن القوى الدولية هي قوى تعديلية وليست قوى الحفاظ على الوضع الراهن، وبأن السياسة الدولية هي مجال مفتوح للصراع على الهيمنة والتوسع والنفوذ في المجال المحدود، فرغم أنه لا توجد هيمنة مطلقة ولا قوة مطلقة، إلا أن الدول تسعى "إلى الحصول على الحد الأعلى من القوة النسبية في مواجهة الدول الأخرى للحفاظ على هامش الأمن الموجود"[4].

---

[1]- Stephen M. Walt, op.cit, p 37.

[2]- Stephen M. Walt, op.cit, p 37.

[3]- إناس شيباني، في تحليل السياسة الخارجية: النماذج النظرية بين ضرورة التعدد ومساعي التكامل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2019/2018، ص 106.

[4]- منعم خميس مخلف، الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية الافتراضات والتصنيفات والأسس - رؤية تحليلية - ، مجلة دراسات دولية، العدد 59، السنة 2014، ص 233.

وتعد الواقعية الهجومية من أهم الاتجاهات الجديدة التي قدمت إضافات مهمة للواقعية، لعل أبرز مساهماتها هي التي قدمها "جون ميرشايمر" من خلال كتابه الأهم "مأساة سياسة القوى العظمى" الصادر سنة 2001، وأيضا كتب ومقالات ومناظرات عديدة، حيث سنعالجها بالتفصيل طيلة هذا البحث، بغية استكشاف التحولات المعرفية التي عرفتها النظرية الواقعية عند "جون ميرشايمر" وصلتها بالاتجاهات السالفة الذكر، أي معرفة ما إن كان للنموذج الواقعي الهجومي قوة تفسيرية للعلاقات الدولية ومدى قدرة الاتجاه الهجومي على تقديم الإجابات عن إشكاليات السياسة الدولية التي يطرحها هذا العصر.

الفصل الثاني: واقعية جون ميرشايمر والمقاربة الهجومية لحقل العلاقات الدولية

إن الواقعية الهجومية هي من أهم الاتجاهات الواقعية إثارة للجدل في العصر الراهن، نظرا لمقاربتها المتسمة بالتشاؤم من واقع العلاقات الدولية، ليس بسبب الطبيعة البشرية أو نزعة القادة، وإنما لأسباب متعلقة بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، وأيضا لأسباب أخرى متعلقة بطبيعة نظام ما بعد الحرب الباردة، فهذا النظام الذي لا هو بالثنائي القطب الممكن أن يضمن توازنا ما بين القوى الدولية، ولا هو بالأحادي القطب القادر من خلاله أن تهيمن قوة دولية واحدة على النظام، بحكم استحالة الهيمنة المطلقة على النظام الدولي لاعتبارات سنفصلها لاحقا[1].

كما أن هذا النظام الدولي يعرف تعددية قطبية لكنها تعددية هجينة بسبب تفوق الولايات المتحدة، بما في ذلك، غياب التوازن بين الأقطاب القوية بالنظام الدولي، وبشكل أدق فالتغير الذي حدث بعد نهاية الثنائية القطبية "أطاح بمبدأ توازن القوى الذي يرتكز عليه التفسير الواقعي لماهية النظام الدولي وطبيعة العلاقات الدولية"[2]، لأن هناك قوة دولية متفاوتة بشكل نسبي على غيرها (الولايات المتحدة الأمريكية)، كما هناك قوى أخرى قوية اقتصاديا لكنها لا تمتلك مقومات القوة العسكرية (اليابان؛ ألمانيا)، ثم هناك قوى دولية تشهد صعود متنامي ومخيف لغيرها من القوى الدولية بالمحيط الدولي والإقليمي (الصين)، إضافة إلى وجود قوى دولية قوية عسكريا لكنها ضعيفة اقتصاديا مقارنة مع غيرها من الدول بالنظام، وهي قوى تعرف عودة قوية للاسترجاع مكانتها وهيبتها التي فقدتها بسبب المحدد الاقتصادي (روسيا)، وبين هذه القوى ثمة دول أخرى تشهد صعودا متناميا، وأخيرا الدول النامية والصغيرة أو الضعيفة اقتصاديا وعسكريا.

إن هذا التعدد يطرح أسئلة جوهرية، أولا: ما هي معايير القوة أو كيف يمكن قياس قوة الدولة؟ وثانيا: هل النظام الدولي يحتاج إلى قيادة عالمية؟ بصيغة أخرى: ما هي محددات القيادة العالمية؟ هل هي سياسية أو عسكرية أم اقتصادية أم كلاهما؟، وثالث هذه الأسئلة: هل السياسة الدولية تؤثر في السياسة الخارجية للدول أم العكس؟ أي هل تتأثر السياسة الخارجية للدول بطبيعة التفاعلات بالنظام الدولي أم أنها تؤثر في هذه التفاعلات؟ أما رابع هذه الأسئلة: ما هي أهداف الدول؟ كيف يمكن ضمانها؟ وأخيرا من يصنع السياسة الدولية؟ وأي مكانة للدول بالنظام الدولي؟

تحاول واقعية "جون ميرشايمر" الإجابة عن هذه الأسئلة بمقاربة مختلفة عن جل الاتجاهات الواقعية البنيوية وغير البنيوية، وهي مقاربة بقدر ما أنها تقدم نموذجا معرفيا واقعيا مختلفا شيئا ما عن رواد الواقعية أمثال "كينيث والتز"، فإنها لا تخرج عن نطاق الفكر الواقعي الجديد.

[1]- يؤكد جون ميرشايمر بأن الهيمنة على النظام الدولي شيء مستحيل، ولا تستطيع أي دولة مهما كانت قوتها تحقيق ذلك لاعتبارات متعلقة بالمياه المانعة للغزو..

[2]- علي الجرباوي، الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مقارن، مجلة دراسات سياسية، العدد 31، مارس 2018، ص 9.

المبحث الأول: البناء المعياري للواقعية الهجومية عند جون ميرشايمر

يعد "ميرشايمر" واقعيا بنيويا، حيث ينطلق من نفس المنطلقات التي أرسى دعائمها "كينيث والتز"، لكنه يختلف معه في بعض الجزئيات، كما يقدم إضافات جديدة كمحاولة منه لإبراز نموذج معرفي مختلف، سنعالج في هذا الفصل الأساس العلمي للواقعية الهجومية في المطلب الأول، بينما سنخصص المطلب الثاني للبناء المعياري للواقعية الهجومية عند "جون ميرشايمر".

المطلب الأول: الأساس العلمي للواقعية الهجومية

إذا كانت النظريات العلمية في العلوم الطبيعية والفيزيائية تستند على القوانين العلمية، فإن النظرية الواقعية في العلاقات الدولية لها افتراضاتها التي تضفي عليها طابع العلمية، فعلى أساسها تقوم بدراسة ظواهر السياسة الدولية، وهي شبيهة في افتراضاتها النظرية بنظريات العلوم الطبيعية، بحكم أنها تسلم بوجود "قوانين أو شبه قوانين تحكم ظاهرة السياسة" الدولية، حيث يمكن اكتشافها عن طريق التفكير العلمي باستخدام العقل، وعن طريق "الملاحظة والتجريب"، مع ضرورة أن "يفصل الباحث الذات عن الموضوع"، ويبتعد أكثر عن قناعته وعواطفه، كي يتسم بالموضوعية "في دراسته للظاهرة"[1]، كما أنها تأثرت بإسهامات فلسفة العلوم، خاصة أبحاث "توماس كون" حول تاريخ العلم الذي أقر بأن العلم مر في تطوره بمرحلتين، الأولى هي "المرحلة الثورية" التي تحدث فيها النظريات العلمية الفكر التقليدي، أما الثانية فسماها بمرحلة العلم العادي، حيث "تسيطر واحدة من المدارس على الحقل النظري، وتسمى بالنموذج (براديغم Paradigm)، أي النموذج المعياري للسلوك والأداء"[2].

ويؤكد "توماس كون" بأنه في هذه المرحلة يمكن للمعرفة أن تتقدم، لأنه يكون قد حصل اتفاق على النموذج المختار، "وبذلك فإن أغلبية الباحثين الأكاديميين يعمل ضمن موضوع معين، مستخدمة طرائق وأساليب متفق عليها، وفي إمكانهم مقارنة ما توصلوا إليه من نتائج"[3]، لكن مقاربة "توماس كون" في تاريخ العلم والمطبقة بحقل العلاقات الدولية، اصطدمت ببعض المشاكل في سبعينيات القرن الماضي، حيث ظهرت عدة نماذج نظرية، من بينها، الواقعية والماركسية والتعددية، وظهر حينها ما يعرف بحوار النماذج، فطرح السؤال أي النموذج أصح لدراسة حقل العلاقات الدولية بمنطق "توماس كون"؟

إلا أن الجواب كان هو "أن النماذج غير قابلة للمفاضلة"[4]، الأمر الذي سيؤدي ببعض الباحثين إلى البحث عن بدائل "لكون"، فتجلى ذلك في فلسفة العلم عند "إمري لاكاتوس" ونموذجه المعروف "بالبرامج البحثية"، حيث ساعدت الواقعية الجديدة في "تصميم نظرية بعدد قليل من الافتراضات، أي

[1]- خالد موسى المصري، مرجع سابق، ص 325.
[2]- ميليا كوركي وكولن وايت، مرجع سابق، ص 81.
[3]- ميليا كوركي وكولن وايت، مرجع سابق، ص 81.
[4]- ميليا كوركي وكولن وايت، مرجع سابق، ص 82.

مجموعة شحيحة من المقترحات ذات قوة إرشادية ويمكنها توليد فروض قابلة للتحقق منها إمبريقيا بشأن العلاقات الدولية"[1]، الأمر الذي أضفى عليها طابع العلمية، بل تجاوزت من خلاله إشكالية عدم المفاضلة ما بين النماذج، حيث يعتبر "إمري لاكاتوش" بأن "العلم ككل برنامج بحث ضخم"[2]، ويؤكد بأن "برامج الأبحاث تسير متوازية ومتنافسة"، بما يحقق "المنافسة بين النظريات"،[3] لهذا يمكن القول بأن الواقعية الهجومية هي برنامج بحثي ضمن سلسلة برامج أبحاث منافسة، تحتوي على افتراضات من الممكن التحقق منها تجريبيا في العلاقات الدولية.

لذلك، سنعالج في هذا المطلب الافتراضات المتعلقة ببنية وطبيعة النظام الدولي، بحكم أن الواقعية البنيوية بشكل عام والهجومية على وجه الخصوص، تميز بين بنية النظام الفوضوية وبين طبيعة القطبية المشكلة لهذا النظام، أي بين غياب السلطة الأعلى بالنظام الدولي وبين عدد القوى الدولية الكبرى المشكلة للنظام، وسنقسم المطلب إلى فرعين؛ الفرع الأول حول بنية النظام، أما الفرع الثاني حول طبيعة النظام الدولي.

الفرع الأول: بنية النظام الدولي

تندرج الواقعية الهجومية ضمن الاتجاهات البنيوية التي تستند على بنية النظام الدولي في دراستها للعلاقات الدولية بدل الطبيعة البشرية عند الواقعية الكلاسيكية أو بنية الدول الداخلية، وتنطق من خمس فرضيات حول النظام الدولي، لذلك سنحاول في الفقرة الأولى إبراز افتراضات الواقعية الهجومية عند "جون ميرشايمر"، في حين سنعالج تأثير البنية الفوضوية للنظام الدولي على التفاعلات الدولية بالفقرة الثانية.

الفقرة الأولى: الفرضيات المتعلقة ببنية النظام الدولي

يعتقد جون ميرشايمر بأن النظريات الصحيحة هي التي تستند على الفرضيات الصحيحة، لأجل ذلك، يقول "جاءت كل فرضية من فرضياتي الخمس تمثيلا دقيقا إلى درجة كبيرة لأحد الجوانب المهمة للحياة في النظام الدولي"[4]، وهو يحاول بناء نظريته الهجومية على افتراضات قابلة للاختبار الواقعي ومطابقة مع واقع السياسة الدولية، حيث أنه لا يتفق مع الطرح القائل بأن الفرضيات ينبغي أن تكون عبارة عن أوصاف غير دقيقة للواقع، ولا مع الطرح الذي تبتعد فيه النظرية عن الفرضيات الأولية، فالفرضيات عند "جون ميرشايمر" هي الأساس الصلب لنظريته الهجومية، ويعززها ببنائه المنهجي النسقي الذي يعتمد أيضا على المقارنة ودراسة حالة القوى العظمى في الماضي والحاضر.

[1]- كريستيان رويس سميث، مرجع سابق، ص 321.
[2]- نيكولاس ماكسويل، في فلسفة العلم التجريبية الموجهة الهدف، ترجمة محمد دوير، روافد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى 2014، ص 94.
[3]- نيكولاس ماكسويل، مرجع نفسه، ص 91.
[4]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 38.

كما يحاجج "جون ميرشايمر" في ورقة علمية أعدها بشراكة مع "ستيفن والت" سنة 2013، بأنه ضد الطرح القائل "بافتراض الفرضيات المبسطة" بعيدا عن الاهتمام ببناء النظرية[1]، بمعنى أخر، فإن الاهتمام بتطوير النظرية لفهم الظواهر المعقدة بالسياسة الدولية ينبغي أن يسير جنبا إلى جنب مع إرساء فرضيات قابلة للاختبار تجريبيا بما لا يبتعد عن النظرية، أي لا يقبل بوجود فرضيات أولية، بسيطة تؤدي بالنهاية إلى نتائج معيبة، ثم أنه لا يقبل الطرح القائل بالرفع من شأن الفرضيات مقابل عدم التركيز على النظرية، لأن "النظريات الجيدة الصياغة ضرورية لاختبار الفرضيات بشكل صحيح"، وغاية كل "النظريات في العلاقات الدولية هي تحديد الآليات السببية التي تشرح السلوك المتكرر وكيفية ارتباطها ببعضها البعض"[2]، لهذا فإنه لابد من فرضيات دقيقة وذات أساس نظري كي يتم اختبارها بشكل واضح على المستوى التجريبي.

ويستعرض "جون ميرشايمر" فرضيات نظريته في كتابه "مأساة سياسة القوى العظمى"، فهو الكتاب الذي قدم فيه واقعيته الهجومية من خلال تعليلها واختبارها بسياسة القوى العظمى التي تورطت في حروب القرن التاسع عشر والقرن العشرين، محاولا التقصي في الأسباب التي أدت إلى تلك الحروب المأساوية، والبحث عن السبل الممكن من خلالها تجنب مثل هذه المآسي في المستقبل، لهذا ففرضياته يطغى عليها الحضور القوي للقوى العظمى بما يثيره هذا المصطلح من غموض وضبابية، الأمر الذي قد يوحي بأنها أغفلت القوى الدولية التي لا تصنف ضمن القوى العظمى أو تجاهلت الصراعات التي حدثت بمناطق أخرى من العالم، أي تلك النزاعات التي تورطت فيها قوى صغرى ضد قوى صغرى أخرى، بينما انشغلت بصراعات القوى العظمى في الحروب الكبرى التي خاضتها من أجل الهيمنة بالقارة الأوربية.

مع ذلك، فالفرضيات التي يطرحها يمكن تعميم البعض منها على سائر الدول مع استحضار مكون القوة الذي يحتل الأولوية في نظريته، أي توزيع القوة بين الفاعلين بالنظام الدولي، لأن الفارق في القوة بين القوى الدولية هو من بين الأسباب التي أدت إلى حروب القوى العظمى، وبذلك تكون السياسة الدولية هي سياسة القوة عبر البحث عن المزيد منها وتعظيمها أو إبرازها أو الزيادة النسبية فيها أو الحفاظ على مكانة القوة المهددة بفعل سلوكيات الفاعلين الآخرين، وهذا الأمر هو ما تعالجه الواقعية الهجومية من خلال تقديم نظرية في السياسة الدولية تتسم بالتشاؤمية في منظورها للعلاقات الدولية وبحتمية الصراع

[1]- John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, Leaving theory behind: Why simplistic hypothesis testing is bad for International Relations, European Journal of International Relations 19(3), 2013, p 427.
[2]- ibid, p 430.

بين القوى العظمى التي تهدف إلى "امتلاك أقصى قدر ممكن من القوة والحيلولة دون هيمنة القوى الأخرى"[1].

وتنبني الواقعية الهجومية على الفرضيات الخمس التالية:

الفرضية الأولى: الدول هي الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية وهي تعمل في نظام فوضوي

تحيل هذه الفرضية إلى أن الدول هي الفاعل الأساسي في حقل العلاقات الدولية، وتتعامل الواقعية الهجومية مع الدول باعتبارها صناديق سوداء، إذ لا يهم طبيعة نظامها السياسي أو القادة الذين يحكمونها أو طبيعة الهويات والمؤسسات الداخلية، كما لا يهم ما إن كانت ديمقراطية أو استبدادية، بل الأهم هي الدول المستقلة ذات السيادة التي تتفاعل بنفس المستوى مع باقي الدول الأخرى بالنظام الدولي، ويحدد هذا التعامل مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول والاستقلالية عن بعضها البعض، بينما لا ترقى المؤسسات الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسية إلى مكانة الدولة في العلاقات الدولية، فمحدودية دور هؤلاء الفاعلون مرتبطة بطبيعة الدولة وبالسيادة المتأصلة فيها، لهذا تظل الدولة هي الحارس الأمين لمصالح شعوبها، حيث تشترك الواقعية الهجومية في هذه الفرضية مع باقي الاتجاهات الواقعية الأخرى، في حين تختلف مع دعاة النظرية الليبرالية المؤسساتية في أن هناك فاعلين آخروين بالسياسة الدولية كالأفراد والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.

علاوة على ذلك، فالدول "تعمل ضمن منظومة فوضوية، وهذا لا يعني بأن النظام يتسم بالشواش أو باختلال النظام"[2]، بل يعني بأنه لا توجد سلطة أعلى في النظام الدولي والممكن اللجوء إليها في حالة ما إذا تعرضت الدولة "أ" للاعتداء من الدولة "ب"، أي النظام الدولي ذاتي المساعدة، كما أن الفوضوية عند الواقعية الهجومية هي مبدأ تنظيمي معناها أن النظام الدولي لا تحكمه حكومة أو سلطة عالمية فوق الدول، مما يجعل الدول أمام واقع دولي متسم بسباق القوة، فالمسألة أشبه بالدروينية الاجتماعية، حيث يكون البقاء للأقوى ولا مكانة للضعفاء في سياسة القوة بالعلاقات الدولية، لأن انعدام المساواة المادية بين الدول تؤدي إلى "علاقات السيطرة الثنائية ودوائر النفوذ والهيمنة والإمبراطورية"، كما أن هذه الفرضية مستنبطة من افتراض "هوبز" حول الفوضى في الحالة الطبيعية التي تسود بين الأفراد، حيث يسيطر الخوف والأنانية والمنافسة والبحث عن المجد، الأمر الذي يؤدي إلى حتمية "الصراع العنيف"[3].

[1]- ريتشارد نيد ليبو، لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 403، 2013، ص 39.

[2]- جون ميرشايمر، الواقعية البنيوية، مرجع سابق، ص 216.

[3]- جاك دونللي، الواقعية، ترجمة محمد صفار، سلسلة العلوم الاجتماعيية للباحثين، العدد 2202، الطبعة الأولى 2014، ص 57.

الفرضية الثانية: تمتلك القوى العظمى دائما قدرا من القوة العسكرية الهجومية

تؤكد هذه الفرضية الطابع الهجومي لواقعية "جون ميرشايمر"، إذ أنها تفترض بأن الدول يواجهها خطر الهجوم الممكن أن يلحق بها أضرارا أو دمارا هائلا، فهي في حالة صراع دائم مع بعضها البعض، وهذه الفرضية هي تطوير لافتراض "هوبز" للصراع في الحالة الطبيعية، حيث تسود حرب الجميع ضد الجميع، فالنظام الدولي عادة ما يوجد ضمنه قوى دولية تمتلك القوة أكثر من غيرها، وهي التي تشكل الخطر على باقي الدول بالنظام، مما يؤدي بالدول الأخرى إلى البحث عن المزيد من القوة بغية تحقيق التوازن مع القوة التي تشكل خطرا عليها، لهذا تشكل القوة العسكرية أحد أهم انشغالات القوى العظمى، ويقول 'جون ميرشايمر' "حتى إن لم تكن الدولة تمتلك أية أسلحة، فبوسع أفرادها أن يستخدموا أجسادهم لمهاجمة سكان الدولة الأخرى، فلكل رقبة يدان تخنقها"[1].

وتحيل هذه الفرضية إلى الطابع "التشاؤمي" لنظرية "جون ميرشايمر"، حيث يصفها نقادها بأنها نظرية "عدوانية"، إذ أنها تفترض أن الفوضى الدولية هي ذات طابع "هوبزي"، حيث أن الدول كالأفراد في الحالة الطبيعية، فيحركها منطق الهجوم بدل الدفاع، وحتى في حالة ما إذا اضطرت إلى أن تكون في موقع دفاعي، فإنها ستغير استراتيجياتها في اتجاه الهجوم كي تضمن مكانتها الدولية المهددة بسبب قوة الدول الأخرى في النظام، كما أن الأمن نادر وقليل في النظام الدولي الفوضوي، فبصرف النظر ما إن كان النظام الدولي ثنائي القطبية أم لا، وما إن حققت الأسلحة النووية ردعا نوويا أو ما يعرف بتوازن الرعب، فإن الدول يسكنها رغبة جامحة لتعظيم قوتها النسبية بغية تحقيق الأمن، وهذا قد يضطرها إلى "التفكير والتصرف بطريقة عدوانية في بعض الأحيان بسبب بنية النظام الدولي"[2].

الفرضية الثالثة: لا سبيل لأن تتثبت الدول من أن الدول الأخرى تحمل نوايا عدائية نحوها

مؤدى هذه الفرضية أن السياسة الدولية يطبعها عدم اليقين، فلا صداقات دائمة ولا عداوات ثابتة، الكل يخضع للتغير الدائم، وهذا الأمر ليس موقوف على إرادة الدول، بقدر ما أنه مرتبط بطبيعة السياسة الدولية المتغيرة والحافلة بالكثير من المخاطر وصراع المصالح، لهذا فإن العلاقات بين الدول تتسم بعدم معرفة نوايا بعضها البعض، لأن الدول غالبا ما تكذب في السياسة الدولية ولا تكشف عن نواياها الحقيقية، حيث يصعب التكهن بما تضمره الدول وما تنوي فعله بشكل صريح، فقد تكون النوايا حسنة في بعض الأحيان كما قد تكون خطيرة في أحيان أخرى حسب تغير الظروف، بمعنى أنه لا يمكن "التأكد

[1]- جون ميؤشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 39.

[2]- Gideon Rose, op.cit, p 149.

من هذه النيات بصورة يقينية، وذلك لتغيرها الشديد، حسب دوافع الدول وتفاعلات البيئة الدولية وتغيراتها"[1].

ويتقاطع "جون ميرشايمر" في هذه الفرضية مع رواد الاتجاهات الواقعية الأخرى "كوالتز" "ووالت" "وجاك سنايدر"، لكنه يفترض بإمكانية وجود نوايا عدائية مضمرة عند الدول، إذ ليس هناك ما ينفي بأن الدول لن تستخدم قدراتها العسكرية الهجومية لمهاجمة بعضها البعض، ثم أن الدول لا تستطيع الحسم بشكل نهائي حول ما إن كانت الدول الأخرى عازمة على تغيير توازن القوى القائم (دول تعديلية) أم أنها دول قانعة بما لها من قوة (دول الوضع الراهن)، وسبب ذلك هو أن "النوايا لا يمكن معرفتها تجريبيا، فالنوايا في عقول صناع القرار واستشعارها أمر صعب للغاية"[2]، لذلك على الدول أن تتوقع الأسوأ وأن تكون دائما على استعداد من خلال تطوير قدراتها الذاتية تحسبا لأي هجوم من الدول الأخرى، لأن واقع السياسة الدولية ليس بتلك الصورة مفرطة التفاؤل، وإنما يتسم بالتنافس والصراع.

الفرضية الرابعة: إن الهدف النهائي للدول هو البقاء وتسعى تحديدا للحفاظ على سلامة أراضيها واستقلال نظامها السياسي الداخلي.

يعتبر البقاء هو الهدف الرئيسي لكل الدول، ولن يتأتى ذلك إلا بالحفاظ على استقلالية نظامها السياسي عن باقي الدول الأخرى، إذ لا يمكن للدول أن تطمح إلى تحقيق أهداف أخرى وهي غير مستقلة، لهذا فالدول تفكر أولا في تثبيت بنيانها وضمان وجودها كدولة بالنظام الدولي، بما في ذلك مواجهة الأخطار التي تهدد وحدتها السياسية والتصدي لكل التهديدات الأمنية المحتملة عبر تأمين حدودها وتجهيز قواتها بغية الدفاع عن أراضيها وحماية سيادتها، لأن الأمن هو "همها الأول" الذي تعمل على تحقيقه، إذ لا يمكن أن تضمن البقاء إلا بتعزيز قدراتها الذاتية التي تمكنها من التصدي لاعتداءات الغير والممكن أن تواجهها، "فإذا كان على الدول أن تحافظ على بقائها، فيجب أن تؤمن الدفاع عن نفسها"[3].

ولا يمكن تأمين الدفاع عن نفسها من دون أن يكون لها جيوش قوية بمحيطها الإقليمي، لأن تحقيق الأمن يرتبط بما تمتلكه الدولة من قدرات عسكرية مقارنة مع باقي القوى بمحيطها، إذ على الدول أن تدرك بأنها في "حالة فقدان أمان دائم"، حيث أن الأمن نادر وغير وافر، الأمر الذي يحتم عليها الاعتماد على نفسها بدل الرهان على الغير لتوفير لها الحماية الأمنية، وذلك عبر "تشديد الأولوية على القوة العسكرية"، فإذا ما أرادت "الدول الحفاظ على بقائها، عليها أن تحافظ على جيوش ذات جاهزية وعليها

[1]- أحمد محمد أبو زيد، كينيت والتز، مرجع سابق، ص 106.
[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 217.
[3]- مارتين كريفيتس وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 78.

أن تكون حذرة في ما يتعلق بدفاعها"[1]، وخير وسيلة للدفاع هي الهجوم، لأنه حتى في حالة ما إذا كانت الدولة في موقف دفاعي، فإنها ستتحول إلى قوة هجومية.

الفرضية الخامسة: الدول فاعل عقلاني ماهر إلى درجة كبيرة في تصميم استراتيجيات تزيد من فرص بقائها.

تشكل هذه الفرضية عماد النظرية الواقعية البنيوية بشكل عام والهجومية على وجه الأخص، وهذه الفرضية تسلم بوجودها حتى النظريات المنافسة للواقعية، لأنها تؤكد على مفهوم عقلانية الدولة كما أرسته الفلسفة الحديثة وجسدته واقعيا الدولة الأمة، ثم لأن العقلانية أيضا عند الواقعية البنيوية ذات علاقة بتأثرها بنظرية الاختيار العقلاني للاقتصاد الجزئي، ومعنى العقلانية أن الدولة "تنتهج أسلوبا عقلانيا راشدا"[2]، وتفكر بالشكل الذي يخدم مصلحتها القومية ومصالح شعبها، إذ لا يمكن أن تسلك في مسعاها طريقا يؤدي إلى هلاكها، حيث يحركها منطق الربح والخسارة في تفاعلاتها ومخرجات سياستها الخارجية، وتدرس خياراتها بشكل عقلاني من حيث تأثيرها على سياسات الدول الأخرى أو تأثير سلوك الدول الأخرى على بقائها، أي أنها "تخضع سلوكياتها لعمليات وحسابات" دقيقة، بما في ذلك آثارها على المستوى البعيد والقريب.

و"تعمل الدول بمعطيات منقوصة في عالم معقد"[3]، حيث يكون هناك هامش لسوء التقدير والخطأ، الأمر الذي يحتم عليها تصميم استراتيجيات سليمة لتعزيز فرص بقائها، أي لابد من نهج التخطيط الاستراتيجي الذي يطرح جل الاحتمالات في بيئة دولية سمتها غياب اليقين، لأن التفاعل بعقلانية مع معطيات السياسة الدولية هو المنفذ لضمان البقاء، والتفاعل العقلاني معناه التفاعل بحنكة سياسية لغاية إبطاء وتعطيل كل الأعمال الممكن أن تهدد بقاء الدولة، تلك الأعمال التي قد تكون ضمن خطط أعدائها بشكل خفي، فالدول عادة ما تضمر حقيقة ما تريد أن تفعله بشكل صريح في سياستها الخارجية تجاه أعدائها، لهذا لا يمكن التفاؤل كثيرا في عالم السياسة الدولية، لأنه عالم قائم على المنافسة.

هذه الفرضيات الخمس هي ما يميز الواقعية الهجومية عن غيرها من الاتجاهات الواقعية، إذ تختلف في الطابع الهجومي الذي يتولد عند الدول - خاصة القوى العظمى - لتتصرف بطريقة عدائية، ورغم أن البقاء هو الغاية والهدف الأساسي لكل الدول، فإن القوى الكبرى تتصرف دائما على نحو مغاير، بسبب انعدام المساواة في القوة بينها وبين القوى الأخرى في النظام، وبالتالي تعمل على الزيادة في قوتها النسبية وتسعى لتوسيع نفوذها وتعظيم قوتها كغيرها من القوى الكبرى، لكن هذا لا ينفِي حقيقة وجود

[1]- مارتن كريفلش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق ، ص 79.
[2]- أحمد محمد ابو زيد، نظريات العلاقات الدولية والحرب: مراجعة الأدبيات (1-2)، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الأول، أكتوبر 2017، ص 22.
[3]- جون ميرشامير، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 217.

قوى تتصرف بطريقة عدائية من غير القوى العظمى بالنظام الدولي أو لها نيات عدائية، بل يعني بأنه حينما "تجتمع هذه الفرضيات الخمس معا تتولد دوافع قوية لدى القوى العظمى تجعلها تفكر وتتصرف بطريقة عدوانية إزاء بعضها البعض، وينتج عن ذلك ثلاثة أنماط عامة للسلوك: الخوف والاعتماد على الذات وتعظيم القوة"[1].

مؤدى هذه الافتراضات أن الواقعية الهجومية هي واقعية بنيوية في الأصل، لكنها تختلف في بعض الافتراضات عن الاتجاهات الواقعية الأخرى، أولا: فهي تلتقي مع بنيوية "والتز" في افتراض فوضوية النظام الدولي، لكنها تفترق معه من خلال التأكيد على أن النظام يتشكل من دول تعديلية غير قانعة بالوضع القائم، بمعنى أن الدول ليس هدفها هو الحفاظ على مكانتها في النظام - وفق ما يدعي "والتز" - عبر توازن القوى، بل تسعى إلى تغيير التوازن لصالحها؛ ثانيا: لا تكتفي فقط الدول بالحفاظ على البقاء والأمن كما تدعي الواقعية الدفاعية، بل أن الدول يسكنها جموح لا محدود للحصول على المزيد من القوة، كما يتطلب أن يكون هدفها "النهائي هو الهيمنة، لأن هذه أفضل طريقة لضمان البقاء"[2]، الأمر الذي يختلف عن طرح "والتز" الذي يحاجج بأن الطموح نحو الزيادة في القوة هو نوع من "الحماقة الإستراتيجية"، فمن الممكن أن يؤدي بالدول الأخرى إلى التحالف ضد الدول التي تسعى إلى تعظيم قوتها.

الفقرة الثانية: تأثير البنية الفوضوية للنظام الدولي على التفاعلات الدولية

تتبني النظرية الواقعية على افتراض الفوضى الذي يجد جذوره في فلسفة العقد الاجتماعي، والفوضى كما أسلفنا قوله هي مبدأ تنظيمي مفاده أن "النظام يتألف من دول مستقلة لا توجد سلطة مركزية أعلى منها"، فقد حلت الدولة في النظام الدولي محل الأفراد في الحالة الطبيعية، وبينما تم التغلب على الفوضى في الحالة الأولى عبر تأسيس الدولة ذات الأجهزة المتغلبة على نزعة الأفراد نحو القوة، فإن الفوضى في النظام الدولي أنتجت عالم الدول الذي لا توجد فيه حكومة فوق الحكومات، أي نظام دولي تغيب عنه سلطة قادرة على تحقيق الأمن للدول وحمايتها من اعتداءات الغير.

إذ يؤدي هذا المعطى بالدول إلى الاعتماد على نفسها، لأن النظام الدولي هو ذاتي المساعدة، كما يؤدي إلى اهتمام الدول بالهاجس الأمني، حيث يسود الخوف وانعدام اليقين في نظام غير دقيق، الأمر الذي يترتب عليه إعطاء الأولوية للقوة بغية ضمان البقاء في ظل فوضوية النظام، معنى هذا أن الفوضى الدولية تؤثر في سلوك الدول وتشكل سياساتها الخارجية، وهي التي تضع القيود على تفاعلات الدول في النظام الدولي، تلك القيود هي التي تفرض على الدول الاهتمام بالأمن والقوة، لأنه ليس هناك ما يثبت أو

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 40.
[2]- جون ميرشايمر، الواقعية البنيوية، مرجع سابق، ص 220.

ينفي بأن الدولة "أ" قد تتعرض للهجوم من الدولة "ب" أو العكس، كما ليس هناك ما يؤكد بأن الدول ستتفاعل مع بعضها البعض بحسن نية ولن تتجرأ إحداها على منافسة الأخرى.

وقد اهتمت النظرية الواقعية بالفوضى الدولية كمعطى أساسي لتفسير السياسة الدولية، لكن الواقعيون ينقسمون في مقاربتهم للفوضى إلى توجهين: توجه اعتبرها متغيرا ثانويا أو سببا من الدرجة الثانية (الواقعية الكلاسيكية عند هانس مورغانتو)، وأخر حاجج بأن الفوضى متغيرا رئيسيا (الواقعية البنيوية عند كينيت والتز والاتجاهات الواقعية ما بعده)، فبينما يرى "مورغانتو" بأن "الطبيعة البشرية هي السبب العميق للتنافس الأمني"، فإن "والتز" يؤكد بأن التنافس الأمني مرده فوضوية النظام الدولي، أي أن الصراع على القوة والتنافس الأمني بين الدول بالنظام الدولي يندرجان ضمن المستوى الثالث من التحليل "الفوضى الدولية" كما أشرنا القول سالفا، وليس ضمن المستوى الأول "الطبيعة البشرية" أو المستوى الثاني "التركيب الداخلي للدول"[1].

تبعا لذلك، فواقعية "جون ميرشايمر" هي الأخرى نظرية بنيوية للسياسة الدولية، أي أنها تسير في نفس اتجاه واقعية "والتز" من خلال افتراضها بالفوضى الدولية المؤثرة على الفاعلين (الدول)، وبأن الدول تجعل من البقاء أهم أهدافها، إلا أنها تختلف معها في بعض الجزئيات المتعلقة "بمقدار القوة الذي تحتاجه الدولة"، فحسب "والتز" وأنصار الواقعية الدفاعية، فالبنية الدولية لا تقدم دافعا للدول للزيادة في القوة، بل تضع أمامها فرص الحفاظ على التوازن في القوة القائم، مما يجعل منها قوى الوضع الراهن، وكل سعي لكسب المزيد من القوة قد يعرضها للعقاب، "لأن القوة المفرطة يمكن أن تجعل الدول الأخرى تتحد ضدها"[2]، الأمر الذي يعني بأن فرض التوازن يحبط جهود الدول الطموحة للزيادة في القوة.

في حين يحاجج "ميرشايمر" بأن الدول تسعى إلى تحقيق "الحد الأقصى من القوة"[3]، ويشجعها في ذلك فوضوية النظام الدولي الذي يجعل من الدول دائمة البحث عن فرص الزيادة في القوة على منافسيها، لأن طموحها الدائم هو السعي للهيمنة، وذلك لن يتأتى إلا بالتفوق على منافسيها في القوة وليس الحفاظ على مكانتها في النظام كما يدعي "والتز"، إذ في سعيها لتعظيم قوتها قد تتصرف الدول بطريقة عدوانية، خصوصا إذا ما تبين لها بأنها ما ستربحه من سلوكها العدواني أكثر من تكاليف الحرب، أي أن الدول - خاصة القوى العظمى - لا يهمها الحفاظ على التوازن في القوة القائم، بقدر ما تنشغل أكثر بالزيادة إلى أقصى حد في قوتها النسبية، وذلك من أجل الحفاظ على أمنها.

وإذا كان هذا هو جوهر الاختلاف للواقعية الدفاعية مع الواقعية الهجومية، فإن هذه الأخيرة تلتقي مع الواقعية التقليدية (واقعية الطبيعة البشيرية) في كونهما معا يقران بأن الدول "تسعى بلا كلل وراء

[1]- أحمد محمد أبو زيد، كينيت والتز: خمسون عاما، مرجع سابق، ص 101.
[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 26.
[3]- جون ميرشايمر، الواقعية البنيوية، مرجع سابق، ص 220.

القوة"، إلا أن هذا المسعى حسب "مورغانتو" راجع للطبيعة البشرية للقادة التي تنزع نحو الشهرة والمجد والقوة، بينما حسب "جون ميرشايمر" راجع بالأساس إلى بنية النظام الدولي التي تحتم على الدول تعظيم قوتها النسبية، أي أن البقاء في هذا النظام يستلزم السلوك الهجومي، ليس بسبب نزعة ذاتية وكامنة للعدوان، بل لأنها مضطرة لأن تفعل ذلك إذا ما أرادت أن تعزز من احتمال بقائها.

معنى ذلك بأن الفوضى الدولية تحتم على الدول التصرف بطريقة قد تكون لا ترغب فيها، لكنها مضطرة لاتباعها، فإذا لم تتبعها فإن هناك احتمال لأن تسلكها الدول الأخرى في النظام، الأمر الذي سيؤثر على وجودها بشكل سلبي، وكما يشير "جون ميرشايمر" في مقدمة كتابه "مأساة سياسة العظمى"، فهذا المسعى ليس كامنا في نزعة داخلية للهيمنة، بل لأنها مرغمة على فعل ذلك إذا ما أرادت "اكتساب المزيد من القوة بغية أن تعظم من احتمال بقائها"، بينما يتجه "والتز" إلى أن ذلك راجع إلى الهدف الأسمى للدول وهو الحفاظ على البقاء، فالبنية أو هيكل النظام الدولي سينتج من خلال تفاعلات وحداته (الدول) نتائج غير مخطط لها، وستدرك الدول هذه "الحقيقة وسيتعاملون مع نتائجها لكن لن يستطيعوا منعها إذ أن ذلك سيتطلب تغييرا على مستوى البنية أو الهيكل ككل"[1].

فالواضح بأنه ليس هناك اختلاف كبير بين "والتز" "وميرشايمر" حول الفوضى الدولية، فكلاهما يسلمان بأن هذه الفوضى هي التي تؤثر على سلوك الدول الخارجي، وتحتم عليها اتباع سياسات راشدة تخدم مصلحتها كدولة أولا وقبل كل شيء، وربما قد تضطر الدول سلوك سياسات متعارضة مع مبادئ وقيم نظامها السياسي، كما قد تضطر إلى اتباع سلوكات متعارضة مع المثل العليا والمبادئ الأخلاقية، لكنهما يفترقان في الكيفية التي يصور كل واحد منهما القوى الدولية ومقدار القوة التي تسعى إلى تحقيقه، ففي حين يقر "والتز" بأن هدف الدول هو الحفاظ على ما تكتسبه من قوة، فإن "ميرشايمر" يدعي بأن الدول تسكنها رغبة جامحة للزيادة في قوتها النسبية؛ من هنا، تكون واقعية "جون ميرشايمر" أقرب إلى الطرح الهوبزي في الصراع من أجل البقاء على قيد الحياة بين الأفراد في الحالة الطبيعية، إذ مهما "تعاظمت قوة الأفراد تجدهم عاجزين على حماية أنفسهم حماية كاملة من أي اعتداء"[2].

وتوصف واقعية جون "ميرشايمر بالتشاؤمية"، لأنها تقدم نظرة مأساوية عن واقع السياسة الدولية، حيث أن الدول تجد نفسها فاعلة في نظام دولي فوضوي يفرض عليها قيود بنيوية مؤثرة على قراراتها واختياراتها، لأن غياب السلطة العليا في النظام الدولي يجعل السياسة الدولية واقعا متسما بالتنافس الأمني الشرس، وبالصراع الدائم من أجل القوة بغية التفوق أو التغلب على المنافسين المحتملين، مما يعني بأن الحرب هي نتيجة حتمية للفوضى الدولية، ولا يمكن الحلم بعالم يعمه السلام ما دام النظام الدولي يفتقد لسلطة مركزية فوق الدول، بل ستتطلع الدول لفرض سيطرتها على الدول الأخرى بالنظام

[1]- عبد الرحمن أيمن، فوضوية النظام الدولي عند كينيث والتز، المعهد المصري للدراسات، 18 ماي 2018، ص 6.
[2]- مارتين كريفيتس وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 325.

وستطمح أكثر للهيمنة على كامل النظام خوفا من أن تسعى دول أخرى لتحقيق ذلك، لكن سعيها هذا غير مرتبط برغبة متأصلة في طبيعة الدول أو القادة، وإنما راجع للفوضى الدولية ذاتها، تلك الفوضى عند "جون ميرشايمر" على شاكلة فوضى "هوبز" في حالة الطبيعة المتسمة "بالبؤس والصعوبة التي يعيش فيها الإنسان ويكافح باستمرار من أجل البقاء على قيد الحياة"[1].

مؤدى ذلك أنه لا سبيل أخر أمام الدول من غير تعظيم قوتها النسبية، ولا تفاؤل بمستقبل السياسة الدولية ما دامت البنية الفوضوية للنظام الدولي لم يطلها التغيير، إذ "ليس ثمة علامات على أن هذا التغيير وارد في المدى المنظور، فلا تزال الدول هي الفاعل الرئيس في السياسة الدولية، ولم يأت الحارس الليلي ليحميهم من بعضهم البعض"[2]، حيث ستظل الدول تتصرف بنفس الطريقة التي تصرفت بها في القرون السابقة فنتج عن تصرفها الحروب المدمرة، وستظل تلك الفوضى الدولية عنصرا مؤثرا في تفاعلات الدول بصرف النظر عن طبيعة نظامها السياسي أو منظومتها الإيديولوجية والهوياتية أو نوع القادة الذين يحكمونها، فالمنطق الواقعي يقتضي بأن تتصرف الدول بحسب ما يفرضه واقع الفوضى الدولية.

ويتضح من ما أسلفنا أعلاه بأن المقاربة الهجومية لحقل العلاقات الدولية تنبني على حتمية الصراع والتنافس والحرب، أي أنها تخلص إلى أن سياسة القوة هي معطى واقعي في عالم السياسة الدولية، ليس لأن الدول تحركها نزعات الشر تجاه بعضها البعض، بل لأن بنية النظام الدولي تنتج هذا المعطى حتى وإن كانت الدول غير راغبة في شن الحرب أو الدخول في نزاعات ومعارك عسكرية، بمعنى أنه حتى الدول المسالمة في العالم الواقعي ينبغي عليها أن تتسلح بأحدث الأسلحة وأن تكون مستعدة لخوض الحروب، لأنه ليس هناك أي قوة ممكن أن تحميها من اعتداءات الغير إذا ما تعرضت للهجوم العسكري، بل حتى الخلافات التي قد تنشئ ما بين الدول في قضايا متعددة تحسم في غالب الأحيان بالقوة العسكرية، وستجد الدول الأقل قوة نفسها أمام خياران، إما الدخول في حرب ستعرف نفسها مسبقا بأنها ستخسرها أو القبول بالأمر الواقع والخضوع للدولة الأقوى في النظام.

الفرع الثاني: طبيعة النظام الدولي

اهتمت الواقعية الهجومية بطبيعة النظام الدولي من حيث نوعية الأقطاب، وتعد القطبية محددا رئيسيا في معرفة أي الأنظمة الدولية أقرب إلى السلم النسبي وأيهما أكثر خطرا من حيث اندلاع الحروب الكبرى والصغرى، ويمكن القول بأن النظرية الواقعية بشكل عام والواقعية الهجومية على وجه الخصوص هي نظرية في سياسة الأقطاب الدولية، حيث أن القوى التي تجسد هذه الأقطاب هي نفس

[1]- مارتين كريفيلس وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 325.
[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 452.

القوى المشكلة للنظام الدولي، وتحددها الواقعية في "القوى العظمى التي توجد وتتفاعل في إطار واقع فوضوي"[1]، بينما القوى الصغرى تندرج ضمن النظام المشكل، لكن لا يعفيها موقعها من أن تكون عرضة لأخطار التفاعلات الدولية، بل من الممكن أن تكون أكثر الدول تأثرا من بنية النظام الدولي الفوضوية، فتتعرض للعدوان من طرف أحد القوى العظمى أو ربما تغامر هي نفسها بالهجوم على الدول المعتدية.

سنحاول في هذا الفرع استعراض أنواع القطبية في الفقرة الأولى، بينما سنتحدث في الفقرة الثانية على النظم القطبية ومعضلة الأمن بالنظام الدولي.

الفقرة الأولى: أنواع الأنظمة الدولية

تتحدد القطبية بعدد القوى العظمى في النظام، وهي إما ثنائية قطبية أو تعددية قطبية أو أحادية قطبية، ولكل نظام من هذه الأنظمة القطبية مزاياه كما له عيوبه، لكن ذلك يتوقف على طريقة المقاربات لهذه الأنظمة، حيث تعد المقاربة الواقعية من أهم المقاربات، ومرد ذلك إلى أن رواد الواقعية - خاصة الهجومية - يضيفون إلى الأنظمة القطبية محدد التوازن أو عدم التوازن، لكنهم يختلفون في ما بينهم حول طبيعة الأنظمة الأنجع والأقرب إلى تحقيق الاستقرار الدولي، بينما يجادلون كثيرا حول حقيقة وجود أحادية قطبية بالنظام[2]، لأن النظام الدولي لا يمكن "تقعيده على رجل واحدة"، بل يحتاج "لأرجل عدة (اثنين أو أكثر) ليتحقق له الارتكاز"، وحتى في حالة ما إذا اختل التوازن وانهارت قوى أو أكثر في النظام، فإنه سرعان ما سيتشكل التوازن من جديد بشكل سريع وتلقائي، إذ "من دون التوازن سينهار هذا النظام. وهذا أساس النظرية الواقعية"[3].

وعليه، فقد صنف "جون ميرشايمر" قطبية النظام الدولي إلى أربعة أنواع: "الثنائية القطبية غير المتوازنة، الثنائية القطبية المتوازنة، التعددية القطبية المتوازنة، التعددية القطبية غير المتوازنة"[4]، لكنه استبعد نظام الأحادية القطبية من تصنيفه رغم أن كتابه الذي استعرض فيه نظريته الهجومية صدر بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بما تلاه من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام، وسنتحدث عن هذه الأنواع الأربعة، بالإضافة إلى الأحادية القطبية.

[1]- علي الجرباي، الرؤى الاستراتيجية..، مرجع سابق، ص 9.
[2]- يجادل أغلب الواقعيين الجدد بشأن حقيقة وجود الأحادية القطبية، وبدل ذلك يسمونها بالثنائية أو التعددية القطبية غير المتوازنة.
[3]- علي الجرباوي ولورد حبش، النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية، مجلة سياسات عربية، العدد 38، ماي 2019، ص 32.
[4]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 423.

أولا: الثنائية القطبية غير المتوازنة

يفيد هذا النوع من الأنظمة وجود دولة قوية في النظام وأخرى أقل قوة، حيث يكون هناك فارق كبير في القوة بينهما، مما يفرز واقعا دوليا متسما بقوة أقوى دوليا وأخرى أقل منها في هرم القوة، وهذا النوع من الأنظمة حسب "جون ميرشايمر" لم يوجد خلال العصر الحديث، إذ حتى وإن وجد، فإن الدولة القوية ستكبح طموح الدولة التي تسعى لأن تصل إلى مكانتها، وسيكون بإمكان فعل ذلك بسهولة ما دامت أنها ضعيفة نسبيا مقارنة مع الدولة العظمى الوحيدة في النظام، معنى هذا بأن الأنظمة الثنائية القطبية غير المتوازنة لن تعمر طويلا وسيكون مآلها الزوال بمجرد ما تبرز مؤشرات ظهورها، لكن السؤال هل من الممكن أن تتفرد قوة وحيدة في النظام بالقوة وأن تمتلك قدرات هجومية قادرة على هزيمة كل منافسيها؟

الإجابة عن هذا السؤال توحي بأن الثنائية القطبية غير المتوازنة تفترض وجود قوتان فقط في النظام، أحدهما أقوى أكثر من الأخرى بشكل كبير، بينما لا توجد قوى أخرى في نفس مستوى القوة الأضعف، لأنها إذا تواجدت فإنهما سيتحالفان معا ضد القوة الأقوى وسيفرضان عليها التوازن، وهنا ننتقل من القطبية الثنائية غير المتوازنة إلى التعددية القطبية غير المتوازنة، أما إذا كان هناك قوى مهيمنة كامنة وحيدة في النظام، فإنه تكون تلك القوة مهيمنة إقليميا فقط، بمعنى لا توجد قوى تنافسها في القوة في منطقتها، حيث تعد هي القوة الوحيدة التي تتفوق في القوة على غيرها من القوى بمنطقتها الإقليمية، وهذا ما ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية بالنصف الغربي من الكرة الأرضية.

ثانيا: الثنائية القطبية المتوازنة

يعني هذا النوع من الأنظمة أنه يتكون من قوتين متقاربتين في القوة[1]، إذ لا تستطيع إحداهما إلحاق الأذى بالأخرى، لأن الرد سيكون سريعا وقاسيا، وقد برز هذا النوع من الأنظمة خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، حيث دام لمدة 45 سنة، فهو النظام الذي يعتبر أقرب الأنظمة إلى الاستقرار حسب "والتز" "وجون ميرشايمر"، ومرد ذلك إلى أن إمكانية نشوب الكثير من الحروب تكون ضئيلة مقارنة مع الأنظمة المتعددة، أما في حالة ما إذا اشتعلت الحرب فإنها "تكون بين إحدى القوتين العظميين وقوة صغرى"[2]، وليس مع القوة العظمى المنافسة، أي أن التوازن الذي يكون قائما بين القوتين العظميين يمنع من اندلاع حرب مباشرة بينهما، لأنها قد تكون حرب مدمرة للجميع، خصوصا في العصر الحالي الذي يعرف تطورا في نوعية الأسلحة وأساليب الحرب، ناهيك عن امتلاك القوى العظمى للأسلحة النووية.

[1]- هذا النوع من الأنظمة هو من أشهر الأنظمة وهو الذي تجلى في نظام الحرب الباردة، بل أن هذا النوع من الأنظمة ينجلي حتى على المستوى الإقليمي.

[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 424

وقد اتسمت مرحلة الحرب الباردة بالاستقرار النسبي، حيث لم تعرف حرب كبرى بين القوى العظمى المهيمنة بالنظام (الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية)، لكن هذا الاستقرار لا يعني بأن تلك المرحلة لم تعرف الحروب، بل اتسمت بالعديد من الحروب بين القوى العظمى والقوى الصغرى (نموذج الولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام؛ الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية؛ الاتحاد السوفياتي وأفغانيستان)، إلا أن تلك الحروب كانت قليلة مقارنة مع الحروب التي حدثت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبداية القرن الواحد والعشرين أو الحروب التي اشتبكت فيها الكثير من القوى الكبرى والصغرى خلال الفترة ما بين 1901 و1945 المعروفة بالتعددية القطبية، "فقد نشبت حربان عالميتان في النصف الأول من القرن عندما كانت أوربا متعددة الأقطاب"[1].

ثالثا: التعددية القطبية المتوازنة

يتسم هذا النظام بوجود ثلاث قوى أو أكثر بالنظام متوازنة القوة، حيث تشترك هذه القوى في الريادة العالمية من حيث قدراتها الاقتصادية والعسكرية، وتقتسم مقدرات القوة في ما بينها، إذ لا يكون هناك فارق شاسع في القوة بينها، بل تكون متقاربة القوة، ورغم أن التساوي في القوة في العالم المتعدد الأقطاب أمر مستحيل، بحكم استحالة التوزيع المتساوي للقوة بين الأقطاب المتعددة، إلا أنه لا يكون هناك تفاوت كبير في القوة بين القوى المشكلة للنظام، كما أنه لا يكون هناك قوة مهيمنة كامنة من بين القوى المتعددة، فكل القوى تعامل بعضها البعض على قدر المستوى من القوة، وتدرك بأن ما تملكه من قوة قد يماثل أو يقل عن ما تملكه باقي القوى الأخرى بالنظام، لهذا فإن الحروب في النظم المتعددة الأقطاب المتوازنة غالبا ما تكون بين قوى عظمى وأخرى بالنظام أو بين قوى عظمى وقوى صغرى، لكن نادرا ما تكون الحروب بين جميع القوى بالنظام.

ووفق المعطيات التاريخية التي يقدمها "جون ميرشايمر" ويدعم بها نظريته الهجومية، فإن هناك ثلاثة مراحل عرف فيها النظام الدولي تعددية قطبية متوازنة خلال العصر الحديث وفق ما يلي:

- المرحلة النابليونية الأولى من سنة 1792 إلى 1793، أي سنة واحدة.

- مرحلة القرن التاسع عشر من سنة 1815 إلى سنة 1902 لمدة 88 سنة، كما يقسم "جون ميرشايمر" - في معرض أخر - هذه المرحلة إلى مرحلتين، من "عام 1815 إلى عام 1853، وأيضا من عام 1871 إلى 1914"[2].

- مرحلة ما بين الحربين العالمية الأولى والثانية من سنة 1918 إلى سنة 1938، لمدة 20 عاما.

[1]- جون ميرشايمر، الواقعية البنيوية، مرجع سابق، ص 229.
[2]- جون ميرشايمر، الواقعية البنيوية، مرجع سابق، ص 229.

والواضح بأن التعددية القطبية المتوازنة هي من بين الأنظمة التي عمرت طويلا، خصوصا خلال مرحلة القرن التاسع عشر، كما أن هذا النوع من الأنظمة لم يعرف خلالها حرب كبرى بين جميع القوى العظمى المتوازنة في النظام، حيث "يقارنه بالحقبة السلمية الطويلة بالحرب الباردة"، بمعنى لم تحدث حروب الهيمنة الكبرى، لكن حدثت حروب كثيرة بين قوى عظمى وقوى صغرى، ويخلص "جون ميرشايمر" من معطياته إلى أن هذا النوع من الأنظمة يقع في "منزلة وسط" بين النظم الثنائية في القطبية المتوازنة والنظم المتعددة القطبية غير المتوازنة، لأنها أنظمة أكثر حربا من النظم الثنائية وأقل سلما من التعددية القطبية غير المتوازنة[1]، لكن رأيه يكشف تحيزه لنظام الثنائية القطبية المتوازنة.

رابعا: التعددية القطبية غير المتوازنة

يتميز هذا النوع من الأنظمة بوجود عدد من القوى العظمى من بينهم قوى واحدة أو أكثر ذات قوة كامنة، وتسعى هذه القوى المتفاوتة في القوة على غيرها من القوى إلى الهيمنة على النظام، مما يؤدي بها إلى الاصطدام مع باقي القوى الأخرى، بمعنى أن التعددية القطبية غير المتوازنة تمتاز بالتفاوت في القوة إلى حد كبير، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال في توازن النظام، وينتج عن ذلك اندلاع العديد من الحروب الكبرى والصغرى، حيث تخوضها القوى العظمى في ما بينها ومع القوى الصغرى، بل تنتج أيضا حروب الهيمنة التي يتورط فيها كامل القوى المشكلة للنظام.

إن هذا النوع من التعددية غير المتوازنة هو الأخطر على استقرار النظام، وهو الذي نتج عنه اندلاع الحروب الكونية خلال القرن العشرين، فقد جسدته تاريخيا ثلاث مراحل متقاطعة حسب "جون ميرشايمر"، هي[2]:

- الفترة النابليونية الثانية (1793-1815) بما يناهز 22 سنة.

- مرحلة ألمانيا القيصرية من سنة 1903 إلى 1918، أي من المرحلة التي أضحت فيها ألمانيا القيصرية دولة مهيمنة كامنة وإلى غاية هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وهي مدة وصلت إلى 16 سنة.

- مرحلة ألمانيا النازية من سنة 1939 إلى سنة 1945، أي ما يعادل ستة سنوات.

ومهما تكن طبيعة الأنظمة، فالواضح بأن الحرب هي معطى ثابت خلال جل هذه المراحل، بل هي "السمة الحاكمة للنظام الدولي منذ بزوغه عقب صلح ويستفاليا 1648 طوال ثلاثمائة وخمسون عام

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 424.
[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 437.

وأكثر"[1]، بينما زمن السلم يتفاوت من مرحلة إلى أخرى خلال القرنين السالفين، ومن الضروري القول بأن "ميرشايمر" قسم هذه القطبية بغية اختبار نظريته، لكن تقسيمه قد لا يتفق معه البعض لاعتبارات كثيرة، ليس من حيث عدد الحروب التي حدثت، وإنما من خلال طبيعة الأنظمة التي سادت في كل مرحلة، لهذا هناك من يعتقد بأن القرن التاسع عشر هو "عصر السلام المديد" الذي دام لأزيد من سبعين عاما، لأنه اتسم بالسلم خلال مرحلة "1815-1854 ومرحلة1871-"1914[2]، وقد حصل ذلك داخل المجال الأوربي فحسب، في حين لا تقدم الواقعية الشيء الكثير عن الحروب التي حدثت خارج القارة الأوربية بالقرن التاسع عشر.

خامسا: الأحادية القطبية

تعني الأحادية القطبية نفوذ دولة مهيمنة كامنة على النظام وعدم وجود قوى منافسة لها، وقد أطلق هذا الوصف على النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث تفردت الولايات المتحدة بالقيادة العالمية، وأضحت هي القوة الوحيدة الأقوى في العالم التي لا تستطيع أي قوة أن توقف طموحاتها الغير محدودة، وبالتالي أضحى النظام أحادي القطب تهيمن عليه قوى عظمى وحيدة، الأمر الذي معناه بالمنطق الواقعي أن ميزان القوة اختل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ليس فقط في كونها دولة أقوى من غيرها، بل أن قوتها النسبية صارت تفوق بشكل كبير غيرها من القوى العالمية، إذ "بعد نهاية الحرب الباردة، وسقوط جدار برلين، عاش العالم تحت مظلة أمريكية وهي عالم أحادي القطب فريد من نوعه، توسع فيه الاقتصاد العالمي المفتوح، وتسارعت خطواته"[3].

فقد عارض عدد من الواقعيين هذا الطرح خلال مرحلة التسعينيات من أبرزهم "كينيت والتز" "وكريستوفر لاين" "وجون ميرشايمر"، وحاجج هؤلاء بأن مرحلة الأحادية هي "ظاهرة عابرة" سرعان ما ستنتهي بسعي الدول الأخرى في النظام إلى تحقيق التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث "سيعيد النظام الدولي توازنه من جديد، ولو بعد حين"[4]، فعودة النظام للتوازن هي مسألة حتمية، إذ لا يمكن للهيمنة الأمريكية على النظام أن تستمر إلى أجل غير مسمى، نظرا لخطورة هيمنة قوى واحدة على كامل النظام وانعكاسات ذلك على السياسة الدولية، ويعتقد هؤلاء الواقعيون بأن "النظام الأحادي القطبية يحمل بذور فنائه"[5]، لأن هذا النظام لا يمكن أن يتجسد ويستمر في العالم الواقعي، بحكم أن الدول

[1]- أحمد محمد أبو زيد، نظريات العلاقات الدولية والحرب: مراجعة الادبيات (2-2)، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثالث، أكتوبر 2018، ص 53

[2]- أحمد محمد أبو زيد، نظريات العلاقات الدولية والحرب.. (2-2)، مرجع سابق، ص 53.

[3]- أحمد محمد أبو زيد، الواقعيون الجدد ومستقبل القوة الأمريكية: مراجعة الأدبيات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 43-44، صيف-خريف 2014، ص 18.

[4]- علي الجرباوي لورد حبش، مرجع سابق، ص 34.

[5]- خالد حامد شنيكات وغالب عبد عربيات، التنبؤ في العلاقات الدولية.. دراسة في الأدبيات النظرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 39، العدد 3، 2012، الأردن، ص 610.

الأخرى في النظام ستكون أمام خيار كبح الدولة المهيمنة خوفا على ما تكتسبه من قوة، وإلا فإنها ستتحول إلى دول خاضعة لها.

ويتفق العديد من دارسي العلاقات الدولية، بأن النظام الدولي اتسم بأحادية قطبية خلال الفترة الممتدة من سنة 1991 إلى سنة 2001 على أقل التقدير، كما يتجه البعض إلى أن النظام الدولي الحالي يتسم بهيمنة قطب واحد على السياسة الدولية، لكن هذا الرأي يجد معارضة من رواد الواقعية في القرن الواحد العشرين، فحتى الذين يسلمون بوجود قطبية أحادية خلال المرحلة السالفة الذكر، فإنهم يتجهون إلى القول بأن هذه المرحلة لا يمكن أن تدوم طويلا، لأن النظام الدولي يستحيل أن يستقيم على قطب واحد، لاعتبارات اقتصادية وسياسية وعسكرية واستراتيجية.

الفقرة الثانية: النظم القطبية ومعضلة الأمن

اهتم الواقعيون بشتى اتجاهاتهم بطبيعة الأنظمة القطبية وعلاقتها بالحرب أو السلم، فقد اتسم تاريخ العلاقات بين الدول "بالصراع على الأراضي والأقاليم"، فشكل ذلك مصدرا رئيسيا للحروب، "وكانت سياسات القوة هي الوسيلة الرئيسية لحل هذه النزاعات"[1]، لهذا دافع كل اتجاه واقعي على النظام القطبي الذي يتواءم مع أفكاره بالاستناد على السجل التاريخي، لأن رواد الواقعية يستندون على السجل التاريخي للحروب الذي عرفته كل مرحلة من مراحل التاريخ الحديث، بما في ذلك الحروب التي شهدها العالم منذ انهيار المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة، كما يوظفون متغير القوة كمحدد لنوعية الأنظمة وتوزيعها بين القوى المشكلة للنظام ونتائج الاختلال في التوازن في كل نظام.

أولا: جدلية الحرب والسلم في الأنظمة القطبية

يدافع "جون ميرشايمر" على نظام "الثنائية القطبية المتوازنة" باعتباره أكثر الأنظمة تحقيقا لاستقرار النسبي على المستوى الدولي، ومرد ذلك إلى أن هامش الخطأ يكون ضئيلا والقدرة على حفظ التوازن تكون متاحة بشكل أكثر بين القوتين الوحيدتين بالنظام، ويعلل ادعائه استنادا إلى التجربة التاريخية لكل نظام من الأنظمة (أنظر الجدول أسفله) خلال 199 سنة (من سنة 1792 إلى سنة 1990)، حيث يخلص إلى أن الأنظمة المتعددة القطبية غير المتوازنة هي أخطر الأنظمة، بينما التعددية القطبية المتوازنة أقل خطورة مقارنة مع غير المتوازنة، ويتضح ذلك من خلال عدد الحروب التي شهدتها كل مرحلة وحجم الخسائر في الأرواح.

[1]- أحمد محمد أبو زيد، نظريات العلاقات الدولية والحرب: مراجعة الأدبيات (1-2)، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الأول، أكتوبر 2017، ص 22.

	عدد الحروب	الخسائر
التعددية القطبية المتوازنة	- *خمسة حروب لقوى عظمى ضد قوى عظمى* - *تسعة حروب لقوى عظمى ضد قوى صغرى*	1.2 مليون وفاة في صفوف العسكريين
التعددية القطبية غير المتوازنة	- *ثلاثة حروب مركزية* - *حرب واحدة لقوى عظمى ضد قوى عظمى* - *خمسة حروب لقوى عظمى ضد قوى صغرى*	27 مليون وفاة في صفوف العسكريين، وعدد يوازي او يفوق لعدد الضحايا في صفوف المدنيين
الثنائية القطبية	- *حرب واحدة بين قوى عظمى وقوى صغرى*	10.000 ألف حالة وفاة في صفوف العسكريين

الجدول (أ)[1]: حروب القوى العظمى من سنة 1792 إلى 1990.

يبين الجدول (أ) بأن التعددية القطبية غير المتوازنة هي أكثر الأنظمة التي وقعت فيها الحروب الأشد فتكا، أي الحروب المركزية التي شاركت فيها كل القوى العظمى في النظام (حروب نابليون من 1793 إلى 1815، الحرب العالمية الأولى، الحرب العالمية الثانية)، إضافة إلى حدوث الحرب بين قوى عظمى وقوى عظمى وحروب بين قوى عظمى وقوى صغرى، بينما تعتبر الثنائية القطبية هي النظام الوحيد الذي لم تحدث فيه حرب مباشرة بين قوى عظمى وقوى عظمى، في حين وقعت الحرب بين القوى العظمى والقوى الصغرى، أما من حيث عدد الخسائر فالثنائية القطبية هي الأقل والتعددية القطبية غير المتوازنة هي الأكثر، معنى هذا [حسب ميرشايمر] "أن الحرب شغلت نسبة 18,3% في التعددية القطبية المتوازنة، ونسبة 79,5% في التعددية القطبية غير المتوازنة، في مقابل 2,2% في الثنائية القطبية"[2].

ويقدم "جون ميرشايمر" نموذجا تبسيطيا لفرص الحرب في الأنظمة القطبية، حيث يبين بأن الحرب تكون محتملة في الثنائية القطبية بين القوى "أ" و"ب"، أي حرب واحدة بين القوى العظمى المشكلة

[1]- الجدول من تصميم الباحث، المعطيات مستقاة من كتابات جون ميرشايمر.
[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 447.

للثنائية القطبية، بينما التعددية القطبية المكونة من ثلاثة أقطاب يمكن أن تكون الحرب بين "أ" و "ب" أو بين "أ" و "ج" أو بين "ج" و "ب"، وكلما ازداد عدد القوى العظمى في النظم المتعددة القطبية ازدادت فرص الحرب، مثلا يمكن أن تندلع الحرب في النظام المتعدد القطبية المكون من ستة قوى عظمى بمعدل خمسة عشرة حربا، أي بين "أ" و"ب" وبين "أ" و"ج" وبين "أ" و"د" وبين "أ" و "ص" وبين "أ" و"ع"، ثم بين "ب" و "ج" وبين "ب" و "د" وبين "ب" وص" وبين "ب" و "ع"، ويمكن أن تكون أيضا بين "ج" و "د" وبين "ج" و "ع" وبين "ج" و "ص"، إضافة إلى بين "د" و "ص" وبين "د" و "ع"، ثم بين " ص" و "ع".

وفي حالة ما إذا كان هناك عشرة قوى صغرى في النظام الثنائي القطبية، فإن هناك احتمال أن تكون الحرب بين القوى العظمى والقوى الصغرى بمعدل عشرة حروب، بينما في التعددية القطبية المشكلة من ستة قوى عظمى ترتفع لمعدل ستون حربا بين القوى العظمى والقوى الصغرى[1]، أي أن المعدل نفسه يؤدي إلى ارتفاع في عدد الحروب التي تخوضها القوى العظمى ضد القوى الصغرى، بالإضافة إلى حروب القوى العظمى ضد القوى العظمى، مع الإشارة إلى أن النظام المتعدد الأقطاب غير المتوازن يطرح احتمال أن تقع الحروب المركزية التي تشارك فيها جميع القوى العظمى والقوى الصغرى بالنظام.

ثانيا: المعضلة الأمنية وسوء التقدير

الواضح بأن "جون ميرشايمر" يدافع عن النظام الثنائي القطبية، حيث يتفق مع "كينيت والتز" على نفس الموقف، لكنهما يفترقان عند نقطة طبيعة الأنظمة المشكلة للثنائية، فبينما يرى "والتز" بأن الدول تسعى "للحفاظ على موقعها في النظام" حيث يكشف موقفه [حسب راندل شويللر] "تحيزا واضحا لدول الوضع الراهن Countries of Status-quo "[2]، فإن "جون ميرشايمر" يقول بأن الدول تطمح دائما للزيادة في قوتها النسبية، ولا تكتفي بما تحصل عليه من مكاسب آنية، بقدر ما أنها تطمح إلى تغيير النظام بما يمكنها من اكتساب قوة أكثر، لأنها دائمة السعي لتحقيق الهيمنة، لذا فإن تحسين موقعها في ميزان القوة العالمي يقلل من القوة النسبية للدول الأخرى في النظام، وهذا هو جوهر المعضلة الأمنية، حيث أن الأمن يكون عبارة عن معادلة صفرية، "فكل دولة تسعى إلى تحقيق الأمن المطلق ستجعل الدول الأخرى في النسق قاطبة غير آمنة بشكل مطلق"[3]، فيهدد بقاء الدول التي اختل ميزان القوة

[1]- يقدم جون ميرشايمر في كتابه مأساة سياسة القوى العظمى نموذج افتراضي لنظام الثعددية القطبية المكون من ثلاثة قوى عظمى، ونموذج افتراضي لنظام التعددية القطبية المكون من خمسة قوى عظمى وعشرة قوى صغرى.

[2]- Randall L. Schweller, Neorealism's status-quo bais: What security delemma?, Security Studies 5, no. 3 (Spring 1996), p 103.

[3]- أحمد محمد وهبان، الواقعيون وتحليل السياسة الدولية من مورجانتو إلى ميرشايمر: دراسة تحليلية للنظرية عبر ستة عقود، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد الأول، السنة 2016، ص 1216.

ضدها، الأمر الذي ينتج عنه منافسة دائمة من أجل تحقيق الأمن، هذه المعادلة يكون من السهل التحكم فيها بالنظم الثنائية القطبية، بينما يصعب ذلك في التعددية القطبية.

على غرار ذلك، يتفق "جون ميرشايمر" مع "مورجانتو" في كون التعددية القطبية المتوازنة هي من الأنظمة المتسمة بالسلام النسبي، إذ أنها أقل خطورة من التعددية القطبية غير المتوازنة، ويتضح ذلك من خلال إقراره "بفترة السلام الطويل الأوربي في القرن التاسع عشر، فمن سنة 1815 إلى سنة 1853، ثم من سنة 1871 إلى سنة 1914 لم تتحارب أي قوة عظمى ضد قوة عظمى أخرى بأوربا"[1]، رغم أنه كانت هناك ستة قوى عظمى بأوربا (النمسا- المجر، المملكة المتحدة، فرنسا، بروسيا/ألمانيا، روسيا، إيطاليا بداية من عام 1861) متوازنة في قوة مع فارق أن المملكة المتحدة كانت أغنى دولة بأوربا الغربية، لكنها لم تكن تمتلك جيش قوي ومتفوق على غيرها من القوى الأخرى، أي أنها لم تحول قوتها الكامنة إلى قوة عسكرية هائلة، لكنه يؤكد بأن الحجج النظرية الواقعية تقدم أفضلية النظام الثنائي القطبية المتوازنة على التعددية القطبية المتوازنة، وتكمن في ما يلي:

أولا: يؤكد بأن هناك فرصة أكثر لاشتباك القوى العظمى في ما بينها بالنظام المتعدد الأقطاب، بينما العكس في النظام الثنائي القطبية، لأنه يكون هناك قوتان وحيدتان في النظام، وكل حرب بينهما تعني حرب كبرى للنظام، وقد تهدد وجودهما معا.

ثانيا: هناك احتمالية توازن القوة في الثنائي القطبية، في حين يستحيل تحقيق التوازن في المتعدد الأقطاب، لأن الزيادة في عدد القوى العظمى في النظام ينتج عنه اختلال في توزيع القوة بالنظام، وبالتالي يصعب تحقيق التوازن، وهذا الأمر قد يؤدي إلى تحالف اثنين من القوى العظمى أو أكثر ضد القوى العظمى التي تسعى إلى الهيمنة والمهددة لبقاء القوى الأقل قوة.

ثالثا: هناك احتمال لسوء التقدير في النظام المتعدد الأقطاب، والحروب الكبرى هي في الغالب ناتجة عن سوء التقدير، بينما يقل هامش الخطأ وسوء التقدير في النظام الثنائي القطبية، وتكون التهديدات واضحة بشكل شبه كامل، لأنهما يركزان على بعضهما البعض، مما يقلل من احتمال أن يخطئ كل منهما في تقدير قدرات أو نوايا الأخر[2].

ثالثا: نظام ما بعد الحرب الباردة

يثير نظام ما بعد الحرب الباردة الكثير من النقاش بين الواقعيين، حيث يختلف في ما بينهم حول طبيعته، ويصل هذا الاختلاف إلى أنه يهدد المرتكزات النظرية للواقعية، خصوصا محددها المتعلق

[1]- John J. Mearsheimer, Structural Realism, International Relations Theories Discipline and Diversity, Edited by Tim Dunne ,Milja Kurki, and Steve Smith, Oxford University Press, Third Edition, 2013, p 84.
[2]- ibid, p 85.

بالتوازن في القوة، بمعنى أن الادعاء النظري بانتهاء الأنظمة القطبية وبداية عصر جديد متسم بالهيمنة الأمريكية المطلقة على السياسة الدولية هو ادعاء يعاكس المنطلقات الواقعية ويعصف بأسسها التي فسرت معظم الحروب باختلال التوازن في القوة، وبذلك يكون هذا المرتكز النظري عديم الجدوى وبلا فائدة، ما دام النظام الدولي تهيمن عليه قوة وحيدة بدون منافس، وتمتلك من القوة ما يكفي للسيطرة على جميع مقدرات النظام الدولي.

ومهما كانت طبيعة الحجج التي يقدمها أصحاب النظم القطبية الأحادية، فإن ذلك لا ينفِي حقيقة واقعية ناتجة عن اختلال التوازن في القوة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، والمتمثلة في الزيادة في عدد الحروب أكثر من ما كانت عليه أثناء الثنائية القطبية، إذ حسب "جون ميرشايمر" في مقالة نشرها سنة 2016 بمجلة The International Interest بعد نجاح دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية - بصفتها القطب الوحيد - دخلت في حرب شبه مفتوحة منذ الحرب الباردة، حيث كانت لمدة خمسة وعشرين عاما من انهيار جدار برلين في "حرب لمدة سنتين من كل ثلاث سنوات war for two out of every three years"، ومرد ذلك - حسب "ميرشايمر"- إلى سياسة الهيمنة الليبرالية التي اتبعها القادة الأمريكون، هذه السياسة تنبني على أن "كل منطقة من مناطق العالم لها أهمية كبيرة للأمن الأمريكي.. وتدعو إلى الهيمنة على العالم بأسره"[1].

كما يؤكد بأن هذه السياسة مفلسة وبدون جدوى وستنعكس سلبا على مستقبل القوة الأمريكية، فبدل أن تتدخل في جميع مناطق المعمور، عليها التركيز على الصعود الصيني المتنامي والذي يتطلب منها التعامل معه بثبات وحنكة في التقدير تجنبا للوقوع في مصيدة الحرب أو ما يعرف بفخ "ثيوتيديديس"، لأن القوة الصينية المتنامية ستسعى آجلا أم عاجلا إلى الهيمنة الإقليمية على النصف الشرقي للكرة الأرضية بنفس الطريقة التي هيمنت بها الولايات المتحدة الأمريكية على النصف الغربي للكرة الأرضية، وهذا يقتضي من الولايات المتحدة الأمريكية - حسب "جون ميرشايمر" - "تحديد الأولويات وعدم التورط في صراعات هامشية مستنزفة"، بما في ذلك، ضرورة التقارب مع روسيا لأنها لا "تمثل تهديدا خطيرا للمصالح الأمريكية"، بل تجمعها مصالح مشتركة في العديد من الملفات، وتحتاج "الولايات المتحدة الأمريكية لروسيا لمساعدتها في احتواء الصعود الصيني"[2]، معنى هذا أن "جون ميرشايمر" يركز على محدد التوازن إقليميا وعالميا، لهذا ينتقد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتعامل بواقعية.

[1]- John J. Mearsheimer, Donald Trump Should Embrace a Realist Foreign Policy.. But can he take on the infamous Washington “Blob”?, The International Interest, accessed on 02/12/2020 at : https://nationalinterest.org/feature/donald-trump-should-embrace-realist-foreign-policy-18502

[2]- ibid.

الأمر الذي يؤكد بأن "جون ميرشايمر" منشغل أكثر بالثنائية القطبية، لكنه ضمنيا يقر بتعددية قطبية مع فارق في القوة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا يلتقي مع بعض الواقعيين الذين يشبهون العصر الأمريكي الحالي بعصر المملكة البريطانية في القرن التاسع عشر الذي كانت فيه بريطانيا العظمى أغنى دولة في أوربا الغربية، نموذج "وليام وولفرت" الذي يقارن بين الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار المعسكر الشرقي بمراحل عرفت تفوق قوة واحدة على النظام من دون أن تحقق مزايا في القوة العسكرية وتحول قوتها الكامنة إلى قوة عسكرية هائلة، "كالمرحلة من 1860 إلى 1870، ثم من مرحلة 1945 إلى 1955، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية متفوقة على الاتحاد السوفياتي، وأخيرا من مرحلة 1980 إلى 1990"[1]، وذلك بعدما بدأ التراجع السوفياتي مع تدشين الإصلاحات الاقتصادية في عهد كورباتشوف.

لكن "وليام وولفرت" الذي يصنف ضمن الواقعية الكلاسيكية الجديدة يتجه عكس "جون ميرشايمر" من خلال دفاعه عن نظام القطب الواحد الذي سماه ب" استقرار عالم القطب الواحد The Stability of a Unipolar World"، وتعتبر مقالته المثيرة للجدل التي نشرها سنة 1999 بمثابة تحدي للواقعيين من الداخل، حيث يعارض التنبؤ الواقعي التقليدي بعدم إمكانية استقرار نظام أحادي القطبية الدولية، ويختلف مع الافتراض بأن النظام الدولي كفيل بأن يعيد بنفسه التوازن الداخلي لذاته، من خلال العودة للقطبية (الثنائية أو المتعددة)"، وقد ظل يدافع عن موقفه خلال القرن الواحد والعشرين من خلال دراسات نشرها لاحقا (سنة 2007 و2008) مع إضافته سنة 2016 إلى أن الصين هي القوة الوحيدة الممكن أن تنافس الولايات المتحدة الأمريكية وأن تصبح القوة المساوية لها، لكن ذلك "لن يحصل في المستقبل المنظور"[2].

كما أكد "وليام وولفرت" بأن الأحادية القطبية ليست مرحلة عابرة أو حالة غير ممكنة، وإنما هو نظام يجد امتداداته في العصور القديمة، حيث هناك حالات مشابهة عرف من خلالها العالم سيطرة قطب واحد على النظام؛ لهذا الغرض، يعرض "وولفرت" في مقالة مشتركة مع ثمانية باحثين سنة 2007[3]، لسبعة مراحل من التاريخ القديم عرف خلالها هيمنة قطبية أحادية على النظام، وهي "نظام الشرق الأدنى القديم (900-600 قبل الميلاد)، نظام الدولة - المدينة اليونانية وبلاد فارس (500-330 قبل الميلاد)، نظام شرق البحر الأبيض المتوسط 300-100 قبل الميلاد، النظام الهندي القديم 500-200

[1]- William C. Wohlforth, The Stability of a Unipolar World, Volume 24, Issue 1, Summer 1999, p 10.

[2]- علي الجرباوي ولورد حبش، مرجع سابق، ص 37.

[3]- Richard Little, Stuarr J. Kaufman, David Kang, Charles A. Jones, Victoria Tin-Bor Hui, Arthur Eckstein, Daniel Deudney and William J. Brenner.

قبل الميلاد، النظام الصيني القديم، 656-221 قبل الميلاد، نظام شرق آسيا 1000-1800 م، الأنظمة الأمريكية 1300 - 1600 م"[1].

بيد أن "جون ميرشايمر" له وجهة أخرى في ما يخص طبيعة النظام، التي سنفصلها بشكل دقيق خلال هذا البحث، ونكتفي بالإشارة في هذا المقام إلى القول بأن هيمنة دولة واحدة على النظام الدولي أمر شبه مستحيل في العصر الحالي، لاعتبارات كثيرة يعددها "جون ميرشايمر" في مشروعه النظري، من أهمها أن الهيمنة المطلقة تعترضها صعوبات مرتبطة بالمياه المانعة للغزو، ثم بمدى قدرة الدولة الواحدة على امتلاك قوة نووية قادرة على النجاة من الضربة الأولى وإلحاق تدمير هائل بما تمتلكه القوى الأخرى من قوة نووية في هذا العصر الذي تمتلك فيه العديد من القوى (منها قوى عظمى) القدرات النووية القادرة على إحداث ردع نووي أو ما أطلق عليه في الحرب الباردة بتوازن الرعب، لكن الهيمنة ممكنة التحقق إقليميا من خلال الهيمنة على منطقة جغرافية من العالم.

المطلب الثاني: جهود جون ميرشايمر لإرساء نموذج واقعي هجومي

تستند الواقعية الهجومية على بناء معياري مغاير الذي يميزها عن باقي الاتجاهات الواقعية البنيوية الجديدة والكلاسيكية الجديدة، حيث يشكل الأساس الذي تستمد منه الواقعية الهجومية عند "ميرشايمر" دقتها النظرية واختلافاتها مع الاتجاهات الأخرى، فعلى غرار الافتراضات المتعلقة ببنية النظام الدولي، فإن الواقعية الهجومية ذات أسس أخرى والتي قسمناها في هذا المطلب إلى فرعين، المحددات النظرية للواقعية الهجومية التي سنستعرضها في (الفرع الأول)، ثم نظريات التوازن (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المحددات النظرية للواقعية الهجومية

إن أهم مساهمة "ميرشايمر" الواقعية هي المتجلية في تطوير النظرية وإرساء مفاهيم جديدة مرتبطة بواقعيته الهجومية، إذ لم تعد محصورة في تلك المفاهيم التقليدية والبنيوية من قبيل المصلحة والقوة والبقاء والاعتماد على الذات والمعضلة الأمنية..؛ بل وضع مفاهيم جديدة محددة لواقعيته الهجومية، من أبرزها الزيادة النسبية في القوة والنوايا الهجومية وغيرها، لهذا سنركز الحديث في هذا الفرع على أربعة محددات رئيسية للواقعية الهجومية عند ميرشايمر، هي: محدد المياه المانعة؛ الدول التعديلية؛ الهيمنة الإقليمية؛ الكذب في السياسة الدولية.

[1]- William C. Wohlforth et al, Testing Balance-of-Power Theory in World History, European Journal of International Relations, Vol. 13(2), 2007, p 174.

الفقرة الأولى: محدد المياه المانعة Stopping Power of Water (المحدد الجيوبوليتيكي)

لعل أهم الإضافات التي قدمها "جون ميرشايمر" للواقعية هي توظيفه لمحدد المياه المانعة كعنصر رئيسي في التحليل، والتي يقصد بها البحار الشاسعة والمحيطات المتواجدة بالكرة الأرضية، حيث تعد محددا في عرقلة حركة الجيوش في الحروب، بحكم "وقوف المساحات المائية الواسعة في وجه الجيوش على إظهار القوة"[1]، أي أن المياه تعرقل حركة الجيوش البرية التي تسعى إلى الغزو، وحتى في حالة ما إذا تم الاستعانة بالجيوش البحرية والجوية، فإنه يصعب تحقيق النصر على دولة قوية يفصلها المحيط عن الدولة الغازية، بل ومن الممكن أن يتم إغراق قواتها البحرية والصمود أمام القصف الجوي وفق التجربة البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث لم تخرج من الحرب بسبب المياه التي منعت "هتلر" من الغزو عكس فرنسا التي تم غزوها في بضعة أيام.

كما أن المياه المانعة لا يتوقف دورها فقط في تعقيد عمليات الغزو، بل تؤدي إلى إرباك المخططين الاستراتيجيين الذين يسعون إلى تحقيق أهداف عسكرية ما وراء البحار والوصول إلى جميع مناطق المعمور بغية إظهار القوة، الأمر الذي يعني بأن المياه تمنع الدول العظمى من تحقيق الهيمنة العالمية، بل تجعل منها "مهمة شبه مستحيلة، إلا في حالة تحقيق التفوق النووي"[2]، لكن التفوق النووي صعب التحقق، لأن مهما كانت القدرات النووية لإحدى القوى الدولية، فإن الأخرى ستسعى إلى اكتساب قدرات قادرة على تحقيق التوازن النووي، إذ تعكس حالتي باكيستان والهند هذا السباق النووي، ناهيك - أيضا- على أن القوى العظمى تتسابق في ما بينها لاكتساب قدرات نووية موازنة للقوى الأخرى.

ويؤكد هذا المحدد بأن للجغرافية دورا مركزيا في السياسة الدولية، فالدول التي تقع في مساحة جزرية (نموذج المملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان) ليس كالدول التي تتمركز وسط القارة، لأن نعمة العزلة الجغرافية تجعل الدول الجزرية وشبه الجزرية في مأمن أو أن غزوها يكون مكلفا وفق ما تؤكده حالة اليابان في الحرب العالمية الثانية من خلال استهدافها بالقنبلتين النوويتين، كما أن الدول التي تحيطها المحيطات ليست كالدول التي تمتد حدودها على مساحة شاسعة من اليابسة، لأن الحدود البرية أسهل على الغزو من الحدود البحرية، ثم أن الدول التي تفصل بينها مياه شاسعة نادرا ما تظهر مشاكل بينها عكس القوى القارية، وينطبق ذلك على "القوى الكبرى التي تفصل بينها مساحات مائية شاسعة"، فضلا عن ذلك، فإن قوة الماء المانعة لا تمنع قيام الحرب بين تلك القوى فحسب، بل تعيق أيضا تفاقم أي معضلة أمنية"[3].

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 145.

[2]- Colin Elman, Realism, Security Studies : An Introduction, Edited by Paul D. Williams, Taylor & Francis e-Library, 2008, p 23.

[3]- ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية، الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، لبنان، 2009، ص 266.

على غرار ذلك، فقد ابتكرت الدول عمليات التلغيم للمحيطات كاستراتيجية للدفاع عن أمنها أمام غزو الدول العدائية، وهي عملية أكثر تعقيدا من تلغيم الحدود البرية، لأنها تحول دون وصول العدو إلى أراضي الدولة المستهدفة، فتجعل مهمته في الغزو من البحر أصعب منالا، بل تؤمن سواحله من عمليات الغزو البرمائي، حيث طبقت هذه الاستراتيجية "لأول مرة في الحرب الأهلية الأمريكية"، ثم في الحرب العالمية الأولى من خلال زرع "حوالي "240000 لغم ما بين 1914 و1918"، ويقر "ميرشايمر" بأنه كان لهذه الألغام تأثير في "مسار الحرب بدرجة كبيرة"، كما لغم العراق مياهه الإقليمية المقابلة للساحل الكويتي قبل أن تبدأ الولايات المتحدة وحلفاؤها حرب الخليج بعد غزوه للكويت، "وحين بدأت الحرب البرية في 24 فبراير 1991، لم يقتحم جنود البحرية الأمريكية الشواطئ الكويتية، بل ظلوا على سفنهم في الخليج"[1].

الفقرة الثانية: محدد الهيمنة الإقليمية Regional Hegemony

يؤكد "جون ميرشايمر" بأن الهيمنة العالمية ليست ممكنة لأسباب متعلقة "بالمياه المانعة للغزو"، ثم لصعوبة أن تحقق الدولة التي تسعى إلى الهيمنة العالمية "تفوقا نوويا على منافسيها"[2]، لكنه يقر بأن الدول تسعى في "المقام الأول إلى الهيمنة الإقليمية"، وسبب ذلك هو أن "هذا الموقف يوفر لها أمنا لا يصدق Incredible Security"[3]، بل تهتم أكثر بمراقبة توازن القوة بالمجال الإقليمي الذي لا تنتمي إليه، ويكاد منطق تفسيره يقترب من وضع نظرية في الأنظمة الإقليمية أكثر من السياسة الدولية، خصوصا إذا ما استحضرنا تركيزه الحديث على مجالات إقليمية محددة (المجال الأوربي والمجال الغربي الأمريكي والمجال الأسيوي)، لهذا فنظريته تقدم تفسيرا دقيقا لهذه الأنظمة، وسبب ذلك هو أن الأحداث الدولية خلال القرنين السابقين - التي كان مسرحها هذه الأنظمة - تتوافق مع طروحاته الهجومية وتقدم الحجج الكافية لادعاءاته النظرية.

ورغم أن "ميرشايمر" تجاهل الأنظمة الإقليمية الدولية الأخرى (نموذج إفريقيا والخليج وأمريكا الجنوبية)، إلا أن ذلك لا ينفِي حقيقة أنه قدم تفكيكا عميقا للسياسة الدولية، لأنه جعل من الأنظمة الإقليمية وحدة أساسية لتحليل سياسة القوة، إذ لا يمكن فهم أبعاد نظريته إلا داخل هذه الوحدة، أما سبب تركيزه على مجالات إقليمية معينة دون أخرى فمرده إلى أن تلك الأنظمة تطورت بشكل سريع إلى درجة أنها كانت هي مركز التحولات الكبرى (التحديث الاقتصادي والزراعي؛ التصنيع؛ الابتكار العلمي والتكنولوجي؛ تطور الصناعة العسكرية..) التي شهدها العالم خلال العصر الحديث، في حين ظلت

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 151.
[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 178.
[3]- Jonathan Kirshner, The tragedy of offensive realism: Classical realism and the rise of China, European Journal of International Relations 18(1), 2010, p 64.

الأنظمة الإقليمية الأخرى خارج هذه التحولات، فما كان عليها إلا أن تساير الركب أو القبول بالأمر الواقع الذي فرض عليها نتيجة صراع القوى الكبرى على القوة خارج مجالاتها الإقليمية.

إلا أن ذلك لا يقصد منه بأن "ميرشايمر" يخرج الأنظمة الإقليمية الأخرى من دائرة التحليل، بقدر ما يعني أنه يربط نظريته التي تبحث في سلوك القوى العظمى بمدى قدرة هذه الأخيرة على تحقيق الهيمنة الإقليمية، لأن أهم ما تطمح إليه القوى العظمى هو "أن تكون المهيمن على منطقتها الإقليمية وأن تسيطر على مناطق قريبة"، وليس ذلك فقط، إذ تسعى إلى منع القوى العظمى في المناطق البعيدة من "الحصول على موطئ قدم بإقليمها"[1]، لأن ذلك سيشكل تحديا أمنيا لها، وهذا ما ينطبق على القوى العظمى خلال القرنين السالفين، سواء تلك التي حاولت الهيمنة بمنطقة أسيا وأوربا أو الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها الدولة التي حققت الهيمنة الإقليمية بالنصف الغربي، بينما لم تظهر أي قوى عظمى بالمناطق الجغرافية الأخرى من العالم.

وإذا ما ذهبنا بعيدا في هذا التحليل، فإننا نخلص إلى أن سبب غياب اهتمامه بالأنظمة الإقليمية الأخرى مرده، أولا، لعدم ظهور قوى عظمى بهذه المجالات الجغرافية قادرة على إظهار القوة بمجالها الإقليمي أو خارجه، وثانيا، لأن فهمه للهيمنة الإقليمية مختلف تماما عن النظام الإقليمي المتعارف عليه، الأمر الذي يعني بأن "ميرشايمر" يقسم الكرة الأرضية إلى مجالات إقليمية حسب القوى العظمى المهيمنة أو الساعية للهيمنة على مجالها الإقليمي، ونستعير في هذا السياق تعليق "ريتشارد ليتل" على "ميرشايمر" بالقول أن هذا الأخير يسلم "بوجود نظامين متعايشين في نصفي الكرة الأرضية"، حيث ترسخ استقلالهما "أكثر فأكثر على مدى السنوات المائتين السابقة"[2].

على أساس ذلك، فإن "ميرشايمر" يقسم الكرة الأرضية إلى نصفها الغربي الذي حققت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة الإقليمية، ونصفها الشرقي الذي ينبه إلى أن الصين ستسعى إلى تحقيق الهيمنة عليه إذا ما واصل اقتصادها النمو بالوتيرة السريعة، لكن بما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة مهيمنة بمجالها الإقليمي ولا توجد دولة أقوى منها لأسباب مرتبطة بالجغرافيا والتفوق في القوة، فإن النصف الشرقي يتكون من عدة قوى إقليمية متقاربة في القوة، وفي حالة ما إذا حاولت الصين الهيمنة، فإن ثمن ذلك سيكون مكلفا، لهذا السبب تركز نظريته على الصعود الصيني المتنامي الذي لا يراه بأنه سيكون سلميا؛ لكن ثمة مفارقات في مقاربة "ميرشايمر"، فإذا سلمنا معه بأن الولايات المتحدة الأمريكية تنتمي للنصف الغربي للكرة الأرضية والصين للنصف الشرقي، فما موقع الدول الأوربية الغربية وباقي المناطق الجغرافية في العالم؟

[1]- مروة خليل، مفهوم الهيمنة في العلاقات الدولية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد9، شتاء 2020، جامعة الاستكندرية، ص 104.
[2]- ريتشارد ليتل، مرجع سابق، ص 269.

من منظور "ريتشارد ليتل"، فإن "ميرشايمر" يميز بين نصف الكرة الأوربي - الأسيوي والنصف الكرة الغربي، فبينما لم تستطع أي دولة تحقيق الهيمنة على النصف الأول، فإن الولايات المتحدة الأمريكية حققت ذلك بالنصف الغربي، كما أن هذا التقسيم يدعمه بفرضية قوة المياه المانعة التي توحي بأن هناك "نظامين أمنيين مستقلين تماما في نصفي الكرة الأرضية"، ويتابع [ريتشارد ليتل] "مع إقراره بإمكانية اعتبار نصف الكرة الغربي كإقليم واحد، يصر على أنه يمكن تحديد عدة أقاليم منفصلة في نصف الكرة الأوربي - الآسيوي، مع أنه لا يذكر في الواقع سوى أوربا وشمال شرق آسيا"[1]، في حين يشير إلى أقاليم أخرى من خارج المجال الأوربي كمنطقة الخليج العربي والفارسي وإفريقيا رغم أن هذه الأخيرة لا تحتل نفس الأهمية الاستراتيجية في نظريته مقارنة مع منطقة الخليج، أما المؤاخذة الأخرى على مقاربته للنصف الغربي فهي تركيزه على أمريكا الشمالية مع إغفال لأمريكا الجنوبية.

ومع ذلك، فمقاربة "ميرشايمر" تستحضر معطى أساسي في التحليل وهو الجغرافيا، إذ لا تقف هذه الأخيرة دون تحقيق الهيمنة العالمية وفقط، بل تجعل من الدول متوجسة من قضاياها الأمنية، إذ كلما كان الخطر بعيدا عن مجالها الإقليمي، فإنها تكثر فرص السلام، أما إذا كانت تشاركها بنفس المنطقة دول متفوقة في القوة، فإن أمنها يكون مهدد، وسبب ذلك هو أن الدولة القوية ستسعى إلى تحقيق الهيمنة على المجال الإقليمي كاملا، والحالة المثالية التي تكون فيها الدولة آمنة هي أن تكون وحيدة قوة مهيمنة بمجالها الإقليمي، وأن تشهد الأنظمة الإقليمية البعيدة عدة قوى ذات أطماع الهيمنة، حيث تنشغل بتوازنات مجالاتها بدل اقتحام المجال الإقليمي للدولة المهيمنة الوحيدة.

الفقرة الثالثة: محدد الأنظمة التعديلية Revisionist States

تعد واقعية "جون ميرشايمر" الهجومية جسرا أخرا من البنيوية، فهي تنتمي للفكر البنيوي الواقعي نفسه الذي أرسى دعائمه "كينيت والتز"، لكنه يفترق مع هذا الأخير في الكثير من القضايا النظرية المحورية، لعل أبرزها هو الاختلاف حول طبيعة القوى الدولية، حيث يعتبرها "كينيت والتز" قوى الوضع الراهن Status Quo Powers وتسعى إلى الحفاظ على مكانتها في النظام، بينما يراها "جون ميرشايمر" بأنها قوى تعديلية Revisionist Powers تسعى إلى تغيير النظام في الاتجاه الذي يعزز مكانتها في سلم القوة الدولي، بمعنى أن الشهوة المتأصلة في الأنظمة للحصول على المزيد من القوة تجعل منها قوى تعديلية ولا تقنع بما تحصل عليه من مكتسبات، وهذا هو جوهر الاختلاف بين الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية إذا سلمنا أيضا بأن "كينيت والتز" أحد رواد الاتجاه الأخير.

يحاجج "ميرشايمر" بأن تاريخ القوى العظمى" يقوم بالدرجة الأولى على الصدام بين القوى التعديلية"، ويدعم نظريته بسلوك القوى العظمى في القرنين الماضيين (نموذج ألمانيا القيصرية في

[1]- ريشتارد ليتل، مرجع سابق، ص 270.

الحرب العالمية الأولى، ألمانيا النازية واليابان في الحرب العالمية الثانية، الاتحاد السوفياتي ما بعد الحرب العالمية الثانية)، بينما يعتقد بأن قوى الوضع الراهن لا توجد إلا في "حالة الدول المهيمنة الإقليمية، أي الدول التي بلغت ذروة القوة"، وهي حالة نادرة في السجل الدولي باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية بالنصف الغربي للكرة الغربية، بل حتى الولايات المتحدة تصرفت بطريقة هجومية لتحقيق الهيمنة الإقليمية خلال القرن التاسع عشر، بينما أعاقتها المياه للتوسع بالغزو في اتجاه مناطق أخرى من العالم؛ وعليه، فالدول تسعى دائما لتعظيم قوتها النسبية، وفي حالة إذا ما حصلت على القوة، فإن طموحها في المزيد لا يتوقف، لهذا فإن قادة الدول يبحثون دائما عن فرص للتوسع من خلال الغزو لاكتساب المزيد من القوة بغية "تحسين فرص دولهم في البقاء"[1].

بينما يرى "والتز" بأن الهدف النهائي للدول هو تحقيق البقاء، لأجل ذلك، تسعى إلى الحفاظ على مكانتها في النظام من خلال توازن القوى، أي أنها "تركز على الحفاظ على موقعها في ميزان القوة"، إذ يحاجج بأنه [والتز] لا "فائدة في الحرب كاستراتيجية لاكتساب القوة"[2]، لأن الدول التي تختار ذلك سيكون مآل سياستها الفشل، بحكم أن الدول الأخرى ستبحث على توازنات ضد الدول العدائية الراغبة في تحقيق الهيمنة، الأمر الذي يعني بأن الدول لن تسعى إلى اكتساب المزيد من القوة، بل ستهتم فقط بتعظيم فرص البقاء من خلال الحفاظ على توازن القوى القائم وليس تعديله؛ هذا الاختلاف بين "والتز" "وميرشايمر" له أبعاد كثيرة على السياسات ويؤدي إلى نتائج غاية في الأهمية، إذ رغم أنهما ينتميان إلى الواقعية البنيوية ويتفقان حول بعض المنطلقات الواقعية كالفوضى الدولية والسلوك العقلاني والبقاء، فإن لكل واحد منهم مقاربة مختلفة عن الأخر.

كما أن هذا الاختلاف، في واقع الحال، بين جل رواد الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية وليس فقط بين "والتز" "وميرشايمر"، حيث أن الأولى تذهب إلى "أن الدول من حيث المبدأ تفضل استراتيجيات التوازن من أجل منع صعود القوى المهيمنة"، أما الثانية فيفترض روادها "بأن سياسات القوة تحرض الدول على البحث عن النفوذ وليس البقاء فقط"[3]، بمعنى أن الدول ذات نوايا تعديلية من خلال كسب المزيد من القوة كلما أتيحت لها الفرصة، لكنها في نفس الوقت قد تكون قوى الوضع الراهن إذا ما كانت المهيمن الوحيد بمجالها الإقليمي وفق مقاربة "جون ميرشايمر".

بالنتيجة، يؤدي هذا الاختلاف إلى مخرجات مختلفة، لأن افتراض أن النظام الدولي يتشكل من قوى تعديلية، معناه أن سياسة القوة ستظل هي الحاسم في صراع القوى الدولية، بينما افتراض أن النظام يتشكل من قوى الوضع الراهن، يؤدي إلى نتيجة أن فرص التعاون تكون متاحة أكثر والأمن وافر

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 214.

[2]- John J. Mearsheimer, Reckless States and Realism, International relations vol.23 (2), 2009, p 244.

[3]- Sten Reynning and Stefano Guzzini, Realism and Foreign Policy Analysis, Copenhagen Peace Research Institute, 2001, p 8.

والحروب أقل؛ ففي حالة الدول التعديلية فإن سياسة القوة وسباق التسلح - بما فيها الأسلحة النووية - سيظل قائما في نظام فوضوي لا توجد فيه سلطة أعلى، بينما في حالة دول الوضع الراهن، فإن الدول ستبحث عن سبل التعاون للتغلب على الأخطاء والحسابات غير العقلانية التي غالبا ما تؤدي إلى الحرب، مما قد يقلل من فرص التنافس على القوة العسكرية، لأن الدول ستسعى في النظام إلى الحفاظ على وضعها القائم، ولن تغامر بسياسات القوة الممكن أن تهدد بقائها.

يعلق "سنايدر" على الاختلاف القائم بين "والتز" "وميرشايمر" بالقول بأن نظريتهما تعملان جنبا إلى جنب، إذ أن الأول يشرح "السلوك الأمني لقوى الوضع الراهن"، أما الثاني يوضح سلوك الدول "ذات النوايا التعديلية"، فقد تتصرف الدول بطريقة دفاعية في بعض الأحيان وهجومية في أحيانا أخرى، لهذا فإن "ديناميات النموذجين تميل إلى التفاعل The dynamics of the two models tend to interact "[1]، بمعنى أنهما مكملان لبعضهما البعض، حيث ركز "والتز" على دول الوضع الراهن والممكن أن تتصرف بطريقة هجومية للحفاظ على التوازن، بينما عالج "ميرشايمر" الدول التعديلية والمحتمل أن تتصرف بطريقة دفاعية لفرض التوازن على الدول ذات النوايا العدوانية، الأمر الذي يعني بأن هناك "نوع من التداخل Overlap بين هاتين النظريتين"[2].

الفقرة الرابعة: محدد الكذب في السياسة الدولية Lying in international politics

ارتباطا بفرضيات الواقعية الهجومية [لجون ميرشايمر]، فإن "الدول لا تكون متأكدة تماما من نوايا بعضها البعض"، ولا "تكون متيقنة بأن الدول الأخرى لن تستخدم القوة ضدها"[3]، يعني ذلك بأن الدول تتفاعل في نظام دولي غير دقيق بمعطيات منقوصة، حيث يكون للدول فرصة إخفاء نياتها الحقيقية عن الدول الأخرى، كما يمكن أن تكون نيات بعضها حميدة أحيانا وشريرة في أوقات أخرى أو العكس، الأمر الذي يؤكد بأن واقع السياسة الدولية يتسم بانعدام اليقين، إذ أن خلف اللغة الدبلوماسية المنمقة، فإن هناك حكمة واقعية مفادها بأن السياسة الدولية تحركها المصالح المتغيرة، وبأن هذه المصالح قد تجعل من صديق اليوم هو عدو الغد والعكس صحيح، ناهيك عن أن الدول عادة ما تضمر نواياها الحقيقية، مما قد تتسم خطاباتها السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية بعدم الوضوح، بل من الممكن أن يكذب قادتها على الشعب أو المجتمع الدولي بغية تحقيق غايات متعلقة بالمصالح الاستراتيجية للدولة.

وقد وضح "جون ميرشايمر" حقيقة الكذب في السياسة الدولية بكتاب منفصل تحت عنوان "لماذا يكذب القادة والزعماء: حقيقة الكذب في السياسة الدولية Why Leaders Lie: The Truth

[1]- Glenn H. Snyder, Mearsheimer's World—Offensive Realism and the Struggle for Security: A Review Essay, International Security, Vol. 27, No. 1 (Summer 2002), p 158.
[2]- ibid, p 159.
[3]- Peter Toft, John J. Mearsheimer: an offensive realist between geopolitics and power, Journal of International Relations and Development (2005) 8, p 363.

about Lying and International Politics"، الصادر سنة 2011، حيث يؤكد بأن السياسة الدولية تتسم بالكذب مستدلا بالعديد من الأمثلة من السجل التاريخي، فلا يهم ما إن كانت الدول عدوة أو حليفة، بقدر ما أن الكذب متأصل في السياسة الخارجية للدول، ومرد ذلك إلى أن الزعماء والقادة يتخذون من الكذب وسيلة لكسب الرأي العام الداخلي لتبرير السلوك الخارجي أو قد تتعمد الكذب على المجتمع الدولي بغية إخفاء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، لكن هذا لا يعني بأن "ميرشايمر" يحث القادة والزعماء على الإكثار من الكذب في السياسة الدولية أو أن الكذب "فضيلة كبرى"، بل معناه بأن الكذب الدولي هو "في بعض الأحيان أداة مفيدة لإدارة شؤون الدولة في عالم مفعم بالمخاطر"[1].

يعطي "جون ميرشايمر" للكذب مدلولا شاملا ويربطه بخداع الجمهور وكتمان الحقيقة عليه والتلفيق، إذ ينطلق من كذب الأفراد في المجتمع، "فالمرء يكذب عندما يستخدم وقائع - حتى لو كانت حقيقية - لإيحاء بأن شيئا ما، هو صحيح، خاصة وهو يعلم أنها - أي تلك الوقائع المزعومة - ليست صحيحة"[2]، ثم ينتقل بهذا التعريف إلى مجال العلاقات الدولية، حيث يقدم عدة نماذج من السجل التاريخي للكذب في السياسة الدولية، والتي تعمد فيها قادة الدول والزعماء تسويق أكاذيب على أنها حقائق ثابتة، إما بغرض تبرير سياسات متهورة ومرفوضة من طرف الجمهور، أو بغاية تحقيق غايات متعلقة بالسياسة الخارجية للدول بمنطق ميكيافيلي أساسها الغاية تبرر الوسيلة، سواء كانت هذه الغايات متعلقة بتحقيق مصالح لا تبدو مهمة بالنسبة للجمهور أو التعامل مع مواقف محرجة تحتم على القادة التستر عليها.

ورغم أن الكذب - كسلوك إنساني - ينتهك القيم الأخلاقية وليس أمرا محمودا، إلا أنه فعل قائم بقوة الواقع في السياسة الدولية بصرف النظر عن النتائج المتوقع أن يحققها والآثار الممكن أن يؤدي إليها على مستوى السياسات، لأن الكذب السياسي - بالتعريف - هو "صورة من صور الخداع المتعمد" الذي يمارسه قادة الدول، حيث "يرتكز على مقوم النية في الخداع في كثير من الأحيان"، كما "يستهدف إخفاء الحقيقة عن الأخرين أو على الأقل تشويهها، أو تدميرها في أحيان أخرى" أو التكتم عليها أو إعادة تركيبها، بغية "تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف السياسية، وقد يكون هذا الهدف نبيلا"، كما "قد يكون غير نبيل في كثير من الأحيان"[3].

من جانب أخر، فإن الكذب في السياسة الدولية له صلة بطبيعة التفاعلات الدولية القائمة، حيث أن الدول التي تقع في محيط خطير ليس كالدول التي تقع في مجال آمن، إذ كلما كانت الأخطار كثيرة إلا

[1]- جون ميرشايمر، لماذا يكذب القادة والزعماء: حقيقة الكذب في السياسة الدولية، ترجمة عبد الفتاح عمورة، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ديمشق، سورية، الطبعة الاولى، 2016، ص 30

[2]- جون ميرشايمر، لماذا يكذب القادة، نفس المرجع، ص 36.

[3]- حمدي عبد الحميد الشريف، المشروعية الفلسفية للكذب والخداع السياسي، حولية كلية الآداب - جامعة بني شريف، المجلد 7، الجزء الأول، السنة 2018، ص 212.

وارتفع الكذب بين الدول، بينما كلما كانت الدول أكثر آمنا في محيطها، فإنه يقل هامش الكذب، بمعنى أنه يكون للقادة العديد من الدوافع للكذب حينما يدركون بأنهم يشتغلون في نظام فوضوي، مما يحتم عليهم توظيف كافة الوسائل لضمان البقاء، إذ للدول - حسب 'جون ميرشايمر' - "التي تشتغل في بيئات من التهديد الكبير حس ثابت وحاد تجاه التعرض للخطر، وهي بذلك تدرك أنها أكثر ميلا لأن تستخدم أي تكتيك أو استراتيجية تمكنها من تعزيز أمنها"[1]. بالمجمل، فإن الدول تكذب في زمن الحرب أكثر من زمن السلم، وتجعل من الكذب استراتيجية ذكية لحظة الأزمات، إما تجنبا للوقوع في الحرب أو لغرض تحويل الأزمة إلى حرب، كما تتعمد الدول الكذب بشكل أكثر على الأعداء عكس الحلفاء.

ويفصِّل "جون ميرشايمر" في كتابه معنى الكذب في السياسة الدولية، إذ يركز على "الأكاذيب الاستراتيجية التي تشمل أكاذيب تروى لصالح المصلحة الوطنية للدولة"[2]، فيضعها ضمن خمسة تصنيفات (الأكاذيب بين الدول، التخويف، التكتم الاستراتيجي، صنع الخرافات القومية، الأكاذيب الليبرالية)؛ كما يستعرض عشرة أنواع من الكذب بين الدول، من بينها، الكذب بهدف تخويف الخصوم، الكذب من أجل التهرب من العقاب الدولي، الكذب من أجل تقليل النوايا العدوانية على دولة أخرى لغرض التمويه، الكذب بغاية التقليل من النوايا العدوانية تجنبا لاستفزاز العدو، الكذب بغية التأثير على سلوك دولة عدوة من خلال التهديد بالهجوم رغم أنها لا تكون مصممة على الحرب، الكذب بغية استفزاز دولة لدفعها للحرب، الكذب بهدف إثارة الحلفاء حول تهديد دولة أخرى، الكذب من أجل التضليل ولتسهيل عمليات التجسس وأعمال التخريب في زمن السلم، الكذب لكسب ميزة أثناء العمليات العسكرية في زمن الحرب، الكذب لغاية "الحصول على صفقة أفضل" أثناء التفاوض "على إبرام معاهدات واتفاقيات رسمية"[3].

إضافة إلى ذلك، يسترسل "جون ميرشايمر" بالتفصيل في التصنيفات الخمس من الأكاذيب الدولية، ويعززها بالعديد من الأمثلة من السجل الدولي، على سبيل المثال، تضطر الدول للترهيب والتخويف من خلال إطلاق سلسلة من الأكاذيب حينما ترى بأن الجمهور أو الرأي العام لا يؤيد سياساتها الخارجية، وقد وظفت الإدارة الأمريكية هذه الخطة أثناء التحضير لغزو العراق في سنة 2003، إذ رغم أنها كانت مصممة على الغزو، فإنها كانت تواجه معارضة من الرأي العام الأمريكي والعالمي، فبحثت عن الشرعية لعملها العدائي من خلال الترويج لأربع أكاذيب رئيسية، أولها، إطلاق أكذوبة علاقة صدام حسين ببن لادن، ثانيا، الترويج على نطاق واسع بأن صدام يمتلك أسلحة الدمار الشامل، ثالثا، التلميح

[1]- جون ميرشايمر، لماذا يكذب القادة..، مرجع سابق، ص 77.

[2]- Eva Goričan, Why do Leaders Lie and Why do We Believe Them, Journal on European Perspectives of the Western Balkans Vol. 6 No. 2(11), October 2014, p 113.

[3]- جون ميرشايمر، لماذا يكذب القادة..، مرجع سابق، ص 74.

إلى أن صدام حسين كان مسؤولا بشكل جزئي عن هجمات 2001، رابعا، إيهام الرأي العام بأن قادة أمريكا "كانوا يأملون في إيجاد حل سلمي للأزمة العراقية وأن الحرب كانت خيارا أخيرا"[1].

كما هناك أمثلة أخرى من الأكاذيب، فقد كذبت الولايات المتحدة الأمريكية لغاية "التغطية عن سياسة مثيرة للجدل" أثناء أزمة الصواريخ الكوبية مع الاتحاد السوفياتي سنة 1963، حيث وافقت إدارة الرئيس كينيدي على المطالب السوفياتية بسحب صواريخ جوبيتر التي تحمل أسلحة نووية من تركيا مقابل سحب السوفيات صواريخهم النووية من كوبا، لكن هذه الصفقة السرية التي جنبت القوتين العظميين حربا نووية، اشترط الرئيس كينيدي على السوفيات عدم الإعلان عليها علنا، "وإلا فإنه سينفي ذلك ويتراجع عن الصفقة في نهاية المطاف"[2]، لأن كينيدي كان يعلم بأن هذه الصفقة ستواجه معارضة من الرأي العام الأمريكي وسيفقد الحلفاء - على إثرها - ثقتهم في الولايات المتحدة الأمريكية، لهذا اضطر إلى الكذب علنا ونفي عقده لصفقة من هذا النوع، بمعنى أنه تكتم على سرية الصفقة لأسباب استراتيجية، ويصنف "ميرشايمر" هذا النوع من الكذب ضمن التكتم الاستراتيجي.

ورغم الانتقادات التي توجه "لميرشايمر"، فإن ذلك لا ينقص من أهمية كتابه، لأن عدم معالجته "لكذب القادة بغية تحقيق مصلحهتم الشخصية"[3]، راجع بالأساس لواقعية "ميرشايمر" التي تركز على السياسة الدولية وبُعد السياسة الخارجية في نظريته، حيث يعالج الكذب في السياسة الدولية من منطلق ما يحققه للدول من مكاسب أو مخاطر، فقد يحقق الكذب - كعمل استراتيجي - عدة مكاسب للدول، لكن من الممكن أن يكون له انعكاسات سلبية على السياسة الخارجية للدول، نموذج الكذب أثناء غزو العراق الذي كانت نتائجه كارثية من منظور "ميرشايمر"، لهذا فإنه يبدي موقفا معارضا - في خاتمة كتابه - لسياسة الكذب التي تتخذها الإدارة الأمريكة لتبرير تدخلاتها العسكرية في العالم، بل من الممكن أن تستمر هذه السياسة المتعارضة مع الأسس الواقعية في الأجل المنظور، وذلك من خلال "إقناع الشعب الأمريكي بأن السياسات الهامشية هي في حقيقة الأمر شيئا رهيبا، وتشكل مخاطر متزايدة"[4].

الفرع الثاني: نظرية توازن القوى Balance of Power

ارتبط مفهوم توازن القوى بالنظرية الواقعية منذ أن ظهرت إرهاصاتها الأولى في كتابات المؤرخ اليوناني "ثيوسيديدس"، بل ومنذ أن ظهر نظام الدولة المدينة في العصور القديمة وإلى عصرنا الحالي، إذ لا يمكن الحديث عن الواقعية من دون هذا المفهوم، لدرجة أنه قد يوحي بأن الواقعية وتوازن القوى هما مفهومان مترابطان، بل وأن النظرية الواقعية هي نظرية في توازن القوة بين القوى الدولية الفاعلة

[1]- جون ميرشايمر، لماذا يكذب القادة، مرجع سابق، ص 97.
[2]- جون ميرشايمر، لماذا يكذب القادة، مرجع سابق، ص 116.
[3]- Eva Goričan, Why do Leaders Lie, op.cit, p 120.
[4]- جون ميرشايمر، لماذا يكذب القادة، مرجع سابق، ص 169.

بحقل العلاقات الدولية، وسبب ذلك، هو أن جل مساهمات الواقعيين تتمحور بالأساس حول توازن القوى بصفته محددا بارزا في تفسير السياسة الدولية وسلوك الدول على مستوى السياسة الخارجية، كما يفسر أغلب رواد المدرسة الواقعية "اندلاع حروب القوى العظمى بسبب توازن القوى الدولي، بينما تعتبر السياسات الداخلية ذات أهمية أقل"[1].

ويحيل توازن القوى إلى توزيع القوة بين الدول المشكلة للنظام بشكل متساو أو غير متساو، وهي "تدل عادة على حالة لا تتفوق فيها دولة على أخرى"، لأن التفوق سيؤدي إلى اختلال ميزان القوة لصالح دولة على حساب أخرى، الأمر الذي ينتج عنه ظهور ما يسمى بالمعضلة الأمنية، حيث سيعزز مكانة الدولة القوية على النظام ومن الممكن أن يؤدي بها إلى السلوك العدواني تجاه الدول الأقل قوة أو العكس، فيتعين على الدول المتضررة من ميزان القوة المختل أن تبحث عن السبل اللازمة للحد من أي اعتداء مرتقب، إذ في مسعاها، ستبحث عن آليات لتعزيز قوتها من خلال "إما اتباع سياسات هجومية تمثل تهديدا أو إكراها على الآخرين لصالح أمنها القومي، وإما سياسات دفاعية كاستجابة على بعض السياسات العدوانية من بعض الدول الأخرى (ردعية)"[2]، بمعنى أن "توازن القوى هو نوع من التسوية بين الدول التي تفضل نظامه على الفوضى المطلقة"[3]، رغم أن هذا النظام تشكله وتضبطه الدول الأكثر قوة.

بيد أن هناك اختلاف بين رواد الواقعية في مقارباتهم لتوازن القوى، هذا الاختلاف نتج عنه ظهور عدة نظريات لتوازن القوى من أهمها توازن القوة التقليدي، التوازن الناعم، توازن التهديد، توازن المصالح، التوازن من خارج المجال؛ سنحاول مقاربة توازن القوى عند جون ميرشايمر من خلال تقسيم هذا الفرع إلى فقريتن، حيث سنعالج في الفقرة الأولى "التوازن الدولي والتوازن الإقليمي"، بينما سنركز الحديث في الفقرة الثانية على "الدول الجزرية والتوازن من وراء البحار".

الفقرة الأولى: التوازن الدولي والتوازن الإقليمي

ثمة اختلاف جوهري بين "جون ميرشايمر" "وكينيت والتز" حول مقاربتهم لتوازن القوى، حيث يكمن بدرجة أولى، في الكيفية التي يقارب بها كل واحد منهما التوازن في السياسة الدولية، فبينما يربط "كينيت والتز" التوازن بطبيعة القوى العظمى المشكلة للنظام، ويعتبرها قوى تسعى إلى الحفاظ على مكانتها في ميزان القوى العالمي، فإن مقاربة "جون ميرشايمر" تبدو مختلفة تماما عن "كينيت والتز"، إذ يوحي نموذجه بأنه يضع نظرية التوازن ضمن النظام الإقليمي، ويعتقد "ريتشارد ليتل" بأن هذا

[1]- John Mearshimer and Stephen Walt, Leaving theory behind: Why simplistic hypothesis testing is bad for International Relations, European Journal of International Relations 19(3), 2013, p 431.

[2]- أحمد محمد أبو زيد، العلاقات الخارجية والتوازن في منطقة الخليج في عالم ما بعد أمريكا، مجلة شؤون الأوسط، العدد 159، شتاء-ربيع 2019، ص 15.

[3]- مارتن غريفثس وتيري أوكالاهن، مرجع سابق، ص 155.

الاختلاف يبعد نظريتهما أكثر ما يضعهما ضمن نسق متكامل، لأن "والتز" يبني تصوره على الفهم التقليدي للنظام الدولي، حيث يختبر نظريته بناء على واقع السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي، بينما تبين نظرية "جون ميرشايمر" بأن النظام الدولي مبني "على أساس إقليمي"، و"بأنه يستحيل فهم النظام الدولي من دون الإقرار أولا بأنه مؤلف من عدد من توازنات القوى الإقليمية"[1]، الأمر الذي يعني بأن "ميرشايمر" أدخل محدد جديد في التحليل أغفله "والتز"، وهذا المحدد يؤدي إلى مخرجات نظرية مختلفة بينهما رغم أنهما يتفقان على العديد من المنطلقات الواقعية.

في هذا السياق، يتحدث "جون ميرشايمر" في نظريته على التوازن من منظورين مختلفين، الأول، يسلط فيه الضوء على التوازن الدولي من خلال عدد القوى العظمى[2]، ويقترب أكثر من "كينيت والتز" حينما يتفق بأن النظام الثنائي القطبية هو الأقرب إلى السلم من النظام المتعدد الأقطاب، ومرد ذلك إلى قدرة القوتين العظميين على ضبط التوازن في الثنائية القطبية، وصعوبة ذلك في التعددية القطبية، لكنه يختلف معه في كون القوى الدولية هي قوى تعديلية تسعى دائما لتعظيم نصيبها من القوة ولا تكتفِي بما تحصل عليه، ويرى بأن قوى الوضع الراهن الوحيدة في القصة هي القوى المهيمنة إقليميا، وبما أن هذه الحالة نادرة الوجود باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية في نصف الكرة الغربي، فإن "القوى العظمى لا تتعهد جديا بالحفاظ على السلام، بل تحاول أن تزيد نصيبها من القوة العالمية"[3].

أما المنظور الثاني فهو المتعلق بالتوازنات الإقليمية، حيث يعالج التوازنات الإقليمية ضمن مجالات إقليمية محددة[4]، نموذج أوربا وشمال شرق آسيا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالنصف الغربي للكرة الأرضية، ويربط هذه التوازنات بالقوى العظمى الموجودة بهذه المناطق وأيضا بالتوازن على المستوى الدولي، لكن ذلك يثير الكثير من التساؤلات، أولها مرتبط بما إن كان مستوى التحليل سيتخذ من النظام الدولي مدخلا لتفسير أحداث السياسة الدولية أم أن التوازنات الإقليمية هي المدخل لفهم التفاعلات الدولية، بمعنى أخر "إذا لم تفسر التطورات في التوازن الإقليمي"، فهناك "فرصة ثانية للتحقق من النظرية من خلال البحث عن التطورات على مستوى النظام"، أما الثاني، فيتعلق بكيفية تعريف للمجال الإقليمي و"تحديد الحدود الإقليمية Regional Boundaries[5]"، حيث يتم التركيز على دول بينما يتم استبعاد أخرى، وهذا بحد ذاته يثير إشكالات نظرية حول التوازنات الإقليمية خارج المجال الأوربي والأسيوي، وما إن كانت ينطبق عليها نظريته أو لا.

---

[1]- ريتشارد ليتل، مرجع سابق، ص 252.

[2]- المقصود طبيعة القطبية الدولية وعدد القوى العظمى بالنظام الدولي، مثلاً ُناء الحرب الباردة كان هناك الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وهو نظام ثنائي القطبية.

[3]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 334.

[4]- يركز ميرشايمر على التوازن الإقليمي بكل من منطقتي أوربا وشمال شرق آسيا والخليج العربي، كما يتحدث بشكل كثيف عن نصفي الكرة الأرضية الشرقي الذي توجد فيه الصين، والغربي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة.

[5]- Peter Toft, John J. Mearsheimer: an Offensive realist between geopolitics and power Journal of International Relations and Development (2005) 8, p 393

بشكل عام، ليس هناك ما يؤكد أو ينفي ذلك، لأن "جون ميرشايمر" لم يتوسع في نظريته في تحليل النظام الإقليمي ولا التوازنات التي تقع ضمنه، إذ باستثناء تقسيمه للكرة الأرضية إلى نصفيها الغربي والشرقي، فإن حدود ذلك التقسيم غير واضحة بشكل دقيق، لكن لابد من الإشارة إلى أن التوازنات الإقليمية حاضرة بقوة في نظريته، ولا يمكن أن نتحدث عن توازن القوى على مستوى النظام من دون التوازن الإقليمي، حيث ينطبق ذلك على منطق تفسيره الذي يقول بأن القوى العظمى تطمح لأن تكون مهيمنة إقليميا، فتراقب توازن القوى بمحيطها وبالمجالات الإقليمية البعيدة، ورغم أن محدد الجغرافيا الذي وظفه "جون ميرشايمر" يعد - بحق - إضافة مهمة للنظرية الواقعية، إلا أن التوازن الإقليمي يفتح نظريته على آفاق أخرى للبحث، حيث يمكن التوسع ضمن إطاره، بما في ذلك، إدراج مناطق إقليمية أخرى داخل دائرة التحليل.

الفقرة الثانية: الدول الجزرية والتوازن من وراء البحار

يحتل محدد الجغرافيا - كما أسلفنا القول - مكانة خاصة في نظرية "جون ميرشايمر"، ويرتبط ذلك بإدراجه في التحليل محدد الدول الجزرية، ثم للمياه المانعة للغزو المتمثلة في المحيطات والبحار التي تفصل بين الدول، هذه الجغرافيا عند "ميرشايمر" ذات علاقة بتوازن القوى، وذلك من خلال ما يؤكده السجل التاريخي للدول الجزرية التي تدخلت لفرض التوازن من وراء البحار، حيث ينجلي ذلك بوضوح في الدور الذي قامت به كل من بريطانيا والولايات المتحدة خلال القرنين الماضيين عبر تدخلهما في القارة الأوربية - وكذلك الآسيوية - لردع القوى العدوانية، كما يقدم "ميرشايمر" تحديدا دقيقا للقوة الكبرى الجزرية، فهي "التي تشغل أرضا محاطة بماء وليس فيها قوة كبرى أخرى"، حيث "ينطبق هذا التعريف على كل من بريطانيا والولايات المتحدة"[1]، مع وجود الفرق بين الدولتين، فبريطانيا هي فعلا دولة جزرية تحيطها المياه من كل جانب، بينما الولايات المتحدة هي دولة جزرية لكنها محاطة بقوتين من جهة الشمال (كندا) والجنوب (الميكسيك)، ويحيطها مساحة شاسعة من مياه المحيط الأطلسي على حدودها من جهة الشرق ومياه المحيط الهادي من جهة الغرب.

وسبب أنها قوة كبرى جزرية راجع لعدم وجود دولة أقوى منها في مجالها الإقليمي، فقد ثبتت نفسها كأقوى دولة إقليمية بنصف الكرة الغربي منذ نهاية القرن التاسع عشر (1898) حينما ربحت الحرب الإسبانية الأمريكية التي كسبت من خلالها حق السيطرة على مناطق جديدة "كغوام والفلبين وبورتيريكو"[2]، وهي نفس الفترة التي ستبدأ فيها الولايات المتحدة "ببناء آلة عسكرية ضخمة"؛ علاوة

[1]- ريتشارد ليتل، مرجع سابق، ص 267.

[2]- يشير ميرشايمر إلى أن القرن التاسع عشر هو قرن تمدد الإمبراطورية الأمريكية التي كانت تضم 13 ولاية عند استقلالها على الأراضي في اتجاه الشمال والجنوب وغربا نحو المحيط الهادي وشرقا نحو المحيط الأطلسي، حيث اشترت من فرنسا سنة 1803 إقليم لويزيانا، وأخذت فلوريدا من إسبانيا سنة 1819، ثم ضمت تكساس سنة 1845 بعد استقلالها عن المكسيك وتقديم طلب الانضمام للولايات المتحدة، وحصلت على إقليم

على ذلك، يلتزم "ميرشايمر" في نظريته بالقول بأن الدول المهيمنة الإقليمية هي دول الوضع الراهن، ما دامت هي القوة الوحيدة المتفوقة بمجالها الإقليمي، لكنها تتصرف كقوى تعديلية حينما يتضح لها بأن قوى دولية تسعى إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية خارج مجالها الإقليمي، حيث "يقتصر الهدف النهائي للقوى العظمى في إنجاز الهيمنة الإقليمية ومنع ظهور منافسين أنداد في المناطق البعيدة من الكرة الأرضية"[1]، وقد جسدت هذا المسعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من خلال تدخلهم لفرض التوازن من وراء البحار بأوربا وشمال شرق آسيا.

إلا أن "ميرشايمر" يؤكد بأن الدول الموازنة من وراء البحار لا تتدخل لفرض التوازن إلا في حالة ما إذا فشلت استراتيجية تمرير المسؤولية للآخرين في احتواء التهديد، بمعنى أن الدول الجزرية المتفوقة في القوة تفضل مراقبة التوازن من بعيد على سياسة إظهار القوة خارج مجالها الإقليمي، لأن صعوبة تحقيق الهيمنة على كامل الكرة الأرضية بسبب المياه المانعة للغزو تجعل منها قوى موازنة من الخارج بغية ردع القوى الإقليمية التي تسعى للهيمنة الإقليمية على منطقتها، وهذه السياسة هي التي اتبعتها الولايات المتحدة وبريطانيا خلال المائتي عام، إذ رغم أن بريطانيا، مثلا، كانت تسيطر في منتصف القرن التاسع عشر "على 70 في المائة تقريبا من القوة الصناعية الأوربية"، فإنها لم تكن قوة عسكرية هائلة، لأنها لم تكن تهتم بالتوسع داخل أوربا، بحكم عدم وجود دولة مهيمنة كامنة بأوربا، لكن مع بداية القرن العشرين غيرت بريطانيا استراتيجيتها من خلال "التدخل في أوربا لفرض التوازن على القوى العدوانية التي سعت لتحقيق الهيمنة الإقليمية"[2].

ورغم اختلاف نموذجي بريطانيا والولايات المتحدة من حيث دورهما كفارضي التوازن من وراء البحار، فإن نظرية "جون ميرشايمر" تؤكد بأن كلاهما تصرفا بالمنطق نفسه، وذلك - أولا - عبر التوازن الداخلي من خلال الرفع من ميزانية الإنفاق العسكري والتجنيد في كل مرحلة من مراحل ظهور مؤشرات لضرورة احتواء قوى تسعى إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية خارج المجال الإقليمي، وثانيا، من خلال فرض التوازن الخارجي عبر بناء التحالفات لفرض التوازن على القوى المهددة، نموذج تحالف بريطانيا مع روسيا وفرنسا في الحرب العالمية الأولى ومع فرنسا في الحرب العالمية الثانية، ثم مع الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة لاحتواء تهديد الاتحاد السوفياتي، ونفس الشيء ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية التي انضمت للحلفاء في الحرب العالمية الأولى والثانية، وظلت قواتها بشمال شرق آسيا وأوربا طوال فترة الحرب الباردة.

أريغون بعد تسوية سياسية مع المملكة المتحدة سنة 1846، وفي سنة 1846 احتلت كاليفوريا بعد الحرب على المكسيك، واشترت ألاسكا من روسيا عام 1867. تسمى هذه السياسة بالقدر المحتوم الذي سعى رؤساء الولايات المتحدة تحقيقها على طول 125 سنة من 1776 إلى 1900.

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 297.

[2]- ألمانيا الفهليلية في الحرب العالمية الأولى وألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية، وقد تدخلت بجيشها خلال الحربين لمساعدة فرنسا في صد العدوان الألماني.

على هذا الأساس، نخلص إلى نتيجتين يتوسع "جون ميرشايمر" في شرحهما بشكل مفصل، أولها، هي التي تتناقض مع المنطق الليبرالي، حيث أن تدخل القوى العظمى الجزرية بأوربا وشمال شرق آسيا لم يكن بغاية الحفاظ على السلام، بل "حاربت لمنع خصم خطر من إنجاز الهيمنة الإقليمية"، "فكان السلام ناتجا ثانويا لتلك المساعي"[1]، ويتطابق هذا التفسير مع المخرجات النظرية للواقعية الهجومية من حيث استحالة تحقيق الهيمنة العالمية من جهة، ثم بكون القوى العظمى تسعى دائما لإنجاز الهيمنة الإقليمية من جهة ثانية، لكن محددات كالجغرافيا حالت دون تحقيق ذلك، فظلت الولايات المتحدة هي القوى الوحيدة المهيمنة إقليميا والتي تطمح كل القوى للوصول إلى مكانتها، بينما هي تؤدي دور فارض التوازن من وراء البحار لمنع ظهور أي دولة مهيمنة إقليميا.

أما النتيجة الثانية، فتكمن في حالة اليابان التي تناقض ادعاءات "ميرشايمر" في كون القوى العظمى الجزرية لا تسعى إلى التوسع، لأن المياه تمنعها من الغزو، فاليابان كانت قوى عظمى جزرية بشمال شرق آسيا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت لها نوايا هجومية، ويوضح هذه النقطة بأن سبب محاولة اليابان السيطرة على آسيا راجع بالأساس إلى أن هذه القارة "كانت مفتوحة للاختراق من الخارج، ولهذا السبب أقامت القوى العظمى الأوربية إمبراطوريات هناك"، حيث لم يكن بالقارة قوى عظمى قادرة على صد التوسع الخارجي، باستثناء روسيا التي كانت أكثر اهتماما "بالأحداث في أوربا منها في آسيا"، بينما كانت القارة الأوربية تتكون من قوى عظمى هائلة، "وتلك الدول كانت تمتلك كلا من الدوافع والموارد اللازمة لمنع بريطانيا والولايات المتحدة من الهيمنة على منطقتهم"[2].

على غرار ذلك، تطرح نظرية "ميرشايمر" إشكالية تحديد الحدود الإقليمية للمرة الثانية، إذ رغم أنه يعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المهيمن الإقليمي الوحيد خلال العصر الحديث على نصف الكرة الغربي، فإنه لم يدرج بريطانيا كقوى مهيمنة إقليمية، وهي واحدة من القوى الجزرية التي تولت فرض التوازن من وراء البحار منذ نهاية القرن السابع عشر، بل حتى وضعها الجغرافي كدولة أوربية يثير العديد من الإشكالات، إذ يوحي تحليل "ميرشايمر" بأن بريطانيا تساعدها عزلتها الجغرافية على أن تكون بمعزل عن صراع القوة بالدول الموجودة على يابسة أوربا، لكن بمجرد سعي قوى عظمى لتحقيق الهيمنة على القارة، فإن عزلتها الجغرافية تحتم عليها القيام بدور فارض التوازن من وراء البحار، لكن هذا التحليل يحتاج إلى الكثير من التمحيص عبر إعادة فحص سجل بريطانيا في التاريخ الحديث، خصوصا وأنها كانت إمبراطورية مترامية الأطراف ودولة استعمارية طيلة الفترة التي يحلل فيها "جون ميرشايمر" سلوك القوى العظمى[3].

---

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 334.

[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 333.

[3]- انظر كتاب فريد زكريا The Post-American World الصادر في طبعتيه 2008 و2011، والذي يحلل فيه بريطانيا خلال هذه الفترة ويقارنها بالولايات المتحدة خلال هذا العصر.

المبحث الثاني: جون ميرشايمر وإعادة تعريف مفهوم القوة

القوة مفهوم "حركي غير ثابت، يتكون من عناصر متغيرة مادية أو غير مادية مترابطة مع بعضها البعض"[1]، حيث اهتمت المدرسة الواقعية بشتى اتجاهاتها بمفهوم القوة، إذ شكلت المنطلق الأساسي للدراسات الواقعية، فالقوة عند الواقعيين كالطاقة عند الفيزيائيين، أي أن القوة هي المحرك الأساسي للعلاقات الدولية، كما أنها المحدد الرئيسي لقياس مكانة الدولة في النظام الدولي، سواء الدول العظمى أو الدول الصغرى، لأن موقع الدول بالنظام الدولي تحدده قوتها بالمقارنة مع قوة غيرها من الدول، بمعنى أخر أن "القوة بطبيعتها شيء نسبي تقاس (الدول) قوتها بالمقارنة بقوة الدول الأخرى"[2]، لكن الواقعيون يختلفون حول مفهوم القوة، وما إن كانت وسيلة أم غاية للدول، أي هل تسعى الدول إلى القوة أم أن لها أهداف أخرى تعمل على تحقيقها بوسيلة القوة؟ ثم ما المقصود بالقوة؟ وما هو أساسها المادي؟ وما هي محدداتها؟ هل الاقتصاد أم الترسانة العسكرية أم السياسة؟

يحاول "جون ميرشايمر" تقديم الإجابة عن هذه الأسئلة بنظرة مختلفة عن باقي رواد الواقعية البنيوية، حيث أعاد تعريف القوة بالاستناد إلى المحددات التي وضعها الواقعيون الكلاسيكيون، بل كان مفهوم القوة من بين المفاهيم التي ثار حولها الجدل بين الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية ممثلة في رائدها "جون ميرشايمر"، فبينما يحاجج رواد الواقعية الدفاعية بأن أولوية الدول هي الحفاظ على أمنها، فإن "جون ميرشايمر" يؤكد على أن البنية الفوضوية للنظام الدولي تؤدي بالدول إلى الزيادة النسبية في قوتها خوفا من تفوق الدول الأخرى، وبتطبيق استعارة "ريتشارد ليتل" المستخدمة في آلة المشي، فإن "الدول الكبرى ستخطو بأسرع ما يمكنها على أمل جعل سرعتها فوق طاقة منافسيها"[3]، بما يحيل على الأمثلة المستعملة في شرح نظرية التطور عند "تشارلز داروين"[4].

سنعالج في هذا المبحث مفهوم القوة عند "جون ميرشايمر" من خلال تقسيمه إلى مطلبين، حيث سنركز الحديث في المطلب الأول على ماهية القوة، بينما سنخصص المطلب الثاني لاستراتيجيات القوة عند "جون ميرشايمر".

[1]- شيماء عويس، القوة في العلاقات الدولية.. دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات، 5 أكتوبر 2018، ص 05.
[2]- شيماء عويس، مرجع سابق، ص 06.
[3]- ريتشارد ليتل، مرجع سابق، ص 252.
[4]- نموذج مثال الدب، حيث أن شخصان صديقان يجد نفسهما في مكان بعيد، فيهاجمهما الدب، الأمر الذي يؤدي بالاثنين إلى الجري بسرعة، بغية النجاة من الدب المفترس، لكن في عملية الجري، يسرع شخص أكثر من صديقه، فبينما الصديق المتأخر ينظر للمسافة المتبقية بينه وبين الدب ويطالب من صديقه الانتظار، فإن الشخص الأول ينظر للمسافة التي تفصله عن صديقه ويسارع بشكل أكثر بغية أن لا يلحق به صديقه، لأن قناعة لديه بأن الدب سيلحق بهما، والخيار الأمثل له للنجاة هو أن يجري أكثر من صديقه كي ينجو بنفسه، لهذا يترك صديقه لحال سبيله؛ أما في حالة القوة فإن الدول تسارع لاكتساب قوة أكثر من غيرها، لهذا تحاول الجري بأقصى سرعة كي لا يتم اللحاق بها من طرف منافسيها أو كي لا تتجاوزها أو بغية أن تحقق معها التوازن.

المطلب الأول: ماهية القوة في واقعية جون ميرشايمر الهجومية

يؤكد "جون ميرشايمر" بأن الدول تهتم بالقوة باعتبارها محددا محوريا لضمان البقاء، لهذا فإنها تعمل على تعظيم والزيادة النسبية في قوتها، ويطور "ميرشايمر" مفهوم القوة ليشمل محددات أخرى غير القوة العسكرية، خصوصا محددات القوة الكامنة، لأجل ذلك، سنعالج في هذا المطلب - في الفرع الأول - "القوة العسكرية"، بينما سنركز الحديث في الفرع الثاني على "القوة الكامنة".

الفرع الأول: القوة العسكرية Military Power

القوة العسكرية هي الأساس الضروري للقوة، فمهما كانت القوة الاقتصادية للدولة، فإن القوة العسكرية هي المحدد الرئيسي لمكانة الدولة بالنظام الدولي، إذ تركز المدرسة الواقعية على القوة الصلبة في السياسة الدولية، حيث تحتل القوة العسكرية عماد هذه القوة، ولا يمكن لأي دولة أن تكون قوية من دون امتلاك قوة عسكرية هائلة، لكن تختلف مستويات القوة من دولة إلى أخرى، وهذا الاختلاف محدد رئيسي لمعرفة مكانة الدولة بالنظام الدولي، كما يقسم "جون ميرشايمر" القوة العسكرية إلى أربعة أنواع: القوة البرية والقوة الجوية والقوة البحرية والقوة النووية، فرغم الاختلاف بين هذه الأنواع الأربعة من القوة، إلا أن "ميرشايمر" يركز على القوة البرية، لأن المعارك تحسمها الجيوش على أرض الميدان.

سنعالج في هذا الفرع الأنواع التقليدية من القوة العسكرية (البرية والبحرية والجوية)، وذلك من خلال الحديث على أولوية القوة البرية على القوات الجوية والبحرية في الفقرة الأولى، في حين سنركز الحديث على القوة النووية وإشكالية الردع في الفقرة الثانية.

الفقرة الأولى: أولوية القوة البرية على القوات الجوية والبحرية

تشترك جل جيوش دول العالم في الأنواع الثلاثة من القوة (البرية والبحرية والجوية)، باعتبارها تحقق الردع التقليدي، لكن "جون ميرشايمر" يعتبر بأن القوة البرية هي المحدد الرئيسي للقوة العسكرية لأي دولة من الدول، بحكم أن المعارك تحسمها الجيوش في الميدان، سنتحدث على كل نوع من الأنواع الثلاثة من القوة مع استحضار السجل التاريخي الذي يختبر به "جون ميرشايمر" نظريته.

أولا: القوة البرية Land Power

تتسم الحروب الحديثة بالعديد من المميزات، لعل أهمها، أنها أصبحت "شاملة" تستعمل فيها أحدث أنواع الأسلحة والخطط العسكرية، ثم أنها "أصبحت ذات قوة تدميرية لا يمكن أن تقاس بما كان

لسابقتها"[1]، لكن "ميرشايمر" يضع القوة البرية في المرتبة الأولى، ويعتبرها "المكون الأساسي للقوة العسكرية"[2]، هذه القوة تتشكل من مجموع القوات المجندة لخوض المعارك البرية، حيث يندرج ضمنها القوات المشغلة والقوات الاحتياطية التي يمكن الاستعانة بها، شرط أن تكون مدربة على خوض المعارك العسكرية، ويبين "ميرشايمر" بأن الحروب الكبرى تحسمها الجيوش البرية في الميدان، فهي الوحيدة التي تتمتع بميزة الغزو والسيطرة على أرض العدو، بينما لا تفِي الأنواع الأخرى بالغرض حتى وإن كانت جد متطورة، لكن قد تساهم القوة الجوية أو البحرية في مساعدة القوة البرية في إنجاز مهمتها.

ويعني ذلك بأن الواقعية تسلم بالحرب كمعطى ثابت في العلاقات الدولية، فهي قديمة قدم المجتمعات البشرية وملازمة لتطوره، لهذا يعالج "ميرشايمر" في نظريته أسباب حروب القوى العظمى في العصر الحديث، ونوعية الأسلحة التي تصنع الفارق في المعارك بنفس طريقة معالجة "صن تزو" لفن الحرب في القرن السادس قبل الميلاد وفق ما أسلفنا ذلك في مستهل هذا الفصل، "فجون ميرشايمر" من الواقعيين الذين يجادلون بأن القوة البرية ما زال لها الدور المركزي في حسم المعارك حتى في العصر الذي يعرف تطورا هائلا في الأسلحة، بما في ذلك السلاح الجوي والأسلحة المتطورة والمفتاكة.

لأجل ذلك، يستعرض عدة مؤشرات لقياس القوة البرية وهي "(1)عدد الجنود؛ (2) نوعية الجنود؛ (3) عدد الأسلحة؛ (4) نوعية الأسلحة؛ (5) طريقة تنظيم أولئك الجنود والأسلحة للحرب"[3]، فهذه المؤشرات هي التي تحدد توازن القوة البرية بين القوى الدولية، لكنها مؤشرات متداخلة ومترابطة ولا يمكن الفصل بينها، إذ لا يكفِي أن يكون عدد الجنود المرتفع لوحده مؤشرا على أن الدولة تمتلك قوة برية هائلة، بل يحتاج إلى ضرورة أن يكون هؤلاء الجنود مدربين ومعززين بأحدث الأسلحة الممكن أن تحدث الفارق في الميدان.

على غرار ذلك، يرد "ميرشايمر" على الطرح الذي يدافع عن مسألة الحصار في حسم المعارك التي تخاض في الحروب الكبرى، ويقدم ثمانية أمثلة خلال القرنين الماضيين متعلقة بالحصار وهي: (1) حصار فرنسا للمملكة المتحدة أثناء الحرب النابليونية، (2) حصار المملكة المتحدة لفرنسا النابليونية، (3) حصار فرنسا لبروسيا سنة 1870، (4) حصار ألمانيا للمملكة المتحدة في الحرب العالمية الأولى، (5) حصار المملكة المتحدة والولايات المتحدة لألمانيا والنمسا - المجر في الحرب العالمية الأولى، (6) حصار ألمانيا للمملكة المتحدة في الحرب العالمية الثانية، (7) حصار المملكة المتحدة والولايات المتحدة لألمانيا وإيطاليا في الحرب العالمية الثانية، (8) حصار الولايات المتحدة لليابان في الحرب العالمية

[1]- أبادوراي، استخدام القوة في العلاقات الدولية، ترجمة عبد الله حسين، الناشر "وكالة الصحافة العربية (ناشرون)"، الطبعة الأولى 2020، ص 12.

[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 107.

[3]- جون ميرشايمر، مأساة سياسية القوى العظمى، مرجع سابق، 170.

الثانية، كما يضيف مثال تاسع حول حصار أنصار الاتحاد لأنصار الكونفدرالية أثناء الحرب الأهلية الأمريكية (1861/1865).

ويبين بأن كل الأمثلة أعلاه لا تحسم بشكل نهائي في أهمية الحصار لإنهاء المعركة. أكثر من ذلك، فإن الذي حسم المعركة في الحالات التاريخية التي انهزمت فيها الدولة المحاصرة هي القوات البرية وليس الحصار الجوي أو البحري، وحتى الحالة اليابانية التي حاصرتها الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية لا تفيد بأن الحصار لوحده هو الذي أدى باستسلام اليابان، بل كان هناك عوامل أخرى من أهمها "التفجيرات الذرية لهيروشيما (6غشت 1945) وناكازاكي (9غشت 1945)"، ثم قرار الاتحاد السوفياتي "الانضمام إلى الحرب على اليابان في 8 غشت 1945 والهجوم السوفياتي على جيش كوانتونج في منشوريا في اليوم التالي"[1].

كما يضيف بأنه من بين التسع حالات المشار إليها، فإن الدول التي فرضت الحصار على غيرها فازت في الحرب أربع مرات، بينما خسرت خمس مرات أمام الدول التي كانت محاصرة، وفي الحالات التي فازت فيها لم يكن للحصار دور في حسم المعركة، بل حتى حالة حصار الولايات المتحدة لليابان في الحرب العالمية الثانية، لم يساهم الحصار البحري لوحده في دحر الجيش الياباني، بل كان ذلك بمساهمة القوة البرية، وهذه الحالة هي الأخرى يثار حولها الكثير من الجدل كما أشرنا إلى ذلك أنفا، لهذا فالتجربة التاريخية تثبت عدم أهمية الحصار لوحده في تحقيق الأغراض العسكرية، إذ يبقى دور القوة البرية هو الأهم، حيث تحظى بأسبقية عند "ميرشايمر" مقارنة بباقي الأنواع الأخرى للقوة.

ثانيا: القوة الجوية الإستراتيجية Strategic Air Power

للقوات الجوية دور محوري في الحروب، إذ أنها تعطي للدول المتحاربة إمكانية السيطرة على الجو كما تسيطر القوات البرية على اليابسة، وهذه السيطرة تدفعها لتحقيق أغراضها العسكرية، ويبين السجل التاريخي للحرب العالمية الثانية بأن القوة الجوية ساهمت في أبشع أعمال الحرب، بما حققته من "الدمار المحقق للمدنيين الآمنين في دورهم (...) فضلا عن المراكز الدفاعية والعسكرية"[2]، إذ اعتبرت الحرب العالمية الثانية مختبرا لتجريب أحدث أنواع الأسلحة الجوية، التي كانت من نتائجها ملايين الضحايا؛ ثم أن القوات الجوية المتفوقة استراتيجيا تستطيع أن تصمد في المعارك لأجل طويل عبر تأمين القوات المشتبكة في الميدان أو عبر تكثيف القصف الجوي "وشل حركة الخصم بسيل من القنابل"[3]، لهذا فإن التفوق العسكري الجوي ضروري لتحقيق الردع.

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 118.
[2]- أبادوراي، مرجع سابق، ص 11.
[3]- أبادوراي، مرجع سابق، ص 12.

لكن ذلك لا يؤكد بأن القوات الجوية تحسم الحروب أو أنها كافية لتحقيق النصر، بل دورها يتمثل بالدرجة الأولى في دعم القوات البرية المشتبكة في الميدان، ويوضح "ميرشايمر" بأن للقوات الجوية ثلاثة مهمات، أولها هي "تقديم "مساندة تكتيكية مباشرة للقوات البرية الصديقة التي تعمل تحتها" من خلال "تدمير قوات العدو من الجو كما لو أنها مدفعية طائرة"، أما المهمة الثانية فهي "قطع خطوط تموين العدو بقذف المنطقة الخلفية لجيش العدو"، خاصة "مستودعات المؤن ووحدات الاحتياط والمدفعية بعيدة المدى وخطوط الاتصال التي تعبر منطقة العدو الخلفية وتصل إلى خطوطه الأمامية"، بينما تتمثل المهمة الثالثة في توفير "جسر جوي لنقل القوات والمؤن إلى مسرح القتال أو داخله"[1].

ورغم ما للقوات الجوية من أهمية في الحروب، إلا أنها لا تحسم المعارك من خلال دفع العدو للاستسلام، حيث يقدم "ميرشايمر" أربعة عشرة مثالا من السجل التاريخي للقصف الجوي خلال القرن العشرين التي توضح بأن المعارك تحسمها القوات البرية وليس الجوية، وهي نماذج لقصف القوى العظمى للقوى العظمى في الحروب الكبرى، وأيضا قصف القوى العظمى للقوى الصغرى لحروب كان أحد أطرافها قوى صغرى، فعلى عكس أمثلة الحصار، فإن نماذج القصف مختارة من الحروب التي خاضتها القوى الكبرى خلال الحربيين العالميتين الأولى والثانية، إضافة إلى حروب من خارج المجال الأوربي الغربي لقوى كبرى ضد قوى صغرى بكل من أوربا الشرقية وأسيا وإفريقيا.

حيث تتمثل في خمس حالات حاولت من خلالها القوى العظمى إجبار القوى العظمى الأخرى المنافسة على الاستسلام وهي، (1) قصف ألمانيا المدن البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى، (2) قصف ألمانيا للمدن البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية، (3) قصف الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى، (4) قصف المملكة المتحدة والولايات المتحدة لألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، (5) قصف الولايات المتحدة لليابان خلال الحرب العالمية الثانية[2]؛ وتبين هذه الحالات بأن الدول التي بادرت القصف خسرت الحرب في حالتين، وفازت في ثلاث حالات، لكن الحالات التي فازت فيها لم يكن للقصف الدور المحوري في دفع الطرف الأخر إلى الاستسلام، بل كانت هناك أدوار أخرى قامت بها القوات البرية في الميدان، حيث استسلمت الدول التي تم قصفها بعدما انهار جيشها في الميدان، ولم يعد قادرا على التصدي للقوات الغازية.

أما الحالات التسع الأخرى لقصف القوى العظمى للقوى الصغرى فهي وفق الشكل التالي، (1) قصف إيطاليا لإثيوبيا في عام 1936[3]، (2) قصف اليابان للصين من عام 1937 إلى عام 1945،

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 123.

[2]- مع استثناء القصف الذي تم على إثره استعمال القنبلتين النوويتين بمدينة ناكازاكي وهيروشيما؛ وللإشارة فإنه في حدود 60 ثانية اسقطت قنبلة ناكازاكي حوالي 80 ألف شخص، بما يوحي على بشاعة استعمال هذه الاسلحة..

[3]- بدأت إيطاليا الحرب على إثيوبيا في 1935، فواجهت مقاومة في بداية المعارك، لكن في سنة 1936 شنت القوات الإيطالية هجوما جاويا على القوات الإثيوبية، الامر الذي سينتهي بانتصار القوات الإيطالية مستعينة بقواتها البرية واستيلائها على إثيوبيا في 5 ماي 1936، وتوصف هذه الحرب بأبشع الحروب، حيث استعملت فيها الأسلحة المجرمة دوليا، كما اتسمت بجميع أنواع جرائم الحرب.

(3) قصف الاتحاد السوفياتي لفنلندا في الحرب العالمية الثانية، (4) قصف الولايات المتحدة لكوريا الشمالية في أوائل الخمسينيات، (5) قصف الولايات المتحدة لفيتنام الشمالية ضمن ما يعرف بحملة الرعد القاصف من عام 1965 إلى عام 1968، (6) قصف الولايات المتحدة لفيتنام الشمالية للمرة الثانية في عام 1972، (7) قصف الاتحاد السوفياتي لأفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي، (8) قصف الولايات المتحدة وحلفائها للعراق في عام 1991، (9) قصف الولايات المتحدة وحلفائها ليوغوسلافيا في عام 1999[1]، وهذه الحالات التسع هي الأخرى تثير الكثير من الجدل.

إذ لم ينجح القصف الاستراتيجي في خمس حالات من الحالات التسع على إكراه الدول الصغرى على الاستسلام رغم الفارق في القوة (الحالة '1' و '2' و'5' و'7' و'8')، واضطرت القوى العظمى إلى المواجهة بالقوات البرية في الميدان، وقد فشل القصف في الحالات الخمس في تحقيق أهدافه، بل وخرجت بعض القوى العظمى مهزومة من الحرب في الحالات الخمس، بينما لم يكن القصف الجوي الاستراتيجي لوحده في الحالات الأربع مسؤولا عن إكراه القوى الصغرى على الاستسلام، حيث كان جنبا إلى جنب مع الحرب التي تشنها القوات البرية في الميدان، وباستثناء حالة قصف الولايات المتحدة وحلفائها ليوغسلافيا في عام 1999 (الحالة '9') التي كان للقصف دور في إكراه يوغسلافيا على الاستسلام، فإن الحالات الأخرى لم يرغم القصف فيها القوى الصغرى على الاستسلام (قصف الاتحاد السوفياتي لفنلندا في الحرب العالمية الثانية؛ قصف الولايات المتحدة لفيتنام الشمالية في أوائل الخمسينيات؛ قصف الولايات المتحدة لفيتنام الشمالية للمرة الثانية في عام 1972).

ويضيف "ميرشايمر" بأنه حتى في الحالة التي نجح فيها القصف على إكراه يوغسلافيا على الاستسلام، فإنه كانت هناك عوامل أخرى هي التي دفعت "بميلوسوفيتش" إلى اتخاذ قرار الاستسلام لمطالب حلف الناتو، أولها "بدأ الحلف في التحضير لهجوم بري واسع على يوغوسلافيا"، أما العامل الثاني فراجع لتغيير روسيا موقفها والتي كانت تدعم "ميلوسوفيتش" وتعارض الحرب ضد يوغوسلافيا، حيث "ستصطف بجانب الحلفاء فعليا في أوائل يونيو للضغط على ميلوسوفيتش لإنهاء النزاع فورا"[2]، بالنهاية فإن القوة الجوية لا تعد مكونا أساسيا للقوة مقارنة بالقوة البرية.

ثالثا: القوة البحرية Naval power

لعل أهم مهمة يمكن أن تقوم بها القوات البحرية هي السيطرة على المجال البحري، ويندرج ضمنها البحار والممرات البحرية والمضايق التي تربط المحيطات، حيث يتعين على القوة البحرية تقديم السند إلى القوة البرية في المعارك التي تخوضها الجيوش في الميدان، ويتجلى ذلك من خلال نقل القوات

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 126
[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 135.

البرية عبر المياه إلى أراضي دولة صديقة لخوض المعارك ضد العدو أو نقل القوات البرية إلى بر الدولة المستهدفة بعد عمليات القصف البحري والجوي. في كل حال، فمهمة القوات البحرية الرئيسية هي السيطرة على البحار لمنع تقدم القوات المعادية ومحاصرتها من المياه، لهذا فإنها تتضمن كل أشكال القوة العسكرية "كالإكراه"، "التخريب"، "الردع، "التدخل العسكري المباشر، "الدفاع"[1].

وتتشكل القوات البحرية من حاملات الطائرات والغواصات والسفن والمدافع المحمولة التي تؤدي أغراض عسكرية من البحار ومختلف الأسلحة التي تنطلق من البوارج البحرية من قذائف وصواريخ وغيرها، إذ تؤدي هذه المعدات العسكرية دورا محوريا في إحداث التفوق العسكري في الحروب، خاصة من خلال تقديم الدعم للقوات البرية المشتبكة في الميدان، كما يبرز دورها بشكل بارز في الحروب التي تخاض بين دول أو ضد دولة لها محيطات شاسعة وذات حدود بحرية، ولابد من الإشارة إلى أن الدول ذات المحيطات البحرية تكون أكثر أمنا من الدول ذات الحدود البرية، حيث تشكل المياه البحرية جدارا مانعا للغزو السهل والقادر على دفع قوات تلك الدولة للاستسلام السريع.

ويؤكد "جون ميرشايمر" بأن هناك طريقتين لاستخدام القوات البحرية بغية إحداث الفارق في القوة ضد دولة أخرى، الأولى هي القصف البحري لمدن وسواحل الخصم المستهدف بغية إجباره على الاستسلام، ويكون عادة عن طريق الغواصات وبالطائرات المحمولة على الناقلات البحرية، ومن السفن بمختلف الأسلحة، أما الثانية فهي الحصار البحري بغية منع الإمدادات الواردة على الدولة المحاصرة وقطع تجارتها الخارجية مع بقية دول العالم، إذ تعد هذه الطريقة هي الأمثل في الحروب الكبرى، حيث يؤدي الحصار الطويل الأمد إلى انهيار اقتصاد الدولة، الأمر الذي ينتج عنه انعكاسات داخلية ترغم القوات العسكرية للدولة المحاصرة على الاستسلام.

إذ يؤدي الحصار وظيفتان، الأولى مرتبطة بالسكان المدنيين الذين يتضررون من قطع الإمدادات الغذائية، مما قد يجعل حياة السكان صعبة وقاسية وربما مميتة، "فينخفض التأييد الشعبي للحرب، ما يدفع الناس إلى التمرد على حكوماتهم أو إكراهها على إيقاف الحرب خوفا من الثورة"، بينما تكمن الوظيفة الثانية للحصار في "إضعاف اقتصاد العدو لدرجة لا يستطيع معها أن يواصل القتال"[2]، خاصة إذا ما تم منع وصول واردات مهمة كالنفط، الأمر الذي يجبر قوات الدولة المحاصرة على الاستسلام بعدما يضعف الحصار قدراتها ويقطع عنها الإمدادات الضرورية لمواصلة الحرب، بيد أن ذلك لا يتحقق حسب "جون ميرشايمر" إلا في حالة ما إذا استغرق الحصار وقتا طويلا.

[1]- نبيل نكاكرة وسفيان سخري، التنوع والتغير في مضامين القوة: نحو فهم جديد للعلاقات الدولية، مجلة دفاتير السياسة والقانون، العدد 19، يونيو 2018، ص 167.

[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 115.

بالمحصلة النهائية، فالحرب هي - حسب "كلاوزوفيتش" - "المخلوق الذي ينمو في السياسة"[1]، بل هي امتدادا لها بوسائل أخرى أكثر "عنفا ودموية"، بما في ذلك استخدام الحصار البحري لإلحاق الهزيمة بالعدو، لكن الحصار وحده لا يحسم الحرب، إذ يمكن للحصار أن يحقق أهداف عسكرية مهمة وفق النموذج التاريخي لحصار الولايات المتحدة الأمريكية لليابان في الحرب العالمية الثانية، إلا أنه لا يحسم المعارك العسكرية بشكل نهائي، بل يتطلب أن يحدث جنبا إلى جنب مع دور القوات البرية في الميدان والقصف الجوي لدعم الجيوش المتحاربة، أي أن الحصار البحري يمكن أن يحدث الفارق في القوة، لكنه لا يحسم المعارك لصالح الدولة التي باشرت الحصار، وهذا الأمر تحسمه القوات البرية التي تسيطر على أرض العدو وترغم جيوشه على الاستسلام.

الفقرة الثانية: القوة النووية وإشكالية الردع Nuclear Force and The Problem of Deterrence

لاشك بأن اكتشاف الأسلحة النووية هو من أهم التحولات التي حدثت في تطور القوة العسكرية خلال القرن العشرين، نظرا لما لهذه الأسلحة من قوة تدميرية قادرة على إبادة دول بأكملها، ولعل تجربة تفجير مدينتي 'ناكازاكي' 'وهيروشيما' اليابانية في الحرب العالمية الثانية نموذجا لما لهذه الأسلحة من خطورة القضاء على حياة كل الكائنات وليس فقط الكائن الإنساني، الأمر الذي يعني بأن الدول التي تمتلك الأسلحة النووية في عالم اليوم هي دول لا يمكن موازنتها إلا بامتلاك الأسلحة النووية المثيلة، أما في حالة ما إذا امتلكت لوحدها الأسلحة النووية فيكون بإمكانها ارتكاب اعتداءات على الدول الأخرى بالنظام دونما الخوف من العقاب، ما دامت ترسانتها النووية قادرة على تحقيق التفوق العسكري في غياب منافسين نوويين آخرين بالنظام.

إلا أن هذا المعطى صعب التحقق في عالم متسم بوجود عدة قوى طموحة لامتلاك الأسلحة النووية، فكلما حاولت إحدى القوى تحقيق التفوق النووي، فإن الأخرى تسارع لتحقيق التوازن النووي، وقد ظهر ذلك جليا منذ الحرب العالمية الثانية، سواء ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا أو بين قوى إقليمية متنازعة كحالة باكستان والهند، فمثلا، امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية السلاح النووي سنة 1945، لكن سارع الاتحاد السوفياتي هو الأخر لامتلاك هذا السلاح سنة 1949، بعدها حصلت عليه المملكة المتحدة سنة 1952، ثم فرنسا سنة 1960 والصين سنة 1964، فالتحقت بقائمة الدول النووية كل من الهند سنة 1974 وباكستان سنة 1998 وكوريا الشمالية سنة 2006[2]، إضافة إلى

[1]- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 96.

[2]- Stockholm International Peace Research Institute, Aemaments, Disarmament and International Security, Oxford University Press, 2020, p 326.

إسرائيل[1]، إذ يقارب عدد الدول النووية في الوقت الحالي تسعة قوى، من بينها دول عظمى وقوى صغرى.

فقد بلغ عدد الرؤوس النووية في العالم سنة 2020 ما يقارب 13400 رأسا نوويا وفق معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، حيث تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب 5800 رأسا من بينها 1750 رأسا حربيا منتشرا و2050 رأس حربي احتياطي و2000 رأس حربي متقاعد ينتظر التفكيك[2]، كما يصل إجمالي الرؤوس النووية الروسية إلى 6375 من بينها 1570 رأسا حربيا منتشرا و2745 رأس حربي احتياطي و2060 رأس حربي متقاعد ينتظر التفكيك[3]، في حين يبلغ عدد الرؤوس النووية بالمملكة المتحدة ما بين 195 و215 رأسا[4]، بينما يقارب بفرنسا 290 رأسا نوويا وبالصين 320 رأسا، ثم الهند 150 رأسا وباكستان 160 رأسا، إضافة إلى إسرائيل التي يرجح بأنها تمتلك 90 رأسا نوويا، أما كوريا الشمالية فتشير تقديرات معهد ستوكهولم للسلام بأنها تمتلك ما بين 30 و40 رأسا نوويا[5].

وتثير الأسلحة النووية الكثير من الجدل على المستوى الدولي نظرا لخطورة هذا السلاح على حياة البشرية، حيث هناك أصوات كثيرة تعارض تواجده وتطالب بالحد من انتشاره وحظره بشكل نهائي إلا لأغراض سلمية، لكن الدول التي تمتلكه ترفض التخلي عنه تحت ذرائع شتى، منها على سبيل مثال، تلك القناعة الراسخة عند بعض ساسة العالم التي مفادها بأن تواجد السلاح النووي خلال حقبة الحرب الباردة ساهم بشكل كبير في منع اندلاع الحرب المباشرة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وقد عبرت عن هذا الرأي الملكة "إليزابيت" في سبعينيات القرن الماضي بالقول إن "القوة التدميرية الرهيبة للسلاح النووي قد حفظت العالم من حرب عظمى على مدار الأعوام الخمسة والثلاثين المنصرمة"، حيث عكست رأيا اعتنقه "أغلب رجال الدولة إبان حقبة الحرب الباردة، كما اعتنقه العديد من الأكاديميين بالتبعية"[6].

علاوة على ذلك، فإن هناك توجه أخر يرى بأن الأسلحة النووية تحقق التوازن النووي أو الردع النووي بين القوى التي تمتلك هذه الأسلحة، ويعرف الردع بأنه "توزيع الأسلحة النووية بين الدول بحيث لا تقدِم دولة على بدء أي هجوم مخافة الرد الانتقامي"[7]، كما يطلق على مفهوم التوازن النووي ما يعرف "بتوازن الرعب"، حيث يوحي على أن القوى العظمى التي تمتلك الأسلحة النووية تحافظ على نفس

[1]- تتكتم إسرائيل على ترسانتها النووية، إذ ترفض الإعلان عن امتلاكها للسلاح النووي إلى حدود الوقت الراهن، وتشير التقارير إلى أن إسرائيل بدأت في تجاربها النووية مبكرا وبالضبط ما بين سنة 1960 و1979، لكن برنامجها النووي لا يعرف عنه الشيء الكثير، كما تشير التقديرات إلى أنها تمتلك لما يقارب 90 رأسا نوويا حسب معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، إلا أن هذه الأرقام هي تقديرية وفقط بحكم السرية من جهة، ونظرا لتطوير برنامجها النووي بشكل قياسي خوفا من امتلاك دول إقليمية للسلاح النووي كإيران.

[2]- Stockholm International Peace Research Institute, op.cit, p 328.

[3]- Stockholm International Peace Research Institute, op.cit, p 339.

[4]- Stockholm International Peace Research Institute, op.cit, p 348

[5]- Stockholm International Peace Research Institute, op.cit, p 326.

[6]- جوزيف إم سيراكوسا، الأسلحة النووية، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر الطبعة الأولى 2015، ص 69.

[7]- نفس المرجع، ص 70.

المستوى من التسلح النووي خوفا من تفوق إحداها على الأخرى، وإذا ما حاولت دولة من الدول التفوق النووي، فإن الأخرى تسارع إلى تحقيق التوازن النووي، الأمرالذي انجلى بوضوح ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة، إذ "كان على كل طرف أن يتعايش مع حقيقة أنه أيا كانت الطريقة التي يستخدم بها القوة النووية، سيظل الطرف الأخر يمتلك قوة نووية انتقامية قادرة على النجاة من الضربة الأولى تستطيع أن تلحق بالمهاجم دمارا غير مسبوق"[1].

بمعنى أن الدولة النووية التي تعتقد بأنها قادرة على حسم المعركة بالضربة النووية الأولى تضع في حسبانها بأن الدولة الأخرى قادرة على النجاة من الضربة الأولى، وربما قد تشن الدول المستهدفة ضربة انتقامية أو ضربة ثانية إذا ما كانت لها القدرة على "امتصاص ضربة نووية أولى والاحتفاظ بما يكفي من الأسلحة النووية كي توقع ضررا غير مقبول بالدولة المعتدية"، كما تضع أيضا في الحسبان إمكانية شن ضربة استباقية حينما تتوقع الدولة المعرضة للهجوم النووي "بأن العدو يعد العدة لشن هجمة نووية"[2]، وقد نتج عن ذلك ظهور ما يسمى بمأزق تكساس الذي يعرف "بالتدمير المتبادل المؤكد Mutual Assured Destruction (MAD)"[3]، أي أنه إذا ما دخلت القوى النووية في حرب، فإنهما سيدمران بعضهما البعض.

ورغم أنه لا توجد أدلة تاريخية لحرب نووية ما بين القوى التي تمتلك السلاح النووي، فإن ثمة نموذج سيئ الذكر للهجوم النووي على مدينتي اليابان أثناء الحرب العالمية الثانية، هذا المعطى دفع ببعض المنظرين إلى استنباط قاعدتين غير مكتوبتين حول النزاعات التي حدثت إبان الحرب الباردة، أولها: "أنه لا يحق لدولة نووية أن تستخدم القوة العسكرية ضد دولة نووية أخرى، أما الثانية: أنه حين تستخدم الدولة النووية القوة العسكرية ضد دولة غير نووية فإنه لا يحق لها استخدام الأسلحة النووية ضدها"[4]، لكن لم يمنع قوى غير نووية من شن حرب تقليدية ضد دول واقعة تحت نفوذ القوى النووية، نموذج ما تم بالحرب الكورية والفيتنام، ومع ذلك، هناك استثناءات وقعت تلغي هاتين القاعدتين.

بيد أن تصور الواقعية الهجومية للأسلحة النووية مختلف عن ما تم ترويجه لعقود من طرف القادة والأكاديميين وبعض رواد نظريات العلاقات الدولية، وقد عالج "جون ميرشايمر" هذا الموضوع وفق مقاربة مختلفة، إذ على الرغم من أن الأسلحة النووية ذات خطورة كبيرة، إلا أنها ليس هناك من الأدلة ما يثبت بأن وجودها يؤدي إلى السلم العالمي، أما فترة السلم الطويلة الأمد بين القوى العظمى إبان حقبة الحرب الباردة فمردها إلى طبيعة النظام الدولي الذي اتسم بالثنائية القطبية المتوازنة، وليس سببها

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 166.
[2]- جوزيف إم سيراكوسا، مرجع سابق، ص 82.
[3]- أطلق اسم "الدمار المؤكد" وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت ماكنمارا حينما أقر بأن المخزون النووي السوفياتي يقترب من نظيره الأمريكي، مما ينذر بدمار مؤكد، وأضاف الناقد دونالد برينان كلمة "المتبادل"، أي التدمير المتبادل المؤكد للقوتين التقليديتين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي)، انظر جوزيف إم سيراكوسا، الأسلحة النووية، ترجمة محمد فتحي خضر، مرجع سابق، ص 76.
[4]- جوزيف إم سيراكوسا، مرجع سابق، ص 70.

امتلاك القوى العظمى للأسلحة النووية، لأن النُظم الثنائية هي أقرب الأنظمة إلى السلم مقارنة بالأنظمة المتعددة القطبية، لكن وجود هذا النظام لا يعني غياب الحروب والنزاعات الدولية، بقدر ما يعني أنه يساهم في الحد من انتشارها ويقلل من نسبتها.

ويؤكد "جون ميرشايمر" بأنه حتى في عالم التدمير المتبادل المؤكد، فإن التنافس الأمني الحاد يظل قائما بين القوى الدولية النووية، كما تبقى القوات التقليدية والجيوش أهم محددات القوة وذات أسبقية، حيث يفند المزاعم التي تتجه إلى أن القوى النووية لا تحارب بعضها البعض أو لا تدخل في سباق التسلح التقليدي، كما يقدم حجج تاريخية لقوى نووية اشتبكت في الميدان في حقبة الحرب الباردة وبعدها، نموذج الصين والاتحاد السوفياتي سنة 1969 أو المناوشات الحدودية بين باكستان والهند سنة 1999 التي "أدت إلى مقتل أكثر من ألف شخص في المعارك"، إضافة إلى الحروب التي خاضتها قوى غير نووية ضد قوى نووية نموذج الحرب السورية المصرية سنة 1973 ضد إسرائيل النووية، وأيضا الهجوم الصيني على القوات الأمريكية في كوريا خريف 1950، رغم أن "الصين لم تكن (آنذاك) قوى نووية بينما الولايات المتحدة الأمريكية كانت تمتلك ترسانة نووية، وإن كانت صغيرة"[1].

ويضيف "جون ميرشايمر" بأنه حتى في العالم النووي ما زالت القوات التقليدية وتوازن القوى البري يحظى بالأسبقية ويحتل الأولوية، ودليل ذلك هو المقاومة الشديدة لروسيا ضد توسيع حلف شمال الأطلسي في الاتجاه الذي يقترب من حدودها، بالمقابل تخشى الولايات المتحدة الأمريكية من النفوذ الروسي بمنطقة أوربا الشرقية والممكن أن يغير التوازن التقليدي بهذه المنطقة، خصوصا إذا ما سعت روسيا إلى غزو دول أوربا الوسطى، ولعل أبرز الأدلة على ذلك هو الهجوم العسكري الروسي على القوات الجورجية التي شنت الحرب على أوسيتيا الجنوبية سنة 2008 والغزو الروسي لأوكرانيا سنة 2014 الذي نتج عنه ضم منطقة القرم الأوكرانية إلى روسيا، هذا الهجوم عارضته الدول الغربية واعتبرته أعمال ذات أهداف توسعية وعدوانية، معنى هذا أنه حتى في العصر النووي، فإن الجيوش لا زالت هي المكون الأساس للقوة العسكرية، ولا "تنفع القوة النووية إلا في ردع الخصم عن استخدامها" وفق التصريح الشهير لوزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت مكنمارا في مرحلة الحرب الباردة[2].

ليس هذا فحسب، فامتلاك الأسلحة النووية لا يوحي بالضرورة على إن الدول النووية آمنة بحكم قدرة قواتها النووية على حمايتها، بل الذي يعزز قوة الدولة هو قدرة جيوشها البرية وقدراته القتالية على تأمين مصالح الدولة النووية، لأن السلاح النووي قد يقلل من احتمال الحرب بين الدول النووية، لكنه لا

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 169.

[2]- روبرت مكنمارا (1916- 2009) هو وزير الدفاع الامريكي ما بين سنة 1961 و1968، فقد شغل هذا المنصب لمدة سبعة سنوات متتالية، وهي الفترة التي ستعرف قصف الولايات المتحدة لفيتنام الشمالية ضمن ما يعرف بحملة الرعد القاصف من عام 1965 إلى عام 1968، كما شغل أيضا رئيس شركة فورد الأمريكية قبل توليه وزارة الدفاع، وبعد استقالته من وزارة الدفاع تولى رئاسة البنك الدولي من سنة 1968 إلى سنة 1981، بعدها ظل يشغل مناصب استشارية للعديد من المنظمات وباحثا متخصصا في الأسلحة النووية.

يلغيها بشكل نهائي، وحتى في حالة نشوب الحرب بين قوى نووية أو إحداها نووية، فإن احتمال استعمال السلاح النووي لحسم المعركة ضئيل جدا بحكم الخوف المتبادل بين القوتين النوويتن من النتائج والآثار المحتملة لاستخدامه على الطرفين معا أو بسبب التكلفة التي قد تنتج جراء استخدامه ضد قوى غير نووية، خاصة على المدنيين، بما يوحي بأن استعمال السلاح النووي في الحرب هو خيار غير عقلاني، معنى ذلك حسب 'جون ميرشايمر' أن "توازن القوة البرية لا يزال المكون الرئيسي للقوة العسكرية في العصر النووي، رغم أن الأسلحة النووية تقلل بلا شك من احتمالات حروب القوى العظمى"[1].

الفرع الثاني: القوة الكامنة Potential Power

"تشير القوة الكامنة Potential Power إلى المقومات الاجتماعية - الاقتصادية التي تدخل في بناء القوة العسكرية"[2]، كما تحيل إلى كل ما له علاقة بالقوة الاقتصادية للدولة التي تعطيها ميزة التفوق والتأثير في السياسة العالمية، ويندرج ضمن مقومات القوة الكامنة كل من السكان، المساحة الجغرافية، الناتج القومي الإجمالي، الثروة التي تمتلكها الدولة وغيرها من المحددات الأخرى، لكن لا تكفِي هذه المقومات لتصنف الدول ضمن مصاف الدول القوية التي توصف بالقوى العظمى.

الفقرة الأولى: محددات القوة الكامنة

يركز "جون ميرشايمر" على أهمية القوة الكامنة في السياسة الدولية، إذ لا يمكن للدول أن تكون قوية من دون أن تمتلك مقومات القوة الكامنة، كما يقدم حجج تاريخية للقوى العظمى الأوربية والأسيوية التي دخلت الحرب خلال القرن التاسع عشر والعشرين، وهي التي كانت قوية اقتصاديا خاصة في مجال التصنيع، حيث يساهم الاقتصاد في إنتاج فائض الثروة، وفي نفس الوقت يؤدي التصنيع دور محوري في خدمة مصالح الدول، ويندرج ضمن القوة الكامنة عدة محددات، من بينها:

أ ـ السكان Population

تشكل الثروة البشرية العصب الأساس للقوة الكامنة، فعدد السكان الكثير هو ميزة في ميزان القوة لصالح الدول وليس ضدها، ومرد ذلك إلى سببين، أولهما أنه كلما كانت الدولة تمتلك عدد سكان كبير، فإن ذلك يساهم في المزيد من إنتاج الثروة، حيث تتحول الثروة البشرية إلى ثروة اقتصادية بسبب الرفع من العملية الإنتاجية، ثم أن الدول لا تصطدم بإشكالية النقص في اليد العاملة المنتجة، حيث تستثمر في ثروتها البشرية الهائلة لبناء اقتصاد قادر على المنافسة العالمية، لهذا فالوفرة الإنتاجية ترتبط بشكل أساسي بعدد السكان الهائل، لأن ذلك يؤدي إلى مضاعفة الإنتاج، وهذا الطرح يفند كل الادعاءات التي تربط الثروة البشرية الهائلة بالأزمات الاقتصادية، لكن لابد من الإشارة إلى أن إشكالية النمو المتزايد

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 170.
[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 69.

للسكان هي إشكالية مرتبطة بالبلدان الفقيرة التي يعتمد اقتصاد بعضها على الزراعة، بينما الدول الغنية التي يستند اقتصادها على التصنيع، فقد عرفت "انتقال ديمغرافي" اتسم بالتقليص في النمو السكاني[1].

أما السبب الثاني، فيتمثل في كون عدد السكان الهائل هو محدد لبناء الجيوش القوية، فكلما كانت الدولة ذات نسمة عالية أكثر من غيرها من الدول، فإنها يكون لها إمكانية تحويل الكثرة السكانية إلى كثرة عددية في أفراد الجيوش، لأن "الجيوش الضخمة لا يمكن حشدها إلا في الدول كثيرة السكان"[2]، بمعنى أنه لا يمكن لدولة قليلة العدد سكانيا أن تبني جيوش هائلة وكثيرة العدد، وإلا فإنها ستضطر للجوء إلى تجنيد الأجانب في صفوفها، وحتى في هذه الحالة، فإن الدول لن تستطيع بناء قوات ضخمة من الأجانب، الأمر الذي يعني بأن الدول قليلة العدد سكانيا هي دول ضعيفة عسكريا، ويؤكد "ميرشايمر" بأن "الدول قليلة السكان لا تستطيع أن تصبح قوى عظمى"[3].

ب ـ الثروة Wealth

هي عصب القوة بشكل عام، لأنها من أهم المؤشرات لقياس القوة الكامنة، حيث "تأتي قوة الدولة مما يتوفر لديها من موارد داخل أرضها وخارجها أيضا، والأخيرة تمثل مدى نفوذ الدولة في المجالات الاقتصادية والسياسية خارج حدودها الإقليمية"[4]، لذلك عادة ما كانت القوى العظمى من أغنى دول العالم من حيث امتلاكها لثروة صناعية تمكنها من إنتاج الصناعة العسكرية المتطورة، كما يكون لها إمكانيات هائلة للإنفاق العسكري وتمويل الحروب المكلفة التي تتورط فيها كالولايات المتحدة الأمريكية في عصرنا الحالي مثلا؛ فلا يمكن لأي دولة أن تكون قوية من دون أن تكون ثرية وغنية ومنتجة للثروة أو أنها تمتلك حصة مرتفعة من إجمالي الثروة العالمية المنتجة في مجال الصناعات المتطورة والموارد، ناهيك عن الثروات الباطنية الضرورية في عملية الإنتاج والتصنيع.

ويندرج ضمن الثروة كل المحددات الأخرى بما فيها عدد السكان الوفير والمحددات الاقتصادية (الثورة الباطنية والثروة المنتجة..)، حيث يركز "ميرشايمر" على الثروة كمقياس أساسي للقوة الكامنة، لكنه يركز على مؤشر ضروري للثروة ويسميها "بالثروة القابلة للتعبئة Mobilizable Wealth، التي تشير إلى الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الدولة لبناء القوة العسكرية"، "لأن المهم ليس ثراء الدولة، بل مقدار الثروة المتاحة للإنفاق على الدفاع"[5]، ناهيك عن ضرورة تطورها التقني، خصوصا التقنيات المتطلبة في الصناعة العسكرية، وهي مسألة ضرورية لتفوق الدول خصوصا في عصرنا الراهن كالتكنولوجيا الحيوية والطائرات بدون طيار.

---

[1]- مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، 443.
[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 76.
[3]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 76.
[4]- أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار، مرجع سابق، ص 435.
[5]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 78.

كما يركز على مؤشر مهم لقياس ثروة الدول الكامنة، وهو الناتج القومي الإجمالي[1] (GNP) Gross National Product، حيث يقصد به ناتج الدولة على مدى عام، وغالبا ما يستخدم هذا المؤشر لقياس القوة الكامنة لدولتين متوازنتين في النمو، لكنه حسب "جون ميرشايمر" قد يكون مؤشرا مضللا، خصوصا إذا تم استعماله لقياس قوة دولتان مختلفتان في النمو الاقتصادي، كمقارنة دولة صناعية بدولة شبه صناعية، أو دولة يعتمد اقتصادها على الصناعة وأخرى على الزراعة، حيث تأتي نتائج المقارنة سيئة.

لأن الناتج القومي الإجمالي الذي يبدو متماثلا في الظاهر قد يخفي حقائق مضللة، كامتلاك دولة لقاعدة صناعية ضعيفة، لكن ناتجها القومي متماثل مع دولة ذات صناعة قوية، وربما قد يكون السبب راجع لعدد السكان الوفير أو لاعتماد اقتصادها على اليد العاملة الزراعية (نموذج المقارنة بين الهند والمملكة المتحدة)؛ إلا أن الناتج القومي الإجمالي (GNP) يبقى هو من بين أفضل الوسائل لقياس ثروة الأمم، ويختلف عن الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ورغم التماثل الذي قد يبدو أثناء عملية القياس بين قوتين غير متماثلتين، فإنه ثمة مؤشرات أخرى يمكن الاستعانة بها لمعرفة حقيقة ثروة الدول، وهي مؤشرات إضافية تعتمد من طرف العديد من المؤسسات.

ج ـ المساحة الجغرافية Geographical Area

تشكل الجغرافيا أحد المحددات الرئيسية في واقعية "جون ميرشايمر"، سواء المساحة الإجمالية للدولة أو موقعها الاستراتيجي، فلكي تكون الدولة أقوى لابد من أن يكون لها مساحة جغرافية شاسعة وموقع استراتيجي مهم، إذ "تعد الجغرافية في مقدمة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، وهي من أكثر مقومات سياسة الدولة ثباتا"[2]، كما أن جغرافية الدولة تؤثر على موقعها بالنظام الدولي، فمثلا، لا يمكن أن تكون الدول الصغيرة الحجم دولا عظمى، لأن المساحة الصغيرة تعرضها للكثير من المخاطر، فلن تصمد كثيرا في الحروب، حيث ستسقط بسهولة في أي حرب، بحكم أنها تكون مكشوفة أمام العدو، إضافة إلى أن جغرافيتها الصغيرة لن تمكنها من مصادر القوة الطبيعة، لهذا يتفق معظم علماء الجيوبوليتيكا على أهمية الجغرافيا في سياسة الدولة، وعلى "العلاقة بين قوة الدولة ومساحة إقليمها"[3].

وتتسم واقعية "جون ميرشايمر" ببعدها الجيوبوليتيكي، حيث يلتقي مع العديد من علماء الجيوسياسية حول أهمية الموقع الجغرافي للدولة في التأثير على معالم سياستها الخارجية بالنظام الدولي، فوفق

[1]- هناك فرق بين الناتج القومي الإجمالي (GNP) والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فالمقصود بالأول (GNP) هو القيمة السوقية للسلع والخدمات في الاقتصاد القومي في فترة زمنية معينه أو فترة مالية معينه التي غالبا ما تكون سنة، لكن المقصود بالسلع والخدمات فقط تلك التي تنتجها أيادي وطنية داخل حدود الوطن او خارج حدود الوطن ولكن عوائد عوامل الانتاج وطنية؛ بينما يقصد بالثاني (GDP) القيمة السوقية للسلع والخدمات في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة أو فترة مالية معينة التي غالبا ما تكون سنة، لكن السلع و الخدمات فقط تلك التي تنتجها الدولة داخل إقليمها وحدودها بأيادي وطنية أو أجنبية شرط أن تكون داخل حدود الدولة.

[2]- أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار، مرجع سابق، ص 415.

[3]- أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار، مرجع سابق، 420.

الجيوبوليتيكيين، فإن هناك صلة وثيقة "بين الموقع والثروة والقوة"، ثم هناك أيضا تأثير للمناخ والتضاريس على ساكنة الدول، لأن الدول التي تقع في مناخ معتدل ليست كالتي تقع بمناخ بارد، والدول ذات الجغرافية الصحراوية ليست كالدول ذات الجغرافية الجبلية أو الاستوائية، إضافة إلى موقعها الجغرافي وطبيعة حدودها البرية والبحرية، كما يؤكدون على أن "المقدرة الاقتصادية والعسكرية لدى الدول وموقعها في التراتبية الهرمية بين سائر الدول وكيف تتعاطى مع جيرانها هي نتيجة عوامل جيوسياسية"[1].

د - الدول القارية والدول الجزرية Continental State and Insular State

يوضح "جون ميرشيمر" بأن الموقع الجغرافي للدولة له أهمية قصوى في ضمان لها الحماية، فالدول التي تقع على اليابسة وتجاورها العديد من الدول هي أكثر عرضة للخطر من الدول المحيطة بالبحار، ويستشف من نظريته بأن الدول ذات الحدود البرية الطويلة هي دول تواجهها الكثير من الأخطار عكس الدول ذات الحدود البحرية، لأن المياه الممتدة على الحدود تقلل من الأطماع الخارجية، بالنظر إلى صعوبة غزو الدولة المحيطة بالبحار، لأسباب متعلقة بخطورة تحرك الجيوش عبر المياه، حيث تكون مكشوفة وسهل الإيقاع بها من الدولة المستهدفة، عبر إغراقها في البحار أو استهدافها بتلغيم الشواطئ أو بأي وسيلة أخرى ممكن أن تمنع تقدمها نحو البر.

بينما الدول القارية هي تلك الدول التي تقع وسط القارة أو تجاورها العديد من الدول على امتداد حدودها البرية، مما تشكل لها هذه الحدود عبئا في كيفية مراقبتها ومنع تسللها، وتكون هذه الدول سهلة الغزو من الأعداء، لأن الجيوش المعادية تستطيع أن تتسلل عبر البر وتتمركز جيدا لخوض المعارك الهجومية، سواء كانت هذه الجيوش تنتمي لأرض دولة مجاورة أو تهاجم من أرض دولة صديقة، كما يمكن مهاجمة هذه الدولة من البر عبر الجيوش المدعومة بالقوات الجوية الاستراتيجية وقصفها من البحر عكس الدول الجزرية التي لا يمكن مهاجمتها إلا من البحر بصفته المنفذ الوحيد للغزو، فعملية الهجوم البحري تواجهها العديد من المخاطر ونادرا ما تنجح.

ويدعم "جون ميرشايمر" طرحه بالسجل التاريخي، فمثلا لم تتعرض بريطانيا بصفتها نموذج للدول الجزرية للغزو طيلة "أربعة قرون التي كانت فيها قوى عظمى حتى عام 1945"، سواء من قوى عظمى أخرى أو من قوى صغرى، وقد كانت أول محاولة لغزو بريطانيا سنة 1588 من طرف إسبانيا، لكنها كللت بالفشل بعد "هزيمة الأسطول الإسباني في العام نفسه قبالة الساحل الإنجليزي"[2]، كما باءت بالفشل محاولات نابليون خلال القرن التاسع عشر وهتلر خلال الحرب العالمية الثانية لغزو بريطانيا،

[1]- مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 164.
[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمىن مرجع سابق، ص 161.

ومرد ذلك إلى صعوبة عبور المياه المانعة للغزو وموقع بريطانيا الجزري، فهتلر مثلا كثف من قصفه الجوي لبريطانيا، لكن مع ذلك لم تخرج هذه الأخيرة من الحرب، لأن الجيش الألماني لم يستطع الوصول إلى الأراضي البريطانية عكس احتلاله لفرنسا في الحرب العالمية الثانية.

إضافة إلى بريطانيا، "لم تتعرض الولايات المتحدة للغزو منذ أن أصبحت قوة عظمى في عام 1898" وإلى حدود الوقت الراهن، فالولايات المتحدة الأمريكية هي قوة عظمى جزرية بالنصف الغربي للكرة الأرضية، "لأنه يفصلها دائما عن القوى العظمى الأخرى خندقان مائيان عظيمان، هما المحيط الأطلنطي والمحيط الهادي"، بينما لا تشكل حدودها البرية مع المكسيك جنوبا ومع كندا شمالا أي خطورة ممكنة، ويعتقد "جون ميرشايمر" بأن الولايات المتحدة هي "أكثر قوة عظمى آمنة في التاريخ"[1]، بسبب نعمة العزلة الجغرافية والمياه المانعة التي تُصَعِّب أي عملية الغزو، بينما القوى العظمى الأخرى تعرضت لهجمات كثيرة عبر الجو والبحر، كما تعرضت قوى عظمى قارية للغزو كروسيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا في الحرب العالمية الثانية.

على غرار الدول الجزرية، فإن السجل التاريخي يوضح بأن غزو الدول العظمى القارية حدث في العديد من المرات، فمنذ 1792 وإلى عام 1945 تم غزو "القوتان العظميان القاريتان (فرنسا وروسيا) اثنتى عشر مرة"[2]، أغلبها من البر باستثناء الهجوم الأنجليزي - الفرنسي على شبه جزيرة القرم عام 1845 الذي جاء من البحر، وقد حدث الغزو في أحيان كثيرة من قوى صغرى نموذج غزو بولندا للاتحاد السوفياتي سنة 1921، مما يعني بأن الدول القارية تكون معرضة أكثر للغزو وغير آمنة، بما فيها الدول العظمى القارية التي قد تتعرض للهجوم من دول صغرى، في حين أن الدول الجزرية التي تحيطها المحيطات أو تحدها المياه من كل جانب تكون أكثر آمنا، لأن تلك المياه المحيطة تشكل عقبة أمام تقدم الجيوش والغزو الخارجي، فقد اتضح ذلك جليا حتى في النزاعات التي حدثت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وأيضا في حروب القرن الواحد والعشرين.

والحالة الوحيدة للقوى العظمى الجزرية التي سقطت في الحرب هي اليابان أثناء الحرب العالمية الثانية، بصفتها الدولة التي تقع على جزر وتحيطها المياه من كل جانب، لكن انهزامها يثير الكثير من النقاشات وفق ما أسلفنا قوله أعلاه، فقد استسلمت بعد معارك شرسة خاضتها جيوشها ضد جيوش الحلفاء، ولم تستسلم إلا بعد مدة من الحصار البحري والقصف الجوي الاستراتيجي الذي شنته القوات الأمريكية، وأيضا بعد إلقاء القنبلتين النوويتين على مدينتي هيروشيما وناكازاكي اليابانية، مما يؤكد بأن الجيش الياباني كان مصمما على القتال إلى أخر النفس، وبأن عملية الغزو كانت تواجهها الكثير من العقبات على الأرض، الأمر الذي يعزز حجج "ميرشايمر" حول الدول الجزرية بصفتها أكثر الدول

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 162.
[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 163.

أمنا، فالعالم الأقرب إلى السلام من منظوره "هو ذلك الذي تكون كل القوى العظمى فيه دولا جزرية تمتلك ترسانات نووية قادرة على النجاة من الضربة الأولى"[1].

الفقرة الثانية: القوة الكامنة والقوى العظمى Potential Power and Great Power

القوة الكامنة هي محدد أساسي لقوة الدول، لكنها لا تكفي لتكون الدولة قوية في النظام الدولي، بل تحتاج إلى تحويل قوتها الكامنة إلى قوة عسكرية هائلة، فلا عدد السكان الوفير وحده مؤشر لقياس قوة الدول القوية ولا الثروة كافية للقول بأن الدول الثرية هي دول قوية، ومثال ذلك أن هناك العديد من الدول ذات عدد سكاني هائل، لكنها لا تصنف من ضمن أقوى الدول في العالم، أو على الأقل لا تحتل المراتب الأولى في العالم، ونموذج ذلك مثلا، الهند التي يصل عدد نسمتها إلى ما يقارب مليار وثلاثمائة مليون نسمة، فرغم ثروتها السكانية فإنها تصنف ضمن الدول الصاعدة ذات الاقتصاديات الناشئة، ونفس الأمر ينطبق على الدول ذات العدد السكاني الوفير بآسيا وإفريقيا، حيث يقبع بعضها ضمن خانة الدول الفاشلة والضعيفة.

وحسب [مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان] "فالقوة العظمى هي دولة تؤدي دورا حاسما في النظام العالمي، وتتمكن من كسب ولاء الدول الأخرى"[2]، حيث تتمتع بقدرات عسكرية هائلة وبامتيازات في المنظمات الدولية[3]، ومثلما يؤكد "روبرت غيلبن"، فإن شرعية حق قوة كبرى (عظمى) في الحكم أو إدارة النظام العالمي، تتوقف على مرتكزات أساسية، منها مثلا، أنها تستند على "انتصاراتها في أخر حرب هيمنة وقدرتها المثبتة على فرض إرادتها على الدول الأخرى"، ثم يكون بمقدورها "توفير سلع عامة معينة مثل نظام اقتصادي أو نظام أمني نافع"[4]، الأمر الذي ينطبق هذا الأمر على قوى محدودة في النظام الدولي، وهو ما يثير إشكالا حول تعريف القوى العظمى والقوى الكبرى.

على سبيل المثال، هناك بعض الدول التي خرجت منهزمة من الحرب العالمية الثانية، ولا تتمتع بمجموعة من الحقوق التي لغيرها بالمنظمات الدولية، ثم أنها لا تمتلك السلاح النووي، لكنها بالمقابل هي قوى اقتصادية كبرى، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات المرتبطة بتحديد القوى العظمى والكبرى، فقد "امتلكت ألمانيا واليابان قوة اقتصادية مهمة، ولكنهما افتقدتا كل من الإرادة السياسية والقوة العسكرية الملازمة لوضعية القوى الكبرى"[5]، كما تراجعت مكانة روسيا على المستوى الاقتصادي بعدما كانت

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 174.
[2]- مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 334.
[3]- نموذج حق الفيتو في مجلس الأمن للدول التي لها العضوية الدائمة، إضافة إلى ذلك هناك امتيازات تحظى بها الولايات المتحدة بالعديد من المنظمات الدولية، على سبيل المثال، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية أو ما يعرف بمؤسسات بريتون وودز..
[4]- روبرت غيلبن، مرجع سابق، ص 55.
[5]- مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 335.

أحد أهم الأقطاب الدولية المشكلة للثنائية القطبية في عهد الاتحاد السوفياتي، فاقتصادها اليوم تتفوق عليه العديد من الدول.

بيد أن الثروة لا تعد محددا كافيا لقوة الدول رغم أهمية الثروة في القوة، ويوجد بالنظام العالمي العديد من الدول الغنية، لكنها لم ترقَ إلى مستوى الدول القوية، على سبيل المثال، لا تصنف بعض الدول الصناعية الغنية بأوربا الغربية كالدول الأسكندنافية أو بشمال شرق آسيا كسنغفورة وكوريا الجنوبية ضمن الدول العظمى، كما لا يفهم بأن ثراء الدولة من حيث امتلاكها للثروات الطبيعية بأنها دول ذات حضور عالمي، فدول الخليج التي تعد من أهم الدول المنتجة للنفط والغاز في العالم لا تصنف ضمن الدول العظمى، وليس بمقدورها تأمين مصالحها بالاعتماد على الذات، إذ غالبا ما تعتمد على حلفائها لحماية أمنها من الدول العدائية بالمحيط الإقليمي.

علاوة على ذلك، فإن هناك محدد أخر للقوة حتى في حالة ما إذا كانت الدول قوية اقتصاديا وعسكريا، ويتعلق الأمر بالمساحة الجغرافية للدولة وموقعها الجغرافي، إذ لم يسجل في العصر الراهن ولا خلال القرنين الماضيين وجود قوة عظمى ذات مساحة جغرافية صغيرة[1]، وسبب ذلك أن المساحة الجغرافية الشاسعة تعطي للدولة ميزة القوة الكامنة، خصوصا أثناء الحروب التي تخوضها أو تخاض ضدها، فالمساحة الجغرافية الشاسعة تساعد الدولة على المناورة في الحرب ويصعب على خصومها السيطرة عليها بسهولة أو تعطيل مؤسساتها، بمعنى أن المساحة الجغرافية هي محدد ضروري لكي تصبح أي دولة مؤثرة في السياسة الدولية وذات قوة مهابة تخشاها باقي الدول الأخرى، بينما الدول الصغيرة من حيث المساحة الجغرافية هي دول لا يمكن أن تصمد في حروب القوى الكبرى، بل يسبب هذا المعطى إشكالا أخر يتعلق بأطماع القوى القوية المحيطة بها للسيطرة عليها.

لكن حتى في حالة ما إذا كانت الدولة ذات مساحة جغرافية شاسعة، فهذا لا يرادف بأنها دولة قوية[2]، بل لابد من توفر عناصر أخرى كي تضمن لنفسها مكانة ضمن القوى العظمى، وقد تسبب هذه المساحة الجغرافية إشكالات تهدد بقائها، خاصة إذا كانت لها حدود برية كثيرة ويحيط بها عدة دول مع ما يترتب عن ذلك من وجود صراعات الحدود مع جيرانها، ثم ما تتطلبه هذه الحدود من إمكانيات هائلة لحراستها، وهنا لابد من القول بأن الدول ذات الحدود البرية الكثيرة والمجاورة لعدة دول هي دول تكون مكشوفة عكس الدول ذات الحدود البحرية أو البحرية والبرية أو الدول التي لا تتجاور مع دول كثيرة.

[1]- لا يمكن لدولة كسويسرا أن تصبح قوة عظمى باعتبارها دولة ثرية لكن ذات مساحة جغرافية صغيرة، كما لا يمكن لقطر الدولة الغنية بالغاز أن تصبح قوة عظمى بمنطق تفكير جون ميرشايمر، ونفس الشيئ ينطبق على سنغفورة..

[2]- تصنف كندا كثاني دولة من حيث المساحة الجغرافية بعد روسيا وقبل الولايات المتحدة، كما تتمتع باقتصاد قوي وتندرج ضمن الدول العشرين، لكنها لا تصنف ضمن القوى العظمى، كما لم تصنف طيلة المائتين عام السالفتين ضمن مصاف القوى العظمى، ونفس الشيئ ينطبق على العديد من الدول ذات المساحة الجغرافية الشاسعة كالبرازيل وأستراليا والأرجنتين وكزاخيستان..

ثمة إشكالات أخرى متعلقة بالقوة الكامنة والتي قد تخفي فروقات أخرى لقوة الدول، من أهمها طبيعة اقتصاد الدولة، ناهيك عن المؤشرات المعتمدة في تحديد طبيعة النمو الاقتصادي وحجم الاستثمارات والتجارة الخارجية، ومدى التطور التكنولوجي والتقني، إضافة إلى مسألة إن كانت الدولة تحقق اكتفاءً ذاتيا أم أنها تعتمد على الآخرين؟ ثم حجم مساهمة الدولة في الاقتصاد العالمي؟ هل هو اقتصاد صناعي أم اقتصاد زراعي؟ هل هو اقتصاد صناعي أم شبه صناعي؟ وهل يعتمد على التصنيع أم يعتمد على الفلاحة؟ هل هو اقتصاد حديث وينبني على العقلنة أم أنه اقتصاد تقليدي؟

وقد أشرنا بالفقرة السابقة للناتج القومي الإجمالي (GNP) لقياس ثراء الدولة، لكن هذا المؤشر يطرح إشكالات كثيرة، خصوصا عند المقارنة بين دولة زراعية أو تشكل الزراعة النشاط الأكثر حيوية باقتصاد البلاد مع دولة صناعية تعتمد على التصنيع كرافعة أساسية في اقتصادها، حيث "يمكن أن يكون لهما ناتج قومي إجمالي متماثل وعدد سكان مختلف تماما ومستوى التصنيع مختلف جدا"[1]، نموذج مثلا أن نقارن ما بين الهند والمملكة المتحدة، إذ رغم أن الهند قد قطعت أشواطا كثيرة في تحديث الاقتصاد وفي تطوير الصناعة وفي التقدم التقني والتكنولوجي، إلا أنها لم تصل إلى مستوى البلدان الصناعية الغربية، ومازال اقتصادها أو جزء منه يعتمد على الزراعة، لكن تبقى الهند دولة صاعدة في الوقت الراهن، وتسير بخطى ثابتة في تحديث اقتصادها وتطوير صناعتها.

ويوظف "جون ميرشايمر" في مشروعه النظري بشكل كثيف مصطلح "القوى العظمى"، حيث يحاجج في بعض الأحيان بأن نظريته تهتم بتفاعلات القوى العظمى بالنظام الدولي، لأن هذه القوى هي التي تصنع النظام وتضع قواعده، بينما تتأثر الدول الأخرى بنتائج تلك التفاعلات، فيبدو هذا منطقيا حينما يتبين بأن القوى التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية هي التي أسست لنظام ما بعد الحرب، أي تلك القواعد والقوانين والمبادئ التي تقوم عليها المؤسسات والمنظمات الدولية، وفي كل الأحوال فهذه القواعد هي شكل من أشكال إبراز القوة، حيث تعطي بعض الأفضلية للدول التي وضعتها دون أخرى، نموذج الدول التي تتمتع بحق الفيتو بمجلس الأمن (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، فرنسا، المملكة المتحدة، الصين).

إذ يحيل هذا التفصيل إلى أن القوى العظمى هي التي خاضت الحروب الكبرى، فخرجت منها منتصرة أو منهزمة، وهذا الأمر ينطبق على الدول التي تورطت في الحربين العالميتين الأولى والثانية، أي دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا واليابان، كما يعزز "جون ميرشايمر" نظريته بتركيزه الحديث على الحروب الكبرى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين التي كانت أوربا مسرحا لها، مما يعني بأن واقعية "جون ميرشايمر" تستند على الحروب التي دارت معاركها بأوربا

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 79.

لتعليل منطلقاتها النظرية وأفكارها، وهذا ليس تجاهلا من جانبه، بقدر ما أن هذه المعارك هي من أبشع الحروب التي حدثت خلال القرنيين الماضيين، فكانت سببا في تغيير مجريات التاريخ في الاتجاه الذي أسس لما يعرف بالعالم المعاصر، حيث شاركت فيها أقوى الدول عسكريا في التاريخ الحديث واستعملت فيها أحدث تقنيات الحرب واختبرت فيها جميع الأسلحة المتطورة التي تم اختراعها.

رغم ذلك، "فميرشايمر" لا يقف وفقط عند هذه المحطات التاريخية لتعزيز نظريته الهجومية، بل يشير إلى الصراعات الأخرى للدول بكل من منطقة آسيا، كما يستند في حججه لنزاعات بكل من أمريكا والعالم العربي وإفريقيا، لكن ذلك لم يمنعه من تمييزه للقوى العظمى عن بقية القوى الدولية الأخرى، وهو تمييز قد لا نجده بشكل صريح في كتابته، بحكم أنه يركز على ديناميكية العلاقات الدولية المنتجة للقوى ذات النفوذ القوي على السياسة الدولية، هذه القوى هي التي تنجلي كأقطاب متصارعة ومتنافسة دوليا وإقليميا، فحينما تحدث عن القوى العظمى في مرحلة الحرب الباردة، فقد كان يركز بشكل أساسي على النظام الثنائي القطبية الذي جسدته كل من الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية، أما عندما تحدث قبل هذه المرحلة، فكان يقصد النظام المتعدد القطبية المتوازنة وغير المتوازنة.

معنى هذا أن القوة العسكرية هي المحدد الأساسي لتحديد القوى الكبرى والصغرى، فمهما بلغت قوة الدولة على المستوى الاقتصادي، فإن الذي يجعل منها قوة عظمى هو تحويل قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية هائلة، حيث يكون لها القدرة على خوض المعارك الكبرى في منطقتها لتأمين مصالحها وفرض التوازن على غيرها من القوى الدولية الكبرى والصغرى، مع ضرورة أن تمتاز ببعض الخصائص الضرورية التي تساعدها على تحويل قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية مهابة كعدد السكان الوفير والمساحة الجغرافية الشاسعة لأراضي الدولة والثروة والموقع الجغرافي الاستراتيجي والتصنيع والتطور التكنولوجي، هذه الخصائص قد لا تتوفر إلا في عدد ضئيل من القوى الدولية في الوقت الحاضر.

من منطلق واقعية "جون ميرشايمر"، فإن القوى العظمى تصارع "من أجل الهيمنة على منطقتها من العالم"، وتسعى "لأن تكون غنية"، فلا معنى للقوة العسكرية بدون قوة الدولة الاقتصادية، كما "تتطلع لامتلاك أقوى قوة برية في منطقتها من العالم، لأن الجيوش والقوات الجوية والبحرية المساندة لها هي المكون الرئيس للقوة العسكرية"، وتهدف أيضا "لأن تحقق التفوق النووي، مع أنه هدف صعب المنال"[1]، أي أن كل من المقومات السالفة الذكر لابد من تحققها مجتمعة كي تصنف دولة ضمن القوى العظمى، ولا بد من الإشارة إلى أن هناك دول غنية وقوية اقتصاديا في العصر الراهن، لكنها لا تصنف ضمن القوى العظمى نموذج اليابان وألمانيا، لأنهما يعتمدان في أمنهما على الولايات المتحدة الأمريكية.

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 175.

إذ رغم أن اليابان هي ثالث قوة اقتصادية عالميا وتمتلك اقتصادا ضخما وغنيا، فلا تعد قوى عظمى، "لأن جيشها صغير وضعيف نسبيا وتعتمد بشدة على الولايات المتحدة الأمريكية في أمنها"، ونفس الأمر ينطبق على ألمانيا بصفتها أقوى قوة اقتصادية بأوربا والرابعة عالميا، إذ لا تصنف الآن قوى عظمى "لأنها لا تمتلك أسلحة نووية.. وتعتمد بشدة على الولايات المتحدة الأمريكية في أمنها"[1]، كما أن القوى النووية المشار إليها أعلاه ليست بالضرورة هي قوى عظمى، فلن تبلغ "إسرائيل" النووية ذات ثمانية ملايين نسمة "مكانة القوى العظمى" في عالم تضم فيه القوى العظمى مئات الملايين من النسمة، بينما لا تصنف قوى نووية أخرى ضمن القوى العظمى ككوريا الشمالية لاعتبارات متعلقة بضعف اقتصادها وقلة عدد سكانها والحجم الصغير لمساحتها الجغرافية مقارنة بالقوى الكبرى الحالية (روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية).

أما الهند وباكستان فهي دول ضعيفة اقتصاديا مقارنة بالدول الغنية، ولا ترقى إلى مكانة القوى العظمى في الوقت الحالي، إذ رغم أن الهند تسجل معدلات نمو مرتفعة وذات ثروة سكانية هائلة ولها جيش قوي، إلا أنها لا تصل إلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، وقد تصل إلى مصاف القوى العظمى في المستقبل إذا ما استمر اقتصادها في النمو السريع وقامت بتحديث اقتصادها وتغيير نهجه في اتجاه التصنيع بدل الزراعة، ثم إذا ما أصبحت قوة مهيمنة كامنة بمنطقة آسيا وحولت قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية، وهذا مستبعد في الوقت الحالي، بحكم أن هناك قوى غنية تفوقها بالمنطقة كاليابان وبعض دول شمال شرق آسيا، إضافة إلى وجود الصين المتفوقة عليها اقتصاديا وعسكريا، ثم روسيا التي تتفوق عليها في القوة العسكرية.

المطلب الثاني: استراتيجيات القوة للدول بالنظام الدولي الفوضوي

عرف "كلاوفيزيتش" الاستراتيجية بأنها "نظرية استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب"، كما عرفها "ليدل هارت" بكونها "طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية"[2]، وهذه التعريفات تربط الاستراتيجية بالجانب العسكري[3]، إذ رغم تطور مفهوم الاستراتيجية عبر إقحام فيه محددات أخرى كالاقتصاد والسياسة وغيرها، إلا أنه ظل مرتبطا بمفهوم القوة العسكرية، لهذا فإن المفهوم وثيق الصلة بالقوة التي تؤمن المصالح الاقتصادية والسياسية للدول؛ تبعا لذلك، يتحدث "جون ميرشايمر" عن الدول كفاعل عقلاني ماهر إلى درجة كبيرة في إعداد استراتيجيات تزيد من فرص بقائها، ويستعرض في كتابه "مأساة سياسة القوى العظمى" هذه الاستراتيجيات التي يسميها باستراتيجيات

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 491.

[2]- الاستراتيجية الدولية، موسوعة السياسة، تاريخ الولوج 1.12.2020، بالموقع التالي: https://political-encyclopedia.org

[3]- مفهوم الاستراتيجية مشتق من المصطلح اللاتيني ستراتيجيوس Strategos والذي يعني القائد أو الجنرال، وهو مركب من كلمتين هما استراتوس Stratos أي الجيش وأقا aga ويعني يقود، بما يعني أن مصطلح الإستراتيجية هو قيادة الجيش أو القيادة العسكرية أو فن القيادة، وقد تطور هذا المفهوم ليعني بأنه "علم وفن الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام الموارد الممثلة لمختلف أشكال القوة والثروة من أجل تحقيق الأهداف الكبرى".

القوة أو "استراتيجيات البقاء Strategies for Survival "، حيث يقسمها إلى ثلاثة أنواع، استراتيجيات الزيادة في القوة، استراتيجيات الحفاظ على القوة، استراتيجيات التنازل عن القوة.

الفرع الأول: استراتيجيات الزيادة النسبية في القوة

يقصد بها "جون ميرشايمر" الاستراتيجيات التي تتبعها الدول للحصول على المزيد من القوة، لأن الدول مهما كانت مكانتها، فإن قوتها تبقى نسبية في معادلة الصراع، ويقسمها إلى ثلاثة أنواع: الحرب؛ الابتزاز؛ التحريض والاستنزاف.

الفقرة الأولى: الحرب The war

تعد الحرب الاستراتيجية الأبرز لكسب المزيد من القوة عند الواقعية الهجومية، "فالدول تذهب إلى الحرب سعيا وراء أهداف سياسية محددة"[1]، لذلك فإنها تدرس خياراتها بشكل دقيق قبل خوض الحرب، بما يعني أنها تطرح فرص نجاحها في الحرب واحتمالات الفشل، ثم التكاليف المتوقعة والمخاطر الممكنة، لكن "جون ميرشايمر" يقر بأن الدول في بعض الأحيان تتجه إلى الحرب رغم أنها تعرف مسبقا بأن نسبة النجاح منخفضة، بحكم أن حساباتها السياسية تفرض عليها المغامرة بالحرب، ويقدم أمثلة من السجل التاريخي لهذا النوع، "نموذج الهجوم الياباني على الولايات المتحدة في دجنبر 1941، والهجوم المصري على إسرائيل في سنة 1973"[2].

والحرب عند الواقعيين هي نتاج لاختلال ميزان القوة، كما أن البنية الفوضوية للنظام الدولي (المستوى الثالث) تساعد على اندلاع الحروب، لأنه ليس هناك ما يمنعها، نظرا لغياب السلطة العليا الممكن أن تعاقب الجهة التي بدأت بالهجوم العسكري، بمعنى أنه قد تضطر الدول لشن الحروب رغم أن قناعة مجتمعها تكون ضد خوضها أو قد تجد الدول نفسها متورطة في الحرب من دون أن ترتب أو تخطط لها بشكل مسبق ودقيق، لكن هذا لا يفيد بأن التفاعلات الدولية المتغيرة وميزان القوة العالمي هما المحددان الوحيدان لحروب الدول الكبرى والممكن أن تنعكس أيضا على القوى الصغرى في النظام، بل من الممكن أن تندلع الحروب بسبب طبيعة القادة (المستوى الأول) أو نتاج البنية الداخلية للدول (المستوى الثاني)، إذ "على الرغم من أن غياب حكومة عالمية قد تجعل الحرب ممكنة، إلا أنه ما من حرب معينة يمكن شرحها من دون دراسة العوامل على مختلف مستويات التحليل 'وفق' ما لاحظه كينيت والتز"[3].

[1]- John J. Mearsheimer, Conventional Deterrence: An Interview with John J. Mearsheimer, Strategic Studies quarterly, Conducted 15 July 2018, p 3.
[2]- ibid, p 4.
[3]- مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 168.

ومهما كانت أسباب الحرب التي من الصعب التوصل إلى سبب رئيسي لاندلاعها وفق "جون ميرشايمر"[1]، فإنها استراتيجية مربحة حسب الطرح الهجومي، لكن ذلك يتوقف على طبيعة الحروب التي تخوضها الدول، ثم بما إن كانت الدول ستحسم المعركة أم أنها ستنهزم، بمعنى أن المكاسب المحققة ترتبط بقدرة الدول على الانتصار في المعارك التي تخوضها، لهذا لا يمكن للدول أن تغامر في حرب تعرف مسبقا بأنها غير محسومة النتائج أو أنها مكلفة، فالحروب التي تزيد من القوة النسبية للدول هي التي تخاض ضد دول غنية اقتصاديا أو ذات مكانة استراتيجية مهمة (الموقع الجغرافي، المساحة الجغرافية، ثروتها الباطنية..)، ولا يفهم من ذلك بأن الدول عليها أن تتورط في المزيد من الحروب أو أن تنتهج استراتيجيات توسعية، بقدر ما يعني أن الحرب هي من الاستراتيجيات الرئيسية لكسب المزيد من القوة في العالم الواقعي، سواء القوة في شكلها الاقتصادي والسياسي أو العسكري.

وتثير الحرب إشكاليات كثيرة في الوقت الراهن، إذ ثمة اتجاهات نظرية (نموذج الليبرالية المؤسساتية والوظيفية الجديدة) تقر بأن عصر اليوم يتسم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المكثفة والاعتماد المتبادل بين الدول وبتدفق التنقلات، حيث تساهم هذه المعطيات في إضفاء نوع من التعاون والتفاعل المتبادل بين الدول عكس الصراع والحرب، فقد انتقلت العلاقات الجديدة في النظام الدولي "من الإطار الهيراركي من الأسفل إلى الأعلى إلى الإطار العنكبوتي المتشابك والمتداخل.. الذي قلل من النزاعات الدولية"[2]، كما أن الحرب في عصر اقتصاد العولمة ليست مستبعدة وفقط بل مكلفة، الأمر الذي يعني بأن تكاليف الحرب العسكرية قد تفوق مزاياها في العصر الراهن، إذ لن تستطع أية دولة شنت حملات الغزو تحقيق مكاسب كبيرة، فقد تواجه مقاومة شرسة تكبدها خسائر كثيرة أكثر من المزايا التي حققها الغزو.

إلا أن "جون ميرشايمر" يؤكد بأن الحرب ذات مزايا كثيرة حتى في عصر الثورة التكنولوجية والتحديث الاقتصادي، ويحاجج بأن لحروب الغزو فوائد كثيرة، منها على وجه الأخص، أنها قد تعود بفوائد اقتصادية كبيرة للدولة الغازية من خلال السيطرة على الثروات الطبيعية أو من خلال استغلال اقتصادها وتحويل إنتاجه الصناعي إلى الدخل القومي للدولة التي شنت الحرب أو عبر استغلال الأراضي الزراعية، بما تنتجه من حبوب ومواد غذائية، كما يمكن أن يكون له فوائد أخرى من خلال استخدام "جزء من سكان الدولة المقهورة في جيشه أو في العمل الإجباري في وطنه"، فمن الممكن أن تستخدم أسرى الحرب كقوة عاملة أو أن تجند جزء من "سكان الشعب المحتل" في صفوف جيش الدولة

[1]- John J. Mearsheimer, Structural Realism, op.cit, p 84.

[2]- وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 1، 2015 ص 114.

الغازية، وقد يكون للغزو مزايا متعلقة بالسيطرة "على أراضي مهمة استراتيجيا" أو "بإخراج الدولة المهزومة من الحرب" عبر تدميرها بشكل نهائي أو "بضم أراضيها" أو "نزع سلاحها"[1].

علاقة بذلك، يقدم السجل التاريخي العديد من الأمثلة حول مزايا الغزو، على سبيل المثال، استغلت الدول الاستعمارية ثروات الدول النامية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ووظفت جزء من شعبها في صفوف جيشها الذي شارك في الحروب الكبرى بالقرن العشرين، كما استفادت الدول الغازية أثناء الحربين من خلال تحويل جزء من ثروات الدول المهزومة إلى اقتصاد الدولة الغازية أو عبر استغلال الأسرى في الإنتاج الصناعي طيلة مدة الحرب، واستفادت الدول العظمى المنتصرة في الحروب الكبرى من خلال فرض شروطها على الدول المهزومة (نموذج ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية)، إضافة إلى مزايا أخرى حققتها القوى العظمى الغازية والمنتصرة في الحرب على قوى عظمى أو قوى صغرى خلال القرن الواحد والعشرين كاستغلال ثروة الدولة المهزومة (الغزو الأمريكي للعراق) أو السيطرة على أراضي استراتيجية وضمها (سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم).

على غرار ذلك، يؤكد "بيتر ليبرمان" بأن للغزو مزايا كثيرة في العصر الحديث من خلال مقاربته لفوائد الغزو في مقالة صادرة سنة 1993 تحت عنوان "Th Spoils of Conquest"[2]، ثم في كتاب تحت عنوان "Does Conquest Pay?" الصادر سنة 1996، كما يقدم نماذج للفوائد الاقتصادية للغزو في عصر المجتمعات الصناعية الحديثة وفق ما حصل أثناء الحرب العالمية الثانية أو نموذج توسع الاتحاد السوفياتي في القارة الأوربية بعد انتهاء الحرب، حيث يكون للدول الغازية ذات السلطة القمعية التي لا ترحم إمكانية استغلال الدول المحتلة بحد السيف، إذ يساعدها على استغلال اقتصادها وتحويل موارده وعائداته إلى موارد الدولة التي شنت حروب الغزو، وذلك من خلال بسط سيطرتها وقمع كل الحركات المقاومة للاحتلال، ليخلص إلى أن "التحديث الاقتصادي يعزز ربحية الغزو"[3]، بل يرجح الطرح الذي يدافع عن حروب التوسع في العصر الحديث من خلال إقراره بأن الغزو "مربح في عصر المجتمعات الحديثة "[4].

تبعا لذلك، يستدل "جون ميرشايمر" بمقاربة "بيتر ليبرمان" في كتابه "مأساة سياسة القوى العظمى"، كما يتقاطع مع طرح "ليبرمان" حول فوائد ومزايا الغزو، الأمر الذي يعني بأن واقعية "جون ميرشايمر" التي توصف "بالعدوانية" هي واقعية ترى بأن الحروب التوسعية بالعصر الحديث هي مربحة للقوى التي تشنها، ليس بغاية الدفاع عن النفس أو صد العدوان وفقط، بل لكونها تزيد من القوة

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 192.
[2]- ينتمي بيتر ليبرمان إلى تيار الواقعية الهجومية.
[3]- Stephen G. Brooks, The Globalization of Production and the Changing Benefits of Conquest, Journal of Conflict Resolution, Vol. 43 No. 5, October 1999, p 646.
[4]- Peter liberman, The Spoils of Conquest, International Security, Vol. 18, No. 2 (Fall 1993), p 150.

النسبية للدول من خلال المزايا المترتبة عن الغزو، خصوصا للدول الغنية اقتصاديا أو ذات ثروات طبيعية هائلة، أي الحروب التي تخوضها القوى العظمى بذرائع شتى في الوقت المعاصر، إلا أنه هناك معارضة لهذه المقاربة، نموذج النقد الذي قدمه "ستيفن بروكس" "لبيتر ليبرمان"، لأنه إذا ما تم التعامل معها كمسلمة، فإنها قد تفتح المجال للمزيد من الحروب في العصر الحديث، وبشكل أدق، حروب الغزو ضد الدول الغنية من حيث الثروات الطبيعية أو الإنتاج الصناعي للثروة العالمية، الأمر الذي "سيحفز على المزيد من العدوان بالعالم المتقدم بمرور الوقت"[1].

الفقرة الثانية: الابتزاز Blackmail

يعد الابتزاز من الاستراتيجيات التي تزيد من قوة الدول، حيث تعتمدها الدول كبديل عن الحرب من خلال التهديد باستعمال القوة، أي أن الدول قد تضطر للتهديد بالدخول في حرب ضد دولة أخرى، وهذا التهديد قد تأخذه الدولة المهددة بالجدية وتقبل بتنفيذ مطالب الدولة المبتزة تجنبا لشن الحرب ضدها، لكن هذه الاستراتيجية ليست دائما ناجحة في زيادة القوة، بمعنى أخر قد تهدد دولة "أ" باستخدام القوة ضد الدولة "ب"، فتستجيب هذه الأخيرة إلى التهديد من دون أن يساهم سلوكها في زيادة القوة للدولة "أ"؛ من ذلك مثلا، أن تبعث قوى عظمى "أ" قواتها العسكرية إلى الحدود البرية أو البحرية لقوى عظمى "ب"، فتلجأ القوى "ب" إلى التهديد بالحرب في حالة ما إذا لم تسحب القوى "أ" قواتها، الأمر الذي يؤدي بهذه الأخيرة إلى سحب قواتها من دون أن يؤدي هذا السلوك إلى زيادة القوة للقوى "أ".

فضلا عن ذلك، فإن التهديد باستعمال القوة، قد يؤدي إلى نتائج عكسية، ويؤكد 'توماس شيلينغ' "بأن تهديدا من نوع الانتقام الشامل يعطي العدو كل حافز كي يبدأ عدوانه بضربة شاملة"[2]، أي أن هذا النوع من التهديدات تشجع العدو على شن حروب انتقامية، حيث "يقصي خيار شن هجمات أخف وطأة ويجبر العدو على التطرف في خياراته"[3]، بما يفيد بأن التهديد بالحرب لا يقود إلى نتائج في المستوى المطلوب، لأن الدولة التي تحاول الابتزاز بالتهديد قد تتلقى ردا قاسيا من الدولة التي تعرضت للتهديد، الأمر الذي يعني بأن التهديد كجزء من استراتيجية الابتزاز لا يساهم دائما في الزيادة النسبية للقوة، بقدر ما أنه قد ينتج عنه نقصان في القوة النسبية للدولة المبتزة.

ويقدم "جون ميرشايمر" لنموذج أزمة الصواريخ الكوبية في خريف عام 1962 بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، والذي يبين بأن التهديد الأمريكي بالحرب لم ينتج عنه

[1]- Stephen G. Brooks, op.cit, p 647.

[2]- توماس شيلينج، استراتيجية الصراع، نزهت طيب وأكرم حمدان، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى 2009، ص 15.

[3]- توماس شيلينج، نفس المرجع، ص 15.

الزيادة في قوتها بقدر ما أنه أدى إلى الحفاظ على الوضع الذي كان قائما قبل الأزمة[1]، كما أن الابتزاز لا يؤدّي دائما بالدولة الصادر ضدها إلى رضوخها والاستجابة لشروط أو مطالب الدولة المبتزة، فقد تهدد قوى عظمى بشن الحرب على قوى أخرى، لكن هذه الأخيرة لا تستجيب للتهديد، فيؤدي هذا التهديد إلى عدم الدخول في الحرب لأسباب واقعية، وتبين التهديدات المتتالية التي كان يصدرها الرئيس الأمريكي ترامب بخوض الحرب ضد إيران بأنها غير مجدية، حيث لم تغامر الولايات المتحدة الأمريكية بشن هجوم عسكري على إيران، بالمقابل لم تستسلم إيران أمام التهديدات الأمريكية.

لذلك، فالابتزاز الذي يؤدي إلى الزيادة في قوة الدولة هو الناتج عنه تنازلات تقدمها الدولة الصادر ضدها التهديد، أي أن تتنازل الدولة على إقليم جغرافي أو منطقة إستراتيجية، بما في ذلك التنازل عن مستعمرات حولها صراع بين القوى العظمى، ورغم أن عهد الاستعمار العسكري قد ولى زمانه، فإن واقعية "جون ميرشايمر" تحيل إلى إمكانية أن يؤدي الابتزاز أهدافه في مثل هذه الحالات[2]، أي أن النزعة التوسعية حاضرة بقوة في الواقعية الهجومية التي يرى "جون ميرشايمر" بأن مبرراتها لم تنمحِ بشكل نهائي، ويقدم لنماذج من السجل التاريخي التي تثبت تنازل قوى عظمى لقوى عظمى أخرى عن مناطق مهمة استراتيجيا للدولة المبتزة (تهديد ألمانيا بالحرب على روسيا بعد احتجاج الأخيرة على ضم النمسا للبوسنة سنة 1909؛ أزمة ميونخ 1938 التي نتج عنها ابتلاع سودتنلاند التابعة لتشيكوسلوفاكيا من طرف ألمانيا بعد تهديده المملكة المتحدة وفرنسا بشن الحرب عليهما)[3].

الفقرة الثالثة: التحريض والاستنزاف Bait and Bleed

رغم ما يحيل عليه مفهومي التحريض والاستنزاف من اختلاف، فإنهما شبيهان من حيث أثارهما، والمقصود بهما كاستراتيجية الزيادة في القوة عند "جون ميرشايمر" أنه قد تلجأ دولة إلى البقاء سالمة من صراع القوى بالسياسة الدولية، فتحرض طرف ضد طرف أخر أو تدفعهما إلى الدخول في حرب مستنزفة بينهما لتؤدي إلى هلاكهما معا أو تنتهي بنتائج في صالح الدولة المحرضة، بمعنى أن التحريض والاستنزاف هما استراتيجيتان تجنب الدول التي تشجع عليهما شر الحرب، وتكسبها القوة على غيرها من القوى المتنازعة، إذ بمجرد انتهاء الصراع بينهما تكون الدولة التي حرضت على ذلك في موقع قوة أكثر من غيرها، وهذا ما يؤكد بأنها استراتيجية ذكية قد تلجأ إليها الدول بعالم السياسة الدولية لغاية سقوط غيرها في فخ الحرب المستنزفة من دون أن تكسب من تلك الحرب أي قوة[4].

---

[1]- جدير بالذكر بأن التهديد الأمريكي بالحرب وسحب الصواريخ الكوبية من طرف الاتحا السوفياتي ما هما إلا جزء من الحقيقة التي كانت متسترة، والمتمثلة أساسا في الصفقة السرية التي التزمت فيها الولايات المتحدة بسحب صواريخ جوبتر من تركيا مقابل سحب صواريخ الروسية من كوبا، انظر كتاب جون ميرشايمر، لماذا يكذب القادة والزعماء؟ حقيقة الكذب في السياسة الدولية.

[2]- نموذج التهديد الروسي جراء احداث اوكرانيا سنة 2014، ليليها بضم إقليم شبه جزيرة القرم إلى روسيا بصفته موقع استراتيجي.

[3]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 194.

[4]- أبرز مثال في الوقت الحالي هو التحريض على الحرب بالعالم بالعربي، نموذج ما يقع بسوريا والعراق وليبيا واليمن، فالحروب التي تقع داخل هذه ادوب هي حروب بالوكالة أولا، وثانيا هي نتيجة تحريض أحد الاطراف ضد الاخر، ورغم أن التحريض الذي يقصده جون ميرشايمر هو

وعادة ما تحرض دولة معينة بشكل مباشر أو غير مباشر دولة أخرى على الحرب بهدف توريطها في صراع مكلف وطويل الأمد، من ذلك مثلا، تحريض الولايات المتحدة الأمريكية للاتحاد السوفياتي سابقا في التورط بالحرب على أفغانستان أو التحريض الذي تقوم به أيادي سرية عبر استهداف مصالح استراتيجية لدولة معينة لغاية توريطها في الحرب على دولة أخرى بغية تحقيق مصالح استراتيجية للدولة المحرضة، كالنموذج الذي يقدمه "جون ميرشايمر" حول إرسال إسرائيل سنة 1954 مخربين لتفجير أهداف أمريكية وبريطانية مهمة في مصر "بهدف إثارة التوتر بين المملكة المتحدة ومصر"، على أمل أن يساهم ذاك العمل التخريبي في تراجع "المملكة المتحدة عن خطتها لسحب قواتها من القواعد القريبة من قناة السويس"[1].

لكن التحريض - شأنه شأن الابتزاز - لا يؤدِّي إلى نتائج متوقعة في غالب الأحيان، إذ من الممكن أن تفشل الدول المحرضة في مسعاها كأن تفتضح أعمالها السرية وفق حالة إسرائيل الموجهة ضد مصر والمملكة المتحدة، وربما قد يؤدي بالدول التي تم تحريضها على الحرب إلى كسب المعركة وحسمها بشكل سريع، الأمر الذي سيؤدي إلى الزيادة في القوة للدولة التي تم تحريضها وليس للدولة التي حرضت على الحرب، أي ستفوق قوتها النسبية قوة الدولة التي حرضت إحدى هذه الدول أو هما معا على خوض الحرب، كما أن الدول المتصارعة غالبا ما تدرك خطر الحرب المكلفة والطويلة الأمد أو المدمرة لكلا الطرفين، خصوصا بين القوى العظمى المتوازنة في القوة نموذج الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، لهذا تنأى بنفسها للوقوع في مصيدة الأطراف المحرضة، وربما قد تلجأ إلى دفع قوى صغرى للحرب بالوكالة مع القوى الكبرى من دون أن تتورط القوتين الكبيرتين في الحرب المباشرة وفق ما يثبته السجل التاريخي للحرب الباردة.

أما الاستنزاف فيكون مجديا في الأنظمة المتعددة الأقطاب أو بين القوى الإقليمية المتوازنة في القوة، بما في ذلك القوى الصغرى التي تطمح لأن تكون قوة كبرى بمحيطها الإقليمي، ويقدم "جون ميرشايمر" لنموذجين من السجل التاريخي حول اتجاه قادة دول إلى استراتيجية الاستنزاف، أولها، حالة روسيا بعد انسحابها من الحرب العالمية الأولى بقرار من البلاشفة، وعقد اتفاقية سلام مع دول المحور (ألمانيا، النمسا - المجر، الأمبراطورية العثمانية، بلغاريا)[2]، فقد دعا القائد السوفياتي "فلاديمير لينين في 27 أكتوبر 1917 (بعد يومين من الثورة البلشفية) إلى ضرورة عقد معاهدة سلام مع الدول المشاركة في الحرب العالمية الأولى، إلا أن قراره تمت معارضته بشدة من الداخل، وستثبت - في ما بعد -

---

المرتبط بتحريض الدول ضد بعضها البعض، وبأن الحروب التي تقع داخل هذه الدول هي نزاعات داخلية، فإن الواقع الدولي يكشف بأن هذه النزاعات ما هي إلا صورة معكوسة لصراع العديد من الأطراف الدولية؛ كما يمكن إدراج ضمنها نزاعات العصر ما بين دول الخليج وإيران؛ ثم ما يقع بين باكيستان والهند، حيث أن كل طرف من الأطراف يتم تحريضه إما من الولايات المتحدة أو من الصين..

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 195.

[2]- اتفاقية بريست ليتوفسك التي وقعت بتاريخ 3 مارس 1918، وذلك بعد الثورة البلشفية التي أسفرت عن نظام جديد بروسيا بقيادة البلاشفة الذي كان لهم موقف معارض للحرب الروسية قبل الثورة وبعدها.

"واقعيته أنها كانت صحيحة تماما"[1]، حيث سيجبر الاتحاد السوفياتي على توقيع المعاهدة في 3 مارس 1918 بشروط مذلة بعد أن تقدمت القوات الألمانية في 28 فبراير وهددت بشن الحرب على روسيا.

ورغم تكثيف "لينين" -"وتروتسكي"- لدعواته "بالبدء في مفاوضات مباشرة من أجل سلام عادل وديمقراطي"، فإن دول الوفاق تجاهلت مناشدته[2]، باستثناء ألمانيا (المحسوبة على دول المحور) التي "وافقت على حضور المؤتمر لمناقشة سلام منفصل مع ألمانيا"[3]، مغزى الموقف اللينيني هو أنه يعكس فهما واقعيا للسياسة الدولية في وقت مبكر من القرن العشرين، ويبين - حسب "جون ميرشايمر" - بأنه وظف استراتيجية الاستنزاف من خلال إخراج روسيا من الحرب العالمية الأولى وترك الدول العظمى تحارب بعضها البعض، وقد برر لينين موقفه بالقول "إننا بالتوصل إلى سلام منفصل الآن، نخلص أنفسنا.. من المجموعتين الامبرياليتين المتحاربتين. ونستطيع أن نستغل نزاعهم الذي يصعب عليهم الاتفاق على حسابنا، ونستخدم فترة انشغالهم عنا في تطوير الثورة الاشتراكية وتقويتها"[4].

أما الحالة الثانية التي يقدمها "جون ميرشايمر" من السجل التاريخي للقرن العشرين فلها صلة بالحرب العالمية الثانية حينما قال "هاري ترومان" بمجلس الشيوخ الأمريكي سنة 1941 معلقا على الغزو النازي للاتحاد السوفياتي "إذا رأينا ألمانيا تربح الحرب، يجب أن نساعد روسيا، وإذا رأينا روسيا تربح، فيجب أن نساعد ألمانيا، لكي تأكل الحرب أكبر عدد منهما"، أي أن تدفع الحرب إلى هلاكهما معا بدعم من طرف ثالث، لكن مسار الحرب لم يسفر عن مساعدة الولايات المتحدة لألمانيا ضد الاتحاد السوفياتي، ولا دعم الاتحاد السوفياتي ضد ألمانيا، لأن الاتحاد السوفياتي ألحق بألمانيا النازية هزيمة قاسية، فمكنه الانتصار من الزحف في اتجاه أوربا الغربية، بينما تحركت الولايات المتحدة الأمريكية متأخرة للمشاركة بالحرب ضد النازية، هذه المشاركة أدت بالنهاية إلى مساعدة فرنسا والمملكة المتحدة من جهة، ومنع الاتحاد السوفياتي من البروز كقوة مهيمنة بأوربا وأسيا من جهة ثانية.

في المحصلة النهائية فاستراتيجية الاستنزاف التي كانت في ذهن "ترومان" تنسجم مع السياسة الأمريكية خلال مرحلة الحرب الباردة، فقد تولى "هاري ترومان" رئاسة الولايات المتحدة في السنة الأخيرة من الحرب، ووضع اللبنات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، التي كان من أهم أسسها "الدفاع عن الحرية" وإرساء "مخطط مارشال لإنعاش الاقتصاد الأوربي"، ثم منع بروز الاتحاد السوفياتي كقوة مهيمنة على المناطق الاستراتيجية في العالم، فعاكست سياسته سلفه "فرنكلين روزفلت"،

[1]- ريشارد أبجينانزي وأوسكار زاريت، لينين والثورة الروسية، ترجمة محيي الدين مزيد، مراجعة وإشراف وتقديم إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى 2003، ص 161.

[2]- دول الوفاق الثلاثي كانت تضم كل من (المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا) وستنضم كل من)الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وإيطاليا في ما بعد، أما دول المحور أو المركز فكانت تضم كل من (ألمانيا والنمسا - المجر والإمبراطورية العثمانية ومملكة بلغاريا).

[3]- طارق علي، مأزق لينين.. الإرهاب والحرب والإمبراطورية والحب والثورة، ترجمة أمير زكي، الكتب خان للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 2018، ص 226.

[4]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 197.

حيث ستتبلور من خلال اعتماده سنة 1947 "مبدأ الاحتواء الذي يهدف إلى تقديم المساعدات المالية والعسكرية للدول التي يتهددها التوسع السوفياتي"[1]، لأن "ترومان" كان متخوفا من النفوذ السوفياتي المتزايد، "فكان من أهم أولويات إدارته الاستجابة لتحديات السوفيات الجيوسياسية المؤثرة على استقرار أوروبا الغربية واليابان والشرق الأوسط ومنع الاتحاد السوفياتي من الاستيلاء عليها"[2].

الفرع الثاني: استراتيجيات الحفاظ على توازن القوة

تسلك الدول استراتيجيات بديلة في حالة وجود قوى منافسة بالنظام، حيث تلجأ الدول إلى المحافظة على ميزان القوى بدل الطموح إلى الزيادة في القوة، ويقسم "ميرشايمر" هذه الاستراتيجيات إلى نوعين: فرض التوازن؛ تمرير المسؤولية للآخرين.

الفقرة الأولى: فرض التوازن Balancing

يفيد فرض التوازن إلى أن القوى العظمى تتولى المسؤولية بنفسها في ردع المعتدي ومنعه من تغيير توازن القوى القائم، فالفوضى الدولية "تهيئ الدول للاهتمام بالتغيرات في القدرات النسبية"، فحينما تبرز دولة بالنظام الدولي ذات طموح للزيادة في القوة أكثر من غيرها، فإن الدول الأخرى تضطر إلى فرض التوازن عليها حفاظا على التوازن القائم، أما الذين لا يستجيبون "لهذه الضرورة سوف يسقطون على جانب الطريق من خلال الغزو"[3]، فيؤدي بهم بالنهاية إلى التبعية، وبالتالي سيخرجون من مصاف القوى المهيمنة على المسرح الدولي، لهذا فإن فرض التوازن بالنظام الدولي هو من أهم مرتكزات الواقعية البنيوية بشكل خاص والهجومية عموما.

وتعد حالة صراع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا من أهم حالات فرض التوازن، حيث كانت إحداهما تتدخل لمنع الأخرى من تغيير التوازن القائم بالعديد من مناطق العالم، ولا يعني فرض التوازن أن الدول تلتجئ إلى الحرب، بقدر ما يهدف إلى ردع المعتدي سواء كان قوى كبرى أو صغرى، وفي حالة ما إذا فشلت استراتيجية فرض التوازن فيمكن اللجوء إلى الحرب، بمعنى أن الدول تلتجئ إلى الحفاظ على التوازن في القوة من خلال منع الدول الأخرى من تغيير ميزان القوة في الاتجاه الذي يكسبها قوة جديدة، حيث تنسجم هذه الاستراتيجية مع دول الوضع القائم التي تسعى دائما إلى الحفاظ على مكانتها بالنظام بدل البحث عن المزيد من القوة.

[1]- Centre virtuel de la connaissance sur l'Europe, La guerre froide (1945-1989), 2016/7/7, date de visite, le 12.15.2020, https://www.cvce.eu/education/unit-content/-/unit/55c09dcc-a9f2-45e9-b240-eaef64452cae

[2]- أميرة ريسك لعيبي الزبيدي، مبدأ الرئيس الأمريكي هاري ترومان واختلاف رؤيته لإستراتيجية الاحتواء عن رؤية مدير مكتب تخطيط السياسات جورج كينان، مجلة حولية المنتدى، العدد الخامس عشر، 2018، ص 2019.

[3]- Daniel H. Nexon, The Balance of Power in The Balance, Cambridge University Press, 18 March 2009, accessed on 30.12.2020 at: https://www.cambridge.org/core/journals/world-politics/

ويؤكد "جون ميرشايمر" بأن هناك "ثلاثة إجراءات لإنجاح فرض التوازن"[1]، وهي:

أولا: يمكن أن يتم عبر القنوات الدبلوماسية من خلال إرسال إشارات قوية للدولة التي تسعى إلى تغيير التوازن بالعدول عن مسعاها، وتتضمن الرسالة لغة حاسمة ترغم المعتدي بالحفاظ على التوازن أو الدخول في الحرب، "وهنا يكون فارض التوازن كمن يرسم خطا على الرمل ويحذر المعتدي من عبوره"؛ مثال ذلك، صراع الحرب الباردة بين الكتلة الشرقية بريادة الاتحاد السوفياتي سابقا والكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: يمكن أن يحدث عن طريق "فرض التوازن الخارجي" من خلال بناء تحالف دفاعي بغية احتواء الخطر، حيث تلجأ الدولة التي يتهددها الخطر إلى التحالف مع قوى أخرى لإرغام المعتدي بالحفاظ على توازن القوة، ويلتقي هذا الإجراء مع مقاربة "ستيفن والت" حول توازن التهديد[2]، حيث "تشكل الدول تحالفات ضد التهديدات"[3]، أي تتحالف ضد القوى العدوانية - التوسعية، لكن "جون ميرشاير" يعتقد بأن هذا الإجراء لا يكون فعالا دائما بحكم النزعة الأنانية للدول، الأمر الذي يعني بأن "جون ميرشايمر" يقلل من أهمية التحالف والتعاون بسبب التملص من المسؤولية أو إمكانية الغش في التحالف، بينما يرجح الدور المحوري للدولة في فرض التوازن، لكن هذا الطرح يثير الكثير من النقاش خصوصا مع الدور المركزي للأحلاف في التصدي للأخطار الأمنية نموذج حلف الناتو[4].

ثالثا: يمكن أن ينجز عن طريق "فرض التوازن الداخلي"، أي أن تتجه الدولة المهددة إلى حشد المزيد من القوة على المستوى الداخلي كالزيادة في إنفاقها العسكري أو الرفع من نسبة التجنيد العسكري، إلا أن هذا الإجراء - حسب "جون ميرشايمر" - قد لا ينطبق على جميع الدول، بحكم أن القوى العظمى - بالطبع - تسعى دائما إلى امتلاك أكبر قوة عسكرية وتخصص ميزانية أكبر للدفاع، ونادرا ما تقلص هذه القوى ميزانيتها باستثناء القوى العظمى التي تكون آمنة في محيطها الجغرافي، ويسميها 'جون ميرشايمر' "بفارضي التوازن من وراء البحار"، حيث يكون "للمياه المانعة" دور في توفير لها الأمن،

---

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 197.

[2]- For more, see the following studies: Stephen M. Walt, Keeping the World Off Balance: Self Restraint and U.S. Foreign Policy, 2000; Stephen M. Walt, The Origins of Alliances, 1987; Stephen M. Walt, "Testing Theories of Alliance Formation: The Case of Southwest Asia," International Organization, vol. 42, no. 2 (Spring 1988); Stephen M. Walt, "Alliance Formation and the Balance of World Power," International Security, vol. 9, no. 4 (Spring 1985).

[3]- Stephen M. Walt, Alliance Formation and the Balance of World Power, International Security, Spring 1985 (Vol. 9, No. 4), p 33.

[4]- جدير بالذكر إلى أن ستيفن والت وضع نظرية توزان التهديد لتتواءم مع النظام الذي برز بعد نهاية الحرب الباردة، كما أن هذه النظرية يحاول من خلالها القول بأنه مادامت الولايات المتحدة متفردة للقيادة للعالمية ومتفوقة في القوة على غيرها من القوى، فإن أي مسعى منها لكسب الميزد من القوة عبر الأعمال العدوانية والتوسعية سينتهي إلى تشكيل تحالفات ضدها لموازنة التهديد من القوى الأخرى بالنظام، لهذا يحث على ان الولايات المتحدة لكي تتجنب هذا السيناريو عليها أن تكف للتدخل في جميع مناطق العالم، وإلا فإن سلم قوتها سينهار، للمزيد انظر علي الجرباوي ولورد حبش، النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية، مجلة سياسات عربية، العدد 38، ماي 2019، ص 37.

مما قد تتجه إلى التقليص النسبي لقوتها في الظروف التي لا ترى فيها أي تهديد خارجي، كما يمكن لها أن ترفع من مواردها في الأوقات التي يتبين لها بأن هناك تهديد فعلي لمصالحها.

الفقرة الثانية: تمرير المسؤولية للآخرين Buck-passing

قد تلجأ الدول إلى استراتيجية تمرير المسؤولية للآخرين بدل فرض التوازن، أي أن تتولى دولة أو دول أخرى مواجهة الاعتداء بديلا عن الدولة المهددة، وهي استراتيجية ذكية تعمل من خلالها الدول على تمرير المسؤولية لدولة أخرى لمواجهة التهديد وحيدة، بينما تبقى هي سليمة، ومن الممكن أن تحقق لها هذه الاستراتيجية عدة مكاسب، من أهمها أن قواتها تبقى سالمة ولا تتحمل تكاليف مواجهة المعتدي، ثم أن المواجهة التي تتم بين الدولة المهددة والدولة الممرر إليها المسؤولية قد تؤدي إلى دخولهما في حرب طويلة الأمد ومستنزفة لهما معا، وستكون الدولة التي ظلت آمنة في موقع قوة بعد انتهاء المواجهة، بينما ستكون الأطراف المتنازعة في موقع ضعف بعد أن تأكل الحرب كلاهما.

مفاد ذلك أن استراتيجية تمرير المسؤولية تشبه إلى حد بعيد استراتيجية التحريض والاستنزاف من حيث نتائجهما، فإذا نجحت فإن الدولة التي مررت المسؤولية لغيرها تكسب القوة مقابل النقص في القوة للدولة الممرر إليها المسؤولية والدولة المهددة بسبب استنزافهما في مواجهة قد يطول أمدها، أما إذا فشلت فإن الدولة التي مررت المسؤولية تكون في موقف محرج، حيث تضطر إلى فرض التوازن على المعتدي بنفسها، بعدما فشلت في فعل ذلك الدولة الممرر إليها المسؤولية أو إذا كسبت هذه الأخيرة المعركة بشكل سريع فتزداد قوتها النسبية أكثر من الدولة التي انتهجت استراتيجية تمرير المسؤولية، لكن "ميرشايمر" يقر بأن هناك اختلاف مهم بين الاستراتيجيتين، لأن "تمرير المسؤولية إلى الآخرين استراتيجية ردع في المقام الأول والحرب خيارها الأول، بينما تستهدف استراتيجية التحريض والاستنزاف إثارة الحرب"[1].

ويوضح السجل التاريخي الذي يختبر ضمنه "ميرشايمر" نظريته هذه المفارقة، حيث فشلت هذه الإستراتيجية التي جسدها الموقف السوفياتي الذي تجاهل الهجوم الألماني على فرنسا والمملكة المتحدة أثناء بداية الحرب العالمية الثانية، فالاتحاد السوفياتي الذي مرر المسؤولية لفرنسا والمملكة المتحدة بغية ردع "هتلر" كان يعتقد بأن الحرب ستطول بينهما، لكن "هتلر" اجتاح فرنسا في بضعة أيام وكثف قصفه على المملكة المتحدة، بعدها سيشن هجوم بري على الاتحاد السوفياتي، كما يبين السلوك الأمريكي نجاح هذه الإستراتيجية من خلال تأخرها عن المشاركة الفعلية في الحرب العالمية الثانية، إذ لم ينزل جيشها لأرض المعركة بأوربا إلا في السنة الأخيرة من الحرب (1944)، بينما ظلت بعيدة عن ساحة الحرب طيلة السنوات الأولى التي تكبد فيها الجيش الفرنسي خسائر فادحة، في حين كانت المعارك مشتعلة على

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 206.

الجبهة الشرقية بين القوات النازية والقوات السوفياتية، بمعنى أن الولايات المتحدة كانت تمرر المسؤولية للاتحاد السوفياتي، ولم تتدخل إلا بعد أن أنهكت الحرب "الجيشان الألماني والسوفياتي".

إلا أن نجاح هذه الإستراتيجية يقتضي أن تسلك الدول في سياستها الخارجية أربعة إجراءات، بما يؤكد أن نظرية "ميرشايمر" يحضر فيها بُعد السياسة الخارجية عكس "والتز" الذي قدم نظرية في السياسة الدولية، فكما يوضح "ريتشارد ليتل"، فإن "ميرشايمر" ينشئ نموذجا "يمكن استخدامه لتوضيح السياسة الخارجية المنفردة والنتائج الدولية في الوقت عينه"[1]، ويتضح ذلك جليا، أولا، من خلال ارتكاز نظريته على المحدد الجغرافي، حيث تساهم جغرافية الدولة في تحديد أوليات سياستها الخارجية، أما المؤشر الأخر الذي يضيفه "ريتشارد ليتل" فيكمن في "الخيارات الإستراتيجية" التي تكون موضوعة أمام القوى الكبرى، فأي خيار من الخيارات "الذي ستتخذه سيتأثر، إلى حد بعيد، بطريقة تقاطع موقعها الجغرافي مع التوزيع العام للقوة"[2].

وتتمثل هذه الإجراءات لتسهيل تمرير المسؤولية في يلي:

أولا: يمكن للدول التي تمرر المسؤولية إلى غيرها أن تحافظ على علاقات دبلوماسية مع الدولة المعتدية والمهددة، بمعنى أخر، تتجنب الاصطدام مع الدولة المعتدية بغية أن تركز هذه الأخيرة على الدولة الممرر إليها المسؤولية.

ثانيا: تحافظ الدولة التي تمرر المسؤولية على علاقات باردة مع الدولة التي مررت إليها المسؤولية، وربما قد تتسم العلاقات بينهما بنوع من الجمود والتباعد بهدف أن لا تنجر الدولة التي مررت المسؤولية إلى التحالف أو الحرب مع الدولة التي مررت إليها المسؤولية.

ثالثا: تركز الدولة التي تمرر المسؤولية إلى الآخرين على ما يعرف "بفرض التوازن الداخلي"، أي تحشد المزيد من الموارد للإنفاق العسكري والتجنيد، لغرض إرباك حسابات المعتدي وتركيز انتباهه على الدولة الممرر إليها المسؤولية، كما أن هذا الإجراء يؤدي دورا وقائيا من خلال الاستعداد الجيد للحرب في حالة ما إذا فشلت إستراتيجية تمرير المسؤولية وربحت إحدى الدول الحرب سريعا، الأمر الذي يؤدي بالدولة التي تمرر المسؤولية للآخرين إلى اللجوء إلى سيناريو فرض التوازن بنفسها من خلال الحرب أو الابتزاز أو التحريض والاستنزاف.

رابعا: يمكن للدولة التي تمرر المسؤولية أن تسمح للدولة الممرر إليها المسؤولية بالزيادة في قواتها[3]، وذلك عبر السماح لها بالسيطرة على أراضي إستراتيجية أو التغاضي عن ذلك أو التنازل لها

[1]- ريشارد ليتل، مرجع سابق، ص 276.
[2]- ريتشارد ليتل، مرجع سابق، ص 276.
[3]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 202.

عن مكتسبات أو تسهيل لها غزو أراضي؛ فهذا الإجراء تسلكه الدولة حينما يتبين لها بأن الدولة الممرر لها المسؤولية قادرة على ردع المعتدي، حيث سيمكنها ذلك السلوك من البقاء سالمة، وربما قد يساعد هذا الإجراء الدولة التي تمرر المسؤولية في تحويل الانتباه عن مصالحها في مناطق أخرى من العالم، فقد طبقت الدول الاستعمارية هذا الإجراء خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين بالمستعمرات التي كانت تابعة لها.

الفرع الثالث: استراتيجيات التنازل عن القوة

على غرار استراتيجيات الزيادة في القوة واستراتيجيات التوازن في القوة، هناك استراتيجيات التنازل عن القوة، التي بموجبها تتنازل القوى الدولية عن القوة لغيرها لأسباب واقعية، إذ عادة ما ترتبط هذه الإستراتيجية بالدول الضعيفة بالنظام الدولي، لأنها دول لا تمتلك من القوة القادرة على مجابهة القوى العظمى بالنظام الدولي، فتتجه إلى التنازل لها عن القوة بدل مواجهتها، الأمر الذي يجعل منها دول تابعة وضعيفة ولا تأثير لها على السياسة الدولية، أي أنها إستراتيجية الضعفاء بالنظام الدولي، لأن الأقوياء لا يتنازلون عن القوة بقدر ما يسعون إلى كسب المزيد منها وفق ما تقره الواقعية الهجومية، بينما الدول الصغيرة والضعيفة التي تفتقر لمصادر ومقومات القوة بسبب صغر حجم قوتها الاقتصادية والعسكرية وتأثيرها السياسي المحدود، "فإنها محكومة بإتباع وانتهاج سياسات من نوعية مسايرة الركب، الحياد، المهادنة.."[1].

إلا أن "ميرشايمر" يقر بأنه قد تلجأ القوى العظمى للتنازل عن قوتها لأسباب واقعية، إذ رغم أن التنازل عن القوة يتعارض مع مبدأ الواقعية الهجومية الذي مفاده أن الدول تهدف إلى الزيادة في قوتها النسبية والتفوق على غيرها من الدول في النظام، فإنه ثمة أسباب قد تؤدي بالدول إلى معاكسة هذا الهدف، وذلك حينما تكون الدول في حاجة إلى المزيد من الوقت لتعبئة مواردها أو حينما يتبين - كما أسلفنا أعلاه - بأن الدولة التي مررت إليها المسؤولية قادرة على احتواء المعتدي وحدها، حيث تسمح الدولة التي تمرر المسؤولية للدولة الممرر إليها المسؤولية باكتساب المزيد من القوة مقابل مواجهة المعتدي، ثم يمكن للدولة أن تفاضل بين التهديدات المتعددة، فتركز على التهديد الأخطر مقابل التغاضي عن التهديد الأصغر من خلال التنازل لإحداها عن القوة، أي أن تتنازل لشروط المعتدي الأقل خطورة، في حين تركز على احتواء المعتدي الأكثر خطورة[2].

[1]- أحمد محمد أبو زيد، العلاقات الخارجية والتوازن بمنطقة الخليج في عالم ما بعد أمريكا، مجلة شؤون الأوسط، العدد 159، شتاء-ربيع 2019، ص 16.

[2]- يحتل هذا الطرح أهمية بالغة في كتابات جون ميرشايمر - وأيضا ستيفن والت - المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية، حيث يلح على ضرورة أن تتراجع الولايات المتحدة من العديد من مناطق الصراع بالعالم وتركز على الخطر القادم والمتمثل في الصعود المتنامي للصين، لهذا فإنه يطالب من الإدارة الأمريكية أن تساعد حلفائها في حماية أمنهم، بما في ذلك بمناطق استراتيجية للولايات المتحدة كالخليج العربي وأوربا الغربية، إلا أن هذا الطرح لا يجد آذان صاغية بالإدارة الأمريكية حسب جون ميرشايمر وستيفن والت وكريستوفر لاين، بسبب الهيمنة الليبرالية على صناع القرار بالولايات المتحدة.

وتعكس هذه المقاربة الهجومية مأساوية السياسة الدولية، حيث أنه لا بديل عن قوة الدولة في العلاقات الدولية، لأنه لا تنفع التحالفات إلا كإستراتيجية قصيرة المدى والممكن أن تتغير مع تغير ميزان القوى العالمي، هذا التغير يمكن أن يؤثر في سلوك الدول ويدفعها إلى إعادة النظر في علاقاتها الدبلوماسية في اتجاه بناء تحالفات جديدة والمحكومة بمنطق القوة نفسه، ويستنتج من ذلك بأن تقارب الحلفاء في القرن العشرين ما هو إلا إستراتيجية أملته سياسة توازن القوة بالنظام الدولي، إذ لا يمكن النظر إلى التحالف في القرن الواحد والعشرين إلا ككابح للقوى التقليدية التي تتصارع على القيادة العالمية (روسيا والصين)، لكنه تحالف قد ينفك في أي لحظة إذا ما سعت إحدى الدول المحسوبة على الحلفاء (دول أوربا الغربية واليابان) إلى التفوق في القوة على الولايات المتحدة الأمريكية.

كما تكشف أيضا، بأن القوى الصغرى مضطرة إلى التموقع في النظام الدولي بناء على مخرجات تفاعلات القوى الكبرى، إذ ليس بمقدورها التأثير بشكل كبير في النظام بالنظر إلى محدودية قوتها، لكنها مرغمة على اتباع وإبداع استراتيجيات أكثر ذكاء في عالم محفوف بالمخاطر وفق النظرة الهجومية، لهذا فإن استراتيجيات التنازل عن القوة تتواءم مع طموحات الدول الصغرى في النظام، لكنها قد تتخذ استراتيجيات أخرى للزيادة في القوة أو تحقيق التوازن بمحيطها الإقليمي لمواجهة القوى المتقاربة في القوة معها، معنى هذا أنه قد تتصرف القوى الصغرى في نظام إقليمي يضم العديد من القوى الصغرى بالمنطق نفسه الذي تتصرف من خلاله القوى العظمى في النظام الدولي الذي يضم عدد محدود من القوى العظمى، لكن حينما يتضمن النظام قوى كبرى واحدة أو أكثر، فإن القوى الصغرى تبحث عن استراتيجيات بديلة إما للتوازن ضد تهديد قوى صغرى عدوانية أو قوى كبرى أو قوى صغرى مدعومة من قوى كبرى، وهنا يمكن أن تسلك استراتيجيات الاسترضاء أو الانحياز للطرف الأقوى[1].

الفقرة الأولى: الاسترضاء Appeasement

الاسترضاء هو مفهوم مرادف للتهدئة أو المهادنة، حيث تلجأ الدول التي يتهددها تهديد قوى عدوانية إلى خيار التهدئة بدل التصعيد، وذلك من خلال تلبية مطالب الدولة العدوانية تجنبا لمواجهتها عسكريا، لكن هذا الخيار في العالم الواقعي يعد حماقة إستراتيجية، لأن التنازل للدول العدوانية سيزيد من قوتها، وسيفتح المجال أكثر للحرب، إذ تعد حالة "ميونيخ" نموذج لإستراتيجية الاسترضاء التي انتهجتها كل من بريطانيا وفرنسا مع ألمانيا 'هتلر'، لكن نتائجها كانت كارثية، فقد وقعت بريطانيا وفرنسا اتفاقية "ميونيخ" مع ألمانيا في شتنبر 1938 التي أصبح بموجبها مقاطعة "السوديت" التابعة لتشيكسلوفاكيا تحت الحكم الألماني، وذلك بعد ضغط من ألمانيا وتهديد بشن الحرب تحت ذريعة اضطهاد ألمان

[1]- لابد من الإشارة إلى أن هناك نظريات واقعية أخرى تولي أهمية للقوى الصغرى والمتوسطة بالنظام الدولي، نموذج توازن المصالح عند راندل شويللر وتحول القوة عند فريد زكريا وتوازن التهديد عند ستيفن والت، كما أن جون ميرشايمر يؤكد بدوره في نظريته على أن الدول ممكن ان تبتكر استراتيجيات ذكية للقوة على غير تلك التي اشار اليها، بمعنى قد تلجأ الدول من الصف الثاني إلى اتباع استراتيجيات اكثر ذكاء للزيادة او التوازن في القوة.

'السوديت' من الحكومة التشيكسلوفاكية، فكان غاية توقيع الاتفاق هو تجنب إشعال الحرب بأوربا، فضمنت كل من بريطانيا وفرنسا احترام الحدود التشيكسلوفاكية، لكن بعد ستة أشهر، "كان هتلر قد غزا تشيكسلوفاكيا وبسط سلطته على كامل أراضي الدولة"[1]، ليتبعها بحملات الغزو لكافة الدول الأوربية.

وتعد حالة 'ميونيخ' من بين الأمثلة التي تبرر بها الدول سياستها الخارجية حتى في العصر الحالي، لأن الدول ذات النوايا العدوانية المعلنة لا ينفع معها الاسترضاء، بقدر ما أنه سيكسبها المزيد من القوة في محيطها، حيث يعطيها مكاسب أكثر لشن حملات الغزو بدل اللجوء إلى خيار التهدئة، وقد يفوت الفرصة لاحتوائها وردع سلوكها العدواني، فلو تم ردع "هتلر" في سنة 1938 ومنعه من ضم مقاطعة 'السوديت'، لما شن حملات الغزو على كامل الدول الأوربية، لكن هذا النموذج استخدم بشكل سيئ لتبرير السياسة الخارجية العدوانية للعديد من القوى الدولية خلال القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين، نموذج الغزو الأمريكي للعراق والحرب على يوغسلافيا، إذ "ليس من المصادفة قيام صانعي سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بالإطلاع مجدداً على قضية ميونيخ في محاولة لتبرير تورطهم في العراق وفي جمهورية يوغسلافيا السابقة خلال التسعينيات"[2].

علاوة على ذلك، فإن إستراتيجية الاسترضاء لا تؤدِّي دائما إلى نتائج كارثية، فرغم أن الواقعية الهجومية تفترض بأن عالم السياسة الدولية هو عالم متسم بصراع القوة، فإن هذا ليس معناه بأن الحرب هي الخيار الوحيد لردع الدول العدوانية، كما ليس المراد منه بأن الاسترضاء هي إستراتيجية مفلسة ستؤدي إلى هلاك الدول التي اتبعتها، ولو سلمنا بذلك، فإن الاستنتاج الممكن أن نخلص إليه عن الواقعية الهجومية هو أنها نظرية عدوانية تقدم تصورا مأساويا عن السياسة الدولية وتبريريا للحروب، أو كما يسميها "ريتشارد ليبو" نظرية "تستند على منظور تشاؤمي حتمي.. مبسطة وخطيرة من حيث أثارها العديدة المتعلقة بالسياسات"[3]، لكن "ميرشايمر" لا يؤيد "العدوان العنيف"، بل بالعكس، فقد وقف في العديد من مواقفه في موقع المعارض للحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية أو تخوضها في العديد من مناطق العالم، مستندا في ذلك بنظريته الهجومية، فمثلا نشر العديد من المقالات المعارضة للغزو الأمريكي للعراق سنة 2003[4]، والأزمة الأوكرانية[5].

[1]- مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهن، مرجع سابق، ص 53.
[2]- مارتن غرفيثس وتيري أوكالاهن، مرجع سابق، ص 54.
[3]- ريتشارد ليد نيبو، لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، مجلة عالم المعرفة، العدد 403، غشت 2013، ص 41.
[4]- John J. Mearshiemer and All, War with Iraq Is Not in America's National Interest, advertisement, New York Times, September 26, 2002;
[5]- John J. Mearsheimer, Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault.. The Liberal Delusions That Provoked Putin, Foriegn Affairs, September/October 2014; John J. Mearsheimer, Don't Arm Ukraine, The New York Times, Feb. 8, 2015.

من جانب أخر، فإن الاسترضاء أو التهدئة قد تجدي نفعا كخيار استراتيجي في الكثير من الأحيان، ورغم أن هذا الطرح يتعارض مع مقاربة "جون ميرشايمر" الذي يعتقد بأن الدول دائمة السعي إلى المزيد من القوة، الأمر الذي يجعل منها دول تعديلية، فإن السير مع "جون ميرشايمر" إلى أخر التحليل ينتج عنه التقليل من أهمية المبادرات التصالحية أو التوافق والجلوس على طاولة الحوار للاتفاق حول القضايا الممكن أن تكون سببا في سلوك الدول العدواني، معنى هذا أن عالم السياسة الدولية هو عالم الدول ذات الطموحات التعديلية، والحال أن عالم اليوم يشهد على أهمية الدبلوماسية في حل العديد من النزاعات الدولية، بل ويؤكد على أهمية التسوية السياسة والمفاوضات المجدية على منع الحرب أو إرغام الدول العدوانية عن العدول عن سلوكها، بما في ذلك القوى العظمى.

الفقرة الثانية: الانحياز للطرف الأقوى

عادة ما ترتبط هذه الإستراتيجية بالدول الضعيفة بالنظام الدولي، حيث أنها تنحاز للقوى الأقوى في النظام بغية تفادي مواجهتها عسكريا، فتنصاع هذه القوى لمطالب الدول القوية مقابل عدم تعرضها للهجوم، لكن هذه الإستراتيجية شأنها شأن الاسترضاء لا تتطابق مع مبادئ الواقعية الهجومية، لأن الدول القوية تطمح دائما إلى كسب المزيد من القوة، ولا تقنع بما تحصل عليه، إذ في حالة ما إذا انحازت الدولة الضعيفة إلى الطرف الأقوى، فإن الانحياز يعطي ميزة للدولة الأقوى، بل يفتح شهيتها لمطالبتها للدولة المنحازة إلى التنازل عن المزيد من القوة، وهذا ما يجعلها دولة في مستوى أضعف مما كانت عليه، بل من الممكن أن تخرج الدولة المنحازة من مصاف الدول القوية، الأمر الذي يخالف منطلقات الواقعية الهجومية، لكن لابد من القول بأن 'جون ميرشايمر' "ضد سياسة التوسع المفرط"[1]، كما أنه يعارض السياسة التوسعية للولايات المتحدة والمتسمة بالتدخل في جميع مناطق العالم.

ويتضح من هذا التحليل بأن "جون ميرشايمر" يقلل من مكانة القوى المنحازة، لأن القوى التي ستتنازل عن القوة لغيرها لا تضمن أن تتصرف تلك الدولة الأقوى بطريقة سلمية، وربما قد يشكل سلوك الدولة المنحازة دافعا قويا لمطالبة الدولة القوية بالمزيد من التنازلات، كما أنه لا يكترث للتحالفات التي تنشأ ضد أو مع القوى المهددة، عكس الواقعية الدفاعية الممثلة برائدها "ستيفن والت"، الذي يحاجج بأن الدول تتحالف ضد التهديدات في حالة إذا كان بالنظام قوى مهددة، فالسلوك العدواني قد يدفع الدولة التي هي في موقف ضعف إلى التحالف ضد الدولة العدوانية وليس معها، أي عوض أن تنحاز للطرف الأقوى تتجه إلى فرض التوازن عليه، بل من الممكن أن يؤدي بالعديد من الدول الصغرى لتشكيل

[1]- أحمد محمد أبو زيد، الواقعيون الجدد ومستقبل القوة الأمريكية: مراجعة للأدبيات، مرجع سابق، ص 28.

التحالف ضد القوى الكبرى المهددة، إذ "كلما سعت أي دولة بشكل واضح إلى الهيمنة، زادت الثقة في الدول مجتمعة لمواجهة التهديد"[1].

كما يصر "ميرشايمر" على أن الانحياز للطرف الأقوى هي "إستراتيجية الضعفاء"، حيث تقبل الدول المنحازة بالأمر الواقع رغم أنها تعلم بأن خصمها القوي سيكسب القوة أكثر منها، بل سينال ما يريد من دون مقاومة، وكل ما تتمناه "أن يكون خصمها رحيما"، حيث يؤكد بأن القوى العظمى نادرا ما تتبع هذه الإستراتيجية، وحتى في حالة ما إذا اضطرت القوى العظمى إلى استراتيجيات التنازل عن القوة من خلال الاسترضاء أو الانحياز للطرف الأقوى، فإنها تتخذها "كإستراتيجية قصيرة المدى لكسب الوقت لتعبئة الموارد المطلوبة لاحتواء التهديد"[2]، حيث تدرك بأن خصمها الخطير لن يقبل بالوضع الراهن، بل سيسعى إلى تغييره بما يحقق المزيد من القوة، الأمر الذي يحتم على الدولة التي تنازلت عن القوة إتباع استراتيجيات للحفاظ على ميزان القوة أو الزيادة في القوة.

ورغم ما تثيره المقاربة من إشكاليات متعلقة بإقصاء الدول الصغرى في النظام، فإن واقع السياسة الدولية يؤكد بأن الانحياز للطرف الأقوى لن يزيد الدولة المنحازة إلا إذلالا، بل سيدفعها أكثر لقبول شروط الدولة الأقوى وتقديم المزيد من التنازلات، لكن هذا لا يعني بأن الانحياز هو إستراتيجية غير مقبولة، بل يمكن أن تكون إستراتيجية ذكية تتبعها القوى الصغرى بالانحياز لقوى عظمى بغية احتواء تهديد قوى عظمى أخرى أو قوى صغرى عدوانية، شرط أن ينبني هذا الانحياز على المصلحة المتبادلة، وأن يكون لغاية التركيز على تهديد القوى العدوانية، ثم أنه يمكن أن يكون الانحياز على شكل تحالفات أمنية للتغلب على التهديدات الجماعية التي يطرحها العصر أو لاحتواء خطر يهدد الأمن الاستراتيجي للدول المنحازة والقوية.

إلا أن هذه الاستراتيجيات المتعلقة بالقوة تبقى مجرد تعبير عن اتجاه واقعي من بين اتجاهات أخرى، هذا من دون إغفال أن "جون ميرشايمر" نفسه يقر بأنه يمكن للدول أن تبدع استراتيجيات ذكية للبقاء أو للقوة، ويبين واقع السياسة الدولية بأن الدول تنتهج العديد من الاستراتيجيات غير المشار إليها أعلاه بما ينسجم مع موقعها في النظام الدولي، لهذا يمكن الاسترشاد بالعديد من المقاربات النظرية المتعددة للقوة وللتوازن في القوى عند الواقعيين الجدد، والتي تصلح للتطبيق من طرف القوى الصغرى، لعل أبرزهم "راندل شويللر"، الذي قدم ما يعرف بنظرية توازن المصالح، حيث أكد بأن الدول في النظام الدولي نوعين: الأولى هي دول راضية بالوضع الراهن، أما الثانية فهي الدول الطموحة إما "عدوانية أو غير عدوانية".

[1]- Stephen M. Walt, Alliance Formation.., op.ict. p 15.

[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 210.

فبينما تسعى هذه الأخيرة "العدوانية" إلى التوازن، فإن الأولى تميل إلى مسايرة الركب، ومنها "الدول الصغيرة والضعيفة، التي تميل في بعض أو أغلب الأحيان "للتحالف مع الأطراف الدولية الكبرى والأقوى، عندما يكون ذلك في مصلحتها أو لفائدتها أو سيعود عليها بالنفع"[1]، كما هناك مقاربة أخرى "لروبرت بابي" و"في بول" والمتمثلة في التوازن الناعم، حيث يكون بمقدور الدول الأقل قوة التخلي عن التوازن الصلب مع الدول القوية والالتجاء إلى التوازن الناعم عبر "مواجهتها بصفة غير مباشرة، وبما لا يؤدي إلى تحمل هذه الدول تكلفة عالية لو هي اختارت التوجه إلى التوازن الصلب مع الدول المهيمنة"[2].

[1]- أحمد محمد أبو زيد، العلاقات الخارجية والتوازن في منطقة الخليج في عالم ما بعد أمريكا، مرجع سابق، 2019، ص 18.
[2]- علي الجرباوي ولورد حبش، مرجع سابق، ص 40.

القسم الثاني:

الواقعية الهجومية عند جون ميرشايمر ومتغيرات السياسة العالمية

القسم الثاني: الواقعية الهجومية عند جون ميرشايمر ومتغيرات السياسة العالمية

تجدر الإشارة أولا إلى أن هناك العديد من المتغيرات التي عرفها العالم منذ صدور كتاب 'جون ميرشايمر' "مأساة سياسة القوى العظمى The Tragedy of Great Power Politics" سنة 2001، وهو الكتاب الذي ارتبط بنظريته التي قدمها تحت اسم "الواقعية الهجومية Offensive Realism"، حيث أن هذا الكتاب لم يشمل الكثير من الأحداث التي شهدها العالم منذ تلك الفترة إلى حدود الآن، كما أنه خلص إلى العديد من التكهنات والتوقعات للسياسة الدولية في القرن الواحد والعشرين، وقد علق عليها "ريتشارد نيد ليبو" في كتاب "لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل Whay Nations Fight? Past and Future Motives War" الصادر سنة 2010، بالقول بأن "جميع توقعات 'جون ميرشايمر' (التي طرحها بكتابه السالف الذكر) حول عالم ما بعد الحرب الباردة كانت خاطئة"[1].

وبصرف النظر عن انتقادات "ليبو" الذي يمثل أحد اتجاهات النظرية البنائية في حقل العلاقات الدولية[2]، فإن الحكم على نظرية "جون ميرشايمر" يحتاج إلى اختبارها بالسياسة الدولية بغية مساءلة أسسها النظرية من جهة، ومن جهة ثانية لتفكيك أبعادها المتعلقة بالسياسة الخارجية للدول، وذلك بغية إبراز مدى دقة افتراضات الواقعية الهجومية وتوقعاتها بشأن المتغيرات الراهنة في القرن الواحد والعشرين، وهذا الأمر يختلف عن المنهجية التي اتبعها "جون ميرشايمر" في كتابه لاختبار نظريته عبر الاستدلال بالسجل التاريخي لصراع القوى العظمى، لأن النقاش في هذا القسم سيتمحور بالأساس حول أحداث القرن الواحد والعشرين، وهي الأحداث التي كيفها "جون ميرشايمر" مع نظريته من خلال العديد من الكتابات، فأدلى بمواقفه منها بما يتعارض مع العديد من التأويلات الخاطئة والأحكام الجاهزة حول نظريته بشكل خاص والواقعية بشكل عام.

من جانب أخر، فإن "جون ميرشايمر" كتب ثلاثة كتب بعد كتابه السالف الذكر، وهي كتاب "لماذا يكذب القادة والزعماء؟ حقيقة الكذب في السياسة الدولية Why Leaders Lie: The Truth about Lying and International Politics" الصادر سنة 2011، ثم كتاب "الوهم الكبير: الأحلام الليبرالية والواقع الدولي The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities" الصادر سنة 2018، بالإضافة إلى كتاب مشترك مع "ستيفن والت" تحت عنوان "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy" الصادر سنة 2007، ناهيك عن العديد من الدراسات بالدوريات الدولية

[1]- ريتشارد نيد ليبو، لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، ترجمة إيهاب عبد الرحمن علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 403، غشت 2013، ص 39.

[2]- ألف ريتشارد ليبو العديد من الكتب المهتمة بالسياسة الدولية، أبرزها: نظرية ثقافية للعلاقات الدولية (2010)؛ الرؤية المأساوية للسياسة: الأخلاق والمصالح والأوامر (2003)؛ ماكس فيبر والعلاقات الدولية؛ الهوية الوطنية والعلاقات الدولية..

والحوارات المنشورة ومقالات الرأي بالمجلات والصحف الأمريكية والعالمية، إضافة إلى الكثير من الندوات والمحاضرات المسجلة إلكترونيا..

لأجل ذلك، سنخصص هذا القسم لاختبار الواقعية الهجومية من خلال إسهامات منظرها البارز "جون ميرشايمر"، حيث سنعالج في هذا القسم الواقعية الهجومية بصفتها نموذج معرفي لتفسير السياسة الدولية (الفصل الأول)، في حين سنركز الحديث في الفصل الثاني على الواقعية الهجومية باعتبارها نظرية إرشادية للسياسة الخارجية للدول، وسنركز على النموذج الأمريكي الذي يعالجه "جون ميرشايمر" في نظريته، بينما سنتحدث على السياسة الخارجية المغربية من منطلق الواقعية الهجومية.

الفصل الأول: الواقعية الهجومية عند جون ميرشايمر كنموذج معرفي لتفسير السياسة الدولية

يتفق "جون ميرشايمر" مع "والتز" بالقول بأنه "يقدم نظرية واقعية في السياسة الدولية"، حيث يلتقيان حول المنطلقات النظرية المتعلقة ببنية النظام الدولي المؤثرة في السلوك الخارجي للدول، ويتفقان في كون "القوى الكبرى تمثل بالضرورة النقطة المحورية لأي نظرية في السياسة الدولية"[1]، إلا أنهما يختلفان في طريقة توظيف هذا المفهوم المركزي في نظريتهم، وهو الاختلاف الذي يؤدي إلى تباعدهما في نهاية التحليل، كما أن "والتز" قدم نظريته من خلال كتابه الصادر سنة 1979، أي في فترة الحرب الباردة التي كان فيها النظام متسما بالثنائية القطبية، بينما صاغ "ميرشايمر" نظريته من خلال كتابه الصادر في سنة 2001، "ليتحدى التفاؤل السائد حول العلاقات بين القوى العظمى"[2]، وذلك من خلال مبادئ واقعيته الهجومية التي يختبرها بالسجل التاريخي ويبني عليها استنتاجاته التنبؤية بالكيفية التي ستتصرف بها القوى العظمى خلال القرن الواحد والعشرين.

أضف إلى ذلك إلى أن "ميرشايمر" ما زال يدافع عن نظريته بالكتابة والتفسير للأحداث الدولية الحالية، والتي تشهد العديد من المتغيرات المختلفة عن تلك التي عايشها "كينيت والتز"؛ لأجل ذلك، ارتأينا - في هذا الفصل - تحليل السياسة الدولية من منطلق واقعية "جون ميرشايمر" الهجومية، باعتبارها نموذج معرفي مغاير لواقعية "كينت والتز" البنيوية التي توصف "بالدفاعية"، وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين، حيث سنعالج في المبحث الأول القوى العظمى وتوازن القوى في القرن الواحد والعشرين، بينما سنخصص المبحث الثاني للحديث على التوازنات الإقليمية ونزاعات القرن الواحد والعشرين.

المبحث الأول: القوى العظمى وتوازن القوى الدولي في القرن الحادي والعشرين

لا بد من الإشارة أولا إلى أن القوى العظمى أو الكبرى بالتعريف الذي يضعه "جون ميرشايمر" هي تلك التي تمتلك أكبر قوة اقتصادية الممكن استثمارها في بناء قوة عسكرية مخيفة، ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار الولايات المتحدة وروسيا قوى عظمى تقليدية من حيث قوة الأولى عسكريا واقتصاديا، وامتلاك الثانية لقوة عسكرية موروثة عن سنوات الحرب الباردة، بينما تعتبر قوى دولية أخرى دول قوية اقتصاديا من دون أن تمتلك قدرات عسكرية هائلة، باستثناء الصين التي تمتلك ثاني أكبر قوة اقتصادية عالميا وقدرات عسكرية موازية من دون أن ترقى إلى الولايات المتحدة وروسيا.

[1]- ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية.. الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة هاني تبري، دار الكتاب العربي، السنة 2009، ص 260.

[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمود قاسم، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 2012، ص 6.

وعليه، فإننا سنركز الحديث في المطلب الأول على الصين والولايات المتحدة، بحكم أن الأولى تشهد صعودا اقتصاديا سريعا، في حين أن الثانية تعتبر الدولة الأقوى عسكريا والأغنى اقتصاديا في النظام الدولي بالوقت الحالي، بينما سنخصص المطلب الثاني للحديث على روسيا باعتبارها قوة ذات مكانة دولية قوية رغم ضعف قوتها الاقتصادية.

المطلب الأول: جدلية القوى المهيمنة والقوى الصاعدة.. الولايات المتحدة والصين نموذجا

يعد الصعود الصيني المتواصل من بين أهم القضايا إثارة للجدل بحقل العلاقات الدولية، حيث يتوقع العديد من الخبراء والمتتبعين والمختصين بأن الصين ستتفوق على أقوى الاقتصاديات في الأجل المنظور إن لم تكن تجاوزت العديد منها بالفعل[1]، الأمر الذي يثير العديد من التخوفات حول الطريقة الممكن أن تتصرف بها الصين إذا ما أصبحت أقوى دولة اقتصادية في النظام الدولي. لذلك سنحاول في هذا المطلب مقاربة هذا الصعود من خلال الحديث على القوة الأمريكية المهيمنة بنصف الكرة الغربي (الفرع الأول)، على أساس أن نعالج القوة الصينية الصاعدة بنصف الكرة الشرقي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: القوة الأمريكية المهيمنة بالنصف الغربي للكرة الأرضية

برزت الولايات المتحدة كمهيمن إقليمي بالنصف الغربي للكرة الأرضية منذ أن تمكنت من تثبيت نفسها كأقوى دولة بأمريكا الشمالية سنة 1898[2]، وقد ظلت الولايات المتحدة الدولة العظمى الآمنة الوحيدة في محيطها الإقليمي خلال القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، نظرا للعديد من المعطيات المتعلقة بتاريخها الحديث والجغرافيا والخصوصيات المجتمعية؛ وعليه، سنبرز في الفقرة الأولى مكونات القوة الأمريكية، في حين سنركز الحديث في الفقرة الثانية على الولايات المتحدة كمهيمن إقليمي.

الفقرة الأولى: مكونات القوة الأمريكية

يندرج ضمن مفهوم القوة الشامل عند "جون ميرشايمر" كل من القوة الكامنة (السكان؛ المساحة الجغرافية؛ الموقع الجغرافي؛ التصنيع؛ المؤشرات الاقتصادية؛ الثروة..) والقوة العسكرية (التكنولوجيا العسكرية؛ العتاد العسكري المتطور؛ نوعية الترسانة العسكرية؛ عدد الأفراد بالجيوش البرية والقوات البحرية والجوية؛ القوة النووية..)، ونظرا لأن هناك العديد من المؤشرات لتحديد القوة، فإننا سنركز على بعضها في القوة الكامنة والقوة العسكرية.

[1]- خلال الألفية تجاوز الاقتصاد الصيني كل من اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وروسيا.. وكان الاقتصاد الصيني يعرف نموا بمعدل 10 في المائة سنويا، لكن بعد الأزمة المالية لسنة 2009 ظل متأرجحا بين 6 و7 في المائة، وخلال أزمة كوفيد 19 (الأزمة الوبائية) انخفض إلى معدل 2 في المائة، وهي أدنى نسبة له منذ 1978.

[2]- على عكس الصين الأمة العريقة التي تعود جذورها إلى سنوات ما قبل الميلاد، فإن الولايات المتحدة تاريخها حديث نسبيا، ويبدأ مع تاريخ وصول كريستوفر كولومبوس إلى أمريكا سنة 1492؛ مرورا بعدة أحداث إلى أن نالت الولايات المتحدة استقلالها سنة 1776 عن التاج البريطاني؛ وفي سنة 1777 تم اعتماد قوانين الاتحاد الفيدرالي؛ أنظر موقع المكتبة الرقمية العالمية، تاريخ الولوج 10 يناير 2021 على الرابط التالي:
https://www.wdl.org/ar/sets/us-history/timeline/#7

أولا: التعداد السكاني

يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة وفق مكتب الإحصاء الأمريكي حوالي 330,7 مليون نسمة وفق إحصائيات منشورة بموقع مكتب التعداد السكاني للولايات المتحدة[1]، وقد ارتفع هذا العدد بمعدل 150 مليون نسمة خلال ستة عقود (أنظر الشكل 1)[2]، كما تشهد الولايات المتحدة حالة ولادة في كل تسع ثواني، يقابلها حالة وفاة في عشر ثواني، ناهيك عن ديناميكية الهجرة التي تشهدها الولايات المتحدة بمعدل كل مهاجر خلال 49 ثانية، حيث يكون من انعكاساتها التأثير في ازدياد عدد السكان، وتتمتع الولايات المتحدة بميزة التعددية الثقافية، إذ تضم أعراق وإثنيات ولغات مختلفة تتعايش داخل الخمسون ولاية والعاصمة الاتحادية واشنطن وباقي الأقاليم التابعة للولايات المتحدة (وايومينغ؛ غوام؛ جزرالعذراء الأمريكية؛ ساموا الأمريكية؛ جزر ماريانا الشمالية؛ بورتوريكو).

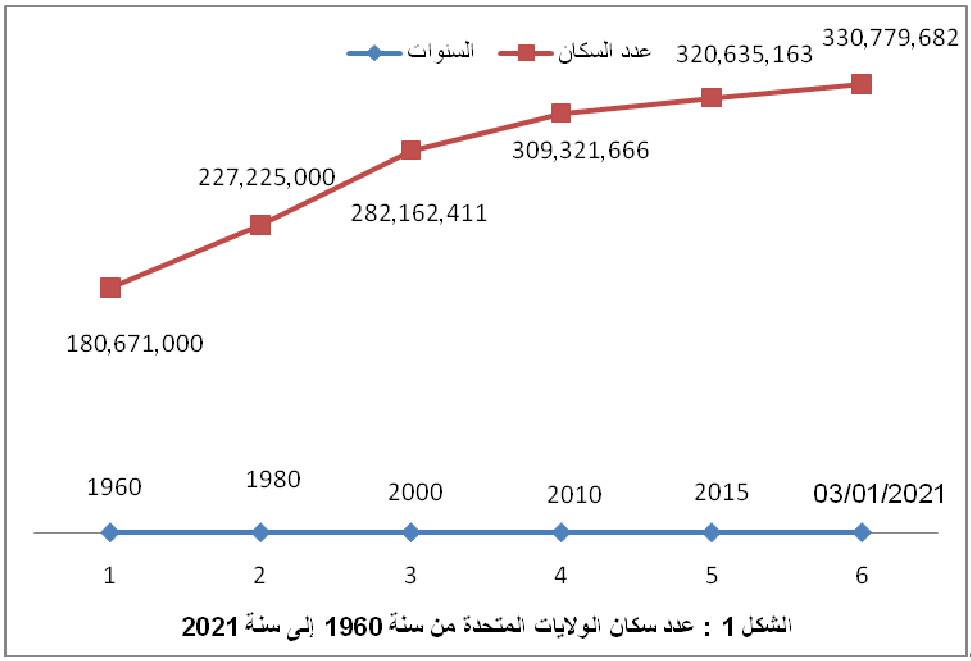

الشكل 1 : عدد سكان الولايات المتحدة من سنة 1960 إلى سنة 2021

علاوة على ذلك، تشكل الفئة العمرية ما بين 15 و64 سنة نسبة تصل إلى 65 في المائة وفق إحصائيات 2019، بينما تقارب نسبة الساكنة الأقل من 15 سنة نسبة 17 في المائة، أما الفئة العمرية الأكثر من 65 سنة فتصل إلى 18.4 في المائة (أنظر الشكل 2)، وتبقى نسبة 0.2 في المائة غير متأكد من عمرها، الأمر الذي يجعل من ساكنة الولايات أكثر نشاطا من حيث الفئة العمرية النشيطة في المجتمع، لكنه هو رقم في مجمله أقل من الصين التي سنعالجها من خلال هذا البحث.

[1]- United States Census Bureau, The United States population, accessed on January 3, 2021, at: https://www.census.gov/popclock/?intcmp=w_200x402

[2]- المعطيات الموجود بالشكل 1 مأخوذة من مكتب التعداد السكاني للولايات المتحدة وأيضا من موقع البنك الدولي، تاريخ الولوج 3 يناير 2021، الموقع التالي: https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=US

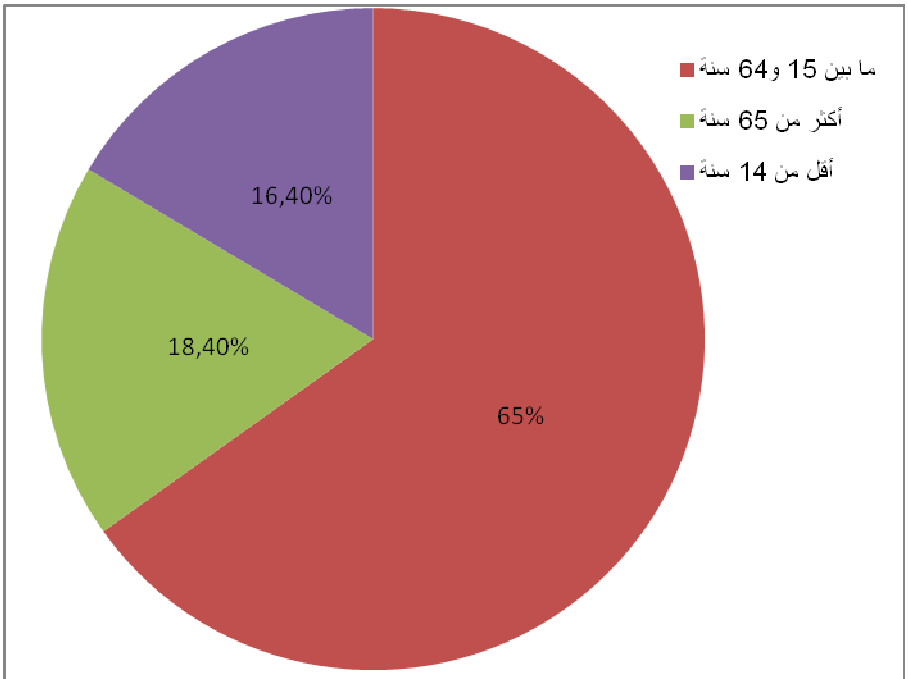

الشكل 2: نسبة ساكنة الولايات المتحدة حسب السن وفق إحصائيات 2019

كما تبين المعطيات المنشورة بأن الفئة العمرية ما بين 25 و34 سنة تشكل نسبة 13.9 في المائة، متبوعة بنسبة 12.8 في المائة للفئة العمرية ما بين 35 و44 سنة، ثم نسبة 12.4 في المائة للفئة ما بين 45 و54 سنة، بينما تشكل نسبة ما فوق 85 سنة أقل نسبة بمعدل 1.9 في المائة، يليها نسبة 4.9 في المائة للفئة ما بين 75 و84 سنة، في حين تشكل الفئة العمرية ما بين 20 و34 سنة نسبة 20.4 في المائة، وتشكل الفئة العمرية ما بين 15 و34 أكبر من ربع السكان بنسبة 26.9 في المائة[1]، مما يؤكد على أن الولايات المتحدة تتمتع بساكنة حيوية.

ثانيا: الاقتصاد والثروة

وفق "جون ميرشايمر" فإن محدد الناتج القومي الإجمالي أساسي في معرفة ثروة كل بلد وحصتها الإجمالية من الثروة العالمية، حيث يستعمل هذا المؤشر عادة لقياس ثراء الدول في العالم، وقد وصل قيمة الناتج القومي الإجمالي Gross national income (product) للولايات المتحدة خلال سنة 2019 إلى 21.584.4 بليون دولار محتلا المرتبة الأولى، بينما وصل الناتج القومي الإجمالي للصين خلال نفس السنة حوالي 14.554.3 بليون دولار وفق إحصائيات للبنك الدولي[2]، الأمر الذي يعكس نوع من التقدم للاقتصاد الأمريكي على الصيني، لكن هناك مؤشر مزعج سنناقشه في ما بعد، ويتعلق بالسرعة القياسية التي يرتفع بها الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الصيني مقارنة مع الأمريكي، وهو ما يرجح أن الصين ستتجاوز الولايات المتحدة في المستقبل المنظور.

[1]- United States Census Bureau, The United States population, accessed on January 3,2021 at : https://data.census.gov/cedsci/table?q=United%20States&tid=ACSDP1Y2019.DP05&hidePreview=false
[2]- World Bank, accessed on 05.01.2021, at : http://wdi.worldbank.org/table/WV.1#

علاوة على ذلك، يشهد الاقتصاد الأمريكي نموا متذبذبا خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث يتراوح ما بين 2 و4 في المائة، على سبيل المثال، سجل الاقتصاد الأمريكي معدل نمو 3 في المائة خلال الربع الثاني من سنة 2017 متقدما على سنة 2016 التي حقق فيها نسبة نمو 2.2 في نفس الفترة[1]، بينما سجل سنة 2019 معدل نمو بنسبة 2.3 في المائة في تقرير لصندوق النقد الدولي سنة 2020 تحت عنوان مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي[2]، وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع نمو اقتصاديات العالم، خصوصا الدول الصاعدة - كالصين والهند - التي تسجل نمو يتراوح ما بين 5و6 في المائة خلال السنوات العشر الأخيرة.

إذ يثير هذا المؤشر نوع من التخوف على مستقبل الاقتصاد الأمريكي، رغم أن نمو الاقتصاد الصيني - أو الهندي - لا يوازيه نفس النتائج الإيجابية على مستوى دخل الأفراد والقدرة المعيشية للفرد وغيرها.. حيث تظل هذه النسب متدنية بالصين مقارنة مع الدول الغربية، مثلا يقدر البنك الدولي الناتج الإجمالي للفرد في الصين سنة 2019 بحوالي 16.740 دولار أمريكي، بينما يصل في الولايات المتحدة 65.880 دولار أمريكي[3]، بما يؤكد ارتفاعا مهولا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالولايات المتحدة، وهو مؤشر يعكس مستوى المعيشة ورفاهية الفرد واستفادة السكان من التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد سكان تلك الدولة.

من جانب أخر، تمتلك الولايات المتحدة ثروات طبيعية هائلة كالمعادن (الليثيوم والمعادن الأرضية النادرة) وإنتاج الطاقة المتجددة والكهرباء، كما تمتلك تاسع احتياط عالمي من البترول وفق إحصائيات سنة 2020 بمعدل 96.9 ألف مليون برميل[4]، وخامس احتياط عالمي من الغاز بمعدل 12.9 ترليون متر مكعب[5]، وأول احتياط عالمي من الفحم برقم 249537 مليون طن[6]، كما تعد ثاني منتج عالمي للبترول برقم يصل إلى 9 مليون و352 ألف برميل يوميا، وأول مستهلك عالمي برقم يصل إلى 20 برميل يوميا، لكن لابد من الإشارة بأن الولايات المتحدة ترفع من إنتاجيتها في الكثير من الأحيان ولا تلتزم بالاتفاقيات التي تضعها دول منظمة الأوبيك، بحكم أنها خارج تلك المنظمة، ثم أن الشركات المستخرجة للنفط الصخري الأمريكي هي في ملك الخواص، إذ كلما قل إنتاجها إلا وتكون مهددة بالإفلاس.

[1]- محمد هشام ومحمد جهمي، تقرير أداء الاقتصاد العالمي (النصف الأول من العام 2017)، مجموعة سوق الأسهم العالمية، ص 4.
[2]- صندوق النقد الدولي، مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2020، ص 4.
[3]- World Bank, accessed on 06.01.2021, at : http://wdi.worldbank.org/table/WV.1#
[4]- BP Statistical Review of World Energy 2020, 69th edition, p 14. www.bp.com
[5]- Ibid p 32.
[6]- Ibid p 44.

ثالثا: التصنيع والابتكار العلمي والتكنولوجي

ثمة مؤشر أخر يحسب لمعرفة غنى الدول وهو المتمثل في مستوى التصنيع، أي تقدم القطاع الصناعي من خلال ما تنتجه سنويا وبراءة الاختراع وقوة الشركات المصنعة في السوق العالمية وتأثير تلك الصناعة على تطوير وتحديث الاقتصاد، ويرتبط هذا المؤشر بمدى تقدم البحث العلمي والتكنولوجي، على سبيل المثال، مازالت الجامعات الأمريكية تحتل مراتب متقدمة في البحث العلمي والقدرة على الابتكار، كما أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الثالثة بعد كل من سويسرا والسويد في التصنيف العام في الابتكار العالمي سنة 2020 للويبو WIPO (المنظمة العالمية للملكية الفكرية)[1]، وذلك بناء على المؤشرات العامة لسبعة ركائز أساسية تعتمد عليها المنظمة في التصنيف (المؤسسات؛ رأس المال البشري والبحث؛ البنية التحتية؛ تطور السوق؛ تطور بيئة الأعمال؛ مخرجات المعرفة والتكنولوجيا؛ الاختراع).

على غرار ذلك، تبوأت حوالي 25 مجموعة - بحث علمي أمريكية في الابتكار - التصنيف ضمن المائة مجموعة العالمية التي حصلت على نقاط عالية في الترتيب العالمي لبراءة الاختراع، وتضمن التصنيف في مجال العلم والتكنولوجيا حوالي 21 مجموعة تابعة للولايات المتحدة ضمن الخمسون مؤسسة المحتلة للمراتب الأولى، كما جاء في التصنيف حوالي 25 مجموعة للولايات المتحدة ضمن أفضل مائة مجموعة ابتكار في مجال العلم والتكنولوجيا[2]، وهو الرقم الأعلى من حيث عدد مجموعة الابتكار متبوعة بالصين ب 17 مجموعة وألمانيا ب 10 مجموعة، إذ تشهد الولايات المتحدة تقدما ملحوظا في الابتكار بمختلف العلوم كالطب والكيمياء الدقيقة وعلم الأعصاب وعلم الأورام وعلم الأرصاد الجوية وعلم الفضاء والإلكترونيك والطيران والسيارات..

وتجدر الإشارة إلى أن العلوم المرتبطة بالتكنولوجيا تشهد طفرة نوعية، حيث تتبوأ مؤشراتها التصنيف[3]، إذ توجد بالولايات المتحدة منطقة معروفة بوادي السليكون جنوبي سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا التي تتمركز فيها صناديق الثروات الخاصة والحكومية لتمويل المشاريع البحثية، وكبريات الشركات العالمية في مجال التكنولوجيا كآبل وغوغل والفيسبوك وياهو وإنستغرام وسنابشات وسيسكو..، إضافة إلى أنه تتمركز بالمنطقة وكالة الناسا (NASA) (الوكالة الوطنية للملاحة الجوية وإدارة الفضاء National Aeronautics and Space Administration)، وشركة "آي بي إم IBM" المتعلقة بتطوير التكنولوجيا، بما فيها تلك التي يستعملها الجيش الأمريكي، ويوجد بالمنطقة

[1]- Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, Global Innovation Iindex 2020, Who Will Finance Innovation?, World International Proprety Organisation, p 16.
[2]- ibid p 48-49.
[3]- ibid, p 339.

جامعتي ستانفورد وكاليفورنيا- بيركلي، باعتبارهما من الجامعات الرائدة في مجال البحث العلمي والتشجيع على الابتكار ودعم المشاريع البحثية.

رابعا: القوات العسكرية

تعد الولايات المتحدة أقوى قوة عسكرية في العالم، حيث تحتل المرتبة الأولى متبوعة بروسيا ثم الصين وفق تصنيف موقع Firepower لسنة 2021 الذي يعتمد على ثمانية مرتكزات في تصنيف القوة العسكرية (الثروة البشرية؛ القوات الجوية؛ القوات البرية؛ القوات البحرية؛ الموارد الطبيعية؛ اللوجيستيك؛ المالية وميزانية الدفاع؛ الجغرافية)، وكل مرتكز له مؤشرات خاصة بمجموع 45 مؤشر للتصنيف، لكنه يستبعد الأسلحة النووية من مؤشراته، حيث لا تدرج ضمن التصنيف، نظرا لأن عدد الدول التي تمتلك هذا السلاح لا يتجاوز تسعة دول (الولايات المتحدة؛ روسيا؛ الصين؛ فرنسا؛ المملكة المتحدة؛ الهند؛ باكستان؛ كوريا الشمالية؛ إسرائيل)، إضافة إلى السرية التي ترتبط بهذه الأسلحة، لكن مع ذلك تبقى الولايات المتحدة قوة نووية وتمتلك ما يقارب 5.800 رأس نووي وفق إحصائيات لسنة 2020 لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام وجمعية الحد من التسلح[1]، محتلة المرتبة الثانية بعد روسيا 6375 رأس نووي، مع الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تحتل الرتبة الأولى في عدد الرؤوس النووية المنتشرة بمعدل 1750 متبوعة بروسيا بمعدل 1570 رأس نووي[2].

وتمتلك الولايات المتحدة أفضلية على مستوى القوات الجوية متزعمة الترتيب في جميع المؤشرات المتعلقة بالأسلحة الجوية، حيث تتفوق في العتاد والعدد على جميع دول العالم، وتمتلك أكبر ترسانة عسكرية من المقاتلات الحربية وطائرات الهيلوكبتر الهجومية، الأمر الذي أدى بها إلى تصدر الدول التي تعقد صفقات بيع بعض الأسلحة الجوية في العالم، إذ تشكل السوق الأمريكية مقصدا للعديد من الدول التي تشتري الأسلحة لتعزيز قدرات قواتها العسكرية الهجومية، كما تتصدر قائمة الدول الأكثر إنفاقا على ميزانية الدفاع العسكري، وتمتلك أقوى البنيات التحتية في ما يتعلق بالمطارات المستعملة وشبكات المواصلات والسكك الحديدية والسفن الحربية وحاملات الطائرات والمدرعات[3]، ناهيك على أنها تمتلك جيش بري جد متطور وقوات بحرية بقدرات هائلة.

[1]- Arms Control Association, Nuclear Weapons: Who Has What at a Glance, accessed on 09.01.2021 at: https://www.armscontrol.org/factsheets/Nuclearweaponswhohaswhat

[2]- Stockholm International Peace Research Institute, Armaments, Disarmament and International Security, SIPRI Teardbook 2020, p 16.

[3]- Global Firepower, United States Military Strength (2021), accessed on 19.01.2021, at : https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=united-states-of-america

الفقرة الثانية: الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مهيمنة إقليميا

لاشك بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأقوى بمحيطها الإقليمي، فليس هناك دولة أقوى منها أو موازنة لقوتها بنصف الكرة الغربي، وتستمد الولايات المتحدة هيمنتها الإقليمية من إمكانياتها الاقتصادية الضخمة وتطور قواتها العسكرية، فهي دولة مترامية الأطراف ذات مساحة شاسعة ممتدة على ساحل المحيط الهادي غربا والمحيط الأطلسي شرقا، بحدود بحرية تقدر وفق موقع Firepower بحوالي 19.924 كلم، وحدود قارية مع كل من كندا شمالا والمكسيك جنوبا، تصل إلى حوالي 12.048 كلم[1]، كما توجد منطقة ألاسكا على الحدود الكندية من جهة الجنوب، والحدود الروسية من جهة منطقة القطب الشمالي عبر جزيرتي ديوميد الكبرى التابعة لروسيا وديوميد الصغرى التابعة للولايات المتحدة.

وتبلغ المساحة الجغرافية للولايات المتحدة حوالي 9.826.675 كلم مربع[2]، حيث تأتي في المرتبة الثالثة بعد كل من روسيا وكندا، حيث تقع الولايات المتحدة ما بين كندا من جهة الشمال والمكسيك من الجهة الجنوبية، بينما تحيطها من جهة الشرق المحيط الأطلسي ومن جهة الغرب المحيط الهادي، كما لها أيضا جزر بالمحيط الهادي تقدر بالعشرات، إذ تعطيها جغرافيتها الواسعة والمتنوعة نوعا من الأمان، بحكم طول حدودها البحرية، وثمة قولة غالبا ما يستشهد بها الواقعيون للسفير الفرنسي بالولايات المتحدة Jean-Jules Jusserand ما بين 1902-1924، يقول فيها: "بالشمال لديها جار ضعيف، بالجنوب، لديها أيضا جار ضعيف، في الشرق السمك (البحر)، وبالغرب السمك (البحر) " On the north, she has a weak neighbor; on the south, another weak neighbor; on the east, fish, and the west, fish"".[3]

إذ باستثناء "ألاسكا الولاية الوحيدة التي تمتد طوليا في نصف الكرة الشرقي"[4]، فإن باقي الولايات (49 ولاية بإضافة إلى العاصمة واشنطن) والأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي تتموقع في نصف الكرة الغربي، حيث أضحت الولايات المتحدة دولة مهيمنة إقليميا منذ سنة 1898 بحسب "جون ميرشايمر"، وذلك بعدما استكملت وحدة أراضيها عبر سياسة ما يسمى "القدر المحتوم"[5]، بالتوسع جنوبا في اتجاه المكسيك وشمالا في اتجاه كندا، إلى درجة أن ولاية من ولاياتها الخمسون قد تتفوق من حيث المساحة

[1]- Global Firepower, United States Military Strength (2020), accessed on 19.01.2021, at : https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=united-states-of-america

[2]- le site youstudy, , date de accède, le 04.01.2021, en le site suivant: https://www.youstudy.com/ar/study-abroad-guide/study-in-usa/information-about-usa

[3]- John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Case for Offshore Balancing A Superior U.S. Grand Strategy, July/August 2016, p 72.

[4]- الأمم المتحدة، وثيقة أساسية تشكل جزءا من تقارير الدول الأطراف (الولايات المتحدة الأمريكية) بالأمم المتحدة، HRI/CORE/USA/2005 ، 16 يناير 2006، ص 16.

[5]- ظهرت هذه السياسة سنة 1845 وترتبط بسياسي وصحفي أمريكي اسمه جون لويس أوسوليفا John Louis O'sulliva (1815-1895).

والاقتصاد على دولة من الدول الأوربية[1]، ناهيك على أن الولايات المتحدة تتمتع باقتصاد صناعي متطور، ويعتبر قطاعها الفلاحي من القطاعات الأكثر تطورا في العالم، أما تجارتها فتسجل مؤشراتها معدلات قياسية، خصوصا مع شركائها التقليديين.

وتتمتع الولايات المتحدة ذات النظام الفيدرالي بجغرافية متنوعة ومناخ متعدد بحسب الولايات والمناطق التابعة لها، مع الإشارة إلى أن لها مناطق تحت سيادتها غير مأهولة بالسكان وأقاليم أخرى مشمولة بالحكم الذاتي، كما يتميز المجتمع الأمريكي بالتعدد العرقي والثقافي، حيث تتعايش ضمنه ثقافات مختلفة، وتعتبر الولايات المتحدة بلد المهاجرين بامتياز القادمين من جميع مناطق المعمور، لأن قاعدة سكانها تتكون من السكان الأصليين (الهنود الحمر)، ثم المعمرين الأوربيين الأوائل والمهاجرين من أصول إفريقية، إضافة إلى الأمريكيين من أصول إسبانية ومكسيكية، ثم المهاجرين القادمين من أوربا خلال القرن التاسع عشر[2]، ناهيك عن المواطنين الأمريكيين من أصول أسيوية وعربية وغيرهم الذين يلجون إلى الولايات المتحدة ضمن سياسة الهجرة التي ما زالت تعتمدها إلى حدود الآن، إذ تشكل هذه المعطيات الجغرافية والديمغرافية أحد أهم مميزات المجتمع الأمريكي.

لكن هذه المعطيات ليست هي التي بوأتها الصدارة العالمية، فهناك دول أكثر منها في المساحة والسكان والموارد الطبيعية، لكنها لا تصل إلى نفس مكانة الولايات المتحدة، وسبب ذلك هو أن هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي جعلت من الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة بنصف الكرة الغربي خلال 122 سنة الماضية، أبرزها تعود لمنعطفات تاريخية كسبت من خلالها المزيد من القوة، حيث شكل القرن التاسع عشر محطة بارزة لبناء قوتها الاقتصادية والعسكرية، سواء من خلال إنهاء التواجد الأوربي بالقارة (خصوصا البريطاني والفرنسي والإسباني)[3]، أو من خلال تطوير اقتصادها وتحديثه ليتفوق على اقتصاد الدول المستعمرة، ثم بناء القوة العسكرية القادرة على حسم المعارك الكبرى.

وهنا لابد من الوقوف على سياسة العزلة Isolation التي انتهجتها الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر، حيث استمرت إلى حدود سنة 1916 حينما شاركت في الحرب العالمية الأولى، وارتبطت هذه السياسة بالمبدأ الشهير للرئيس "جميس مونرو" (1817-1825)، الذي أقر بموجبه بعدم تدخل القوى الأوربية في شؤون الأمريكيتين من خلال اعتبار دولها مستقلة عن الدول الأوربية الاستعمارية،

[1]- تتفوق ولاية كاليفورنيا على العديد من الاقتصاديات الغربية، حيث تتجاوز الاقتصاد الإيطالي والإسباني، فوفق أرقام سادرة سنة 2018، فإن اقتصاد ولاية كاليفورنيا تبوأ المرتبة الخامسة عالميا بعد كل من الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا، بما يعني أنه تفوق على اقتصاد المملكة المتحدة وفرنسا..

[2]- خصوصا المهاجرين الأيرلنديين الذين كان يطلق عليهم بالزنوج البيض؛ جاء هؤلاء المهاجرون إلى أمريكا سنة 1840؛ أنظر لاري بورتيس، الأسس الثقافية والبنيوية للامبريالية الأمريكية، ترجمة نصر الدين بن غنيسة وإيمان بن غنيسة، منشورات مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 24، يوليوز 2019، ص.ص 71-82.

[3]- انتهت الحرب الانجليزية الأمريكية (1412-1814) سنة 1814 بالتوقيع على الصلح سنة 1814 مع انجلترا، وكان ذلك مدخلا لهزيمة فرنسا نبليون بونابرت، وفي سنة 1818 استولت الولايات المتحدة على فلوريدا التي كانت بحوزة إسبانيا..

وبالمثل، فالولايات المتحدة التزمت بعدم التدخل في صراعات القوى الأوربية، أي أنه أقر بأن "الولايات المتحدة لن تتدخل في الشؤون الأوربية ولن تقبل أي تدخل من الدول الأوربية في القارة الأمريكية the United States would neither interfere in any European affairs nor accept any interference from European countries to the American continent"[1].

في المحصلة النهائية، كانت الغاية الأساسية من "مبدأ مونرو" هي منع التوسع الأوربي بالأمريكيتين، لكن لم تكن سياسة "انعزالية محضة" Pure Isolationism عن العالم الخارجي، لأن الولايات المتحدة في عهد الرئيس "جيمس مونرو" كانت أقل قوة ونفوذا مقارنة بالدول الاستعمارية للقارة كفرنسا وبريطانيا وإسبانيا، إذ لم تصبح قوة مهيمنة إلا في أواخر القرن التاسع عشر، بما يعني أن 'مبدأ مونرو' كان الهدف منه هو منع الأوربيين من الوصول إلى نصف الكرة الغربي بحثا عن مستعمرات جديدة من خلال ترك الأمريكيتين للأمريكيين، فاستتبع ذلك الدفع في اتجاه إقامة علاقات الولايات المتحدة مع باقي دول القارة كمحاولة لتطويق التواجد الأوربي، الأمر الذي هيأ الشروط لأن "تقوي الولايات المتحدة من وجودها وتوسع من نفوذها الإقليمي دون تدخل القوى الأوربية"[2].

أكثر من ذلك، فإن هذه السياسة لم تؤدي إلى علاقات ودية طبيعية بين الولايات المتحدة وباقي دول الأمريكيتين (الشمالية والجنوبية)، بل ساهمت في خلق ظروف أفضل للولايات المتحدة للتوسع وضم العديد من الأراضي لتأسيس إمبراطورية مترامية الأطراف، على سبيل المثال، خاضت حربا ضروسا مع المكسيك (1846-1848)، فهي حرب كانت دواعيها عنصرية حسب بعض المؤرخين[3]، فنتج عنها ضم أراضي جديدة من خلال انتزاع ولاية كاليفورنيا، حيث "اكتسبت بالقوة من المكسيك في عام 1848"، وقبلها كانت قد وافقت على ضم ولاية تكساس سنة 1845 بطلب هذه الأخيرة التي أعلنت استقلالها عن المكسيك سنة 1836، فرغم أن المكسيك عارضت قرار الانضمام، فإن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة من ضم الولاية التي كانت تبيح العبودية، فتطور الخلاف المكسيكي الأمريكي ليؤدي في النهاية إلى توقيع اتفاقية تنازلت فيها المكسيك على المزيد من الأراضي.

ويستدل "جون ميرشايمر" بمقولة مدير الإحصاء آنذاك، بالقول أن مساحة الولايات المتحدة أصبحت "حوالي عشرة أضعاف مساحة فرنسا وبريطانيا مجتمعين، وثلاثة أضعاف مساحة فرنسا وبريطانيا والنمسا وبروسيا وإسبانيا والبرتغال وبلجيكا وهولندا والدانمارك مجتمعة.. ومساوية لمساحة الإمبراطورية الرومانية أو إمبراطورية الإسكندر الأكبر"[4]، وكان ذلك بالضبط في منتصف القرن التاسع

[1]- Nguyen Van Sanga, Nguyen Thi Kim Tien, The Monroe Doctrine (1823): Origins, Principles and Effects, Journal of Science, The University of Danang - University of Science and Education, 2018, 31(05), 66-72, p 69.
[2]- Ibid p 70.
[3]- بذريعة أن المكسيك تتشكل من عرق هجين (خليط من الإسبان والهنود)، انظر لاري بورتيس، مرجع سابق، ص 78.
[4]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 307.

عشر، أي قبل أن يتم ضم أراضي أخرى، "كشراء غادزدين" من المكسيك سنة 1853 لتسوية الحدود بينهما، "وشراء سنة 1867 ألاسكا من روسيا"[1]، حيث تقدر مساحتها لوحدها بحوالي 1.717.854 كلم مربع، وهي من أكبر الولايات مساحة متبوعة بتكساس.

علاوة على ذلك، كان هناك منعطف تاريخي أخر تمثل في ربح الشمال للحرب الأهلية على الجنوب ما بين سنة 1861 و1865، هذه الحرب - التي اندلعت مباشرة بعد انتخاب الرئيس الجمهوري 'إبراهام لنكولن' المعادي للرق - كادت أن تقسم الولايات المتحدة إلى دولتين، لكن "حكمة" - كما تحكي بعض المصادر التاريخية - قائد عسكري اسمه "يوليسيس آس.كرانت" أدت في النهاية إلى انتصار الشمال بعد أربع سنوات من الحرب مع الجنوب، فقد كان [الجنرال كرانت] "مواطنا عاديا يأمل أن تجري مشاورات السلام وتجنب الحرب الأهلية"[2]، لكن تناقضات الشمال والجنوب كانت أكبر من حلها بالتفاوض السلمي، فاندلعت الحرب مباشرة بعد أن أعلنت سبع ولايات الانفصال عن الشمال وهي "كارولينا الجنوبية والميسيسيبي وآلاباما وفلوريدا وجورجيا ولويزيانا وتكساس"، لتعلن عن تكوين حكومة إقليمية برئاسة "جيفرسون ديفيز" وقيام جمهورية جنوبية تحت اسم "الولايات المتحالفة الأمريكية"[3].

وقد ساعد انتصار الشمال في القضاء على تلك التناقضات التي من سماتها "نظامان اقتصاديان متباينان، نظام إقطاعي زراعي في الجنوب، ونظام صناعي في الشمال"[4]، الأول زراعي جامد يعيش في الماضي وتقوده أرستقراطية تبيح الرق، أما الثاني فصناعي متحرك ينظر إلى المستقبل ومكون من شعب تجاري عملي "مؤمن بالواقعية"، فأثمر ذلك عن محو ذلك التفاوت بين شمال منتج ومنفتح وجنوب يعتمد على الغير في مجال التصنيع، بما في ذلك القضاء على العبودية بالجنوب الذي تتشكل قاعدته الاجتماعية من ملاك الرقيق والفقراء من البيض والرقيق، وهذا ما جعل من القائد العسكري "بوليسيس كرانت" رمزا قوميا من خلال انتصاراته على الجنوبيين الذين كانوا يرفضون مسايرة تقدم الشمال، إذ "بعد أن كان رجلا بدون ثروة وبدون أي تأثير"، أضحى بفضل إنجازاته "زعيما لكل الجيوش الاتحادية"، بحكم قدراته لمجارات الأحداث التي أجبرته على "مواجهة الطبيعة السياسية للحرب"[5]، فكسب المعركة في النهاية في الوقت الذي كانت كفة الحرب تميل للجنوبيين.

يعلق "جون ميرشايمر" على الحرب الأهلية الأمريكية بالقول، بأنه "لو كان النصر من نصيب الانفصاليين، فما أصبحت الولايات المتحدة دولة مهيمنة إقليمية نتيجة لوجود قوتين عظميين على الأقل

[1]- ريتشارد ليتل، مرجع سابق، ص 271.
[2]- فاطمة شيال صابون، دور يوليسيس آس. كرانت في الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865)، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العراق، العدد 31، 2018، ص 391.
[3]- كمال الدين الحناوي، الإستراتيجية في الحرب الأهلية الأمريكية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى 1950، ص 14.
[4]- كمال الدين الحناوي، نفس المرجع، ص 25.
[5]- فاطمة شيال صابون، مرجع سابق، ص 399.

في أمريكا الشمالية"[1]، حيث كان الانفصال سيسمح للأوربيين بتقوية نفوذهم بأمريكا الشمالية، خاصة أن الجنوب كان متأخر صناعيا، لكن النصر الذي حققه الشمال أدى في النهاية إلى توحيد البلاد والخروج من الحرب أقوى مما كانت رغم المآسي التي خلفتها أربع سنوات من المعارك الطاحنة، لينتهي القرن التاسع عشر بتحقيق توسع أخر ما وراء البحار في 1898 حينما وقفت الولايات المتحدة إلى جانب ثوار كوبا المطالبين بالاستقلال عن إسبانيا، فأجبرت هذه الأخيرة على الانسحاب من القارة، الأمر الذي ساعد الولايات المتحدة على السيطرة على مصير كوبا (1898) وغوام وبورتوريكو والفلبين (1899)، كما تم إلحاق هواي بالولايات المتحدة سنة 1898..

وقد ظلت الولايات المتحدة أقوى دولة بنصف الكرة الغربي طيلة القرن العشرين، فرغم أنها شاركت في الحروب الكبرى خارج مجالها الإقليمي، إلا أنها خرجت من الحرب العالمية الأولى والثانية أكثر قوة، كما حسمت الحرب الباردة لصالحها لتبرز كأعظم قوة في التاريخ الحديث محتلة التصنيف الأول في جميع المؤشرات الدولية الاقتصادية والعسكرية ومستفردة بالقيادة السياسية للعالم خلال تسعينيات القرن الماضي، وما زالت إلى اليوم الدولة الأقوى في النظام الدولي، لكن قوتها بدأت تنحسر بشكل تدريجي مقابل الصعود السريع للقوة الصينية والعودة الروسية للساحة الدولية، حيث ينذر ذلك ببداية تراجع النفوذ الأمريكي العالمي على السياسة الدولية، وربما ببروز نظام دولي متعدد الأقطاب، على الأقل بالمناطق الإقليمية كأوربا وشمال شرق آسيا.

من جانب أخر، فإنه لا توجد دولة بالأمريكيتين قادرة على منافسة الولايات المتحدة أو موازنتها، إذ تبقى الولايات المتحدة متفوقة في القوة الكامنة والعسكرية على جيرانها، إذ باستثناء تفوق كندا على الولايات المتحدة في المساحة الجغرافية التي تصل إلى 9.984.670 كلم مربع[2]، فإن الولايات المتحدة تتفوق في باقي المؤشرات الأخرى للقوة الكامنة والعسكرية على جميع الدول الأمريكية، فهي الأكثر في عدد السكان بمعدل 330.7 مليون نسمة متبوعة بالمكسيك على مستوى أمريكا الشمالية بمعدل 127.6 مليون نسمة، وبالبرازيل على مستوى أمريكا الجنوبية بمعدل 208.8 مليون نسمة (أنظر الشكل 3)[3].

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 308.

[2]- Global Firepower, United States Military Strength (2021), accessed on 20.01.2019, at : https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=canada

[3]- كل المعطيات مأخوذة من موقع Firepower لسنة 2020، باستثناء عدد سكان الولايات المتحدة المأخوذ من موقع مكتب الإحصاء الأمريكي.

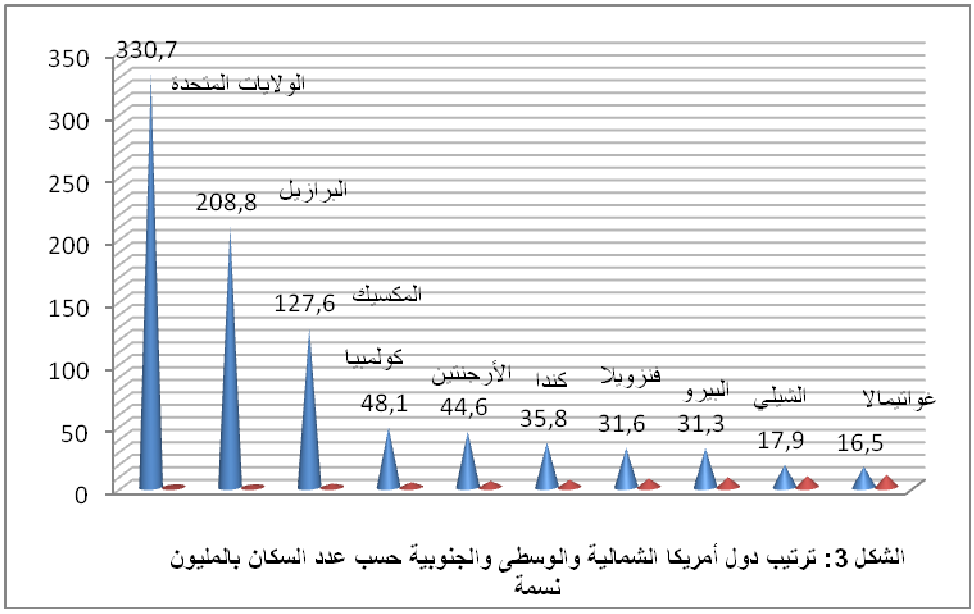

الشكل 3: ترتيب دول أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية حسب عدد السكان بالمليون نسمة

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتفوق على المكسيك وكندا من حيث الناتج القومي الإجمالي (GNP)، إذ وصل الناتج القومي للمكسيك سنة 2019 لحوالي 1.203.6 بليون دولار، بينما بلغ الناتج القومي لكندا حوالي 1.742.8 بليون دولار[1]، حيث يعد هذا الرقم ضعيف مقارنة بالولايات المتحدة التي يفوق رقمها 21 بليون دولار، وتتفوق الولايات المتحدة أيضا في مجالات البحث العلمي والتكنولوجي، إضافة إلى تفوقها في القوة العسكرية، حيث تحتل المكسيك المرتبة 38 عالميا، بينما تحل كندا في المرتبة 24، وإذا ما استثنينا البرازيل الدولة الصاعدة بأمريكا الجنوبية، فإن باقي الدول الأخرى بالأمريكيتين لا تمتلك مقومات القوة الكامنة لتطويرها لقوة عسكرية هائلة، فحتى الدول ذات العداوة التاريخية بأمريكا الوسطى والجنوبية مع الولايات المتحدة ككوبا وفنزويلا والأورغواي وبوليفيا.. هي دول ضعيفة اقتصاديا وعسكريا.

إذ رغم ظهور ما عرف بالتحالف البوليفاري خلال مطلع الألفية بأمريكا اللاتينية، إلا أنه ضعيف القوة مقارنة بالإمكانيات الهائلة للولايات المتحدة، وتعد الحالة الوحيدة في القرن العشرين التي هددت القوة الأمريكية هي أزمة الصواريخ الكوبية، حيث اضطرت إدارة كينيدي لتوقيع اتفاقية سرية مع الاتحاد السوفياتي، تتم بموجبها سحب صواريخ جوبيتر ذات الرؤوس النووية من تركيا مقابل سحب السوفيات لصواريخهم من كوبا، فقد نفت الولايات المتحدة آنذاك أن تكون قد وقعت أي اتفاقية، لكن "جون ميرشايمر" يؤكد بأن هذا النفي كان "أكذوبة نبيلة لأنها ساعدت في انتزاع فتيل مواجهة خطيرة جدا بين دولتين مسلحتين بأسلحة نووية"[2]، وفي نفس الوقت، فإن السلوك الأمريكي يعكس مدى

[1]- The World Bank, World Development Indicators: Size of the economy, accessed on 12.01.2021, at : http://wdi.worldbank.org/table/WV.1

[2]- جون ميرشايمر، لماذا يكذب القادة والزعماء؟ حقيقة الكذب في السياسة الدولية، ترجمة عبد الفتاح عمورة، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص 116.

الحساسية من وجود أي قوى بالنصف الغربي أو بالقارة اللاتينية الممكن أن تهدد الأمن الاستراتيجي الأمريكي.

أما إذا ما نظرنا الآن لطريقة التعامل الأمريكي مع دول أمريكا اللاتينية[1]، فإنه يتبين بأنها تتدخل بكامل قواها لمنع ظهور أي قوى مهددة لأمنها بالمنطقة حسب ما تكشفه علاقاتها مع الدول التي تحكمها أحزاب اليسار البوليفاري كفنزويلا وبوليفيا والأورغواي؛ إذ بالإطلاع لقوة هذه الدول يتبين بأنها بعيدة من أن تكون قوى مهيمنة بأمريكا الجنوبية، وتبقى البرازيل الدولة الوحيدة التي تمتلك إمكانيات القوة الكامنة والممكن أن تتحول إلى قوة عسكرية، فهي ثاني دولة من حيث عدد السكان، ويصل ناتجها القومي الإجمالي إلى 1.926.3 بليون دولار[2]، وعاشر قوة عسكرية، كما توصف بالقوة الاقتصادية الصاعدة، لكنها ما زالت بعيدة كل البعد من أن تصبح قوى مهيمنة كامنة بنصف القارة الجنوبية.

الفرع الثاني: القوة الصينية الصاعدة بالنصف الشرقي للكرة الأرضية

تؤكد معظم التقارير الدولية بأن الصين تعرف نموا سريعا وصعودا متناميا في جميع المؤشرات، ويتجه البعض بأن الصين إذا ما واصلت نموها بنفس الوتيرة السريعة، فإنها ستتفوق على الولايات المتحدة في المستقبل القريب، إذ يقول 'ميرشايمر' "رغم أنه يصعب معرفة نوايا القادة الصينيين حاليا"، إلا أن ذلك لا يعني بأن الصين ستتصرف بسلمية، بل "يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل حتى وإن تم معرفة نواياها حاليا"[3].

وعليه سنناقش في هذا الفرع، مقومات القوة الصينية في الفقرة الأولى، في حين سنناقش في الفقرة الثانية "القوة الصينية وفرضية الهيمنة الإقليمية".

الفقرة الأولى : مقومات القوة الصينية

يمتلك التنين الصيني العديد من المميزات التي تجعل منه قوة صاعدة، لعل أبرز ذلك العامل البشري الذي يشكل نقطة قوة وليس ضعف، حيث تتصدر الصين دول العالم من حيث عدد الساكنة الذي يقارب المليار وأربع مائة مليون نسمة (1.394.015.977 نسمة وفق مكتب الإحصاء الأمريكي)[4]، منها حوالي 752.768.628 نسمة قوى عاملة متاحة Available Manpower ، بما يضاعف ساكنة

[1]- تأسس التحالف البوليفاري سنة 2004 من طرف دولتين فنزويلا وكوبا بمبادرة من الرئيس الراحل هوغو تشافيز، وانضم إلى هذا التحالف بوليفيا في عهد الرئيس مورالس سنة 2006، ونيكاراغوا سنة 2007، ودومينيكا سنة 2008، وانتيغو وبربودا ، الإكوادور سنة 2009،وسانت لوسيا سنة 2013، وغرينادا، سانت كريستوفر ونيفيس، سانت فنست وجزر غرينادين سنة 2014، والهيندوراس سنة 2008 لكنها انسحبت سنة 2009، حيث يجمع هذا التحالف الدول التي تحكمها الأحزاب اليسارية وتتخذ من إيديولجية سيمون بوليفار مرجعا لها..

[2]- The World Bank, World Development Indicators: Size of the economy, accessed on 13.01.2021, at: http://wdi.worldbank.org/table/WV.1

[3]- John J. Mearsheimer, The Gathering Storm: China's Challenge to US Power in Asia, The Chinese Journal of International Politics, Vol. 3, 2010, p 383.

[4]- Census Bureau, U.S. and World Population, accessed on 14.01.2021, at : https://www.census.gov/popclock/

الولايات المتحدة التي لا تتجاوز 330.8 مليون نسمة، و617.270.275 نسمة متاحة للخدمة Fit-For Service وفق موقع Firepower لسنة 2021، في حين تصل القوة العسكرية الصينية حوالي 3.355.000 شخص، تنقسم ما بين 2.185.000 قوة مشغلة، 510.000 قوة احتياطية، 660.000 قوات شبه عسكرية Paramilitary[1]، وهو رقم يفوق عدد القوات الأمريكية من حيث عدد الأفراد، حيث تحتل المرتبة الأولى في عدد السكان والقوة المتاحة والقوة العسكرية المشغلة والقوة المتاحة للخدمة، كما تتفوق أيضا في بعض المؤشرات العسكرية الأخرى، لكن الصين تبقى مصنفة ثالثة عالميا من حيث القوة العسكرية، إذ تأتي بعد الولايات المتحدة وروسيا.

كما تصنف الصين كرابع بلد من حيث المساحة الجغرافية بعد كل من روسيا وكندا والولايات المتحدة بمساحة إجمالية تصل إلى 9.596.691 كلم مربع، ولها أطول حدود برية في العالم بمعدل 22.457 كلم، حيث تحدها حوالي أربعة عشر دولة وهم : كوريا الشمالية، روسيا، منغوليا، كازاخستان، كيرغيزستان، طاجيكستان، أفغانستان، باكستان، الهند، النيبال، بوتان، ميانمار (بورما)، لاوس، فيتنام؛ ويحدها البحر من الجهة الشرقية والجنوبية مع كوريا الجنوبية واليابان والفلبين وتايوان التي تعتبرها الصين تابعة لها، كما تتألف من 22 مقاطعة وأربع بلديات (بكين؛ تيانجين؛ شانغهاي؛ تشونغتشينغ)، وخمسة مناطق ذاتية الحكم (منطقة منغوليا الداخلية؛ منطقة قوانغشي "قومية تشاونغ"؛ منطقة التبت؛ منطقة نينغشيا "قومية هوي"؛ منطقة شينجيانغ الوغورية)، ومنطقتان يتمتعان بالحكم الإداري الخاص (هونغ كونغ؛ ماكاو)[2].

وتعتبر الصين ثاني مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة بمعدل 13.500.000 برميل في اليوم، لكنها أقل إنتاجية بحكم ضعف احتياطها العالمي الذي يصنف في المرتبة 13 عالميا[3]، الأمر الذي يعني بأن الصين من بين الدول التي تتأثر كثيرا بتقلبات أسعار النفط في العالم، لأنها من أكبر الدول المستوردة له، وتتوفر الصين على احتياط من الغاز والفحم، كما تعد من الدول ذات المخزون الاحتياطي المهم من المعادن، خاصة الجرافيت (73000000 طن)، والمعادن الأرضية النادرة (44000000 طن)[4]، حيث تتبوأ الصدارة العالمية في الاحتياط العالمي لهذه المعادن، مع الإشارة إلى أن هذه المعادن ذات أهمية بالغة في العصر الحالي، فمثلا تستعمل المعادن الأرضية النادرة التي تستحوذ الصين على ثلث احتياطها العالمي في الإلكترونيات والتكنولوجيا الفائقة السرعة وصناعة الأسلحة المتطورة.

[1]- Global Firepower, 2021Military Strength Ranking, China Military Strength (2021), accessed on 20.01.2021, at: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=china

[2]- le site de gouvernement de Chine, date d'accès 16.01.2021, à le lien suivant: http://www.gov.cn/fuwu/bm/index.htm#1

[3]- Global Firepower, 2021 Military Strength Ranking, China Military Strength (2021), accessed on 20.01.2021, at: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=china

[4]- BP Statistical Review of World Energy 2020, op.cit, p 63.

فضلا عن ذلك، يشكل المعطى السكاني للصين أهم ما يخيف الولايات المتحدة والدول الآسيوية المجاورة، إذ يمكن لثروتها البشرية أن تتحول إلى قوة عسكرية هائلة، كما تشكل هذه الكثافة السكانية مؤشرا مهما لتحويله إلى قوة منتجة صناعيا من خلال كثرة اليد العاملة المنتجة للثروة، وفي نفس الوقت، تشكل سوقا استهلاكيا للمنتجات المصنعة، بما يعني أن الصين هي بلد منتج ومستهلك، فقد كان هناك بعض العقبات التي تحول دون تطور الاقتصاد الصيني والمتمثلة بالأساس في اعتماد نسبة كبيرة من الساكنة على الزراعة، لكن الصين بدأت تتغلب على ذلك في السنوات الأخيرة من خلال تحديث اقتصادها وتطوير القطاع الصناعي بغية تقليص نسبة المزارعين بالمجتمع الصيني، هذا التطور وازاه ارتفاع في نسبة الناتج القومي الإجمالي (GNP) والناتج المحلي الإجمالي (GDP).

ويعود الفضل في ذلك للإصلاحات الاقتصادية التي طرحها القيادي في الحزب الشيوعي "دينج شياو بينغ" منذ منتصف السبعينات، حيث سارت الصين على نهجه إلى غاية التسعينات، وذلك من خلال "تحديث الصين صناعيا وتكنولوجيا وتجاريا، وفتح الأبواب على العالم الخارجي بصناعته واستثماراته وتجارته واقتصاد السوق الحرة، والعمل على إصلاح هيكلة الدولة السياسية والإيديولوجية"[1]، ثم واصلت الصين مسار الإصلاحات مع الرئيس "جيانغ زيمين" الذي تولى الرئاسة من سنة 1992 إلى 2002، فخلال هذه الفترة انضمت الصين لمنظمة التجارة العالمية وفرضت "نفسها في الأسواق العالمية كمنافس يزاحم الولايات المتحدة واليابان"، كما أدخل 'زيمن' "الاقتصاد الصيني عصر التكنولوجيا العالية"، وتابع نفس سياسة الانفتاح على العالم الخارجي التي سنها سلفه 'دينج شياو بينغ'، بل أرسى نموذجه الخاص في الإصلاح المعروف "بالتمثيل الثلاثي"، إذ بدل أن يكون الحزب الشيوعي الصيني حزبا ثوريا للعمال والفلاحين، أنضاف إلى هؤلاء "البيروقراطية الصينية الكبيرة والطبقة الوسطى والأغنياء الجدد"[2].

علاوة على ذلك، تابعت الصين مسلسل إصلاحاتها الاقتصادية والسياسية مع الجيل الجديد من القادة خلال بداية الألفية، خصوصا بعد تولي "هو جين تاو" الرئاسة سنة 2002، ثم الرئيس الحالي "شي جين بينغ"، حيث أصبحت معهما الصين دولة ذات وزن اقتصادي قوي بالنظام الدولي، لكن كل هذه الإصلاحات ظلت وفية لأفكار الآباء المؤسسين والمرجعية الاشتراكية أو "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" التي لا تتقيد فقط بالفكر الماركسي الكلاسيكي، بل "تضيف لها أفكار ماوتسي تونغ، ونظرية دينغ شياو بينغ، والتمثيلات الثلاث لجيانغ زيمين ونظرية هو جين تاو عن التنمية العلمية"[3]، بالإضافة إلى أفكار الرئيس الحالي "شي جين بينغ" التي قدمها في تقريره للمؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي

[1]- سهرة قاسم محمد حسين، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (2001-2009)، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى 2013، ص 63.
[2]- نفس المرجع، ص 65.
[3]- علي الجرباوي، الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن، مجلة سياسات عربية، العدد 31، مارس 2018، ص 15.

الصيني سنة 2017، فتم تضمينها في دستور الحزب تحت اسم "فكر شي جين بينغ حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية لعصر جديد"[1].

فقد أعطت سياسة الانفتاح نتائج إيجابية من خلال ارتفاع نسبة النمو التي كانت تصل إلى معدل 10 في المائة قبل الأزمة المالية لسنة 2008، لكنها استقرت ما بين 6و7 في المائة منذ الأزمة وإلى حدود الآن، فمثلا، خلال الثلاث سنوات الأخيرة، سجلت الصين نسبة نمو بمعدل 6.6 في المائة سنة 2018، و6.1 في سنة 2019، مع انخفاض في النسبة سنة 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا، حيث وصلت إلى نسبة 2.0 في المائة، وهي أبطأ نسبة نمو منذ عام 1976، لكنها نسبة مرتفعة مقارنة بالاقتصاد الأمريكي الذي سجل نسبة انكماش تقدر بأكثر من 3.6 في المائة[2]، مما يعني أن كورونا كان لها تداعيات أكثر على الاقتصاد الأمريكي مقارنة بالاقتصاد الصيني الذي تغلب على تداعيات الإغلاق العام الناتجة عن تفشي فيروس كورونا، بينما تشير التوقعات إلى أن نسبة النمو ستصل إلى مستوى 7.9 في المائة سنة 2021[3].

ومع ذلك، فالاقتصاد الأمريكي لا زال متفوقا على الاقتصاد الصيني من خلال الناتج القومي الإجمالي، هذا التفوق يبرز أيضا في الدخل القومي الإجمالي للفرد الذي يصل إلى حوالي 16.740 دولار بالصين، بينما يصل إلى حوالي 65.880 دولار بالولايات المتحدة وفق أرقام للبنك الدولي لسنة 2019، إلا أن الصين تتفوق على الولايات المتحدة في مؤشر يعتد به خبراء الاقتصاد بشكل كبير وهو مؤشر تعادل القوة الشرائية (PPP)، باعتباره أحد أهم المؤشرات التي تعكس انتعاش أو انكماش اقتصاد الدولة، وقد تم رصد هذا التفوق منذ 2014 من طرف صندوق النقد الدولي، كما وصل سنة 2019 إلى حوالي 21.625.0 ترليون دولار بالولايات المتحدة، في حين بلغ إلى حوالي 23.403.2 ترليون دولار بالصين وفق إحصائيات البنك الدولي[4].

والواضح بأن نمو الاقتصاد الصيني يزعج كثيرا الولايات المتحدة، إذ بالإطلاع على الأرقام التي تصدرها المؤسسات الدولية سنويا (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، فإنه يتضح بأن الاقتصاد الصيني لا ينمو بسرعة وفقط، بل يتجه في مسار تصاعدي ليتجاوز الاقتصاد الأمريكي، على السبيل المثال، تضاعف حجم التجارة الخارجية من سنة 1980 إلى 2015 بمعدل مائة مرة (من 4 مليار دولار إلى 4 ترليون دولار)، كما أن نمو الناتج المحلي الداخلي (GDP) كل عامين منذ 2008 هو "أكبر من اقتصاد الهند بكامله"، وفي سنة 2015 "كانت الصين تنتج كل ستة عشر أسبوعا ما يعادل

[1]- نفس المرجع، ص 14.

[2]- World Bank Group, Global Economic Prospects, JANUARY 2021, p 19.

[3]- Ibid, p 72.

[4]- The World Bank, World Development Indicators: Size of the economy, accessed on 15.01.2021, at: http://wdi.worldbank.org/table/WV.1

اقتصاد اليونان بكامله"، ثم هذا النمو الاقتصادي أثبت حقيقة أخرى بأن "الاقتصاد الصيني يتضاعف مرة كل سبع سنوات"[1].

فضلا عن ذلك، يقدم "غراهام أليسون" في كتابه الصادر حديثا تحت عنوان "حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة.. هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديز؟" نظرة تقريبية عن هذا النمو الصيني الذي أضحى حقيقة لا جدال فيها، إذ بالاستعانة بمعادلة بسيطة حول التعداد السكاني للصين، فإن الخلاصة تكون جد مفاجئة، إذ يقدر اليوم إنتاج العامل الصيني بربع إنتاج العامل الأمريكي، فإذا وصلت تلك الإنتاجية إلى نصف إنتاج العامل الأمريكي خلال عقد أو عقدين، فإن الاقتصاد الصيني سيصبح ضعف حجم الاقتصاد الأمريكي، أما إذا تساوت تلك الإنتاجية مع ما ينتجه العامل الأمريكي، فإن الاقتصاد الصيني سيصبح "يعادل أربعة أمثال الاقتصاد الأمريكي"[2]، ويضيف بأن الصين لم تعد تنمو بسرعة وفقط، بل أصبحت تتفوق على الولايات المتحدة في العديد من المجالات.

على غرار ذلك، تقدم الصين اليوم نموذج للدول التي تستطيع أن تبني مدن بكاملها في بضعة أيام، ففي سنة 2005 "كانت الصين تبني في أسبوعين فقط، مساحة تعادل مساحة مدينة روما حاليا"، وما بين 2011 و2013 "أنتجت الصين واستخدمت كميات من الإسمنت، تعادل ما أنتجته الولايات المتحدة واستخدمته خلال القرن العشرين بكامله"، كما أن الصين منذ 2015 أصبحت تضم من بين سكانها أكبر عدد من الملياردیرات في العالم، وينضم "كل أسبوع ملياردیرا جديدا إلى القائمة"، بما يدل هذا المؤشر من تحول ثقل الثروة العالمية إلى الصين، أضف إلى ذلك، "اشترى المتسوقون الصينيون سنة 2015 نصف ما بيع في العالم من السلع الكمالية الباهظة الثمن"[3]، الأمر الذي يعكس أن المجتمع الصيني لم يعد ذاك الشعب الفقير الذي لا يتجاوز دخله أكثر من 2 دولار في اليوم، وإنما يؤكد بأن مستوى المعيشة للمواطن الصيني ارتفعت بشكل كبير.

من جانب أخر، أضحى هذا التفوق باديا للعيان في مجالات أخرى متعلقة بالعلم والتكنولوجيا، إذ منذ 2013 لم تعد الولايات المتحدة المتفوقة الوحيدة في مجال التكنولوجيا، حيث كشفت معطيات أخرى بأنه من بين "500 جهاز كمبيوتر فائق القدرة في العالم"، فإنه يوجد 167 جهازا صينيا ضمن القائمة بتفوق بجهازين على الولايات المتحدة، ليس هذا فحسب، بل أنه "منذ سنة 2016 أصبحت تلك الأجهزة تعتمد اعتمادا مطلقا على معالجات صينية تنتج محليا" بدل اعتمادها على المعالجات الأمريكية، أضف إلى ذلك، إنجازان آخران في نفس السنة (2016)، الأول يتعلق "بإطلاق أول قمر اصطناعي كمي في العالم، مصمم لتوفير نطاق غير مسبوق من الاتصالات التي لا يمكن اختراقها أو قرصنتها"، أما الثاني،

[1]- غراهام أليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة.. هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديز؟، ترجمة إسماعيل بهاء الدين سليمان، دار الكتاب العربي، السنة 2018، ص 37.
[2]- نفس المرجع، ص 38.
[3]- نفس المرجع، ص 51.

فهو "استكمال تنصيب أكبر تليسكوب راديو في العالم، مزود بقدرات لا نظير لها، تمكنه من البحث عن أية حياة ذكية في أعماق الفضاء"[1].

علاوة على ذلك، فإن الصين بدأت تنافس الولايات المتحدة في بعض الصناعات العسكرية، حيث تتركز إستراتيجيتها في العقد الأخير على تطوير الأنظمة ذاتية التشغيل من غواصات بدون غواص وسفن السطح ذاتية التشغيل والطائرات بدون طيار "كالتنين الطائر (شيانغ لونغ) التي تشبه طائرة المراقبة الأمريكية غلوبال هوك بدون طيار؛ الزاحف المجنح (ييلونغ) التي تشبه الطائرات بدون طيار بريداتور وريبر الأمريكية؛ والسيف القاطع (لي جيان) وهي طائرة شبحية بجناح طائر"[2]، والهدف من ذلك أن تستعمل هذه الأنظمة في التجسس والاستطلاع وأيضا لأداء أغراض هجومية عبر الضربات الاستباقية والهجمات العسكرية للأنظمة المحملة بالأسلحة، وهناك تخوفات بأن "تصبح الصين أول مصدر عالمي بالنسبة للكثير من الدول التي تسعى لاقتناء هذه الأنظمة" بسبب "انخفاض أسعار بيعها ومحدودية قيود تصديرها من الصين"، بل تشير بعض التقارير إلى أن الصين "باعت طائرات بدون طيار من نوع (وينغ لونغ) إلى السعودية"[3].

بيد أن القوة الصينية تكمن بشكل أساسي في النفوذ الاقتصادي الذي لم يعد يقتصر فقط على منافسة الدول الصناعية، بل أضحت تمارس نوع جديد من التوازن في القوة باستعمال الورقة الاقتصادية في كل أزمة من الأزمات، فالصين اليوم تربطها شراكات اقتصادية مع أكثر من 130 دولة في العالم، كما تعتمد العديد من الدول على الأسواق الصينية لاستيراد أو تصدير العديد من المنتجات، وحينما تندلع أزمة بين الصين ودولة أخرى من دول العالم، فإن توظيف التمدد الاقتصادي الناعم يكون هو الفيصل لحل الخلاف، على سبيل المثال، قررت الحكومة الصينية بشكل مفاجئ "توقيف صادراتها من المعادن النادرة إلى اليابان سنة 2010" احتجاجا على احتجاز اليابان لصيادين صينيين وإجبارها على ردهم، وقد خلف هذا القرار استياء يابانيا بحكم أهمية تلك المعادن في الصناعة اليابانية.

وفي نفس السنة حظرت الصين "استيراد أسماك السلمون من أسواق النرويج" احتجاجا على منح جائزة نوبل للسلام للمعارض الصيني المنشق "ليو شياباو"، كما اتخذت موقفا أخر سنة 2012 من الفليبين من خلال إصرارها على فحص وتفتيش شحنة الموز القادمة إلى الصين "تفتيشا دقيقا، بطيئا، ممتدا، إلى أن فسدت الشحنة بالكامل على رصيف الميناء"[4]، لغاية إجبار الفلبين على تغيير موقفها من جزيرة سكاربورو المتنازع عليها بين الصين والفلبين وتايوان، وحتى حينما أصدرت المحكمة الدائمة

[1]- نفس المرجع، ص 56.
[2]- مايكل إس تشايس؛ كريستين إيه غانيس ؛ لايل جيه موريس ؛ صامويل كيه بيركوويتز؛ بنجامين إس بيرسر، الاتجاهات المستجدة في تطوير الصين لأنظمة التشغيل الذاتي، مؤسسة راند، 2015، ص 4.
[3]- نفس المرجع، ص 7.
[4]- غراهام أليسون، مرجع سابق، ص 63.

للتحكيم قرارا ضد الصين ولصالح الفلبين حول جزيرة سكاربورو وجزر سبراتلي المتنازع عليها، فإن الصين استقبلت القرار بتجاهل وواجهته بتوظيف تمددها الاقتصادي الناعم، فقد أظهرت الصين خلال المواجهة على بحر الصين الجنوبي "قدرتها على الجمع بين الود الزائف، والسخاء، والرشاوي، والابتزاز، للتوصل إلى تسويات تمنحها الجزء الأعظم مما تريد"[1].

هذه القوة الاقتصادية الناعمة تؤكدها المعطيات الدولية المتعلقة بحجم التبادل التجاري مع دول العالم وبأهمية الأسواق الصينية في العديد من المجالات؛ على سبيل، برزت الصين مع بداية أزمة كورونا كأهم مصدر للكمامات والأجهزة المرتبطة بالوباء، حيث ازداد الطلب على الكمامات الصينية بشكل مكثف، بل ووظفت هذه الكمامات في ما عرف بدبلوماسية الكمامات لتغيير تلك الصورة النمطية التي ارتبطت بالصين في وسائل الإعلام الدولية كدولة سلطوية ذات نظام شمولي أو كنظام يعتمد على القرصنة لابتكارات الغرب، كما تعد الصين أكبر شريك اقتصادي للعديد من المنظمات الإقليمية، نموذج رابطة دول جنوب شرق أسيا المعروفة اختصارا بالآسيان (ASEAN)[2]، فقد وصل سنة 2015 حجم تجارة الصين الخارجية مع دول الرابطة "إلى 15 في المائة من إجمالي حجم التجارة الخارجية لدول الرابطة، بينما لم تتجاوز نصيب الولايات المتحدة من التجارة الخارجية لدول الرابطة 9 في المائة"[3].

ويضاف إلى هذه الإنجازات الصينية ما يعرف "بمبادرة الحزام والطريق"، كمشروع أطلقه الرئيس الصيني الحالي سنة 2013، حيث "يهدف إلى ربط بلدان العالم بعضها البعض عبر شبكة من الطرق البرية، والسكك الحديدية، والموانئ، وخطوط أنابيب النفط والممرات البحرية وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تمر بالصين و65 بلدا آخر"[4]، إذ تعد هذه المبادرة "مشروع الصين الاستراتيجي" في القرن الحادي والعشرين من خلال إحياء طريق الحرير التاريخي الذي كان يربط الصين بدول العالم في القرن الثاني قبل الميلاد، فكان ممرا عالميا للتبادل التجاري والثقافي ونقل البضائع، كما تستند هذه المبادرة على "بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير (المعروف اختصارا بالحزام) وطريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين (المعروف اختصارا بالطريق)"[5].

ويتشكل الحزام الاقتصادي لطريق الحرير من ستة ممرات (الممر الاقتصادي الذي يربط الصين بمنغوليا وروسيا؛ الممر الاقتصادي الذي يربط الصين بشبه الجزيرة الهندية الصينية؛ الجسر البري اليورو-آسيوي الجديد؛ الممر الاقتصادي بين الصين ووسط وغرب آسيا؛ الممر الاقتصادي بين الصين

[1]- غراهام أليسون، مرجع سابق، ص 64.

[2]- هي منظمة اقتصادية إقليمية تأسست سنة 1967 من طرف خمسة دول وهي اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة والتيلاند؛ وانضمت لها خمسة دول أخرى هي بروناي وفيتنام ولاوس وميانمار وكمبوديا.

[3]- غراهام أليسون، مرجع سابق، ص 61.

[4]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مبادرة الحزام والطريق: ماذا تحمل للدول العربية؟، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، دجنبر 2019، E/ESCWA/C.5/2019/CRP.2، ص 3.

[5]- أحمد فؤاد حسن، الأهمية الجيو اقتصادية لمبادرة الحزام والطريق الصيني وانعكاساتها على الاقتصاد الدولي، المركز الديمقراطي العربي، ألماني برلين، الطبعة الأولى 2020، ص 248.

وأفغانستان؛ الممر الاقتصادي بين الصين وبنجلادش والهند وميانمار)، كما يهدف طريق الحرير البحري "إلى ربط الصين بأوروبا مرورا بجنوب شرق آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا"، وعززته بطريق الحرير القطبي سنة 2019 لربط الصين بروسيا، وأيضا طريق الحرير الرقمي سنة 2015 بغية "تطوير التجارة الإلكترونية بين الصين والدول الأعضاء في المبادرة عبر شبكات التلفون المحمول والكبلات الضوئية"[1]، وهناك توقعات من أن "تزعزع مبادرة الحزام والطريق التجارة الدولية، وأن يكون تأثيرها هائلا على البلدان التي يمر بها طريق الحرير وكذلك على بلدان ومناطق أخرى"[2]، لهذا تعارض الولايات المتحدة هذا المشروع وتسعى جاهدة لتعطيله وإيجاد بديلا له.

الفقرة الثانية : القوة الصينية وفرضية الهيمنة الإقليمية

تثبت الصين اليوم بأنها دولة ذات نفوذ قوي على المستوى الاقتصادي، وبأنها لم تعد تلك الدولة الزراعية الفقيرة، بل أضحت قوة يحسب لها ألف حساب بالنظام الدولي، ويتجلى ذلك من خلال نموها الصاعد وتأثيرها الكبير بشكل خاص على النظام الاقتصادي الدولي سلبا وإيجابا، إذ أضحت الصين توظف قوتها الاقتصادية الناعمة في تغيير موازين القوى لصالحها، بما في ذلك توظيف الورقة الاقتصادية لخدمة أجندتها ومصالحها الإستراتيجية، الأمر الذي يؤكد بأن الصين ليست قوى محافظة على التوازنات القائمة، بقدر ما أنها قوى تسعى إلى تعديل تلك الموازين بغية تعزيز نفوذها وتقوية تواجدها، حيث ينجلي ذلك بوضوح في المشاكل الإقليمية التي تحيط جغرافيتها القارية، سواء تلك المتعلقة بالحدود البرية مع جيرانها أو بالصراع على الواجهة البحرية في حدودها الشرقية والجنوبية.

جدير بالذكر أن للصين العديد من النزاعات الحدودية مع دول الجوار، منها النزاع التاريخي مع روسيا الذي كاد أن يشعل حربا عالمية ثالثة سنة 1969، حيث توصف بكونها أكثر خطورة من أزمة الصواريخ الكوبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، إذ لولا "السيطرة على الوضع لاندلعت حرب نووية بين الصين وروسيا بعد أسابيع من الاشتباكات"[3]، ورغم ما يبدو من تقارب روسي صيني اليوم لغاية معادلة كفة التوازن في القوة مع الولايات المتحدة، فإن هناك خلافات عميقة بين البلدين، كما هناك تخوفات روسية من الصعود الصيني بالمنطقة، إذ تحاول الصين للتقليل من ذلك من خلال إطلاق العديد من المبادرات لتحسين العلاقات الصينية الروسية وإبداء حسن النية، نموذج طريق الحرير القطبي الذي أطلقته الصين سنة 2019، وأيضا تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون سنة 2001.

[1]- نفس المرجع، ص 251.

[2]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مرجع سابق، ص 5.

[3]- Robert Farley, How the Soviet Union and China Almost Started World War III, The National Interest, February 9, 2016, accessed on 17.01.2021, at: https://nationalinterest.org/feature/how-the-soviet-union-china-almost-started-world-war-iii-15152

وقد أسست منظمة شنغهاي للتعاون سنة 2001 من طرف ستة دول هم "الصين؛ روسيا؛ كازاخستان؛ قيرغيزيستان؛ طاجكستان؛ أوزباكستان"[1]، فانضمت إليها سنة 2017 كل من الهند وباكستان، كما هناك دول أخرى تحظى بصفة مراقب في المنظمة كإيران وأفغانستان ومنغوليا وبيلاروسيا (روسيا البيضاء).. ودول بصفة شريك في الحوار كتركيا وسيريلانكا.. حيث تسعى هذه المنظمة إلى التغلب على مشاكل الحدود وتطوير التعاون الدولي في عدة مجالات وتعزيز الأمن والسلام بالمنطقة، ثم التصدي للمخاطر الأمنية كالإرهاب والتطرف العنيف وقضايا الانفصال، إلا أن الهدف الرئيسي للمنظمة هو الوصول "لنظام سياسي واقتصادي عالمي ديمقراطي، عادل وعقلاني متوازن"، بما في ذلك رفض "سياسة الهيمنة الأمريكية في انتهاجها سياسة القطب الواحد، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول"[2].

لكن لابد من الإشارة إلى أن هناك اختلافات بين دول المنظمة حول الغاية من تأسيسها، فبينما ترى روسيا أن المنظمة هي "أداة لتحقيق أغراض جيوسياسية واستراتيجية بعيدة المدى"، فإن الصين ترى فيها "مجالا لتأمين موارد الطاقة خدمة لقفزتها الاقتصادية، بينما الدول الأسيوية الأخرى بالمنظمة تعدها مجالا "لتأمين تعاملا متوازنا مع المراكز الدولية الكبرى مثل أمريكا وأوربا من جهة والصين وروسيا من جهة أخرى"[3]، في حين أن هناك اختلافات أخرى بين الهند وباكستان التي تستعصي على المنظمة حلها، ناهيك أيضا على الخلاف الصيني الهندي على الحدود، والذي أدى في يونيو 2020 - أثناء أزمة كورونا - إلى اندلاع مواجهات "بالهراوات والصخور والعصي" بين الطرفين بعد حوالي 45 سنة من الهدنة، فنتج عن ذلك سقوط ضحايا من الجانبين (20 قتيل من الجانب الهندي وتكتم عن الضحايا من الجانب الصيني مع تقديرات ب40 ضحية، بالإضافة إلى تبادل الأسرى بين الطرفين)[4].

ويتضح هذا الخلاف من خلال اتهام الهند بوقوف الصين إلى جانب باكستان في الصراع على إقليم كاشمير، وذلك من خلال التحالف الصيني الباكستاني في العديد من القضايا، في حين ثمة تخوفات من الجانب الصيني من أن تكون الهند هي طرف في المنافسة الأمريكية الصينية، وأن تكون أداتها بمنطقة آسيا، خصوصا بعد مشاركة الهند سنة 2020 "في الحوار الأمني الرباعي مع أستراليا واليابان والولايات المتحدة"؛ أكثر من ذلك، فإن الهند تتجه إلى "تعزيز العلاقات التجارية والدفاعية مع الولايات المتحدة، وتعتبر "حليفها الاستراتيجي من خارج حلف الناتو"، كما تتعزز هذه المخاوف في أن الهند تعتبر نفسها دولة ديمقراطية بمنطقة آسيا وليست ذات أهداف توسعية، إذ ترى في الصين دولة "شمولية توسعية" ندا لها ومهددة لاستقرارها، حيث تنظر إلى المبادرات الصينية "نموذج الحزام والطريق" على

[1]- عبد الحق دحمان، التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية، مجلة سياسات عربية، العدد 12، يناير 2015، ص 97.

[2]- نفس المرجع، ص 98.

[3]- نفس المرجع، ص 97.

[4]- أديتي بهادوري، مسببات التوتر بين الهند والصين، عين أوربية على التطرف، تقرير رقم 18- غشت 2020، ص 7.

أن لها غاية "التوسع في منطقة المحيط الهادي وجنوب آسيا" التي تشكل جزء من الجوار الهندي بما "يضر بمصالحها الإستراتيجية وأمنها"[1].

علاوة على ذلك، فإن للصين العديد من الخلافات الحدودية الموروثة تاريخيا مع جيرانها، كاليابان وكوريا الجنوبية وفيتنام والفلبين والهند وروسيا وسنغافورة وكمبوديا وأندونيسيا وماليزيا والنيبال، إضافة إلى تايوان التي تعتبرها الصين تابعة لها رغم أنها ذات نظام سياسي مستقل ومختلف عن النظام الصيني، فهناك بعض التقارير التي تشير إلى أن للصين "نزاعات حدودية مستمرة مع 18 دولة"[2]، منها دول مجاورة لحدودها البرية وأخرى لحدودها البحرية بالبحر الشرقي والبحر الجنوبي، إذ تشكل هذه النزاعات أحد أهم التحديات التي تواجه الصين في العصر الحالي، لكنها تثبت بأنها دولة قادرة على تغيير معطيات الواقع الدولي لصالحها، بل ذات أهداف تعديلية للخريطة الجيوسياسية بمنطقة آسيا عبر توظيف قوتها الاقتصادية الناعمة.

إذ تؤكد العديد من التقارير التي تصدرها "مؤسسة راند" بأن الصعود السلمي للصين لا يخلو من مخاطر على منطقة آسيا، حيث أن الصين تحاول "إعادة تشكيل النظام بمنطقة آسيا بشكل استباقي" تماشيا مع أهدافها في "إحداث تغييرات في النظام الدولي"[3]، وتضع ضمن أولوياتها وضع حد للتواجد الأمريكي بالمنطقة خصوصا بالمحيط الهادي، الأمر الذي يشكل تهديدا مباشرا لحلفاء الولايات المتحدة كاليابان وكوريا الجنوبية والهند وتايوان، إضافة إلى الخلافات الأخرى مع الفلبين التي وصلت صداها إلى المنتظم الدولي، كما تخوض الصين معارك دبلوماسية وخطوات سياسية معززة بتطوير قدراتها العسكرية لاسترجاع بعض الجزر التي تعتبرها جزء من سيادتها، نموذج جزيرة سينكاكو المتنازع عليها مع اليابان ببحر الصين الشرقي، وسلسلة جزر باراسيل وسبراتلي ببحر الصين الجنوبي الذي تتنازع عليها مع خمسة دول وهي "الفلبين وبروناي وفيتنام وتيوان وماليزيا"، ثم سكاربورو التي تتنازع عليها الصين والفلبين، "وجزر باراتاس التي تحكمها تايوان وتطالب بها الصين"[4].

فضلا عن ذلك، تتنازع الصين مع دول الجوار كاليابان وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية على المياه الإقليمية "وتطالب بمنطقتها الاقتصادية الخالصة"، حيث يحتل هذا الصراع أحد أهم أولياتها بحكم أن هناك ثروات طبيعية ببحري الصين الشرقي والجنوبي "كاحتياطات الغاز والنفط والثروة السمكية والموارد البحرية الأخرى"، كما تعمل أيضا على منع تايوان من إعلان استقلالها من خلال تطوير قدراتها العسكرية للاستعداد لأي حرب عسكرية، وتتنازع مع الهند على "ولاية أروناجل برديش" التي

[1]- زاهد أحمد، ما الذي يشعل الصراع بين الهند والصين؟، عين أوربية على التطرف، تقرير رقم 18 - غشت 2020، ص 10.
[2]- أمريتا بيهندر، الاشتباكات الصينية الهندية في وادي جالوان تسلط الضوء على الأهداف التوسعية للصين، عين أوربية على التطرف، تقرير رقم 18 - غشت 2020، ص 6.
[3]- تيموثي آر هيث وكريستين غانيس وكورتيز إي كوبر، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، تقرير مؤسسة راند، السنة 2016، ص 19.
[4]- إدموند جيه بورك وأستريد ستوث سيفالوس، مقبول أم مرفوض؟ نهج الصين إزاء ترسيم مجال تمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي في النظرية والتطبيق، تقرير مؤسسة راند، السنة 2017، ص 15.

تزعم الصين بأن "جزءا كبيرا منها ينتمي لمنطقة التيبيت الجنوبية" الصينية، مع الإشارة إلى أن الحدود البرية مع الهند - على سلسلة جبال الهيمالايا التي تتجاوز 3 ألاف كيلومتر - تشهد من حين لأخر مناوشات عسكرية بين الجانبين، ثم أن الصين بدأت تستعمل قواتها العسكرية من خارج الحدود لحماية مصالحها (المواطنين والشركات) في مناطق النزاع العالمي، نموذج ما فعلته "بحرية جيش التحرير الشعبي" بليبيا "لإجلاء (من دون قتال) المواطنين الصينيين في خضم الحرب الأهلية هناك"[1].

إضافة إلى الصراع بين الكوريتين (الجنوبية والشمالية) الذي تقف فيه الصين إلى جانب كوريا الشمالية بعد أن تطورت العلاقة بينهما في ظل الزعيم الكوري الحالي، ويشكل موضوع الأسلحة النووية لكوريا الشمالية أحد أهم المخاطر التي تهدد كوريا الجنوبية واليابان، إلا أن بحر الصين الجنوبي هي من أهم المناطق توترا، حيث ترجح تقارير دولية بأن تكون منطقة للمواجهة العسكرية بين الصين والولايات المتحدة، وسبب ذلك هو التحركات الصينية لتغيير الوضع هناك، الأمر الذي يثير تخوفات لحلفاء الولايات المتحدة، حيث تعمد الصين إلى بناء "جزرا اصطناعية ومهابط طائرات وبنى تحتية عسكرية" بمناطق تعتبرها تحت سيادتها الإقليمية، وادعائها "بالسيادة على المنطقة الاقتصادية الخالصة"، خصوصا وأن هذه المنطقة تشكل جسرا "لعبور 40 في المائة من التجارة العالمية"[2].

كما تطور الصين قدراتها العسكرية الدفاعية والهجومية، حيث تعتمد على منظومة متكاملة من القدرة على قيادة الصراع لصالحها والتحكم في الأزمات عن طريق الواجهات الاقتصادية والعسكرية، بما في ذلك تحديث قواتها الجوية والبحرية والبرية، وخوض المنافسة على المستوى الفضائي والإلكتروني عبر منظومة متكاملة وعمليات متطورة؛ على سبيل المثال، طورت الصين من أنظمتها المتعلقة بالفضاء، فقد ازداد "عدد الأقمار الصناعية على 181 قمر صناعي إلى حدود منتصف 2016" محتلة المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، بينما كانت تتوفر على بضعة أقمار صناعية سنة 2000، وطورت أيضا أنظمة الأقمار الصناعية للاستشعار عن بعد التي تستعمل للأعمال الاستخباراتية، حيث وصل "عددها في منتصف 2016 إلى 76 قمر استشعار عن بعد يعمل في المدار"، إضافة إلى إطلاقها لحوالي 22 قمرا صناعيا للملاحة بعدما كانت لا تتوفر إلا على قمرين سنة 2000.

وكانت تعتزم إطلاق 35 قمر صناعي أخر قبل حلول 2020، كما تمتلك "حوالي 34 قمرا صناعيا لأغراض الاتصالات المدنية والعسكرية والتجارية"[3]، ليس هذا فحسب، فقد أجرت الصين تجارب لصواريخ هجومية على أقمار صناعية في الفضاء، حيث تمتلك "القدرة على شن هجمات على الأقمار

[1]- تيموتي آر هيث وكريستين غانيس وكورتيز إي كوبر، إعادة تطوير الصين، مرجع سابق، ص 33.
[2]- ديفيد سي جومبرت ووأستريد ستاث سيفالوس وكريستينا إل جارافولا، الحرب ضد الصين.. التفكر فيما لا يقبله العقل، تقرير مؤسسة راند، السنة 2016، ص 3.
[3]- كيفين إل. بولبيتر ومايكل إس. تشيس وإريك هيجينبوثام، إنشاء قوات الدعم الاستراتيجي بجيش التحرير الشعبي الصيني وتداعياتها على العمليات الفضائية العسكرية الصينية، تقرير مؤسسة راند، السنة 2017، ص 8.

الصناعية الموجودة في مدارات أعلى مثل نظام تحديد المواقع العالمي وأقمار الاتصالات"[1]، بما يساهم في تعطيل الأقمار الصناعية للعديد من الدول في حالة ما إذا شنت حربا بالفضاء، كما هناك تحديا أخر للصين والذي يتعلق بالمجال الإلكتروني، حيث هناك اتهامات متبادلة بين الصين والولايات المتحدة، بالاختراقات الإلكترونية، إضافة أنه كانت هناك مفاوضات بين الجانبين للوصول إلى اتفاق ينظم المجال الإلكتروني، حيث بدأت هذه المفاوضات منذ سنة 2013، لكنها تعرف بعض التعثر بسبب الخلافات التي تبرز بين الجانبين من حين لأخر أبرزها، إدانة الولايات المتحدة سنة 2014 "لخمسة ضباط من جيش التحرير الشعبي في الصين بتهمة القرصنة"[2].

بالنسبة للولايات المتحدة، فإن معالم التهديد الصيني على المستوى الإلكتروني تكمن في ثلاثة مستويات (سرقة الملكية الفكرية أو المعلومات التجارية الخاصة؛ الاختراق للأنظمة الإلكترونية لأغراض التجسس على الأمن القومي للولايات المتحدة؛ احتمال تدمير البنية التحتية الإلكترونية للولايات المتحدة في حالة ما إذا اندلعت أزمة مع الصين)[3]، إضافة إلى مشكل قمع حرية التعبير على الانترنت، أما بالنسبة للصين، فإنها هي الأخرى تدعي بأنها ضحية القرصنة، بينما جوهر الخلاف في الموضوع مع الولايات المتحدة يكمن في "القيود المفروضة من الولايات المتحدة على دخول شركات الاتصالات الصينية إلى الأسواق كهواوي Huawei و زد.تي.إي ZTE Corporation "، وكذلك في مسألة حق الدول في مراقبة المعلومات المتاحة للأفراد داخل حدودها لأن ذلك يدخل ضمن "السيادة الإلكترونية" وفق المعنى الصيني، منتقدة "تمويل الولايات المتحدة لتكنولوجيا التحايل على الرقابة".

كما يبرز هذا الخلاف أيضا في رفض الصين "للهيمنة الأمريكية على شركات الأنترنت ومزاياها الاحتكارية في مجالات المعايير التكنولوجيا والمرافق الأساسية وموارد الملكية الفكرية وتمييز اسم النطاق Domain Name System"، حيث تطالب الصين بأن تعهد لمنظمة محايدة (مثل الأمم المتحدة) لإدارة "نظام اسم النطاق" المخصص "لإنشاء المواقع على الويب"، والذي تديره حاليا "شركة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة المعروفة بالآيكان (ICANN)"[4]، بما يعني أن الصين تريد تغيير قواعد اللعبة الحالية المتعلقة بالتكنولوجيا، بما يضمن لها صوتا تدافع من خلاله على قوتها التكنولوجيا، فالسيطرة الأمريكية الآن على الفضاء الإلكتروني هو بمثابة أحد العقبات التي تواجه الصين، إما لأن هذه السيطرة محفوفة بالمخاطر على الأمن القومي الصيني أو لأنها تحد من قدرات الصين التكنولوجيا لغزو الأسواق العالمية، وتعمل الصين على تغيير الوضع بشتى الوسائل، حتى تلك المتعلقة بعمليات الاختراق والقرصنة وزرع الأجهزة لتهديم الأنظمة المعلوماتية.

---

[1]- نفس المرجع، ص 10.

[2]- سكوت وارين هارولد ومارتن سي. ليبيكي وأستريد ستوث سيفالوس، التوصل إلى اتفاق مع الصين بشأن الفضاء الإلكتروني، تقرير مؤسسة راند، السنة 2016، ص 7.

[3]- نفس المرجع، ص 8.

[4]- نفس المرجع، ص 9.

من جانب أخر، فإن هناك مسرحا أخر للصراع الصيني الأمريكي على الواجهة الاقتصادية بغية الدفع في اتجاه تغيير النظام الاقتصادي العالمي الذي تم إرساء أسسه منذ الحرب العالمية الثانية، فعلى غرار أدوارها بمنطقة آسيا لطرد أو محاصرة التواجد الأمريكي بالمنطقة كتعاملاتها التجارية مع منظمة الآسيان، وإحداثها لمنظمة شنغهاي الذي "رفضت الصين طلب الولايات المتحدة للانضمام إليها كعضو مراقب سنة 2005"[1]، وأيضا إطلاقها لمشروع القرن "مبادرة الحزام والطريق" بغية تعبيد الطريق لتمددها الاقتصادي الناعم، فإن الصين تعمل على تشييد نظام اقتصادي بديل عن ما يعرف بمؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي IMF؛ البنك الدولي WB؛ الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة GATT وخليفته منظمة التجارة العالمية WTO)، بسبب الحقوق المخولة للولايات المتحدة - دون غيرها - داخل أبرز هذه المؤسسات (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) والمتمثل "في حق النقض وحق رفض أي تعديلات على نظم العمل"[2].

إذ بعد رفض مطالب الصين بتعديل نظام التصويت بالبنك الدولي، اتجهت إلى إرساء قواعد جديدة للتعاملات الاقتصادية في العالم، فكانت البداية بتأسيس "بنك التنمية الصيني" سنة 1994، الذي تجاوز البنك الدولي من حيث التمويل لمشاريع التنمية في العالم، بل تجاوز أيضا مجموع ما قدمته بنوك التنمية الرئيسية (البنك الدولي؛ بنك التنمية الآسيوي؛ بنك التنمية للبلدان الامريكية؛ بنك الاستثمار الأوربي؛ البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية؛ بنك التنمية الإفريقي) "بحوالي 130 مليار" إلى حدود 2016، وفي سنة 2013 أعلنت عن نيتها في تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB، "لغاية تمويل المشروعات الإنشائية العملاقة.. وتقديم قروض ميسرة، بفائدة تقل عن معدلات الفائدة السائدة"، حيث تم الإعلان عن إحداثه سنة 2015 بعد توقيع حوالي 57 دولة على اتفاقية إنشائه، من بينها أكثر من 35 دولة آسيوية ودول أوربية كفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا ودول عربية وإفريقية أخرى، باستثناء الولايات المتحدة التي ترى في البنك منافسا للبنك الدولي، بينما الصين التزمت بتقديم "مساهمة 30 مليار دولار للبنك كرأسمال ابتدائي"[3]، بما يفوق نسبة ربع مساهمة الدول في البنك.

وقبل ذلك، كانت الصين قد أحدثت مجموعة اقتصادية تحت اسم بريكس BRICS، مكونة من خمسة دول "تمتلك اقتصاديات تنمو بسرعة"[4]، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، وذلك بعد أن شلت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 الاقتصاد العالمي، هذه المجموعة الاقتصادية غايتها خلق تكتل اقتصادي بديل ومنافس لمجموعة الاقتصاديات الصناعية السبع G7، بل الهدف منها أن تغير قواعد النظام الاقتصادي العالمي الذي تهيمن عليه الدول الغربية، ورغم أن هناك خلافات عميقة

[1]- عبد الحق دحمان، مرجع سابق، ص 99.
[2]- غراهام أليسون، مرجع سابق، ص 64.
[3]- غراهام أليسون، مرجع سابق، ص 65.
[4]- غراهام أليسون، مرجع سابق، ص 65.

بين بعض هذه الدول كالخلافات التاريخية بين الصين وروسيا أو الخلافات الصينية الهندية، إلا أن الصين تبين بشكل واضح بأنها فاعل اقتصادي دولي بارز، وبأن قوتها الاقتصادية الصاعدة ستوظفها في أي لحظة لقلب موازين القوى لصالحها، بما في ذلك استقطاب حلفاء الولايات المتحدة إلى صفها وتحييد الدور الأمريكي بمنطقة آسيا.

المطلب الثاني: موقع روسيا الفيدرالية في واقعية جون ميرشايمر

لعل أهم ما حدث في القرن العشرين هو انهيار الاتحاد السوفياتي أواخر التسعينات[1]، تلك القوة العظمى التي أربكت حسابات الغرب من خلال بروزها كفاعل دولي موازن للقوة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد شكل هذا الانهيار منعطفا تاريخيا ومتغيرا بارزا كان له الأثر على السياسة الدولية، سواء عبر بروز الولايات المتحدة كدولة عظمى متفوقة في القوة على غيرها ومنفردة بشكل مؤقت بالقيادة العالمية أو من خلال تفكك جمهوريات الاتحاد السوفياتي، ونهاية للإمبراطورية السوفياتية المترامية الأطراف والممتدة على خريطة أوربا الشرقية التي لم تعمر أكثر من نصف قرن، لينتج عن ذلك نهاية مرحلة من التاريخ اتسمت بنظام ثنائي القطبية، وبداية مرحلة جديدة من سماتها البارزة انكماش روسيا الاتحادية على نفسها بغية التركيز على مشاكلها الداخلية وإحداث الإصلاحات اللازمة لتجاوز الإشكالات البنيوية التي كانت سببا في الانهيار.

لكن بعد عقد من هذا الحدث، عادت روسيا الاتحادية إلى الساحة الدولية كقوة عظمى تقليدية، بقيادة جيل جديد من القادة الذين تحركهم النزعة القومية والأمجاد التاريخية، للاسترجاع هيبة روسيا الدولية المهددة بفعل سياسة الولايات المتحدة المتسمة بالطموح إلى الهيمنة على السياسة العالمية. لذلك سنحاول في هذا المطلب إبراز مقاربة "جون ميرشايمر" حول القوة الروسية بالسياسة الدولية، حيث سنقسمه إلى موقع روسيا الاتحادية في واقعية "جون ميرشايمر" في الفرع الأول، بينما سنعالج في الفرع الثاني التصور الواقعي "لميرشايمر" حول ضرورة التقارب الروسي الأمريكي لاحتواء الصعود الصيني.

الفرع الأولى: عودة روسيا الفيدرالية إلى الساحة الدولية

تعد روسيا قوة عظمى تقليدية بحكم ما تمتلكه من ترسانة عسكرية هائلة موروثة عن عهد الاتحاد السوفياتي، لكن قوتها العسكرية تصطدم ببعض العقبات من خلال محدودية قوتها الكامنة، الأمر الذي يعني بأن القوة الروسية بشكلها الحالي لا ترقى إلى مستوى الدولة العظمى القوية القادرة على إحداث التوازن مع الولايات المتحدة، لهذا سنعالج في هذا الفرع، روسيا الاتحادية كقوة عظمى في الفقرة الأولى، بينما سنتحدث على محدودية القوة الكامنة لروسيا الاتحادية في الفقرة الثانية.

[1]- انهار جدار برلين سنة 1989 والذي كان يقسم ألمانيا إلى شرقية تابعة للاتحاد السوفياتي وغربية تابعة للغرب، وكان هذا الانهيار بداية لتفكك جمهوريات الاتحاد السوفياتي.

الفقرة الأولى: روسيا الفيدرالية كقوى عظمى

بالاستعانة بنظرية "جون ميرشايمر"، فإن القوى العظمى التي تمتلك قوة عسكرية هي التي تكون قادرة على التحرك في جميع مناطق المعمور، لغاية الوصول إلى المضايق والبحار واليابسة بمحيطها الإقليمي ومناطق أخرى من العالم، إذ بتطبيق ذلك على روسيا الاتحادية يتضح بأنها قوة عسكرية هائلة، حيث تصنف كثاني قوة عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفق تصنيف موقع Firepower، مع ميزة في المعدات المستعملة في القوة البرية لروسيا الاتحادية التي تتبوأ التصنيف في مؤشراتها كالمدفعية ذاتية الدفع Self-Propelled Artillery، وTankers (13.000) والمدفعية المسحوبة أو المتنقلة Towed Artillery وأجهزة عرض الصواريخ Rocket Projectors"[1]، بما يعطي ميزة للأسلحة الدفاعية الروسية مقابل التفوق الأمريكي في السلاح الجوي الهجومي، بل يعكس الاختلاف في الاستراتيجيات العسكرية بين روسيا والولايات المتحدة بين الدفاع البري والهجوم الجوي.

ومرد ذلك إلى العقيدة العسكرية الروسية التي ارتبطت بها كدولة قارية ذات مساحة شاسعة، حيث تقع بين قارتي آسيا وأوربا، بمساحة إجمالية تصل إلى 17.098.242 كلم مربع، وهي أكبر دولة من حيث المساحة الجغرافية في العالم، وبتغطية ساحلية تصل إلى حوالي 37.653 كلم، كما لها ثاني أكبر حدود مشتركة بعد الصين بحوالي 22.408 كلم^2، فتمتد حدودها البرية مع حوالي 14 دولة، هي: كوريا الشمالية والصين ومنغوليا وكازاخستان وأذربيجان وجورجيا وأوكرانيا وبيلاروسيا وليتوانيا واستونيا ولاتفيا وبولندا وفنلندا والنرويج.. أما ساكنة روسيا فتصل إلى حوالي 146.787.600 نسمة حسب تقديرات سنة 2020 لدائرة الإحصاء الرسمية للدولة[3]، إذ تصنف كتاسع دولة من حيث عدد السكان في العالم بعد كل من الصين والهند والولايات المتحدة وأندونيسيا والبرازيل وباكستان ونيجيريا والبنغلاديش.

بينما الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة جزرية تجاورها كل من المكسيك وكندا على حدودها البرية، إذ لا تشكل كلاهما أي تهديد، في حين تفصلها عن باقي دول العالم مساحات شاسعة من المياه، الأمر الذي انعكس على سياستها العسكرية من خلال تطوير الترسانة العسكرية المرتبطة بالقوات الجوية بشكل أساسي، ثم القوات البحرية، لأن المعارك التي خاضتها الولايات المتحدة طيلة القرن العشرين وخلال القرن الحادي والعشرين كانت جلها خارج مجالها الإقليمي وبعيدا عن حدودها الجغرافية، الأمر الذي أدت من خلاله دور الدولة المبادرة بالهجوم بدل أن تكون دولة مدافعة عن أمنها الإقليمي أو

[1]- Global Firepower, 2021 Military Strength Ranking, Russia Military Strength (2021); accessed on 19.01.2021, at: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=russia
[2]- Global Firepower, 2021 Military Strength Ranking, Russia Military Strength (2021); accessed on 19.01.2021, at: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=russia
[3]- Federal State Statistics Service, accessed on 19.01.2021, at: https://eng.gks.ru/

حدودها الجغرافية، عكس روسيا التي خاضت حروبا على حدودها البرية سواء خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها أو أثناء الحرب العالمية الثانية، بل وحتى في أوج الحرب الباردة على حدودها مع الصين، وأيضا خلال القرن الحادي والعشرين بعد اندلاع أزمة أوكرانيا، لكن هذا لا يعني بأن روسيا لم تشارك في الحروب خارج مجالها، بل شاركت في العديد من الحروب خارج مجالها الإقليمي.

ولروسيا حوالي 3.014.000 من عدد الأفراد في الجيش، من بينها 1.014.000 قوة مشغلة، و2.000.000 قوات احتياطية[1]، باعتبارها ثاني قوة احتياطية في العالم بعد كوريا الجنوبية التي تمتلك أكبر قوة احتياطية في العالم بمعدل (3.100.000)، لكن قوتها المشغلة صغيرة جدا (600.000)، ويفوق الجيش الروسي في عدد أفراده الجيش الأمريكي والجيش الصيني، كما تتجاوز ميزانية الدفاع الروسية - وفق إحصائيات 2021 - مبلغ 42 مليار دولار أمريكي[2]، بما يفيد أن بناء القوة العسكرية هي من ضمن أولويات روسيا في العصر الحالي رغم أن قوتها الاقتصادية ضعيفة مقارنة بالدول الصناعية الكبرى أو الصاعدة كالولايات المتحدة والصين وألمانيا واليابان، وتعكس هذه الحقيقة بأن انهيار الاتحاد السوفياتي لم يؤثر على سياسة التسلح التي تنتهجها روسيا بصفتها الوريثة للإرث السوفياتي، بل يثبت محاججة "ميرشايمر" بشأن أن سياسة التسلح ليس لها التأثير على اقتصاد الدولة ولم تكن هي السبب المباشر في انهيار الاتحاد السوفياتي.

علاوة على ذلك، تعتبر روسيا من بين الدول الغنية بالغاز والنفط، حيث تمتلك سادس احتياط عالمي من النفط[3]، رغم أن تكلفة استخراج النفط الروسي مكلفة، إذ يعادل تكلفة استخراج برميل من النفط الروسي تكلفة استخراج عشرة براميل من النفط الخليجي، إلا أن روسيا تعد من بين الدول الغنية بالغاز وتمتلك لأكبر احتياط عالمي من الغاز الطبيعي[4]، كما يصنف احتياطها العالمي من الفحم وفق تقديرات لسنة 2019 كثاني احتياط عالمي بعد الولايات المتحدة[5]، وتتوفر أيضا على ثروات طبيعية مهمة من المعادن كالكوبالت والجرافيت الطبيعي والمعادن الأرضية النادرة[6]، بما يؤكد على غنى هذه الدولة بالثروات الطبيعية التي لا غنى عنها في العصر الحالي، لأنها هي عماد الاقتصاد الصناعي والأساس الذي يستند عليه التطور التكنولوجي، وبذلك فروسيا تعتبر من أهم الدول تصديرا للطاقة في العالم، فاقتصادها الذي تضرر كثيرا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ظل يعتمد على عائدات الغاز والنفط بشكل رئيسي إلى يومنا هذا.

---

[1]- Global Firepower, 2021 Military Strength Ranking, Russia Military Strength (2021); accessed on 19.01.202, at: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=russia

[2]- تحتل روسيا المرتبة الحادية عشر في ميزانية الدفاع وفق تقارير سنة 2021، وتأتي بعد كل من الولايات المتحدة والصين والهند وألمانيا والمملكة المتحدة واليابان والمملكة السعودية وكوريا الجنوبية وفرنسا وأستراليا.

[3]- BP Statistical Review of World Energy 2020, op.cit, p 14

[4]- BP Statistical Review of World Energy 2020, op.cit, p 32.

[5]- BP Statistical Review of World Energy 2020, op.cit, p 44.

[6]- BP Statistical Review of World Energy 2020, op.cit, p 63.

من جانب أخر، فإن الاقتصاد الروسي أقل قوة مقارنة بالدول العظمى الأخرى، لكنه بدأ يسترجع بعض قوته خلال السنوات الأخيرة، ورغم أن الثروة الروسية تكمن بشكل أساسي في ما لديها من ثروات طبيعية هائلة، إلا أن الصناعة الروسية بدأت تتطور لتنافس الدول القوية اقتصاديا، الأمر الذي تثبته العديد من التقارير من حيث التقدم الملحوظ في الابتكار والاختراع العلمي والصناعات الفضائية، نموذج وجود روسيا ضمن قائمة الأحسن مائة براءة اختراع في مجال العلم والتكنولوجيا وفق تقرير الويبو، كما تحتل المرتبة 47 في ترتيب المؤسسة الذي يشمل 131 دولة عالميا[1]؛ إضافة إلى التحسن الملحوظ في نسبة النمو والناتج الداخلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي مع التأكيد أن القوة الاقتصادية الروسية لا زالت ضعيفة مقارنة مع القوى الصناعية الكبرى.

تبعا لذلك، فقد وصلت قيمة الناتج القومي الإجمالي (GNP) لروسيا وفق تقديرات البنك الدولي لسنة 2019 إلى حوالي 1,651,4 بليون دولار، مع الإشارة إلى أن قيمة هذا الناتج وصلت في سنة 2010 إلى 1,524,9 بليون دولار، بما يعني بأن هناك نوع من التعثر في نمو قيمة الناتج القومي الإجمالي، وإذا ما قرناه بالناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية أو الصين في نفس السنة (2019)، فيتضح بأن هناك تفوق كبير للاقتصاد الأمريكي أو الصيني، حيث وصل قيمة هذا الناتج للولايات المتحدة حوالي 21,374,4 بليون دولار، بينما وصل الناتج القومي الإجمالي للصين حوالي 14,342,9 بليون دولار، ناهيك عن الارتفاع القياسي في قيمته ما بين 2010 و2019 سواء للصين أو الولايات المتحدة (كان حوالي 6,087,2 بليون دولار بالصين، بينما كانت قيمة الناتج القومي للولايات المتحدة حوالي 14,992,1 بليون دولار)[2].

ويتضح ضعف الاقتصاد الروسي في مؤشرات أخرى، فمثلا تكشف تقديرات البنك الدولي عن تباطؤ النمو للاقتصاد الروسي، حيث سجل سنة 2018 نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي تقارب 2,5 في المائة، ونسبة 1,3 في المائة سنة 2019، بينما تراجع بنسبة من الانكماش وصلت إلى حوالي 4,0 في المائة، في حين تتوقع تقديرات البنك الدولي بأن يصل نمو الاقتصاد الروسي في سنة 2021 إلى حوالي 3 في المائة[3]، ومن خلال هذه الأرقام يتبين بأن الاقتصاد الروسي لا زال ضعيفا بمقارنة بالاقتصاد الأمريكي أو الصيني الذي يحقق معدلات مرتفعة، علاوة على أن أزمة كورونا كان لها تداعيات كثيرة على الاقتصاد الروسي أكثر من الاقتصاد الصيني أو الأمريكي الذي يحقق استدامة في نمو مستقرة رغم أنها ضعيفة، لكن يتفوق في مؤشر الناتج القومي الإجمالي (GNP).

[1]- Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, Global Innovation Iindex 2020, op.cit, p 315.
[2]- The World Bank, World Development Indicators: Structure of output, accessed on 20.01.2021, at: http://wdi.worldbank.org/table/WV.1
[3]- World Bank Group, Global Economic Prospects, op.cit, p 4.

كما يقدر الدخل القومي الإجمالي لروسيا بحوالي 1,651,4 بليون دولار وفق تقديرات 2019، بينما يصل مؤشر تعادل القوة الشرائية Purshasing Power Parity (PPP) إلى حوالي 4,293,5 بليون دولار، وهي مؤشرات ضعيفة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والصين (21,584,4 بليون دولار (GNP) ومعدل 21,625,0 بليون دولار لتعادل القوة الشرائية للولايات المتحدة؛ 14,554,3 بليون دولار (GNP) ومعدل 23,403,2 بليون دولار لتعادل القوة الشرائية للصين)، لكن هناك تفوق في مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لروسيا على الصين، حيث يصل إلى حوالي 11,260 دولار، ونصيب الفرد من مؤشر تعادل القوة الشرائية إلى حوالي 28,270 دولار، مقابل 10,410 دولار، و16,740 دولار بالصين، بينما يبقى هذا المؤشر مرتفع بالولايات المتحدة، إذ يصل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي إلى حوالي 65,760 دولار، ونصيب الفرد وفق مؤشر تعادل القوة الشرائية إلى حوالي 65,880 دولار[1].

الأمر الذي يؤكد بأن مستوى معيشة المواطن الروسي مرتفعة مقارنة بالمواطن الصيني، لكنها أقل من المواطن الأمريكي، إلا أن هذه المؤشرات تثبت بأن الاقتصاد الروسي لا يصل إلى مستوى الاقتصاد الأمريكي أو الصيني، بل لا يصل حتى إلى مستوى الاقتصاد الياباني والألماني والهندي وبعض الدول الصناعية كفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وكندا[2]، مما يحد من قوة روسيا كدولة عظمى، حيث تبقى دولة محدودة القوة، وتنجلي قوتها بشكل ملحوظ في القوة العسكرية وما تملكه من ثروات طبيعية، فهي قوة تقليدية ذات نفوذ على السياسة الدولية، وتستمد مكانتها من إرثها التاريخي، كما لها تأثير على السياسة العالمية من خلال موقعها في منظمة الأمم المتحدة كدولة لها العضوية الدائمة بمجلس الأمن.

علاوة على ذلك، تعد روسيا قوة نووية، إذ تصنف كأكبر دولة من حيث امتلاكها للأسلحة النووية، ويصل عددها حوالي 6375 رأسا نوويا، منها 1570 رؤوس نووية منشورة، و4805 رأسا نووية مخزنة[3]، بينما يصل عدد الرؤوس النووية للولايات المتحدة حوالي 5800، مما يؤكد بأن السباق النووي لا يزال ضمن أولويات القوى العظمى، فرغم التوقيع على معاهدات الحد من التسلح النووي وحظر تطويرها إلا للأغراض السلمية، فإن القوى العظمى لا زالت تمتلك ترسانة نووية قادرة على تدمير البشرية والقضاء على الحياة بالكرة الأرضية، كما أن استراتيجيات تطوير الأسلحة النووية لتحقيق الردع لا زالت ضمن أولويات الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن والقوى النووية الأخرى (الهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية)، بل هناك طموحات لدول تسعى إلى امتلاك هذه الأسلحة لغاية

[1]- World Bank, World Development Indicators: Size of the economy, accessed on 20.01.2021, at : http://wdi.worldbank.org/table/WV.1.

[2]- تتفوق العديد من الدول على الاقتصاد الروسي وفق مؤشرات 2019، حيث تبوأ المرتبة 12 في سنة 2019 بعد كل من: الولايات المتحدة؛ الصين؛ اليابان؛ ألمانيا؛ الهند؛ فرنسا؛ المملكة المتحدة؛ إيطاليا؛ البرازيل؛ كوريا الجنوبية؛ كندا..

[3]- Stockholm International Peace Research Institute, op.cit, p 15.

حماية أمنها والحفاظ على بقائها، بحكم الرأي السائد حول الأسلحة النووية باعتبارها تحمي الدول من أي عدوان عسكري من القوى العظمى.

وروسيا بدورها ليست خارج هذا الرهان، فهي دولة عظمى تؤمن بأن الأسلحة النووية تحدث نوعا من الردع النووي وتحقق ما أطلق عليه أثناء الحرب الباردة "بتوازن الرعب"، لهذا تسعى إلى أن تمتلك أسلحة نووية لتحقيق النجاة من الضربة الأولى في حالة ما إذا اندلعت حرب نووية مع قوى عظمى أخرى نووية، لأن السجل التاريخي يبين بأن مؤشرات الحرب النووية بدت لأول مرة سنة 1962 أثناء أزمة الصواريخ الكوبية بين الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة، بينما ما يؤكد هذه المعطيات في الوقت الحاضر هو الانسحاب الأمريكي في غشت 2019 من معاهدة القوى النووية المتوسطة المدى لسنة 1987، التي وقعتها الولايات المتحدة في عهد الرئيس "رونالد ريغان" والاتحاد السوفياتي في عهد الرئيس "ميخائيل جورباتشوف" سنة 1987، لغاية حظر وتدمير الصواريخ النووية المتوسطة المدى[1]، لكن الاتهامات المتبادلة بين روسيا والولايات المتحدة بعدم الالتزام ببنود المعاهدة أفضى في النهاية إلى الإعلان الأمريكي على الانسحاب من الاتفاقية.

جدير بالذكر إلى أن الولايات المتحدة وروسيا يمتلكان لوحدهما ما يوافق "93 في المائة من ترسانة القنابل النووية في العالم"، الأمر الذي دفعهما إلى توقيع حوالي ثمانية اتفاقيات ثنائية الأطراف التي تتعلق بالحد من الأسلحة النووية، فبعض هذه المعاهدات انتهت مدتها، والبعض الأخر لم يدخل حيز التنفيذ، بينما بعضها لا زال ساري النفاذ، من بينها "ستارت 3" التي ستنتهي في سنة 2021، وهي[2]: معاهدة منع التجارب النووية لسنة 1963؛ معاهدة "سالت1" لسنة 1972؛ معاهدة "سالت2" لسنة 1979؛ معاهدة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى لسنة 1987؛ معاهدة ستارت 1 لسنة 1991؛ معاهدة ستارت 2 لسنة 1993؛ معاهدة ستارت لسنة 2002؛ معاهدة نيو ستارت أو "ستارت 3" لسنة 2010، إضافة إلى معاهدة سنة 1968 المتعددة الأطراف للحد من انتشار الأسلحة النووية[3].

الفقرة الثانية: روسيا الآوراسية والنظرية السياسية الرابعة عند ألكسندر دوغين

على غرار المجتمع الأكاديمي الأمريكي المتعدد النظريات في حقل العلاقات الدولية، فإن المجتمع الأكاديمي الروسي ليس بمعزل عن الإنتاج النظري الذي يشكل مادة علمية للسياسة الخارجية الروسية،

[1]- Steve Holland and Andrew Osborn, U.S. withdraws from Soviet-era nuclear missile accord with Russia, Reuters, accessed on 20.01.2021, at: https://www.reuters.com/article/us-usa-russia-arms/u-s-pulls-out-of-soviet-era-nuclear-missile-pact-with-russia-idUSKCN1US0Y4

[2]- وكالة سبوتنيك، "ستارت - 3" تنتهي في 2021... أبرز المعاهدات النووية بين أمريكا وروسيا، تاريخ الولوج 20.01.2021، بالرابط التالي: https://arabic.sputniknews.com/military/

[3]- المعاهدات السارية النفاذ إلى حدود بداية 2021 هي: معاهدة منع التجارب النووية، ومعاهدة ستارت 3، إضافة إلى المعاهدة المتعددة الأطراف لسنة 1968، بينما انسحبت الولايات المتحدة سنة 2019 من معاهدة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى، والتي كان الهدف منها التخلص من الصواريخ التي يتراوح مداها ما بين 500 و5500 كلم.

حيث يتسم بتعدد مراكز البحث ومعاهد الدراسات المعنية بالسياسة الدولية، إذ يهيمن على الحقل النظري منذ فترة التسعينات العديد من التيارات النظرية، لعل أبرزها، تيار **المؤسساتية الجديدة** الذي يتقاطع مع المؤسساتيين الأمريكيين حول الأمن المتبادل والتعاون الدولي، حيث جسدت سياسة "بوريس يلتسين" سنوات التسعينات هذا التوجه النظري، ثم بعد ذلك، ظهر تيار **الليبرالية الجديدة** الذي يمثله (دمتري ترنين)، باعتباره امتدادا للمؤسساتية، ويحث هذا التيار على ضرورة التقارب مع الغرب والانخراط في اقتصاد السوق، إضافة إلى التيار **الأوراسي الشيوعي** الذي يستمد أسسه من إرث الاتحاد السوفياتي والفكر الماركسي، كما هناك **الأوراسية القارية والديمقراطية الدولاتية والواقعية الجديدة** التي يدعي روادها بأن النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة هو نظام غير أحادي القطبية[1].

إلا أن أهم النظريات المهيمنة في العصر الحالي هي **الأوراسية الجديدة** التي ارتبطت بالجيوبوليتيكي الروسي "ألكسندر دوغين"، باعتباره أحد أبرز المؤثرين في التوجهات السياسية الجديدة لروسيا الاتحادية لما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وذلك من خلال أفكاره في الجيوبوليتيكا (الجيو السياسية) التي قدمها في العديد من المقالات والكتب، من أبرزها كتاب "أسس الجيوبوليتيكا.. مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي" الصادر سنة 1999، ثم كتاب "النظرية السياسية الرابعة" الصادر سنة 2009، حيث قدم "ألكسندر دوغين" نظرية رابعة في السياسة، ولم تبقى هذه النظرية حبيسة المجتمع الأكاديمي، بل وجدت طريقها إلى دوائر صنع القرار الروسي، إذ ترتبط سياسة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" بالأوراسية الجديدة وبتأثير أفكار "ألكسندر دوغين" على توجهاته الحالية في بعض القضايا الدولية "كالمسألة الأوكرانية"[2].

ينطلق "ألكسندر دوغين" من الثنائية الجيوبوليتكية "المنعكسة في التكوين الجغرافي للكوكب الأرضي وفي النمطية التاريخية للحضارات"، المعروفة بقانون الجيوبولوتيك عند المدارس الجيوبوليتكية منذ القرن التاسع عشر، حيث تقسم دول الكوكب إلى التيلوروكراتيا (القوة البرية) والتالاسوكراتيا (القوة البحرية)، الأولى هي المجسدة في الدول القارية التي تمتد مساحتها على اليابسة، أما الثانية هي الدول البحرية أو المجاورة للمحيطات، كما تتسم الأولى "بثبوتية المكان ورسوخ توجهاته وخصائصه النوعية.. بالاستقرار والروح المحافظة في المعايير الحقوقية الصارمة.. بالتجمعات البشرية الكبرى.. الأسر، القبائل، الشعوب، الدول، الإمبراطوريات، فرسوخ اليابسة يتجسد ثقافيا في رسوخ الأخلاق وثبوتية

[1]- جلال خشيب، الجيوبوليتيك الروسية الحديثة والمعاصرة.. طموح النظرية وحدود التطبيق، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، صيف 2018، ص 23-24-25-26-27.
[2]- نفس المرجع، ص 32.

التقاليد الاجتماعية"، هو نمط سياسي "إيديوقراطي" يجد امتداداته في الحضارات القديمة "ذات الهيبة العسكرية" (روما الخالدة وإسبارطة القوية في القرن الخامس قبل الميلاد)[1].

بينما يتسم النمط الثاني بالديناميكية، حيث يقع بيابسة محيطة بماء (بحر، محيط، مصبات أنهار، سواحل)، نشيط الحركة، ميال إلى التطور التقني، ومن أولوياته الهجرة المتنقلة وروح المبادرة الفردية، "فالفرد فيها كالجزء الأكثر حركية في المجموع، يرفع إلى أسمى قيمة، بينما تجرف المعايير الخلقية والحقوقية لتصبح نسبية متنقلة"، هو نمط ديمقراطي تجاري، يجد امتداداته الحضارية ما قبل التاريخ في أثينا وقرطاج، وبما أن روما انتصرت على قرطاج "وأحرقتها" بعد حصار طويل خلال منتصف القرن الثاني قبل الميلاد، واسبرطا انتصرت على أثينا بعد حوالي 27 سنة من الحرب في القرن الخامس قبل الميلاد، فإن التاريخ من منظور "ألكسندر دوغين" يؤكد على "الهيمنة الكونية للتيلوروكراتيا، فعنصر الأرض (اليابسة) يضغط على منظومة الحضارات في مجموعها، أما عنصر الماء (البحر، المحيط) فلا يبرز إلا بصفة جزئية عرضية"[2].

وقد تجسدت هذه المواجهة الثنائية في القرن العشرين من خلال الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، فالأول هو تجسيد فعلي للتيلوروكراتيا (نوموس الأرض، الأرض المتوسطة، المحور الجغرافي للتاريخ، الأوراسية)، بينما جسدت الولايات المتحدة للتالاسوكراتيا (نوموس البحر، الأطلسية، الحضارة التجارية، العالم الأنجلوساكسوني، الهلال الخارجي والجزيري)، حيث كان الصراع جيوبوليتيكا بين القوة القارية بريادة الاتحاد السوفياتي والقوة البحرية بريادة الولايات المتحدة، في حين كانت أوربا - التي يعتبرها "دوغين" قوة برية باستثناء بريطانيا - متموقعة ومنقسمة بين الطرفين، لكن التالاسوكراتيا انتصرت في نهاية المطاف على التيلوروكراتيا، ومرد ذلك إلى أن القوة الأطلسية (الولايات المتحدة) فرضت شروطها في المبارزة مع القوة القارية الروسية، حيث أنها قطعت المناطق الساحلية عن المركز القاري، ثم دفعت القوة القارية للمبارزة في مجال "الأيروكراتيا" (سلطة الجو) ومجال الأثيروكراتيا (سلطة الأثير)[3]، أي في غزو الفضاء والأسلحة النووية والتقنيات.

من هذا المنظور، فإن "ألكسندر دوغين" يعتبر بأن الأيروكراتيا والأثيروكراتيا هما امتداد للتالاسوكراتيا، أي أنهما "المرحلة الأعلى من الاستراتيجية الأطلسية"، حيث قادت بهما الولايات المتحدة الطرف الأخر (الاتحاد السوفياتي) إلى ساحة المواجهة وفق الشروط المقررة من الطرف المبادر، بل أن الولايات المتحدة كانت تدرس خياراتها الجيوبوليتيكة بفعالية وعلنا، عكس الاتحاد السوفياتي الذي كان ينظر إلى الجيوبوليتيكا كعلم دخيل وبرجوازي، فانتهى ذلك إلى هزيمة التيلوروكراتيا، فإذا كان الاتحاد

[1]- ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا.. مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، تعريب عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى 2004، ص 60.

[2]- نفس المرجع، ص 62.

[3]- نفس المرجع، ص 155.

السوفياتي "قد تمكن في حالة السلاح الذري والطيران من التوصل عن طريق شحن كافة مصادره الداخلية إلى تكافؤ نسبي، فقد حدث في المرحلة التالية انكسار بنيوي في ميدان الأثيروكراتيا، والمنافسة في ميدان التقنيات المتربطة بحروب النجوم أدت إلى الخسارة الجيوبوليتيكة النهائية"[1].

إن "دوغين" يعتبر بأن الصراع بين التيلوروكراتيا والتالاسوكراتيا هو صراع أزلي، ولن ينتهي إلا بانتصار طرف على أخر، لهذا فإن انهيار الاتحاد السوفياتي الذي انتهى بهزيمة القوة القارية لن يكون هو النهاية، بل نتج عنه ظهور صيغتان مطورتان من طرف علماء الجيوبوليتيكا الأطلسيين، تعبران عن نماذج مبتكرة من الجيوبوليتيكا، الأولى، ذات طابع تشاؤمي جسدها صامويل هنتغتون، والتي يعدها "دوغين" بأنها "التطوير فوق المعاصر للجيوبوليتيكيا الأطلسية التقليدية بالنسبة للغرب"، حيث من سماتها الأساسية أنه يعيد الصراع من جديد إلى الواجهة تحت يافطة التقاليد الحضارية المتمايزة والقيم الثقافية المختلفة، بمعنى أخر أن الانتصار الأطلسي على الاتحاد السوفياتي ليس "انتصارا حضاريا"، بل "سيعيد تفعيل الرقائق الثقافية الأعمق والتي تحررت من القوالب الإيديولوجية السطحية"[2].

من هذا المنطلق فإن "صامويل هانتغتون" يرجح ظهور سبع مواجهات جيوبوليتيكية مع حضارات منافسة على الأقل للحضارة الغربية الأطلسية التي تشمل كل من أوربا الغربية وأمريكا الشمالية، وهي "السلافية - الأرثوذوسكية؛ الكونفوشيوسية - الصينية؛ اليابانية؛ الإسلامية؛ الهندوسية؛ حضارة أمريكا اللاتينة؛ ومن المحتمل الأفريقية"، ورغم التمايز والتفاوت بين الحضارات، إلا أن الاصطدام الحضاري سيكون هو السمة البارزة لعالم ما بعد الصراع الإيديولوجي مع الشرق، أما الصيغة الثانية للأطلسية التي يتحدث عنها "دوغين" فهي تفاؤلية تنبني على خطاب النهايات "نهاية التاريخ" والتفاؤل بنظام عالمي جديد والعولمة واقتصاد السوق وانتصار القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها، فهي صيغة ارتبطت بالجيوإيكونوميكا عند الفرنسي "جاك أتالي"، ثم بالجيوبوليتيكي "فرانسيس فوكوياما" الذي يعبر عن فكر الديمقراطيين الأمريكيين عكس "هنتغتون" الذي يجسد نظرة الجمهوريين، بل أن فكر "فوكوياما" يجد امتدادته في الخطابات التفاؤلية للسياسيين الأمريكين منذ مطلع القرن العشرين (مبادئ وودرو ويلسون؛ مبادئ فرنكلين روزفلت).

وعليه، "فألكسندر دوغين" يقترح جيوبوليتيكا بديلة عن الهيمنة الغربية، لأن الغرب يحاول من منظوره تمديد أمد القطبية الأحادية ومنع ظهور أي تجمعات ثقافية لإعادة النظام الدولي للثنائية/التعددية القطبية، وتكمن جيوبوليتكية "دوغين" في الأوراسية الجديدة التي تجسدها روسيا بموقعها الجيوسياسي، حيث تعد النقيض للغرب، إذ لابد من أن تتحرك روسيا لمنع الهيمنة الأطلسية، وذلك من خلال إعادة العالم إلى الثنائية القطبية التي وحدها يمكن أن "تفتح الطريق فيما بعد لمثل هذه التعددية القطبية التي من

[1]- ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص 156.
[2]- ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص 160.

شأنها أن تتجاوز أطر النظام التالاسوكراتي الليبرالي الديمقراطي، أي لتلك التعددية القطبية الحقيقية في العالم والتي يختار كل شعب فيها وكل معسكر جيوبوليتيكي منظومة قيمه الخاصة"، لكن الأوراسية الجديدة لا تعني الدعوة لإعادة النظام العالمي إلى الثنائية القطبية بشكلها التي كانت إبان الحرب الباردة، بل ينبغي أن يتشكل على أسس ومنطلقات جديدة، "لأن انهيار البناء الجيوبوليتيكي القاري السابق أمر لا عودة فيه"[1]، والعودة للثنائية القديمة غير ممكنة بحكم عوامل عدة من بينها الإيديولوجية.

لذلك، فروسيا أمام مهمة تاريخية هي تجميع الإمبراطورية الأوراسية عبر الانفتاح على محاور عدة لمحاصرة المد الأطلسي، وتقتضي منها أولا، تفعيل التحالفات التاريخية مع دول أوربا الشرقية، ثم "إدخال دول الغرب القاري - خاصة المعسكر الفروانكو جرماني - والشرق القاري - إيران والهند واليابان - في الحلف الأوراسي الاستراتيجي الجديد"، وثانيا، من خلال الانفتاح على البحار الباردة في الشمال والشرق، والبحار الدافئة في الجنوب (المحيط الهادي) والغرب (المتوسط والأطلسي)[2]، بمعنى أخر تشكيل محور أوراسي مركزه روسيا التي يعتبرها 'دوغين' ذات وحدة "ثقافية وروحية مستقلة"، فلا هي من الشرق ولا من الغرب، على أن يضم هذا التحالف الدول القارية بأوربا ودول آسيا، ودول إسلامية لمواجهة القوى التالاسوكراتيا الآتية من وراء البحار، بما في ذلك الانفتاح على البحار الدافئة.

لاحقا أصدر "ألكسندر دوغين" كتاب تحت عنوان "النظرية السياسية الرابعة"، والذي يطور فيه نظرية جديدة بديلة عن النظريات الثلاث التي هيمنت بالقرن العشرين،"الليبرالية Liberalism والشيوعية Communism والفاشية Fascism"[3]، حيث فشلت هذه النظريات الثلاث في تحقيق رفاهية الإنسان والعيش بسلام، لهذا يقترح نظرية رابعة لتخليص الإنسان من الأفكار الغربية التي تحاول سلبه كينونته وفصله عن انتمائه التاريخي والجغرافي، أي أنها نظرية "تؤمن بعالم تعددي وأخلاقي، عالم يعترف بالشعوب الأخرى وبحريتها بعيدا عن قيم المركزية الغربية"[4]، فهي إيديولوجية بديلة للأفكار الغربية الأمريكية التي تحاول أمركة العالم أو عولمته على النمط الأحادي الغربي، بمعنى أن "دوغين" يقدم في مشروعه النظري أفكار بديلة للقيم الغربية، بما فيها قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق والقيم الليبرالية، هذه الأفكار ذات طابع محافظ وتستند على الإرث التاريخي والحضاري للشعوب، ثم تستمد مشروعيتها من علاقة الإنسان بالجغرافية.

ويعد هذا الكتاب امتدادا لمشروعه حول الجيوبوليتيكا والأوراسية الجديدة، إذ أنه "يعتبر بأن القيم الليبرالية الموسومة بالعالمية هي مجرد ثقافة غربية محلية وظاهرة مؤقتة، وليست ذات طابع شمولي

[1]- ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص 203.
[2]- ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص 216.
[3]- Alexander Dugin, The Fourth Political Theory, Translations, Nina Kurpianova, Maria Tokmakova, Olga Schief, Vaan Maas, Valentin Cherednikov, Zhirayr Ananyan, Fedor Smirnov, Cyrill Lazareff, Ivan Fedorov, Moscow, Eurasian Movement, 2012, p 9.
[4]- جلال خشيب، مرجع سابق، ص 19.

وحتمي"[1]، لهذا فإنه يعترف بأن لكل مجتمع ثقافة خاصة به وقيم حضارية مغايرة، ولكل شعب نموذجه التاريخي الذي يسير في خط مختلف عن الآخرين، بمعنى أخر، فإن الحداثة وما بعد الحداثة هي مشاريع غربية وظاهرة خاصة بالغرب، ولا يمكن أن يتم تعميمها على باقي الشعوب الأخرى المختلفة ثقافيا، فالأوراسية تنبني على فكرة التعددية المعرفية من خلال الإقرار بوجود ثقافات وحضارات أخرى مختلفة عكس الاتجاه الغربي الذي يقر بالمصير الوحدوي للحضارة الإنسانية الذي جسدته الحداثة، لهذا فالاورواسية تعترف بوجود جغرافيات حضارية أخرى مختلفة تاريخا ومنهجا على الحداثة الغربية وهي أوراسيا الحضارة الروسية، والصينية؛ والإسلامية والهندوسية وثقافات الشعوب الإفريقية وأمريكا اللاتينية..

على أساس ذلك، فإن الأفكار الفلسفية التي يعرضها "دوغين" بكتابه "النظرية السياسية الرابعة" هي بمثابة مشروع "يهدف لتشكيل جبهة حلفاء ضد القوى الأطلسية، ومواجهة الهيمنة الأمريكية جيوبوليتيكا، وقيم الغرب حضاريا"[2]، لأن القيم الأطلسية - في نظره - هي خطر على كافة الشعوب، نظرا لطابعها في تنميط العالم وجعله على نفس النمط القيمي الأطلسي، لهذا يطالب روسيا "بالتغلغل الاستراتيجي إلى المناطق الساحلية، ثم إقامة الحلف الأوراسي العام ضد الأطلسية"[3]، الأمر الذي تعكسه السياسة الروسية خلال السنوات الأخيرة، سواء إبان الأزمة الأوكرانية التي نتج عنها ضم إقليم القرم إلى الأراضي الروسية، وهو قرار يعكس الفلسفة الأوراسية لمنظريها "دوغين"، أو من خلال الأزمة السورية التي تدخلت فيها روسيا بقواتها العسكرية بغية السيطرة على منفذ بحري على الأبيض المتوسط من خلال قاعدتي حميميم وطرطوس، "وربطه بالخط البري الواصل من موسكو إلى طرطوس عبر طهران وبغداد مرورا بالبوكمال إلى الساحل ومحاولة إقفال الدائرة الجيوبولتيكية تلك في المحيط الأوراسي"[4].

الفرع الثاني: موقع روسيا الفيدرالية في واقعية جون ميرشايمر

تهتم الواقعية الهجومية كنظرية بسلوك القوى العظمى، كما تقدم تفسيرا للسياسة الدولية من منطلق القوى الفاعلة الرئيسية بالعلاقات الدولية، لكن واقعية "جون ميرشايمر" تركز بالأساس على القوة باعتبارها المحدد الرئيسي في معرفة مكانة الدولة في النظام، لذلك فإن محدودية القوة الروسية في الوقت الحالي يجعل منها دولة عظمى تقليدية بالاسم، لكنها لا ترقى إلى مستوى القوى القادرة على إحداث تغيير أو تحول عميق في السياسة الدولية، لهذا يعيد "جون ميرشايمر" ترتيب القوى الدولية من منطلق سلم القوة، ليخلص إلى أن قوة روسيا الحالية لا تؤهلها لأن تكون خصما للولايات المتحدة، مما يقتضي

[1]- Alexander Dugin, op.cit, 137.

[2]- جلال خشيب، مرجع سابق، ص 22.

[3]- السعيد لوصيف، جيوبوليتيكا السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية: نحو فهم واقعية روسيا المشروطة، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، الجزائر، السنة 2019/2018، ص 69.

[4]- جمال الشوفي، "جيوبوليتيكا" الدوائر المتقاطعة.. سورية في عالم متغول، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، أبريل 2018، ص 17.

من الاثنين (الولايات المتحدة وروسيا) إعادة النظر في علاقتهما بغية احتواء الصعود الصيني، وذلك تجنبا لأي حرب مستقبلية والمرجح أن تكون ساحتها منطقة آسيا، سنوضح هذا الادعاء النظري من خلال هذا الفرع، كما سنعالج أيضا الصعوبات التي تواجه واقعية "ميرشايمر".

الفقرة الأولى: أهمية التقارب الروسي الأمريكي في عصر الصعود الصيني

تعد روسيا من منظور واقعية "جون ميرشايمر" قوى عظمى محدودة القوة، لاعتبارات مرتبطة بمحدودية قوتها الكامنة (السكان؛ الاقتصاد..) إذ لا تشكل أي خطر على أوربا، لهذا يحث على ضرورة إعادة النظر في السياسة الأمريكية التي تعتبر روسيا عدوا تقليديا ينبغي مجابهته على كافة الواجهات، فهذا التوجه الذي يسيطر على صناع القرار بالولايات المتحدة هو توجه خاطئ، حيث يؤدي إلى تضييق الخناق على روسيا، الأمر الذي يؤدي بها إلى البحث عن تحالفات مع دول أخرى للتصدي للسياسة الأمريكية، بل يجعل من القادة الروس يتعاملون بحساسية مع توسع حلف الناتو بأوربا الشرقية، بما يعني أن "ميرشايمر" يحث على ضرورة إنهاء تواجد القوة العسكرية الأمريكية بأوربا، وترك أوربا للأوربيين من خلال مساعدتهم على تأمين وحماية أنفسهم بدل أن تؤدي الولايات المتحدة دور المظلة الأمنية، فليس "هناك أي قوة أوربية لها إمكانيات للهيمنة الإقليمية"[1].

وعليه، فإن "ميرشايمر" يرى في الاهتمام الأمريكي بأمن أوربا مبالغة في الوقت الراهن، بل يستنزف قوة الولايات المتحدة الأمريكية في صراعات هامشية عبر صرف أموال طائلة، ويؤدي إلى نتائج عكسية من خلال تقارب روسيا من الصين، إذ من المفترض أن توجه الولايات المتحدة جهودها لمنطقة شمال شرق آسيا التي تعرف صعود القوة الصينية، ففي حالة ما "إذا واصلت الصين صعودها الاقتصادي، فإنها ستطمح إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية على المنطقة"[2]، حيث سيكون من أولياتها طرد الولايات المتحدة الأمريكية من آسيا عبر تطوير مبدأ خاص بها شبيه بمبدأ مونرو الأمريكي، بما يعني أن "ميرشايمر" يركز على الصعود الصيني الذي يراه بأنه لن يكون سلميا بمنطقة آسيا وسيشكل خطرا على روسيا أيضا بصفتها الخصم التقليدي للصين بالمنطقة، لأنها خاضت معها حربا عسكرية في مرحلة دقيقة من التنافس الأمريكي السوفياتي أثناء الحرب الباردة.

في هذا السياق، يقسم "ميرشايمر" علاقة روسيا مع الغرب إلى مرحلتين، الأولى من سنة 1990 إلى غاية سنة 2008، أما الثانية من سنة 2008 إلى اليوم، بالنسبة للمرحلة الأولى يعتبرها مرحلة ذهبية The Golden Period، لأن العلاقة مع الغرب لم يطبعها الخوف أو التوجس من تواجد قوات الناتو بأوربا، بما في ذلك القوات الأمريكية التي ظلت بالمنطقة رغم انهيار الاتحاد السوفياتي، لكن لابد

[1]- John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Case for Offshore.. Balancing A Superior U.S. Grand Strategy, foreign affairs, July/August 2016, p 82.
[2]- ibid, p 81.

من الإشارة إلى أنه تمت عمليات التوسع لحلف الناتو بأوربا الشرقية سنة 1999 من خلال انضمام كل من المجر والتشيك وبولندا إلى الحلف، ثم سنة 2004 عبر انضمام كل من سلوفينيا وسلوفاكيا وبلغاريا واستونيا ولاتفيا ولتوانيا ورومانيا، حيث عارضت روسيا تلك الخطوات، إلا أنها لم تنظر إلى الناتو على "أنه يشكل تهديدا مخيفا لها"[1]، بل ظلت أوربا آمنة من النزاعات بين دولها وفي حالة سلام بالنظر لدور الحلف بالمنطقة من منع اندلاع الحروب بأوربا.

أما المرحلة الثانية فهي التي ستعرف نوع من التوتر بين روسيا والغرب، وذلك على إثر إعلان حلف الناتو على نيته ضم كل من جورجيا وأوكرانيا إليه، فكان رد فعل روسيا هو رفض لهذا الإعلان، حيث اعتبرته بمثابة تهديدا صريحا لها من خلال وصول الحلف إلى حدودها مع دول أوربا الشرقية، الأمر الذي نتج عنه الحرب مع جورجيا سنة 2008، ثم سنة 2014 مع أوكرانيا، لتتطور الأحداث بضم إقليم القرم الأوكراني إلى روسيا، لأن هذه الأخيرة اعتبرت توسع حلف الناتو - وأيضا عزم الاتحاد الأوربي للتوسع شرقا - بمثابة تهديدا وجوديا لها، وذلك راجع إلى عقيدة الغرب في الإطاحة بالأنظمة غير الموالية لها تحت ذريعة الديمقراطية، أي أن التهديد صار مباشرا لروسيا بعدما وصل الخطر لحدودها، فكان من نتيجة ذلك تحرك روسيا لمواجهة الإستراتيجية الثلاثية الغربية للتوسع نحو الشرق والمتمثلة في "توسع حلف الناتو وتوسيع الاتحاد الأوربي والترويج للديمقراطية الغربية"[2].

لتجاوز هذا الوضع، يقترح "ميرشايمر" إحداث تغيير عميق في سياسة الغرب تجاه بلدان أوربا الشرقية وأيضا روسيا، وبمعنى الأخر العودة لمرحلة ما قبل 2008، خصوصا في ما يتعلق بالملف الأوكراني، وترك أوكرانيا للأوكرانيين كدولة محايدة بعيدة عن الحسابات الغربية، لأن ذلك هو السبيل لتجاوز الأزمة الحالية على الحدود مع روسيا، وهو الممكن أن يعيد العلاقات الغربية الروسية إلى سالف عهدها، أي العلاقات التي كانت ما بين 1990 و2008، لكن هذا الحل يعتبره "جون ميرشايمر" صعبا في الوقت الحالي، لاعتبارات مرتبطة بطبيعة السياسة الغربية التي تضع ضمن أجندتها الترويج للديمقراطية، ثم لأسباب متعلقة بصعوبة إقناع روسيا بأن بلدان الاتحاد الأوربي وحلف الناتو لن يشكل على سياستها أي تهديد، وهذا ما يضع مستقبل المنطقة أمام تحديات كثيرة، خصوصا وأن أولوية الإستراتيجية الأمريكية في الوقت الحالي ستتركز بشكل أساسي على منطقة آسيا التي تشهد صعود الصين ومحاولتها تغيير الوضع القائم بالمنطقة.

لكن "ميرشايمر" ظل يحث الإدارات الأمريكية المتعاقبة على ضرورة "تحسين العلاقات مع روسيا، لأنها لا تشكل خطرا على المصالح الأمريكية"، ففي مقال نشره سنة 2016 إبان تولي دونالد

[1]- John Mearsheimer, Defining a New Security Architecture for Europe that Brings Russia in from the Cold, Military Review, May-June 2016, p 28.
[2]- Ibid, p 29.

ترامب رئاسة البيت الأبيض، أكد "جون ميرشايمر" على أهمية "أن يكون البلدان حليفان"، بحكم المصالح المشتركة بينهما في العديد من القضايا، بل طالب ترامب بأن يعزز علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع روسيا، وأن يتعاون معها في العديد من الملفات "كالإرهاب والنزاع السوري والملف النووي الإيراني"[1]، الأمر الذي جسدته سياسة ترامب خلال بداية ولايته عبر التقارب مع روسيا، لكن ذلك التوجه الترامبي واجهته عدة إشكالات، من بينها الاتهامات الداخلية بتدخل روسيا في الانتخابات الأمريكية، ثم بأنه توجه يتحدى انتقادات الداخل بدرجة أولى، خصوصا وأن ترامب كانت تلاحقه اتهامات بكون نجاحه كان نتاج تدخلات خارجية من روسيا في الديمقراطية الأمريكية.

ومع ذلك، فإن توجه 'ترامب' نحو روسيا كان من وجهة نظر "ميرشايمر" توجها صائبا لو لم يكن تحت ذريعة تحدي الداخل، كما أن هذا التوجه الترامبي لم يتوج بالتأسيس لمرحلة جديدة في العلاقات الأمريكية الروسية، بل ظل حبيس الفلسفة الترامبية ذات الخلفيات النظرية غير الواقعية، وهذا ما جعل الواقعيين بمختلف اتجاهاتهم يقدمون انتقادات لاذعة لسياسته[2]، لأنها لم تكن سياسة واقعية في توجهها العام رغم شعارها الواقعي "أمريكا أولا"، بل أن ترامب كان قريبا من توجهات اليمين المتطرف الذي ينهل من إرث عنصري وعدائي لباقي الثقافات والحضارات الأخرى، بما يوحي بأن نزعة معاداة الحضارات الإنسانية حاضرة بقوة، مما يقرب سياسته بشكل أكثر من نظرية "صمويل هنتغتون" حول صدام الحضارات التي قدمها سنوات التسعينات، وهي نظرية خرجت من الحزب الجمهوري الذي ينتمي إليه ترامب، وطبقها الجمهوريون منذ التسعينات.

لذلك، فإن "ميرشايمر" يعتبر التقارب الأمريكي الروسي أولوية في المرحلة الراهنة، لاعتبارات كثيرة، منها على وجه الخصوص أنهما في حاجة للتقارب لاحتواء الصعود الصيني، لأن روسيا والصين بينهما "منافسة تاريخية"، ولهما "مشاكل على الحدود الطويلة"[3]، إذ يرجح "ميرشايمر" بأن روسيا ستنضم إلى هذا التوجه في حالة ما إذا تراجعت الولايات المتحدة عن سياستها المتسمة بنوع من العداء غير المقبول، والتي دفعت بروسيا إلى الاتجاه صوب الصين، أي أن "جون ميرشايمر" يتوقع أن تتحالف روسيا مع الولايات المتحدة لاحتواء الصين بنفس الطريقة التي تحالفت فيها الصين إبان الحرب الباردة مع الولايات المتحدة لاحتواء الاتحاد السوفياتي، لكن يحتاج هذا المسار إلى قادة بالبيت الأبيض يسترشدون بالواقعية بدل هيمنة خطاب ليبرالي قوامه تصدير الديمقراطية الأمريكية إلى الخارج والتدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تختلف نظمها السياسية عن الديمقراطية الغربية.

[1]- John J. Mearsheimer, Donald Trump Should Embrace a Realist Foreign Policy.. But can he take on the infamous Washington “Blob”?, The National Interest, accessed on 25.01.2021, at: https://nationalinterest.org/feature/donald-trump-should-embrace-realist-foreign-policy-18502

[2]- نموذج المقالات الكثيرة لستيفن والت.

[3]- John J. Mearsheimer, Donald Trump Should Embrace a Realist Foreign Policy, op.cit.

الأمر الذي يعني بأن "ميرشايمر" يؤكد على ضرورة التخلي عن سياسة الصراع مع روسيا بذريعة أنها دولة غير ديمقراطية ولا تحترم حقوق الإنسان، لأن هذا الخطاب سيؤدي إلى نتائج عكسية على سياسة الولايات المتحدة، ومن جهة أخرى، فإن سياسة التوسع بشرق أوربا ستؤدي بروسيا إلى التعامل مع التهديد الغربي بواقعية من خلال حشد إمكانياتها لوقف هذا التوسع حتى وإن كان ذلك عبر الحرب كما اتضح في أزمة جورجيا وأوكرانيا، فلن تقف روسيا متفرجة أمام التهديدات الغربية على حدودها الشرقية، بل ستواجهه بحزم بغية دفع الخطر بعيدا عن حدودها، فضلا عن ذلك، فإن هذا التوسع سيساهم في تعميق الخلافات مع روسيا، حيث ستنظر روسيا إلى الغرب كخطر وشيك على بقائها، ولن تثق في خطابات الود الدبلوماسي التي تقلل من العداء الغربي لروسيا.

وتتأكد مقاربة "جون ميرشايمر" من خلال ما أثبتته أحداث أوكرانيا، إذ كانت روسيا عضوا في G8 أو مجموعة الثمانية[1]، التي تضم الدول الصناعية الكبرى، حيث انضمت إليها سنة 1997، لكن في سنة 2014 - وبعد إرسال روسيا لقواتها إلى أوكرانيا - سحبت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي الدعوة إلى روسيا للحضور في قمة المجموعة، بذريعة الاعتداءات الروسية على الأراضي الأوكرانية التي تخالف القانون الدولي، إلا أنه بعد شهر من ذلك، "فتح الرئيس الصيني شي جينغ بينغ وزعماء البريكس الآخرون أحضانهم للرئيس الروسي، مرحبين بانضمامهم إلى قمتهم"[2]، فأدى طرد روسيا من الدول الثمانية إلى الانضمام لتحالف اقتصادي تعمل الصين على إرسائه من الدول الصناعية الصاعدة بغية منافسة القوى الصناعية الكبرى، ورغم محاولات ترامب إعادة روسيا إلى المجموعة، ظلت بعض الدول - ككندا- معارضة لهذا القرار، لاتهامات غربية لروسيا بعدم احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان أو باشتراط انسحاب روسيا من شبه جزيرة القرم الذي ضمتها بعد اندلاع أحداث أوكرانيا.

هذا الأمر عزز من الشكوك الروسية تجاه الغرب، وأحدث نوعا من الشرخ في العلاقات بينهما، الأمر الذي واجهته روسيا بتغيير وجهة سياستها تجاه الصين رغم طبيعة الخلافات العميقة بينهما، ورغم أن روسيا تتخوف كثيرا من الصعود الصيني بالمنطقة، إلا أن علاقتها بالولايات المتحدة تعرف نوعا من الجمود منذ سنة 2008 مرورا بمرحلة إدارة الرئيس الأمريكي بارك أوباما وصولا لمرحلة الرئيس دونالد ترامب، وليس هناك ما يؤكد بأن تحولا سيحدث في العلاقات بينهما، كما ليس هناك ما يثبت بأن روسيا ستغير من سياستها بمنطقة أوربا الشرقية، لأن هذه المنطقة تعتبرها روسيا مجالها التاريخي، واختراقه من الغرب هو تهديد وجودي لها، إذ لا يقل خطورة عن صواريخ جيوبتر بتركيا أثناء الحرب الباردة، بينما على الجانب الغربي، هناك خطاب هجومي تجاه روسيا عنوانه البارز اتهام روسيا بالسلطوية والنظام القيصري المعادي للقيم الليبرالية التي يعتبر الغرب نفسه حارسا لها.

[1]- تضم مجموعة الدول الصناعية الثمانية كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وكندا وروسيا، وبعد انسحاب روسيا أضحى اسم التكتل الاقتصادي مجموعة السبع.

[2]- غراهام إليسون، مرجع سابق، ص 65.

من هنا، فإن "جون ميرشايمر" ينتقد هذا الخطاب الليبرالي المثالي، باعتباره خطابا لا يتماشى مع طبيعة السياسة الدولية، حيث ينطلق من دحض أسسه، ليخلص إلى أن الواقعية تقتضي التعامل مع الدول من منطلق المصالح الإستراتيجية وليس من منطلق طبيعة أنظمتها السياسية، وهذا يتطلب التقارب مع روسيا والانسحاب من مواجهتها أو التنافس معها في الكثير من القضايا الدولية، بما في ذلك، الانسحاب من سوريا، من خلال "ترك روسيا لتأخذ زمام المبادرة"[1]، إذ ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تدخل في تنافس مع روسيا بالمنطقة، بل أن تاريخ العلاقات السورية مع الإدارات الأمريكية هو تاريخ متسم بالتعاون وبعلاقات جيدة، لهذا ينبغي على الولايات المتحدة الانسحاب من هذا الصراع من خلال السماح لروسيا بحل هذا الملف، ومساعدتها في التسوية السياسية الداخلية، لأن سوريا الأسد بشكلها الضعيف لا تشكل أي خطر أو تهديد للمصالح الإستراتيجية الأمريكية.

وهو رأي لا يعبر عن وجهة نظر الواقعية الهجومية عند "جون ميرشايمر" وفقط، بل يتفق معه حوله رائد الواقعية الدفاعية "ستيفن والت" من خلال أعمال مشتركة لهما، حيث يدافعان على ضرورة انتهاج إستراتيجية التوازن مخارج المجال كخيار بديل على التدخل في جميع مناطق المعمور، بل يؤكدان على أهمية التقارب بين روسيا والولايات المتحدة، لأنهما معا في حاجة لبعضهما البعض للتعاون في الملفات الكبرى، سواء الاتفاقات النووية الثنائية بينهما أو الملف الإيراني أو الملف الكوري الشمالي، وأيضا لحل العديد من القضايا الدولية التي كانت موضوع منافسة بينهما، بما فيها الأزمة الأوكرانية والأزمة السورية والجماعات الإرهابية بكل من سوريا والعراق، ناهيك عن الصعود الاقتصادي الصيني.

الفقرة الثانية: الصعوبات التي تواجه مقاربة جون ميرشايمر حول التقليل من الخطر الروسي

لاشك بأن مقاربة "جون ميرشايمر" حول أهمية التقارب الروسي الأمريكي هي صيغة واقعية تتوافق مع المخرجات النظرية للواقعية الهجومية، بالنظر إلى أن روسيا ليست ذات قوة كامنة هائلة والممكن أن تحولها إلى قوة عسكرية مخيفة، فروسيا محدودة القوة، بما معناه أنها محدودة التأثير والنفوذ، لكنها قوة عظمى تقليدية تخشى كغيرها من القوى الدولية من الهيمنة الأمريكية الممكن أن تهدد بقائها كدولة بالنظام الفوضوي، ووضعها كقوة عظمى يقتضي - من منظورها - التعامل معها على هذا النحو، بما يترتب لها من "حقوق معينة ضمن منطقتها المباشرة، ودور خاص للفصل في النزاعات الدولية، والتعاون مع القوى العظمى الأخرى، ودرجة أكبر من الاستقلالية والسيادة"[2]، أي أن يتم النظر إليها كدولة عظمى بما لها من مكانة بالنظام لا كدولة من الدرجة الثانية أو الثالثة.

[1]- John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, op.cit, p 82

[2]- أندرو رادين وكلينيت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، تقرير مؤسسة راند، السنة 2017، ص 17.

هذا الإشكال هو من أهم التحديات التي تواجه العلاقات بين روسيا والغرب بشكل عام، أي أنه مرتبط بالأدوار الجديدة لروسيا بعد نهاية عهد الاتحاد السوفياتي، حيث تصطدم الطموحات الغربية لتشكيل نظام ما بعد الحرب الباردة بالتخوفات الروسية من أن تشكل تلك الطموحات تهديدا لها كدولة عظمى بالنظام، وينجلي ذلك بوضوح في محاولات الغرب التوسع شرقا، سواء عبر حلف الناتو أو من خلال توسيع الفضاء الأوربي ليشمل دول أوربا الشرقية، الأمر الذي يعني اقتحام مجالات تعد مناطق نفوذ تقليدية لروسيا، حيث تتعامل روسيا مع هذا الموضوع بحساسية، فكان هذا التوسع من بين الأسباب في اندلاع الحرب بجورجيا سنة 2008، ثم بأوكرانيا سنة 2014، مع الإشارة إلى أنه أكثر من 12 عضو تم انضمامه إلى حلف الناتو منذ 1999، فقد كانوا "إما أعضاء في حلف وارسو وإما من جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا"[1]، كما أن أغلبهم على الحدود الشرقية مع روسيا[2].

بالموازاة مع ذلك، انفتح الاتحاد الأوربي على دول أوربا الشرقية، كدول البلطيق (لاتيفيا وإستونيا وليتوانيا) التي كانت محسوبة على الاتحاد السوفياتي سابقا، أو الدول التي كانت محسوبة على حلف وارسو وهي التشيك وسلوفاكيا وبولندا والمجر وبلغاريا ورومانيا، بالإضافة إلى كرواتيا وسلوفينيا باعتبارهما من الدول التي تفككت عن يوغسلافيا، ورغم أنه كان هناك نقاشات خلال مرحلة التسعينات حول إمكانية ضم روسيا لحلف الناتو وأيضا للاتحاد الأوربي، إلا أن ذلك اصطدم "بغياب التغييرات الكبيرة في المؤسسات الحاكمة الروسية وفي السياسات الغربية"[3]، حيث ظل التوجس قائما بين الطرفين، بحكم تخوف روسيا من أن يؤدي الانضمام إلى تقييد أدوارها كدولة عظمى من جهة، ومن جهة ثانية، فإن توسع حلف الناتو بأوربا الشرقية كان الغاية منه هو حماية أوربا من أي غزو روسي محتمل، ودمج الدول المتفككة عن الكتلة الشرقية في المنظومة الغربية.

وقد تعززت الشكوك في العلاقات الغربية الروسية بعد أحداث أوكرانيا، حيث نتج عنها، من جهة، فرض عقوبات اقتصادية أوربية على روسيا "وعقوبات روسية مضادة على صادرات السلع غير المتعلقة بالطاقة" وعلى "المنتجات الزراعية ومنتجات الماشية والأسماك"[4]، ومن جهة ثانية تم تعزيز تواجد قوات حلف الناتو بالدول الأعضاء بأوربا الشرقية من خلال تأهيل القوات العسكرية لتلك البلدان والعمل وفق استراتيجية مبنية على ثلاثة عناصر، "الاستعداد والذي يتضمن وضع مؤشرات وتحذيرات" لتوفير معرفة عن القدرات العسكرية الروسية؛ "والردع، والذي يتضمن تحديد الإجراءات الاقتصادية والعسكرية لجعل العدوان مكلفا على روسيا؛ والدفاع، والذي يتضمن التواصل الاستراتيجي والأمن

[1]- نفس المرجع، ص 46.

[2]- هذه الدول هي التشيك والمجر وبولندا سنة 1999، ثم بلغاريا ورومانيا وسلوفينيا وسلوفاكيا ودول البلطيق (لاتيفيا وليتوانيا وإستونيا) سنة 2004، وألبانيا وكرواتيا سنة 2009. بالإضافة إلى الجبل الاسود التي انضمت سنة 2017.

[3]- أندرو رادين وكيلينيت ريتش، مرجع سابق، ص 44.

[4]- إف. ستيفن لارابي وستيفاني بيزارد وأندرو رادين وناثان تشاندلر وكيث كرين وتوماس إس. سزاينا، روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية.. أوجه الضعف الأوربية جراء الضغوط الروسية، تقرير مؤسسة راند، السنة 2017، ص 27.

الإلكتروني"[1]، بينما كثفت القوات الروسية لمناوراتها العسكرية على الحدود ولأعمال استفزازية موازية استعدادا لأي مواجهة عسكرية بين روسيا والدول الأعضاء بحلف الناتو على الجبهة الشرقية.

فضلا عن ذلك، فإن هناك ملف أكثر تعقيدا بالنسبة للغرب والمتمثل في إمداد روسيا لدول الاتحاد الأوربي للطاقة (الغاز والنفط)، وإذا ما قررت روسيا وقف إمدادها فإنه سيؤدي إلى أزمة اقتصادية للدول الأوربية، لكن سيكون لها "عواقب كارثية أكثر على الاقتصاد الروسي، حيث أن إنتاج النفط وتكريره يمثلان ما يعادل خمس إجمالي الناتج المحلي لروسيا"، كما تشكل منتجات الطاقة "نصف صادرات روسيا"[2]، لهذا فإن هناك تخوفات من أن تمتد الأزمة الغربية الروسية بعد أحداث أوكرانيا إلى مجال الطاقة، من خلال إما وقف استيراد دول الاتحاد وحلف الناتو بأوربا للطاقة من روسيا أو وقف الإمداد من روسيا، ثم أن الصراعات الحالية على الجبهة الشرقية في حالة ما إذا تطورت لحرب مع الدول الأعضاء بالحلف، فإن ذلك سيكون له عواقب على أنابيب الإمداد، ويؤدي بالنهاية إلى تعطيل وصول صادرات الطاقة إلى دول الاتحاد الأوربي على الجبهة الغربية، هذا الأمر تحاول دول الاتحاد الأوربي في الوقت الراهن معالجته عبر البحث عن بدائل لروسيا تحسبا لأي أزمة محتملة.

من هذا المنطلق، فإن أحد أهم الصعوبات التي تواجه التقارب الغربي (الأمريكي) الروسي هي التوترات الحالية بأوربا الشرقية نتيجة توسع حلف الناتو والاتحاد الأوربي، لكن هذه التوترات تعكس اختلافا عميقا بين روسيا والدول الغربية حول طبيعة النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، فبينما تحاول الولايات المتحدة والدول الغربية نشر القيم الليبرالية في العالم، بما يرتبط بها من خطابات حول الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق، فإن روسيا تنظر إلى هذا الخطاب بنوع من الحذر، لأنه يهدد وجودها كدولة ذات تاريخ وثقافة مختلفة، لهذا تقترح بديلا أخر من خلال بزوغ نظام دولي متعدد الأقطاب، ينبني على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ويحمي مكانتها كدولة عظمى ذات امتيازات تاريخية، لأن الولايات المتحدة من منظور الروس تحاول أن تحافظ على هيمنتها بأي طريقة، بما في ذلك عبر استعمال أساليب متعددة "كالعقوبات الاقتصادية والتدخل العسكري المباشر والحروب المعلوماتية واسعة النطاق والتغيير غير الدستوري للحكومات"[3].

لأجل ذلك، فإن روسيا تحاول تغيير إستراتيجيتها تجاه الغرب من خلال بناء تحالفات جديدة موازنة للمؤسسات الغربية، إذ رغم أنها أبدت عن استعدادها للاندماج في المنظومة الغربية، إلا أنها راجعت سياستها بعدما استعاد اقتصادها توازنه سنة 2006 من خلال "دفع قروض غربية من التسعينات"، ثم أنها تنظر إلى التحولات التي حدثت بالعديد من البلدان خلال القرن الحادي والعشرين كتغييرات نتيجة

[1]- ستيفاني بيزارد وأندرو رادين وتوماس إس سازاينا وإف ستيفن لارابي، العلاقات الأوربية مع روسيا.. تصورات التهديد والاستجابات والاستراتيجيات في أعقاب الأزمة الأوكرانية، تقرير مؤسسة راند، السنة 2017، ص 40.
[2]- إف. ستيفن لارابي وستيفاني بيزارد وأندرو رادين وناثان تشاندلر وكيث كرين وتوماس إس سزاينا، روسيا والغرب، مرجع سابق، ص 32.
[3]- أندرو رادين وكلينيت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، مرجع سابق، ص 33.

التدخلات الغربية لدعم المعارضة السياسية والمدنية، سواء "بالثورات الملونة" (الثورة "الوردية" بجورجيا سنة 2003؛ الثورة "البرتقالية" بأوكرانيا سنة 2004؛ ثورة "الزنبق" بقيرغيزستان سنة 2005)، أو ما أطلق عليه "بثورات الربيع العربي" سنة 2011 (أحداث تونس وسوريا وليبيا ومصر واليمن والسودان).

هذا الوضع دفع بروسيا إلى تشكيل نظام أخر لتحقيق التوازن مع الأحلاف الغربية الأمنية كحلف الناتو، وقد كانت البداية "برابطة الدول المستقلة" التي تضم الدول المتفككة عن الاتحاد السوفياتي باستثناء دول البلطيق[1]، حيث أسستها سنة 1991 لإدارة انفصال الأعضاء عن الاتحاد السوفياتي، ثم أسست سنة 2002 "منظمة معاهدة الأمن الجماعي"[2]، والذي "طورته روسيا خلال سنة 2008" ليبرز كمنظمة أمنية موازية لحلف الناتو، كما تم تأسيس سنة 2014 الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي يضم كل من روسيا وبلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقيرغيزستان، إذ تمثل هذه المنظمات الثلاث "جبهة عامة لنفوذ روسيا في منطقتها"[3]، وتشكل بدائل للمنظمات الغربية كالاتحاد الأوربي أو حلف الناتو (28 دولة) الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، حيث تنفق عليه "ما يقارب نسبة 75 في المائة من ميزانية الحلف الأطلسي"[4].

ويتضح بأن مقاربة "جون ميرشايمر" حول التقارب الروسي الأمريكي ليست ذات صيت في أوساط النخب السياسية الأمريكية، لاعتبارات متعلقة بالتقاليد الأمريكية في إدارة الصراع في العالم عبر الخطاب الأمريكي الذي يرى في الأنظمة المخالفة للديمقراطيات الغربية بمثابة أعداء لها، بل وتدفع أغلب الإدارات الأمريكية إلى معاداة قوى عالمية لا تقاسمها نفس القيم السياسية وفلسفة الحكم، بما فيها قوى عظمى كروسيا والصين، حيث يصف هذه السياسة جون ميرشايمر بالهيمنة الليبرالية Liberal Hegemony التي تهدف إلى الهيمنة على العالم بأسره، إذ تتبنى على افتراض أن كل منطقة في العالم لها أهمية استراتيجية للأمن القومي الأمريكي، "وتدعو إلى توسيع المظلة الأمنية لتشمل كل منطقة ترى فيها أمريكا أهمية ذلك"، بما يرتبط بهذا الهدف من نشر الديمقراطية الأمريكية وإسقاط الأنظمة المعادية، هذه السياسة أدت بالولايات المتحدة إلى الدخول في حرب مفتوحة في العالم منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، فلم "تؤدي سياسة الهيمنة الأمريكية إلى الاستقرار، بل عادت بنتائج سيئة"[5].

[1]- تتكون رابطة الدول المستقلة من روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزباكستان ومولدافيا وأذربيجان وأرمينيا وتركمانستان التي لها صفة عضو غير رسمي، وكان ضمن الرابطة أيضا كل من جورجيا قبل حرب 2008 وأوكرانيا قبل أزمة 2014.

[2]- تضم المنظمة كل من روسيا وبيلاروسيا وكزاخستان وطاجيكستان وقرغيزستان وأرمينيا، وكان ضمن المنظمة جورجيا وأذربيجان وأوزباكستان قبل انسحابهما.

[3]- أندرو رادين وكلينيت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، مرجع سابق، ص 49.

[4]- John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, op.cit, p 74.

[5]- J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, op.cit, p 78.

فالواضح بأن "ميرشايمر" -"وستيفن والت"- يعارض سياسة الولايات المتحدة المبنية على هذا الطرح غير واقعي، كما أنه يتقاطع مع طروحات روسيا حول حقها في أن يعترف بها كدولة ذات سيادة بعيدا عن الاستفزازات التي تتم على شريطها الحدودي بأوربا الشرقية من طرف حلف الناتو، لكن "ميرشايمر" يتوقع بأن الولايات المتحدة ستركز أكثر على منطقة آسيا التي تشهد صعود الصين، وسيتراجع دورها الأمني بمنطقة أوربا، وهذا ما سيكون له تأثير على العلاقات الروسية الأمريكية، وربما سيفرض عليهما الواقع الدولي للتقارب بغية احتواء الصين، إلا أن هذا الطرح في الوقت الحالي تواجهه عقبات كثيرة، لعل أبرزها غموض التوجه الروسي تجاه الصين، فهي تارة تبدي قلقها من النفوذ الصيني، وتارة أخرى تتقارب معها من خلال تحالفات موازية للتكتلات الغربية.

على سبيل المثال، فإطلاق مشروع الاندماج الإقليمي بآسيا الوسطى وأوربا الشرقية عبر الاتحاد الاقتصادي الأوروآسياوي كان بمبادرة من كازاخستان لغاية دفع روسيا للمشاركة في آسيا الوسطى بغية "موازنة المخاوف جزئيا حول صعود الصين"، كما أن هذا المشروع يلقى دعما من منظر الاوراسية الجديدة "ألكسندر دوغين" لتقاربه مع أفكاره التي تنبني على بناء تحالف أوراسي محوره موسكو لتحقيق التوازن مع الأطلسية، بما في ذلك إحياء تحالف جديد يشمل مناطق النفوذ التقليدية لروسيا، أي بناء إمبراطورية على أسس ومرجعيات مختلفة عن تلك التي كانت أثناء حقبة الاتحاد السوفياتي، وهو المشروع أيضا الذي يرى في "الصين تهديدا لروسيا"، لذا يحث على أن يتم هذا التحالف بين كوريا واليابان والهند وروسيا وفيتنام لضمان "التفكك الإقليمي" "والتقسيم السياسي والإداري للصين"[1]، ثم لمواجهة الأطلسية (المملكة المتحدة والولايات المتحدة)، التي يراها خطرا على روسيا لاعتبارات مرتبطة بالجيوسياسية، حيث أن حتمية الصراع مرتبطة بثنائيات متناقضة (القيم المحافظة ضد الحرية؛ نوموس الأرض ضد نوموس البحر..).

ورغم أن تقارير مؤسسة راند تقلل من تأثير الفلسفة السياسية "لدوغين" على القادة الروس، حيث تنظر إليه "باعتباره محرضا متطرفا له بعض التأثيرات المحدودة والهامشية أكثر من كونه محللا مؤثرا له تأثير مباشر في السياسة"، إلا أنها لا تنفي بوجود نوع من التقاطع بين نظريته الأوراسية والسياسة الخارجية الروسية، بما في ذلك صلته بالقادة العسكريين والسياسيين الروس الذين "يستشهدون بأفكاره وأعماله"، كما لا تنفي على أن هناك نوعا من الاتفاق "والتأثير" لأفكار دوغين على "القيادة الروسية"[2]، وينجلي ذلك بوضوح في الاتحاد الاقتصادي الاوراسي السالف الذكر والأزمة الأوكرانية، ثم في المطالبة بالتعددية القطبية ومعارضة نظام العولمة الأطلسية، لأن التعددية القطبية هي الممكن أن تضمن وجود

[1]- أندرو رادين وكلينيت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، مرجع سابق، ص 81.
[2]- أندرو رادين وكلينيت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، مرجع سابق، ص 79.

عدة أقطاب في عالم تعددي بعيدا عن الهيمنة الأمريكية، إذ من الممكن أن يتشكل هذا النظام المتعدد من الأوراسية والأوربية وقطب الشرق الأقصى والقطب الأمريكي البريطاني الأطلسي..

عكس "ألكسندر دوغين" الذي يعد أكاديميا وفاعلا سياسيا، فإن أفكار "ميرشايمر" لا تحظى بالقبول الكبير في الأوساط الأكاديمية والسياسية الأمريكية، فمن جهة هناك نوع من الهجوم على أفكاره التي يتهمها البعض بأنها أفكار مأساوية، عدوانية، وخطيرة على السياسات (نموذج ليبو)، ومن جهة ثانية يعترف هو نفسه في مؤلفاته بالهيمنة الليبرالية على صناع القرار الأمريكي ومعاداة الواقعية، إلا أنه هناك نوعا من التأثير المحدود لفكره على السياسة الخارجية الأمريكية، خصوصا إبان ولاية ترامب (محاولة التقارب مع روسيا؛ الحرب التجارية مع الصين؛ الانسحاب من بعض بؤر التوتر؛ إعطاء الأولوية لمنطقة آسيا؛ التقليل من الخطر الروسي..)، كما هناك أيضا نوعا من التقاطع في فكره مع "دوغين"، سواء من خلال رفضه لسياسة الهيمنة الليبرالية، أو من خلال البعد الجيوبوليتيكي الحاضر في نظريته عبر تقسيمه للقوى القارية والقوى الجزرية.

لكن ثمة اختلاف جوهري بين "دوغين" "وميرشايمر" من خلال العداء الذي يظهر جليا في عقيدة "دوغين" الأوراسية للأطلسية (القوة البحرية المتمثلة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة)، حيث يضع مواجهة الولايات المتحدة ضمن أولويات السياسة الروسية في القرن الحادي والعشرين، ثم في طبيعة تفسيرهما للنظام الدولي، فالأول يحث على ضرورة بناء نظام تعددي بديل عن الهيمنة الأطلسية، بينما يركز الثاني تحليله على الهيمنة الإقليمية، وعلى الصعود الصيني، لأنها إذا ما استمر نمو اقتصادها بالوتيرة السريعة، فإنها ستسعى إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية على نصف الكرة الشرقي بنفس الطريقة التي تهيمن بها الولايات المتحدة على النصف الغربي، وهذا ما سيشكل خطرا على الولايات المتحدة وروسيا وباقي دول شمال شرق آسيا[1].

المبحث الثاني: الحرب والتوازنات الإقليمية بالقرن الحادي والعشرين في واقعية ميرشايمر

رغم انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء مرحلة الحرب الباردة بين الشرق والغرب، فإن الصراع ظل قائما بين القوى الدولية، حيث اندلعت العديد من الحروب بين القوى الصغرى والقوى الكبرى، إذ كانت هذه الحروب أكثر خطرا من تلك التي اندلعت في مرحلة الحرب الباردة، أبرزها الحرب بيوغسلافيا وحرب الخليج سنوات التسعينات، ناهيك عن العديد من النزاعات المسلحة والحروب الأهلية بإفريقيا، إضافة إلى أحداث العنف التي تزامنت مع تفكك دول الاتحاد السوفياتي سابقا، ويمكن القول بأن نظام

[1]- تبدو أيضا اختلاف المقاربات بين دوغين وميرشايمر في كيفية معالجتهما للسياسة الدولية، هذا الاختلاف يتمحور بالأساس في نظرهما للنظام الدولي، الأول يدافع عن النظام التعددي ويرى بأن الولايات المتحدة تحاول الحفاظ على نظام آحادي تهيمن عليه، بينما الثاني لا يرى في النظام بأنه آحادي القطب، وبأن سبب عداء الولايات المتحدة لروسيا مرده للهيمنة الليبرالية التي تسيطر على صناع القرار بالولايات المتحدة، لهذا يدافع عن التعددية القطبية في المجالات الجغرافية أو في الأنظمة الإقليمية.

الثنائية القطبية كان أكثر سلاما من نظام ما بعد سقوط جدار برلين، لأسباب ارتبطت بقدرة القوتين على إدارة الصراع العالمي والتحكم في الأحداث، ثم لأن التوازنات على المستوى الإقليمي كانت مضبوطة.

علاوة على ذلك، اتسم القرن الحادي والعشرين بالعديد من النزاعات الدولية، التي كان أحد أطرافها قوى عظمى ضد قوى صغرى، كما عاد إلى الواجهة الصراع الجيوبوليتيكي بين القوى العظمى على المناطق الإستراتيجية العالمية المعروفة بإنتاج الثروة، لهذا سنحاول في هذا المبحث الحديث عن صراعات القرن الحادي والعشرين في واقعية "جون ميرشايمر" (المطلب الأول)، في حين سنخصص المطلب الثاني لنقاش المناطق الإستراتيجية العالمية وتوازن القوى الإقليمي.

المطلب الأول: جون ميرشايمر وصراعات القرن الحادي والعشرين

لعل السمة البارزة للقرن الحادي والعشرين هي تورط الولايات المتحدة في العديد من الحروب ضد القوى الصغرى تحت ذرائع شتى، تارة باسم محاربة الإرهاب أو عدم احترام هذه القوى للاتفاقيات التي تمنع امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتارة أخرى تحت شعار حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان ومواجهة الأنظمة الديكتاتورية، كما اتسم القرن الحادي والعشرين باستمرار الصراع بالمنطقة العربية، بما في ذلك بروز العديد من النزاعات بعد أحداث ما سمي "بالربيع العربي"، لذلك سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، حيث سنناقش في الفرع الأول حروب القوى الكبرى ضد القوى الصغرى، بينما سنخصص الفرع الثاني للحديث عن النزاعات بالشرق الأوسط والمنطقة العربية.

الفرع الأول: حروب القوى الكبرى ضد القوى الصغرى

شهد القرن الحادي والعشرين ثلاثة حروب شاركت فيها قوى كبرى ضد قوى صغرى، وهي الحرب على أفغانستان بعد أحداث الإرهاب لسنة 2001، والحرب على العراق سنة 2003، ثم الأزمة الأوكرانية سنة 2014.

الفقرة الأولى: الحرب على أفغانستان سنة 2001

أدت الهجمات الإرهابية لسنة 2001 على الولايات المتحدة إلى تدشين مرحلة جديدة في مواجهة الإرهاب على المستوى العالمي، وقد كانت البداية بالحرب على حركة طالبان بأفغانستان سنة 2001 بذريعة احتضانها للجماعات المتطرفة، بما في ذلك زعيم "تنظيم القاعدة" (أسامة بن لادن) الذي اتهمته بضلوعه في الأحداث الإرهابية لسنة 2001، إذ رغم نفي حركة طالبان مسؤوليتها عن الأحداث المأساوية، فإن ذلك لم يمنع القوات الأمريكية وحلفائها من شن الحرب ضد طالبان بمبرر ملاحقة قادة التنظيمات المتطرفة، فأسفر الهجوم العسكري عن إنهاء حكم طالبان لأفغانستان، لكن من دون أن يقضي على الحركة بشكل نهائي، حيث ظلت الحرب مستمرة حتى بعد مقتل زعيم تنظيم القاعدة 'أسامة بن

لادن' سنة 2011، فلا الولايات المتحدة حسمت المعركة بشكل نهائي، ولا طالبان انتصرت على الوجود الأجنبي بالأراضي الأفغانية، الأمر الذي أدى بالطرفين إلى توقيع اتفاق سلام في 29 فبراير 2020 بالعاصمة القطرية الدوحة، والتمهيد لمفاوضات ما بين طالبان والحكومة الأفغانية[1].

وتعد الحرب بأفغانستان أطول نزاع خلال القرن الحادي والعشرين، إذ كان لها نتائج كارثية على كلا الأطراف المتنازعة (القوات الأجنبية؛ طالبان؛ القوات الحكومية المدعومة دوليا؛ الشعب الأفغاني)، حيث كلفت "الحرب بأفغانستان والعراق الولايات المتحدة ما بين 4 ألاف ترليون دولار و6 ألاف ترليون دولار"[2]، وفي تقديرات لوزارة الدفاع الأمريكية لسنة 2019، بلغ مجموع ما أنفقته الولايات المتحدة بأفغانستان "حوالي 760 مليار دولار"، كما بلغ عدد القتلى في صفوف القوات الأمريكية والدولية أكثر من "4000 عسكري"[3]، إذ أصبح الملف الأفغاني أحد أهم الملفات المحرجة للإدارة الأمريكية منذ 'بوش' وإلى غاية إدارة 'ترامب'، فقد تعهدت إدارة 'أوباما' بالانسحاب من أفغانستان لكنها لم تستطيع تنفيذ تعهداتها، وبعد انتخاب 'ترامب'، تعهد سنة 2017 بالانسحاب، إلا أنه لم ينفذ وعده باستثناء أنه نجح في بدء مفاوضات مع طالبان الذي توج بتوقيع الاتفاق بقطر سنة 2020.

لكن لابد من الإشارة إلى أنه كان هناك دعما واسع النطاق في الأوساط الأمريكية لسياسة 'بوش' للحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 شتنبر سنة 2001، 'فجون ميرشايمر' مثلا كتب مقالا في نيويورك تايمز The New York Times في نونبر 2001 تحت عنوان "البنادق لن تنتصر في الحرب الأفغانية Guns Won't Win the Afghan War" مؤيدا للحرب على طالبان والقاعدة بأفغانستان، لكنه انتقد الطريقة الاستعراضية للقوة في الحرب بأفغانستان، لأن "القوة العسكرية الهائلة ليست سلاحا رابحا ضد هؤلاء الأعداء"، وبدل ذلك حث 'ميرشايمر' على إتباع إستراتيجية أخرى من خلال "الدبلوماسية الذكية وجمع المعلومات الاستخبارية والضربات العسكرية المختارة بعناية التي قد تحقق النجاح في نهاية المطاف"[4]، بالمجمل 'فميرشايمر' كان مع ملاحقة الجماعات الإرهابية بأساليب شتى، بما فيها التعاون مع الحكومات ومحاصرة الإرهابيين، إلا أنه عارض الطريقة التي تمت بها الحرب وإطالة وجود القوات الأمريكية - وقوات حلف الناتو - بأفغانستان من دون أن تبحث عن طرق للخروج الآمن.

وفي سنة 2009 نشر مقالا أخر بنيوزويك Newsweek تحت عنوان "كيف اتجهت أفغانستان من الحرب الجيدة إلى السيئة How Afghanistan Went from Good War to Bad"، حيث

[1]- علي جبلي، طالبان أفغانيستان.. مأزق الحرب وأفاق السلام، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، أوراق سياسية 52، دجنبر 2020، ص 62.
[2]- John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, op.cit, p 77.
[3]- علي جلبي، مرجع سابق، ص 50.
[4]- John J. Mearsheimer, Guns Won't Win the Afghan War, The New York Times, accessed on 28.01.2021, at: https://www.nytimes.com/2001/11/04/opinion/guns-won-t-win-the-afghan-war.html

ينتقد فيه سياسة الولايات المتحدة بأفغانستان، إذ على الرغم من الانتصار السريع على طالبان في بداية الحرب، والإطاحة بحكمها، ثم تشكيل حكومة جديدة ذات تأييد دولي، فإن بقاء القوات الأمريكية بأفغانستان نتج عنه ردود فعل عكسية من الشعب الأفغاني، حيث بدأ النظر إليها كقوة احتلال، مما ساهم في ظهور التمرد وارتفاع نسبة التأييد الشعبي لطالبان، الأمر الذي أعاد البلاد إلى نقطة البداية من خلال عودة طالبان لحرب العصابات واكتسابها لشعبية ونفوذ على أراضي واسعة من البلاد، وهذا يعني أن القوات الأمريكية "قفزت إلى المستنقع بأفغانستان Jumped into a quagmire in Afghanistan"، وليس أمامها إلا "خيار الانسحاب وإعلان الهزيمة"، مع الرجوع إلى خيار "قصف الجهاديين بطائرات بدون طيار في حالة ما إذا أصرت طالبان على احتضان الجماعات الإرهابية التي تهدد أمن الولايات المتحدة".

لكنه يصر على أن المفتاح الحقيقي لمواجهة الإرهاب هو العمل الاستباقي من خلال "التعاون مع الحكومات لمراقبة التنظيمات الإرهابية واعتقال قادتهم قبل أن تضربهم"[1]، حيث يجادل "جون ميرشايمر" بأن الإطاحة بالأنظمة المعادية للقيم الأمريكية يساهم في خلق بيئة مواتية لانتعاش الجماعات الإرهابية، ومثال ذلك ما وقع بأفغانستان، إذ نتج عن الهجوم العسكري الواسع النطاق على طالبان ظهور جماعات متطرفة لمواجهة القوات الأمريكية والأجنبية بالأعمال الإرهابية، لهذا يحث على ضرورة عدم الانسياق أمام الطرح القائل بأن إسقاط الأنظمة ونشر الديمقراطية الأمريكية سيجنب الولايات المتحدة من أعمال إرهابية، بل أن التدخل الأمريكي في جميع مناطق العالم سيؤدي إلى نتائج عكسية من خلال ارتفاع العداء للولايات المتحدة.

الفقرة الثانية: الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003

لم يكن "جون ميرشايمر" معارضا فقط لحرب الولايات المتحدة -والحلفاء- على العراق سنة 2003، بل فند ادعاءات الغزو وتنبأ بما ستؤول إليه الأوضاع ما بعد الحرب، ويعد موقفه من الحرب على العراق - وأوكرانيا - أهم المواقف إثارة للجدل، لأن موقفه من حرب العراق أبان بأنه ليس من بين صناع سياسة الحروب بمختبرات الفكر الأمريكي، وإنما تحاول نظريته تفسير الأسباب التي تؤدي إلى الحروب بغية تجنب وقوعها قدر الإمكان، لهذا فقد اصطف إلى جانب الرافضين لحرب بلده على العراق، وكتب عنها في كتابه "لماذا يكذب القادة والزعماء" بأنها كانت نتاج مجموعة من الأكاذيب الموجهة للرأي العام الأمريكي والدولي، من بينها أن "صدام حسين كان متحالفا مع بن لادن"، ثم أنه كانت لدى العراق "قدرات من أسلحة الدمار الشامل"، إضافة إلى الادعاء بأن "صدام كان مسؤولا بشكل

[1] - John J. Mearsheimer, How Afghanistan Went from Good War to Bad, Newsweek 12/4/09, accessed on 01.01.2021, at: https://www.newsweek.com/how-afghanistan-went-good-war-bad-75619

جزئي عن هجمات الحادي عشر من شتنبر"، حيث "أطلقت إدارة بوش أكاذيب متنوعة للتحضير لغزو العراق"[1]، فاتضح بعد الغزو بأنها مجرد ادعاءات لا أساس لها من الصحة.

وقبل الغزو، نشر "جون ميرشايمر" إلى جانب حوالي 33 منظر واقعي إعلان في 26 دجنبر 2002 يعارضون فيه الحرب على العراق تحت عنوان "الحرب مع العراق ليست في صالح المصلحة الوطنية للولايات المتحدة War with Iraq Is Not in America's National Interest"[2]، من بينهم 'كينيت والتز وستيفن والت وراندل شويللر وشارلز غلاسر وروبرت جيرفيس وكلين سنايدر وستيفين فان إيفرا وباري بوزان..' حيث يبرزون فيه بأن الحرب على العراق ستؤدي إلى اللاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط، كما يفندون الحجج التي قدمتها إدارة 'بوش' لشن الحرب على نظام 'صدام حسين'، بل أن هذه الحرب ستؤثر على جهود محاربة الإرهاب من خلال تكاليفها وأعبائها، بما في ذلك ارتفاع العداء للولايات المتحدة.

كما نشر في نونبر 2002 مقالا رفقة 'ستيفن والت' تحت عنوان "هل يمكن احتواء صدام؟ التاريخ يقول نعم Can Saddam Be Contained? History Says Yes"، حيث يركزان على أنه يمكن إتباع سياسة ردع 'صدام' واحتوائه بدل شن عليه الحرب الوقائية، وحتى في حالة ما إذا صحت ادعاءات إدارة بوش بكون صدام يمتلك "أسلحة الدمار الشامل (WMD) Weapons of Mass Destruction"، فإن ذلك لا يعني بأنه يشكل خطرا على الولايات المتحدة، 'ليس هناك ما يثبت بأنه سيسلمها للإرهابيين لضرب المصالح الأمريكية أو حلفائها بالمنطقة، حيث ينتقدان "تضخيم التهديد إما بالمبالغة في قدرات العراق أو بالإيحاء بأن أشياء مروعة ستحدث إذا لم يتم التحرك سريعا"[3]، ويعتقدان بأن الأنجع هو سياسة الاحتواء والردع لمنع صدام من انتهاج سلوكات عدوانية بمنطقة الخليج، ليخلصان بأن الحرب مع العراق ليست ضرورية، بل يمكن انتهاج سياسة بديلة ترغم صدام حسين على عدم ارتكاب أعمال توسعية كتلك التي ارتكبها أثناء حربه على الكويت سنة 1990.

وفي فبراير 2003 نشر مقالا أخر بمعية 'ستيفن والت' ب The New York Times، تحت عنوان " Keeping Saddam Hussein in a Box"، إذ يعارضان الحرب على العراق، لأن "الغزو والاحتلال سيزيدان العداء لأمريكا في العالم الإسلامي ويساعدان 'أسامة بن لادن' على كسب المزيد من الأتباع"، فيؤكدان بأن العراق ليس بتلك الخطورة التي يرسمها المحافظون الجدد بإدارة البيت الأبيض، خصوصا الادعاء بامتلاكه للأسلحة البيولوجية والكيماوية والنووية مع افتراض تسليمها إلى

[1]- جون ميرشايمر، لماذا يكذب القادة والزعماء؟ حقيقة الكذب في السياسة الدولية، ترجمة عبد الفتاح عمورة، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2016، ص 166.

[2]- John J. Mearshiemer and All, War with Iraq Is Not in America's National Interest, advertisement, New York Times, September 26, 2002.

[3]- John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt?, Can Saddam Be Contained? History Says Yes, Belfer Center for Science and International Affairs, November 12, 2002, p 14.

الإرهابيين لضرب المصالح الأمريكية، بل هو أكثر ضعفا مما اعتقد صقور البيت الأبيض في إدارة 'بوش'، لهذا فإن كل "دولار ينفق على احتلال العراق هو دولار لا ينفق على تفكيك الشبكات الإرهابية في الخارج أو تحسين الأمن في الداخل"[1]، وستضيع الجهود الدولية للحرب على الإرهاب من خلال تحويل الموارد البشرية والمادية لمواجهة العراق، بالمحصلة النهائية، فقد صدقت تنبؤات 'ميرشايمر' 'ووالت'، لأن الحرب على العراق أدت في النهاية إلى ظهور تنظيمات إرهابية أكثر خطورة من القاعدة.

علاوة على ذلك، ظل "جون ميرشايمر" معارضا للحجج التي ساقتها الإدارة الأمريكية للحرب على العراق، كما انتقد "سياسة المحافظين الجدد واعتبرها ذات مرجعية مختلفة عن النظرية الواقعية"، ففي مقال تحت عنوان " هانس موغانتو وحرب العراق: الواقعية مقابل المحافظين الجدد Hans Morgenthau and the Iraq war: realism versus neo-conservatism" يقارن فيه ما بين حرب فيتنام والحرب على العراق، إذ يؤكد بأن الواقعيين كانوا تاريخيا ضد تدخل القوات الأمريكية للإطاحة بالأنظمة بالقوة العسكرية بذريعة نشر الديمقراطية، حيث يقدم نموذج لمعارضة الواقعي 'هانس مورغانتو' لحرب فيتنام أثناء الحرب الباردة ومعارضة الواقعيين لحرب العراق في القرن الحادي والعشرين "باستثناء هنري كيسنجر" الذي أيد الحرب الأولى والثانية.

ويعارض 'جون ميرشايمر' سياسة القوة التي تنتهجها الولايات المتحدة من خلال معاقبة الأنظمة المارقة عبر الإطاحة بها أو بتطبيق نظرية الدومينو من خلال الاعتقاد الراسخ بأن الإطاحة بنظام معادي في منطقة إقليمية سيؤدي بالنهاية بالإطاحة بجميع الأنظمة التي هي على شاكلته، بل ينتقد حجج المحافظين الجدد التي مفادها بأن غياب الديمقراطية بدول الشرق الأوسط هو السبب في ظهور الإرهاب، لهذا فإن تغيير هذه الأنظمة بالقوة العسكرية سيعزز السلام، حيث يرى في هذه الحجج التي قدمتها الإدارة الأمريكية لغزو العراق - وفي ما قبل - للحرب على الفيتنام، بأنها حجج واهية، لأن الديمقراطية لا تبنى بالقوة العسكرية، بل أثبتت الحرب على العراق بأنها "كانت كارثة للولايات المتحدة"، فاتضح بأن رأي الواقعيين كان على صواب وحجج المحافظين كانت على خطأ، لهذا حتى "لو كان هانس مورغانتو حيا لعارض الحرب على العراق كما عارض الحرب على الفيتنام لنفس الحجج التي أطلقتها الإدارة الأمريكية"[2]، فأدت بالنهاية إلى نتائج كارثية.

[1]- John J. Mearsheimer and Stephen M. Wal, Keeping Saddam Hussein in a Box, The New York Times, February 2, 2003, accessed on 01.31.2021, at: https://www.nytimes.com/2003/02/02/opinion/keeping-saddam-hussein-in-a-box.html

[2]- John Mearsheimer, Hans Morgenthau and the Iraq war: realism versus neo-conservatism, Opendemocracy free thinking for the word, may 19, 2005, p 6.

الفقرة الثالثة: الأزمة الأوكرانية سنة 2014

في خريف 2013 اندلعت احتجاجات الميدان (احتجاجات الميدان الأوربي) بالعاصمة الأوكرانية كييف بسبب رفض الرئيس الأوكراني 'فيكتور يانوكوفيتش' التوقيع على اتفاق الانضمام للاتحاد الأوربي، فتطورت هذه الأحداث بداية سنة 2014 إلى مواجهات بين القوات الحكومية والمتظاهرين، لتنتهي بالإطاحة بالرئيس الأوكراني الذي فر إلى روسيا، بينما تولت الأطراف السياسية الموالية للغرب إدارة المرحلة الانتقالية، لكن هذه الأحداث كانت بداية لسلسة من التطورات المأساوية، منها على وجه الخصوص، انفصال شبه جزيرة القرم عن أوكرانيا، "والذي كان ضروريا بالنسبة لشبه جزيرة القرم لتصبح نظاما سياسيا مستقلا"[1]، ثم انضمام الإقليم المنفصل إلى الاتحاد الروسي بذريعة أنه إقليم يتشكل من الإثنية الروسية، حيث تمت هذه العملية عبر مسارين سياسيين سهرت عليهما القوات الروسية بشكل مباشر وغير مباشر، الأمر الذي أدى إلى بروز حكومة انتقالية أطاحت بالرئيس 'يانوكوفيتش' والموالية للغرب، وإقليم شبه جزيرة القرم المنفصل الذي ضمته روسيا بالاستفتاء في 16 مارس 2014.

لكن الصراع بين روسيا والغرب لم يقف عند هذا الحد، بل اندلعت احتجاجات أخرى بشرق أوكرانيا (دونيتسك ولوغانسك) التي تطورت في ما بعد إلى حرب الشوارع بين الحكومة الأوكرانية الانتقالية والانفصاليين بالشرق الموالين لروسيا، فأرغم الانفصاليون الحكومة الأوكرانية على قبول مطالبهم المتعلقة بالتعديل الدستوري لإقامة نظام فيدرالي لا مركزي يمنح المنطقتين حكم ذاتي موسع، كما تم توقيع اتفاقيتين لوقف إطلاق النار (مينيسك 1 في شتنبر 2014، ومينيسك 2 في 12 فبراير 2015)، الأمر الذي ساهم في تعطيل الأهداف الغربية بضم أوكرانيا إلى الاتحاد الأوربي وحلف الناتو، حيث سعت روسيا إلى منع ذلك بكافة الوسائل، لأن "خروج أوكرانيا من دائرة نفوذها وانتقالها للمدار الغربي"[2]، يعد بمثابة "الكارثة الجيوسياسية لروسيا"، في حين اقتحم الغرب منطقة النفوذ الروسي من خلال الإطاحة بالنظام الموالي لروسيا.

وقد انتقد "جون ميرشايمر" توسع الاتحاد الأوربي وحلف الناتو في أوربا الشرقية، عكس ذلك، ألح على ضرورة التخلي عن هذه السياسة التي تدعمها الإدارة الأمريكية، وذلك من خلال التراجع عن قرار ضم أوكرانيا إلى حلف الناتو مع الاعتراف بالمصالح الأمنية لروسيا بالمنطقة، كما طالب إدارة أوباما في مقال منشور ب The New YOrk Times في 13 مارس 2014 تحت عنوان " Getting Ukraine Wrong" بدعم وحدة أراضي أوكرانيا، بما في ذلك دعم حقوق الأقليات الروسية والحفاظ على اللغة الروسية كلغة رسمية، بل طالب بضرورة أن "تبقى أوكرانيا دولة محايدة بين الشرق

[1]- مايكل كوفمان وكاتيا ميجاشيفا وبراين نيشيبورك وأندرو رادين وأوليسيا تكاشيف وجيني أوبيرهولتزر، عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، تقرير مؤسسة راند، السنة 2017، ص 11.
[2]- نفس المرجع، ص 45.

والغرب"[1]، لأن المصلحة الأمريكية تكمن في أن تظل أوكرانيا دولة عازلة ما بين روسيا وحلف شمال الأطلسي، ثم في أن تتحسن العلاقات الأمريكية الروسية بغية التعاون في حل الملف النووي الإيراني والنزاع بأفغانستان والأزمة السورية، أكثر من ذلك، فالولايات المتحدة في حاجة إلى روسيا لمواجهة الصين بصفتها المنافس الحقيقي للولايات المتحدة.

علاوة على ذلك، نشر "جون ميرشايمر" مقالا أخر بفورين أفيرز Foreign Affairs في خريف 2014 تحت عنوان " Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault.. The Liberal Delusions That Provoked Putin"، والذي يؤكد من خلاله على أن "الغرب (الولايات المتحدة وأوربا) يتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية في الأزمة الأوكرانية"، فهي نتاج توسع حلف الناتو في الشرق ومحاولة الاتحاد الأوربي إخراج أوكرانيا، الأمر الذي أدى بروسيا للرد على الإطاحة بالرئيس الأوكراني من خلال ضم شبه جزيرة القرم، كخطوة استباقية خوفا من أن "تستضيف هذه الجزيرة قاعدة بحرية لحلف الشمال الأطلسي"[2]، ثم بعد ذلك، تدخلت "لزعزعة استقرار أوكرانيا" بغية ثنيها على التراجع عن الانضمام للاتحاد الأوربي وحلف الناتو، وقد نجحت في تعطيل هذه المساعي بعدما تحولت الأراضي الأوكرانية لساحة مواجهة بين الأطراف الموالية للغرب والأطراف الموالية لروسيا.

ويؤكد "جون ميرشايمر" بأن الخيار الأنسب للغرب هو الانسحاب من صراع أوكرانيا، والمساهمة في بناء "أوكرانيا مزدهرة ومحايدة"[3]، لأن هذا الخيار هو الممكن أن يؤدي إلى وقف أعمال العنف والدمار بأوكرانيا، ثم أنه سيساهم أيضا في تحسين العلاقات مع روسيا بدل الاصطدام معها، كما نشر مقالا أخر في 8 فبراير 2015 تحت عنوان "لا لتسليح أوكرانيا Don't Arm Ukraine" بنيويورك تايمز The New York Times، الذي عارض تسليح الغرب لأوكرانيا إبان الأزمة التي اندلعت بعد احتجاجات الانفصاليين بشرق أوكرانيا، حيث أكد على أن الأزمة الأوكرانية يمكن "حلها دبلوماسيا وليس عسكريا"، لأن روسيا ستنظر لأي توسع على حدودها على أنه تهديد لمصالحها الإستراتيجية، ولو أن دولة معينة حاولت ضم المكسيك أو كندا لتحالف دولي لتصرفت الولايات المتحدة بنفس الطريقة التي تصرفت بها روسيا بأوكرانيا.

لهذا حث على التخلي عن خيار تمكين أوكرانيا من الأسلحة للدفاع عن نفسها، وبدل ذلك تقتضي الأزمة الأوكرانية التعاون مع روسيا لإنقاذ الاقتصاد الأوكراني وإيجاد مخرج للأزمة من خلال منح مقاطعتي دونيستيك ولوهانسك حكما ذاتيا موسعا، بما في ذلك حماية اللغة الروسية، أما شبه جزيرة القرم

[1]- John J. Mearsheimer, Getting Ukraine Wrong, The New York Times, accessed on 02.01.2021, at: https://www.nytimes.com/2014/03/14/opinion/getting-ukraine-wrong.html
[2]- John J. Mearsheimer, Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault.. The Liberal Delusions That Provoked Putin, Foriegn Affairs, September/October 2014, p 1.
[3]- Ibid, p 12.

فقد فقدتها أوكرانيا نتيجة "السياسة غير الحكيمة للغرب الذي حاول التوسع شرقا عبر الاتحاد الأوربي وحلف الناتو"[1]، ولتفادي المزيد من الانقسام بأوكرانيا - وفق 'ميرشايمر' - فلابد للغرب أن يراجع سياسته بهذه المنطقة عبر التعاون مع روسيا لإنهاء القتال بدل فرض العقوبات الاقتصادية أو تسليح الحكومة الأوكرانية، أما إذا استمر الغرب بنفس سياسته، فإن ذلك سيؤدي إلى المزيد من الأضرار بأوكرانيا، وسيؤثر ذلك بشكل سلبي على العلاقات الروسية الغربية.

الفرع الثاني: النزاعات بالشرق الأوسط والمنطقة العربية

تعتبر النزاعات بالمنطقة العربية والخليج من أهم النزاعات تعقيدا في العالم، حيث يعد النزاع الفلسطيني الإسرائيلي من أطول النزاعات في العالم، كما يشكل الملف النووي الإيراني من أهم الملفات إثارة للجدل في الوقت الراهن، بحكم الرفض الأمريكي لمساعي إيران لاكتساب أسلحة نووية من جهة، وطموح إيران لامتلاك أسلحة نووية من جهة ثانية، مع الإشارة إلى أن إيران أحد الأطراف المتورطة في نزاعات الشرق الأوسط عبر وكلائها بالمنطقة، وقد أنضاف إلى هذه الملفات النزاعات التي اندلعت ما بعد أحداث الربيع العربي بكل من سوريا واليمن وليبيا. سنعالج في هذا الفرع القضايا الثلاث.

الفقرة الأولى: الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

حاول 'جون ميرشايمر' في العديد من أعماله الواقعية بأن يقدم نظرة مختلفة عن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث عكست بدرجة أولى رفضه لأعمال العنف التي تستهدف الفلسطينيين من جهة، ومن جهة ثانية، عارض تحيز إدارة البيت الأبيض ومؤسسات صنع القرار الأمريكي لإسرائيل بفعل تأثير اللوبي الإسرائيلي بالولايات المتحدة على السياسة الخارجية الأمريكية، إذ قدم انتقادات كثيرة لسياسة إسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة التي تنتهك حقوق الفلسطينيين، ويشكل كتابه المشترك مع "ستيفن والت" الصادر سنة 2007 تحت عنوان "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية The Israel Lobby and U.S Foreign Policy" أحد أبرز الكتب التي تقدم انتقادات لاذعة للسياسة الخارجية الأمريكية، فهو من بين الكتب التي أثارت الكثير من الجدل في الأوساط الأكاديمية الأمريكية، بالنظر لما يتضمنه من معلومات حول أنشطة اللوبي بالولايات المتحدة.

إلا أن "جون ميرشايمر" له مقالات كثيرة حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وليس فقط الكتاب المشترك مع "ستيفن والت"، حيث يركز فيها على أن حل الصراع لا يمكن أن يكون إلا من خلال حل الدولتين بغية ضمان حقوق الشعبين، لكنه يقر بأن إسرائيل لن تسمح "للفلسطينيين بأن تكون لهم دولة

[1]- John J. Mearsheimer, Don't Arm Ukraine, The New York Times, Feb. 8, 2015, accessed on 02.03.2021, at : https://www.nytimes.com/2015/02/09/opinion/dont-arm-ukraine.html

قابلة للحياة في غزة والضفة الغربية"[1]، وسبب ذلك هو أن إسرائيل يسيطر عليها اليمين المتطرف الذي يسعى إلى بناء "إسرائيل الكبرى"، هذا الخيار الإسرائيلي الذي تدعمه التيارات الإسرائيلية المحافظة - مساندين من اللوبي الإسرائيلي بالولايات المتحدة - سيؤدي بالنهاية - حسب 'ميرشايمر' - إلى بناء دولة "فصل عنصري" شبيهة بالنظام الجنوب إفريقي الذي كان سائدا قبل الحسم معه سنوات التسعينات.

بالعودة إلى كتابات "ميرشايمر"، فنجده مع طرح الدولة الثنائية القومية كما طرحها في ما قبل المفكر الفلسطيني إدوارد سعيد[2]، أي دولة ديمقراطية علمانية تضمن حقوقا متساوية للفلسطينيين والإسرائيليين، "وهذا يعني نهاية الحلم الصهيوني"[3]، لكن هذا الحل - حسب رأيه - يعارضه غالبية الإسرائيليون ذوي النزعة المحافظة، بينما يؤيده العلمانيون الذين هم أقلية داخل النسيج المجتمعي الإسرائيلي، وسبب المعارضة هو العامل الديمغرافي، حيث سيسيطر الفلسطينيون على دولة بهذا الشكل، في حين سيختفي الحلم بإقامة إسرائيل كبرى بصفتها دولة يهودية ذات أهداف توسعية وبمرجعية دينية لها امتدادات في الإرث الديني اليهودي القديم، لهذا فإن معظم القادة الإسرائيليون يعارضون هذا الطرح، كما أنهم غير مستعدون لتقديم تنازلات بغية السماح للفلسطينيين بتأسيس دولة خاصة بهم، بالمقابل متحمسون أكثر لسياسة بناء دولة عنصرية تنتهك حقوق الفلسطينيين في الداخل الإسرائيلي وبالضفة الغربية وغزة، وذلك عبر الطرد والتهجير وبناء المستوطنات والمعاملة اللاإنسانية.

لهذا يخلص "ميرشايمر" إلى أن الحل الممكن أن يحقق عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين هو حل الدولتين بناء على المعايير التي وضعها الرئيس السابق 'بيل كلنتون'، لأن الدولة الثنائية القومية مستبعدة في ظل سيطرة المتشددين بإسرائيل وامتدادات اللوبي الإسرائيلي بالولايات المتحدة، إلا أن هذا الحل يبدو بعيد المنال، لأن ذلك يتطلب ضغوطا من الإدارة الأمريكية بغية السماح بقيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل بدل "محاصرة الفلسطينيين في جيوب فقيرة بغزة والضفة الغربية"، ثم يتطلب أيضا أن تقوم الولايات المتحدة "بوسيط نزيه" في عملية السلام من خلال الضغط على الجانبين "وتحدي جماعات المصالح التي تعد مواقفها المتشددة عقبة أمام عملية السلام"، بل يقتضي "مواجهة إسرائيل وجها لوجه" عبر انتقاد سياستها الاستيطانية وتحذيرها من "التحول إلى دولة عنصرية"[4]، الأمر الذي يعني بأن 'ميرشايمر' ينظر إلى الصراع بشكل تشاؤمي، لأن الصراع سيطول بين الطرفين، ويتطلب من الفلسطينيين أن ينتهجوا نهج "غاندي" السلمي إذا ما أرادوا تحقيق حقوقهم.

---

[1]- John J. Mearsheimer, The Future of Palestine: Righteous Jews vs. New Afrikaners,Apr. 30, 2010, Accessed on02.08.2021, at: https://mronline.org/2010/04/30/the-future-of-palestine-righteous-jews-vs-new-afrikaners/

[2]- انظر مؤلفات ومقالات وحوارات المفكر الفلسطيني الامريكي الجنسية إدوارد سعيد، خصوصا،"أسلو2: سلام بلا أرض"؛ "غزة-أريحا: سلام أمريكي"؛ "الثقافة والمقاومة"؛ "السلطة والسياسة والثقافة"...

[3]- John J. Mearsheimer, Israel's fated bleak future, Chicago Tribune May 9, 2010, accessed on 02.08.2021, at: https://www.chicagotribune.com/opinion/ct-xpm-2010-05-09-ct-perspec-0509-israel-20100509-story.html

[4]- John J. Mearsheimer and Stephen M.Walt, Israel’s false friends, Los Angeles Times, Jan. 6, 2008, accessed on 02.08.2021, at: https://www.latimes.com/archives/la-xpm-2008-jan-06-op-mearsheimer6-story.html

ويؤكد 'جون ميرشايمر' - 'وستيفن والت' - بأن إسرائيل ترفض منح الفلسطينيين دولة خاصة بهم، مقابل تشبثها بسياسة الأمر الواقع بالضفة الغربية وقطاع غزة من خلال "استمرارها في فرض نظام قانوني وإداري وعسكري بالأراضي المحتلة يحرمهم من حقوقهم الأساسية"، إضافة إلى "التوسع في بناء المزيد من المستوطنات"[1]، بل وحرمان العرب الإسرائيليين من حقوقهم الأساسية من خلال التعامل معهم كمواطنين من الدرجة الثانية، الأمر الذي يعني بأن "الديمقراطية" بإسرائيل هو نظام لليهود فقط، في حين يتم انتهاك حقوق الفلسطينيين، سواء الذين يعيشون بإسرائيل بصفتهم كعرب إسرائيليين أو الذين ينتمون إلى الضفة الغربية وقطاع غزة المشمولة باتفاقات السلام التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل برعاية الإدارة الأمريكية منذ اتفاق أسلو سنة 1993، بما يعني بأن 'جون ميرشايمر' ضد السياسة الإسرائيلية الحالية، بل وضد سياسة الإدارة الأمريكية التي تتغاضى عن الممارسات الإسرائيلية، وهذه المقاربة تقرب واقعية 'جون ميرشايمر' أكثر من رواد الواقعية الكلاسيكية الجديدة.

الفقرة الثانية: النزاعات بالمنطقة العربية بعد احتجاجات "الربيع العربي"

تجدر الإشارة أولا إلى أن المنطقة العربية عرفت خلال 2011 عدة احتجاجات التي أسفرت عن العديد من التحولات بالمنطقة، حيث انطلقت شرارة هذه الأحداث بكل من تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين.. كما تزامنت مع إدارة 'باراك أوباما'، لتؤدي بالنهاية إلى دخول بعض دول المنطقة (ليبيا؛ اليمن؛ سوريا..) في نزاعات داخلية مسلحة نتيجة عدة عوامل، من بينها تفكك وانهيار أجهزة الدولة، والتدخلات الخارجية، الصراعات على السلطة، والانقسامات الداخلية..

وقد تبنى 'بارك أوباما' احتجاجات "الربيع العربي"، كما دعمت إدارته التحولات التي حصلت ببعض الدول، حيث تكشف مذكرات وزيرة الخارجية الأمريكية 'هيلاري كلنتون' في عهد الرئيس الأمريكي 'بارك أوباما' عن كيفية تعامل الإدارة الأمريكية مع هذه الاحتجاجات، بل تؤكد بأن الولايات المتحدة سعت إلى إحداث إصلاحات بالعالم العربي منذ عهد وزيرة الخارجية 'كونديليزا رايس' في إدارة الرئيس الأمريكي 'جورج بوش'، حيث "زارت مصر سنة 2005، فأدلت باعتراف لافت، "طوال نصف قرن، اختارت الولايات المتحدة السعي إلى الأمن على حساب الديمقراطية، ولم تتحقق أي منهما، سيختلف الأمر من الآن وصاعدا، على ما وعدت"، وفي سنة 2009 دعا بارك أوباما في خطاب ألقاه بالقاهرة إلى ضرورة إحداث "إصلاحات ديمقراطية"[2].

لكن الإدارة الأمريكية اتسمت مواقفها بالتذبذب من أحداث الربيع العربي، فبينما دعمت الإصلاحات والاحتجاجات والتغيير الذي حصل ببعض الدول، فإنها تحفظت كثيرا في دول أخرى، خاصة دول

[1]- John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Israel lobby and U.S. foreign policy, Farrar, Straus and Giroux, New York, First edition, 2007, p 91.

[2]- هيلاري كلنتون، مذكرات: خيارات صعبة، ميراي يونس، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2015، ص 324.

الخليج التي تجمعها معها علاقات تاريخية واقتصادية وطيدة، بل وتتواجد بأراضيها معظم القواعد العسكرية الأمريكية[1]، وقد اعترفت بذلك وزيرة الخارجية الأمريكية في مذكراتها من خلال حديثها عن البحرين، حيث قالت "كانت البحرين حالا معقدة بالنسبة إلينا، بصفة كونها القاعدة الرئيسية للبحرية الأمريكية في الخليج الفارسي"[2]، تلك الدولة التي عرفت احتجاجات في فبراير 2011 فتدخلت القوات السعودية والإماراتية لوقف هذه الأحداث، إذ "عبرت (بتاريخ الاثنين 14 مارس 2011) آلاف القوات السعودية حدود البحرين، مجهزة بمائة وخمسين مدرعة، تبعها حوالي خمسمائة شرطي من الإمارات العربية المتحدة"[3]، لينتهي الأمر بالسيطرة على الوضع وطرد المحتجين من تقاطع طرق "دوار اللؤلؤة" بالعاصمة المنامة.

وحسب 'جون ميرشايمر'، فإن إدارة 'بارك أوباما' "ألتزمت الصمت بينما كانت القوات السعودية والبحرينية تسحق المتظاهرين في البحرين" وسبب ذلك حسب قوله هو أن "الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية يتمركز في البحرين ولدينا علاقات ممتازة مع قادتها"[4]، بما يعني بأن الإدارة الأمريكية تضع أولوياتها ومصالحها قبل أي خطاب أخر، بل أن إدارة 'بارك أوباما' لم تستطيع تغيير سياستها من الشرق الأوسط نتيجة الضغوطات التي مورست عليها بالداخل، ولعلاقاتها مع الخليج، وهذا ما يعكسه مقال 'جون ميرشايمر' المنشور بتاريخ 23 ماي 2011 تحت عنوان "أوباما والقفص الحديدي Obama and The Iron Cage"، بموقع Counterpunch.

فضلا عن ذلك، فإن 'ميرشايمر' كان ضد التدخل في المنطقة بعد أحداث الربيع العربي، وقد عبر عن ذلك في بعض مقالاته، لعل أبرزها المقال المنشور في The National Interest، بتاريخ 27 نونبر 2016، تحت عنوان Donald Trump Should Embrace a Realist Foreign Policy: But can he take on the infamous Washington “Blob?“، ثم مقال أخر نشره بمعية Stephen M. Walt، في صيف 2016، تحت عنوان The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S. Grand Strategy، بمجلة Foreign Affairs، حيث يؤكد على ضرورة أن لا تتدخل في هذه المنطقة بشكل مباشر، وبدل ذلك عليها أن تمارس التوازن من خارج المجال..

على سبيل المثال، انتقد 'جون مرشايمر' الولايات المتحدة من خلال "مساعدتها في إسقاط نظام معمر القذافي بليبيا، ثم من خلال دعم خصوم نظام 'الأسد' بسوريا، لهذا يحث 'جون ميرشايمر' على عدم

[1]- قاعدتين بقطر، وقاعدة جوية بالإمارات وقاعدتين بالكويت وقاعدة بالبحرين، بالإضافة إلى التواجد العسكري بمياه الخليج وأيضا تواجد ألاف الجنود والملحقين العسكريين بالدول الخليجية - خاصة السعودية - في إطار مهمات التدريب والتكوين وتبادل الخبرات.

[2]- هيلاري كلنتون، مرجع سابق، ص 347.

[3]- هيلاري كلنتون، مرجع سابق، ص 345.

[4]- John J. Mearsheimer, Obama and The Iron Cag, Counterpunch, MAY 23, 2011, accessed on 05.06.2021, at : https://www.counterpunch.org/2011/05/23/obama-and-the-iron-cage-2/

التدخل في سوريا، وأن تترك "روسيا لإنهاء النزاع بهذه المنطقة" لأن الاحتجاجات "أدت إلى تفاقم الفوضى بالبلد"، بل أن 'جون ميرشايمر'، انتقد سياسات الإدارات الأمريكية السابقة، كإدارة 'بيل كلنتون' وإدارة 'جوج بورش الابن من خلال عدم الانسحاب من منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج، حيث سلك الرئيس الأمريكي 'بيل كلنتون' ما يعرف بسياسة "الاحتواء المزدوج Dual Containment" تجاه كل من إيران والعراق، كما سلكت إدارة 'بوش سياسة "التحول الإقليمي Regional Transformation" من خلال تدخلها العسكري بكل من أفغانستان والعراق[1].

علاوة على ذلك، فإن 'جون ميرشايمر' ينتقد السياسة الأمريكية القائمة على الهيمنة الليبرالية من خلال التدخل في منطقة الشرق الأوسط عبر إسقاط ستة أنظمة وهي العراق ومصر وليبيا وسوريا واليمن بالإضافة إلى أفغانستان، هذا التدخل حسب 'جون ميرشايمر' كان مآله الفشل الذريع، نتيجة دخول هذه الدول في حالة من الفوضى والنزاعات الأهلية، باستثناء مصر التي عاد فيها النظام القديم للحكم، أكثر من ذلك، أدت هذه السياسة إلى تفاقم معضلة الإرهاب[2]، ومنها ظهور "التنظيم الإرهابي داعش".

بالمجمل، فإن "جون ميرشايمر" كان ضد التدخلات والتواجد الأمريكي بالمنطقة العربية بعد أحداث "الربيع العربي"، نتيجة سياسة الهيمنة الليبرالية التي تؤدي بها إلى الدخول في حالة حرب بجميع مناطق المعمور عبر تواجد قواتها العسكرية، وهذا يتطلب منها الكثير من المال ويستنزف جهودها، بل تكسب من خلاله عداءات للشعوب التي تتدخل فيها، لهذا فإن 'ميرشايمر'، وإن كان يناصر الديمقراطية ويعارض الأنظمة الديكتاتورية من حيث المبدأ، فإنه لا يتفق مع سياسة الولايات المتحدة التدخل لتغيير الأنظمة، بحكم أن ذلك ليس سياسة واقعية، بقدر ما أنها سياسة متهورة تتحكم فيها القناعات الليبرالية التي تسيطر على صناع القرار بالولايات المتحدة، لأن الدول ممكن ان تركز على ديمقراطيتها الداخلية في ما يتعلق بالسياسة المحلية، لكن على المستوى الدولي يقتضي منها التعامل بواقعية.

الفقرة الثالثة: الملف النووي الإيراني

على غرار موقف العديد من علماء السياسة ومنظري العلاقات الدولية من الحرب على العراق سنة 2003 من خلال اعتبارهم بأن تلك الحرب لا تخدم المصلحة الوطنية الأمريكية، فإن هاته النخبة الأكاديمية الأمريكية كان لها موقف من الملف النووي الإيراني ومن الاتفاق الذي كانت إدارة أوباما تعتزم إبرامه مع إيران بمعية كل من روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة بالإضافة إلى ألمانيا، حيث اعتبروا بأن الاتفاق النووي الإيراني يخدم المصلحة الوطنية الأمريكية The Iran Nuclear

[1]- John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S. Grand Strategy, Foreign Affairs, July/August 2016, p 76.

[2]- John J. Mearsheimer, Donald Trump Should Embrace a Realist Foreign Policy: But can he take on the infamous Washington “Blob?, The National Interest, November 27, 2016, accessed on 07.06.2021, at : https://nationalinterest.org/feature/donald-trump-should-embrace-realist-foreign-policy-18502

Agrement is in America's National Interest، عبر إعلان موقع من طرف حوالي 48 من المنظرين وعلماء السياسة ومنشور بجريدة نيويورك تايمز New York Times، بما فيهم الذين مازالوا أحياء من الموقعين عن إعلان نيويورك سنة 2002 حول اعتبار الحرب على العراق ليست مصلحة وطنية أمريكية[1].

فقد أكدت هذه الوثيقة بأن الاتفاق هو الأداة الممكن أن تجنب الولايات المتحدة الأمريكية الحرب مع إيران التي ستكون مكلفة ومدمرة، وسيمكن هذا الاتفاق الولايات المتحدة والحلفاء من مراقبة الطموحات الإيرانية النووية، إذ لن يكون بإمكان إيران إخفاء برامجها النووية السرية، بينما رفض الاتفاق مع إيران سيضع الولايات المتحدة في المواجهة وحيدة وسيؤدي بإيران إلى مواصلة برامجها النووية السرية التي لن يكون بمقدور الولايات المتحدة التعرف عليها، بل أن الاتفاق سيحد من طموحات إيران في الحصول على أسلحة نووية ذات طابع هجومي، بقدر ما أنه سيكون لها طابع سلمي وتحت مراقبة الدول الموقعة على الاتفاق[2].

فضلا عن ذلك، فقد عارض "جون ميرشايمر" قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي في مقال نشره بجريدة نيويورك تايمز The new York Times، بتاريخ 1 يونيو 2019، تحت عنوان " Iran Is Rushing to Build a Nuclear Weapon - and Trump Can’t Stop It"، بحجة أن هذا الانسحاب سيؤدي بإيران إلى استئناف أنشطتها النووية بشكل سري، الأمر الذي سيصعب معه معرفة القدرات النووية الإيرانية، بل سينتج عنها امتلاك إيران للأسلحة النووية في وقت وجيز بغية حماية نفسها من أي اعتداء، لأن التهديد الأمريكي بشن حملات قصف عسكرية على إيران، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، سيجعلان من إيران دولة أكثر عزما لامتلاك السلاح النووي بغية تأمين نفسها من أي هجوم[3].

في ذات السياق، اعتبر "جون ميرشايمر" بأن سياسة ترامب تجاه إيران اتسمت بعدم الواقعية، وذلك من خلال رضوخه لضغوطات المتشددين في إدارته، فهذه السياسة ستعقد الملف بشكل أكثر،

[1]- Robert J. Art; Richard K. Betts; Timothy Crawford; Michael C. Desch ; Virginia Page Fortna; Sumit Ganguly; F. Gregory Gause, III; Charles L. Glaser; Kelly Greenhill; Carolyn Hartzell, Richard K. Herrmann; George C. Herring; Valerie Hudson; Robert Jervis; Chaim Kaufmann; Elizabeth Kier; Deborah Larson; Christopher Layne; Jack S. Levy; Peter Liberman; Rose McDermott; John J. Mearsheimer; Rajan Menon; Steven E. Miller; Nuno Monteiro; Robert A. Pape; Paul Pillar; Barry R. Posen; Robert Powell; Jeremy Pressman; George H. Quester; Sebastian Rosato; Richard Rosecrance; Joshua Rovner; Scott Sagan; Elizabeth Saunders; Thomas C. Schelling; Randall L. Schweller; Jack L. Snyder; Paul Staniland; Jerey Taliaferro; Shibley Telhami; Benjamin Valentino; Stephen Van Evera; Stephen M. Walt; Cindy Williams; William Wohlforth.

[2]- John J. Mearsheimer and All, The Iran Nuclear Agrement is in America's National Interest, New York Times, Sebtember 8, 2015.

[3]- John J. Mearsheimer, Iran Is Rushing to Build a Nuclear Weapon - and Trump Can’t Stop It, The new York Times, July 1, 2019, accessed on, July 13, 2021, at: https://www.nytimes.com/2019/07/01/opinion/iran-is-rushing-to-build-a-nuclear-weapon-and-trump-cant-stop-it.html.

وتزحزح الثقة بين الإيرانيين والأمريكيين إبان الاتفاق، حيث سيصعب إعادة الأمور لمرحلة ما قبل الانسحاب من الاتفاق، أكثر من ذلك، فإن إيران ستكثف من جهودها، ليس فقط عبر استئناف أنشطتها النووية السرية التي لن تكون تحت المراقبة الدولية، بل أيضا لمواجهة الضغوطات الأمريكية والعقوبات التي تهدد اقتصادها بالانهيار، وذلك عبر استهداف المصالح الأمريكية بالمنطقة باستخدام أدواتها السرية، حيث كان 'ميرشايمر' مع ضرورة عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي[1].

المطلب الثاني: المناطق الإستراتيجية العالمية وتوازن القوى الإقليمي

تتميز السياسة الدولية بالصراع والتنافس القوي بين القوى العالمية، فمن منطلق الواقعية فالأثار السلبية للفوضى الدولية هي التي تؤدي إلى الصراع، لهذا تلجأ الدول إلى القوة وتوازن القوى للتغلب على أثار هذه الفوضى، ليس هذا فحسب، بل أن هناك مناطق إستراتيجية تكون محل منافسة بين القوى العظمى، لاعتبارات كثيرة، إما لأنها تنتج الثروة الصناعية وتتمركز فيها الثروة العالمية، أو لأنها تمتلك الثروات الطبيعية التي تشكل أساس التصنيع والتقدم الاقتصادي، أو لأنها ذات موقع استراتيجي من حيث تمركزه الجغرافي القريب من البحر، أو بحكم أنها تتمركز بممرات الملاحة البحرية والمضايق، حيث تكون معبرا للحركة التجارية العالمية.

ويقدم 'جون ميرشايمر' في كتاباته ثلاثة مناطق إستراتيجية عالمية، التي تشكل مناطق للصراع الاستراتيجي العالمي، كما أن الولايات المتحدة باعتبارها القوى العظمى الوحيدة الآمنة في جغرافيتها، تحاول منع القوى العظمى الأخرى من تحقيق الهيمنة على هذه المناطق، لهذا تعتبرها امتداد لأمنها الاستراتيجي، وتتمثل هذه المناطق كما أسلفنا القول في: أوربا ومنطقة شرق أسيا والخليج العربي والفارسي؛ بالنسبة للأولى والثاني فهي التي "تتمركز فيها القوى العظمى الأخرى، أما منطقة الخليج فهي المصدر الرئيسي للموارد الطاقية كالنفط"[2]، بينما لا نعثر في كتابات 'جون ميرشايمر' على مناطق إستراتجية أخرى، بحكم أنها في نظره لا تحتل أولوية عند القوى العظمى، كما لا يعالج كثيرا القوى الصاعدة وتأثيرها على السياسة الدولية.

سنحاول في هذا المطلب الحديث عن المناطق الإستراتيجية الثلاثة في الفرع الأول، بينما سنعالج في الفرع الثاني حدود التنظير الواقعي عند 'جون ميرشايمر'.

[1]- ibid.
[2]- John J. Mearsheimer, Realism and Restraint, Summer 2019 / Issue NO.14, p 17.

الفرع الأول: المناطق الإستراتيجية

يعتقد 'جون ميرشايمر' بأن الولايات المتحدة خططت لعقود لمنع القوى العظمى الأخرى من السيطرة على أوروبا وشرق أسيا والخليج العربي والفارسي[1]، لهذا اهتمت بالحفاظ على التوازن بهذه المناطق، بغية، أولا، أن لا تظهر ضمنها قوى إقليمية مهيمنة كبرى أو صغرى، وثانيا، لمنع القوى العظمى الأخرى من السيطرة على مناطق تشكل مصدر الثروة العالمية.

الفقرة الأولى: أوربا

شكلت أوروبا على مر التاريخ الحديث والمعاصر محطة لأهم التحولات الكبرى، فهي المنطقة التي كانت الحروب الكبرى مسرحا لها خلال القرن العشرين (الحربان العالميتان الأولى والثانية)، ناهيك عن الحروب الصغرى بين القوى الأوربية خلال فترات متقطعة، ثم أن دول هذه المنطقة تعرف تقدما صناعيا واقتصاديا بوأها المراتب المتقدمة على المستوى العالمي، وجعل منها قوى استعمارية للقوى العالمية الأخرى خلال فترات من التاريخ الحديث، الأمر الذي كانت فيه القوى الأوربية اللاعب الأبرز منذ عصر النهضة وإلى غاية اليوم.

وتتكون أوربا من العديد من الدول القوية اقتصاديا وعسكريا (أنظر الجدولين 1و2)، لعل أبرزها روسيا التي يتواجد نصفها الغربي بأوربا ونصفها الشرقي بالقارة الأسيوية[2]، ثم المملكة المتحدة التي يفصلها عن يابسة القارة الأوربية مياه البحر، حيث تتواجد على شكل جزيرة محاطة بالمياه، ثم فرنسا القوة الاقتصادية والعسكرية التي تتموقع وسط أوربا، بالإضافة إلى هذه القوى الثلاث التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الثانية، فإن هناك قوة اقتصادية أوربية ذات وزن عالمي وهي ألمانيا، إلا أنها لا تصنف ضمن القوى العظمى لأسباب تاريخية[3]، ثم هناك أيضا قوى أخرى قوية اقتصاديا، نموذج إيطاليا[4]، ناهيك على الاتحاد الأوربي باعتباره قوة اقتصادية يجمع حوالي 27 دولة أوربية.

[1]- معظم كتابات جون ميرشايمر تتحدث على هذه المناطق الثلاثة، نموذج كتاب مأساة سياسة القوى العظمى لجون مسرشايمر، وأيضا المقالات الأخرى.

[2]- تعتبر روسيا عضو ضمن مجلس أوربا باعتباره منظمة حقوقية تضم معظم دول أوربا، حيث يصل عدد الأعضاء إلى 47 دولة، لكن روسيا ليست عضو بالاتحاد الاوربي الذي يجمع 27 دولة.

[3]- لا تصنف ألمانيا قوى عظمى لأنها تعتمد في أمنها على الولايات المتحدة، لكنها تعد رابع قوة اقتصادية عالمية وهي القوة الاقتصادية الكبرى بأوربا، كما تتواجد ضمن مجموعة الدول السبع ومجموعة الدول العشرين الأقوى اقتصاديا على المستوى العالمي.

[4]- تتواجد إيطاليا ضمن الدول السبع باعتبارها الدول الاقتصادية القوية وهي ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا واليابان وإيطاليا، مع الإشارة إلى أن المجموعة غيرت اسمها للدول الثمانية بعد التحاق روسيا بها، لكن لم انسحبت روسيا بعد الأزمة الأوكرانية، كما تتواجد إيطاليا ضمن الدول العشرين الأقوى اقتصاديا على المستوى العالمي.

	الناتج القومي الإجمالي	تعادل القوة الشرائية	النسمة بالمليون
ألمانيا	4.038.5	4.912.7	83.1
فرنسا	2.846.9	3.490.5	67.1
المملكة المتحدة	2.821.8	3.277.8	66.8
إيطاليا	2.082.8	2.780.6	60.3
روسيا	1.651.4	4.293.5	144.1

الجدول 1: مؤشرات القوة الكامنة للدول الكبرى الأوربية وفق أرقام البنك الدولي سنة 2019.

لهذا فإن أوربا هي المنطقة الجغرافية التي تتشكل من العديد من القوى الكبرى، منها قوى تمتلك مقومات القوى العظمى من خلال قدراتها العسكرية والاقتصادية، إذ بإمكانها أن تتطور في الاتجاه الذي يجعل منها قوى ذات طموحات للهيمنة (نموذج روسيا والمملكة المتحدة وفرنسا)، بينما هناك قوى أوربية أخرى تمتلك مقومات القوة الكامنة، لكنها ضعيفة عسكريا (أنظر الجدول2)، نموذج ألمانيا وإيطاليا، إلا أن وزنها الاقتصادي يجعل منها قوى ذات تأثير على الاقتصاد العالمي بشكل عام والأوربي على وجه الأخص، الأمر الذي يعني بأن هذه المنطقة هي مجال حيوي استراتيجي.

	الترتيب عالميا	الترتيب إقليميا	القوة المشغلة	القوة الاحتياطية
روسيا	الثانية	الأولى	1.014.000	2.000.000
فرنسا	السابعة	الثانية	270.000	35.000
المملكة المتحدة	الثامنة	الثالثة	195.000	80.000
إيطاليا	اثني عشر	الخامسة	175.000	20.000
ألمانيا	خمسة عشر	السادسة	185.000	30.000

الجدول2: تصنيف القوة العسكرية للدول الكبرى الأوربية وفق مؤشرات 2021 موقع Firepower.

ويؤكد 'جون ميرشايمر' بأن أوربا شكلت منطقة إستراتيجية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة منذ بداية القرن العشرين، حيث كانت تتدخل كلما بدا بأن هناك دولة تحاول الهيمنة الإقليمية على القارة[1]، إلا أنه لا يرى بأن هناك قوى قادرة على تحقيق الهيمنة في الوقت الراهن، لاعتبارات سياسية واقتصادية وعسكرية، الأمر الذي يحث من خلاله الولايات المتحدة على الانسحاب من أوربا وترك أوربا للأوربيين، أي أن يتولى الأوربيين حماية أنفسهم بدل أن تتولى الولايات المتحدة حماية أمنهم، بل يحث على عدم الاصطدام بروسيا بالمنطقة، لأنها لا تشكل أي خطر على المصالح الإستراتيجية الأمريكية.

الفقرة الثانية: منطقة شرق آسيا

تعد منطقة شمال شرق آسيا من المناطق الإستراتيجية المهمة في الوقت الحالي، لاعتبارات كثيرة، أولها، أنها تشكل منطقة تمركز الثروة العالمية، حيث تتواجد ضمنها دول من أقوى الاقتصاديات العالمية، كالصين واليابان وكوريا الجنوبية.. وثانيا، لأنها منطقة تتشكل من العديد من الدول القوية اقتصاديا وعسكريا، ومن قوى صاعدة اقتصادية مهمة كسنغفورة والتايوان وهونغ كونغ.. وثالثا، لأنها منطقة تشهد حركية اقتصادية متنامية غير مسبوقة ومشاكل إقليمية تهدد بزعزعة استقرار المنطقة، كالملف الكوري الشمالي النووي، إضافة إلى مشاكلها مع كوريا الجنوبية واليابان، والمشاكل الإقليمية للصين مع جيرانها..

علاوة على ذلك، تجاور دول هذه المنطقة قوى اقتصادية وعسكرية كبرى كروسيا والهند.. حيث تشهد تنافسا قويا حول الريادة الإقليمية، ناهيك على تواجد حلفاء الولايات المتحدة الذين يتخوفون من الصعود الصيني المتنامي، إذ يبين الجدول (3) بأن الصين واليابان وكوريا الجنوبية من القوى ذات الإمكانيات القوية اقتصاديا وعسكريا، هذا مع الإشارة إلى أن الصين ثاني قوة اقتصادية في العالم، بينما اليابان ثالث قوة اقتصادية عالميا.. في حين لا تتوفر المعطيات حول القوة الاقتصادية لكوريا الشمالية، وهي قوة اقتصادية ضعيفة جدا، لكنها قوة عسكرية ونووية بالمنطقة..

[1]- نموذج محاولة ألمانيا الفهريرية الهيمنة خلال الحرب العالمية الأولى؛ وألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية؛ والاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة.

	القوة العسكرية	الثروة GNP	السكان بالمليون نسمة	المساحة الجغرافية بألف كلم مربع
الصين	الثالثة عالميا	14.555.4	1.397.7	9.562.9
اليابان	الخامسة عالميا	5.266.9	126.3	378.0
كوريا الجنوبية	السادسة عالميا	1.747.2	51.7	100.3
كوريا الشمالية	28 عالميا	غير متوفر	25.7	120.5

الجدول 3: القوة العسكرية والكامنة لدول شرق آسيا (الصين واليابان والكوريتين)

على غرار ذلك، فدول الجوار الأسيوي التي تنتمي للقارة هي الأخرى من القوى الاقتصادية العسكرية القوية كروسيا والهند، إضافة إلى دول أخرى بدرجة أقل كالفيتنام والتايلاند وباكستان، ناهيك عن الدول الصغيرة المحسوبة إداريا على الصين كمكاو وهونغ كونغ والتيوان.. ثم هناك أيضا الدول الأقل قوة بالمنطقة كمنغوليا والفلبين.. ويبين الجدول (4) حجم التفاوت بين هذه الدول في القوة العسكرية والاقتصادية، لكن الواضح بأن بهذه المنطقة تتمركز الدول ذات القوة العسكرية الهائلة[1]، والقوة الاقتصادية الكبيرة[2]، ناهيك على تواجد أكبر عدد سكان العالم.

[1]- الواضح بأن المنطقة تشهد صراعا للتسلح وزيادة في الإنفاق العسكري سنويا، بل حتى الدول المعروفة تاريخيا بضعف قواتها العسكرية أضحت هي الأخرى تزيد من حجم قوتها العسكرية ككوريا الجنوبية واليابان؛ بينما تتمركز بهذه المنطقة أقوى خمس دول عسكريا بعد الولايات المتحدة وهي على التوالي: روسيا؛ الصين؛ الهند؛ اليابان؛ كوريا الجنوبية

[2]- المعطيات المتعلقة بالقوة العسكرية والواردة في الجداول أعلاه مأخوذة من موقع Firepower، بينما المعطيات المتعلقة بالناتج القومي الإجمالي مأخوذة من البنك الدولي.

	القوة العسكرية	الثروة GNP	السكان	المساحة الجغرافية
روسيا	الثانية عالميا	1.651.4	144.4	17.098.3
الهند	الرابعة عالميا	2.893.2	1.366.4	3.287.3
باكستان	العاشرة عالميا	304.5	216.6	796.1
الفلبين	48 عالميا	415.8	108.1	300.0
منغوليا	101 عالميا	12.2	3.2	1.564.1
فيتنام	24 عالميا	249.4	96.5	331.2
تايلاند	26عالميا	505.3	69.6	513.1

الجدول 4: القوة العسكرية والاقتصادية لدول جنوب وشرق آسيا

هذا مع الإشارة إلى تواجد خمسة قوى نووية بالمنطقة وهي الصين وروسيا وكوريا الشمالية والهند وباكستان.. وتندرج هذه القوى ضمن النادي النووي الذي يتشكل أيضا من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل..

	الرؤوس المخزنة	الرؤوس الأخرى	إجمالي المخزون
روسيا	1570	4805	6375
الصين	-	320	320
الهند	-	150	150
باكستان	-	160	160
كوريا الشمالية	-	[40-30]	[40-30]

الجدول 5: القوى النووية الآسيوية الخمسة

من جانب أخر، تشهد منطقة أسيا العديد من الصراعات والنزاعات الإقليمية بين دول الجوار، فالصين مثلا لها العديد من النزاعات الحدودية مع الهند والفلبين..، كما لها مشكل مع تايوان وهونغ كونغ

التي تعتبرهما تابعان لها، وهناك أيضا النزاع الهندي الباكستاني الذي يهدد سلم المنطقة، خصوصا أن الهند تعتبر أحد أهم حلفاء الولايات المتحدة، بينما تقف الصين إلى جانب باكستان، أضف إلى ذلك النزاع التاريخي بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية، الذي يكشف نوع من الاصطفافات بين حلفاء الولايات المتحدة بالمنطقة (كوريا الجنوبية واليابان) من جهة، وبين كوريا الشمالية والصين من جهة ثانية.

لهذا فإن هذه المنطقة تشكل أهمية أمنية إستراتيجية للولايات المتحدة، ويعتبرها "جون ميرشايمر" من أهم المناطق بالنسبة لأمن الولايات المتحدة، لأسباب وجيهة، "فإذا ما واصلت الصين صعودها المثير للإعجاب، فمن المرجع أن تسعى للهيمنة على آسيا"[1]، وهذا يتطلب - حسب 'جون ميرشايمر' - من الولايات المتحدة منعها من تحقيق ذلك، لأن محدد الهيمنة الإقليمية على المناطق الاستراتيجية يشكل أحد أهم طموح القوى العظمى، كما يعتبر أحد أهم المحددات لنظرية 'جون ميرشايمر'..

الفقرة الثالثة: الخليج العربي والفارسي

تعتبر منطقة الخليج العربي والفارسي ثالث منطقة حيوية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة وباقي القوى العظمى الأخرى وفق 'جون ميرشايمر'، فرغم أنها لا تنتج الثروة ولا تندرج دولها ضمن القوى الصناعية القوية، إلا أنها تشكل خزان عالمي للطاقة، ومصدر إمداد معظم دول العالم بالنفط والغاز، بل أن هذه المنطقة هي "المصدر الرئيسي لمورد مهم وهو النفط"[2]، حيث تمتلك دولها أكبر الإحتياطات العالمية من النفط، كما تعد من كبار المنتجين والمصدرين، ناهيك على أن دولها تندرج ضمن منظمة الأوبيك المصدرة للنفط في العالم كالسعودية والإمارات والكويت وإيران والعراق، بالإضافة إلى قطر التي انسحبت من المنظمة، لكنها تعد أكبر مصدر عالمي للغاز..

[1]- John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Case for Offshore Balancing, op.cit, p 81.
[2]- John J. Mearsheimer, Realism and Restraint, op.cit, p 17.

	الاحتياط العالمي		الإنتاج	بالألف	النفط	الخام	سوائل	الغاز
	بالألف برميل	مليون	برميل في اليوم		والمكثفات برميل في اليوم	بالألف برميل في اليوم	الطبيعي	بالالف برميل في اليوم
فنزويلا	303.7		918		839		80	
السعودية	297.6		11832		10145		1687	
كندا	169.7		5651		4688		963	
إيران	155.6		3535		2980		555	
العراق	145.6		4779		4712		68	
روسيا	107.2		11540		11292		248	
الكويت	101.5		2996		2678		318	
الإمارات	97.8		3998		3360		638	
الولايات المتحدة	68.9		17045		12232		4813	
ليبيا	48.4		1227		1200		27	

الجدول6: تصنيف الدول حسب الاحتياطي العالمي من النفط والإنتاج اليومي سنة 2019.

ويبين الجدول (5) بأن ثلاثة من دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية والإمارات والكويت) هي من بين العشر دول التي تمتلك أكبر احتياطي من النفط، هذا بالإضافة إلى تواجد دولتين من المنطقة وهما إيران والعراق، حيث تمتلكان احتياطات مهمة من النفط، كما يبين الجدول بأن السعودية تمتلك ثاني أكبر احتياط عالمي من النفط بعد فنزويلا وهي ثاني منتج عالمي بعد الولايات المتحد الأمريكية، وجدير بالذكر إلى أن النفط الخليجي يمتاز بسهولة استخراجه وتحويله "فتكلفة تحويل النفط السعودي لا تتعدى خمس تحويل النفط الروسي أو عشره"[1]، أي أنه غير مكلف بالمقارنة مع النفط الروسي أو النفط الصخري الأمريكي أو الفنزويلي أو حتى الجزائري..

[1]- أحمد محمد أبو زيد، الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي، مجلة سياسات عربية، العدد 17، نونبر 2015، ص 17.

على غرار ذلك، تمتلك هذه المنطقة ثورة غازية مهمة، حيث تمتلك دول المنطقة احتياط هام من الغاز، خاصة إيران وقطر، إضافة إلى السعودية والإمارات، ويبين الجدول (6) بأن هذه الدول تصنف ضمن قائمة الدول العشر الأكثر امتلاكا لاحتياطات الغاز في العالم، رغم أن السعودية والإمارات يركزان على النفط بشكل أكثر، عكس قطر التي انسحبت من منظمة أوبيك المصدرة للنفط، فحولت اهتماماتها بشكل أكثر للغاز..

	الاحتياط العالمي بالترليون متر مكعب	الإنتاج بالبليون متر مكعب	الاستهلاك بالبليون متر مكعب
روسيا الفيدرالية	38.0	*679.0*	444.3
إيران	32.0	*244.2*	223.6
قطر	24.7	*178.1*	41.1
تركمنستان	19.5	*63.2*	31.5
الولايات المتحدة	12.9	*920.9*	846.6
الصين	8.4	*177.6*	307.3
فنزويلا	6.3	*26.5*	26.5
المملكة السعودية	6.0	*113.6*	113.6
الإمارات	5.9	*62.5*	76.0
نيجيريا	5.4	*49.3*	--

الجدول 7: قائمة الدول العشر الأكثر احتياطي عالمي للغاز وفق احصائيات 2019.

ناهيك على أن الدول الخليجية الأخرى تمتلك ثروة غازية مهمة كعمان، كما تعد من بين أهم المصدرين للغاز (خاصة قطر وعمان)، إذ تتبوأ قطر قائمة الدول العالمية في تصدير الغاز (أنظر الجدول 8)، بينما انضمت عمان خلال السنوات الأخيرة لقائمة الدول العشر الأكثر تصديرا للغاز وفق احصائيات 2018 و2019 على التوالي[1]، بينما تعد الدول الخليجية الأخرى (السعودية والإمارات) من

[1]- لا تختلف المعطيات كثيرا رغم التفاوت في بعض الأحيان المرتبط بالتقلبات العالمية، ففس الدول تمتلك لاحتياط مهم من الغاز والنفط، كما أن هذه الدول هي التي تتصدر الإنتاج والتصدير، باستثناء المعطيات الواردة في السنوات الأخيرة التي تبين بأن عمان انضمت إلى قائمة الدول المصدرة للغاز، بينما قطر انسحبت من منظمة أوبيك، لتركز جهودها الأكبر على الغاز، وهي الآن تتبوأ الدول العالمية من حيث التصدير.

بين الدول التي تحقق نوع من الاكتفاء الذاتي في الغاز، وفي بعض اللحظات تضطر للاستيراد كما يبين الجدول أعلاه من خلال ارتفاع نسبة الاستهلاك مقارنة بنسبة الإنتاج بالنسبة للإمارات العربية المتحدة أو تساوي الاستهلاك مع الإنتاج بالنسبة للمملكة العربية السعودية..

قائمة الدول	1. قطر	2. أستراليا	3. الولايات المتحدة	4. روسيا	5. ماليزيا	6. نيجيريا	7. ترينيداد توباغو	8. الجزائر	9. اندنيسيا	10. عمان
التصدير ببليون متر مكعب	107.1	104.7	47.5	39.4	35.1	28.8	17.0	16.6	16.5	14.1

الجدول 8: قائمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي وفق إحصائيات 2019.

ورغم أن هذه المعطيات غير مستقرة، حيث تتغير بتغير السياق العالمي المرتبط بالعرض والطلب والإنتاج والاستهلاك، إلا أنه تبقى ثلاثة دول دائما في مقدمة التصدير العالمي وهي قطر وأستراليا وروسيا، كما تظل الدول الأخرى ضمن قائمة العشر المصدرين للغاز في العالم وفق ما معطيات 2018، مما يؤكد بأن دولتين خليجيتن توجد ضمن العشر مع التأكيد أن قطر هي من أكبر المصدرين وثالث منتج عالمي مع استهلاكية أقل، الأمر الذي يعطيها ميزة أكثر للاستحواذ على سوق الغاز العالمي..

وعليه، فإن منطقة الخليج هي من المناطق الحيوية عالميا، حيث ترتبط معها معظم دول العالم باتفاقيات للغاز والنفط، خاصة الدول الصناعية الغربية والأسيوية (كوريا الجنوبية واليابان) والصين[1]، كما تمارس نفوذا عالميا من خلال استغلال ورقة النفط والغاز، الأمر الذي يجعلها من المناطق التي تشهد صراعا وتنافسا متناميا بين القوى العظمى، خاصة الولايات المتحدة التي يتواجد معظم قواعدها العسكرية بهذه المنطقة..

الفرع الثاني: حدود التنظير الواقعي عند جون ميرشايمر

بالرغم من أن 'جون ميرشايمر' قدم نظرية واقعية جديدة حول السياسة الدولية، إلا أن تحليله ارتكز بشكل أساسي على القوى العظمى، باعتبارها القوى التي تشكل النظام، بل أنه ركز على ثلاثة مناطق التي اعتبرها حيوية بالنسبة للقوى العظمى كما أسلفنا القول أعلاه، خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، بينما لم يولي أهمية قصوى للمناطق العالمية الأخرى كإفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو آسيا الوسطى أو غيرها.. ناهيك على أنه استبعد القوى الصاعدة من دائرة التحليل أو القوى الاقتصادية الكبرى..

[1]- باستثناء روسيا باعتبارها من بين الدول المصدرة للغاز والنفط في العالم؛ لكنها لا توجد ضمن منظمة الأوبيك، أو بالأحرى هي توجد ضمن منظمة الأوبيك+، ورغم ذلك فروسيا ترتبط بدول الخليج باتفاقيات عسكرية ضخمة، ومحاولات خليجية الانفتاح على السوق الروسية للأسلحة.

سنحاول في هذا الفرع الحديث في الفقرة الأولى عن غياب مناطق إقليمية من دائرة التحليل، في حين سنخصص الفقرة الثانية لإغفال القوى الدولية الصاعدة الدولية الأخرى..

الفقرة الأولى: غياب مناطق إقليمية من دائرة التحليل

ترتكز نظرية 'جون ميرشايمر' على مناطق محددة في التحليل، وهي منطقة شرق آسيا وأوربا والخليج، كما أن كتابه "مأساة سياسة القوى العظمى" يركز فيه على المناطق التي كانت مصدرا لحروب القوى العظمى، فيقسم الخريطة العالمية إلى نصف غربي تتواجد فيه الولايات المتحدة أقوى دولة في العالم، ونصف شرقي تحاول الصين السيطرة عليه، ورغم أن حدود النصفين غير واضحتين كما أسلفنا القول، إلا أنه يقصد بهما أمريكا الشمالية وأوربا الغربية وشمال وشرق آسيا، بينما تختفي مناطق أخرى كأمريكا اللاتينية وإفريقيا وغيرها، رغم ما تزخر به هذه المناطق من ثروات وإمكانيات هائلة، على سبيل المثال، فإفريقيا هي من المناطق الجغرافية التي تمتلك "إمكانيات للاستثمار والتسويق، وأيضا باعتبارها مصدر الموارد الطبيعية والفلاحية المتنوعة التي ترشحها لتكون احد أهم الموردين الأساسيين للتغذية والطاقة والمعادن في العالم"[1].

وتجدر الإشارة إلى أن 'جون ميرشايمر' حينما يتحدث على نصفي الكرة الأرضية، فإنه يربطهما بطبيعة القوى العظمى المسيطرة بكل نصف، لهذا فإن تقسيمه يرتبط بطبيعة حضور القوى العظمى بتلك المناطق، أي حينما نتحدث عن النصف الغربي فمعناه أن هذا النصف تتواجد فيه أقوى دولة عظمى وهي الولايات المتحدة، بينما عندما نتحدث عن النصف الشرقي فيرتبط ذلك بوجود الصين كدولة صاعدة تحاول الهيمنة على منطقتها، في حين أنه لا يوجد بمناطق أخرى الخارجة من دائرة التقسيم قوى عظمى يمكن أن تهيمن على مناطقها كأمريكا اللاتينية أو إفريقيا أو الشرق العربي أو غيره..

إلا أنه حينما يتحدث عن المناطق الإستراتيجية الحيوية الثلاث، فإنه يربطها بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية والتنافس بين القوى العظمى أو الإقليمية على تلك المناطق، أي أن هذه المناطق الثلاث شكلت أهمية قصوى للولايات المتحدة، وحاولت منع أي قوى عظمى أو إقليمية من السيطرة عليها طيلة القرن العشرين، ثم أن هذه المناطق مرتبطة بالثروة المنتجة أو الطبيعية التي تشكل أساس تقدم الأمم، إذ كلما سيطرت قوى على منطقة من هذه المناطق، إلا واكتسبت ميزة القوة على غيرها من القوى الدولية، لذلك فإن 'جون ميرشايمر' يحث على ضرورة منع الولايات المتحدة الأمريكية لأي قوى عظمى من السيطرة على هذه المناطق من خلال دعم الحلفاء من جهة، والحفاظ على التوازن من جهة ثانية..

بيد أن هذا التحليل يثير الكثير من الإشكالات، أولها أن هناك مناطق دولية أخرى تمتلك ثروات مهمة وتتصارع عليها القوى العظمى، وثانيا أن هذه المناطق هي الأخرى تشكل مصلحة حيوية للولايات

[1]- سعيد الصديقي، السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا، المعهد المغربي لتحليل السياسات، أبريل 2018، ص 7.

المتحدة الأمريكية، ودليل ذلك اهتمام سياسة الولايات المتحدة أو القوى العظمى الأخرى بهذه المناطق، لعل أبرز هذه المناطق المستبعدة من دائرة التحليل، نجد منطقة أمريكا الجنوبية وآسيا الوسطى وآسيا الجنوبية وشمال إفريقيا وغرب إفريقيا ووسط إفريقيا، بل والقارة الإفريقية بكاملها.. وهذا ما يثير الكثير من التساؤلات، خاصة أن هذه القارة تمتلك ثروات طبيعية مهمة، كما تعرف العديد من الصراعات والمشاكل الإقليمية، ناهيك عن تدخلات القوى العظمى بهذه المناطق..

وبالنظر إلى سياسة الولايات المتحدة، نجد أنها بدأت تولي أهمية لبعض المناطق، على سبيل المثال، منطقة شمال إفريقيا، فاعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية دليل على أن هذه المنطقة هي حيوية[1]، كما أن تزايد الاهتمام بهذه المنطقة من خلال المناورات العسكرية المشتركة ودورها المحوري بمجلس الأمن في إعداد القرارات المتعلقة بالصحراء هو مؤشر على أن الولايات المتحدة تعتبر هذه المنطقة ذات أهمية حيوية، بحكم أولا، أنها ذات موقع استراتيجي، باعتبارها بوابة لأوربا شمالا وإفريقيا جنوبا، وجسر نحو العالم العربي شرقا، ناهيك على تموقعها بين بحري المحيط الأطلسي والأبيض المتوسط، مما يجعل منها معبرا للملاحة العالمية وملتقى الحضارات والثقافات من جهة، أما من جهة ثانية فهي منطقة حيوية للاستثمارات الكبرى في مجالات الصناعة والفلاحة والطاقة..

لهذا فالولايات المتحدة الأمريكية تريد توطيد علاقاتها مع المغرب، بما يعزز حضورها بشمال إفريقيا، خصوصا أن هذه المنطقة كانت معروفة تاريخيا بأنها مرتبطة بدول أوربا الغربية، فقد شكلت على مدار القرن العشرين معتركا للصراع بين القوى الأوربية، خاصة، فرنسا وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا، فمثلا، استعمر المغرب من طرف فرنسا وإسبانيا، بينما حاولت ألمانيا أن يكون لها موطئ قدم بهذه المنطقة، لكنها فشلت، كما استعمرت الجزائر من طرف فرنسا لما يفوق القرن (من 1830 إلى 1962)، في حين استعمرت تونس من طرف فرنسا وليبيا من طرف إيطاليا ومصر من طرف بريطانيا..

علاوة على ذلك، فإن إفريقيا هي نفسها منطقة إستراتيجية حيوية، بحكم أنها قارة تمتلك العديد من الثروات الطبيعية كالغاز والنفط والمعادن، كما تتواجد بعض دولها ضمن منظمة أوبيك (نيجيريا؛ الغابون؛ أنغولا؛ الجزائر؛ ليبيا)، ناهيك على امتلاك دولها الأخرى على المعادن النفيسة، الأمر الذي يجعل من هذه القارة فضاء للتنافس بين القوى الكبرى، إلا أن 'جون ميرشيمر' يصر في كتابته على أن الواقعيين كانوا دائما ضد الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة خارج المناطق الإستراتيجية الثلاثة، حيث يقول "أكد الواقعيون أن صانعي السياسة الأمريكيين يجب أن يتجنبوا الحروب في "العالم الثالث"

[1]- القرار الرئاسي لترامب حول اعترافه بمغربية الصحراء وبالسيادة المغربية على أقاليمه الجنوبية؛ الإعلان الرئاسي حصل خلال 10 دجنبر 2020؛ وفي نفس اليوم أعلن الرئيس عن استئناف العلاقات بين المغرب وإسرائيل؛

أو "العالم النامي"، لأنه كان مأهولًا بقوى ثانوية ذات أهمية إستراتيجية قليلة"[1]، لهذا فإن الحروب بهذه المناطق لا تؤثر في توازن القوى العالمي، بقدر ما أنها تستنزف قوة الولايات المتحدة.

على غرار ذلك، فإن منطقة أمريكا الجنوبية هي الأخرى ذات أهمية إستراتيجية، لاعتبارات كثيرة، منها أن بعض دولها تمتلك ثروات طبيعية، نموذج فنزويلا التي تعد من الدول التي توجد ضمن منظمة أوبيك، كما أنها تمتلك أكبر احتياط عالمي من النفط، ناهيك على دول أخرى تعد من القوى الكبرى بالقارة الجنوبية، حيث تصنف ضمن الدول المنتجة للثروة، نموذج البرازيل، دون إغفال الدول التي اتحدت ضمن ما يعرف بالتجمع البوليفاري، وهي دول ذات تأثير قوي ليس فقط على مستوى القارة الجنوبية، ولكن على المستوى العالمي، خصوصا في دعمها لخصوم الولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من المناطق ومناصرتها للعديد من القضايا العالمية..

الفقرة الثانية: إغفال للقوى الصاعدة الدولية الأخرى

على غرار استبعاده المناطق الإستراتيجية العالمية، فإن 'جون ميرشايمر' لا يدرج القوى الصاعدة ضمن دائرة التحليل، بل أنه يركز على القوى العظمى التي تمتلك قوة كامنة وقوة عسكرية هائلة، وحتى القوى الكبرى ذات المكانة الاقتصادية كألمانيا واليابان، فإنه يعتبرها قوى ضعيفة تعتمد على أمن الغير، لهذا فإن منطق تحليله يوحي بأنه يركز على القوى ذات القوة الاقتصادية الهائلة التي حولتها لقوة عسكرية، بينما يركز على الصين باعتبارها قوة صاعدة، تمتلك مؤهلات كامنة والممكن أن تحولها إلى أقوى قوة عسكرية، في حين يقلل من أدوار القوى الأخرى العالمية، بالنظر لإمكانياتها المحدودة، الاقتصادية أو البشرية أو العسكرية أو مكون من مكونات القوة الكامنة الأخرى..

في هذا السياق لابد من الحديث عن العديد من القوى الصاعدة في العالم، والتي أضحت ذات أدوار متعددة على المستوى العالمي، خصوصا القوى التي تعرف نموا اقتصاديا سريعا، في أوربا كما في آسيا، في أمريكا اللاتينية كما في إفريقيا، وهي القوى التي تسجل تقدما اقتصاديا واجتماعيا وارتفاعا في مؤشرات التنمية الذي مكنها من تحقيق تطورات مهمة؛ ففي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى القارة الإفريقية التي تسجل بعض دولها نموا ملحوظا، فمن "ضمن الاقتصاديات العشرين الأكثر نموا في العالم توجد إحدى عشرة منها في إفريقيا وحدها"[2]، كما أن دولا إفريقية كانت إلى عهد قريب تواجه إشكالات بنيوية متعلقة بنقص في التغذية أو بالحروب الأهلية، تحولت اليوم إلى نماذج ناجحة كروندا وإثيوبيا والغابون..

[1]- John J. Mearsheimer, Realism and Restraint, op.cit, p 17.

[2]- سعيد الصديقي، السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا، مرجع سابق، ص 6.

وهذا الواقع أيضا ينطبق على منطقة أمريكا الوسطى والجنوبية التي تسجل بعض دولها تقدما اقتصاديا مهما كالبرازيل والمكسيك، حيث يسمي 'فريد زكريا' - وهو من أحد كبار الواقعيين في العصر الحالي - دينامية هذه القوى في الوقت الحالي "بنهوض البقية"[1]، أي بروز قوى جديدة إلى واجهة الساحة الدولية بالإضافة إلى القوى الأخرى الموجودة، فمن أهم هذه القوى التي يعددها فريد زكريا في كتابه "عالم ما بعد أمريكا" هي تركيا والهند والبرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية وسنغفورة وكندا، ناهيك عن القوى التي كانت تصنف إلى عهد قريب ضمن خانة الدول الفاشلة.

كما يؤكد "فريد زكريا" - رائد الواقعية الكلاسيكية الجديدة - بأنه وقعت ثلاثة تحولات في القوة خلال القرون الخمسة الماضية، فأما التحول الأول فهو الذي ظهر معه العالم الغربي، فبدأ مع عصر النهضة في القرن الخامس عشر، مرورا بالحداثة والأنوار، إلى غاية القرن الثامن عشر، بينما التحول الثاني بدأ مع نهاية القرن التاسع عشر، وذلك حينما ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى قوة في التاريخ، ويضيف "فريد زكريا" بأننا الأن نعيش التحول الثالث، الذي سماه بنهوض البقية، حيث بدأت بعض الدول تسجل معدلات نمو اقتصادي غير مسبوق، فمثلا "في عامي 2006 و2007 شهد 124 بلدا معدل نمو بلغ 4 في المائة أو أكثر، وتضمنت هذه البلدان ما يزيد عن 30 بلدا إفريقيا"[2].

يحاجج "فريد زكريا" بأن هذه البقية لن تحل محل الولايات المتحدة، ولكن ثمة بوادر في أن هذه البقية ستشكل عالم الغد، أي عالم ما بعد الهيمنة الأمريكية أو "عالم ما بعد أمريكا"، "وهو عالم يتم تعريفه وقيادته وتوجيهه من قبل العديد من المراكز/ الأقطاب، والعديد من الشعوب، وليس من قبل أمريكا فقط"[3]، كما يؤكد "فريد زكريا" بأن على الولايات المتحدة أن تقبل بهذا العالم الذي يعرف صعود العديد من القوى، وأن تحضر نفسها إلى ذلك، وإلا فإن مصيرها سيكون كبريطانيا التي تراجعت عن مكانتها كقوة عظمى في القرن التاسع عشر، وتراجع دورها أمام قوى أخرى، خاصة ألمانيا ثم الولايات المتحدة التي ستظهر كقوة عظمى بداية من سنة 1897..

ورغم أن "فريد زكريا" يبدو متفائلا بمستقبل أمريكا، حيث يعتقد بأن هناك بعض الخصائص التي تميزها عن بريطانيا، كقوة اقتصادها وحيوية شعبها وسياسة الهجرة وثقافتها الجاذبة، إلا أنه يقر بأن هناك تحديات تواجه الولايات المتحدة في عالم نهوض البقية، خصوصا إذا ما أصرت على تجاهل البقية الصاعدة، وظلت تتصرف بنفس الغرور والعنجهية، لأنه كلما ظلت هذه القوى تحقق مستويات عالية من النمو، إلا وأن منطق التوازن يتغير، ونسبة الولايات المتحدة من الشطيرة أو الكعكة يقل مقابل زيادة عدد القوى الأخرى التي تأخذ نصيبها من الكعكة..

[1]- فريد زكريا، عالم ما بعد أمريكا، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى 2009، ص 18.
[2]- فريد زكريا، مرجع سابق، ص 19.
[3]- أحمد محمد أبو زيد، الواقعيون الجدد ومستقبل القوة الأمريكية: مراجعة للأدبيات، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص 18.

لذلك فإن "فريد زكريا" يعترف في واقعيته بهذه القوى الصاعدة في النظام الدولي عكس "جون ميرشايمر" الذي لا يوليها أهمية كبيرة، لأن نظريته بالأساس ركزت على سلوك القوى العظمى، في حين أغفل او تجاهل العديد من القوى الأخرى، بل أنه اعتبر بأن القوى الاقتصادية الكبرى (نموذج اليابان وألمانيا) هي قوى تعتمد في أمنها على الولايات المتحدة، وبالتالي فلا ترقى في الوقت الحالي إلى مصاف القوى العظمى، ومع ذلك، فإن مقاربة "جون ميرشايمر" الواقعية يمكن التوسع معها في التحليل لتشمل قوى صاعدة وصغرى في النظام، وذلك من خلال الاستعانة بالقاموس النظري لواقعيته الهجومية، كالهيمنة الإقليمية والدول التعديلية، خصوصا عبر الاسترشاد بنظريته في السياسة الخارجية.

الفصل الثاني: الواقعية الهجومية عند جون ميرشايمر كنظرية إرشادية للسياسة الخارجية

إن التنظير في حقل العلاقات الدولية ليس ترفا فكريا بدون فائدة، بل أن له أهداف كثيرة، من بينها: أولا، هو أن النظرية ترسي لعلمية الحقل، وثانيا هي أن النظرية تقدم تفسيرا علميا للسياسة الدولية، وثالثا هي أن النظرية ترشد صناع السياسات والدول في اتباع مجموعة من الخيارات الممكنة في سياستها الخارجية، حيث لا تتحرك الدول من منطلق ردود أفعال أو أهواء شخصية، بل من منظور خلفية نظرية مساعدة في فهم أكثر لتعقيدات العلاقات الدولية..

وقد عالجنا في هذا البحث التساؤلات المتعلقة بعلمية الحقل، ثم الواقعية كنموذج معرفي لتفسيرالسياسة الدولية، بينما سنحاول في هذا الفصل التركيز على الواقعية الهجومية بصفتها نظرية إرشادية للسياسة الخارجية، حيث نقدم نموذج للسياسة الخارجية الأمريكية التي يعتبرها "جون ميرشايمر" بأنها معادية للواقعية عامة والواقعية الهجومية بشكل خاص، بينما يناقش الفصل في المبحث الثاني السياسة الخارجية المغربية عبر البحث في ما إن كان هناك إمكانية الاستعانة بالواقعية الهجومية أم لا.

المبحث الأول: الواقعية الهجومية عند جون ميرشايمر والسياسة الخارجية الأمريكية

تعد الواقعية الهجومية من النظريات الواقعية التي تثير الكثير من الجدل بالنظر إلى طابعها الهجومي، وتثير طروحاتها العديد من التكهنات بشأن علاقتها بالسياسة الخارجية الأمريكية، خصوصا في مقاربتها للعديد من القضايا كالملف الصيني وملفات الشرق الأوسط، إلا أن "جون ميرشايمر" يقدم العكس من خلال انتقاده للسياسة الخارجية الأمريكية[1]، حيث يعتبر بأن الإدارة الأمريكية معادية للفكر الواقعي بشكل عام، والواقعية الهجومية بشكل خاص، نظرا للتقاليد النظرية الليبرالية المهيمنة على صناع القرار بالولايات المتحدة.

سنحاول في هذا المبحث الحديث عن مؤسسات صنع القرار بالولايات المتحدة الأمريكية في المطلب الأول، بينما سنركز الحديث في المطلب الثاني على إشكالية الهيمنة الليبرالية على صناع القرار بالولايات المتحدة الأمريكية.

[1]- لابد من التوضيح بأن جون ميرشايمر يؤكد بأن نظريته هي بنيوية تنتمي للمستوى الثالث من التحليل (النظام الدولي) وليس المستوى الاول (الطبيعة البشرية أو الفرد) أو المستوى الثاني (الدولة)، لكنه يؤكد أيضا بأن نظريته هي نظرية ارشادية للسياسة الخارجية للدول، وبالتالي فإنها تصلح كنظرية لتفسير السياسة الدولية من جهة، وكنظرية ارشادية للسياسة الخارجية من جهة ثانية، إلا أن مقاربته للسياسة الخارجية تثير الكثير من التساؤلات، حيث يوحي منطق تحليله بأنه واقعي كلاسيكي جديد، وذلك حينما يقر بأن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تتأثر بالضغوطات الداخلية، خاصة في بعض القضايا الدولية كتأثير اللوبي الاسرائيلي أو الثقافة الليبرالية على السياسة الخارجية، وهذا يعاكس المنطق الواقعي البنيوي الذي يقر بأن الدول تتأثر ببنية النظام الفوضوي، إلا أن جون ميرشايمر له مقاربة مختلفة، أي ان هذا التأثير يعكس في حقيقة الأمر عداء الولايات المتحدة للواقعية، رغم أن النظام الدولي يفرض عليها التعامل بواقعية، وبالتالي فإن ذلك التأثير يؤدي إلى انتكاسات في السياسة الخارجية أو بروز العداء المجاني للولايات المتحدة.

المطلب الأول: آليات صنع القرار بالسياسة الخارجية الأمريكية

يتميز النظام السياسي الأمريكي بخصوصية تداخل العديد من المؤسسات في صياغة السياسة الخارجية، كما يتسم بنوع من التوازن وتقييد السلطات لبعضها البعض، في حين ثمة تأثير أخر تمارسه مؤسسات غير حكومية كلوبيات الضغط والإعلام؛ وعليه سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، حيث سنعالج في الفرع الأول، الآليات المؤسساتية للسياسة الخارجية الأمريكية؛ بينما سنركز الحديث في الفرع الثاني على الآليات غير المؤسساتية للسياسة الخارجية الأمريكية.

الفرع الأول: الآليات المؤسساتية للسياسة الخارجية الأمريكية

يتدخل في صنع قرار السياسة الخارجية مجموعة من الفاعلين المؤسساتيين، لعل أبرزهم، الرئيس، مجلس الأمن القومي، وزارتي الخارجية والدفاع، الكونجرس..

الفقرة الأولى: السلطات الرئاسية والتنفيذية

يحتل الرئيس الدور المركزي في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، فهو "الدبلوماسي الأول في البلاد، وهو الذي يعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية"[1]، كما للرئيس مجموعة من الصلاحيات حددها الدستور الأمريكي في المادة الثانية[2]، فهي صلاحيات تخول له القيام بأدوار مهمة في النسق السياسي الأمريكي، بالنظر إلى طبيعة النظام الرئاسي الأمريكي، خصوصا إذا كانت أغلبية الكونجرس من الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس، حيث يمارس صلاحياته بدون أي معارضة من المؤسسة التشريعية، ورغم أن سلطة الرئيس هي سلطة تنفيذية، إلا أن تقاليد السياسة الأمريكية جعلت منه السلطة المحورية في النسق السياسي الأمريكي، فشخصية الرئيس تعبر عن شخصية الولايات المتحدة.

كما أن توجهاته وقناعاته تنعكس على سياسة الولايات المتحدة على المستوى الخارجي، على سبيل المثال، حينما تولى الرئيس 'جورج بوش' الابن رئاسة الولايات المتحدة، فإن إدارته جسدت سياسة المحافظين الجدد، خصوصا من خلال التدخلات العسكرية بالعديد من مناطق العالم، نموذج الحرب على أفغانستان والعراق؛ ثم أنه حينما تولى 'رونالد ريغان' رئاسة الولايات المتحدة خلال فترة الثمانينيات، فإن سياسته عكست توجها عالميا في الاقتصاد، اتسم آنذاك بالليبرالية الجديدة الموسومة بالانفتاح وظهور نظام العولمة، بينما لما تولى 'دونالد ترامب' رئاسة البيت الأبيض، فقد جسدت رئاسته مرحلة اتسمت بالانعزالية والحمائية.

[1]- حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي بعد أحداث 11 شتنبر 2001، أطروحة دكتوراه، السنة 2011-2012، الجزائر، ص 93.

[2]- دستور الولايات المتحدة الصادر عام 1789 وفق أخر التعديلات، المادة الثانية (الفقرة الاولى والثانية والثالثة والرابعة).

لهذا فإن شخصية الرئيس تشكل الشخصية المحورية في النظام الأمريكي، حيث ينتخب كل أربع سنوات بمعية نائبه، ولا يعاد انتخابه لأكثر من ولايتين متتاليتين، إذ تجري الجولة الأولى من اختيار الرئيس داخل الحزب الذي ينتمي إليه من خلال المنافسة على من سيحصل على ثقة ناخبي الحزب للترشح للرئاسة، وفي الجولة الثانية تجري المنافسة مع مرشح الحزب الأخر على الظفر بعدد الأصوات، ويتم التصويت على مندوبي الولايات، ليتم احتساب عدد أصوات المندوبين عن كل ولاية والتي حصل عليها كل مرشح، وليس عدد أصوات الناخبين، أي أن عملية التصويت تمر من الناخبين الصغار إلى الناخبين الكبار المحددين لكل ولاية.

وللرئيس عدة سلطات، وإن كانت مقيدة بالكونجرس، إذ له سلطات عسكرية بصفته قائد أعلى للجيش والبحرية، حيث يخول له ذلك استعمال القوة العسكرية في الحرب، إلا أن ذلك يتداخل أيضا مع سلطة الكونجرس في ذلك، كما له سلطات تنظيمية ويترأس الإدارة الفيدرالية ويعين الوزراء والموظفين، وله أيضا السلطات الدبلوماسية، "فهو الذي يحدد برنامج السياسة الخارجية"، إضافة إلى السلطات التشريعية[1]، وإن كانت محدودة بحدود حق الاعتراض على القراءة الأولى أو من خلال اقتراح قانون بالكونجرس عن طريق الحزب الذي يمثله الرئيس.

وعليه، فإن هذه الصلاحيات تعطي للرئيس مجموعة من السلطات في التعيين والاقتراح والمراقبة وغيرها، كما تضع مجموعة من الأجهزة ذات الصلة بالسياسة الخارجية تحت سلطته المباشرة أو بالتعاون معه، نذكر منها على وجه الخصوص:

- نائب الرئيس؛ حيث ينتخب مع الرئيس في الانتخابات الرئاسية، إذ يعد الشخصية الثانية في هرم النظام السياسي الأمريكي، كما ينحصر دوره في "رئاسة مجلس الشيوخ" بشكل شكلي "والاقتراع في حالة التعادل في الأصوات"[2]، وحسب الفقرة الأولى من التعديل الخامس والعشرين "ففي حالة عزل الرئيس من منصبه أو وفاته أو استقالته، يصبح نائب الرئيس رئيسا"[3]، وقد جسدت حالتي اغتيال 'كينيدي' سنة 1963 واستقالة 'ريتشارد نيكسون' سنة 1974، نماذج لتولي نواب الرئيس للرئاسة، أما ما عاد هذه الصلاحيات، فإن منصب نائب الرئيس يبدو محدودا ومقيدا، باستثناء بعض الحالات التي يفوض فيها الرئيس لنائبه القيام ببعض المهمات في السياسة الخارجية.

- وزارة الخارجية؛ هي الجهاز المكلف بالعلاقات الخارجية وحماية مصالح الولايات المتحدة بالعالم، إذ يمثلها مسؤول على رأس الوزارة وعدد من المكاتب والمصالح المرتبطة بها، كما تعد المؤسسة المسؤولة عن السلك الدبلوماسي، حيث تمثل المصالح الخارجية للدولة على المستوى العالمي،

[1]- عصام عبد الشافي، كيف يصنع القرار في الولايات المتحدة؟، المعهد المصري للدراسات، 13 دجنبر 2018، ص 14.
[2]- عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 20.
[3]- دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام 1789 شاملا تعديلاته لغاية 1992.

ولا يكتفي دورها في التفاوض أو إرساء العلاقات الثنائية بين الدول، بل يشمل أيضا كل ما له علاقة بحماية المصالح الأمريكية بالخارج، فقد تطورت آليات عملها منذ الحرب العالمية الثانية، وبرزت كأهم المؤسسات التي أدارت الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي.

- وزارة الدفاع؛ هي مؤسسة تشكل امتدادا ونفوذا للجيش في القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية، خاصة بعد أحداث 11 شتنبر 2001، حيث برز دورها كأحد أهم المؤسسات المعنية بمحاربة الإرهاب على المستوى العالمي، "فأصبحت وزارة الدفاع ذات أهمية محورية في صناعة القرار بشكل كبير، لأن قضية الحرب على الإرهاب أصبحت قضية أمنية"[1]، هذا بالإضافة إلى دورها في الدفاع عن أمن الولايات المتحدة عبر تدريب وهيكلة القوات العسكرية الضرورية لشن الحروب، "فميزانيتها تبلغ ما يعادل أربعين ضعف ميزانية وزارة الخارجية"[2]، لهذا فإن نفوذها يكون قويا على المستوى الخارجي، بسبب الإمكانيات التي تتوفر عليها.

- مجلس الأمن القومي؛ هو من المؤسسات التي تم إحداثها سنة 1947 في عهد الرئيس الأمريكي 'ترومان'، وهو مجلس مصغر له صفة استشارية ويضم الرئيس ونائبه ووزيري الدفاع والخارجية ومدير الاستخبارات المركزية ومستشار للأمن القومي ورئيس هيئة الأركان المشتركة وعدد من المراقبين والمستشارين والشخصيات التي يتم تعيينهم بهذا المجلس؛ كما يهتم بأمن الولايات المتحدة الخارجي والداخلي، لكن مهمته تتمحور بالأساس بالسياسة الخارجية، حيث كان له الدور المحوري في إرساء العديد من الخطط المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية (خطة مارشال؛ مكافحة الإرهاب..).

وقد عرف هذا المجلس تطورا في آليات اشتغاله منذ فترة الرئيس 'إزنهاور" (1953-1961)، الأمر الذي ساهم في تعزيز سلطة البيت الأبيض في صنع السياسة الخارجية، كما انجلى دوره بشكل لافت في عهد الرئيس الأمريكي 'ريتشارد نكسون' (1969-1974)، وذلك حينما كان 'هنري كيسنجر' - باعتباره أحد الواقعيين السياسيين - مستشارا للأمن القومي، حيث برز دوره في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، بالنظر إلى التوافق الذي كان حاصلا بين الرئيس ومستشار الأمن القومي، "فكانت السياسة آنذاك تفرض على الوزارات والهيئات في الاجتماعات الأسبوعية بمجلس الأمن القومي"[3]، بل كان تأثيره يتجاوز دور وزارة الخارجية؛

كما عاد إلى الواجهة أيضا خلال الفترة الرئاسية 'لجورج بوش الابن'، وذلك حينما تولت 'كوندوليزا رايس' مسؤولية مستشارة الأمن القومي خلال الولاية الأولى من رئاسة 'بوش'، إلا أنها كانت لها خلافات كبيرة مع وزارة الدفاع، وبشكل عام فمجلس الأمن القومي يعد من بين المؤسسات الرئاسية

[1]- عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 18.
[2]- أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 760.
[3]- أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 751.

المعنية بصناعة السياسة الخارجية، كما أن دوره توسع ليشمل قضايا أخرى مرتبطة بأمن الولايات المتحدة والقطاعات الأخرى كالطاقة والتجارة والأمن الداخلي والخزانة ومكافحة المخدرات؛ إلا أن هذا المجلس يحتل أولوية في صناعة السياسة الخارجية إلى جانب مؤسسات أخرى كوزارتي الخارجية والدفاع والاستخبارات والكونجرس؛ "فهناك علاقة متداخلة بين هذه المؤسسات لصنع سياسة خارجية قوية وموحدة، لكن في نفس الوقت هناك تنافس كبير بين هذه المؤسسات"[1].

- وكالة الاستخبارات المركزية C.I.A؛ أحدثت في عهد الرئيس 'هاري ترومان' سنة 1947، وجاءت ضمن مشروع 'جورج كينان الذي كان هدفه إرساء سياسة لوضع حد لتوسع الاتحاد السوفياتي في العالم، حيث ثمة من يصنف 'جورج كينان ضمن الواقعيين السياسيين الذين تقلدوا المسؤولية السياسية في عهد الرئيس 'هاري ترومان'، لهذا فإن إحداث الجهاز السري للمخابرات الخارجية يندرج ضمن الإستراتيجية الثلاثية التي ساهم 'كينان' في وضع معالمها وهي مشروع مارشال ومبدأ ترومان والجهاز السري للمخابرات، إذ كان الهدف هو احتواء الاتحاد السوفياتي[2].

وبصرف النظر عن دول هذه المؤسسات، فإن وزارة الخارجية هي المؤسسة المركزية في صنع السياسة الخارجية وتنفيذها فهي الجهاز التنفيذي التابع للرئيس، حيث تتولى مهام السياسة الخارجية تحت سلطته وبإشراف منه، فتقوم بتعريف توجهات الولايات المتحدة الخارجية في العالم على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني والدبلوماسي، كما تمثل الولايات المتحدة بالمؤسسات والدول الأجنبية، حيث "تقوم بتشكيل عالم حر وفق القيم الأمريكية"، فتساهم في إرساء عالم "أكثر أمنا ورفاهية من خلال صنع وتمثيل وتنفيذ سياسة الرئيس الخارجية"[3]، لهذا فوزارة الخارجية هي الجهاز الأهم الذي يسهر على تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، سواء عبر المسؤول الأول بالوزارة (كاتب الدولة في الخارجية) أو عبر البعثات وممثلي السفارات والموظفين التابعين للخارجية بجميع دول العالم.

ولوزارة الخارجية أدوار أخرى في حماية مواطني الولايات المتحدة وشركاتها ومصالحها الاقتصادية المترامية الأطراف بجميع دول العالم، وذلك عبر المسؤول الأول عن الوزارة، إذ "يعتبر وزير الخارجية مستشار الرئيس لشؤون السياسة الخارجية"، وممثلا له في جميع المحافل والملتقيات الدولية، كما "تؤدي باقي الوظائف الدبلوماسية كالتفاوض والتوصل إلى اتفاقيات ومعاهدات"، علاوة على كتابة التقارير والدراسات حول توجهات دول العالم "الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"[4]، ناهيك

[1]- حمدوش رياض، مرجع سابق، ص 94.
[2]- انظر أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية انموذجا، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، لندن، الطبعة الأولى 2012 ، ص 712.
[3]- عصام عبد الشافي، نفس المرجع، ص 16.
[4]- عصام عبد الشافي، نفس المرجع، ص 17.

عن اهتمامها بالوضعية الحقوقية لجميع دول العالم، حيث تصدر تقارير سنوية في الموضوع، إضافة إلى أدوارها الأخرى داخل المؤسسات الدولية والمؤتمرات والقمم العالمية.

على هذا الأساس، فإن وزارة الخارجية الأمريكية هي المؤسسة الأبرز في صناعة السياسة الخارجية وتنفيذها على المستوى العالمي، وبالتالي فإن شخصية وزير الخارجية يشكل جزء لا يتجزأ من الإدارة الأمريكية التي تتولى الحكم خلال ولاية تولي الرئيس للبيت الأبيض، إذ عادة ما يختار الرئيس طاقمه بعناية، كما أن هذا الفريق في الغالب ما يعكس فلسفة الرئيس في الحكم وخلفياته النظرية وتوجهاته الإيديولوجية، فلا يجمع الرئيس وفريقه فقط الانتماء للحزب الذي نجح باسمه (الجمهوري أو الديمقراطي)، بل يعكس أيضا توجها عاما وبرنامجا سياسيا وتوافقا في القناعات، فمثلا، حينما تولى 'جورج بوش الابن' رئاسة البيت الأبيض، كان فريقه يجسد توجها للمحافظين الجدد.

إلا أنه عادة ما يقع الاختلاف بين وزارة الخارجية وبعض المؤسسات الأخرى المعنية بالسياسة الخارجية، كالخلاف الشهير في عهد الولاية الأولى من حكم 'جورج بوش الابن' بين وزير الخارجية (كاتب الدولة) 'كولن باول' ووزير الدفاع 'دونالد رامسفلد' أو بين وزارة الخارجية ومستشارة الأمن القومي 'كوندوليزا رايس'، وهو الخلاف الذي تمحور حول بعض القضايا كحرب العراق ومكافحة الإرهاب وغيرها، بل أن هذا الخلاف وصل إلى حد القطيعة بين وزارة الدفاع ومستشارة الأمن القومي، "فقد وصلت العلاقة بين رامسفلد ورايس إلى درجة من الاحتقان والتوتر المكتوم بشكل لا مثيل له"[1].

بشكل عام، فإن وزارة الخارجية على المستوى الأمريكي كانت تاريخيا هي المؤسسة المحورية في صنع السياسة الخارجية، حيث برز دورها مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بعدما سطع نجم 'جورج كينان' باعتباره أحد المخططين للحرب الباردة وسياسة الاحتواء للاتحاد السوفياتي، إذ يرتبط اسمه بسياسة الولايات المتحدة في مواجهة توسع الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية، بل يوصف بأنه المخطط لثلاثة استراتيجيات كبرى، هما، "مبدأ ترومان"، باعتباره توجه سياسي للولايات المتحدة غايته تحذير الاتحاد السوفياتي بغية إيقاف تدخله في شؤون الدول الأخرى، ثم "مشروع مارشال"، بصفته مشروع لبناء العالم الغربي ما بعد الحرب، "فهو ركن عالمي متقدم للنفوذ الأمريكي في مواجهة الشيوعية"، إضافة إلى خلق "الجهاز الخفي لاستخبارات الأمريكية"[2].

إلا أنه لابد من الإشارة إلى الرئيس 'كينيدي' الذي أعاد هيكلة وزارة الخارجية، وأعاد لها الاعتبار بصفتها المؤسسة المختصة في صناعة السياسة الخارجية، فقد استطاع "أن يعمل على تحديث وتطوير

[1]- أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية انموذجا، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، لندن، الطبعة الأولى 2012، ص 759.
[2]- أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 712.

الخارجية الأمريكية عبر توفير مبنى ضخم تاريخي لها بجوار البيت الأبيض"[1]، ناهيك على معالجة التعقيدات البيروقراطية داخلها والعراقيل التي تحول دون العمل بشكل منسق بين مختلف الإدارات التابعة لها على المستوى الداخلي والخارجي، الأمر الذي ساهم في تغيير تلك النظرة لهذه المؤسسة من مجرد التفاوض على عقد الاتفاقيات أو حل ملفات محدودة، إلى كونها أهم مؤسسة في صنع السياسة الخارجية، وساهم ذلك أيضا في إحداث تحول عميق في طبيعة هذه المؤسسة ليس فقط بالولايات المتحدة، بل وعلى المستوى العالمي.

وقد تلا ذلك مرحلة أخرى مفصلية في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، التي سيتولى من خلالها 'هنري كيسنجر' لهذا المنصب (1973-1977)، وهو أحد المنظرين الواقعيين، حيث اتسمت ولايته بالكثير من الأحداث، سواء خلال توليه منصب مستشار الأمن القومي من سنة 1969 إلى 1973 خلال ولاية الرئيس الأمريكي 'ريتشارد نيكسون'، أو من خلال توليه من سنة 1973 إلى 1977 لوزارة الخارجية خلال ولاية الرئيس الأمريكي 'جيرالد فورد'، فهي المرحلة التي ستعرف على المستوى الداخلي فضيحة 'ووترغيت'، أما على المستوى الخارجي، فقد اتسمت ببداية الانفراج في العلاقات الأمريكية مع الصين والاتحاد السوفياتي، ثم بانسحاب الولايات المتحدة من حرب فيتنام، وأيضا بأزمة حرب أكتوبر بالخليج.

'فهنري كيسنجر' هو أول مواطن أمريكي متجنس يصبح وزير خارجية"، ثم أنه "أول وزير خارجية يزور بكين وموسكو قبل تعيينه"[2]، أي خلال توليه مستشار الأمن القومي، كما أنه أول واقعي سيتولى مسؤوليات سياسية في عهد إدارة الرئيسين الجمهورين (ريتشارد نيكسون وجريالد فورد)، لهذا فإن واقعيته تختلف عن مختلف الواقعيين الأمريكيين، حيث يصفه 'جون ميرشايمر' بأنه الواقعي الوحيد الذي خالف منظري الواقعية من 'مورغانتو' إلى 'جون ميرشايمر'، خصوصا أنه كان من بين المؤيدين لحرب الولايات المتحدة على الفيتنام عند بدايتها، وأيضا حرب الولايات المتحدة على العراق سنة 2003، وهذا ما يؤدي بالكثير إلى ربط الواقعية بسياسة التوسع والقوة الأمريكية.

الفقرة الثانية: الكونغرس

يتكون الكونجرس الأمريكي من مجلسي الشيوخ (الغرفة العليا أو الغرفة الأولى) والنواب (الغرفة السفلى أو الغرفة الثانية أو مجلس الشعب)، حيث يمثل المؤسسة التشريعية في النظام السياسي الأمريكي، ويتكون مجلس الشيوخ من حوالي 100 عضو، ينتخبون لمدة ستة سنوات بعضوين من كل ولاية، حيث يتم تجديد الثلث كل سنتين؛ أما مجلس النواب فيتكون من 435 نائب، ينتخب كل سنتين بكامله بمعدل

[1]- أحمد نوري النعيمي، نفس المرجع، ص 722.
[2]- أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 743.

نائب عن كل ولاية، لكن هناك بعض الولايات التي لها عدد من النواب أكثر، بحكم عدد السكان المرتفع[1]، إذ يقسم الانتخاب بمناطق الولاية باستحضار التعداد السكاني في التمثيلية بمجلس النواب (مثلا ولاية كاليفورنيا 53 نائب؛ بينما ولاية فلوريدا ممثلة ب27 نائب؛ ولاية تكساس 36 نائب؛ ولاية ألاسكا بنائب واحد)، وهذا العدد هو نفسه عدد المجمع الانتخابي الذي ينتخب الرئيس.

وللكونجرس العديد من الصلاحيات التشريعية والرقابية، خصوصا في مجالات السياسة الخارجية، إذ تتداخل سلطته مع سلطة الرئيس، بل ويمارس عليه نوعا من الرقابة على قراراته، كما يكون لمجلس الشيوخ سلطة محاكمة الرئيس أو أحد المسؤولين التنفيذيين طبقا للفقرة الثالثة من المادة الأولى للدستور الأمريكي، كما للكونجرس الحق في إقرار مشاريع القوانين، لكن لا تصبح سارية إلا بعد موافقة الرئيس عليها، أما إذا اعترض عليها الرئيس (حق الفيتو)، فإنه يعاد إلى المجلس الذي قدم فيه لإعادة النظر فيها من جديد، لكن من حق الكونجرس بمجلسيه نقض اعتراض الرئيس من خلال التصويت على القانون المرفوض بثلثي أعضاء المجلسين[2].

علاوة على ذلك، للكونغرس صلاحيات أخرى في إقرار الضرائب والتشريعات المرتبطة بالرسوم والمكوس ودفع الديون، كما له صلاحيات أيضا في تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية وسلطة إعلان الحرب والموافقة عليها، ولمجلس الشيوخ سلطة الموافقة على المعاهدات التي يعقدها الرئيس بثلث أعضائه الحاضرين، ثم له أيضا الحق في الموافقة على بعض تعيينات الرئيس في مناصب عليا كالسفراء والقناصلة وقضاة المحكمة العليا[3]، لكن للرئيس السلطة في تعيين بعض الموظفين في إدارته بدون موافقة الكونغرس، وهذا ما يبين نوع من التداخل بين سلطات الكونغرس التشريعية وسلطة الرئيس التنفيذية، حيث يصل هذا التداخل إلى حد الصراع بين المؤسستين، خصوصا عندما تكون الأغلبية بالكونغرس من الحزب الذي لا ينتمي إليه الرئيس أو حينما تواجه الرئيس صعوبات معينة بالسياسة الخارجية فيجد نفسه مقيد بسلطة الكونغرس.

بشكل عام، فإن علاقة الكونغرس بالبيت الأبيض في ما يخص السياسة الخارجية تتسم بالتأثير والتأثر وفق سلطة كل مؤسسة من المؤسسات، فيمكن أن يكون هناك تعاون بينهما من خلال تأييد سياسة الرئيس أو حشد الدعم لها أو المساهمة في صياغة المبادرات؛ كما يمكن أن يكون هناك حضور قوي للكونغرس من خلال اعتماد ميزانيات للخارجية والدفاع أو عبر إقرار تشريعات ملزمة للرئاسة في مجال السياسة الخارجية (قانون نقل سفارة إسرائيل للقدس)؛ بالموازاة مع ذلك، فيمكن للكونغرس أن

[1]- أحمد محمد صبحي أحمد الونسة، دور الكونغرس في صناعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (الحرب على العراق في عام 1991م وعام 2003م نموذجا)، رسالة الماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، السنة 2020، ص 23.

[2]- دستور الولايات المتحدة، المادة الأولى (الفقرة السابعة)

[3]- دستور الولايات المتحدة المادة الأولى (الفقرة الثامنة) والمادة الثانية (الفقرة الثانية).

يوافق الرئيس في سياسات معينة كخوض الحرب، وأخيرا يمكن أن يمارس الرقابة على الرئيس من خلال "جلسات الاستماع والتحقيقات التي يجريها الكونغرس"[1].

على غرار ذلك، فإن الكونغرس يشتغل وفق آليات متعددة لصنع السياسة الخارجية، منها أنه يمكن له أن يقوم بزيارات عبر وفود إلى دول أجنبية للقاء بزعماء سياسيين خارج البلد أو لقاء وفود برلمانية أجنبية زارت الولايات المتحدة؛ كما يقوم بتحقيقات حول سياسات معينة خارجية كتحقيق لجنة الكونغرس حول الحرب بالعراق سنة 2007 والتي ترأسها كل من 'جيمس بيكر' عن الحزب الجمهوري 'ولي هملتون' عن الحزب الديمقراطي، فأصدرت التقرير المعروف بتقرير 'بيكر - هملتون' بعد ثمانية أشهر من العمل، "فالتقت بانتظام بالاستماع بمسئولي الإدارة والزعماء العراقيين وأعضاء الكونغرس والعلماء والباحثين وأفراد المؤسسة العسكرية"[2].

علاوة على ذلك، للكونغرس أيضا العديد من اللجان منها اللجان المؤقتة (اللجان الخاصة واللجان المشتركة واللجان التشاورية واللجان الفرعية)[3]، التي يحدثها أحد المجلسين أو هما معا (اللجان المشتركة) للبث في قضية أو موضوع أو معالجة تشريع معين أو دراسة قانون أو إعداد تقرير (نموذج تقرير بيكر ولي هملتون)، فتنتهي هذه اللجان بمجرد انتهاء مهمتها، كما هناك أيضا اللجان الدائمة والتي تشكل أساس عمل الكونغرس، حيث تختص بطرح ومناقشة مشاريع القوانين، كما لها اختصاصات أخرى في الميزانية والدفاع والتجارة والسياسة الخارجية.

ومن أهم اللجان الدائمة لمجلس النواب هناك: لجنة السياسة الخارجية؛ لجنة القوات المسلحة؛ لجنة الميزانية؛ لجنة الزراعة؛ لجنة القضاء؛ لجنة العلوم، الفضاء والتكنولوجيا؛ لجنة شؤون المحاربين القدامى؛ لجنة التعليم والعمل وغيرها من اللجان، أما أهم اللجان الدائمة بمجلس الشيوخ فهناك: لجنة العلاقات الدولية؛ لجنة القوات المسلحة؛ لجنة الطاقة والموارد الطبيعية؛ لجنة الاعتمادات؛ اللجنة المشتركة للضرائب؛ وغيرها من اللجان الأخرى، ويقدر عدد اللجان بمجلس النواب بحوالي 24 لجنة، والعدد نفسه يوجد بمجلس الشيوخ، حيث "تشرف كل لجنة على البرامج والأنشطة والوكالات التي تقع ضمن تخصصها، كما تنظر في مشاريع القوانين في تلك المجالات"[4].

تبعا لذلك، فثمة لجان تتدخل بشكل مباشر في السياسة الخارجية كلجنة العلاقات الدولية بمجلس الشيوخ التي يكون من بين أدوارها "مراقبة ومتابعة أنشطة السياسة الخارجية الأمريكية"، بما في ذلك "الموافقة على الاتفاقيات التي يعقدها الرئيس مع الدول الأجنبية"، ثم هناك أيضا لجنة الشؤون الخارجية

[1]- عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 10.
[2]- أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 769.
[3]- أحمد محمد صبحي أحمد الونسة، مرجع سابق، ص 26.
[4]- الموسوعة السياسية، الكونغرس الأمريكي، تاريخ الولوج 16 غشت 2021، الساعة السادسة مساء، بالموقع التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9

بمجلس النواب التي تتولى مسؤولية المساعدات الخارجية، إضافة إلى لجنتي القوات المسلحة بمجلس النواب والشيوخ، حيث تختص ب"إقرار النفقات الدفاعية" وصياغة السياسات الدفاعية والبث أيضا في الصفقات العسكرية مع الدول الأجنبية من خلال رفضها أو منعها أو اعتمادها، هذا بالإضافة إلى قانون الحرب الذي اعتمده الكونغرس سنة 1973، الذي يحد من سلطات الرئيس في إعلان الحرب وإرسال القوات العسكرية إلا بالتشاور وموافقة الكونغرس[1].

الفرع الثاني: الآليات غير المؤسساتية

يتميز النموذج الأمريكي بتعدد الفاعلين، حيث لا يقتصر الأمر على المؤسسات والزعماء والسياسيين، بل يتجاوزه أيضا إلى فاعلين من خارج المؤسسات، وأبرزهم، لوبيات الضغط والتأثير، والمجتمع الأكاديمي المتنوع، ثم مؤسسات الإعلام التي تساهم في صناعة الرأي العام، سنحاول في هذا الفرع الحديث عن تأثير هؤلاء في السياسة الخارجية.

الفقرة الأولى: لوبيات الضغط وجماعات المصالح المترابطة

تعتبر لوبيات الضغط من أهم المؤثرين في السياسة الخارجية الأمريكية، وتتواجد هذه اللوبيات بشكل قانوني وعلني، حيث تعتبر من دعامة الديمقراطية الأمريكية التي تتميز بالتعددية والاختلاف في المجتمع، وبتأثير جماعات المصالح في صناع القرار للسياسة الداخلية أو الخارجية، إذ هناك قانونان خاصان بجماعات الضغط، هما: قانون الإفصاح لكسب التأييد Lobbying disclosureact LDA، وقانون تسجيل الوكيل الأجنبي Foreign agent registration act، حيث يؤطر الأول أنشطة جماعات الضغط الوطنية، بينما ينظم القانون الثاني أنشطة جماعات المصالح الأجنبية، وهذا الأخير عليه قيود، إذ "يستلزم الإفصاح عن الأنشطة التي تتضمن التواصل المباشر مع السياسيين، وتلك التي تتضمن التأثير غير المباشر"[2].

وتجدر الإشارة إلى أن لوبيات الضغط - وجماعات المصالح - عادة ما تنتظم على شكل رابطات لمجموعة أشخاص أو منظمات "يتشاركون المصالح والاهتمامات" أو تجمعهم روابط معينة (اقتصادية، ثقافية، دينية، فكرية، قطاعية..)، "فيحاولون التأثير في الحكومات"، بما في ذلك، المساهمة في تغيير "وجهة نظر الأشخاص"، لغاية إقناع السلطات ببلد ما - خاصة المؤسسات التشريعية والتنفيذية - بضرورة "إحداث تغيير ما في السياسة العامة، وذلك بهدف كسب منافع لأنفسهم أو لقضاياهم التي

[1]- The War Powers Act of 1973, Public Law 93-148, 93rd Congress, H. J. Res. 542, November 7, 1973.

[2]- دانية قليلات الخطيب، كيف يمكن للعرب إنشاء جماعة ضغط (لوبي)؟، مجلة دراسات، العدد الثاني، يونيو 2016، ص 11.

يتبنونها"[1]، كما أن جماعات الضغط تتكتل من أجل الدفاع عن مصالحها عبر الضغط على صناع القرار، ويمكن أن تكون هذه المصالح ذات الصلة بالسياسة الداخلية أو بالسياسة الخارجية.

بيد أنه لابد من القول بأن عمل هذه الجماعات يختلف من دولة إلى أخرى، بالنظر إلى محددات كثيرة، منها نوعية القضايا التي تدافع عليها والأشخاص الذين يمثلونها ونوعية الآليات التي تعتمدها، ثم طبيعة الأنظمة السياسية، فمن الممكن أن تكون هناك الكثير من جماعات المصالح تضغط من أجل حماية مصالحها على المستوى الداخلي (نقابات؛ رابطات؛ هيئات مهنية..)، لكن ليس كل جماعة ضغط يمكن أن تكون مؤثرة في السياسة الخارجية لدولة معينة، وهذا الأمر هو ما تتميز به الولايات المتحدة، لاعتبارات كثيرة، منها قوة الولايات المتحدة العالمية كدولة عظمى، ثم القوانين الأمريكية التي تسمح لهذه الجماعات بالعمل للتأثير على السياسات الأمريكية.

وتوجد مجموعة من القوانين المؤطرة لعمل لوبيات الضغط، منها (القانون رقم 501(c)(3) والقانون رقم 501(c)(4) والقانون رقم 501(c)(6)؛ ولعل أبرز هذه القوانين هو القانون رقم 501(c)(4)، حيث يتم تسجيل جماعات الضغط كمنظمات تحت مقتضياته، بينما هناك القانون رقم 501(c)(3) الذي ينظم المنظمات المعفية من الضرائب، إذ يمكن لهذه المنظمات القيام بالأعمال الخيرية والتعليمية من دون ممارسة الضغط السياسي، أما القانون رقم 501(c)(6) فينضم أنشطة منظمات الأعمال والغرف التجارية ومجالس التجارة، حيث تمارس الضغط في مجال الأعمال والتجارة بين الولايات المتحدة ودول أخرى، خاصة التي أسسها أشخاص لغاية توطيد العلاقات في مجال الأعمال وتعزيز التبادل التجاري[2].

بناء عليه، فإن هناك مجموعة من اللوبيات التي تنشط بالمجتمع الأمريكي وتمارس الضغط على مؤسسات صنع القرار، فهي لوبيات تشتغل بشكل قانوني، منها على وجه الأخص لجنة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية العامة (AIPAC)، والتي تندرج ضمن اللوبي الإسرائيلي بالولايات المتحدة، حيث يتشكل من العديد من المنظمات المدافعة والمؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية، كمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (WINEP) ورابطة مكافحة التشهير (ADL) واتحاد المسيحيين من أجل إسرائيل (CUFI)، حيث تمارس هذه المنظمات ضغطا على مؤسسات صنع القرار الأمريكي، فتسلك في مسعاها - وفق 'جون ميرشايمر' 'وستيفن والت' - إستراتيجيتين: الأولى هي الضغط على أعضاء

[1]- الموسوعة السياسية، جماعات الضغط، تاريخ الولوج 1 شتنبر 2021 على الساعة السادسة مساءا، بالموقع التالي:-https://political-encyclopedia.org/dictionary/

[2]- دانية قليلات الخطيب، مرجع سابق، ص 12.

الكونغرس والإدارة التنفيذية بغية دعم إسرائيل في سياستها؛ أما الثانية فتتمثل في تحسين صورة إسرائيل بالرأي العام الأمريكي من خلال حسم كل جدل سياسي لصالحها[1].

وقد تأسست لجنة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية العامة سنة 1953، حيث "تقوم هذه الجماعة على تأييد إسرائيل وتقديم الدعم لها وتقوية علاقتها مع الولايات المتحدة"[2]، فهي مسجلة كجماعة ضغط بموجب القانون الأمريكي، إذ تمارس أنشطتها بعلنية شأنها شأن باقي جماعات الضغط الأخرى الموجودة بالمجتمع الأمريكي (نموذج لوبيات الدفاع على المصالح العربية)، إضافة إلى أنها تتمتع بنفوذ قوي وتأثير على صناع القرار والرأي العام الأمريكي، وتضم أعضاء يهود وغير يهود، فتعقد مؤتمراتها الدولية التي تستدعي لها الرؤساء، كما تتجاوز ميزانيتها السنوية أكثر من 67 مليون دولار، بينما تمارس تأثيرها بطريقة مباشرة عبر "إجراء اتصالات واجتماعات مع صانعي القرارات في الولايات المتحدة، وغير مباشرة من خلال إثارة القضايا عبر وسائل الإعلام والصحافة"[3].

إذ تشكل "الآيباك" - إلى جانب المنظمات الأخرى المشار إليها أعلاه - مكونات ما يعرف باللوبي الإسرائيلي، والذي تتعدد وتتنوع أنشطته ما بين منع أي جدل حول الدعم الاقتصادي والعسكري والدبلوماسي للولايات المتحدة الموجه لإسرائيل، لغاية أن تظل إسرائيل هي القوة الإقليمية بمحيطها، ثم دعم المرشحين للرئاسة الأمريكية المؤيدين لإسرائيل؛ علاوة على تعقب كل الأنشطة التي تنتقد السياسة الإسرائيلية وإعداد التقارير حولها واتهام كل المنتقدين بمعاداة السامية[4]، وذلك عبر تواجده "بالجامعات والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر"[5]، ناهيك عن منع التقارب الأمريكي مع الدول التي تنتقد السياسة الإسرائيلية بالشرق الأوسط.

من هذا المنطلق، فإن اللوبي الإسرائيلي بالولايات المتحدة هو واحد من جماعات الضغط الكثيرة المتواجدة بشكل قانوني، إذ ليس تنظيما سريا ولا يندرج عمله ضمن نظرية المؤامرة، بل هو جماعة ضغط تدافع على المصالح الإسرائيلية شأنها شأن جميع جماعات الضغط الأخرى التي تدافع عن مصالح دولها، حيث حقق العديد من المكتسبات لصالح إسرائيل، فعلى سبيل المثال، نجح اللوبي في التأثير على الكونجرس الأمريكي من خلال إقراره في 8 نونبر 1995 لقانون نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب

[1]- JhonJ.Mearsheimer and Stephen M.Wallt, Israel lobby and U.S foreign policy, Ferrar; Stratus and Giroux, New York, First edition 2007, p 151.

[2]- أسد الدين فريد محمد الباتع، دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية - دراسة حالة (أيباك) -، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد3، العدد4، دجنبر 2020، ص 9.

[3]- أسد الدين محمد فريد الباتع، مرجع سابق، ص 10.

[4]- من أهم الاتهامات التي توجه للمثقفين الذين ينتقدون سياسة إسرائيل، هي تلك التي وجهت للمفكر الفلسطيني الأصل والأمريكي الجنسية، الراحل إدوارد سعيد، وأيضا لمواطنه المؤرخ رشيدي خليدي الذي تقلد منصب إدوارد سعيد بعد رحيله، حيث كانت توجه لهما اتهامات بمعاداة السامية وتهاجم الأنشطة التي يشاركون فيها سواء بجامعة كولومبيا التي يدرسون فيها أو خارجها، وقد أشار ستيفن والت وجون ميرشايمر لهذه الانتقادات في كتابهما "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية" الصادر في سنة 2007.

[5]- JhonJ.Mearsheimer and Stephen M.Walt, op.cit, p 168.

إلى القدس (المعروف بقانون سفارة القدس)، فحدد مدة للشروع في تنفيذ القرار تبدأ من 31 ماي 1999، لكن هذا القانون لم يفعل إلا بعد نجاح الرئيس 'دونالد ترامب'.

فوفق مقتضيات القانون، فإن القدس ينبغي أن تكون مدينة غير مقسمة تحمي حقوق جميع المجموعات الدينية والعرقية، وبأنه يجب الاعتراف "بالقدس عاصمة لإسرائيل"، ثم يجب إنشاء "السفارة الأمريكية بإسرائيل بالقدس في موعد لا يتعدى 31 ماي 1999"، بيد أنه أتاح للرئيس رفع تقرير للكونجرس بغية إرجاء تفعيل القانون لمدة ستة أشهر إذا ما تبين بأن ذلك ضروري لحماية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا التعليق يجوز أيضا تمديده بشكل إضافي ولفترة ستة أشهر إضافية قبل انتهاء كل مدة[1].

ورغم أن هذا القانون صدر سنة 1995، لكن دخوله إلى حيز التنفيذ لم يتم إلا في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، حيث أعلن بتاريخ 6 دجنبر 2017 عن اعترافه بالقدس عاصمة إسرائيل فقرر نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، الأمر الذي يعني بأنه نفذ واحدا من وعوده بالحملة الانتخابية التي التزم فيها أمام مكونات اللوبي الإسرائيلي بنقل السفارة عكس سالفيه من الرؤساء الذين كانوا يرجؤون التنفيذ خوفا من تأثير ذلك على اتفاقيات السلام لإسرائيل مع الدول المحيطة بها أو على المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي كان يرعاها الرؤساء الأمريكيون.

ليس هذا فحسب، فقد نفذ ترامب وعدا أخر من وعوده الانتخابية لصالح اللوبي الإسرائيلي والمتمثل أساسا في الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، الذي كانت قد وقعته إدارة بارك أوباما بمعية روسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا مع إيران، حيث يعرف باتفاق خمسة زائد واحد (5+1) سنة 2015، وقد توقع "ستيفن والت" في مقال نشره بالصحيفة اليهودية الأمريكية « THE FORWARD » بتاريخ 2 أكتوبر 2017، انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران ـ قبل أن يعلن الرئيس الأمريكي 'دونالد ترامب' انسحابه منه بشكل فعلي، بالنظر للمعارضة الشديدة من طرف الأفراد والجماعات المتشددة في اللوبي الإسرائيلي للاتفاق، فتنبأ في مقاله بأن اللوبي سيضغط على إدارة 'ترامب' أو الكونجرس بغية إلغائه[2].

[1]- U.S Congress, Public Law 104 – 45, JERUSALEM EMBASSY ACT OF 1995 , Nov. 8, 1995,(SEC.3).
[2]- Stephen M.Walt, That israel Lobby Controversy? History Has Proved Us Right, THE FORWARD 02/10/2017, accessed on 12/09/2021 at : https://forward.com

الفقرة الثانية: مراكز الفكر والمجتمع الأكاديمي المتعدد النظريات

يزخر المجتمع الأمريكي بالعديد من الجامعات الرائدة في مجالات البحث العلمي، كما تتواجد العديد من مؤسسات الدراسة ومراكز الفكر المختصة في مجالات متعددة، ويتسم المجتمع الأمريكي بالحرية الأكاديمية، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور العديد من المقاربات والنظريات المختلفة التي تستعين بها مؤسسات صنع القرار الأمريكي من حين لأخر أو أنها تؤثر في صناع السياسة الخارجية الأمريكية بشكل من الأشكال، وهي مراكز إما مستقلة أو أنها تابعة لقطاعات حكومية أو غيرها، حيث يتلقى تمويلات منتظمة ودورية جراء الأنشطة والأبحاث التي ينجزها، وتساهم هذه المراكز في إنتاج الفكر والتأثير في الرأي العام وتوجيه صناع القرار[1].

حري بالذكر إلى أن ظهور مراكز البحث والتفكير هو حديث العهد نسبيا، حيث ظهرت لأول مرة بعد الحرب العالمية الأولى، فكانت البداية بالولايات المتحدة الامريكية مع تأسيس العديد من مراكز التفكير كمعهد كارنيغي للسلام الدولي عام 1910 Carnegie Endowment for International Peace، ومعهد بروكينغز Brookings Institute عام 1916، و معهد هوفر Hoover Institute عام 1918، و مؤسسة القرن عام 1919 Century Foundation، و مجلس العلاقات الخارجية 1921Council on Foreign Relations، والمكتب الوطني لأبحاث الاقتصاد عام 1920 و غيرها من المراكز البحثية[2]، ناهيك عن تعدد الجامعات الأمريكية العريقة ودورها المحوري في إنتاج الأفكار.

وقد نتج عن ذلك ظهور عدة نظريات في العلاقات الدولية، أبرزها، الواقعية، المثالية، السلوكية، الليبرالية المؤسساتية الجديدة، البنائية، النسوية، النقدية.. إذ رغم أن لهذه النظريات رواد خارج العالم الأنجلوساكسوني، إلا أنها تتواجد بالمجتمع الأكاديمي بقوة، حيث يتناظر روادها في ما بينهم، ويقدمون بدائل نظرية يستشرد بها في السياسة الخارجية، حيث يمكن القول بأن السياسة الخارجية الأمريكية هي مختبر لتجريب هاته النظرية أو تلك، وعادة ما يكون لهذه النظريات التأثير على صناع القرار حتى وإن كانوا ضدها، بل من الممكن العثور على هذا التأثير النظري في سياسة الولايات المتحدة الخارجية بشكل ملفت للنظر..

لهذا فإنه تتواجد الآلاف من مراكز التفكير بالمجتمع الأمريكي، حيث تنقسم إلى: مؤسسات تابعة للجامعات؛ مؤسسات بحثية تميل لأحد الحزبين (الحزب الديمقراطي؛ الحزب الجمهوري)؛ مؤسسات تابعة لهيئات حكومية؛ مؤسسات بحثية تابعة لمؤسسات خاصة؛ المؤسسات التقليدية للسياسة الخارجية؛

[1]- نموذج معهد كارنيغي ومعهد هوفر ومعهد بروكينغز ومؤسسة راند ومؤسسة المشروع الأمريكي American Enterprise Institute

[2]- سامي الخزندار وطارق الأسعد، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، تاريخ النشر 22 نونبر 2019، بالموقع التالي:https://arabprf.com/?p=1963 ، تاريخ الولوج 17 شتنبر 2021.

مؤسسات متخصصة؛ المؤسسات التابعة للوبي الإسرائيلي؛ مؤسسات مرتبطة بهيئات معارضة..[1]، حيث تساهم هذه المؤسسات في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، بل أن العديد من خبرائها تقلدوا مناصب المسؤولية بالأجهزة التابعة للإدارة التنفيذية، "وشغلوا مناصب حساسة سمحت لهم بتنفيذ خططهم الإستراتيجية"، فمع كل تغيير رئاسي فإنه يتم تجديد كامل لأعضاء الإدارة، "حيث يتم إفراغ حوالي 4000 إلى 5000 منصب كل أربع سنوات يتم شغلها في ما بعد بأعضاء من مراكز البحث والشركات والجامعات"[2].

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من المسؤولين البارزين بالإدارات الأمريكية المتعاقبة كانوا ينتمون لمراكز فكرية مرموقة أو هم رواد نظريات في العلاقات الدولية، نموذج 'جورج كينان' في فترة 'ترومان'، و'هنري كيسنجر' باعتباره أحد منظري الواقعية السياسة، حيث تقلد منصب مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس 'ريتشارد نيكسون'، ثم وزير الخارجية في ولاية الرئيس 'جيرارد فورد'؛ ثم 'زبيغنيو بريجنسكي' الذي شغل مستشار الأمن القومي في ولاية الرئيس 'جيمي كارتر'؛ إضافة إلى شخصيات أخرى 'كدونالد رامسفيلد' وزير الدفاع السابق 'وكونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي ووزيرة الخارجية باعتبارهما من أحد خبراء معهد هوفر للدراسات الاستراتيجية، ناهيك عن 'ديك تشيني' نائب الرئيس 'بوش الابن' الذي كان عضوا بمركز دراسات مشروع القرن الأمريكي الجديد[3].

لكن لابد من التذكير بأن المؤسسات الفكرية المستقلة التابعة للجامعات أو لمراكز الفكر المتخصصة هي التي يكون لها التأثير على صناع القرار بالسياسة الخارجية الأمريكية، خصوصا من خلال تتبع قرارات الساسة بالنقد والتحليل، ثم تقديم المقترحات والبدائل الممكنة في السياسة الخارجية، ووضع النظريات التي لا تكتفي فقط بتفسير السلوك الدولي للقادة أو الدول، بل وإبراز الخيارات الممكنة والخطوات الممكن أن تجنب الولايات المتحدة خسائر نتيجة قرار سياسي أو تدخل عسكري بمنطقة من مناطق العالم، وهذا ما يساهم في إضفاء نوع من العقلانية والعلمية على السياسة الخارجية الأمريكية التي تكون مدروسة بشكل دقيق، بعيدا عن منطق التهور أو التسرع وردود الأفعال.

[1]- علاء إبراهيم رجب، دور المراكز البحثية الأمريكية في عملية صنع القرار السياسي: دراسة حالة مؤسسة راند، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام، منشور بتاريخ 1 غشت 2018، بالموقع التالي: -http://baghdad.center/%D8%AF%D9%88%D8%B1، تاريخ الولوج 16 شتنبر 2021 على الساعة السابعة مساءا.

[2]- شمسة بوشناقة، تأثير مراكز الفكر في الولايات المتحدة على صنع السياسة الخارجية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 15، يناير 2017، ص 201.

[3]- شمسة بوشناقة، مرجع سابق، ص 202.

الفقرة الثالثة: الإعلام المنفتح على الآراء المختلفة والرأي العام

على غرار مراكز التفكير الأمريكية التي تتواجد بالمئات، فإن هناك دور آخر للإعلام الذي يساهم في صناعة الرأي العام والتأثير في صناع القرار، حيث يعتبر الإعلام امتدادا لمراكز الفكر، خصوصا المجلات والصحافة الورقية التي يعبر فيها كتاب ومنظرين عن أرائهم وأفكارهم حول سياسة الولايات المتحدة الخارجية، ومنهم رواد النظرية الواقعية "كجون ميرشايمر" "وستيفن والت "وغيرهم؛ ولعل أبرز المجلات المؤثرة، نجد مجلة فورين بوليسي Foreign Policy وفورين أفيرز Foreign Affairs وناشيونال أنتريست The National Interest، إضافة إلى مجلة تايم TIME ومجلة نيوزويك Newsweek، حيث تعتبر هذه المجلات بمثابة منابر لإنتاج الأفكار والآراء حول السياسة الدولية[1].

علاوة على ذلك، يساهم الإعلام التلفزي في صناعة الرأي العام من خلال إثارته لقضايا معينة أو من خلال طريقة تغطيته للأخبار المتعلقة بالسياسة الدولية وفي كيفية التفاعل مع المستجدات الدولية، فمن أهم الشبكات، نجد "إي.بي.سي ABC" و"سي.بي.إس CBS"، وقناة فوكس نيوز FOX NEWS، و"إن.بي.سي NBC" و"سي.إن.إن CNN" وشبكة الإذاعة العامة[2]، كما هناك أيضا دورا أخر للإعلام المكتوب، خاصة الجرائد، كجريدة نيويورك تايمز The New York Times وواشنطن بوست The Washington Post ولوس أنجليس تايمز Los Angeles Time ووول ستريت جورنال The Wall Street Journal.

ولوسائل الإعلام أدوار متعددة، فهي تساهم في التأثير على صناع القرار والرأي العام، وأحيانا تؤدي دور مكمل "في أمريكا لدور صناع القرار"[3]، كما لها أدوار مزدوجة، فمن الممكن أن تكون داعمة لقرارات إدارة البيت الأبيض ومشجعة على توجه في السياسة الخارجية، وأحيانا أخرى قد تكون ذات دور رقابي فتصطف على عكس ما يرغبه ساسة البيت الأبيض، خصوصا في الحالات التي تعمل فيه على إثارة قضايا ذات صلة بفضائح فساد أو بتوجهات منافية للقيم الديمقراطية الأمريكية، إذ يمكن الإشارة في هذا الصدد مثلا لفضيحة الرئيس الأمريكي عن الحزب الديمقراطي 'بيل كلينتون' سنة 1995 من خلال إثارة وسائل الإعلام للشكوك في إقامته لعلاقة مع "مونيكا لوينسكي"[4]، فساهم ذلك في التأثير على سمعة الرئيس[5].

---

[1]- يكتب بهذه المجلات العديد من المنظرين في العلاقات الدولية والسياسيين من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، ويعبر فيها عن مواقفهم من سياسات الرؤساء تجاه قضية دولية أو عن وجهة نظر تجاه ملف دولي..

[2]- انظر كتابات إدوارد سعيد، نموذج كتابه "أسلو 2: سلام بلا أرض"، الصادر عن دار المستقبل العربي، السنة 1995، ص 96.

[3]- حمدوش رياض، مرجع سابق، ص 99.

[4]- كانت تعمل كمتدربة بالبيت الأبيض، حيث اشتهرت قضيتها بقضية مونيكا والتي اتهم من خلالها الرئيس بيل كلنتون بإقامة علاقة غرامية معها.

[5]- أحمد محمد صبحي أحمد الونسة، دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (الحرب على العراق في عام 1991م وعام 2003م نموذجا)، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، السنة 2020، ص 69.

على غرار ذلك، فإن وسائل الإعلام كان لها الدور الكبير في إثارة فضيحة 'ووترغيت' سنة 1974، والتي دفعت بالرئيس 'ريتشارد نيكسون' إلى تقديم استقالته[1]، وهي الفضيحة التي كان للإعلام دور كبير في إثارتها، بما يعني أن وسائل الإعلام كان لها الدور الحاسم في إنهاء المسار السياسي للرئيس 'نيكسون' فاضطر "للاستجابة للضغوط المثارة من قبل وسائل الإعلام وأقدم على الاستقالة"[2]، ناهيك على الصراع المعروف بين وسائل الإعلام والرئيس الجمهوري 'دونالد ترامب' خلال فترته الرئاسية (2017-2020)، خاصة مع الإعلام التقليدي ك "إن بي سي NBC" و"سي إن إن CNN"، إذ باستثناء بعض القنوات المحسوبة على الإعلام المحافظ 'كفوكس نيوز'، فإن علاقة 'ترامب مع الإعلام كانت أكثر توترا وساهم الإعلام بشكل كبير في صناعة رأي عام ضد سياسته.

فضلا عن ذلك، فالإعلام قد يكون له دور مساند ومدعم للسياسة الخارجية الأمريكية، على سبيل المثال، فشبكة 'سي إن إن CNN' كان لها الدور المحوري في دعم سياسة الرئيس الأمريكي 'جورج بوش الإبن' إبان الحرب على العراق سنة 2003، حيث شكلت "الرأي العام الداخلي وكذالك الدولي لمساندة أمريكا في حربها على العراق ومنحها شرعية شعبية عالمية"[3]، ونفس الأمر ينطبق أيضا على شبكة 'فوكس نيوز FOX NEWS' المؤيدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل، إذ تقوم بالدعاية لصالح إسرائيل فتحشد الرأي العام الداخلي، حيث تندرج هذه القناة ضمن أحد أدوات اللوبي الإسرائيلي بالولايات المتحدة الذي من جملة ما يقوم به هو "شن هجمات فورية لتشويه سمعة أي شخص يجرؤ على انتقاد إسرائيل أو سياستها أو حتى مساندة أمريكا لها، بما في ذلك وسائل الإعلام والجامعات"[4].

وبعيدا عن الشبكات التلفزية، فإن الصحف الأمريكية ذات تأثير كبير على صناع القرار، خصوصا الصحف المشار إليها أعلاه (The New York Times؛ The Washington Post؛ Los Angeles Time؛ The Wall Street Journal)، فمثلا، 'لجون ميرشايمر' العديد من المقالات بنيويورك تايمز التي يبرز فيها وجهة نظره من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية[5]، كما له كتابات أيضا أيضا بجرائد أخرى كلوس أنجليس تايمز وجريدة Chicago Tribune؛ ناهيك عن كتاباته بالمجلة

[1]- هي فضيحة تجسس الرئيس الجمهوري ريتشارد نيكسون على منافسه الديمقراطي هيبرت همفري بمجمع ووترغيت بمدينة واشنطن سنة 1972، حيث عثر على جواسيس متلبسين بمكتب اللجنة الوطنية الديمقراطية، ورغم أن الرئيس نيكسون نفى لأي صلة له مع عملية التجسس، إلا أن تطور الملف وضغوط الرأي العام والإعلام ستدفع بالرئيس نيكسون إلى تقديم استقالته سنة 1974.

[2]- احمد محمد صبحي أحمد الونسة، مرجع سابق، ص 69.

[3]- حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي بعد أحداث 11 شتنبر 2001، رسالة دكتوراه، جامعة منوري قسنطينة، الجزائر، السنة 2011-2012، ص 99.

[4]- محمد ماضي، عندما تصبح مصلحة إسرائيل فوق مصلحة أمريكا، تقرير حول ندوة بأمريكا بمشاركة ستيفن والت وجون ميرشايمر، منشور بموقع الوحدة الدولية التابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون السويسرية، تاريخ الولوج : 21 شتنبر 2021، الساعة الثانية عشر، بالموقع التالي: https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%B9%D9%86%D8%

[5]- Iran Is Rushing to Build a Nuclear Weapon — and Trump 2019; Getting Ukraine Wrong 2014; Here We Go Again 1998; Don't Arm Ukraine 2015; Keeping Saddam Hussein in a Box 2003; Guns Won't Win the Afghan War 2001 The Impossible Partition 2001; India Needs The Bomb 2000; A Peace Agreement That's Bound to Fail 1998; The Only Exit From Bosnia 1997; Shrink Bosnia to Save It 1993; Dialogue : Ground War in Kuwait: Will Iraq Fight or Fold Its Tent?; Liberation in Less Than a Week 1991..

الأسبوعية نيوزويك Newsweek، وبمجلة فورين بوليسي Foreign Policy وفورين أفيرز Foreign Affairs وناشيونال أنتريست The National Interest، وتعتبر هذه المجلات والجرائد من أهم وسائل الإعلام المكتوبة المؤثرة في الرأي العام الأمريكي.

كما أن الجرائد الأمريكية الذائعة الصيت تكون في بعض الأحيان منبرا لتصريف مواقف دول بشأن سياسة خارجية الولايات المتحدة في ملف من الملفات، على سبيل المثال، حينما وقعت إدارة أوباما الاتفاق النووي مع إيران، فإن وزير الخارجية السعودي 'عادل الجبير' - آنذاك - نشر مقالا بنيويورك تايمز بتاريخ 19 يناير 2016، تحت عنوان "هل يمكن لإيران أن تتغير؟ ?Can Iran Change"، حيث يهاجم من خلاله النظام الإيراني ويتهمه بالإرهاب وإشعال الحروب الطائفية بالشرق الأوسط عبر وكلائه (الحوثيين؛ حزب الله؛ الميليشيات الطائفية في العراق).

بل ويتهم إيران بمسؤوليتها على مجموعة من الأعمال الإرهابية (تفجير ثكنات المارينز الأمريكية ببيروت سنة 1983؛ تفجير أبراج الخبر في السعودية 1996؛ الاغتيالات في مطعم ميكونوس في برلين عام 1992؛ الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران سنة 1979)، وبأنها ستتملص من التزاماتها بعد الاتفاق النووي، لأنها متورطة في العديد من الأعمال المخالفة لقواعد القانون الدولي، ومنها التورط في دعم النظام السوري، والتملص من الالتزامات الدولية سواء عبر القيام بتجارب على أسلحة ممنوعة دولية أو عبر مهاجمة السفن وتهديد الملاحة الدولية[1].

في ذات السياق، كتب وزير الخارجية الإيراني 'محمد جواد ظريف' مقال منشور هو الأخر بجريدة نيويورك تايمز بتاريخ 13 شتنبر 2016، تحت عنوان "فلنخلص العالم من الوهابية Let Us Rid the World of Wahhabism"، حيث يرد من خلاله على الاتهامات السعودية لإيران، ويتهمها بمسؤوليتها عن تصدير الوهابية إلى دول العالم ودعمها للتطرف الديني، بالإضافة إلى اتهامها بتمويل الإيديولوجيات المحرضة على العنف والكراهية، بما في ذلك صرفها لعشرات المليارات الدولارات لتصدير الوهابية إلى العالم من خلال مئات المساجد والمدارس الدينية، بل أنها دعمت الوهابية بالعراق وسوريا واليمن تحت ذريعة محاربة الخطر الإيراني[2].

من هذا المنطلق يمكن القول بأن الإعلام الأمريكي له الدور الكبير في التأثير على صناع القرار وحشد الرأي العام الأمريكي الداخلي تجاه قضية من القضايا، فمثلا، ساهم الإعلام بشكل كبير في انتقاد الاتفاق النووي مع إيران، فتراجعت الولايات المتحدة عن الاتفاق في عهد الرئيس 'ترامب' الذي من أهم

[1]- Adel bin Ahmed Al-Jubeir, Can Iran Change? The New York Times, 13.01.2016, accessed on 21, Sept 2021, at: https://www.nytimes.com/2016/01/19/opinion/saudi-arabia-can-iran-change.html

[2]- Mohammad Javad Zarif, Let Us Rid the World of Wahhabism, The New York Times, 13,Sept 2016, accessed on 21, Sept 2021, at: https://www.nytimes.com/2016/09/14/opinion/mohammad-javad-zarif-let-us-rid-the-world-of-wahhabism.html

ما التزم به خلال الحملة الانتخابية هو التراجع عن الاتفاق، كما يساهم الإعلام الموالي للوبي الإسرائيلي في تقديم صورة للرأي العام الأمريكي عن إسرائيل كدولة ديمقراطية ومجاورة للعديد من الأعداء، فتحشد الرأي العام الداخلي لغاية أن تكون الإدارة الأمريكية مدعمة لإسرائيل في سياستها بالشرق الأوسط.

المطلب الثاني: إشكالية الهيمنة الليبرالية على صناع قرار السياسة الخارجية الأمريكية

الهيمنة الليبرالية Liberal Hegemony هي ثقافة سياسية راسخة بمؤسسات صنع القرار بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث ترتبط بنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بالعالم، إذ تهدف من خلالها أي "دولة إلى تحويل أكبر عدد ممكن من البلدان إلى ديمقراطيات ليبرالية"[1]، وهذه السياسة هي ما تميز أغلب الإدارات الأمريكية التي تجعل من كل منطقة في العالم ذات صلة بالأمن القومي الأمريكي، فتجعل من الولايات المتحدة في حالة حرب مفتوحة بالعديد من مناطق المعمور، الأمر الذي يرفضه وينتقده 'جون ميرشايمر' في معظم كتاباته.

سنحاول في هذا المطلب الحديث في الفرع الأول عن التقاليد الليبرالية بمؤسسات صنع القرار الأمريكي التي تواجه واقعية 'جون ميرشايمر'، بينما سنخصص الفرع الثاني لأولويات السياسة الخارجية الأمريكية من منظور 'جون ميرشايمر'.

الفرع الأول: تقاليد ليبرالية بمؤسسات صنع القرار الأمريكي تواجه واقعية ميرشايمر

يقول 'جون ميرشايمر' في خاتمة كتابه "مأساة سياسة القوى العظمى" بأن "الثقافة السياسية الأمريكية ليبرالية حتى النخاع، وبالتالي تعادي الأفكار الواقعية، لكن سيكون خطأ جسيما من الولايات المتحدة أن تدير ظهرها للمبادئ الواقعية التي خدمتها كثيرا منذ تأسيسها"[2]، وقد كتب أيضا في مقدمة الكتاب بأن رؤساء الولايات المتحدة يعادون الواقعية، وبأن "خطاب السياسة الخارجية الأمريكية" عادة ما يصاغ "بلغة ليبرالية"[3]، بل أنه يجيب على سؤال "لماذا يكره الأمريكيون الواقعية؟"، معتبرا بأن لذلك علاقة بالنزعة التفاؤلية الأخلاقية السائدة بالمجتمع الأمريكي، بينما تتفق الأفكار الليبرالية مع تلك القيم والمبادئ الأخلاقية.

وعليه، فإننا سنتحدث في هذا الفرع عن هذه التقاليد الليبرالية من خلال تقسيمه إلى فقرة أولى مخصصة للحديث عن "أمريكا حارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان"، بينما سنتحدث في الفقرة الثانية عن "المسؤولية الأخلاقية في إرساء السلم العالمي".

[1]- جون ميرشايمر، أحلام الليبرالية المستحيلة، ترجمة محمد العربي، تاريخ النشر في 2014/7/4، بمركز الإنذار المبكر، تاريخ الولوج 2021/09/23، بالموقع التالي : https://ewc-center.com/2020/07/04/%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%AC%D9
[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 502.
[3]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 32.

الفقرة الأولى: أمريكا حارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مركزا للنظام الليبرالي العالمي، باعتبارها القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية على المستوى الدولي، وقد تبوأت هذه المكانة منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى اليوم، لكن دورها المؤثر في النظام العالمي سطع بشكل واضح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بحكم أنها كانت تقود القطب الرأسمالي وتمثل المعسكر الغربي الليبرالي المناهض للمعسكر الشرقي الاشتراكي خلال الحرب الباردة، لهذا فإنه من بين أولوياتها كانت هي نشر القيم الديمقراطية الليبرالية بالعالم في سياق صراعها الإيديولوجي مع المعسكر الشرقي.

بيد أن 'ميرشايمر' يعتبر بأن هذه السياسة ذات تداعيات وخيمة، ففي كتابه الصادر سنة 2018، يقدم نقدا لاذعا لهذه السياسة، فهو يميز بين الديمقراطية والليبرالية، فالأولى تعني "شكل من الحكم يضمن حق انتخاب المواطنين لقادتهم في انتخابات دورية، فيعمل هؤلاء القادة على سن وتطبيق القواعد التي تحكم السياسة"، بينما الليبرالية ذات صلة "بالحقوق الفردية"، "فالدولة الليبرالية هي التي تضمن حقوق مواطنيها وتحميها بالقوانين"[1]، ويضيف بأنه يمكن أن تكون الدولة ديمقراطية ولا تكون ليبرالية، وذلك في حالة إذا لم تحترم حقوق الأقلية فيسمى هذا الحكم باستبداد أو ديكتاتورية الأغلبية، كما يوضح بأنه ليس ضد الليبرالية، بل ضد تطبيق الولايات المتحدة لسياسة خارجية ليبرالية التي تؤدي بالنهاية "إلى عالم أقل سلما، بل وتهدد الليبرالية على المستوى الداخلي"[2].

معنى ذلك أن 'جون ميرشايمر' ينطلق في مقاربته للسياسة الدولية المبنية على النظرية الواقعية، وهي مقاربة تتعامل مع الدول كوحدات متفاعلة في النظام الدولي، أي النظر إلى الدول من الخارج باعتبارها صناديق سوداء أو أنها شبيهة بكرات البلياردو وليس من الداخل، لأن منطق السياسة الدولية قائم على صراع القوة لا على طبيعة الأنظمة إن كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية، ليبرالية أم غير ليبرالية، وهذه النظرة هي المتحكمة في الممارسة الواقعية للدول على المستوى العالمي، لأن الدافع النهائي للدولة هو الحفاظ على البقاء في نظام دولي فوضوي.

وتجدر الإشارة إلى أن الصراع بين المعسكرين يثير الكثير من النقاش، خصوصا في طبيعة توصيفه، فمثلا، ثمة اعتقاد عند أنصار الليبرالية بأنه صراع بين الخير والشر، أي بين أنصار الحرية والديمقراطية والعدل والقيم الليبرالية التي يجسدها المعسكر الغربي وبين أعداء هذه القيم التي كان يجسدها القطب الاشتراكي أو الشرقي أو "أعداء الغرب الديمقراطي"، وهذا الاعتقاد يسود بشكل كبير - حسب 'جون ميرشايمر' - بالمجتمع الأمريكي، بالنظر إلى الإيمان بالنزعة الأخلاقية التفاؤلية وتبني

[1]- John J. Mearsheimer, The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities, Yale University Press, 2018, p 11

[2]- ibid, p 12.

لقادته للقيم الليبرالية، وينجلي هذا بوضوح مع العديد من رؤساء الولايات المتحدة 'كوودرو ويلسون' صاحب المبادئ الأربعة عشر الشهيرة[1]، 'وفرانكلين روزفيلت الذي ارتبط اسمه بالحريات الأربع[2]، ثم 'بيل كلنتون' الذي بشر بعالم بدون حرب[3]، إضافة إلى رؤساء آخرين 'كجورج بوش الابن' الذي قاد الحرب على أفغانستان والعراق باسم حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان[4].

والحال أن هذا الخطاب يتجاهل الأسباب الوجيهة للصراع والتنافس بين الدول، ومنها "توازن القوى" "والسعي الأناني للدول وراء القوة" "والصراع على القوة"[5]، فيتم تسويق خطاب لا يعكس الواقع، وفي الكثير من الأحيان يتم الترويج لأسباب الحروب بذرائع إيديولوجية أو دينية أو أخلاقية وليس لأسباب متعلقة بالقوة، فيتم نعث الدول التي تحاربها الولايات المتحدة بالدول الشريرة أو الدول المارقة أو غير العادلة، بل في الكثير من الأحيان توصف هذه الدول بأنها دول ديكتاتورية لا تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان، لذلك ينتقد 'جون ميرشامر' هذه الدواعي الأخلاقية ذات النزعة الليبرالية التي تخفي حقيقة الصراع والحرب على المستوى الدولي.

علاوة على ذلك، فإن هذه التقاليد الليبرالية يكون من نتائجها توريط الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من الصراعات والحروب بمختلف مناطق العالم، تحت ذريعة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، فالولايات المتحدة منذ سنة 1989 إلى غاية 2018 خاضت من حرب إلى حربين في كل ثلاثة سنوات، بمعدل سبعة حروب مختلفة، وهذا ما يناقض - حسب 'جون ميرشايمر' - الحكمة القائلة بأن السياسة الخارجية الليبرالية هي "وصفة للتعاون أو السلام"، فالحقيقة هي تجسيد "لانعدام الاستقرار والصراع"[6]، بل أن ولايتي الرئيس الجمهوري 'بوش الابن' والرئيس الديمقراطي 'بارك أوباما' هما الأسوأ خلال بداية القرن الواحد والعشرين.

[1]- وودرو ويلسون هو الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة الأمريكية من الحزب الديمقراطي، انتخب رئيسا لولايتين (1913-1920)، وعرفت ولايته ثانية مشاركة الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى، كما اشتهر بمبادئه الأربعة عشر التي شكلت أساسا لنظام عصبة الأمم المتحدة.

[2]- فرانكلين روزفيلت هو الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية من الحزب الديمقراطي، تولى الرئاسة لمدة أطول (من 1932 إلى غاية وفاته سنة 1945)، حيث انتخب لأربع مرات متتالية، قاد الولايات المتحدة في فترات عصيبة والتي تمثلت بالكساد الكبير جراء الأزمة الاقتصادية العالمية وأيضا الحرب العالمية الثانية، اشتهر روزفيلت بمبادئه الأربعة التي قدمها سنة 1941 لقيام نظام عالمي يسوده السلم، وهي حرية الرأي والتعبير؛ حرية العبادة (المعتقد)؛ التحرر من الحاجة؛ التحرر من الخوف، سيتم إدراج هذه المبادئ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948، والذي ساهمت إليانور روزفلت (زوجة روزفيلت) في صياغته باعتبارها واحدة من أعضاء لجنة الصياغة.

[3]- بيل كلنتون هو الرئيس الثاني والأربعين للولايات المتحدة عن الحزب الديمقراطي من سنة 1993 إلى 2001، حيث توعد في خطابه بأن العالم سينتقل إلى مرحلة جديدة من السلم والسلام.

[4]- جورج بوش الابن هو الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة عن الحزب الجمهوري من سنة 2001 إلى 2009، قد حربين كارثين، الأولى على أفغانستان والتي اعتبرها بمثابة الحرب الصليبية على الإرهاب، أما الثانية فهي الحرب على العراق التي انتهت باحتلاله تحت ذريعة امتلاك صدام لأسلحة الدمار الشامل، وأيضا للإطاحة بنظام صدام الذي وصفها بالدموي والمهدد لاستقرار والسلم العالمي.

[5]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 29.

[6]- John J. Mearsheimer, The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities, op.cit, p 05.

ويعد 'جورج بوش الابن' - حسب 'جون ميرشايمر'- "الرئيس الأمريكي الأكثر اعتناقا لمهمة نشر الليبرالية بشكل أكثر حماسة"[1]، حيث قاد حربان بكل من أفغانستان والعراق، فكانت نتائجهما كارثية؛ ففي العراق مثلا، خلفت الحرب دمارا واسعا وخرابا وفوضى يصعب على العراق الخروج منها في الأجل المنظور، وقد قال 'جورج بوش' في خطاب إعلان الحرب على العراق بتاريخ 19 مارس 2003 بأن الهدف من الحرب هو تحرير الشعب العراقي و"حماية العالم من خطر قاتم محدق"، موجها كلامه إلى القوات الأمريكية المشاركة في الحرب بالقول "أقول إن سلام العالم المضطرب وآمال شعب مقموع تقف عليكم"[2].

كما سبق ذلك خطابات أخرى حول العراق التي كان 'جورج بوش' يؤكد فيها على أن بلاده تسعى إلى حماية حقوق الإنسان والديمقراطية، حيث نجد في خطابات 'بوش' السابقة كلمات ومفردات ذات صلة بنشر الليبرالية بالعراق، ومنها "البعد الإنساني"، "حماية حقوق وحريات وكرامة العراقيين"، "بناء الديمقراطية"، "تحقيق الحرية للشعب العراقي"[3]، إذ في كل هذه الخطب - للرئيس 'جورج بوش' حول العراق - ما يؤكد بأن الثقافة الليبرالية متأصلة في مؤسسات صنع القرار الأمريكي، ومؤثرة في جل الرؤساء سواء الجمهوريون أو الديمقراطيون، كما تتسم جل هذه الخطب بدلالات وإشارات واضحة، معناها أن الولايات المتحدة الأمريكية حشدت العالم خلف مزاعم محاربة الدول المدعمة للإرهاب أو الخارجة على القانون والمهددة لقيم السلم العالمي "من خلال الحرب الاستباقية على الأنظمة السلطوية ونشر الديمقراطية وإعادة بناء الدول"[4].

بالنهاية لم تساهم هذه الحرب في إرساء السلم بالعراق ولا ساهمت في إعادة بناء الدولة وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل أدخلت العراق في حالة من الفوضى والصراعات الطائفية والأهلية، وساهم هذا الوضع في ظهور الجماعات المتطرفة، أكثر من ذلك، أن انهيار النظام العراقي خلق نوعا من انعدام التوازن بالمنطقة، بسبب تحول الأراضي العراقية لمعترك حروب الوكالة بين الدول الإقليمية، خاصة إيران من جهة والمحور السني السعودي من جهة ثانية، وبعد 17 سنة من الحرب والاقتتال الطائفي (من 2003 إلى 2021)، فإن العراق اليوم أسوأ مما كان عليه إبان حكم 'صدام حسين'، بل أن الحرب "أودت بحياة حوالي 207 آلاف عراقي ونزوح أكثر من 9 ملايين عراقي"، ناهيك عن الانهيار

[1]- جون ميرشايمر، أحلام الليبرالية المستحيلة، مرجع سابق، تاريخ الولوج 24 شتنبر 2021، بالموقع التالي: https://ewc-center.com/2020/07/04/،

[2]- خطاب جورج بوش الابن بتاريخ 19 مارس 2003، منشور بموقع الجزيرة، تاريخ الولوج 24 شتنبر 2021، بالرابط التالي: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/9/20/

[3]- خطابات الرئيس جورج بوش الابن : خطاب 19 مارس 2003؛ خطاب حالة الاتحاد في 28 يناير 2003؛ خطاب الذكرى الأولى لأحداث 11 شتنبر والذي ألقاه أمام الأمم المتحدة في شتنبر 2002؛ خطاب الذكرى الأولى لغزو العراق بتاريخ 19 مارس 2004.

[4]- أمل مختار، الحرب الأمريكية على الإرهاب: سؤال عن منطقية القرار وجدوى الاستمرار وكشف حساب الأضرار، مجلة المشهد، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية "الأهرام"، العدد الثاني، شتنبر 2021، ص 6.

الاقتصادي والتراجع في المؤشرات الدولية، إضافة إلى "رسوخ وجود الميليشيات المسلحة، سواء السنية أو الشيعية"[1].

على غرار سياسة 'جورج بوش' بالشرق الأوسط، فإن سياسة خلفه 'باراك أوباما' لم تكن أقل خسارة من سالفيه (بيل كلينتون وجورج بوش الابن)، خصوصا أن حكمه تزامن مع ما سمي "بثورات الربيع العربي" الذي دعمتها إدارته، حيث يقول 'جون ميرشايمر' بأنه أثناء ولاية الرئيسين، قامت واشنطن بدور كبير في بذر الموت ونشر الخراب عبر الشرق الأوسط الكبير، ولا يوجد دليل على أن هذه المأساة ستنتهي قريبا"[2]، بل أن السياسة الخارجية الليبرالية لإدارة 'أوباما' كان من نتائجها المساهمة في استمرار أزمة الولايات المتحدة مع روسيا، خاصة في طريقة معالجة الملف الأوكراني، والذي يعتبره 'جون ميرشايمر' ملفا تحركه دواعي ليبرالية.

الفقرة الثانية: المسؤولية الأخلاقية في إرساء السلم العالمي

ثمة ثقافة سياسية راسخة عند صناع القرار بالولايات المتحدة، مفادها بأن للولايات المتحدة، كقوة عظمى، لها مسؤولية تاريخية وأخلاقية في إرساء السلم العالمي، والتصدي للدول التي تهدد القيم الإنسانية والحضارية عبر تدخلها العسكري بجميع مناطق المعمور تحت ذريعة مواجهة الدول العدائية، وذلك تماشيا مع الأدوار التي قامت بها أثناء القرن العشرين من خارج القارة الأوربية عبر مشاركتها في الحربين التي هددت الإنسانية، ومساهمتها في ردع القوى التي سعت إلى تحقيق الهيمنة على أوربا أو آسيا[3]، حيث يرتبط هذا الهدف بما أسلفنا ذكره أعلاه، فهو لا يقل أهمية عن الاعتقاد السائد في كون الولايات المتحدة تتدخل في دول العالم تحت ذريعة نشر القيم الغربية ومنها الديمقراطية وحقوق الإنسان، وينجلي هذا الأمر في خطب الرؤساء الأمريكيين، بما في ذلك خطب الرئيس 'جورج بوش الابن' باعتبار سياسته كانت أكثر ارتباطا بالهيمنة الليبرالية.

فمثلا، قال 'جورج بوش' في خطاب حالة الاتحاد بتاريخ 28 يناير 2003، حينما كان بصدد الإعداد لغزو العراق، ما يلي: "لقد كرس مؤسسونا هذا البلد لقضية كرامة الإنسان، وحقوق كل إنسان، وإمكانيات كل حياة. تقودنا هذه القناعة إلى العالم لمساعدة المنكوبين، والدفاع عن السلام، وإرباك مخططات الأشرار (...) يجب أن نتذكر أيضا دعوتنا كدولة مباركة هى جعل هذا العالم أفضل (...) واليوم، فإن الخطر الأكبر في الحرب على الإرهاب هو الأنظمة الخارجة على القانون التى تسعى إلى

[1]- أمل مختار، نفس المرجع، ص 7.

[2]- John J. Mearsheimer, The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities, op.cit,p 5.

[3]- ألمانيا فيلهليم الثاني (القيصرية) في لحرب العالمية الأولى؛ أمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية؛ الامبراطورية اليابانية بآسيا في الحرب العالمية الثانية؛ الاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة.

امتلاك أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية. يمكن لهذه الأنظمة أن تستخدم مثل هذه الأسلحة للإبتزاز والإرهاب والقتل الجماعي"[1].

ويوضح هذا الخطاب مدى تأصل الثقافة الليبرالية في الثقافة السياسية الأمريكية، والاعتقاد السائد عند النخبة السياسية بالمسؤولية الأخلاقية في الحفاظ على هذه الثقافة، بل والقناعة الراسخة حول الدور الممكن أن تقوم به أمريكا في العالم، أي شرطي العالم في حماية القيم الليبرالية من التهديد وفي عقاب الدول الخارج على هذا النسق الليبرالي، والحال أن هذا الخطاب مجرد طوبى، فالواقع الدولي يثبت بأن ما يحرك الدول هو المصلحة والصراع والمنافسة على القوة، وليس المثل الأخلاقية التي يروج لها القادة في خطبهم، والدليل هو أن تلك الحروب التي قادها الرئيس بوش أو غيره، كانت تكلفتها باهظة وخسائرها فادحة ولم تحترم هذه القيم التي قيل بأن أمريكا حاربت من أجلها.

إذ يمكن الإشارة إلى أن "الهيمنة الليبرالية كلفت الولايات المتحدة أكثر من خمسة تريليون دولار التي تم صرفها في الحرب على العراق وأفغانستان"[2]، بل هناك دراسة حديثة تقدر قيمة ما أنفقته الولايات المتحدة في حروبها منذ سنة 2001 بأكثر من ذلك[3]، إذ تصل لحوالي 6.4 ترليون دولار[4]، ناهيك على عشرات الضحايا من المدنيين والعسكريين وملايين النازحين في العالم وفق تقديرات المشروع البحثي الذي أعدته جامعة براون بشراكة مع مؤسسة واتسن تحت عنوان "كلفة الحرب The Costs of War"، فمثلا، وصل عدد الضحايا من الوفيات معدل 929000 منذ أحداث 11 شتنبر 2001، وقتل حوالي 387 ألف مدني نتيجة المعارك العسكرية، أما عدد النازحين فتجاوز معدل 38 مليون لاجئ ومشرد بسبب الحرب[5].

وهذا نتاج سياسة الهيمنة الليبرالية، التي تجعل من إرساء السلم العالمي مسؤولية أخلاقية على عاتق الولايات المتحدة، فترى في أي دولة من دول العالم ذات سياسة أو نظام مختلف مع الولايات المتحدة مهددا للسلم العالمي، لهذا يكون من بين أولوياتها إرسال جيوش الولايات المتحدة إلى مختلف مناطق العالم تحت ذرائع شتى "محاربة الإرهاب" أو "نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان" أو إرساء السلم العالمي" أو "نشر الحرية"، فتمثلت أبرز تجلياتها في الحرب على أفغانستان، ثم العراق، إضافة إلى تدخلات أخرى بمختلف مناطق المعمور، وتوضح هذه السياسة الأسباب التي تؤدي بتواجد العديد من

[1]- أمل مختار، مرجع سابق، ص 6.

[2]- John J. Mearsheimer, Realism and Restraint, op.cit, p 28.

[3]- the Costs of War project at Brown University's Watson Institute, accessed on 25, Sept 2021, on: https://watson.brown.edu/costsofwar/

[4]- أمل مختار، مرجع سابق، ص 8.

[5]- the Costs of War project at Brown University's Watson Institute, accessed on 25, Sept 2021, on: https://watson.brown.edu/costsofwar

القواعد العسكرية واجنود الولايات المتحدة بمناطق متعددة في العالم، كما تفسر الأسباب التي تؤدي بتدخل الجيش الأمريكي في نزاعات لا تشكل أهمية كبيرة ولا خطرا على الأمن القومي الأمريكي.

فقد أشار المشروع البحثي إلى أن هذه الحرب (الحرب على الإرهاب) أدت إلى تواجد القوات الأمريكية بأكثر من 85 دولة في العالم، كما نتج عنها العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان والحريات بالداخل الأمريكي وبالخارج[1]، وثمة أرقام منشورة من طرف وسائل إعلام ووكالات دولية حول عدد الجنود الأمريكيون في العالم، حيث تتجاوز مائتي ألف جندي موزعة بمختلف دول العالم، فحسب وكالة أناضول، فإن عدد القوات المنتشرة خارج الولايات المتحدة وصل سنة 2017 إلى حوالي 215 ألفا و 249 مقاتلا، وتنتشر هذه القوات عبر 800 قاعدة عسكرية وحوالي 177 دولة في العالم[2]، حيث تتواجد هذه الجنود لأغراض مختلفة من دولة إلى أخرى.

هذا التواجد بعضه موروث عن سنوات الحرب الباردة أو منذ الحرب العالمية الثانية، بحكم الدور الأمريكي في احتواء الاتحاد السوفياتي وحماية الحلفاء، كما أن البعض الأخر يوجد ضمن قوات التحالف الدولي (الناتو)، بينما تم نشر القوات الأمريكية بمناطق أخرى نتيجة أحداث أو تطورات دولية، وتتصدر منطقة شمال شرق آسيا قائمة المناطق التي تتواجد فيها القوات الأمريكية بأعداد كبيرة، خاصة باليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، حيث يتجاوز عدد القوات الأمريكية في اليابان معدل 50 ألف جندي وكوريا الجنوبية 26 ألف جندي وفق أرقام شبكة الجزيرة سنة 2021[3]، بينما يصل معدل القوات الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط ما بين 60 و70 ألف جندي مقاتل وفق أرقام جريدة الشرق القطرية سنة 2020[4]، في حين يصل عدد الجنود بألمانيا حوالي 34 ألف جندي وإيطاليا 11 ألف جندي والمملكة المتحدة 8 ألف جندي وإسبانيا ما يقارب 4 ألف جندي وفق أرقام وكالة الأناضول سنة 2017[5].

الأمر الذي يؤكد بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العسكرية الأكثر انتشارا على المستوى العالمي، وتتفوق على باقي القوى العظمى الأخرى، سواء في عدد القواعد العسكرية بالخارج أو القوات المنتشرة بأوربا وآسيا وأستراليا وإفريقيا والشرق الأوسط، فالقوى الكبرى الأخرى ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن - الصين وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا - لديهم معا حوالي 31 قاعدة عسكرية خارج

[1]- ibid.

[2]- أثير كاكان، خريطة انتشار الجيش الأمريكي في العالم.. أعداد ودلالات، وكالة الأناضول، 11.12.2017، تاريخ الولوج 25 شتنبر 2021، بالرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar

[3]- محمد منشاوي، الانتشار العسكري الأميركي عبر العالم.. أين وكيف ولماذا وبأي كلفة؟، شبكة الجزيرة، 15.04.2021، تاريخ الولوج 25 شتنبر 2021، على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/news/2021/4/15/

[4]- أحمد إبراهيم، بالأرقام والمهام... إليك أماكن تواجد القوات الأمريكية في المنطقة، جريدة الشرق، 06 يناير 2020، تاريخ الولوج 25 شتنبر 2021، بالرابط التالي: https://al-sharq.com/article/06/01/2020/

[5]- أثير كاكان، خريطة انتشار الجيش الأمريكي في العالم.. أعداد ودلالات، وكالة الأناضول، 11.12.2017، تاريخ الولوج 25 شتنبر 2021، بالرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar

الحدود[1]، بينما لا زالت بعض القوى الاقتصادية الكبرى تعتمد في أمنها على الولايات المتحدة، نموذج اليابان باعتبارها ثالث قوة اقتصادية عالمية وألمانيا بصفتها رابع قوة اقتصادية عالمية، ونفس الأمر ينطبق على الدول الخليجية الغنية بالنفط والغاز التي تتمركز فيها العديد من القواعد العسكرية الأمريكية، إضافة إلى التواجد العسكري الأمريكي بإفريقيا نموذج الصومال وجيبوتي وتشاد والنيجر..

وعليه، فإن هذا التواجد الأمريكي يجعل من أمريكا بمثابة الشرطي العالمي الذي يسهر على حراسة أمن الغير، وهو ما ينتقده بشدة 'جون ميرشايمر'، بل أن التواجد الأمريكي يبرز بأن الولايات المتحدة تتصرف كدركي العالم، فتتواجد قواتها في مناطق النزاع العالمي أو المناطق التي تعرف توترات إقليمية حول الحدود أو غيرها، ورغم ما لميزة تواجدها ببعض المناطق ككوريا الجنوبية واليابان، إذ لو لم تتواجد القوات الأمريكية بكوريا الجنوبية لقامت كوريا الشمالية بغزو جارتها وتعرضت اليابان لهجوم، ولو لم تتواجد القوات الأمريكية بهذه المنطقة لضمت الصين تايوان التي تعتبرها تابعة لها، ونفس الأمر ينطبق على منطقة الشرق الأوسط؛ إلا أن انتشارها العسكري الواسع واعتماد أمن بعض الحلفاء عليها هو ما ينتقده بشدة 'جون ميرشايمر'.

فليس هذا مبررا للانتشار العسكري الأمريكي بالمنطق الواقعي، لأن هذا التواجد كان له أيضا انعكاسات سلبية داخليا وخارجيا كما أسلفنا القول، ثم أن هذا التواجد مكلف اقتصاديا وبشريا للولايات المتحدة، بل أنه تواجد يوحي بأن الولايات المتحدة تتصرف فعلا كشرطي العالم، وهذا ما يتعارض مع واقعية 'جون ميرشايمر' الهجومية التي أرسى أسسها بكتابه "مأساة سياسة القوى العظمى"، إذ أن بقاء القوات الأمريكية بالعديد من مناطق العالم كان يفسر في بعض الأحيان بأنه تقاعس فقط من طرف الولايات المتحدة ومسألة تقنية وفقط، لكن استمرار هذا الانتشار العسكري معناه بأن الأمر راجع للهيمنة الليبرالية على صناع القرار بالولايات المتحدة التي تنبني على منطق أن كل منطقة من مناطق العالم تندرج ضمن الأمن القومي الأمريكي.

وقد حث 'جون ميرشايمر' في كتابه "مأساة سياسة القوى العظمى" الولايات المتحدة على أن تتصرف "كفارض توازن من وراء البحار وليس كشرطي العالم"[2]، الأمر الذي يفترض منها أن تتصرف بالمنطق الواقعي في السياسة، القائم على مراقبة توازن القوة على المستوى الإقليمي وليس بالمنطق الليبرالي الذي ينبني على المسؤولية الأخلاقية في إرساء السلم العالمي، بل أن 'ميرشايمر' انتقد في جل كتاباته هذا الانتشار العسكري بالعديد من مناطق العالم، فحث على ضرورة سحب القوات الأمريكية من مناطق تشهد توترات أو صراعات إقليمية، بما في ذلك بأوربا ومنطقة الشرق الأوسط، والتركيز على الأولويات التي سنعالجها في الفرع الثاني.

[1]- محمد منشاوي، مرجع سابق.
[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 491.

الفرع الثاني: جون ميرشايمر وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية

في ختام كتابه "مأساة سياسة القوى العظمى" الصادر سنة 2001، وضع 'جون ميرشايمر' مجموعة من السيناريوهات الممكنة بالقرن الواحد والعشرين، وقد قال "من الواضح أن السيناريو الأخطر الذي يمكن أن تواجهه الولايات المتحدة في أوائل القرن الواحد والعشرين هو أن تصبح الصين دولة مهيمنة كامنة في شمال شرق آسيا"[1]، وهو سيناريو كان يبدو بعيدا أو مستحيلا آنذاك، لكن بعد عشرون سنة يتبين بأن هذا السيناريو أقرب إلى التحقق في الوقت الراهن، وهو ما يعني بأن منافسا قويا للولايات المتحدة يسير بخطى متسارعة في النمو الاقتصادي، وإن استمر هذا النمو، فإن القوة الكامنة ستحولها الصين إلى قوة عسكرية مهابة، ولن تستطيع لا الولايات المتحدة ولا حلفائها مجابهتها، لاعتبارات متعلقة بمحددات القوة الكامنة الصينية كالثروة البشرية الهائلة والتصنيع والتطور التكنولوجي والتقني، ناهيك على التحديث الاقتصادي الذي ينعكس إيجابا على التطور العسكري.

معنى ذلك أن منافسا قويا من المحتمل أن يظهر على الساحة الدولية ليعيد النظام الدولي إلى وضع الثنائية القطبية التي كانت سائدة في الحرب الباردة، لكن الولايات المتحدة تحاول منذ التسعينيات عدم السقوط في سيناريو الحرب الباردة، والحيلولة دون ظهور قوة عظمى منافسة بالساحة الدولية، في هذا السياق يمكن الإشارة لوثيقة سرية مسربة عن وزارة الدفاع سنة 1992 إلى وسائل الإعلام[2]، تقول:

" يجب أن تركز إستراتيجيتنا الآن على منع ظهور أي منافس عالمي محتمل في المستقبل. ولكن نظرًا لأننا لم نعد نواجه تهديدًا عالميًا أو قوة غير ديمقراطية معادية تهيمن على منطقة مهمة لمصالحنا، فلدينا الفرصة لمواجهة التهديدات بمستويات أقل وتكاليف أقل، طالما أننا مستعدون لإعادة تشكيل المزيد يجب أن تبرز الحاجة إلى مواجهة تهديد عالمي من جديد our strategy must now refocus on precluding the emergence of any potential future global competitor. but because we no longer face either a global threat or a hostile, non - democratic power dominating a region critical to our interests, we have the opportunity to meet threats at lower levels and lower costs--as long as we are prepared to reconstitute additional forces should the need to counter a global threat re-emerge"[3].

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 500.

[2]- نشرت فقرات منها جريدة نيويورك تايمز بتاريخ 8 مارس 1992، تحت عنوان "مقتطفات خطة البنتاغون: منع عودة ظهور منافس جديد Excerpts From Pentagon's Plan: 'Prevent the Re-Emergence of a New Rival'

[3]- Department of Defense, draft Defense Planning Guidance, the February 18, 1992, p 4.

مع ذلك، فإن "جون ميرشايمر" ينتقد سياسة الولايات المتحدة غير الواقعية، ويحث على ضرورة تحديد الأولويات من خلال عدم اتباع الهيمنة الليبرالية والتدخل في جميع مناطق العالم، لأجل ذلك، فإنه يقترح إستراتيجية التوازن من خارج المجال كي تبقى الولايات المتحدة بعيدة عن العديد من بؤر الصراع، كما أنه يؤكد على أن أولوية الولايات المتحدة الأمريكية هي منع الصين من أن تصبح قوة مهيمنة بالنصف الشرقي للكرة الأرضية، وعليه سنقسم هذا الفرع إلى فقرة أولى سنعالج فيها "التوازن خارج المجال كإستراتيجية لتأبيد الهيمنة الأمريكية على نصف الكرة الغربي"، بينما سنخصص الفقرة الثانية "للاحتواء الصعود الصيني كي لا تصبح قوة مهيمنة إقليمية".

الفقرة الأولى: إستراتيجية التوازن خارج المجال لتأبيد الهيمنة الأمريكية على نصف الكرة الغربي

حاول "جون ميرشايمر" تطوير نظرية توازن القوى ذات الصلة بالواقعية في العلاقات الدولية، فقام في بادئ الأمر بتفريع هذه النظرية إلى مستويين، الأول يتعلق بالتوازن الإقليمي والتي لها صلة مباشرة بمحدد الهيمنة الإقليمية، أما الثاني فيتعلق بالتوازن الدولي الذي له علاقة بطبيعة القطبية الدولية، إلا أنه لا يمكن الانتقال إلى المستوى الثاني من دون المستوى الأول، وعمليا - كما يقول 'ريتشارد ليتل' - لا يمكن فهم نظرية التوازن في القوى من دون التوازن داخل المجال الإقليمي[1]، لهذا لكي تكون الدولة قوية أو قوة عظمى فلابد من أن تكون قوية في محيطها الإقليمي أولا، ويكون بمقدورها التدخل في توازن القوى بالمجالات الإقليمية الأخرى البعيدة عنها.

ويؤكد 'جون ميرشايمر' في جل كتاباته على محدد التوازن الإقليمي الذي يَحُول دون تحقيق الهيمنة الإقليمية، إذ بما أنه ليس هناك دولة مهيمنة إقليميا بأوربا أو شمال شرق آسيا، وأن الولايات المتحدة هي الحالة الفريدة التي حققت هيمنتها على نصف الكرة الغربي، فإن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية هو "أن تكون دولة مهيمنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وألا تكون هناك دولة مهيمنة منافسة في أوربا أو شمال شرق آسيا"[2]، بالتالي تحقق غايتين، الأولى: منع وصول القوى العظمى الأخرى لمجالها الإقليمي، ثم الحفاظ على مكانتها كقوة عظمى وحيدة بمنطقتها الإقليمية، والثانية: التدخل في المناطق الأخرى للحفاظ على التوازن في القوى بغية أن لا تظهر قوى مهيمنة كامنة.

كما يحاجج 'جون ميرشايمر' "بأن الوضع المثالي لأي قوة كبرى هو أن تكون مهيمنة على إقليمها"[3]، فإذا واصلت أي دولة لهذا المستوى من الهيمنة، فيمكن القول بأنها قوة ذات وضع راهن، حيث تسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم دون تغييره، أما إذا لم تصل أي قوة كبرى إلى هذا المستوى

[1]- انظر ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات، الأساطير، النماذج، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة العربية 2009، الطبعة الأصلية 2007.

[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 483.

[3]- مروة خليل، مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد9، شتاء 2020، ص 106.

من الهيمنة الإقليمية، فإنها ستسعى إلى تغيير التوازن القائم بغية كسب المزيد من القوة النسبية على حساب منافسيها، لكن هذه الحالة - الهيمنة الإقليمية - نادرة الوقوع في واقعية 'جون ميرشايمر'، باستثناء الولايات المتحدة باعتبارها القوة الجزرية بنصف الكرة الغربي، بينما يؤكد السجل التاريخي بأنه كلما حاولت دولة كبرى بأوربا - أو آسيا - تحقيق الهيمنة على القارة، إلا وانتهى الأمر بحرب مدمرة مع باقي القوى الكبرى الأخرى، بفعل عوامل كثيرة، أبرزها وجود قوى كبرى أخرى منافسة، وثانيا التدخل من خارج القارة لقوى كبرى أخرى لفرض التوازن عن طريق الحرب.

وقد حققت الولايات المتحدة ميزة الهيمنة الإقليمية بفعل عوامل تاريخية متعددة، لعل أبرزها، العامل الجغرافي السالف الذكر، ثم التدخل من وراء البحار لفرض التوازن على القوى العدائية بأوربا أو آسيا، خصوصا أثناء حروب الهيمنة (الحروب الكبرى)، أي حينما حاولت قوى فرض الهيمنة الإقليمية، لهذا فإن الولايات المتحدة - من وجهة نظر 'جون ميرشايمر' - لم تتدخل في الحربين، إلا بعدما استنفذت جميع السبل لاحتواء المعتدي، ومنها تمرير المسؤولية للآخرين وترك القوى الأوربية تتقاتل بغية استنزاف بعضها البعض، وهذا ما يحث عليه 'جون ميرشايمر' في كتابه "مأساة سياسة القوى العظمى" من خلال إلحاحه على أنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تبقى بعيدة عن مشاكل أوربا وشمال شرق آسيا، وحتى في حالة إشعال فتيل الحرب، فمن مصلحتها أن لا تشارك فيها من الأول "وبتلك الطريقة تدفع الولايات المتحدة ثمنا أصغر كثيرا من الدول التي اشتركت في النزاع من البداية إلى النهاية وتكون مهيأة في نهاية الحرب لأن تربح السلام وتشكل عالم ما بعد الحرب بما فيه مصلحتها"[1].

على أساس ذلك، ينتقد 'جون ميرشايمر' بشدة السياسة الخارجية الأمريكية التي تعود بنتائج عكسية على المكانة الأمريكية، إذ لكي تحافظ الولايات المتحدة على مكانتها الحالية، فإن 'جون ميرشايمر' يحث على ضرورة الانسحاب من العديد من بؤر التوتر العالمي، والتراجع إلى إقليمها للقيام بفرض التوازن من خارج المجال Offshore Balancing انسجاما مع الدور التاريخي الذي أدته الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة أيضا، حيث كانت تتدخل بعدما تكون الحرب قد أنهكت القوى المتحاربة، لتحسم المعركة لصالحها وبأقل الخسائر، بل أن بقاء القوات العسكرية منتشرة في العديد من مناطق العالم يهدد الولايات المتحدة بالتورط في حرب مع القوى العظمى منذ البداية، "وهو أمر غير مفيد استراتيجيا"[2].

ولا يختلف التوازن من خارج المجال كمفهوم عن التوازن من وراء البحار، فالمفهوم هو نفسه Offshore Balancers لكنه وظف في سياقات مختلفة، فالفرق فقط يكمن ما بين التوازن خارج المجال كما طرحه 'كريستوفر لاين' سنة 1997، والمقاربة النظرية للمفهوم التي قدمها كل من "جون

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 487.
[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 487.

ميرشايمر" "وستيفن والت" على انفراد أو بشكل مشترك في مقال لهما سنة 2016 تحت عنوان " The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S. Grand Strategy"، حيث تبدو هذه المقاربة موجهة بالأساس للسياسة الخارجية الأمريكية بصفتها دولة جزرية كما أسلفنا القول أعلاه، في حين تركز مقاربة 'جون ميرشايمر' في كتابه "مأساة سياسة القوى العظمى لسنة 2001" على الدول الجزرية التي أدت دور فارض التوازن من وراء البحار (المملكة المتحدة والولايات المتحدة)، باستثناء اليابان الدولة الجزرية التي سعت لتحقيق الهيمنة الإقليمية على قارة آسيا، وهو وضع مختلف بين الحالتين.

في الواقع، فإن 'كريستوفر لاين' هو أول من طرح التوازن من خارج المجال في أعمال منشورة منذ تسعينيات القرن الماضي[1]، وذلك في خضم الجدل حول طبيعة النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة، إذ يعد 'لاين' من بين الرافضين لنظام الأحادية القطبية ونظرية استقرار الهيمنة، حيث كان مقاله وهم الأحادية القطبية The Unipolar Illusion الصادر سنة 1993 مدخلا لإبراز موقفه من عالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ثم تلاه بمقال أخر سنة 1997 تحت عنوان "Offshore Balancing التوازن من خارج المجال"، ليطرح مقاربته حول الإستراتيجية الممكن اتبعاها من طرف الإدارة الأمريكية في الألفية الثالثة، مطالبا إياها بأن تقود العالم في اتجاه التعددية القطبية، "أفضل من أن تقاد إليه وتخسر من جراء ذلك ما تتمتع به من قوة نسبية"[2]، ويفترض منها ذلك، أن تكف عن "التوسع المفرط" وتراقب التوازن من خارج المجال بدل التورط في العديد من الصراعات التي لا فائدة منها.

يؤكد 'لاين' بأن "التوازن خارج المجال هو إستراتيجية لتوازن القوى" بديلة عن الهيمنة، ويحاجج بأنها "إستراتيجية لعالم متعدد الأقطاب"[3]، حيث تنبني على فرضية أنه إذا ما حاولت الولايات المتحدة الحفاظ على الهيمنة، فإنها ستثير حفيظة الدول الأخرى التي ستضطر إلى فرض التوازن ضدها، الأمر الذي سيؤدي إلى استنزاف القوة النسبية للولايات المتحدة بشكل أكثر مما لو استوعبت وانخرطت في نظام متعدد الأقطاب، ويفترض 'لاين' بأن هذه الإستراتيجية التي يطرحها قد تقبل بفكرة أن الولايات المتحدة "لن تمنع ظهور قوى عظمى جديدة داخل أو خارج مجالها الإقليمي"، إذ تبدو هذه المقاربة متعارضة مع الواقعية الهجومية التي تسلم بأن القوى العظمى تسعى إلى الهيمنة الإقليمية وتمنع ظهور

[1]- Christopher Layne, The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise, International Security, Vol. 17, No. 4 (Spring, 1993).Christopher Layne, From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy, International Security, Vol. 22, No. 1 (Summer 1997). Christopher Layne, Offshore Balancing Revisited, The Washington Quarterly Spring 2002. Christopher Layne, The Unipolar Illusion Revisited : The Coming End of the United States' Unipolar Moment, International Security, Vol. 31, No. 2 (Fall 2006). Christopher Layne, This Time It's Real: The End of Unipolarity and the Pax Americana, International Studies Quarterly (2012).

[2]- علي الجرباوي ولورد حبش، النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية، مجلة سياسات عربي، العدد 38، ماي 2019، ص 42.

[3]- Christopher Layne, From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy, International Security, Vol. 22, No. 1 (Summer 1997), p 112.

قوى عظمى بالمجال الذي تهيمن عليه، لكن 'لاين' لا ينفي ذلك، بل يؤكد بأن إستراتيجية التوازن خارج المجال - المطلوب من الولايات المتحدة اتباعها - "ترفض أيضا حجة الواقعية الدفاعية المتعلقة بتوازن التهديد"[1].

وقد تبنى كل من 'ستيفن والت' 'وجون ميرشايمر' هذا المفهوم وطوروه في الاتجاه الذي يتماشى مع طروحاتهم النظرية[2]، حيث يؤكدان بأن التوازن خارج المجال هو إستراتيجية بديلة للهيمنة الليبرالية التي تسيطر على صناع القرار بالإدارة الأمريكية (الجمهوريين والديمقراطيين) وتدفعهم إلى التدخل في جميع مناطق العالم تحت ذريعة "تعزيز نظام عالمي قائم على المؤسسات الدولية والحكومات التمثيلية والأسواق المفتوحة وحماية حقوق الإنسان international institutions, representative governments, open markets, and respect for human rights"[3]، لكن إستراتيجية الهيمنة الليبرالية لها نتائج كارثية في الداخل والخارج، لأنها تستنزف قوة الولايات المتحدة في صراعات هامشية، وتؤدي إلى نتائج عكسية من خلال ارتفاع العداء لأمريكا في جميع مناطق العالم، فبدل أن تتولى حراسة العالم، عليها أن تتولى مراقبة توازنه عن بعد.

كما يحث رائدي الواقعية الهجومية (جون ميرشايمر) والواقعية الدفاعية (ستيفن والت) الولايات المتحدة على ضرورة أن تنسحب من العديد من الصراعات في العالم، ويتطلب منها ذلك، التركيز على ثلاثة مناطق من خلال مراقبة توازن القوة بهما من الخارج، وهي أوربا وشمال شرق آسيا ومنطقة الخليج، مع ضرورة أن تهتم أكثر بالتوازن بمنطقة شرق أسيا لغاية احتواء الصعود الصيني بالمنطقة، وهذا ما يفرض عليها الانسحاب من أوربا وتشجيع الأوربيين على حماية أنفسهم، والتقارب مع روسيا، ثم مساعدة الخليجيين على حماية أنفسهم، بما في ذلك عدم الدخول في صراع مباشر مع إيران، لأن ذلك يساهم في التقارب الإيراني الصيني..

الفقرة الثانية: احتواء الصعود الصيني كي لا تصبح قوى مهيمنة على نصف الكرة الشرقي

بالعودة للمقال المشترك لكل من 'والت' 'وميرشايمر' الصادر سنة 2016 بفورين أفيرز Foreign Affairs، "فإن الخبر السيئ هو القادم من منطقة" شمال شرق آسيا، لأنه "إذا ما واصلت

[1]- ibid, p 114.

[2]- John J. Mearsheimer, A Return to Offshore Balancing," Newsweek, 30/12/2008. Stephen M. Walt, "Offshore Balancing: An Idea Whose Time Has Come," Foreign Policy, 2/11/2011. John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Case for Offshore Balancing.. Superior U.S. Grand Strategy, foreign affairs, Vol. 95, No. 4 (JULY/AUGUST 2016). John J. Mearsheimer, Donald Trump Should Embrace a Realist Foreign Policy.. But can he take on the infamous Washington “Blob”?, The National Interest, 26/11/2016. Stephen M. Walt, Offshore Balancing in Populist Times, Journal of International Relations and Sustainable Development, No. 15, (WINTER 2020).

[3]- John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Case for Offshore Balancing.. Superior U.S. Grand Strategy, foreign affairs, Vol. 95, No. 4 (JULY/AUGUST 2016), pp. 70-83; p 71..

الصين صعودها المخيف"، فمن المرجح أن تسعى إلى الهيمنة الإقليمية، "وهذا ما يتطلب من الولايات المتحدة بذل المزيد من الجهد لمنع ذلك"[1]، بينما لا يوجد هناك داع للقلق بكل من أوربا والخليج، كما ليس هناك "تحدي خطير" للولايات المتحدة بصفتها قوة مهيمنة كامنة بالنصف الغربي للكرة الأرضية، الأمر الذي يفترض منها ترتيب أولوياتها من خلال التركيز على الداخل، "وأن تسعى لضرورة احتواء الصين في آسيا وأن تترك أوربا للأوربيين وأن تساعد دول الخليج العربي في سعيها للتوازن مع إيران"[2].

ويتضح بأن مقاربة "جون ميرشايمر" "وستيفن والت" للتوازن خارج المجال مختلفة عن "كريستوفر لاين"، لأن هذا الأخير وظفها كإستراتيجية للدفاع على نظام التعددية القطبية، بينما يستنتج من مقاربة "والت" "وميرشايمر" بأن الهدف منها منع الصين من تحقيق الهيمنة الإقليمية وفق ما يتوقعه "ميرشايمر" في واقعيته الهجومية من جهة، ومن جهة ثانية التشجيع على بناء تحالفات ضد التهديد الصيني انسجاما مع مقاربة "والت" الدفاعية حول "توازن التهديد"، في كل الأحوال، فإن 'والت' 'وميرشايمر' يتفقان على ضرورة اتباع هذه الإستراتيجية، بما يوحي بأنهما متكاملان في أطروحتهم النظرية، رغم أن الأول يصنف ضمن الواقعية الدفاعية والثاني ضمن الواقعية الهجومية.

إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن 'جون ميرشايمر' كان سباقا لطرح التوازن خارج المجال بكتابه "مأساة سياسة القوى العظمى" لسنة 2001، وهي مقاربة مبنية على تمحيصه للسجل التاريخي من خلال قيام الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بفرض التوازن من وراء البحار، بغية احتواء الدول التي حاولت الهيمنة على القارة الأوربية أو الآسيوية، كما أنه توقع في كتابه بأن الصين هي التهديد الأخطر المحتمل للولايات المتحدة، وكانت الصين في تلك المرحلة تصنف كسابع/سادس قوة اقتصادية في العالم، بينما اليوم تصنف كثاني قوة اقتصادية عالمية بعد الولايات المتحدة، بما يفيد بأن الخطر الصيني على المكانة الأمريكية أضحى أكثر وضوحا مما كان مفترضا.

وقد اقترح "جون ميرشايمر" في كتابه الصادر سنة 2001 بأنه من مصلحة أمريكا "إبطاء النمو الاقتصادي الصيني في الأعوام التالية"[3]، حيث كان آنذاك يتنبأ بأن استمرار النمو الاقتصادي الصيني معناه أنه سيتجاوز الاقتصاد الأمريكي بأربعة أضعاف، وفي هذه الحالة، فإنه تنبأ بأن الصين ستحاول الهيمنة على منطقة شمال شرق آسيا، أكثر من ذلك، ستطور مبدأ مونرو خاص بها كما فعلت الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر بنصف الكرة الغربي وأيضا "اليابان في الثلاثينيات"[4]، أي أنها ستهيمن على القوى المنافسة بالمنطقة (كوريا الجنوبية واليابان)، بما يرتبط بها من تكهنات حول طرد الولايات

[1]- ibid, p 81.

[2]- علي الجرباوي ولورد حبش، مرجع سابق، ص 44.

[3]- جون مرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 501.

[4]- مروة خليل، مرجع سابق، ص 108.

المتحدة من المنطقة وفق ما يتماشى مع أهداف القوى العظمى عند الواقعية الهجومية، والتي هي السعي نحو الهيمنة الإقليمية، ثم منع تدخل القوى العظمى الأخرى في منطقتها الإقليمية.

لكن بعد مرور أزيد من عقدين على تلك التوقعات والتنبؤات، عاد 'جون ميرشايمر' ليؤكد من جديد بأن الوقت ما زال أمام الولايات المتحدة لاحتواء التهديد الصيني، ولعل أهم الخطوات التي يصر عليها هي التخلي عن سياسة الهيمنة الليبرالية، لكن 'ميرشايمر' في كتابه الصادر سنة 2018 " The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities"، يؤكد بأن هناك مقاومة من طرف مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية لأي تحرك بغية "التخلي عن الهيمنة الليبرالية وتبني سياسة خارجية واقعية"[1]، بل حتى المساعي التي تكون عند بعض الرؤساء للتخلي عن هذه السياسة - نموذج ترامب - تصطدم بالثقافة الراسخة بمؤسسة صنع القرار الأمريكي، فيتم التأقلم مع الخطاب الليبرالي المتأصل في الثقافة السياسية الأمريكية، بما يعني بأن "نشر الديمقراطية أصبح الآن راسخًا في الحمض النووي لمؤسسة السياسة الخارجية"[2].

ويبدو أن 'ميرشايمر' في خاتمة كتابه الأخير أكثر تقاربا من طرح 'كريستوفر لاين' من خلال إشارته إلى أن ثمة ما يوحي بأن التخلي عن إستراتيجية الهيمنة الأمريكية سيفرض على الولايات المتحدة من طرف القوى العظمى الأخرى التي تسير نحو تغيير بنية القطبية الدولية في اتجاه التعددية القطبية، وذلك "بسبب صعود الصين المذهل وانبعاث القوة الروسية"، إذ ما يثير القلق هو صعود القوة الصينية الذي سيقترن بمنافسة أمنية بمنطقة آسيا، الأمر الذي سيفرض على الولايات المتحدة اتباع "سياسة خارجية واقعية" إذا ما أرادت احتواء الصين، "لأنها ببساطة يجب أن تمنع الصين من أن تصبح قوة مهيمنة إقليمية في آسيا"[3]، فكلما تجاهلت الولايات المتحدة الخطر الصيني، فإن مهمة احتواء الصين في المستقبل ستكون صعبة بالنظر للقوة العسكرية والاقتصادية لمنافسها الآسيوي.

علاوة على ذلك، يبدو بأن الصين تنتهج سياسة أكثر براجماتية، فهي لا تولي أهمية للقضايا ذات الصلة بالليبرالية كما يفعل الغرب "كالإرهاب؛ والدول الفاشلة؛ وغياب الاستقرار الإقليمي؛ وانتشار أسلحة الدمار الشامل؛ والأمن البيئي وأمن الطاقة"[4]، لأن هذه القضايا هي ثانوية في سلم أولوياتها، رغم أن الصين معنية بالبعض منها، كالقضايا البيئية والطاقية، بقدر ما أنها منشغلة أكثر بالتحديث الاقتصادي والحفاظ على استدامة نموه، كما أن الصين "منشغلة في المقام الأول بمخاوفها الداخلية الأضيق"[5]،

[1]- John J. Mearsheimer, The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities, op.cit, p 228.
[2]- John J. Mearsheimer, The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities, op.cit, p 228.
[3]- John J. Mearsheimer, The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities, op.cit, p 228.
[4]- بيتس جيل، الصين: مركز ناشئ للقوة العالمي، مؤلف جماعي "القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الواحد والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالم"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تحرير جرايمي هيرد، الطبعة الأولى 2013، ص 240.
[5]- بيتس جيل، نفس المرجع، ص 248.

وبشكل أكثر بالقضايا الأمنية وبالأخطار التي "تتهدد سيادة الصين وسلامة أراضيها وشرعية قيادتها واستقرارها"، ومنها القضايا المتعلقة بالأمن الداخلي والإقليمي والسيادة والحدود.

بينما أولويات الولايات المتحدة ما زالت ذات صلة بالهيمنة الليبرالية، ويؤكد 'جون ميرشايمر' بأن "أفضل وسيلة لوضع حد للهيمنة الليبرالية" على مؤسسات السياسة الخارجية الأمريكية "هي استمرار الصين في الصعود"[1]، لكن هذا الوضع سيكون له عواقب وخيمة، لأنه سيضع الولايات المتحدة أمام مواجهة مباشرة مع الصين، وربما قد ينتج عنه اندلاع الحرب، خصوصا إذا ما استحضرنا أن للصين العديد من المشاكل على المستوى الإقليمي، ففي حالة ما إذا تجاوز اقتصادها نظيره الأمريكي، فإنها ستحول قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية؛ في هذه الحالة، فإنها سترى في التواجد العسكري الأمريكي بشمال شرق آسيا تهديد مباشر لها واستهانة بقوتها العسكرية ومكانتها الاقتصادية، الأمر الذي يفرض على الولايات المتحدة التركيز على الصعود الصيني والتعامل معه بجدية في الوقت الراهن.

بيد أن 'جون ميرشايمر' لم يوضح بشكل دقيق الكيفية التي ينبغي أن تتصرف بها الولايات المتحدة مع الصعود الصيني، باستثناء إشارته إلى المساهمة في إبطاء نموها، بل أن مقاربته تسير عكس التصور الليبرالي القاضي بإشراك الصين في المنظومة الاقتصادية العالمية، وقد حاجج 'جون ميرشايمر' في كتابه الصادر سنة 2001 بأن إشراك الصين في المنظومة الاقتصادية العالمية ليس بخيار سليم لاحتواء الصين ولن يجعل منها دولة ذات وضع راهن، فلن يساهم دمج الصين في الاقتصاد العالمي إلى تحولها إلى دولة ديمقراطية مزدهرة وغنية وقانعة بمكانتها في النظام الدولي، بل أنه اعتبر بأن هذه السياسة "خاطئة"، وستتحول "الصين إلى دولة عدوانية مصممة على تحقيق الهيمنة الإقليمية"[2]، بحكم العوامل البنيوية التي يفرضها النظام الدولي الفوضوي على الفاعلين.

بما يعني بأن الصين استفادت من هذا الإشراك في الاقتصاد العالمي وعظمت ثروتها بشكل مضاعف، والحال أن 'ميرشايمر' مع مقاربة الاحتواء التي تضع ضمن أولويتها منع تحول الصين لقوة اقتصادية هائلة ومتفوقة على الولايات المتحدة، فكان 'ترامب' قد توعد في حملته الانتخابية بالتخلي عن سياسة الهيمنة الليبرالية، بما في ذلك التراجع عن "نشر الديمقراطية في جميع أنحاء العالم"، وإقامة علاقات ودية مع جميع القادة بصرف النظر عن طبيعة نظمهم السياسية، بما في ذلك، الرئيس الروسي، "كما دعا إلى السياسات الحمائية التي تتعارض مع النظام الدولي المفتوح الذي قادته الولايات المتحدة"[3]، إلا أنه بمجرد انتخابه رئيسا، فإنه لم يتخلى عن نهج سابقيه من الرؤساء، باستثناء بعض السياسات التي تم التصدي لها من صقور مؤسسات صنع القرار الأمريكي.

[1]- John J. Mearsheimer, The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities, op.cit, p 233.

[2]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 502.

[3]- John J. Mearsheimer, The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities, op.cit, p 230.

بالمجمل، فإن ولاية الرئيس 'دونالد ترامب' اتسمت بالصراع مع الصين من خلال التنافس بالعديد من مناطق العالم، وأيضا عبر الحرب التجارية التي برزت أهم تجلياتها في فرض"الرسوم الجمركية بنسبة 25 في المائة، 34 مليار دولار على البضائع الصينية"[1]، خصوصا أن الصين هي المستفيد الأكثر في عملية التصدير إلى الأسواق الأمريكية، فقد وجهت الولايات المتحدة اتهامات للصين حول مسؤوليتها عن التجارة غير العادلة (ارتفاع الصادرات الصينية للسوق الأمريكية بأضعاف مقارنة بالصادرات الأمريكية إلى الصين، خلل في الميزان التجاري)، إضافة إلى إشكالية تخفيض سعر الصرف الصيني (اليوان)، بغية تحويلها لعملة احتياطية عالمية منافسة للدولار، ناهيك عن اتهامات بسرقة الملكية الفكرية، حيث تقدر نسبة "الخسائر في الاقتصاد الأمريكي بحوالي 600 مليار دولار سنويا" جراء "القرصنة الفكرية"[2].

لهذا فإن سياسة الرئيس دونالد ترامب مع الصين - وروسيا - التي كان شعارها المحوري "أمريكا أولا" كانت هي الأقرب للواقعية الهجومية، إلا أنه لم يتخلص من الهيمنة الليبرالية في بعض القضايا الدولية من ناحية، ومن جهة ثانية كانت سياسته أيضا متأثرة بضغوط اللوبي الإسرائيلي الذي انتقده 'جون ميرشايمر' 'وستيفن والت' في العديد من كتاباتها المشتركة أو المنفردة، لذلك يظل رهان 'جون ميرشايمر' على صناع القرار الأمريكي لاتباع سياسة واقعية في الوقت الحالي، خاصة في ما يتعلق باحتواء الصين قبل فوات الآوان، وإلا فإنها ستضطر للاتباع هذه السياسة بعد أن تكون الصين تمتلك من القوة ما يساعدها على تحقيق الهيمنة الإقليمية على منطقتها.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية المغربية على ضوء المخرجات النظرية لواقعية جون ميرشايمر

قد يبدو الحديث حول السياسة الخارجية المغربية في هذا المقام مثيرا للجدل، خصوصا أننا بصدد الاشتغال على نموذج نظري في العلاقات الدولية متعلق بالقوى العظمى، وهذا النموذج النظري ينطلق من مسلمة مفادها أن القوى الكبرى هي التي تشكل النظام الدولي[3]، بل أن هذا النموذج النظري يقدم نظرية في السياسة الدولية محورها الأساسي تفاعل القوى العظمى[4]، وبالتالي فإن إقحام السياسة الخارجية المغربية في هذا المقام قد يبدو في غير محله، لكن هدفنا في هذا البحث ليس هو البحث عن

[1]- علي طارق الزبيدي، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وتأثيرها في الاقتصاد العالمي (2017-2019)، مجلة العلوم السياسية، العدد 60، الجامعة العراقية، السنة 2020، ص 417.

[2]- علي طارق الزبيدي، مرجع نفسه، ص 421.

[3]- ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 260.

[4]- يتفق كل من والتز وميرشايمر في هذا الاتجاه، لكن يختلفان، حيث يحاجج والتز بأن نظريته تصلح للتطبيق على جميع الدول بالنظام الدولي "الكبرى والصغرى"، أنظر أحمد محمد أبو زيد، العلاقات الخارجية والتوازن في منطقة الخليج في عالم ما بعد أمريكا، مرجع سابق، ص 15؛ أما ميرشايمر فإنه يقحم بعد السياسة الخارجية لاختبار نظريته، أنظر ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية، مرجع سبق، ص 276؛ كما يؤكد ميرشايمر بان نظريته هي نظرية إرشادية للدول، أنظر جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 15.

مكان السياسة الخارجية المغربية بكتابات 'جون ميرشايمر'، إذ نجزم منذ البداية بأن 'ميرشايمر' لم يشتغل في مقاربته للسياسة الدولية أو السياسة الخارجية على المغرب.

فمنذ البداية، يؤكد بأن نظريته تركز على سلوك القوى العظمى في الماضي والحاضر، لأن هذه القوى هي التي تمارس التأثير الأكبر على السياسة الدولية، حيث "تتقرر حظوظ الدول، الكبرى والصغرى على حد سواء، في المقام الأول بقرارات الدول الأقوى وأفعالها"[1]، الأمر الذي يعني بأن القوى الصغرى تجد نفسها مقيدة بالقواعد التي ترسمها وتحددها القوى الكبرى، فليس لها هامش كبير لممارسة التأثير في السياسة الدولية، بل ليس لها من القوة (الكامنة والعسكرية) والإمكانيات لمنافسة القوى الكبرى؛ أكثر من ذلك، فالنظام الدولي الحالي تشكل على مقاس القوى التي انتصرت في الحروب الكبرى[2]، فأرغمت القوى المنهزمة على الرضوخ لشروط المنتصر، لتشكل عالم ما بعد الحرب، بما يعزز مكانتها وقوتها في النظام الدولي.

إلا أنه في تقديمه لنظريته، تحدث على أنها ممكن أن تكون مرشدا للسياسة الخارجية للدول، إذ بما أن نظريته تنطلق من السياسة الدولية لتعود للسياسة الخارجية للقوى الدولية بغية اختبارها، فإننا سنحاول في هذا البحث الاستعانة بالقاموس النظري للواقعية الهجومية بغية تطبيقه على السياسة الخارجية من جهة، ومن جهة ثانية سنرى إن كان هذا القاموس النظري يصلح للاسترشاد به في الحالة المغربية أم لا، لأجل ذلك سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، في الأول سنتحدث حول السياسة الخارجية المغربية في نظام دولي فوضوي، بينما سنخصص المطلب الثاني للحديث عن السياسة الخارجية وبنية النظام الإقليمي.

المطلب الأول: السياسة الخارجية المغربية في نظام دولي فوضوي

تحدثنا خلال أطوار هذا البحث على أن النظام الدولي فوضوي البنية، حيث يتسم بغياب سلطة عليا فوق الدول القادرة على ردع القوى المعتدية، إذ تبقى الدول هي أعلى سلطة في النظام الدولي، وتتفاعل كوحدات مستقلة، ذات سيادة بنفس المنطق الذي يحكم الدول الأخرى في النظام، ليبقى شاغلها الأساسي هو الحفاظ على البقاء، فتعتمد على ذاتها لتحقيق هذه الغاية، لأنه لن يأتي حارس ليلي لحمايتها من الغير في حالة ما إذا تعرضت للاعتداء، ويشكل هذا المدخل الواقعي أساس للتحليل على جميع الدول بدون استثناء، فالمغرب بدوره دولة مستقلة وذات سيادة، يتفاعل في نظام دولي فوضوي مشكل من العديد من الدول، التي تحركها المصالح، فتسعى إلى تقوية مكانتها والزيادة في قوتها بغية تعظيم فرص البقاء.

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 6.

[2]- الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية؛ النظام الدولي الحالي شكلته القوى التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية، فأرست نظام الأمم المتحدة الذي يمنحها حق الفيتو بمجلس الأمن والعضوية الدائمة للأعضاء الكبرى الخمسة (الولايات المتحدة؛ روسيا؛ وفرنسا؛ المملكة المتحدة؛ الصين)؛ لكن هذا النظام أيضا مشكل من مؤسسات بريتون وودز المتحكمة في الاقتصاد العالمي (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية..)؛ حيث يمنح هذا النظام مجموعة من الحقوق للولايات المتحدة دون غيرها، وتتحكم هذه المنظمات في الاقتصاد العالمي..

وإذا كان هذا هو الحال على المستوى الخارجي، فإن للمغرب خصوصية داخلية في ما يتعلق بصناعة السياسة الخارجية، وذلك راجع لاعتبارات كثيرة، منها العوامل التاريخية والدينية وطبيعة النظام السياسي، وعليه فإننا سنتحدث في هذا المطلب عن "آليات صنع القرار بالسياسة الخارجية المغربية"، في حين سنعالج في الفرع الثاني "خصائص السياسة الخارجية المغربية في عالم متغير".

الفرع الأول: آليات صنع القرار بالسياسة الخارجية المغربية

تتعدد الأطراف المتدخلة في صنع السياسة الخارجية - أو على الأقل التأثير في صناع القرار - بحسب تعدد الفاعلين في الميدان، وأيضا بالنظر لطبيعة النسق السياسي بكل دولة ونوعية التحديات الاقتصادية والسياسية والثقافية والدبلوماسية والعسكرية التي تواجهها على المستوى الخارجي، ورغم الاختلاف في طبيعة النظم السياسية للدول، إلا أنه تبقى السياسة الخارجية لكل دولة هي من إنتاج عدة متدخلين مؤسساتيين وغير مؤسساتيين، لغاية "الحفاظ على المصلحة الوطنية للبلد"[1]، حيث يكون الهدف من السياسة الخارجية لأي دولة هو خدمة المصلحة الوطنية وتحقيق مكتسبات على مستوى العلاقات الخارجية للدولة التي تعود عليها بالنفع على المستوى الداخلي، كما تعكس رؤية بلد معين للعالم وتطلعاته المنسجمة مع إرثه التاريخي والحضاري.

وتندرج السياسة الخارجية المغربية ضمن هذا السياق، لأجل ذلك، سنعالج في هذا الفرع "مركزية الآليات المؤسساتية" في الفقرة الأولى، بينما سنتحدث في الفقرة الثانية عن "محدودية الآليات غير المؤسساتية".

الفقرة الأولى: مركزية الآليات المؤسساتية

إن أهم ما يميز السياسة الخارجية "هي أنها تبقى في أغلب البلدان بما فيها الديمقراطية، بمثابة المجال المحفوظ لرئيس السلطة التنفيذية" أو"رئيس الدولة"[2]، بحكم أنه يكون هو الممثل الأسمى للدولة، وينطبق هذا الأمر على العديد من الدول، بصرف النظر عن طبيعة نظمها السياسية ومكانتها في النظام الدولي، حيث تهيمن "السلطة التنفيذية على عملية صنع السياسة الخارجية.. في جميع الأنظمة السياسية، سواء أكانت برلمانية أو رئاسية، ديمقراطية أو استبدادية أو غيرها"[3]، فمثلا، في الولايات المتحدة يعد الرئيس هو المسؤول المباشر عن السياسة الخارجية، ورغم أن الكونجرس يمارس نوعا من الرقابة على السياسة الخارجية ويتدخل هو الأخر في بعض القضايا، إلا أنه ما زالت السياسة الخارجية الأمريكية هي تعبير عن توجه الرئيس وفريق إدارته، فالرئيس هو الذي يكون له الكلمة الفصل.

[1]- نادية الرامي، محددات ومبادئ السياسة الخارجية المغربية، منشور بموقع مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، تاريخ النشر 28 أبريل 2020، تاريخ الولوج 28 شتنبر 2021، على الرابط التالي: https://revuealmanara.com

[2]- سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، السنة 2002، ص 41.

[3]- سعيد الصديقي، السياسة الخارجية والديمقراطية: تعارض أم توافق؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، صيف 2007، ص 148.

علاقة بذلك، فإن السياسة الخارجية المغربية هي الأخرى مجال محفوظ لرئيس الدولة منذ استقلال البلاد إلى اليوم، مع الإشارة أن للمؤسسات الأخرى (الحكومة والبرلمان) دور أيضا في السياسة الخارجية، لكن بشكل محدود، حيث تؤكد جل الدساتير التي صدرت بالمغرب (1962؛ 1970؛ 1972؛ 1992؛ 1996) على أن السياسة الخارجية هي مجال سيادي لرئيس الدولة[1]، وتبين هذه الدساتير "بأن الملك يستأثر بجميع السلطات في العلاقات الدولية"[2]، كما نص التعديل الدستوري لسنة 2011 على مجموعة من الاختصاصات والصلاحيات التي ظلت حصرا للملك في مجال السياسة الخارجية، ويمكن إجمالها في الفصول 42 و49 و53 و52 و54 و55 و59..

فالملك هو الذي يعتمد السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، كما يوقع على المعاهدات ويصادق عليها[3]، ثم أنه هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية[4]، ويرأس الملك المجلس الوزاري الذي يضم رئيس الحكومة والوزراء طبقا للفصل 48 من الدستور، حيث يتداول في مجموعة من القضايا الإستراتيجية والمهمة، منها، إشهار الحرب وإعلان حالة الحصار، ثم التداول في مشاريع النصوص المتعلقة بالمجال العسكري وتعيين السفراء[5]، إضافة إلى أن الملك هو الضامن لاستقرار البلاد وحوزة المملكة في حدودها الحقة والساهر على احترام التعهدات الدولية[6]، وإذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة فيمكن له أن يعلن عن "حالة الاستثناء بظهير"[7].

إلا أن دستور 2011 نص على اختصاصات أيضا للمؤسسات الأخرى كالبرلمان والحكومة، فعلى غرار ممارسة الاختصاصات في إطار التفويض المتعلقة بالسياسة الخارجية، فإن دستور 2011 نص على اختصاصات للحكومة في شخص رئيسها والوزراء الذين يرأسهم، بما في ذلك وزارة الخارجية أو الوزارات المتعلقة بالسياسة الخارجية التي تقع تحت مسؤولية رئيس الحكومة، بل ومن الممكن أن يتم تقييم أداء الوزراء الذين لهم صلة بالسياسة الخارجية عن طريق الأسئلة ودور البرلمان في تقييم

---

[1]- انظر سعيد الصديقي، المؤسسة الملكية والسياسة الخارجية: قراءة في المجال المحفوظ ومسارات التنفيذ، مجلة الدولية، العدد الثالث 2007، ص.ص. 99-121.

[2]- سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، مرجع سابق، ص 43.

[3]- ينص الفصل 55 من دستور 2011 على ما يلي: "يعتمد الملك السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، ولديه يُعتمد السفراء، وممثلو المنظمات الدولية.

يوقع الملك على المعاهدات ويصادق عليها، غير أنه لا يصادق على معاهدات السلم أو الاتحاد، أو التي تهم رسم الحدود، ومعاهدات التجارة، أو تلك التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة، أو يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية، أو تتعلق بحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، العامة أو الخاصة، إلا بعد الموافقة عليها بقانون.

للملك أن يعرض على البرلمان كل معاهدة أو اتفاقية أخرى قبل المصادقة عليها.

إذا صرحت المحكمة الدستورية، إثر إحالة الملك، أو رئيس الحكومة، أو رئيس مجلس النواب، أو رئيس مجلس المستشارين، أو سدس أعضاء المجلس الأول، أو ربع أعضاء المجلس الثاني، الأمر إليها، أن التزاما دوليا يتضمن بندا يخالف الدستور، فإن المصادقة على هذا الالتزام لا تقع إلا بعد مراجعة الدستور"..

[4]- ينص الفصل 53 من دستور 2011 على ما يلي: "الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية. وله حق التعيين في الوظائف العسكرية، كما له أن يفوض لغيره ممارسة هذا الحق".

[5]- الفصل 49 (فقرات الثامنة والتاسعة والعشرة والثانية عشرة) دستور المملكة المغربية 2011.

[6]- الفصل 42 (الفقرة الأولى والثانية) دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

[7]- ينص دستور 2011 في الفصل 59 (الفقرة الأولى) على ما يلي: إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة، أو وقع من الأحداث ما يعرقل السير العادي للمؤسسات الدستورية، أمكن للملك أن يُعلن حالة الاستثناء بظهير، بعد استشارة كل من رئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، ورئيس المحكمة الدستورية، وتوجيه خطاب إلى الأمة. ويُخول الملك بذلك صلاحية اتخاذ الإجراءات التي يفرضها الدفاع عن الوحدة الترابية، ويقتضيها الرجوع، في أقرب الآجال، إلى السير العادي للمؤسسات الدستورية

السياسات العمومية ومراقبة عمل الحكومة طبقا للفصل 70 من دستور سنة 2011، وأيضا فصول أخرى من الدستور كالفصل 100 و101، ناهيك عن الأدوار الأخرى للبرلمان[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الدستور الجديد يشير في فصله 88 إلى البرنامج الحكومي الذي يعتزم رئيس الحكومة تطبيقه خلال الخمس سنوات، يقتضي أن تتضمن خطوطه العريضة ما تنوي الحكومة فعله في "السياسة الخارجية.."، إذ لا تعد الحكومة منصبة إلا بعد مناقشة البرنامج الحكومي بالمجلسين وحصوله على ثقة مجلس النواب عبر التصويت بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم[2]، كما لابد من الإشارة إلى أن مجلس الحكومة يتداول في المعاهدات والاتفاقيات قبل عرضها على المجلس الوزاري، وذلك طبقا للفصل 92 من الدستور، بما يعني أن الحكومة هي الأخرى لها بعض الصلاحيات في مجال السياسة الخارجية على غرار تلك التي يتم تفويضها لرئيس الحكومة من طرف الملك[3].

لذلك فإن الدستور الجديد حدد بعض الصلاحيات للحكومة والبرلمان، بما يضمن نوع من التعاون والتوازن بين المؤسسات المعنية بصنع القرار للسياسة الخارجية (المجلس الوزاري؛ المجلس الحكومي؛ مجلسي البرلمان)، لكن مع ذلك، فما زالت السياسة الخارجية مجالا محفوظا للملك، وهذا راجع لاعتبارات كثيرة، منها التاريخية من خلال الأدوار التي كان يضطلع بها سلاطين المغرب في العلاقات الدولية، ومنها الرمزية بما للملك من مكانة في النسق السياسي المغربي، باعتباره الساهر على أمن وسلامة البلاد، فهو "رئيس الدولة وممثلها الأسمى ورمز وحدة الأمة وضامن دوام الدولة واستمرارها والحكم الأسمى بين مؤسساتها"[4]، ثم الدينية باعتبار الملك "أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين"[5]، كما حافظ النظام المغربي على التقاليد الدينية الموروثة التي "ظلت تحكم التصرفات والممارسات الفردية والجماعية، وتجد هذه التقاليد أصولها في تجربة الملك الإسلامي"[6].

إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن دستور سنة 2011 أولى مكانة خاصة للسياسة الخارجية عكس الدساتير السابقة، إذ نجد هذا الاهتمام بالعلاقات الخارجية مكرس في ديباجة الدستور، حيث كرس لالتزام المغرب بالمواثيق الدولية والمساهمة في الحفاظ على السلام والأمن العالمي، وأكدت على أن المملكة المغربية تلتزم بما يلي:

---

[1]- الفقرة الأولى من الفصل 67 والذي ينص على حضور الوزراء إلى البرلمان؛ والفصل 66 الذي ينص على أنه يمكن جمع البرلمان بشكل استثنائي؛ والفصل 68، والفصل 99 الذي ينص أن البرلمان يحاط بحالة الحرب.

[2]- ينص الفصل 88 من الدستور المغربي لسنة 2011 على مايلي: بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة، يتقدم رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه. ويجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به، في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية.
يكون البرنامج المشار إليه أعلاه، موضوع مناقشة أمام كلا المجلسين، يعقبها تصويت في مجلس النواب.
تعتبر الحكومة منصبة بعد حصولها على ثقة مجلس النواب، المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم، لصالح البرنامج الحكومي.

[3]- انظر الفقرة الثالثة من الفصل 42 وأيضا الفصل 74، والفقرة الثانية من الفصل 54، والفقرة الثالثة من الفصل 48 من الدستور.

[4]- الفقرة الأولى من الفصل 42، دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

[5]- الفقرة الأولى من الفصل 41، دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

[6]- سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، مرجع سابق، ص 50.

"- العمل على بناء الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي.

- تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية، وتوطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة.

- تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما مع بلدان الساحل وجنوب الصحراء.

- تعزيز روابط التعاون والتقارب والشراكة مع بلدان الجوار الأورو- متوسطي.

- توسيع وتنويع علاقات الصداقة، والمبادلات الإنسانية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية مع كل بلدان العالم.

- تقوية التعاون جنوب-جنوب"[1].

ويتضح من هذا التصدير بأن هناك تكريس دستوري لانفتاح المغرب على دول العالم وتوطيد العلاقات الخارجية في الاتجاه الذي يجعل من المغرب دولة ذات دور مؤثر في السياسة الدولية، وهذا ما لم تنص عليه الدساتير السابقة، بل أن الدستور الجديد نص بديباجته على أن هذا التصدير يعد جزءا لا يتجزأ من الدستور.

على غرار ذلك، كرس دستور 2011 في الفصل 54 لآلية مؤسساتية جديدة، المتمثلة في مجلس أعلى للأمن "بصفته هيئة للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد، وتدبير حالات الأزمات"، وهو المجلس الذي يرأسه الملك ويتشكل من عدة شخصيات من بينها وزير الخارجية وإدارة الدفاع الوطني وضباط ساميين من القوات المسلحة الملكية (مع استحضار أن الجيش في النسق السياسي المغربي يوجد فوق أو بالأحرى خارج السياسة)[2]، بالإضافة إلى رئيس الحكومة ورئيسي مجلس النواب ومجلس المستشارين ووزراء العدل والداخلية والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية[3]؛ فهذا

[1]- نصت ديباجة دستور 2011 على هذا التصدير الذي له علاقة بالسياسة الخارجية، وتجدر الإشارة إلى أن ديباجة دستور سنة 1992 ودستور سنة 1996 جاء فيهما في تصديره على ما يلي: لمملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية، وهي جزء من المغرب العربي الكبير.
وبصفتها دولة إفريقية، فإنها تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الإفريقية.
وإدراكا منها لضرورة إدراج عملها في إطار المنظمات الدولية، فإن المملكة المغربية، العضو العامل النشيط في هذه المنظمات، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.
كما تؤكد عزمها على مواصلة العمل للمحافظة على السلام والأمن في العالم"؛ وقد تم غدراج هذه الديباجة في دستور سنة 2011 بالإضافة إلى ما أشرنا إليه أعلاه.

[2]- أنظر سعيد الصديقي، تطور الجيش المغربي: عهدان ونهج واحد، مركز الجزيرة للدراسات، 23 مارس 2015.

[3]- ينص الفصل 54 من دستور سنة 2011 على مايلي:"يحدث مجلس أعلى للأمن، بصفته هيئة للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد، وتدبير حالات الأزمات، والسهر أيضا على مأسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة.
يرأس الملك هذا المجلس، وله أن يفوض لرئيس الحكومة صلاحية رئاسة اجتماع لهذا المجلس، على أساس جدول أعمال محدد.
يضم المجلس الأعلى للأمن في تركيبته، علاوة على رئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، الوزراء المكلفين بالداخلية، والشؤون الخارجية، والعدل، وإدارة الدفاع الوطني، وكذا المسؤولين عن الإدارات الأمنية، وضباط سامين بالقوات المسلحة الملكية، وكل شخصية أخرى يُعتبر حضورها مفيدا لأشغال المجلس.

المجلس (المجلس الأعلى للأمن) شبيه بمجلس الأمن القومي في التجربة الأمريكية، لكنه مختلف عنه في هيكلته التي تضم ممثلين عن مختلف السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية).

من جانب أخر، فالمجال المحفوظ في السياسة الخارجية عليه قيود كما أكد الأستاذ سعيد الصديقي في أطروحة حول 'صنع السياسة الخارجية المغربية' بتاريخ 2003، وهي حدود دستورية وواقعية وسياسية[1]، أما دستور 2011، فقد زاد من توضيح هذه القيود وتوسيع مجالاتها كي تتدخل سلطات أخرى في صناعة السياسة الخارجية المغربية[2]، بالمقابل، يختلف عهد الملك محمد السادس عن عهد الراحل الملك الحسن الثاني، خصوصا عبر المصالحة السياسية والحقوقية التي دشنها الملك محمد السادس مع بداية عهده، ثم في تراجع دور المعارضة اليسارية القوية (حزب الاتحاد الاشتراكي نموذجا) التي كانت تنتقد قرارات السياسة الخارجية[3]، فمثلا عارض الحزب قرار الاستفتاء سنة 1981[4].

بالمحصلة النهائية، فإن هناك عدة آليات مؤسساتية تساهم في صنع القرار الخاص بالسياسة الخارجية المغربية وفق دستور 2011، وأيضا انسجاما مع ما تؤكده الممارسة العملية، فمثلا، عودة المغرب للاتحاد الإفريقي تم عن طريق المصادقة بالبرلمان بمجلسيه على القانون رقم 01.17 المتعلق بالقانون التأسيسي لاتحاد الإفريقي[5]، كما أن صنع القرار بدأ يأخذ طابعا مؤسساتيا عبر المرور بمؤسسات صنع القرار الخارجي (مجلس الوزراء؛ المجلس الحكومي؛ مجلسي النواب والمستشارين؛ وزارة الخارجية..)، من دون إغفال الدور المحوري للملك في تقديم التوجيهات ورسم المعالم الكبرى للسياسة الخارجية المغربية، وهو حضور كما أسلفنا القول يجد امتداداته في البعد الرمزي للمؤسسة الملكية وأيضا في الإرث التاريخي للنظام السياسي المغربي الذي يستمد جذوره من محددات كثيرة ومنها البعد الديني.

الفقرة الثانية: محدودية الآليات غير المؤسساتية

تجدر الإشارة أولا إلى أن آليات صنع السياسة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى، بحكم عدة عوامل متداخلة، فالأنظمة العسكرية التي تستحوذ فيها المؤسسة العسكرية على السلطة ليست كالأنظمة

ويحدد نظام داخلي للمجلس قواعد تنظيمه وتسييره".

[1]- انظر سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، مرجع سابق، من ص 53 إلى ص 58.

[2]- يمكن الإشارة للفصل 55 من الدستور الذي ينص على القيود في ما يخص على القيود المتعلقة بالتوقيع والتصديق على المعاهدات؛ كما يمكن الإشارة أيضا للفصل 59 الذي ينص على القيود في ما يخص إعلان حالة الاستثناء التي تتم بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيسي مجلس النواب ومجلس المستشارين ورئيس المحكمة الدستورية وتوجيه خطاب إلى الأمة، وهذه الحالة أيضا لا يترتب عليها حل البرلمان؛وأيضا الفصل 99 الذي ينص على إحاطة البرلمان بإشهار الحرب من لدن الملك.

[3]- فمثلا، تم اعتقال عبد الرحيم بوعبيد ومحمد اليازغي ومحمد الحبابي سنة 1981 بسبب رفضهما للصيغة التي طرح بها الملك الراحل الحسن الثاني للاستفتاء، وحكم عليهم بسنة سجنا بمدينة ميسور.

[4]- انظر موقع حزب الاتحاد الاشتراكي، نبذة عن تاريخ الحزب، تاريخ الولوج للموقع 29 شتنبر 2021، بالرابط التالي: https://www.usfp.ma/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%

[5]- ظهير شريف رقم 1.17.01 صادر في ربيع الآخر 1438 (20 يناير 2017) بتنفيذ القانون رقم 01.17 الموافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، الموقع بلومي (التوغو) في 11 يوليو 2000، كما تم تعديله بالبروتوكول الملحق به، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 3فبراير 2003 وبمابوتو (الموزنبيق) في 11 يوليو 2003؛ الجريدة الرسمية، العدد 6536 مكرر، 21 ربيع الآخر 1438 (20 يناير 2017)،

المدنية، حيث يكون لمؤسسة الجيش في الأولى الدور المركزي في تحديد السياسة الخارجية كما الداخلية، بينما في الثانية يكون دور الجيش محدودا ومقيدا، حيث تتولى المؤسسات المدنية الدور المركزي في صناعة السياسة الخارجية، كما أن الدول ذات الأنظمة الديمقراطية المنفتحة ليست كالدول ذات الأنظمة المنغلقة، والأنظمة الديمقراطية ليست كالأنظمة الشمولية، إلا أنه لابد من القول بأن هذا العصر لم يعد يسمح لجل الأنظمة بالاستحواذ على القرار الخارجي، لاعتبارات متعددة، منها النظام العالمي المعولم، وطبيعة النظام الاقتصادي، ثم لظهور وسائل حديثة ذات تأثير كبير في الرأي العام الداخلي للدول والخارجي كالإعلام ووسائل التكنولوجيا والمجتمع المدني..

إذ يمكن القول بأن آليات صناعة السياسة الخارجية تطورت بشكل كبير في هذا العصر، فلم تعد مقتصرة فقط على الآليات التقليدية التي كانت تعتمد عليها الدول، بل ثمة آليات جديدة أضحت تعتمدها الدول - خاصة العظمى - لتحقيق أهداف ومصالح خارجية، على سبيل المثال، تؤكد تقارير مؤسسة راند بأن ثمة مجالات أخرى توظفها الدول في سياق صراعها العالمي، منها الفضاء الإلكتروني والفضاء الجوي، كما تؤكد أيضا أن الولايات المتحدة توظف المجتمع المدني والفضاء الإلكتروني لتحقيق مصالح إستراتيجية، بما في ذلك القرصنة واستهداف المواقع الحساسة لخصومها، ثم استعمال هذا الفضاء لإحداث تغيير في الأنظمة، مثلما حدث في ما يعرف بالثورات الملونة، بما في ذلك "ثورات الربيع العربي"[1].

وعليه، فقد برز في الواجهة فاعلين ومؤثرين في العلاقات الدولية من غير الدول وأجهزتها التقليدية، الأمر الذي أثر على الدول المعروفة باحتكار قنواتها الدبلوماسية للقرار الخارجي[2]، فصار من اللازم عليها إعادة الاعتبار للأطراف التي همشتها لعقود، لكي تقوم بأدوار أخرى مكملة وموازية للآليات التابعة لمؤسسات الدولة، ومنها الأحزاب السياسية؛ جمعيات المجتمع المدني؛ الرياضيون؛ الفنانون؛ المثقفون الذين لهم الصيت العالمي؛ المؤثرون إعلاميا؛ الجاليات المقيمة بالخارج؛ الإعلاميون؛ الأكاديميون والجامعات التي أضحت لها الدور المحوري في صناعة السياسة الخارجية؛ مراكز البحث والتفكير؛ لوبيات الضغط والمصالح خارج البلد وداخله المؤسسة بشكل قانوني.

بيد أن السياق المغربي لا زال بعيدا عن هذا الوضع، لأن المؤسسات التابعة للدولة لا زالت هي المحتكرة للقرار السياسي والمتحكمة في صنع السياسة الخارجية، مع الإشارة إلى أنه ثمة نوع من التأثير

[1]- انظر تقرير تحت عنوان "وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي"، مؤسسة راند، السنة 2017.

[2]- في رسالته السامية الموجهة إلى المشاركين في ندوة بمناسبة اليوم الوطني للدبلوماسية في 26 أبريل 2000، قال جلالة الملك محمد السادس ما يلي:" أن الدبلوماسية التقليدية بمفهومها الكلاسيكي المتمثل في جهاز وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية باتت تواجه تحديات كبيرة بسبب التقدم الهائل لوسائل الاتصال والإعلام والنقل والتوسع المطرد للتعاون الدولي وانفتاح المجتمعات على بعضها البعض ضمن عولمة شمولية وتداخل الداخلي بالخارجي وظهور موضوعات جديدة كثيرة ومعقدة وتقنية على جدول أعمال السياسة الخارجية كالاقتصاد والتجارة والمال والنقد والشغل والهجرة والأمن والبيئة وحقوق الإنسان والثقافة ودخول فاعلين جدد في العمل الدبلوماسي من مجالس برلمانية وجماعات محلية ومنظمات غير حكومية ومقاولات بل وحتى أشخاص ذاتيين مثل كبار المبدعين والمثقفين والفنانين والأبطال الرياضيين ناهيكم عن المكانة البارزة للمنظمات الدولية الجديدة الاقتصادية والمالية والتجارية وما لها من دور تشريعي متميز والأهمية المتزايدة للدبلوماسية الوقائية".

المحدود لهذه الآليات غير المؤسساتية في السياسة الخارجية، لكن بدرجة ضعيفة وبشكل متفاوت، بمعنى أنه ثمة اهتمام مجتمعي أقل بالسياسة الخارجية المغربية مقارنة بالسياسة الداخلية، لاعتبارات ثقافية وتاريخية، بعضها متعلق بإرث متوارث عن عهد الملك الراحل الحسن الثاني الذي كان ينفرد بالقرارات الخارجية، إذ كان بعضها لا يمر حتى على المؤسسات السياسية، وتحكمه "بشكل مطلق في اتخاذ المبادرة، وغالبا ما كان يتخذ هذه القرارات الكبرى بدون مقدمات ولا مؤشرات سابقة"[1]، أما البعض الأخر فراجع لثقافة راسخة عند الفاعلين الذين لا تشكل عندهم السياسة الخارجية أولوية من الأولويات.

وعليه، فإن السياق المغربي مختلف بشكل كبير على السياق الأمريكي، وهو اختلاف راجع لخصوصية السياق المغربي، فليس هناك لوبيات قوية للضغط بغية خدمة المصالح الخارجية، كما أن اهتمامات مراكز البحث بعيدة عن حقل السياسة الخارجية، وحتى التي تهتم بالسياسة الخارجية تعاني من إشكالات مرتبطة بالتمويل والأطر المتخصصة والبنيات الضرورية للبحث، بل أن هناك جيل جديد من المراكز المرتبطة بمؤسسات الدولة أو المؤسسات الخاصة ويديرها تكنوقراط، نذكر منها على سبيل المثال، المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية (IRES) 2007[2]؛ معهد أماديوس (AMADEUS) 2008[3]؛ مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد (PCNS) 2014[4]، الأكاديمية المغربية للدراسات الدبلوماسية التي تأسست سنة 2011 بمقر وزارة الشؤون الخارجية والتعاون[5].

الأمر الذي يعني - حسب بعض الدراسات - بأن هذه المراكز المشتغلة على قضايا السياسة الخارجية ترتبط بشكل وثيق بالمؤسسات الرسمية، حيث "تظل تابعة للتوجهات التي ترسمها الدولة"[6]، بسبب إما أنها غير مستقلة في إدارتها أو في تمويلها أو أنها تنجز خبرات ودراسات تحت طلب الجهات المسؤولة عن السياسة الخارجية، وبالتالي فمراكز الأبحاث لم ترقى في السياق الوطني إلى مؤسسات للتفكير التي تحظى بالاستقلالية والحرية الأكاديمية شبيهة بالتي توجد بالتجارب المقارنة، وذلك راجع لتراكمات تاريخية كان من سماتها الأساسية تهميش دور الجامعة، وعزلها عن المحيط المجتمعي، في المقابل تم تعويضها من طرف صناع القرار بالتكنوقراط وأيضا بالاعتماد على الخبرات الأجنبية

[1]- سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 60.

[2]- يرتبط هذا المركز بشكل مباشر بمؤسسات الدولة، حيث يتم تعيين مديره من طرف الملك، أنظر الموقع الرسمي للمركز، تاريخ الولوج 30 شتنبر 2021، على الرابط التالي :https://www.ires.ma/ar/

[3]- هو مركز يرأسه ابن الوزير المغربي السابق للشؤون الخارجية والتعاون (2007-2012) الطيب الفاسي الفهري، وهو مستشار للملك، لهذا فإن هذا المركز يرتبط بشكل مباشر بمؤسسات الدولة من خلال استثمار رئيسه في إرث العلاقات التي نسجها والده حينما كان وزيرا للخارجية.

[4]- هو مركز تابع للمجمع الشريف للفوسفاط، انظر موقعه الرسمي، تاريخ الولوج 30 شتنبر 2021 على الرابط التالي:
https://www.policycenter.ma/

[5]- ليلى الرطيمات، دور مراكز البحث في إنتاج الدراسات وتطوير المعرفة : نموذج مراكز البحث بالمغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، تاريخ الولوج 30 شتنبر 2021 على الرابط التالي: https://caus.org.lb/

[6]- رشيد البزيم وآمال الحواسني، المراكز البحثية ودورها في صنع السياسة الخارجية المغربية، منشور بموقع (The Civil Society Knowledge Centre)، تاريخ الولوج 30 شتنبر 2021، على الرابط التالي:https://civilsociety-centre.org/paper

المستوردة من الخارج، والحال أن الجامعة بإمكانها القيام بأدوار طليعية، ليس فقط من خلال إنتاج الأفكار والنظريات، بل وأيضا من خلال دورها في الدبلوماسية الثقافية[1].

إلا أنه لابد من القول بأن ثمة توجه جديد يشجع على إنشاء مراكز الأبحاث، وهو التوجه الذي كان من نتائجه ظهور العشرات من مراكز الأبحاث والدراسات التي أغلبها ذات ارتباط بالجامعات وغير الجامعات، بالقطاع العام والخاص، ورغم أن هذه المراكز "لم تستطع حتى الآن، النفاذ لصانع القرار كما هو الحال بالولايات المتحدة، صاحبة السبق في هذا الميدان"[2]، فإن وجود العديد منها بدأ يساهم في إرساء لثقافة جديدة من خلال طرح النقاش حول القضايا الدولية وإنتاج الفكر وتقديم الدراسات والتقارير في المواضيع ذات الصلة بالسياسة الخارجية، وقد بدأت بوادر هذا التوجه منذ بداية الألفية، حيث أسس المعهد المغربي للعلاقات الدولية سنة 2004 باعتباره "بيت خبرة مستقل متخصص في بحوث العلاقات الدولية"[3]، كما أسست العديد من المراكز البحثية المهتمة بالعلاقات الدولية[4]، ناهيك عن مختبرات الأبحاث الجامعية التي تتواجد بالعشرات بالجامعات المغربية[5].

وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة لمراكز الأبحاث والدراسات أو صناديق الفكر أو مراكز التفكير "Think tanks" أو خزانات التفكير أو بنوك الفكر وفق ما تسمى بالولايات المتحدة[6]، فإن الأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لأدوار الآليات غير المؤسساتية الأخرى كلوبيات الضغط وجماعات المصالح و الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والإعلام، حيث أن دورها يبقى محدودا في مجال السياسة الخارجية وتأثيرها ضعيف، فتندرج أدوارها ضمن ما يعرف بالدبلوماسية الموازية، التي عادة ما يكون حضورها في منتديات وملتقيات دولية ضمن فعاليات تشهد مشاركة أطراف غير رسمية بالنقاش في القضايا المتعلقة بالسياسة الدولية أو الاقتصاد أو العالم الرقمي أو الثقافة أو إرساء الديمقراطية وغيرها..

إذ بالعودة للنموذج الأمريكي، فإن التمثلات السائدة حول مفهوم اللوبي مختلفة تماما عن ما هو موجود بالمجتمع المغربي، بل أن هذا المفهوم قد يوحي إلى شبكة من المصالح التي تشتغل خارج القانون، أما جماعات المصالح المهنية (النقابات؛ المشغلين؛ جمعيات المجتمع المدني، تحالفات الأحزاب)، والتي "تستهدف الضغط على السلطة بهدف التأثير عليها في اتخاذ قرارات تخدم

[1]- انظر في هذا الصدد مقال لسعيد الصديقي، أي دور للجامعات المغربية في الدبلوماسية الثقافية؟، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات وسفارة بلديكا بتونس، أبريل 2008، ص.ص 79-85.

[2]- ليلى الرطيمات، دور مراكز البحث في إنتاج الدراسات وتطوير المعرفة : نموذج مراكز البحث بالمغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، تاريخ الولوج 30 شتنبر 2021 على الرابط التالي: https://caus.org.lb/

[3]- أنظر الموقع الرسمي للمعهد المغربي للعلاقات الدولية، تاريخ الولوج 30 شتنبر 2021 على الرابط التالي: https://www.medpro-foresight.eu/ar/content/imri

[4]- نموذج المعهد المغربي لتحليل السياسات، مركز الرباط للدراسات السياسية والإستراتيجية؛ المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الإستراتيجية والدولية؛ المركز المغربي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، مركز الدراسات الإستراتيجية المغرب؛ مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية؛

[5]- نموذج معهد الدراسات الإفريقية الذي تأسس سنة 1990 وهو تابع لجامعة محمد الخامس بالرباط.

[6]- خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلة أكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دراسة صادرة في يناير 2013، ص 7.

مصالحها"[1]، فإن تأثيرها محدود في السياسة الخارجية، ولا يتجاوز دورها الدفاع عن مصالحها الضيقة، باستثناء قيام البعض منها بدبلوماسية موازية بشكل محدود، لأن "طبيعة النظام السياسي المغربي لا يمنح هذه الجماعات هامشا من الحرية للتأثير في القرارات الإستراتيجية التي تتخذها الدولة"[2]، هنا يطرح سؤال راهني مرتبط بأهمية وجود لوبي يدافع على المصالح الوطنية بالولايات المتحدة، بما في ذلك، لوبي شبيه باللوبيات المتواجدة بالولايات المتحدة والمشكلة طبقا للقوانين الأمريكية كقانون تسجيل الوكيل الأجنبي (FAR) و(القوانين (3)(c) 501 و(4)(c) 501 و(6)(c) 501)[3].

علاوة على ذلك، فإن ثمة إشكالا أخر يطرح على المستوى الإعلامي، ولن أناقش في هذا المقام وسائل الإعلام على المستوى الوطني، لأن هذا الأخير يسجل حضوره القوي على مستوى نقاش ومتابعة وتحليل القضايا الوطنية (خاصة ملف الصحراء)، لكن رغم ذلك فقضية حرية الصحافة والإعلام ما زالت تثير الكثير من النقاش، إذ رغم ظهور عدد من الإذاعات الخاصة والصحافة الحزبية والمستقلة (الجرائد الورقية والإلكترونية والمجلات)، إلا أن الدولة مازالت تحتكر وسائل الإعلام (خاصة الإعلام البصري)، الأمر الذي ينتج عنه تصريف مواقفها الرسمية المتعلقة بالسياسة الخارجية، فيؤدي ذلك إلى بروز وجهة نظر واحدة على مستوى الخطاب الإعلامي البصري، وهي وجهة نظر الدبلوماسية الرسمية، بينما قد يغيب رأي الفعاليات المجتمعية الأخرى أو قد لا تحظى بالحضور اللازم والممكن أن تساهم في إغناء النقاش العمومي عبر تقديم مقاربات/مقترحات مفيدة.

ومع ذلك، فلابد من الإشارة إلى أنه بعد تولي الملك محمد السادس للعرش، ظهرت إلى الواجهة الصحافة المستقلة في سياق تحرير القطاع من احتكار الدولة[4]، فبدأت وجهات نظر الأخرى تصل إلى الإعلام[5]، عكس ما كان عليه الوضع تاريخيا، حينما كان الإعلام الحزبي للمعارضة هو الذي يصرف هذه المواقف (نموذج إعلام حزب الاتحاد الاشتراكي)؛ فجدير بالذكر أيضا، أن الإعلام على المستوى العالمي يثير العديد من الأسئلة حول مدى استقلاليته، فحتى داخل الدول الديمقراطية، فالإعلام بشكل عام (والتلفزي خصوصا) تجده تابع لجهة معينة، حيث ينطبق ذلك حتى على الولايات المتحدة، كما أنه عادة ما يعبر جزء من الإعلام عن وجهة نظر السياسة الخارجية للدول، ويشتغل بشكل تبعي للجهاز المسؤول عن الدبلوماسية الخارجية، لكن من دون أن يمنع تسلل الآراء الأخرى التي قد يكون لها إعلام خاص بها أو قد يحتضنها إعلام مستقل، وهي أراء لمؤسسات التفكير وفعاليات سياسية ومدنية.

---

[1]- المصطفى بوكرين، السياسة الخارجية للمملكة المغربية وحدود التوازن بين المؤسسات السياسية في ضوء دستور 2011، منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، عدد خاص، رقم 25، السنة 2021، ص 43.

[2]- المصطفى بوكرين، مرجع نفسه، ص 44.

[3]- دالية قليلات الخطيب، مرجع سابق، ص 11.

[4]- علي سوناي، الاستماع الإذاعي والتغيير السياسي في المغرب، مركز الجزيرة للدراسات، 1 يوليوز 2019، ص 6.

[5]- على سبيل المثال الصحافة الورقية المستقلة (المساء؛ الأخبار؛ الأحداث؛ أسبوعية الأيام..) والإلكترونية (بناصا؛ هسبريس؛ العمق المغربي؛ فبراير.كوم..).. والإذاعات الخاصة (حوالي 13 إذاعة خاصة).

لكن ما يهمنا في هذا المقام هو حضور الإعلام المغربي على المستوى الدولي، فقد سبق أن ناقشنا أعلاه السجال الإعلامي بين السعودية وإيران بنيويورك تايمز بعد المصادقة على الاتفاق النووي مع إيران، فانخرط في هذا السجال دبلوماسيين من السعودية وإيران، بالإضافة إلى الحضور الإعلامي بالجريدة نفسها وفي الموضوع نفسه لعلماء السياسة والمنظرين الواقعيين في العلاقات الدولية، فهو نقاش غايته التأثير على صناع القرار بالولايات المتحدة، بحكم طبيعة النظام الأمريكي، فثمة واجهات أخرى لصناعة القرار غير المؤسسات الرسمية، باعتبارها واجهات يكون لها دور كبير في حشد الرأي العام الأمريكي.

لهذا، فإنه من الآليات غير المؤسساتية التي أضحت ذات تأثير في السياسة الخارجية - خاصة على مصالح الدول - هي الإعلام، الأمر الذي يفرض على المغرب إعادة الاعتبار لهذا الأمر، خصوصا في العلاقة بقضية الصحراء المغربية، على سبيل المثال، بعد إعلان ترامب على قرار اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة المغربية على الصحراء، خرج بعض الصقور المناهضة لقرار الرئيس ترامب للإعلام بغية التعبير عن رفضهم لهذا القرار[1]، خاصة بالمجلات والجرائد المؤثرة في الرأي العام الأمريكي، نموذج نيويورك تايمز وفورين بوليسي وواشنطن بوست، الأمر الذي يقتضي الانتباه إلى هذا المعطى المهم في المجتمع الأمريكي الذي يعد فيه الرأي العام مؤثرا بشكل كبير.

أخيرا، يمكن الإشارة أيضا إلى الأحزاب السياسية، خاصة دور بعض الأحزاب في المنظمات الشبابية الدولية، ويمكن الإشارة في هذا الصدد للأممية الاشتراكية التي يعد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عضوا فيها[2]، وأيضا الاتحاد العالمي للشبيبة الاشتراكية (IUSY)[3]، وهي منظمات تضم الأحزاب ذات المرجعية اليسارية من مختلف مناطق العالم، وتشكل واجهة أيضا للصراع، حيث تجسد مواقف هذه الأحزاب من العديد من القضايا الدولية البالغة التعقيد، على سبيل المثال، تعتبر هذه المنظمات آلية من آليات تحقيق المصالح الوطنية، خصوصا في ما يخص قضية الوحدة الترابية، لأن بعض الأحزاب الموجودة ضمن هذه المنظمات هي أحزاب يسارية حاكمة ببلدانها؛ إلا أنه يبقى دورها محدودا، سواء للأحزاب أو المنظمات، الجمعيات، المؤسسات ومراكز البحث ضمن ما يسمى بالدبلوماسية الموازية مقارنة بالولايات المتحدة التي تقدم نموذجا "ناجحا في استعمال هذه المؤسسات لتحقيق بأقل كلفة وجهد أهداف السياسة الخارجية المصاغة من قبل البيت الأبيض"[4].

[1]- نموذج جيمس بيكر James Baker وزير الخارجية السابق للولايات المتحدة الذي كتب مقالا بواشنطن بوست بتاريخ 17 دجنبر 2020؛ وجون بولتون John Bolton الذي كتب مقالا بفورين بوليسي في 15 دجنبر 2020؛ وريتشارد بيريز رينا Richard Pérez-Peña الذي كتب مقالا بنيويورك تايمز في 10 دجنبر 2020؛

[2]- the official website of the organization, accessed on 30 Sept, 2021, at: https://www.internationalesocialiste.org/

[3]- the official website of the organization, accessed on 30 Sept, 2021, at: http://iusy.org/

[4]- سعيد الصديقي، السياسة الخارجية والديمقراطية: تعارض أم توافق؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، صيف 2007، ص 158.

الفرع الثاني: خصائص السياسة الخارجية المغربية في عالم متغير

في عالم يتسم بالعديد من الأحداث المتوالية والمتغيرات الكثيرة، لابد من أن يكون لأي دولة نهج أو توجه سياسي مواكب لهذه الأحداث، سواء لتلك التي لها علاقة بالقضايا الوطنية والمصالح الإستراتيجية أو التي تندرج ضمن تحديات العصر المشتركة، ومنها الإرهاب والهجرة والأمن الطاقي والتغيرات المناخية والأمن الإقليمي والنزاعات المسلحة الناتجة عن انهيار الأنظمة وغيرها؛ لهذا فإن الدول تجد نفسها أمام مواجهة العديد من التحديات، فيؤثر ذلك على سياستها الخارجية؛ لأجل ذلك، سنحاول في هذا الفرع التركيز على خصائص السياسة الخارجية في هذا العالم المتغير، حيث سنركز في الفقرة الأولى على الحديث عن "سياسة خارجية منفتحة بتوجهات جديدة"، بينما سنتحدث في الفقرة الثانية عن "سياسة خارجية هاجسها الملفات الكبرى".

الفقرة الأولى: سياسة خارجية منفتحة بتوجهات جديدة

اتسمت السياسة الخارجية المغربية بالعديد من الخصائص خلال العهد الجديد، فمن جهة حافظت على ثوابت السياسة الخارجية الموروثة عن عهد الملك الراحل الحسن الثاني، ومن جهة ثانية، فقد كرست لتوجهات جديدة، خاصة من خلال الانفتاح على شركاء جدد وعلى العديد من دول العالم بإفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، ثم الانخراط في مواجهة تحديات العصر؛ وتعد رسالة الملك محمد السادس "بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للدبلوماسية المغربية المنعقد بالرباط في 28 أبريل 2000 النص المؤسس للسياسة الخارجية الجديدة للمملكة المغربية ودبلوماسيتها"[1]، حيث وضع من خلالها التوجهات الكبرى التي ستسير عليها الدبلوماسية الخارجية بعد توليه العرش، فتلا هذه الرسالة العديد من الخطب والرسائل الملكية التي تحدد التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية للمغرب[2].

فقد جاء في الرسالة الملكية لسنة 2000 ما يلي: "إن الآليات التقليدية للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف التي قامت على أساسها روابطنا التقليدية قد استنفدت غرضها وبلغت حدود فاعليتها وهي في حاجة لقفزة نوعية مطبوعة بالإقدام والابتكار والتجديد في الآليات والأدوات والغايات.

لهذا ألينا على نفسنا رسم معالم توجه مستقبلي لرفع هذه التحديات ومضاعفة الجهود لوضع إطار مؤسسي جديد لينهض المغرب بالدور الريادي الذي يؤهله له رصيد علاقاته التاريخية وإشعاعه الروحي

[1]- المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية، بانوراما المغرب في العالم: العلاقات الخارجية للمملكة، التقرير الاستراتيجي 2016، ص 2.

[2]- نموذج الخطاب الملكي بمناسبة انعقاد القمة العربية الواحدة والعشرين العادية بتاريخ 30 مارس 2009؛ خطاب العرش لجلالة الملك بتاريخ 30 يوليوز 2010؛ الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين للمسيرة الخضراء بتاريخ 6 نونبر 2011؛ الرسالة الملكية الموجهة لندوة السفراء بتاريخ 30 غشت 2013؛ الرسالة الملكية بمناسبة الاحتفاء بالذكرى الخمسين لإقامة علاقات الدبلوماسية ما بين المغرب والبيرو في يونيو 2014؛ خطاب العرش 30 يوليوز 2014؛ الخطاب الملكي الموجه إلى الفئة الثالثة لمنتدى الهند وإفريقيا في شتنبر 2015؛ الرسالة الملكية الموجهة لقمة التعاون الصيني - الإفريقي في دجنبر 2015؛ انظر الخطب الملكية الأخرى بموقع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، تاريخ الولوج 1 شتنبر 2021، على الرابط التالي: https://www.diplomatie.ma/ar/

وموقعه الجيو - استراتيجي ومشروعه المجتمعي الديمقراطي الحداثي، غايتنا في ذلك بناء صرح دبلوماسي متين لتقوية مكانة المغرب في مستهل الألفية الثالثة"[1].

تبعا لذلك، اتسمت السياسة الخارجية خلال عقدي الألفية الثالثة بنهج سياسة الانفتاح، ليس فقط على الدول الصديقة التي يجمعها المغرب روابط تاريخية، بل وأيضا على الدول التي كانت تقف ضد المصالح الوطنية، بما في ذلك، دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، طورت الدبلوماسية المغربية لآليات اشتغالها ببلدان أمريكا اللاتينية، حيث ساهمت في تقوية العلاقات مع بلدانها التي تربطها علاقات تاريخية مع المغرب، وأيضا مع الدول التي تلتزم الحياد في ما يخص موقفها من الوحدة الترابية، إضافة إلى إعادة النظر في القطيعة مع البلدان التي كانت تربطها علاقات تاريخية مع التنظيم الانفصالي، الأمر الذي ساهم في تقليص "الفجوة بينها وبين البوليساريو في رقعة جغرافية تعتبر تاريخيا وتقليديا معقلا للجبهة كانت تتحرك فيها بأريحية"[2].

علاوة على ذلك، فإن المغرب انتهج توجها دبلوماسيا جديدا في العلاقة مع دول القارة الإفريقية، وذلك من خلال عدم ترك الكرسي الفارغ الذي أثر على مصالحه بشكل كبير، خصوصا بعد الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية جراء اعتراف بعض الدول الإفريقية "بالبولساريو" سنة 1981 وقبول عضوية الجبهة الانفصالية بالمنظمة سنة 1984، إذ كان ذلك ضمن معركة دبلوماسية بضغط وزعامة محور "الجزائر - جنوب إفريقيا- نيجيريا" المعادي آنذاك للمغرب[3]، حيث كان لسياسة القطيعة التي انتهجها المغرب انعكاسات سلبية، ليتم مراجعة هذا التوجه بعدما تبين بأن انسحابه من المنظمة الإفريقية "عمق من عزلته الدبلوماسية والاقتصادية فدفعه ذلك إلى مراجعة سياسته"[4]، ليعيد النظر في العلاقات مع بعض الدول، بما فيها التي كانت داعمة للبوليساريو كأنغولا والرأس الأخضر والبنين والتوغو.

وقد ظل المغرب يشتغل مع دول القارة من خارج المنظمة الإفريقية منذ انسحابه سنة 1984، حيث كان يركز في علاقاته على "الأبعاد الدينية" الروحية والعسكرية الأمنية "والعلاقات الشخصية" للراحل الحسن الثاني مع بعض زعماء الدول الإفريقية، إلا أن هذا التوجه اتضح بأنه كان يقوي من موقع خصومه ويعزز وجهات النظر المناوئة للدبلوماسية الوطنية بالمنظمة، بل زاد من الطوق والعزلة عليه بالقارة، لهذا سينتهج المغرب سياسة جديدة تجاه القارة مع بداية عهد الملك محمد السادس، إذ "يعد تعزيز

[1]- جلالة الملك يوجه رسالة سامية إلى المشاركين في ندوة بمناسبة اليوم الوطني للدبلوماسية المغربية، بتاريخ 28 أبريل 2000، منشور بموقع البوابة الوطنية، تاريخ الولوج 1 أكتوبر 2021 على الرابط التالي: https://www.maroc.ma/ar/

[2]- أحمد بنصالح الصالحي، السياسة الخارجية والدبلوماسية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية ما بين 2000 و2020، التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2020، تنسيق محسن منجيد، سنة الإصدار 2021، ص 15.

[3]- ساهم هذا المحور في حشد الدعم للبوليساريو من خلال الضغط في اتجاه الاعتراف بها، وقد نتج عن ذلك اعتراف حوالي 36 دولة من منظمة الوحدة الإفريقية بالبوليساريو سنة 1981، وكان ذلك تمهيدا لدخولها وقبول عضويتها بالمنظمة سنة 1984.

[4]- يحيى بولحية، محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب أفريقيا وجنوب الصحراء: الثوابت والمتغيرات، مجلة سياسات عربية، العدد 10، شتنبر 2014، ص 75.

النفوذ الإقليمي المغربي أهم أهدافه السياسية والجيوستراتيجية العامة"[1]، فتجلى ذلك من خلال تكثيف الزيارات الملكية إلى العديد من بلدان القارة، والتركيز على الدبلوماسية الاقتصادية بالاعتماد على "الاقتصاد كمفتاح أساسي للفعل السياسي"[2].

على سبيل المثال، قام العاهل المغربي بحوالي 48 زيارة إلى الدول الإفريقية ما بين 1999 و2017، وهي الزيارات التي شملت حوالي 20 دولة إفريقية في سياق تعزيز الروابط المغربية مع الدول الإفريقية وتوطيد العلاقات الثنائية[3]، كما عزز المغرب حضوره الإفريقي، بالاستعانة بإرثه الدبلوماسي الموروث عن عهد الملك الراحل الحسن الثاني، وأيضا توظيف آليات دبلوماسية جديدة التي تجعل من المغرب قوة ناعمة يمارس تأثيره على باقي دول القارة، سواء على المستوى الاقتصادي والرفع من التبادل التجاري أو عبر البعد الديني أو الأمني من خلال المساهمة في إرساء السلم والأمن بدول إفريقيا ودعم الاستقرار، وهو توجه أيضا يسعى إلى الاستثمار في الوجه المشرق لإفريقيا، خصوصا أنه هناك إحدى عشرة اقتصادا إفريقيا من بين العشرين الأكثر نموا في العالم، وقد "تجاوز معدل النمو السنوي في القارة 5.4 في المائة بين سنتي 2000 و2010"[4].

على غرار ذلك، فإن المغرب يحافظ على علاقاته المتينة مع دول المشرق العربي، فقد ساند المغرب عاصفة الحزم التي شنها التحالف العربي بقيادة السعودية على الحوثيين باليمن، فشارك بطائراته العسكرية في الضربات الجوية[5]، ورغم أن العلاقات المغربية - الخليجية تعرف في بعض الأحيان نوع من التوتر، إلا أن عمقها التاريخي أكثر من أن تتأثر، ويوضح مشاركة المغرب في عاصفة الحزم منذ البداية عمق هذه العلاقات وإستراتيجيتها[6]، لكن لابد من القول بأن عهد محمد السادس اتسم بالاهتمام أكثر بالعلاقات مع الدول الإفريقية ودول الاتحاد الأوربي، وبأن المشاركة المغربية في التحالف ضد الحوثيين كانت رمزية تلاها انسحاب في ما بعد، فقد حاول المغرب عدم الاهتمام بمشاكل التي تقع بالشرق العربي، حيث "سعى لتجنب التورط غير الضروري في شؤون الشرق الأوسط"، مقابل تركيز اهتمامه على "بناء العلاقات عبر إفريقيا وتعزيز التحالفات التقليدية في أوربا"[7].

فضلا عن ذلك، فقد اتخذ المغرب موقف الحياد من الأزمة الخليجية التي اندلعت بتاريخ 5 يونيو 2017 بين قطر من جهة والسعودية والإمارات والبحرين من جهة ثانية، حيث قررت السعودية والدول

[1]- سعيد الصديقي، السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا، مرجع سابق، ص 7.
[2]- يحي بولحية، المرجع نفسه، ص 79.
[3]- من بين الدول التي زارها الملك، نجد السنغال ثمانية مرات؛ والغابون سبع مرات؛ ساحل العاج خمس مرات؛ وغينيا بثلاث مرات؛ وموريتانيا ثلاث مرات؛ ومالي مرتين؛ بالإضافة إلى تونس ومصر وجنوب إفريقيا وغانا وجنوب السودان ورواندا ونيجيريا وإثيوبيا ومدغشقر وتنزانيا وزامبيا وكينيا..
[4]- سعيد الصديقي، السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا، المعهد المغربي لتحليل السياسات، أبريل 2018، ص 06.
[5]- سعيد الصديقي، الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفظ، مركز الجزيرة للدراسات، 8 أبريل 2015، ص 03.
[6]- سعيد الصديقي، الدول المغاربية وعاصفة الحزم..، نفس المرجع، ص 07.
[7]- Sarah Feuer and Reda Ayadi, Twenty Years Under King Mohammed VI (Part 2): Foreign Policy Developments, The washington Institute for Near East Policy, Jul 29, 2019, p 2.

الخليجية الأخرى وغير الخليجية قطع العلاقات مع قطر، إذ لم يصطف إلى جانب السعودية والإمارات رغم العلاقة التاريخية والمتينة بين المغرب والبلدين، كما لم يقف ضد قطر في صراع الأشقاء الخليجيين وفق اصطفاف مصر مثلا، بل أنه حافظ على علاقات دبلوماسية مع الجميع، وظل يحث الأطراف الخليجية على تجاوز الأزمة بينهما، بل أنه حافظ على علاقات متميزة مع قطر بعد الحصار الخليجي عليها، وزار العاهل المغربي قطر في ظل الأزمة الخليجية بتاريخ 12 نونبر 2017، لتنتهي هذه الأزمة بعد عامين من انطلاقها.

من جانب أخر، اتسمت العلاقات الدبلوماسية المغربية ببلدان الاتحاد الأوربي بنوع من الدينامية منذ بداية الألفية، حيث ركز المغرب بشكل أساسي في تطوير هذه العلاقات، بما يعزز الثقة بين الطرفين ويجعل من المغرب شريك موثوق به من طرف مؤسسات الاتحاد الأوربي في مجالات متعددة، وأيضا بما يساهم في تقوية موقع المغرب التفاوضي مع بلدان الاتحاد الأوربي، سواء بشكل منفرد أو ضمن مؤسسة الاتحاد الأوربي، في هذا السياق جاء توقيع المغرب لاتفاقية الشراكة مع الاتفاق الأوربي، حيث "تشمل منطقة التجارة الحرة التي تم إنشاءها سنة 2000 لتحرير تجارة السلع بين الطرفين"[1]، وقد بدأت المفاوضات سنة 2013 بين الطرفين لإقامة اتفاقية تجارة حرة عميقة وشاملة، كما تم توقيع أيضا "اتفاقية "الوضع المتقدم" سنة 2008 والتي نصت على تعاون شامل في مجالات التنمية وفي مجالات متعددة"[2].

ويأتي تطوير علاقة الشراكة مع الاتحاد الأوربي ضمن أولويات السياسة الخارجية المغربية، وذلك لاعتبارات كثيرة، منها الجوار الإقليمي مع الدول الاتحاد، وعمق العلاقات التاريخية، بالإضافة إلى التحديات التي يطرحها العصر على الطرفين، ومنها ملفات الهجرة والأمن، ناهيك عن "تواجد حوالي 50 في المائة من الجالية المغربية بأوربا (ما بين 4 و5 مليون مواطن)"[3]، إلا أن هذه العلاقات بدأت تعرف بعض الانتكاسة منذ سنة 2015، جراء الأحكام الابتدائية لمحكمة العدل الأوربية التي تقضي باستبعاد المناطق الجنوبية من الاتفاقيات التجارية المبرمة بين المغرب والاتحاد الأوربي، ورغم أن هذه الأحكام لم تغير من الوضع القائم، إلا أنها بينت بأن هناك نوعا من الغموض في العلاقات المغربية الأوربية، الأمر الذي أدى بالمغرب إلى تغيير إستراتيجيته مع الحلفاء الأوربيين، بما في ذلك تنويع الشركاء من خارج الفضاء الأوربي وتعزيز العلاقات مع بعض القوى الدولية الأخرى.

علاقة بذلك، فقد عزز المغرب لعلاقته مع القوى العظمى، خصوصا الولايات المتحدة التي طور المغرب لعلاقته معها منذ سنة 2004، حيث "أدرجت واشنطن المغرب كحليف رئيسي من خارج حلف

[1]- كلوي تيفن، العلاقات الأوربية - المغربية: شراكة بصيغة رابح رابح، المعهد المغربي لتحليل السياسات، ورقة سياسات، يولويز 2019، ص 07.
[2]- كلوي تيفن، مرجع سابق، ص 09.
[3]- Sarah Feuer and Reda Ayadi, op.cit, p 2.

الناتو"، كما ينظم المغرب منذ سنة 2008 مناورات عسكرية بين الجيش المغربي والأمريكي في كل سنة والمعروفة "بمناورات الأسد الإفريقي"، ثم أن المغرب من بين الدول المنخرطة في مناهضة الإرهاب إلى جانب الولايات المتحدة، ناهيك عن أن المغرب يعقد منذ سنة 2012 حوارا استراتيجيا مع الولايات المتحدة، والذي يركز على التعاون العسكري والاقتصادي والأمني، أما على الصعيد الاقتصادي، فقد تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة سنة 2006، "وهو الاتفاق الوحيد من نوعه بين الولايات المتحدة ودولة إفريقية"[1].

إلا أن المنعطف الأهم في العلاقات المغربية الأمريكية هو الذي حصل خلال ولاية الرئيس ترامب، الذي اعترف بسيادة المغرب على الأقاليم الجنوبية في دجنبر 2020، بل أنه أرسى لمعالم جديدة في العلاقات الأمريكية المغربية من خلال الرهان على المغرب كدولة ذات دور مهم في شمال إفريقيا، وهو القرار الذي يعكس مدى التطور في العلاقات الأمريكية المغربية، بل أن هذا القرار يؤكد بأن المغرب صار شريكا مهما للولايات المتحدة، وبأن هذا الاعتراف الأمريكي سيعزز الموقع التفاوضي للمغرب مع شركائه الأوربيين، فضلا على أنه سيكسب من خلاله دعم القوى العظمى على المستوى العالمي لوحدته الترابية، لكن قرار الاعتراف ينبغي قراءته من زاوية أخرى متمثلة في المكانة الإستراتيجية التي أضحى يحتلها المغرب للأمن القومي الأمريكي.

كما عزز المغرب علاقاته مع القوى العظمى الأخرى كروسيا والصين، حيث لم يكتفِ فقط بالعلاقات مع الولايات المتحدة، لكنه أرسى لعلاقة الشراكة الإستراتيجية مع الصين، إذ تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات في مجالات الاتصالات والثقافة والسياحة والتعليم والبنية التحتية سنة 2016، كما ازدادت الاستثمارات والتبادلات التجارية بين الصين والمغرب منذ زيارة الملك محمد السادس سنة 2016 لبكين[2]، ناهيك عن أن الصين تراهن على المغرب كشريك اقتصادي بشمال إفريقيا لتنفيذ مشروعها الضخم "الحزام والطريق"، إضافة إلى أنها تراهن على نقل بعض صناعاتها إلى المغرب بحكم موقعه الاستراتيجي القريب من أوربا، ثم أنه بوابة نحو إفريقيا.

أما العلاقات المغربية الروسية فهي الأخرى تشهد نوعا من التحسن منذ بداية الألفية[3]، حيث زار الملك روسيا سنة 2002 التي تلاها زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للمغرب سنة 2006، كما قام الملك بزيارة ثانية سنة 2016 إلى روسيا، وتركز العلاقات المغربية الروسية على التعاون في مجال

[1]- Sarah Feuer and Reda Ayadi, op.cit, p 3.

[2]- Adel Abdel Ghafar and Anna L. Jacobs, Beijing strengthens its presence in the Maghreb, Brookings, September 9, 2019, accessed on 3, Oct 2021, at: https://www.brookings.edu/opinions/beijing-strengthens-its-presence-in-the-maghreb/

[3]- تعود العلاقات الروسية المغربية على المستوى التاريخي الى سنة 1777 في عهد السلطان محمد الثالث، وذلك حينما تواصل مع الإمبراطورية الروسية إيكتارينا الثالثة، وقد فتحت الإمبراطورية الروسية أول قنصلية عامة بطنجة سنة 1897؛ وقد بدأ العلاقات المربية مع الاتحاد السوفياتي بعد الاستقلال سنة 1958؛ حيث اتسمت هذه العلاقات بنوع الجمود طيلة فترة الحرب الباردة، بسبب الصراع الذي كان آنذاك بين الشرق والغرب، وكان الاتحاد السوفياتي يدعم الدول الاشتراكية؛ إلا أنه مع بداية الألفية الثالثة ستعرف العلاقات مع روسيا بعض التحسن..

الطاقة، حيث تدعم روسيا المشاريع المغربية في مجال إنتاج الطاقة، ومنها "تشييد محطة الطاقة الحرارية في جرادة، وسد المنصور الذهبي، وخط نقل الكهرباء بطول 200 كيلومتر، ومحطة مولاي يوسف لتوليد الطاقة الكهرومائية"، إضافة إلى مشاريع أخرى التي تحظى بالدعم الروسي، ناهيك عن "التعاون في مجال التعاون العلمي والاقتصادي والتكنولوجي"[1].

من هذا المنطلق يمكن القول بأن السياسة الخارجية اتسمت خلال العقدين بتنويع الشركاء، والانفتاح على شركاء جدد، كما أن هذه السياسة ذات توجهات جديدة، حيث تأخذ بعين الاعتبار إعادة التموقع في النظام العالمي بناء على المتغيرات الدولية، بل أن السياسة المغربية ارتكزت على معطى عدم ترك الكرسي الفارغ من خلال اقتحام معاقل كانت في الماضي حكرا على خصوم الوحدة الترابية، بما في ذلك العودة للاتحاد الإفريقي وتعزيز التواجد الإفريقي وتمتين العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية، وهي سياسة واقعية في الأساس تقوم على خدمة المصالح الإستراتيجية الوطنية، وعلى منطق يأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة للبلدان على المستوى الاقتصادي.

الفقرة الثانية: سياسة خارجية هاجسها الملفات الإستراتيجية الكبرى

تتسم السياسة الخارجية المغربية بتركيزها على القضايا الإستراتيجية الكبرى، ومنها السيادة الوطنية، باعتبار القضية الوطنية هي التي تتبوأ الاهتمامات، فهي أولوية الأولويات، كما تأتي أيضا ضمن أولويات السياسة الخارجية كل ما يتعلق بقضايا الهجرة ومكافحة الإرهاب والملفات الإقليمية والأمن الطاقي وإشكالات التنمية ببلدان الجنوب، ثم القضايا المتعلقة بالتغيرات المناخية، حيث تهيمن جل هذه القضايا على السياسة الخارجية المغربية، سواء في تعاملها مع دول الشمال، خاصة الدول الأوربية، أو في علاقاتها مع بلدان الجنوب.

أولا: التغيرات البيئية والأمن الطاقي

بشكل عام، فإن الاهتمامات الكبرى للمغرب هي نفس القضايا التي تتصدى لها القوى العظمى بمقاربات متعددة بحكم أنها تهديدات إستراتيجية في جوهرها، والمتمثلة في "التغيرات البيئية، وأمن الطاقة، والإرهاب.. والصراعات والأزمات الإقليمية"[2]، فقد استضاف المغرب مؤتمر المناخ في نونبر 2016 بمراكش، فترأس دورته الثانية والعشرين التي عرفت مشاركة واسعة للدول، باعتباره حدثا

[1]- وكالة سبوتنيك الروسية، الذكرى 62... تاريخ العلاقات الروسية المغربية، تاريخ النشر 3 شتنبر 2020، بالموقع سبوتنيك، تاريخ الولوج 3 أكتوبر 2021، على الرابط التالي: https://arabic.sputniknews.com/world/

[2]- انظر المؤلف الجماعي "القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الواحد والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي"، تنسيق جرايمي هيرد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى 2013، الطبعة الأصلية 2010، ص 13.

بارزا يؤكد على "انخراط المغرب وطنيا وإقليميا ودوليا في خدمة قضايا البيئة والتنمية المستدامة"[1]، كما يشكل الأمن الطاقي أحد أهم الاهتمامات، سواء في العلاقة مع بعض الدول المنتجة للطاقة العالمية كروسيا أو في ما يتعلق بتطوير محطات الطاقة النظيفة، نموذج مشروع نور للطاقة الشمسية بمدينة ورزازات الذي أطلقت محطته الأولى عملها سنة 2016، فهو من المشاريع العملاقة، ويتكون من نور "1" ونور "2" ونور "3" ونور "4"[2].

ثانيا: مناهضة الإرهاب

علاوة على ذلك، فالمغرب من الدول المنخرطة بقوة في مكافحة الإرهاب، وذلك عبر أولا، نشر الإسلام الوسطي المعتدل، فهي سياسة تقوم على الدبلوماسية الدينية من خلال الاستثمار في النموذج المغربي في الاعتدال المذهبي والإرث الصوفي الذي يجد امتداداته الروحية خارج الحدود الوطنية، أو ما بات يعرف "بمفهوم الأمن الديني أو الروحي الذي يشكل في العقد الأخير إحدى أهم الآليات الأساسية للتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية تجاه الدول الإفريقية"[3]، وثانيا، عن طريق انخراط المملكة في الحرب ضد الإرهاب، سواء على المستوى الداخلي من خلال ملاحقة الخلايا الإرهابية أو الخارجي عبر المشاركة سنة 2014 في الحرب ضد تنظيم "داعش" المتطرف بالشام، حيث كان المغرب "أول الدول من المغرب العربي التي تنخرط في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لهزيمة تنظيم داعش الإرهابي"[4]، ناهيك عن التعاون الاستخباراتي والأمني للمغرب مع الدول الغربية في ما يخص تقديم المعلومات حول الخلايا الإرهابية.

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب من بين الدول التي لها تجربة رائدة في مناهضة الإرهاب، وهو ما جعله يكسب ثقة الشركاء الغربيين، إذ ينتهج استراتيجيتين في هذا المقام، الأولى تعتمد على القوة الناعمة وتتعلق بالجانب الوقائي الاستباقي بغية "حماية الأمن القومي للمملكة"[5]، وذلك عبر ربط الأمن الداخلي بالمحيط الإقليمي والاستثمار في شبكات العلاقات الدينية للإسلام الصوفي والمذهب المالكي، أما الثانية فهي التي تتعلق بالقوة الصلبة عبر الانخراط في التدريبات العسكرية والمشاركة في التحالفات المناهضة للإرهاب؛ كما أن المغرب يحقق العديد من الأهداف من خلال نهج الدبلوماسية الدينية، خاصة بالقارة الإفريقية، ومنها أنه تساعده في اختراق القارة الإفريقية، بما في ذلك، التغلب على المأزق التعاوني مع الجزائر في هذا الملف، وأيضا تجاوز منطق الإقصاء الذي تحاول فرضه عليه الجزائر التي "ظلت

[1]- فاطمة تيمجردين، مؤتمر (كوب 22) بمراكش محطة بارزة في مسار انخراط المغرب في خدمة القضايا البيئية والتنمية المستدامة، تاريخ النشر 19 دجنبر 2016، وكالة المغرب العربي للأنباء، تاريخ الولوج 4 أكتوبر 2021 على الرابط التالي: http://mapecology.ma/ar/slider-ar

[2]- انظر موقع وزارة الطاقة والمعادن والبيئة، https://www.mem.gov.ma/ar/Pages/secteur.aspx?e=2

[3]- المصطفى بوكرين، مرجع سابق، ص 35.

[4]- Sarah Feuer and Reda Ayadi, op.cit, p 2.

[5]- سليم حميمنات، تصدير "الأمن الروحي" كآلية إستراتيجية للتمدد المغربي في إفريقيا، المعهد المغربي لتحليل السياسات، يونيو 2018، ص 10.

تعترض بشكل مستمر على إدماج المغرب في أي ترتيبات أو إطارات سياسية أمنية أو عسكرية تهم منطقة الساحل"[1].

ثالثا: التسوية السلمية للملفات الإقليمية

أما بخصوص الصراعات والأزمات الإقليمية فهي من ضمن أولويات السياسة الخارجية المغربية، حيث يساهم بشكل بارز في حل النزاعات الإقليمية، ورغم أن المغرب ظل بعيدا عن مشاكل الشرق الأوسط، فإن موقفه الحيادي من الأزمة الخليجية أكد على أنه ضد سياسة التفرقة والانقسام بين الأشقاء الخليجيين، وظل يحث الأطراف الخليجية على ضرورة حل المشاكل الثنائية بشكل ودي والعودة بالعلاقات إلى حالها الطبيعي. وعلاقة بالقضية الفلسطينية، فإن المغرب ظل يدافع على حل الدولتين، فمنذ الرسالة التي وجهها الملك إلى القمة الإسلامية سنة 2000 والمغرب "يدعم موقف حل الدولتين وعلى إقامة فلسطين عاصمة القدس الشرقية"[2]، فحافظ على علاقات متميزة مع السلطة الفلسطينية رغم استئنافه للعلاقات مع إسرائيل في دجنبر 2020.

كما يتجلى دور المغرب في التسوية السلمية للنزاعات منذ بداية الألفية من خلال "انخراط المملكة الدائم في تسوية النزاعات الإفريقية واحتضانه لطاولات الحوار للأطراف المتنازعة بمجموعة من الدول الإفريقية"[3]، نموذج احتضانه لقمة دول اتحاد نهر مانو في فبراير 2002، لإيجاد حل سلمي بين دول نهر مانو الثلاثة (سيراليون/غينيا/ليبيريا)، ثم لدوره الحيادي في الملف الليبي، حيث ساهم المغرب بشكل كبير في دفع الأطراف الليبية المتنازعة إلى توقيع اتفاق الصخيرات سنة 2015 بالمغرب، إذ "حظيت الدبلوماسية المغربية بإشادة دولية من خلال توفيرها المناخ المناسب لتقريب وجهات نظر الأطراف الليبية"[4]، ورغم المحاولات الكثيرة لتحييد الدور المغربي من طرف بعض القوى الدولية والإقليمية، بما في ذلك عدم الالتزام بالاتفاق من بعض الأطراف الموقعة عليه نتيجة تدخل أطراف دولية بالملف الليبي، فإن المغرب ظل يقوم بدوره الحيادي في البحث عن الحل السياسي للملف الليبي.

وقد استمر المغرب كبلد يقوم بالحياد الإيجابي تجاه الملف الليبي، فتوالت جولات الحوار واللقاءات بين الفرقاء الليبيين بغية البحث عن الحل السياسي السلمي للملف، ومنها لقاء بوزنيقة في يناير 2021، الذي تم التوصل فيه إلى "اتفاق شامل حول المعايير والآليات الشفافة والموضوعية لتولي مناصب المسؤولية"[5]، ثم لقاءات أخرى لترتيب الانتخابات الليبية وتسوية الملفات المختلف بشأنها بين المجلس

[1]- سليم حميمنات، مرجع نفسه، ص 11.
[2]- التقرير الذي قدمه جلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس إلى القمة الإسلامية التاسعة، الدوحة يوم 13 نونبر 2000، منشور بالبوابة الوطنية للجماعات الترابية، تاريخ الولوج 5 أكتوبر 2021 على الرابط التالي:https://pnct.ma/ar/khtb-wrsayl-mlkyt/altqr
[3]- المصطفى بوكرين، مرجع سابق، ص 77.
[4]- نورة الحفيان، السياسة الخارجية تجاه الأزمة الليبية، المعهد المصري للدراسات، 13 غشت 2020، ص 13
[5]- انظر موقع وزارة الخارجية المغربية.

الأعلى للدولة من جهة، حيث انبثق عن اتفاق الصخيرات والموالي لحكومة الوفاق الوطني في العاصمة الليبية طرابلس المعترف بها دوليا، ومن جهة ثانية، مجلس النواب الذي يأخذ من مدينة طبرق مقرا لعمله والمدعوم من طرف قوات شرق ليبيا بقيادة القائد العسكري 'حفتر'.

رابعا: دبلوماسية العمل الإنساني

على غرار الدبلوماسية السياسية والاقتصادية، فالمغرب ركز في علاقاته الدولية على الجانب الإنساني، فقد قام الملك محمد السادس بزيارة في أكتوبر 2012 لمخيم الزعتري للاجئين السوريين الهاربين من جحيم الحرب بالأردن[1]، وذلك بالموازاة مع زيارته للمملكة الأردنية الهاشمية، أما في العلاقة بالقضية الفلسطينية، فقد ظل يقوم بدوره الإنساني، بحكم أن المغرب هو رئيس لجنة القدس، ونشير في هذا الصدد بأن المغرب يقدم مساعدات إنسانية سواء بالضفة الغربية أو بقطاع غزة، وإبان الأزمة الخليجية استجاب المغرب لقطر، فقدم لها مساعدات جراء الحصار البري والجوي والبحري الذي فرضته كل من السعودية والإمارات والبحرين على قطر، ناهيك عن مساعداته الإنسانية لمناطق أخرى من العالم (لاجئ مسلمي الروهينجا ببنغلاديش سنة 2017).

وهنا لابد من القول بأن المغرب بدأ يعتمد أيضا على دبلوماسية العمل الإنساني على غرار الدبلوماسية الدينية والاقتصادية والسياسية، حيث تنجلي هذه الدبلوماسية في تقديم المساعدة الإنسانية للعديد من البلدان في إطار إما تقديم الدعم أثناء الأزمات الإنسانية أو من خلال تقديم المساعدات في الحالات العادية كما هو الشأن في تقديم المساعدات لجنوب السودان بعد الزيارة الملكية إلى جوبا بتاريخ 1 و2 فبراير 2017، فتمثلت في الهبات الطبية التي منحتها مؤسسة محمد السادس للتنمية المستدامة، وأيضا "توزيع المساعدات الإنسانية على عدد من الأشخاص النازحين داخليا"[2]، فضلا عن تدشين وإطلاق مجموعة من مشاريع التنمية البشرية، بما يعكس تضامن المغرب مع حكومة جنوب السودان.

كما قدم المغرب خلال أزمة كورونا (كوفيد 19) مساعدات لحوالي 15 دولة إفريقية من مختلف جهات القارة (دول الساحل، والشرق والغرب والجنوب)[3]، بما يعكس التضامن المغربي مع بلدان الجنوب، ومنها الدول الإفريقية تعزيزا لنهج المغرب الدبلوماسي في توطيد علاقاته مع عمقه الإفريقي، فتمثلت هذه المساعدات طبقا لبلاغ وزارة الخارجية بتاريخ 14 يونيو 2020 في "حوالي ثمانية ملايين كمامة، و900 ألف من الأقنعة الواقية، و600 ألف غطاء للرأس، و60 ألف سترة طبية، و30 ألف لتر

[1]- ليث الجنيدي، ملك المغرب يزور مخيم الزعتري الأردني، 18 أكتوبر 2012، وكالة الأناضول، تاريخ الولوج 4 أكتوبر 2021 على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar/archive/

[2]- انظر نص البيان المشترك الذي صدر في ختام الزيارة الرسمية التي قام بها جلالة الملك لجمهورية جنوب السودان، 1 فبراير 2017، منشور بموقع البوابة الوطنية، تاريخ الولوج 5 أكتوبر 221 على الرابط التالي:https://www.maroc.ma/ar/

[3]- وهذه الدول هي: بوركينا فاسو، الكاميرون، جزر القمر، الكونغو، إسواتيني، غينيا، غينيا بيساو، ملاوي، موريتانيا، النيجر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السنغال، تنزانيا، تشاد وزامبيا.

من المطهرات الكحولية، وكذا 75 ألف علبة من الكلوروكين، و15 ألف علبة من الأزيترومايسين"[1]، إضافة إلى تقديمه لمساعدة طبية لتونس بتاريخ 13 يوليوز 2021 بغية التغلب على جائحة كورونا على إثر انهيار منظومته الصحية خلال الأزمة الوبائية[2]، ثم تقديم المساعدات إلى لبنان بتاريخ 16 أبريل 2021 لتمكينه من مواجهة التحديات الاقتصادية وتداعيات جائحة كوفيد 19.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية المغربية وبنية النظام الإقليمي

لعل أهم ما تتميز به واقعية 'جون ميرشايمر' هي أنها تهتم أكثر بالعامل الإقليمي، سواء على مستوى الهيمنة الإقليمية أو التوازن الإقليمي باعتبارها محددات أساسية في الواقعية الهجومية، لكن واقعية 'جون ميرشايمر' تعالج مناطق إقليمية محددة متمثلة بنصفي الكرة الأرضية الشرقي والغربي، كما أن واقعيته تركز على المجالات الجغرافية التي تتواجد داخلها القوى العظمى، وهي أوربا وآسيا وأمريكا الشمالية، ويضف لهما منطقة الخليج العربي والفارسي حينما يتحدث على المناطق الإستراتيجية الثلاث المنتجة للثروة (أوربا؛ شمال شرق آسيا؛ الخليج العربي والفارسي)، بينما يستبعد المناطق الجغرافية الأخرى من دائرة التحليل، باعتبارها لا تندرج ضمن المناطق الإستراتيجية.

من هذا المنطلق، فإننا سنحاول في هذا البحث تحديد النظام الإقليمي الذي تتفاعل ضمنه السياسة الخارجية المغربية، ويقودنا ذلك للوقوف على "السياسة الخارجية المغربية في محيطها الإقليمي.. التحديات والأولويات" في الفرع الأول، بينما سنخصص الفرع الثاني لأفق السياسة الخارجية على ضوء الواقعية الهجومية عند 'جون ميرشايمر'.

الفرع الأول: السياسة الخارجية المغربية في محيطها الإقليمي.. التحديات والأولويات

يعتبر النظام الإقليمي أهم محدد لفهم سلوكات الدول على المستوى الخارجي، فالسياسة الخارجية لأي دولة تتأثر بطبيعة هذا النظام من حيث تفاعلات الدول المشكلة له، ويعد النظام الإقليمي الفرعي إطارا ملائما لدراسة التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية بين دول المنطقة"[3]، لهذا سنعالج في هذا الفرع "النظام الإقليمي وتحديات السياسة الخارجية المغربية" في الفقرة الأولى، في حين سنخصص الفقرة الثانية للحديث على "الجغرافية كمدخل أساسي لتحديد أولويات السياسة الخارجية المغربية".

الفقرة الأولى: النظام الإقليمي وتحديات السياسة الخارجية المغربية

[1]- انظر بلاغ لوزارة الخارجية منشور بموقع الوزارة، https://www.diplomatie.ma/index.php/

[2]- تتكون من وحدتي إنعاش كاملتين ومستقلتين، بطاقة إيوائية تبلغ 100 سرير. كما ستشمل 100 جهاز تنفس ومولدين للأكسجين بسعة 33 م 3 / ساعة لكل واحد منهما.

[3]- سعيد الصديقي، هل ستتغير السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي خلال العقد القادم؟، المعهد المغربي لتحليل السياسات، مارس 2020، ص 8.

تجدر الإشارة أولا إلى أن واقعية 'جون ميرشايمر' تنطلق من التوازن الإقليمي كمحدد أساسي في معالجتها للتوازنات الدولية، بل أن محدد الإقليمية يعد أهم ما يميز واقعية 'جون ميرشايمر'، ويتجلى ذلك عبر ثلاثة عناصر أساسية؛ أولا، لا يعالج 'جون ميرشايمر' التوازن الدولي من دون الحديث عن التوازن الإقليمي، فيؤسس منظوره للتوازن من المحدد الإقليمي، وثانيا، يقسم الكرة الأرضية إلى نصف غربي ونصف شرقي، حيث حققت الولايات المتحدة الهيمنة الإقليمية بالنصف الغربي، بينما تحاول الصين تحقيق الهيمنة الإقليمية على النصف الشرقي، معناه أن محدد الهيمنة الإقليمية في هذا المقام يرتبط بمحدد الهيمنة المستحيلة دوليا، لكنها محتملة على المستوى الإقليمي، كما يرتبط أيضا محدد الإقليمية بالقوى العظمى؛ فالقوى العظمى التي تورطت في الحروب الكبرى هي التي حاولت تحقيق الهيمنة الإقليمية بمحيطها الإقليمي[1].

أما العنصر الثالث، فيتمثل في المناطق الإستراتيجية الثلاثة، ويشير إلى ذلك حينما يتحدث على السياسة الخارجية الأمريكية، وهي كما أشرنا إليها أعلاه، شمال شرق آسيا وأوربا الغربية والخليج العربي الفارسي، لهذا يركز على ضرورة الحفاظ على التوازن بهذه المناطق الجغرافية الثلاث، باعتبارها من أهم المناطق المنتجة للثروة، كما أنها مناطق تتمتع بمواقع إستراتيجية مهمة، حيث يتواجد بقربها أهم ممرات الملاحة البحرية والتجارة الدولية، وتتمركز ضمنها الثروة العالمية، ناهيك عن أنها تشكل محطة اهتمام كل القوى الدولية، ويشير 'ميرشايمر' بأن الولايات المتحدة الأمريكية سعت طيلة الحرب الباردة إلى منع وصول الاتحاد السوفياتي لهذه المناطق.

من هذا المنطلق، يمكن استنتاج محددان لهما علاقة بالمغرب، الأول هو إشكالية تحديد النظام الإقليمي، أي في كيفية تعريف هذا النظام ونطاقه الجغرافي، خصوصا أن المغرب يقع شمال إفريقيا على واجهتي المتوسط والأطلسي، والمقصود بالنظام الإقليمي هنا ليس الانتماء إلى المنظمات القارية، وإنما الانتماء لمجال تتشارك فيه عدة دول مصالح وثقافات وتاريخ وجغرافية مشتركة، مع التسليم بأنه "ما زال للحدود شأن كبير. كما أن الحدود ليست فقط سياسية، بل أيضا مجالية وثقافية"[2]، كما أن الدولة ما زالت هي الوحدة الرئيسية في النظام الدولي رغم التحولات الكبرى التي أحدثتها العولمة على النظام العالمي.

أما المحدد الثاني فله علاقة بطبيعة التوازنات الإقليمية بالمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها المغرب، إذ من منطلق واقعية 'ميرشايمر' التي تعالج سلوك القوى العظمى في الماضي والحاضر، فإن الكرة الأرضية تنقسم إلى شرق وغرب، وهو تقسيم يبدو بأنه مرتبط بأهم ما تستند عليه الواقعية المتجلي في

[1]- لإشارة فقط، فجون ميرشايمر يعتبر بأن الهيمنة الدولية مستحيلة، بالنظر لعدم قدرة أي دولة على السيطرة على جميع مناطق العالم، لكن الهيمنة الإقليمية ممكنة، وهي المدخل لكي تكون الدول قوى كبرى في النظام.

[2]- سعيد الصديقي، الإقليمية والتحديات العالمية الجديدة، مجلة المستقبل العربي، العدد 332، السنة 2006، ص 132.

عنصر التوازن للقوى العظمى الثنائية والموروث عن الحرب الباردة (صراع الكتلة الشرقية بريادة الاتحاد السوفياتي مع الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة)، وذلك من خلال تعويض الاتحاد السوفياتي بالصين، بينما يغيب عن واقعية 'ميرشايمر' الواجهات الأخرى من الكرة الأرضية، خاصة النصف الجنوبي.

على هذا الأساس، فإن واقعية 'جون ميرشايمر' تفتح أفاقا للبحث أكثر في طبيعة النظم الإقليمية بالعلاقات الدولية، ويقتضي ذلك الاستعانة بالسجل التاريخي للقوى الدولية غير الغربية، فإذا كانت الواقعية السياسية تعود لأول نظام دولي في التاريخ الغربي القديم (نظام اسبرطا وأثينا في القرن الخامس قبل الميلاد)، فإنها لا تقف عند محطات تاريخية التي اتسمت بصعود قوى غير غربية وتحقيقها للنفوذ والهيمنة الإقليمية، بل لا تقف حتى على الدور المحوري للإمبراطورية العثمانية، باعتبارها أحد القوى الأوربية المشاركة في الحرب العالمية الأولى، وهي قوى كانت مترامية الأطراف لما يفوق ستة قرون.

وعليه، فإن تحديد النظام الإقليمي الذي ينتمي إليه المغرب، يقتضي تطوير نموذج نظري عبر الاستعانة بتاريخ العلاقات الدولية المغربية، أي المغرب كدولة ذات جذور في التاريخ (الأدارسة؛ المرابطين؛ الموحدين؛ المرينيين؛ الوطاسيين؛ السعديين؛ العلويين)، وهذا النظام الإقليمي لا هو ينتمي للشرق ولا للغرب[1]، بل يتموقع جغرافيا تحت تأثير نظاميين إقليميين فرعيين: النظام المغاربي ونظام غرب البحر الأبيض المتوسط[2]. إن هذا النموذج يقود بالنهاية إلى القول بأن المغرب كان تاريخيا دولة قائمة الذات ومستقلة، بل أنه كان إمبراطورية ذات أعماق بإفريقيا جنوبا ومتوسعة شمالا بالأندلس، إذ في مراحل تاريخية (عهد السعديين) كانت قوته تضاهي قوة الإمبراطورية العثمانية المحاذية له من ناحية الشرق والقوى الأوربية الشمالية، ورغم عدم وصول الامبراطورية العثمانية إلى المغرب، فإنه ظل مرتبطا روحيا ودينيا بالشرق، فقد ظل هذا الأمر قائما على مر تاريخ الدولة المغربية.

لذلك، فإن المعطى التاريخي - المشار إليه - يؤكد على أنه ثمة اختلاف كبير بين المغرب والقوى المجاورة له، وهذا الاختلاف ينعكس أيضا على السلوك الخارجي لكل دولة، فالواضح أن المغرب كان تاريخيا في محيطه قوة إقليمية متوسطية - أطلسية، وكان يتفاعل مع القوى المجاورة له بنفس الندية، بل كان في مراحل تاريخية معينة دولة مترامية الأطراف، بالمقابل، فإن دول مجاورة إما أنها حديثة النشأة أو أن تاريخها يرتبط بشكل مباشر بالتاريخ المغربي، خصوصا العمق الإفريقي والرافد الأندلسي، الأمر الذي يعني بأن المعطى التاريخي - الجغرافي هو ضروري لفهم السلوك الخارجي لكل دولة بالمنطقة

[1]- تاريخيا كان المغرب يوصف بأنه ينتمي للغرب الإسلامي والمشكل من شمال إفريقيا والأندلس، مقابل الشرق الإسلامي.
[2]- انظر مقال لسعيد الصديقي في موضوع "المغرب بين قيود البنية الإقليمية وفرص النظام الدولي"، منشور بجريدة بناصا الإلكترونية، بتاريخ 2 يوليوز 2021.

الجغرافية التي ينتمي إليها المغرب، وهو مهم أيضا لاستثماره في تطوير العلاقات مع البلدان التي تقع مع الحدود المغربية (الجزائر وإسبانيا وموريتانيا).

إلا أن المغرب بالنهاية هو دولة مغاربية، يشترك في الكثير من الخصوصيات مع بلدان الجوار (الجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا)، خصوصا في ما يخص الهوية الثقافية (العربية والأمازيغية والإسلام) والإرث الحضاري، الأمر الذي يعني بأنه ينتمي جغرافيا لشمال إفريقيا، ويقع بين ملتقى الحضارات، مما يجعل منه متعدد الروافد الحضارية (الإسلام؛ العربية؛ الأمازيغية؛ الأندلسية؛ الحسانية الصحراوية؛ الإفريقية، العبرية..)، وهذا ما كرسته الوثيقة الدستورية لسنة 2011 ضمن مقتضياتها[1]، وأيضا بالديباجة التي جعلت من بناء الاتحاد المغربي خيارا استراتيجيا وبوأته المكانة الأولى قبل الانتماء للأمة العربية الإسلامية والبلدان الإفريقية (لاسيما بلدان الساحل وجنوب الصحراء)، ثم بلدان الجوار الأورو متوسطي[2].

معناه ضمنيا بأن المغرب ينتمي إلى المنطقة الجغرافية المتموقعة شمال إفريقيا والتي تسمى بالمغرب الكبير أو الاتحاد المغاربي الذي لم يرقى إلى الاتحاد الفعلي للتعاون في شتى المجالات (الاقتصادية والسياسية والعسكرية..)، لاعتبارات متعلقة بالمنافسة بين المغرب والجزائر وطموح هذه الأخيرة إلى البروز كقوة مهيمنة على هذا الاتحاد، وكقوة إقليمية وحيدة، لهذا ترى في جارها المغرب بأنه منافس حقيقي لها في شتى المجالات، ورغم أن للصراع جذور تاريخية متعلقة بالإرث الاستعماري وحرب الرمال وأيضا مخلفات الحرب الباردة، إلا أن هذا الصراع في جوهره مرتبط بالدعم السري والعلني الذي تقدمه الجزائر لتنظيم البوليساريو، وهو دعم لا يتوقف فقط على احتضانها لهذا التنظيم الانفصالي، بقدر ما أنه يسري أيضا على تقديم الدعم المالي واللوجيستيكي والعسكري والسياسي..

بالمنطق الواقعي، فإن غاية هذا الدعم هو، أولا، إنهاك المغرب عبر استنزافه اقتصاديا وسياسيا ودبلوماسيا وتقييد تحركاته مع محاولة إضعافه بمعارك مختلفة على عدة واجهات، بما في ذلك الواجهة الأممية وداخل الاتحاد الإفريقي وبالمؤسسات الأوربية، وثانيا، هو محاولة لتحقيق أهداف إستراتيجية للسياسة الجزائرية، متمثلة أساسا في تغيير موازين القوى الإقليمي، أي هي إستراتيجية من استراتيجيات القوة (البقاء) وفق ما ذكرناها أعلاه، تقوم على التحريض والاستنزاف والابتزاز، وحتى الحرب بالوكالة، فهذا النوع من الإستراتيجيات وفق واقعية 'جون ميرشايمر' تندرج ضمن استراتيجيات الزيادة

[1]- الديباجة والفصل الخامس.

[2]- جاء في ديباجة الدستور "فإن المملكة المغربية، الدولة الموحدة، ذات السيادة الكاملة، المنتمية إلى المغرب الكبير، وتلتزم بما يلي:
- العمل على بناء الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي.
تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية، وتوطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة.
تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما مع بلدان الساحل وجنوب الصحراء.
تعزيز روابط التعاون والتقارب والشراكة مع بلدان الجوار الأورو- متوسطي".

النسبية في القوة، فقد تبدو هذه المقاربة مختلفة نوعا ما عن الواقعية الدفاعية، لكن بمنطق الواقعية الهجومية فالدول تسعى إلى الزيادة النسبية في القوة لأنها هي الطريقة المثلى للبقاء.

معنى ذلك أن ما يسمى بالاتحاد المغاربي كتجمع إقليمي هو مجرد حبر على ورق، وبأن واقع السياسة يكشف عن صراع ومنافسة إقليمية بين بلدان الاتحاد، بل أن سياسة الجزائر يسيطر عليها "هاجس محاصرة المغرب أو إضعاف نفوذه كما هو شأن سياستها الخارجية في منطقة الساحل والصحراء"[1]، رغم تراجع هذا الدور النسبي، الأمر الذي يحتم على المغرب البحث عن خيارات أخرى، أي بدل أن تبرز دول المنطقة المغاربية كقوة إقليمية منافسة لباقي القوى الإقليمية الأخرى (نموذج الاتحاد الأوربي)، فإنه يظهر توجس جزائري مرتبط بتخوفات من تغيير موازين القوى لصالح المغرب، خصوصا بعد اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة المغربية على الصحراء، حيث ينجلي ذلك في الرفض الجزائري لأي مبادرة مغربية تروم إلى استئناف العلاقات الثنائية وتجاوز الخلافات.

مؤدى هذا التحليل أن المنافسة الجزائرية المغربية هي معطى واقعي، وبأن هذا التنافس لا يقتصر فقط في المجال الإقليمي بالشمال الإفريقي، بقدر ما أنه تنافس بالعالم العربي وفي العلاقة مع الشركاء الأوربيين والدوليين، فقد حاولت الجزائر لعقود عزل المغرب عن محيطه، سواء مع دول المغرب العربي أو من داخل مؤسسات الاتحاد الإفريقي، فنتج عن ذلك دفع المغرب خارج مؤسسة الاتحاد الإفريقي، ثم عزله عن جيرانه المغاربيين، الأمر الذي أدى بالمغرب إلى البحث عن آليات بديلة، ومنها الحفاظ على علاقات متينة مع حلفائه بالقارة الإفريقية، ثم تطوير علاقاته مع الشركاء الغربيين، إلا أن المغرب أعاد النظر في سياسته بداية من الألفية، والتي تمثلت بالأساس في عودته لمؤسسة الاتحاد الإفريقي، واهتمامه بشكل كبير بالقارة الإفريقية، بما في ذلك مع دول الساحل وجنوب الصحراء التي حاولت الجزائر أن تمنع المغرب من تطوير العلاقات مع بلدانها.

إن هذا الواقع الذي قيد تحركات السياسة الخارجية المغربية، أدى بالنهاية إلى البحث عن سبل لتعزيز موقع المغرب في السياسة الدولية، وهو مسعى غايته الدفاع عن المصالح الإستراتيجية للمغرب التي تتعرض للهجوم من خصومه، سواء تلك التي تتعلق بالسيادة الوطنية أو المصالح المتبادلة مع الشركاء، لهذا حاول المغرب طيلة هذه الألفية توطيد تحالفات إستراتيجية للتصدي لخصومه، ويأتي في هذا السياق استئناف العلاقات السياسية بين المغرب وإسرائيل، فهو قرار غايته تخفيف الضغط على الدبلوماسية المغربية في جوارها الإقليمي، فقد تكون الغاية أيضا هي الرهان على كسب تأييد عناصر من اللوبي الإسرائيلي المتواجد بالولايات المتحدة حتى يكون سندا للمصالح المغربية بمؤسسات صنع القرارات الأمريكية.

[1]- سعيد الصديقي، هل ستتغير السياسة الخارجية الجزائرية..، مرجع سابق، ص 13.

وجدير بالذكر إلى أن هذا اللوبي يشتغل بشكل قانوني كما تشتغل كافة اللوبيات بالولايات المتحدة الأمريكية، مع استحضار أن الجزائر تنفق أموال طائلة على اللوبي المدعم لها بالولايات المتحدة، خصوصا داخل الكونجرس، حيث تحرك أفراد اللوبي المدعم للجزائر إبان اعتراف ترامب بالسيادة المغربية على الصحراء، ومنهم السيناتور عن الحزب الجمهوري 'جيمس إنهوف' رئيس لجنة الدفاع بمجلس الشيوخ، إضافة إلى عدد من السيناتورات بمجلس الشيوخ، فقد مارس هذا اللوبي الضغط على ترامب لإلغاء القرار، ثم بعد ذلك على إدارة بايدن، بما يعني بأن النظام الإقليمي الذي ينتمي إليه المغرب يتسم بضغوطات قوية من طرف الدول المجاورة، خصوصا في وحدته الترابية، وهو نظام مشكل من دول الجوار الحدودي (الجزائر وإسبانيا وموريتانيا) والجوار الجغرافي، أي دول شمال إفريقيا وبحر الأبيض المتوسط.

على هذا الأساس، فإن السياسة الخارجية المغربية تتفاعل في نظام إقليمي مكون من دول غرب المتوسط[1]، والمعروفة بدول (5+5)[2]، هذا النظام هو الذي يؤثر في قرارات السياسة الخارجية المغربية، دون إغفال تأثير أنظمة أخرى تجمع دول الساحل، ثم الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي والاتحاد من أجل المتوسط، لكن الأنظمة الإقليمية التي يمكن الاعتماد عليها كوحدة في التحليل هي الاتحاد المغاربي وغرب المتوسط، وبدرجة أقل دول الساحل، فضمن هذه الأنظمة تتفاعل السياسة الخارجية المغربية، وتتشابك القضايا التي تشكل أولويات السياسة الخارجية، بل أن تزايد الاهتمام الأمريكي بالشمال الإفريقي يجعل من هذه المنطقة ذات مكانة إستراتيجية ولا تقل أهمية عن المناطق الإستراتيجية الثلاثة المذكورة أعلاه (أوربا وشمال شرق آسيا والخليج)، وذلك بالنظر للموقع الاستراتيجي للمغرب.

الفقرة الثانية: الجغرافية مدخل أساسي لتحديد أولويات السياسة الخارجية المغربية

إن أهم مدخل لتحديد أولويات السياسة الخارجية هي الجغرافية، "فالعامل الجغرافي في مقدمة العوامل المادية الدائمة المؤثرة في السياسة الخارجية، باعتبارها أكثر المقومات ثباتا على حد تعبير الزعيم الألماني بسمارك"[3]، فهذا المحدد ضروري لمعرفة طبيعة النظام الإقليمي الذي تتفاعل ضمنه الدول، ويقودنا ذلك إلى الجيوسياسية (الجيوبوليتيك)، باعتبار المغرب دولة تقع بالشمال الإفريقي، مجاورة من جهة الشمال لدول الإتحاد الأوربي، بينما يعتبر الجنوب المغربي امتدادا لعمقه الإفريقي، في حين يعتبر شرق المغرب بوابة نحو بلدان المغرب العربي، بهذا يكون المغرب يقع في موقع استراتيجي،

[1]- هو تجمع تم إحداثه سنة 1990 لغاية إرساء جسور للحوار والتعاون بين البلدان العشر المتوسطية، حيث يلتقي زعماء ودبلوماسيين لهذه الدول ضمن لقاءات لغاية إرساء جسور للحوار للتغلب على تحديات المنطقة خاصة الهجرة والتنمية، انظر موقع وزارة الخارجية المغربية: https://www.diplomatie.ma/ar/

[2]- وتشمل خمسة دول من الشمال فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال ومالطا؛ وخمسة دول من الجنوب وهم المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا وليبيا.

[3]- المصطفى بوكرين، مرجع سابق، ص 27.

يجعل منه معبرا نحو الشمال الغربي والجنوب الإفريقي والشرق العربي، في حين يطل على واجهتين بحريتين (المتوسط والأطلسي)، بما يجعل من جغرافيته بأنها شبه جزرية.

بالعودة إلى محددات واقعية 'جون ميرشايمر'، فإن المغرب ليس بدولة قارية حبيسة، فجغرافيته تصل إلى حوالي 710850 كلم مربع، إذ يحيطها من جهة الغرب بحر المحيط الأطلسي ومن جهة الشمال بحر المتوسط على خطوط بحرية تصل إلى حوالي 3500 كلم، منها أزيد من 500 بالمتوسط وما يقل بقليل عن 3000 كلم بالأطلسي[1]، أي حوالي 2934 كلم من المحيط الأطلسي و512 كلم للبحر الأبيض المتوسط، ناهيك عن أن هناك حدود برية طويلة مع كل من الجزائر وموريتانيا وأيضا مع إسبانيا بكل من سبتة ومليلية المحتلتين، لكن الحدود البحرية أكثر من الحدود البرية، حيث تقدر الحدود البرية مع الجزائر "بما يزيد عن 1.600 كلم، ممتدة من مدينة السعيدية على شاطئ بحر المتوسط شمالا إلى مدينة تندوف جنوبا عند نقطة التقاء حدود البلدين مع موريتانيا"[2]، و1561 كلم مع موريتانيا و15.9 كلم مع إسبانيا؛ أي أن الحدود البرية مجتمعة تصل إلى حوالي 3135.9.

وبصرف النظر عن النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية وما يثيره هذا الملف من إشكاليات للدبلوماسية الوطنية، فإن حق المغرب في سيادته يبقى ثابتا بالمنطق الواقعي ذاته، لأن قوة الدول تقاس أيضا بثروتها السكانية ومساحتها الجغرافية الشاسعة، بالإضافة إلى ثرواتها الوطنية وموقعها الإستراتيجي، الأمر الذي ينطبق على المغرب كدولة ذات موقع حساس استراتيجيا، لهذا يسعى خصومه لإنهاكه بملفات إقليمية وإضعاف دوره الإقليمي والتحجيم من تأثيره في محيطه، وهو صراع متعدد الأبعاد، فمن جهة له علاقة بالقوى الإقليمية (الجزائر؛ إسبانيا)، أما من جهة ثانية، فله صلة بالقوى الدولية التي تحاول أن تطيل من أمد الصراع بغية أن يبقى هذا الملف ورقة ضغط موجهة ضد المغرب أثناء التفاوض بشأن ملفات كبرى.

لذلك تحيل هذه الجغرافية الجزرية على ضرورة الاستعانة بالدراسات الجيوبوليتيكية بغية تحديد أولويات السياسة الخارجية تجاه جيران المغرب الثلاث (الجزائر وموريتانيا وإسبانيا)، إذ بالعودة لدراسات "أكسندر دوغين" أو غيره من الجيوبوليتيكيين، فإن "الجغرافية والمدى المكاني هما الآفاق المؤسسة للوجود الإنساني، وهما المنهج المؤسس لتفسير الماضي ويمثلان العاملين الرئيسيين للواقع البشري"[3]، بمعنى أخر أن الجغرافية تؤثر على سياسة الدول، هذا الأمر أيضا اتضح منذ عصور مبكرة من التاريخ، فتجلى عبر صراع القوى البرية (إسبرطا؛ روما) والقوى البحرية (أثينا؛ قرطاج)، كتجسيد

[1]- المملكة المغربية، وزارة الطاقة والمعادن والبيئة، تاريخ الولوج 6 شتنبر 2021 على الرابط التالي :

[2]- Said Saddiki, Border walls in a regional context: The case of Morocco and Algeria, collective book 'Borders and Border Walls: In-Security, Symbolism, Vulnerabilities', Routledge, 1st Edition, 2020, p 106.

[3]- ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا، مرجع سابق، ص 58.

واقعي للقانون الأساسي للجيوبولتيكا، حيث يقول 'دوغين' بأن هذا القانون هو "إقرار للثنائية المنعكسة في التكوين الجغرافي للكوكب الأرضي وفي النمطية التاريخية للحضارات"[1].

وينطبق هذا التحليل على الصراع الجزائري المغربي، فالمغرب دولة جزرية محاطة بمحيطين كما أشرنا إلى ذلك سابقا، بينما جغرافية الجزائر هي قارية حبيسة، ذات حدود برية كبيرة، بمعدل 6734 كلم[2]، ومحاطة بستة دول (ليبيا؛ مالي؛ موريتانيا؛ المغرب؛ النيجر؛ تونس)، بينما تتواجد مساحة صغيرة من الحدود البحرية بالشمال (الأبيض المتوسط)، ثم أن هذه الحدود البرية الطويلة و"السهلة الاختراق ستشكل عبئا أمنيا وماليا باهظا خلال السنوات القادمة"[3]، لهذا ستدفع الجزائر للتسلح أكثر، خصوصا مع التوترات القائمة على شريطها الحدودي، ناهيك عن التحديات الأخرى المرتبطة بالإرهاب والهجرة السرية والتهريب ونشاط الجماعات المسلحة، الأمر الذي أدى بها إلى انتهاج عقيدة عسكرة الحدود البرية ونقل إدارتها من وزارة الداخلية إلى وزارة الدفاع، ففي ماي 2014 حولت الجزائر حدودها البرية مع خمسة دول (المغرب؛ مالي؛ موريتانيا؛ النيجر؛ ليبيا) إلى مناطق عسكرية[4].

بالمنطق الجيوبوليتيكي، فإن القوى القارية عادة ما تتسم بالعدائية، بحكم أن اليابسة تؤثر في الإنسان القاري، بمعنى أخر أن الجغرافية القارية تؤثر على صناع القرار وفق ما تثبته الأحداث التاريخية، فمثلا، ساهمت ألمانيا القارية في توريط دول أوربا في حربين (الحرب العالمية الأولى والثانية)، كما أن تجليات الصراع بين القوى القارية والقوى البحرية تجلى بشكل واضح كما يقول 'دوغين' بين الولايات المتحدة (القوة البحرية) والاتحاد السوفياتي (القوة البرية) خلال الحرب الباردة، الأمر الذي يعني بأن المحدد الجيوبوليتيكي ضروري في فهم السياسة الخارجية الجزائرية.

على غرار 'دوغين' الذي أشرنا إليه باعتباره جيوبوليتيكيا معاصرا، وواحد من المنظرين الروس الذين كانت لهم مساهمة فكرية مهمة لما بعد صراع الثنائية القطبية، فإن 'جون ميرشايمر' يقحم المحدد الجغرافي بشكل ملفت للنظر في نظريته، حيث يقوم على منوال الجيوبوليتيكيين بتقسيم القوى الدولية (القوى العظمى) إلى قوى قارية (برية) وقوى جزرية (بحرية)، ويقدم نماذج لقوى عظمى جزرية (اليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) والقوى العظمى القارية (ألمانيا وفرنسا)، إذ باستثناء اليابان القوى الجزرية بصفتها الدولة العدوانية التي انهزمت في الحرب العالمية الثانية[5]، فإن القوى الجزرية تكون أكثر أمنا وأقل خطرا من عملية الغزو، بينما القوى العظمى القارية تكون أكثر اندفاعا لشن

[1]- ألكسندر دوغين، أسس الجيوبلتيكا، مرجع سابق، ص 60.

[2]- Global Fire Power, 2021 Algeria Military Strength, accessed on 6, Oct 2021, at: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=algeria

[3]- سعيد الصديقي، هل ستتغير السياسة الخارجية الجزائرية..، مرجع سابق، ص 13.

[4]- Said Saddiki, Border walls in a regional context: The case of Morocco and Algeria, op.cit, p 109.

[5]- يعتبر جون ميرشايمر حالة اليابان بأنها حالة استثنائية في نظريته، وبالتالي فإنه يعتبرها نموذج لا يصلح للقياس في واقعيته الهجومية، رغم أنه يحاجج بأن الحالة اليابانية هي حالة فريدة لعدة معطيات، سواء في محاولتها الهيمنة بالقارة الأسيوية نتاج تدخل العديد من القوى الدولية بآسيا وتواجدها العسكري التاريخي هناك أو هزيمتها باستعمار القنبلة النووية.

الحروب، بل أسهل لعملية الغزو، أما سبب أن القوى العظمى الجزرية تكون بعيدة عن صراعات القوى العظمى القارية هو قوة المياه المانعة.

ورغم أن حديث 'ميرشايمر' يحتاج إلى الكثير من التدقيق والتمحيص، لأنه يسير عكس 'دوغين'، حيث يقر بأن القوى العظمى الجزرية هي الأكثر قوة، فأدت دور فارض التوازن من وراء البحار على القوى القارية (نموذج دور المملكة المتحدة والولايات المتحدة)، وبأنها لا تتورط في الحروب البعيدة إلا في حالة القيام بدورها في الالتزام القاري بردع القوى المعتدية ومنع ظهور دولة مهيمنة، فإن تحليل 'جون ميرشير' يبين بأن محدد الجغرافية مهم في السياسة الدولية، بل أنه يجعل من محدد مياه البحار والقوة الإقليمية محددات ضرورية في فهم السلوك الدولي، لذا فإن أول ما يستنتج من واقعية 'جون ميرشايمر' هو أن محدد البحر هو نقطة قوة للدول وليس نقطة ضعف، بينما محدد اليابسة والحدود البرية الكثيرة هو نقطة ضعف للدول، وبالمنطق ذاته ينطبق الأمر على الجزائر، فهذه محددات أساسية لفهم السلوك العدائي للسياسة الخارجية الجزائرية.

بمعنى أخر أن أولوية السياسة الخارجية المغربية في علاقتها بجوارها الإقليمي تقتضي أن توجه إلى الجزائر، باعتبارها الدولة القارية التي تضغط عليها جغرافيتها الحبيسة وحدودها البرية لتكون أكثر عدائية، بينما موريتانيا وإسبانيا هي أقل تهديد، لكن لا يعني بأن هذه الدول تكن الود للمغرب، بل معناه أنه ليس لها طموحات إقليمية منافسة للمغرب، فإسبانيا باعتبارها دولة جزرية جهودها موجهة للداخل الإسباني، كما أنها هي الدولة الأوربية الأكثر استفادة من العلاقات مع المغرب على المستوى السياسي والاقتصادي[1]، في حين أن موريتانيا لا تنظر إلى المغرب كمنافس لها، إذ لاعتبارات جغرافية يحتاج البلدين لبعضهما البعض في القضايا "الاقتصادية" "والتقنية والعلمية" "والسياسية"[2]، وفي الغالب فالتوتر الذي يقع بين الفينة والأخرى في العلاقات بينهما هو نتاج حسابات خاطئة وسوء فهم في العلاقات، لكن من السهل "تطويق الخلافات" بينهما "في حدود تجعل من الممكن السيطرة عليها"[3].

لماذا الجزائر؟ ثمة عدة عوامل سأحاول صياغتها انطلاقا من ما أسلفت ذكره أعلاه، أولها، أن السياسة الخارجية الجزائرية تشكل امتدادا لمرحلة انتهت وهي الحرب الباردة، والسبب في ذلك هو أنه لم يقع نوع من التحول والانتقال من مرحلة إلى أخرى كما وقع بالعديد من البلدان، فالعداء التاريخي للنظام الجزائري ظل هو نفسه قائما رغم تغير المعطيات الدولية وخروج العالم من الاستقطاب الإيديولوجي؛ أي أن الجزائر ما زالت تنظر إلى المغرب كمنافس لنفوذها بالمنطقة، ولهذا تعمل على

[1]- انظر وثيقة صادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية، نقط حول العلاقات المغربية- الإسبانية: مبادلات تجارية متنامية، أبريل 2015.
[2]- الحسين حمود، المغرب وموريتانيا: خلافات السياسة وإكراهات الجغرافية، مركز الجزيرة للدراسات،15 فبراير 2017، ص 7.
[3]- الحسين حمود، المغرب وموريتانيا: خلافات السياسة وإكراهات الجغرافية، مركز الجزيرة للدراسات،15 فبراير 2017، ص 7.

تحجيم دوره بشتى الوسائل، بما في ذلك حشد الدعم ضد وحدته الترابية وشيطنة سياسته الخارجية بالجوار الإقليمي.

أما المحدد الثاني فله علاقة بالمرجعية الفكرية للسياسة الخارجية الجزائرية، التي تبدو بأنها متماهية مع جيوبوليتيكية 'دوغين'، لاعتبارات متعددة، منها الإرث التاريخي لارتباط الجزائر بروسيا (الاتحاد السوفياتي سابقا)، بل حتى المتتبع للحقل الأكاديمي الجزائري سيجد اهتمام كبير بالجيوبوليتيك، فهذا الحضور الأكاديمي - والإرث التاريخي - يجد تأثيره على السياسة الخارجية للجزائر، معناه أن عقدة المياه الدافئة (المحيط الأطلسي) حاضرة بقوة؛ وحتى إن كان هذا الإشكال ليس وليد اللحظة، إلا أن هدف النظام الجزائري هو الوصول إلى مياه الأطلسي، إذ رغم أن الجزائر قد أسست موقفها من قضية الصحراء على مبدأ تقرير المصير، فإن التعبير عن نية تقسيم الصحراء يعكس طموحها الكبير في الوصول إلى المحيط الأطلسي لثلاثة أهداف رئيسية وفق الأستاذ سعيد الصديقي، أولاً ، الحصول على موقع استراتيجي يسمح بالاستغلال الجيد لبعض الموارد المعدنية؛ ثانيًا، إنشاء دولة عازلة كحاجز جيوسياسي بين المغرب وغرب إفريقيا جنوب الصحراء؛ ثالثا، إضعاف المغرب على المستوى الإقليمي وتقليص حجم أراضيه حتى تتمكن الجزائر من الحصول على ميزة جيو سياسية[1].

بينما يتمثل المحدد الثالث في السلوك السياسي للخارجية الجزائرية ذاته، والذي يتماهى في نظرنا مع مخرجات الواقعية الهجومية، فأولا، الجزائر من الدول الإقليمية غير قانعة ما لديها من قوة، بل أنها تضع ضمن أولوياتها الزيادة النسبية في القوة، بما يتواءم مع واقعية 'ميرشايمر' عكس الواقعية الدفاعية، ويتضح هذا المسعى في الصفقات السنوية من الأسلحة[2]، وفي الاهتمام المتزايد بتعظيم القوة العسكرية (زادت الجزائر من واردتها من الأسلحة خلال الفترة 2016-2020 بنسبة 64 في المائة مقارنة بالفترة من 2011-2015)[3]، ثم أيضا في محاولاتها الحثيثة لحصار المغرب اقتصاديا، وحشد الدعم الإقليمي ضده كي يبقى دولة معزولة عن جواره الإقليمي والدولي؛ كما يتضح ذلك من خلال التقارب الجزائري من موريتانيا، حيث تحاول الجارة الشرقية دفع موريتانيا إلى تغيير موقفها المتمثل في الحياد الإيجابي بغية أن تصطف مع الحلف الجزائري ضد المغرب في قضايا إقليمية[4].

[1]- Said Saddiki, Border walls in a regional context: The case of Morocco and Algeria, op.cit, p 113.

[2]- تعتبر الجزائر أول مستورد للأسلحة بإفريقيا والرابعة والعشرين عالميا، حيث تنفق ميزانيات ضخمة سنويا في شراء المعدات والأسلحة العسكرية الروسية الصنع، والواضح وفق العديد من التقارير بأن هذه الصفقات العسكرية السنوية وإن كان ترجعها بعض الدراسات للحدود البرية الطويلة، فإن هناك دراسات أخرى تربطها بدفع المغرب نحو سباق تسلح عسكري، وبأنه موجه بدرجة أولى إلى المغرب، انظر ورقة تحليلية لمصطفى جالي، التسلح الجزائري - المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أكتوبر 2021، ص 3.

[3]- the Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), International arms transfers level off after years of sharp growth; Middle Eastern arms imports grow most, says SIPRI, 15 March 2021, accessed on 15, Oct 2021, at: https://sipri.org/media/press-release/2021/international-arms-transfers-level-after-year

[4]- خصوصا في ملف الصحراء، والنزاع المسلح بمالي ومشاكل الإرهاب بمنطقة الساحل والصحراء

وثانيا، لا تكتفي الجزائر بهذا الأمر، بل أنها تهدف إلى تغيير الخريطة الإقليمية بما يتماشى مع طموحاتها الإقليمية، ويتضح ذلك عبر دعمها لتنظيم البوليساريو بغية خلق واقع جديد، أي أن هدفها متمثل في إضعاف المغرب والتحجيم من قوته، باعتباره المنافس الإقليمي للجزائر، ليس فقط على مستوى شمال إفريقيا وفي العلاقة مع الشركاء الأوربيين، بل وأيضا على المستوى الإفريقي وضمن مؤسسات الاتحاد الإفريقي، لهذا يمكن القول بأن الجزائر هي دولة تعديلية Revisionist State وليست دولة وضع الراهن، ويزداد ذلك بشكل أكثر وضوحا في رفض جل المبادرات المغربية الرامية إلى تحسين العلاقات بين الطرفين ومعالجة المشاكل الثنائية بشكل ودي، بما يعكس الطموح الخفي للنظام الجزائري في تحقيق الهيمنة الإقليمية ولو على منطقة شمال إفريقيا والبروز كقوة إقليمية وحيدة.

الفرع الثاني: أفق السياسة الخارجية المغربية على ضوء الواقعية الهجومية عند جون ميرشايمر

تتسم العلاقات الدولية بالكثير من الدينامية في الوقت الراهن، حيث تتأثر بالتغيرات التي تعرفها السياسة الدولية، الأمر الذي يؤثر على السلوك الخارجي للدول، ويتضح هذا بشكل جلي في عالم اليوم المتسم بتعددية قطبية وبوجود عدد من القوى الدولية المتفاوتة في القوة، إذ لم يعد النظام الدولي رهين الثنائية القطبية التي كانت سائدة خلال فترة الحرب الباردة، فقيدت سلوك الدول على المستوى العالمي من خلال التموقع ضمن هذا القطب أو ذاك، كما لم يعد النظام الدولي كما كان خلال فترة التسعينيات والتي عرف خلالها أحادية قطبية بريادة الولايات المتحدة، وذلك بعد انهيار القطب الشرقي المنافس، فمنذ بداية الألفية والعالم يتجه نحو تعددية قطبية، خصوصا بعد تعافي الاقتصاد الروسي من صدمة الانهيار واستمرار الصين في صعودها الملفت للنظر وتكتل الأوربيين كقوة موازية، ناهيك عن ظهور العديد من القوى الصاعدة على المستوى العالمي.

وعليه، فهذا الواقع الدولي له انعكاس مباشر على السياسة الخارجية للدول ومنه المغرب، حيث تحتم عليه إعادة النظر في علاقاته الدولية، لذلك سنعالج في الفقرة الأولى "إعادة هيكلة العلاقات مع القوى الدولية المؤثرة في النظام الدولي"، بينما سنخصص الفقرة الثانية لنقاش إمكانية البحث عن نموذج نظري واقعي جديد ملائم للسياسة الخارجية المغربية، وذلك من منطلق ما أسلفنا ذكره في هذا البحث على المستوى النظري والواقعي.

الفقرة الأولى: إعادة هيكلة العلاقات مع القوى الكبرى المؤثرة في النظام الدولي

يتسم النظام الدولي الحالي بتواجد العديد من القوى الكبرى، معنى ذلك أن الدول تحررت من هيمنة قوى أو قوتان على النظام، حيث نشهد وجود ثلاثة قوى عظمى بمنطق 'جون ميرشايمر'، هي الولايات المتحدة والصين وروسيا، فالأولى هي الأولى من الناحية الاقتصادية والعسكرية، إذ "تتمتع بجميع

المزايا التفضيلية لمصادر القوة، عسكريا واقتصاديا وثقافيا وتكنولوجيا"[1]، ناهيك عن مكانتها السياسية العالمية، أما الثانية فهي ثاني قوة اقتصادية وثالث قوة عسكرية، إذ "تحقق تقدما متسارعا في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي"، في حين أن الثالثة هي قوة عظمى تقليدية، تمتلك ثاني أقوى قوة عسكرية في العالم موروثة عن حقبة الاتحاد السوفياتي، فهي "تعول بالأساس على قوتها العسكرية الهائلة، ومكانتها الدولية السابقة"[2]، كما أن اقتصادها بدأ يتعافى من الأزمة، فعادت لتسترجع مكانتها المفقودة.

إضافة إلى ذلك، فإن هناك أيضا فرنسا والمملكة المتحدة باعتبارهما من القوى التي لها حق الفيتو بمجلس الأمن، ثم اليابان وألمانيا باعتبار الأولى هي ثالث قوة اقتصادية والثانية هي رابع قوة اقتصادية في العالم[3]، لكن لا يصنفان ضمن القوى العظمى، لاعتبارات تاريخية وعسكرية، فكلاهما يعتمد في أمنهم على الولايات المتحدة كما يوضح ذلك 'جون ميرشايمر' في جل كتاباته، إلا أنه يمكن اعتبارهم من القوى الكبرى، لأن نفوذهم الاقتصادي صار له تأثير وتواجد بالعديد من مناطق العالم، وبشكل عام، فإن فرنسا وألمانيا يشكلان عماد الاتحاد الأوربي، لهذا فهما مكملان لبعضهما البعض، الأمر الذي يمكن القول من خلاله بأن الاتحاد الأوربي هو قوة دولية منافسة للقوى الدولية الأخرى، أما خروج المملكة المتحدة من الاتحاد، فإنه يؤشر على أن هذه الدولة الجزرية ستعود لدورها التاريخي المتمثل من الانسحاب من أوربا بغية التركيز على بناء قوتها، لتبرز كقوى موازية من وراء البحار.

يتكون إذن النظام الدولي الحالي من الولايات المتحدة والصين وروسيا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان، ناهيك عن الهند باعتبارها رابع قوة عسكرية عالمية وخامس قوة اقتصادية متجاوزة المملكة المتحدة وفرنسا سنة 2019، هذه القوى هي الأقوى عالميا، وإذا ما ركزنا على القوى ذات النفوذ العالمي أو القوى العظمى، فإننا نجد وفق ما تثبته بعض الكتابات - نموذج مؤلف جماعي تحت عنون "القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين" صادر في طبعته الأنجليزية الأصلية سنة 2010 - كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والصين والاتحاد الأوربي والهند[4]، وتنضاف إليهم المملكة المتحدة بعد انسحابها من الاتحاد الأوربي، بينما تعتبر اليابان وألمانيا قوى كبرى اقتصادية، مع تقييد في قوتها العسكرية لأسباب تاريخية (الانهزام في الحرب العالمية الثانية)، دون إغفال دور القوى الدولية الصاعدة ككوريا الجنوبية وتركيا والبرازيل..

---

[1]- علي الجرباوي، الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن، مجلة سياسات عربية، العدد 31، مارس 2018، ص 20.

[2]- نفس المرجع، ص 20.

[3]- وصل حجم الاقتصاد الياباني سنة 2019 إلى حوالي 5.266.9 بليون دولار وفق إحصائيات البنك الدولي، بينما وصل حجم الاقتصاد الألماني في نفس السنة إلى حوالي 4.038.5 بليون دولار؛ ورغم أن موقع Global Firepower يصنف اليابان كخامس قوة عسكرية، فإنها تعتمد في أمنها على الولايات المتحدة، حيث يعتبر التواجد الأمريكي باليابان هو الأعلى، بينما تحتل ألمانيا الرتبة الخامسة عشر عسكريا على المستوى العالمي، وهي نفسها يتواجد ضمنها قوات الولايات المتحدة؛ بل أن حتى التقدم في التصنيف لليابان يرجعه البعض إلى سياسة الولايات المتحدة التي تريد من اليابان تعزيز قواتها العسكرية لتحقيق التوازن مع الصين.

[4]- جرايمي هيرد وبال دوناي، الأمن الدولي والقوى العظمى والنظام الدولي، مؤلف جماعي "القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤية متنافسة للنظام الدولي، تحرير جرايمي هيرد، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى 2013، ص 13.

إن هذا التعدد في القوى الدولية (العظمى والاقتصادية الكبرى والصاعدة) يضع الدول أمام تعدد الخيارات، إذ لم يعد الأمر مقتصرا على هذا المعسكر أو ذاك، بقدر ما أنه يمكن تنويع الشركاء على المستوى الدولي، وينطبق هذا الأمر على السياسة الخارجية المغربية، التي تحررت خلال السنوات الأخيرة من القيود التي كانت مفروضة عليها بسبب طبيعة النظام الدولي، فعودة المغرب للاتحاد الإفريقي واقتحامه لمناطق دولية كانت تاريخيا حاضنة لخصوم الوحدة الترابية (دول أمريكا اللاتينية نموذجا)، ثم عقلنة علاقاته مع دول الخليج، كل هذا ساهم في التخفيف من الضغط الذي تعرضت له السياسة الخارجية المغربية بمحيطها الإقليمي، فكانت خياراته معتمدة فقط على الشركاء الأوربيين والحلفاء الإفريقيين.

كما أن التقارب الأمريكي المغربي ساهم بشكل أكثر في تقوية موقع المغرب التفاوضي مع الشركاء التقليديين، خصوصا الأوربيين، فالمغرب أضحى يفاوض من موقع قوة، ويقف ندا لند مع الشركاء الأوربيين، ويتضح هذا حتى قبل الاعتراف الأمريكي بالسيادة المغربية على الصحراء، خصوصا بعد أزمة سنة 2015 المتعلقة بقرار محكمة العدل الأوربية، التي أبانت بأن العلاقات المغربية الأوربية غير متينة بالشكل الذي يجعل منها لا تتأثر بضغوطات خصوم المغرب، بل أنها علاقات غير واضحة، فالأوربيين تارة يظهرون دعمهم للمغرب حينما يتعلق الأمر بدوره المحوري في مواجهته للتحديات الأمنية المتعلقة بالحدود، وتارة أخرى يظهرون العداء، خصوصا في العلاقة مع ملف الوحدة الترابية.

وتوضح الأزمات الدبلوماسية التي حدثت خلال العقد الثاني من الألفية مع بلدان الاتحاد الأوربي مدى هشاشة العلاقات المغربية الأوربية، فقد كانت البداية في سنة 2002 جراء أزمة جزيرة ليلى مع إسبانيا، ثم مع السويد سنة 2015، وفرنسا سنة 2014، وإسبانيا سنة 2021 وألمانيا سنة 2021، إذ باستثناء بعض الملفات التي أثرت على توتر العلاقات، فإن التوترات الدبلوماسية مع بلدان الاتحاد مردها إلى ملفات متعلقة بالسيادة الوطنية، ليس هذا فحسب، بل أن العلاقات انتكست خلال فترة 2015-2018 مع الاتحاد الأوربي[1]، أي بعد قرار محكمة العدل الأوربية لسنة 2015 القاضي باستبعاد منطقة الصحراء من الاتفاقيات التجارية التي تشمل المنتجات الزراعية والغذائية والسمكية[2]، فهي قرارات توضح غموض العلاقات مع الأوربيين، بالنظر لتداخل ما هو سياسي في اتخاذها، رغم أنها قرارات ابتدائية، حيث تم إلغاء القرار سنة 2015 وتعويضه باتفاق جديد سنة 2019 الذي أقره البرلمان الأوربي[3].

[1]- Sarah Feuer and Reda Ayadi, op.cit, p 3.

[2]- هو قرار ابتدائي لمحكمة العدل الأوربية ولن يؤثر على الاتفاق الأوربي مع المغرب، وأيضا قرارها الصادر في سنة 2021.

[3]- Chloe Teevan, EU-Morocco: a win-win partnership?, Moroccan Institute for Policy Analysis, June 2019, p 6.

لهذا تواجه الدبلوماسية المغربية عدة تحديات متمثلة بشكل أساسي في إعادة النظر في العلاقات مع بلدان الاتحاد الأوربي، ليس بغاية التخلي عنها، لأن هذا غير ممكن بقوة تاريخ العلاقات وعامل الجوار الإقليمي وحجم الشراكة الاقتصادية والتجارية، لكن بغرض توضيحها بشكل أكثر بغية أن تكون محكومة بالمساواة وتحقيق المصالح المتبادلة، ناهيك عن أن المغرب توضع أمامه فرص أكثر من أي وقت مضى لتطوير علاقات مع المملكة المتحدة التي انسحبت من الاتحاد الأوربي، باعتبارها دولة قوية وذات تأثير كبير على المستوى الدولي، فهو توجه سيقوي موقع المغرب الذي بدأ يستوعب ضرورة تغيير إستراتيجيته بسبب "عدم وضوح الرؤية في علاقته بالاتحاد الأوربي" ولجوئه إلى تنويع الشركاء "وتعديل في سياسته الخارجية خصوصا اتجاه القارة الإفريقية"[1].

والواضح بأن هذا التغيير بدا واضحا منذ خطاب جلالة الملك سنة 2016 بالقمة المغربية الخليجية بالرياض، فهو الخطاب الذي كان صريحا في حجم التحديات التي تواجه الدول العربية والغموض في مواقف القوى الكبرى ومحاولات المس بوحدتها الترابية واستقرارها وأمنها، لهذا أكد الملك على أن المغرب حريص على تنويع شركائه، لأنه حر في قراراته، حيث قال:

"فالمغرب رغم حرصه على الحفاظ على علاقاته الإستراتيجية مع حلفائه، قد توجه في الأشهر الأخيرة نحو تنويع شراكاته، سواء على المستوى السياسي أو الاستراتيجي أو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، تندرج زيارتنا الناجحة إلى روسيا، خلال الشهر الماضي، والتي تميزت بالارتقاء بعلاقاتنا إلى شراكة إستراتيجية معمقة، والتوقيع على اتفاقيات مهيكلة، في العديد من المجالات الحيوية.

كما نتوجه لإطلاق شراكات إستراتيجية مع كل من الهند وجمهورية الصين الشعبية، التي سنقوم قريبا، إن شاء الله، بزيارة رسمية إليها.

فالمغرب حر في قراراته واختياراته وليس محمية تابعة لأي بلد. وسيظل وفيا بالتزاماته تجاه شركائه، الذين لا ينبغي أن يروا في ذلك أي مس بمصالحهم"[2].

ويبدو هذا التغير في الموقف المغربي أيضا في خطاب الملك سنة 2019 في أعقاب القمة التي جمعت الاتحاد الأوربي وجامعة الدول العربية، حيث أكد الخطاب الملكي "على مبدأ السيادة وأهمية عدم التدخل في الشؤون الداخلية (..) وعلى مسألة انعدام المساواة في العلاقة بين دول الاتحاد الأوروبي وجيرانها الجنوبيين"[3]، ناهيك عن الخطاب الملكي لثورة الملك والشعب في 20 غشت 2021، الذي تضمن ما يوحي على ما يتعرض له المغرب من هجمات مدروسة غايتها النيل من سمعته والإساءة

[1]- Chloe Teevan, ibid, p 9.

[2]- نص الخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام القمة المغربية الخليجية بالرياض، الأربعاء 20 أبريل 2016، منشور بالبوابة الوطنية، تاريخ الولوج 16 أكتوبر 2021، على الرابط التالي: https://www.maroc.ma/ar/

[3]- Chloe Teevan, op.cit, p 10.

إليه[1]، فهو توجه نابع من عدم استيعاب التطورات الحاصلة بالمغرب، وناتجة عن عدم تغيير تلك النظرة النمطية حول دول الجنوب من طرف بعض الدول الغربية والقيادات الأوربية؛ لهذا فإن المغرب انتهج سياسة الانفتاح على عدة شركاء لغاية تنويع خياراته وعدم التركيز على الأوربيين وفقط.

بمنطق واقعية 'جون ميرشايمر'، فإن التقارب مع روسيا أضحى ضرورة ملحة في الوقت الراهن، إذ يبدو بأن فكر الواقعيين الجدد بدأ يؤثر بشكل ملحوظ على صناع القرار بالولايات المتحدة، ورغم أن 'جون ميرشايمر' ينتقد الهيمنة الليبرالية على السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن سياسة ترامب الهادفة إلى التقارب مع روسيا ولقائه التاريخي ببوتين هي تفعيل حرفي لواقعية 'جون ميرشايمر' مع الاختلاف في الطريقة والمنهجية، كما أن الانسحاب الأمريكي من بعض بؤر التوتر العالمي (نموذج أفغانستان) هي تجسيد واقعي لنظرية التوازن من الخارج المجال التي حث عليها 'كريستوفر لاين' 'وجون ميرشايمر' 'وستيفن والت'، معنى هذا بأن التركيز الأمريكي سيكون على الصين، باعتبارها القوة الصاعدة، وبدرجة أقل ستهتم بالتوازن من وراء البحار ببعض مناطق العالم (أوربا؛ الخليج...).

ويعني ذلك بأن روسيا لم تعد المنافس التقليدي للولايات المتحدة في حلبة الصراع على الريادة العالمية، بما يوحي بأنه قد نرى تقاربا روسيا أمريكيا - رغم صعوبته بالوقت الحالي - في المستقبل المنظور بنفس طريقة تقارب الصين والولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة، وهو تقارب سيكون غايته هو احتواء الصعود الصيني وفق ما يحث عليه 'جون ميرشايمر'، بينما قد تدفع الولايات المتحدة الأمريكية في خلق نوع من التوازنات الإقليمية والقائمة على التعددية القطبية بكل من منطقة شمال شرق آسيا وأوربا، ويبرز ذلك في أوربا عبر انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي، بينما بآسيا عبر بروز الهند إلى جانب الصين وروسيا كقوى دولية متنافسة بهذه المنطقة[2].

هذا الوضع الدولي التعددي يقتضي من المغرب استثماره بالشكل الإيجابي، أولا، عبر تطوير العلاقات مع روسيا بغية قطع الطريق على النظام الجزائري الذي يحاول الاستثمار في علاقاته التاريخية مع روسيا لغاية الضغط على المغرب في محيطه الإقليمي والقاري والأممي، وثانيا، عبر تنويع شركائه من غير الشركاء التقليديين الغربيين، لكن مع بعض الحذر، بالنظر لتعقيدات النظام الدولي وصراع القوى الكبرى على المناطق الجغرافية الإستراتيجية، فضمنيا فالصراع بين هذه القوى يظهر بوضوح في الساحة الليبية، كما يتجلى أيضا بالقارة الإفريقية، سواء القوى العظمى التقليدية أو القوى الصاعدة والاقتصادية الكبرى.

[1]- انظر خطاب جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة الذكرى 68 لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2021، منشور بالبوابة الوطنية، تاريخ الولوج 16 أكتوبر 2021 على الرابط التالي: https://www.maroc.ma/ar/

[2]- من المرجح أن يظهر نظام متعدد القطبية بكل من منطقة آسيا مشكل من الصين والهند واليابان وروسيا؛ ونفس الأمر بأوربا التي تعود للتعددية القطبية مشكلة من الاتحاد الأوربي (فرنسا وألمانيا) والمملكة المتحدة وروسيا..

وتشكل العلاقات مع الصين أحد أهم هذه التعقيدات، إذ رغم أن الصين تركز على ما هو اقتصادي، فإن تمددها الاقتصادي الناعم يثير قلقا للقوى الغربية (خاصة الولايات المتحدة والأوربيين)، وهذا معناه أن تواجدها بشمال إفريقيا سيواجه بمنافسة القوى الأخرى، الأمر الذي يقتضي إدارة حكيمة ورصينة لهذه العلاقات، تقاد على مستوى عال وتدبر بطريقة براجماتية بما يضمن تحقيق المصالح الوطنية ويحافظ على السير العادي للعلاقات الدبلوماسية مع باقي الشركاء، أي أن المغرب سيواجه رهانات كبرى، مرتبطة أساسا بمحاولة الاستثمار في الفرص التي يتيحها النظام الدولي التعددي لتطوير العلاقات مع جل القوى الكبرى بالنظام الدولي، وهو تحدي صعب، لكنه ممكن.

أضف إلى ذلك، أنه ثمة قوى أخرى صاعدة أضحت لها مكانة دولية مرموقة، ومنها الهند القوة العسكرية الرابعة عالميا[1]، كما أنها قوة أسيوية تعرف أسرع نمو اقتصادي خلال السنوات الأخيرة[2]، فهذه القوى الأسيوية يمكن الاستثمار في العلاقات معها، بالإضافة إلى تركيا الدولة الصاعدة وذات النفوذ القوي بالمنطقة العربية[3]، ثم البرازيل بالقارة اللاتينية، حيث تعتبر القوة الاقتصادية الأولى بأمريكا الجنوبية[4]، فخلق علاقات اقتصادية مع هذه البلدان سيساهم بدون شك في تقوية المكانة الدولية للمغرب، فقد أبانت الدبلوماسية الاقتصادية عن نجاعتها بأمريكا اللاتينية، حيث كسب المغرب من خلالها حلفاء وشركاء جدد، كما استطاع بذلك تغيير مواقف العديد من دول القارة اللاتينية من الوحدة الترابية.

لكن لابد من القول بأن الاعتراف الأمريكي بالسيادة المغربية على الصحراء هو منعطف مهم في تاريخ العلاقات المغربية الأمريكية، حيث يؤكد على أن الولايات المتحدة أضحت تهتم بهذه المنطقة أكثر من أي وقت مضى، وينجلي ذلك أيضا في الشراكة القائمة بين المغرب والولايات المتحدة، خصوصا في المناورات العسكرية التي يجريها البلدان كل سنة، كما يتمثل أيضا في اتفاقية التبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية؛ إلا أن هذا الاعتراف صادر عن مؤسسة البيت الأبيض، وسيظل اللوبي المعادي للمغرب يمارس ضغوطاته بغية إلغائه، بل أنه سترفع الجزائر من ضغطها بغية إلغاء القرار الرئاسي، ويتضح ذلك من خلال السياسة الجزائرية التصعيدية تجاه المغرب، التي تؤكد بأن الجزائر بدأت تدرك بأن ميزان القوى بدأ يختل لصالح المغرب في ما يخص قضيته الوطنية المشروعة.

---

[1]- Global Firepower , 2021 India Military Strength, accessed on 16; Oct 2021, at: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=india

[2]- صنفت الهند في سنة 2021 كرابع قوة عسكرية، وسنة 2019 كخامس قوة اقتصادية عالمية متفوقة على فرنسا والمملكة المتحدة، حيث وصل ناتجها القومي الإجمالي حوالي 2.893.2 بليون دولار، بينما وصل الناتج القومي الإجمالي لكل من فرنسا حوالي 2.846.9 بليون دولار والمملكة المتحدة حوالي 2.821.8 بليون دولار أنظر: http://wdi.worldbank.org/table/WV.1 World Development Indicators: Size of the econom:

[3]- رغم أن الاقتصاد التركي لا يصل إلى حجم الاقتصاديات الكبرى، إلا أنه يعرف نموا صاعدا غير متوقف، ويصل حجمه وفق إحصائيات سنة 2019 حوالي 808.7 بليون دولار، وهو رقم مهم لأنه تتبوأ من خلاله تركيا دول الاقتصاديات الصاعدة، إلا أن تركيا تحتل المرتبة الحادية عشر في ترتيب الدول على مستوى التصنيف العسكري لسنة 2021، وهي عضو بحلف الناتو.

[4]- وصل حجم الاقتصاد البرازيلي سنة 2019 حوالي 1.926.3 بليون دولار، محتلا المرتبة التاسعة عالميا، بينما وصل تصنيف العسكري سنة 2021 المرتبة التاسعة عالميا، وبذلك تكون البرازيل القوة الأولى في أمريكا اللاتينية متبوعة بالمكسيك التي وصل حجم اقتصادها سنة 2019 حوالي 1.209.8 بليون.

لهذا فإن تحدي الدبلوماسية المغربية سيكون في كيفية الدفع في اتجاه إقرار هذا الاعتراف بقانون في الكونجرس بغية كسبه صبغة الإلزامية النهائية، لأن الاعتراف الرئاسي قد يدفع الإدارات المتعاقبة إلى تجميده والعودة للعمل بالصيغة القديمة في العلاقة بالملف هذا من جهة، أما من جهة ثانية، فإن هذا الاعتراف يقتضي من المغرب الاهتمام أكثر بالعالم الأنجلوساكسوني، وجعل العلاقات المغربية الأمريكية ضمن الأولويات بدل الرهان على دول الاتحاد الأوربي الذين أبانت الأزمات الدبلوماسية المتلاحقة معهم بأنهم غير جديرين بالثقة، ويبدو بأن هذا التقارب الأمريكي المغربي لا يفتح الآفاق فقط على الدول الأنجلوساكسونية (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة)، بقدر ما أنه يؤسس لمرحلة جديدة في العلاقات مع الدول ذات الصلة بالعالم الأنجلوساكسوني، بآسيا كالهند أو بإفريقيا..

الفقرة الثانية: نحو نموذج معرفي واقعي جديد كمرشد نظري للسياسة الخارجية المغربية

كانت غايتنا في هذا البحث هي إبراز التحولات المعرفية في النظرية الواقعية من منطلق الواقعية الهجومية عند 'جون ميرشايمر'، وقد بينا ذلك على طول مراحل البحث، بل أنه طبقنا نظريته على السياسة الدولية، فعرجنا على علاقتها بالسياسة الخارجية الأمريكية باعتبارها قوى عظمى، بل ولارتباط نظرية 'جون ميرشايمر' بالسياسة الخارجية عكس 'كينيث والتز' الذي صاغ نظرية في السياسة الدولية، إذ يقول 'جون ميرشايمر' بأن نظريته هي "نظرية وصفية بالدرجة الأولى، فهي تفسر كيف تصرفت القوى العظمى في الماضي وكيف يحتمل أن تتصرف في المستقبل، لكنها نظرية إرشادية أيضا، بمعنى أن الدول يجب أن تتصرف وفقا لما تمليه الواقعية الهجومية لأنها توجز أفضل الطرق للبقاء في عالم محفوف بالمخاطر"[1].

ورغم أن واقعية 'ميرشايمر' تهتم بتفسير سلوك القوى العظمى، فالواقعية الجديدة - والهجومية - تعطي "وزنا خاصا لدور القوى المهيمنة في إقامة النظام والحفاظ عليه في النظام العالمي"[2]، حيث يقول في كتابه مأساة سياسة القوى العظمى "تركز النظرية على القوى العظمى، لأن هذه الدول تمارس التأثير الأكبر على ما يحدث في السياسة الدولية، إذ تُتُقرر حظوظ الدول، العظمى والصغرى على حد سواء في المقام الأول بقرارات الدول الأقوى وأفعالها"[3]، إلا أنه قمنا باستخراج من واقعيته قاموسا نظريا والممكن الاستعانة به في السياسة الخارجية المغربية، بالنظر لأنه ينطبق على جميع الدول بصفتها وحدات تتفاعل في نظام دولي فوضوي، وهي خطوة قد تبدو فيها نوعا من المغامرة النظرية، لكن مع ذلك، فإن ثمة ما يصلح كإطار نظري لتفسير السياسة الخارجية المغربية في محيطها الإقليمي، بل والاسترشاد بها في عالم السياسة الدولية الواقعي.

[1]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 14.
[2]- سعيد الصديقي، التصورات المتضاربة حول مستقبل الدولة الوطنية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 56، ماي - يونيو 2004، ص 142.
[3]- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، مرجع سابق، ص 6.

وأهم ذلك هي الدول التعديلية، حيث يتضح بأن الجزائر غايتها تغيير الوضع القائم بالمنطقة، وخلق وضع جديد، لذا فإن المنافسة المغربية الجزائرية تجعل منهما دول تعديلية بالنظام الإقليمي، وليست دول وضع الراهن، فقد يتصرف المغرب في بعض الأحيان كدولة الوضع الراهن باعتباره دولة جزرية قانعة بما لديها من قوة، فيحاول ما أمكن منع تغيير الوضع القائم بالمنطقة الإقليمية بما يهدد مصالحه الإستراتيجية، لكن مع ذلك، فإنه في هذا العالم الواقعي المحفوف بالمخاطر يقتضي من الدول الاسترشاد بالواقعية الهجومية وفق ما يقول 'ميرشايمر'، وهذا ينطبق على المغرب، إن لم يتم تعظيم قوته النسبية (العسكرية والكامنة)، فلن يأتيه حارس ليلي لحمايته من أخطار الدول الأخرى، خاصة الجزائر شرقا التي تخوض سباقا في التسلح موجه ضد المغرب بدرجة أولى[1]، وإسبانيا شمالا التي ترغب في بقاء المغرب مقيد بملفات إقليمية كي تفاوضه من موقع قوة[2].

علاوة على ذلك، فهناك أيضا محدد الهيمنة الإقليمية الذي يبرز من خلال سعي عدة أطراف بالمنطقة إلى تحقيق نوع من النفوذ بالمنطقة المتوسطية، إضافة إلى محدد التوازن الإقليمي الذي يتحكم في طبيعة العلاقات بين جميع القوى المتوسطية، ناهيك عن أن الافتراضات الواقعية الخمس للواقعية الهجومية تنطبق على واقع السياسة الخارجية المغربية في محيطها، فالمغرب يتفاعل في نظام فوضوي، إذ لا يوجد سلطة فوق الدول، والدولة هي الوحدة الرئيسية للتحليل وهي فاعل عقلاني، فالدولة هي "الفاعل الاجتماعي الوحيد في السياسات الدولية"[3]، وهي الفاعل الأساس مقارنة بفاعلين أخرين، لهذا تدرس خياراتها والفرص المتاحة لها بعقلانية، كما أن الهدف الأسمى للدول هو تحقيق البقاء، لذلك تنتهج عدة إستراتيجيات لتحقيق ذلك.

ثم أن الدول لا تثق في بعضها البعض، ويتضح هذا بشكل واضح في العلاقات المغربية الجزائرية، فانعدام الثقة لم تؤثر فقط على العلاقات بين البلدين، بل أنها ساهمت في إطالة أزمة العلاقات وإثارة الشكوك في نوايا بعضها البعض، وحتى المبادرات التي قد يقترحها أي طرف من الأطراف تقابل بالرفض، خصوصا المبادرات الأخيرة للمغرب التي تروم إلى إحداث نوع من الانفراج في العلاقات، إضافة إلى أن الدول تسعى إلى الزيادة النسبية في القوة ولا تقنع بما لديها من قوة، الأمر الذي يؤدي بها إلى المنافسة والصراع، وينجلي هذا التنافس في صفقات الأسلحة وفي العلاقات داخل القارة الإفريقية، خصوصا في الملفات المتعلقة بالاقتصاد والاستثمارات بالقارة.

[1]- ليس هناك تفاوت كبير بين المغرب والجزائر على المستوى العسكري والاقتصادي، فهناك نوع من التقارب في القوتين معا، لكن لابد من القول بأن الجزائر تتفوق نسبيا وفق بعض المؤشرات الدولية، وهو تفوق مرده للثروة الطاقية للجزائر ولعائداتها الضخمة التي تصرفها على صفقات التسلح الضخمة سنويا، حيث تعد أول مستورد للسلاح بإفريقيا.

[2]- وصل حجم الاقتصاد الاسباني سنة 2019 حوالي 1.430.8 بليون دولار؛، بينما تحتل الرتبة الثامنة عشر عالميا على المستوى العسكري.

[3]- سعيد الصديقي، التصورات المتضاربة حول مستقبل الدولة الوطنية.ن مرجع سابق، ص 141.

وانطلاقا مما أسلفنا ذكره أعلاه، فالواقعية الهجومية ليست نظرية عدوانية، لأن 'جون ميرشايمر' كان ضد الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة أو التدخلات الأمريكية بالعديد من مناطق العالم[1]، الأمر الذي يعني بأن الاسترشاد بها لا يفسر على أنها تشجع الدول على الحروب وانتهاج أساليب عدوانية، بل هي فقط تقدم تفسيرا - من بين تفسيرات واقعية أخرى - لطبيعة النظام الدولي المحفوف بالمخاطر، لهذا فإن تفسيره لسلوك الدول (خاصة القوى العظمى) ليس دافعه هو تبرير سلوكها العدواني، بقدر ما أن الهدف منه هو تفسير البيئة التي تشتغل فيها الدول وطبيعة تأثير تلك البيئة الخارجية على سلوكها الدولي، لأجل ذلك، يحث على ضرورة احتواء الصعود الصيني من طرف الولايات المتحدة تفاديا للسقوط في فخ 'ثيوسيديديس'[2]، فهذا الاحتواء هو الممكن أن يحول الصين إلى قوة دولية مسالمة وليس سياسة إشراكها في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي.

إلا أن الواقعية الهجومية هي اتجاه نظري من بين اتجاهات نظرية أخرى، ومنها الواقعية الدفاعية، ورغم اشتراك هذه الأخيرة مع الواقعية الهجومية في بعض المنطلقات والمرتكزات، فإنها تختلف معها في جزئيات أخرى، فيمكن في هذا الصدد الإشارة إلى ما أسلفنا إليه في القسم الأول، بالقول مثلا، بأن الدول من الممكن التعاون للتغلب على الآثار السلبية للفوضى، رغم الإكراهات التي تواجه التعاون، كما يمكن الاسترشاد بما يعرف بالفوضى الناضجة Mature Anarchy عند "باري بوزان" باعتباره يتقاطع مع الواقعيين الجدد، فالدول الناضجة في النظام تفضل التعاون على المنافسة وينجلي ذلك في النموذجين الألماني والفرنسي[3]، إذ بعد عقود من الصراع بينهما، فإنهما تجاوزا مرحلة القطيعة والتنافس، ليشكلان الآن أحد أهم أعمدة نجاح التجربة الأوربية، هذا النموذج الملهم ممكن تطبيقه في السياق المغربي الجزائري، لكن تعترضه صعوبات عملية، حيث يتضح بأن طرح الواقعية الهجومية التي تؤكد على تفضيل الدول الاعتماد على الذات بدل التعاون هو القائم بالمنطقة المغاربية.

لكن لا يعني بأن نهج سياسة واقعية قائمة على التعاون أو "على علاقات تعاونية وتنافسية في نفس الوقت"[4]، هو اتجاه غير سليم، بل أنه هو الأقرب إلى التطبيق، لهذا فإن الواقعية الدفاعية هي التي تتواءم أكثر في السياق المغاربي وفق ما يؤكد على ذلك بعض الباحثين المغاربة، نموذج الأستاذ سعيد

[1]- نموذج رفضه للحرب على العراق، وانتقاده للطريقة التي دبرت بها الولايات المتحدة الحرب على أفغانستان وبقاء الولايات المتحدة بها، ثم رفضه أيضا بقاء القوات الأمريكية بالعراق وانتقاده للتدخل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بكل من سوريا وليبيا، ثم رفضه للتدخل في إشعال الأزمة الأوكرانية التي نتج عنها اندلاع مواجهات عسكرية..

[2]- فخ ثيوسيديديس يرمز للحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة؛ فقد كتب المؤرخ ثيوسيديدس في القرن الرابع قبل الميلاد عن الحرب البولبينيزية بين إسبرطا القوة القارية المهيمنة وأثينا القوة البحرية الصاعدة؛ وانتهت ذلك الحرب بانهيار أول نظام عالمي في التاريخ القديم؛ لهذا عادة ما يرمز للحرب الوشيكة بين الصين والولايات المتحدة بهذا الفخ؛ فإن لم يتم التغلب على العديد من المشاكل، فإنه من الممكن أن تندلع الحرب بين الصين القوة القارية الصاعدة والولايات المتحدة القوة البحرية المهيمنة، وفي حالة اشتعال الحرب فستكون نتائجها كارثية، بل من الممكن أن تضع نهاية للنظام العالمي الحديث.

[3]- جون بيلس، عولمة السياسة العالمية: الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى 2004، ص 423.

[4]- باري بوزان وجورج لوسون، الرأسمالية والنظام العالمي الناشئ، دراسات عالمية، العدد 150، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص 34.

الصديقي، إذ تسير مقاربته في هذا الاتجاه، حيث يركز على سلوك الدول الراضية أو قوى الوضع الراهن، والذي ينطبق على الحالة المغربية-الجزائرية، باعتبارهما "دولتي الوضع الراهن وحريصين على الحفاظ على توازن القوى الحالي"[1]، هذا مع استحضار ما قاله 'سنايدر' بأن النظريتين معا مكملتان لبعضهما البعض وليس متنافرتان، بمعنى أن ديناميةالنموذجان تميل إلى التفاعل Interact والتداخل Overlap[2]، وبالتالي من الممكن الاستعانة بهما معا، فالدول قد تسترشد بالواقعية الدفاعية تارة حينما يكون الهدف هو الحفاظ على توازن القوى القائم، وتارة أخرى بالواقعية الهجومية عندما تسعى إلى تغيير وضع قائم يهدد مصالحها الإستراتيجية.

ويبدو هذا القول منطقي، فالمغرب -مثلا- من الممكن أن يتعامل بطريقة تعديلية حينما يواجه هجوما على مصالحه الإستراتيجية وقضاياه الوطنية، كما يمكن أن يتعامل على نمط دول الوضع الراهن في العلاقة مع جيران يحاولون الحفاظ على نفس منطق توازن القوى، خصوصا أنه دولة جزرية؛ في كل الأحوال، فإن الجغرافية تحتم على المغرب اختيار إستراتجية مختلفة مع كل دولة من جيرانه؛ لكن لابد من استحضار بأن العلاقة مع بلدان الشمال محكومة بهواجس تاريخية ومصالح إستراتيجية، وبالتالي فإن من مصلحتهم أن يظل المغرب مقيد في سياسته بقضايا وملفات كبرى مرتبطة بالحدود وسيادته الوطنية (ملف الصحراء؛ إشكالية الحدود مع الجزائر؛ إشكالية الحدود البحرية والجزر المغربية المحتلة من طرف إسبانيا؛ المدينتين السليبتين سبتة ومليلية..).

لذلك تحيلنا العلاقات المغربية مع بلدان الشمال الأوربي إلى التاريخ الاستعماري، الأمر الذي يقتضي الاستعانة بمدرسة غاية في الأهمية بحقل العلاقات الدولية وهي المتمثلة في "ما بعد الاستعمارية Post-Colonial"، فهذه المدرسة التي ظهرت بالأدب وحقول معرفية أخرى، اقتحمت أيضا حقل العلاقات الدولية، إذ تنطلق من مسلمات تنتقد من خلالها مركزة الفكر الإنساني وربطه بالحضارة الغربية، كما تنتقد "الاعتقاد بأن الغرب لديه مسؤولية حصرية في رسم تاريخ البشرية"[3]، بل أن هذه المدرسة تعتبر بأن جزء من صراعات القرن الحالي ذات صلة بأصداء الدراسات الاستشراقية[4]، خصوصا بالمنطقة العربية، ومنها قضايا كبرى "كالحرب على الإرهاب" و"قضية اندماج المسلمين بالغرب"، حيث يتم التسويق في الخطاب الغربي لتناقض قائم بين حضارة غربية متقدمة وأخرى شرقية همجية[5].

[1]- Said Saddiki, Border walls in a regional context: The case of Morocco and Algeria, op.cit, p 107, p 115.

[2]- Glenn H. Snyder, Mearsheimer's World—Offensive Realism and the Struggle for Security: A Review Essay, International Security, Vol. 27, No. 1 (Summer 2002), pp. 149–173, p 158-159.

[3]- سيبا غروفوغوي، ما بعد الاستعمارية، مؤلف جماعي "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"، تحرير تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى 2016، ص 569.

[4]- لابد من الإشارة إلى أن هذه المدرسة تأثرت بكتابات المفكر الفلسطيني الأمريكي الجنسية إدوارد سعيد، خاصة من خلال كتابه الاستشراق الذي انتقد فيه أسس الاستشراق الغربي؛ كما لإدوارد سعيد كتابات أخرى مهمة ذات الصلة.

[5]- المقصود في هذا السياق الشرق الإسلامي والبلدان والشعوب الإسلامية التي ارتبط تاريخها بالدين الإسلامي الذي ظهر بالشرق العربي.

الأمر الذي يربط العنف بغير الغرب، والحضارة بالغرب، بل "وينفي أن النازية والفاشية كانتا تجليات للإيديولوجيات والممارسات الأوربية الحديثة"، حيث كانت السبب في حرب دموية بأوربا، والحال أن أحداث سجن أبو غريب بالعراق حسب 'سيبا غروفوغري' هي "دليل كاف على أن أساليب التعذيب والبربرية ليست من تخصص دول الشرق الأوسط وحدها"[1]، بل وليست مقترنة بالشعوب غير الغربية، بما في ذلك الشعوب الأصلية التي تم وصمها بأنها شعوب بربرية (بإفريقيا وأمريكا اللاتينية) إبان الحروب الاستعمارية للقوى الغربية.

ورغم تسليم ما بعد الاستعمارية بأن المؤسسات الدولية الحالية هي حصيلة تطور الحضارة الغربية (خاصة الأوربية)، إلا أن روادها يركزون على الاختلاف بين الدول الغربية الاستعمارية تاريخيا والدول المستعمرة، وفي هذا الصدد تؤكد هذه النظرية بأن القوى الاستعمارية قد فشلت في "دمج الدول المتحررة من الاستعمار في عمليات صنع القرار الخاصة بالمنظومة الدولية"، وحتى وإن تم إشراكها، فإن ذلك يكون بشكل محدود، بحكم الطموح الجامح للقوى الغربية في الهيمنة على المؤسسات الدولية، "أو في القيام من جانب واحد بوضع شروط وقواعد للسياسة والثقافة؛ و/أو للقيام منفردة بالفصل في المخرجات الدولية؛ و/أو لتوجيه المعرفة وذاكرة العلاقات الدولية"[2].

في كل الأحوال، فإن نظرية ما بعد الاستعمارية في العلاقات الدولية تفتح آفاق للتفكير في كيفية تفاعل القوى التي تعرضت للاستعمار مع القوى المستعمرة، خصوصا وأن العلاقات بين هذه البلدان ما زالت متأثرة بالإرث الاستعماري، إذ نحيل في هذا الصدد للعلاقات المغربية الإسبانية، ثم للموقف الاسباني من القضية الوطنية الذي يبدو - أحيانا - غير واضح، وهو الغموض نفسه الذي ينجلي في طبيعة العلاقات الأوربية - المغربية، فما زالت بعض الدول الأوربية تعتبر نفسها وصية على المغرب، لاعتبارات متعلقة بالإرث التاريخي، لهذا فإن ما بعد الاستعمارية هي نظرية ترتبط بشكل أساسي بآثار الاستعمار على البلدان المستعمرة، وتجليات ذلك على العلاقات بين الأفراد أو الجماعات والدول، بل وتهتم بالخطاب الغربي تجاه دول الجنوب الذي يحمل في طياته دوافع الهيمنة.

إن الغاية من الإشارة إلى ذلك مرده إلى غياب الاهتمام بنظريات العلاقات الدولية، سواء من خلال التدريس أو التنظير، وقد تنبه إلى هذا الأمر المختصين بحقل العلاقات الدولية بالعالم العربي، ومنهم الأستاذ سعيد الصديقي؛ حيث تم التكثيف من الدعوات إلى الاهتمام بنظريات العلاقات الدولية، مع الإشارة إلى أن الاهتمام بالإنتاج النظري في العلاقات الدولية ليس ترفا فكريا، بل أنه هو من يضع القواعد الإرشادية للفاعلين في مجال السياسة الخارجية، ويقدم الآليات الممكنة لفهم تعقيدات السياسة الدولية ومتغيرات العلاقات الدولية، فنظريات العلاقات الدولية بالولايات المتحدة هي التي تلهم وتؤثر

[1]- سيبا غروفوغوي، مرجع نفسه، ص 581.
[2]- سيبا غروفوغوي، مرجع نفسه، ص 598.

على صناع القرار، فتضع عدة نماذج نظرية مع إمكانية المفاضلة بينها أو الاعتماد عليها جميعا وفق ما يتماشى مع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية خلال كل فترة رئاسية.

وقد دعا 'أحمد محمد أبو زيد' في مقال كان قد كتبه حول "كينيث والتز" سنة 2010 إلى ضرورة "بناء نظرية عربية في العلاقات الدولية"، حيث يعد 'أبو زيد' من بين الذين لهم إسهامات كثيرة حول الواقعية، إذ حث في ختام مقالته الباحثين الشباب العرب "على الشروع في صوغ نظريات علمية جديدة، تزيد من حصة إسهامات العرب في الحضارة البشرية"[1]، وذلك عبر الاستفادة من ما كتبه الغرب في هذا الصدد؛ وعلاقة بالسياق المغربي، فإن الأمر يقتضي الانفتاح على النظريات الانجلوساكسونية بغية الاستفادة مما أنتج في هذا المقام، خصوصا القاموس النظري للواقعية، لصوغ نموذج نظري يتواءم مع السياق المغربي، بالنظر إلى أن المغرب في موقع استراتيجي مهم، وتواجه سياسته الخارجية العديد من التحديات.

ختاما، إذا كانت الواقعية الهجومية 'لجون ميرشايمر' هي من بين أهم النظريات بالولايات المتحدة خلال القرن الحادي والعشرين، والآوراسية الجديدة 'لألكسندر دوغين' هي من بين أهم المساهمات النظرية بروسيا لمرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي[2]، فإن الحقل الأكاديمي المغربي يقتضي نظرية واقعية بصيغة مغربية بغية فهم تعقيدات السياسة الدولية ومتغيرات العلاقات الدولية والمشاكل الإقليمية، خصوصا وأن المغرب تواجهه العديد من التحديات على المستوى الخارجي، سواء في ما يتعلق بوحدته الترابية، أو قضايا الحدود أو الهجرة والأمن والتنمية، بل أن المنافسة الجزائرية - المغربية، والعداء الجزائري للوحدة الترابية، يوحي بأنه تنافس بين دولتين مختلفي الأهداف والطموحات وشبيه بصراع اسبرطا وأثينا أو الصين والولايات المتحدة؛ فالجزائر تمثل القوة القارية التي تريد أن تظهر كدولة مهابة؛ والمغرب - القوة الجزرية - الذي يسعى إلى تثبيت موقعه كقوة صاعدة، ويحظى بالاحترام من القوى المنافسة، فهذه المنافسة إن لم يتم السيطرة عليها بالآليات الناعمة، فقد تتطور إلى صراع عسكري مدمر للجميع.

[1]- أحمد محمد أبو زيد، كينيث والتز، مرجع سابق، ص 108.

[2]- من الملفت للنظر أن هذه المساهمات النظرية ظهرت في وقت متزامن تقريبا، ففي سنة 1999 صدر كتاب ألكسندر دوغين حول عنوان "أسس الجيوبوليتيكا.. مستقبل روسيا الجيوبولتيكي"؛ بينما صدر كتاب جون ميرشايمر تحت عنوان "مأساة سياسة القوى العظمى" سنة 2001؛ وفي سنة 2009 صدر كتاب ألكسدنر دوغين في عنوان النظرية السياسية الرابعة The Fourth Political Theory؛ في حين صدر الكتاب المهم لجون ميرشايمر سنة 2018، "الوهم الكبير: الأحلام الليبرالية والواقع الدولي The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities"؛ بالإضافة إلى الإصدارات الأخرى التي ليست بالأهمية كهذه الكتب.

خاتمة

انطلقنا في هذا البحث من الأسس النظرية للواقعية السياسية لغاية التأصيل الفلسفي والتاريخي والعلمي للواقعية السياسية، سواء في العصور القديمة أو الحديثة والمعاصرة، فتوقفنا على أهم الواقعيين السياسيين منذ 'صن تزو' 'وثيوسيديديس'، مرورا 'بهوبس' 'وميكيافيلي'، ثم 'مورغانتو' 'ووالتز'، وصولا إلى 'جون ميرشايمر'، بمعنى أخر انطلقنا من مقاربة النظرية الواقعية منذ العسكري الصيني 'صن تزو' ونظم الدول - المدينة في العصر القديم بين إسبارطا وأثينا إلى أن وصلنا إلى النظام الدولي في الوقت الحالي، المتسم بمنافسة أمريكية - صينية، وهذا المسعى النظري ارتبط أيضا - منذ البداية - بواقع السياسة الدولية من خلال إبراز تطبيقات لتوازن القوى والصراع على القوة والسعي نحو النفوذ والهيمنة بين القوى الدولية منذ غابر الأزمان إلى اليوم.

حاولنا تقديم جرد عام للمنطلقات النظرية للواقعية في العلاقات الدولية بغية إبراز أهم التحولات التي حصلت للبراديغم المعرفي للواقعية السياسية، مركزين بشكل أساسي على الواقعية الهجومية 'لجون ميرشايمر' باعتبارها اتجاها واقعيا بنيويا جديدا، لكنه يختلف عن الواقعية الجديدة (البنيوية)، وأيضا عن الاتجاهات الواقعية الأخرى لما بعد بنيوية 'والتز'، وهو الاختلاف المرتبط: أولا، بالسياق الزماني الذي قدم فيه 'جون ميرشايمر' واقعيته الهجومية (القرن الواحد والعشرين)، أي بعد انهيار المعسكر الشرقي ونهاية نظام القطبية، وثانيا؛ هو اختلاف في الجزئيات ذات الصلة بالمنطلقات النظرية ذاتها، فتؤدي في نهاية التحليل إلى نتائج مختلفة.

هذا الانتقال من العام إلى الخاص أو من الواقعية السياسية أو الواقعية الجديدة إلى الواقعية الهجومية وازاه أيضا انتقال من مستوى في التحليل إلى أخر، وبشكل أكثر تفصيلا، فإن الحديث عن النظام الدولي قادنا للحديث عن النظام الإقليمي والمناطق الإستراتيجية العالمية، ثم أن الاستعانة بالواقعية الهجومية في تفسير السياسة الدولية يؤدي بالنهاية إلى الاسترشاد بالنظرية في السياسة الخارجية للدول، ناهيك عن أن مقاربة سياسة القوى العظمى يسائل أيضا موقع القوى الصغرى في النظام الدولي، كما أن الحديث على بنية النظام الدولي ارتبط أيضا بالحديث عن البنية الداخلية للدول، وهو أمر قد يثير بعض التساؤل، خصوصا أن 'ميرشايمر' يدعي بأنه واقعي بنيوي، وبأن وحدة التحليل الأساسية هي النظام الدولي.

ويتجلى الاهتمام بالبنية الداخلية للدول في أمرين، أولهما، ادعاء 'جون ميرشايمر' بأن السياسة الخارجية الأمريكية تتأثر بضغوطات اللوبي الإسرائيلي، خصوصا في القضايا المتعلقة بالدعم الموجه لإسرائيل بمنطقة الشرق الأوسط؛ أما الثاني، فله صلة بتأثير الثقافة الليبرالية على صناع القرار بالسياسة الخارجية الأمريكية، الأمر الذي ينتقده 'جون ميرشايمر'، لاعتبارات متعلقة بطبيعة النظام الدولي الذي

يقتضي التعامل معه بواقعية، أي الاعتماد على منطق القوة وتوازن القوى على المستوى الدولي والإقليمي، بدل الاعتماد على النزعة الأخلاقية المتأصلة في الفكر السياسي الأمريكي؛

وبصرف النظر عن الانتقادات التي يوجهها 'جون ميرشايمر' للسياسة الخارجية الأمريكية، فإن مقاربته النظرية التي تهتم بالسياسة الدولية وسلوك القوى العظمى تقوده بالنهاية إلى السياسة الخارجية الأمريكية، أي إلى بنية التفاعلات الداخلية التي تؤثر على صناع القرار الأمريكي على المستوى الخارجي، وهو ما قد يموقعه ضمن الواقعيين الكلاسيكيين الجدد، بمعنى أن بنية الدول الداخلية وبنية النظام الدولي هما المؤثران في سلوك الدول بالسياسة الدولية، إلا أن 'جون ميرشايمر' يقر كما أسلفنا القول بأن نظريته هي بنيوية، حيث تنطلق من تأثير بنية النظام الدولي على تفاعلات الوحدات بالنظام الدولي؛ هذا ما يثير الكثير من التساؤل حول ما إن كانت نظريته حقا بنيوية أم هي محاولة لإحياء الواقعية الكلاسيكية بصيغة جديدة؟

إن هذه من بين أهم الملاحظات المسجلة على واقعية 'جون ميرشايمر'، خصوصا أن نظريته ذات أبعاد رئيسية، أولها: بُعد السياسة الخارجية، إذ رغم قوله بأنه يقدم نظرية لتفسير السياسة الدولية وبأنه يمكن الاسترشاد بنظريته في السياسة الخارجية، فمن الواضح بأن واقعيته لا يمكن فصلها عن السياسة الخارجية للقوى العظمى، وهذا ما يعني بأنه يكون أقرب إلى المنظرين الذين ينصحون دولهم بالكيفية التي ينبغي أن تتصرف بها في سياستها الخارجية، أي أنهم يقدمون نماذج نظرية جاهزة حول الطريقة المثلى للتعامل في عالم السياسة الدولية المتسم بالصراعات والمنافسة بين الدول، هذا الأمر يختلف بشكل كبير عن الاهتمام بتفسير سلوك القوى العظمى في السياسة الدولية.

أما البعد الثاني فهو المتمثل في الجغرافية، حيث يكون لموقع الدولة الجغرافي دور مركزي في التأثير على سياستها، وهذا البعد له صلة أيضا بالسياسة الخارجية للدول، فالدول القارية مثلا تكون أكثر تعرضا للمخاطر، وبالتالي فإن سياستها تتوجه بدرجة أولى إلى تعظيم قوتها العسكرية خوفا من الجيران الخطيرين وفق عالم الواقعية الهجومية، بينما الدول الجزرية أو المحيطة بالمياه أو التي تفصلها عن الدول الأخرى مياه مانعة للغزو، فإنها تكون أكثر أمنا، وحتى إن تعرضت لهجوم عسكري، فلا تسقط أمام الغزاة بسهولة وفق نموذجي بريطانيا واليابان المستشهد بهما من طرف 'جون ميرشايمر'.

في كل الأحوال، فإن عامل الجغرافية مهم في تحديد أولويات السياسة الخارجية للدول وفق ما يحث عليه 'جون ميرشايمر' في مقاربته للسياسة الخارجية الأمريكية، وذلك حينما يطالب هذه الأخيرة بضرورة الانسحاب من العديد من بؤر التوتر العالمي والتراجع إلى ما وراء البحار لغاية مراقبة التوازن عن بعد بالمناطق الإستراتيجية العالمية، مع التركيز على منطقة شمال شرق آسيا، لأن هذه الأخيرة تعرف نموا صينيا سريعا، وإذا ما استمر هذا النمو السريع، فإن الصين ستحول قوتها الكامنة إلى قوة

عسكرية، وبالتالي فإنها ستسعى إلى الهيمنة الإقليمية على منطقتها، باعتبار هذا هو أهم طموح القوى العظمى..

لهذا يحث صناع القرار الأمريكي، على، أولا، منع الصين من تحقيق الهيمنة الإقليمية بمنطقتها (التوازن الخارجي)، وثانيا، يؤكد على أهمية التركيز على بناء دولة قوية ومزدهرة في محيطها (التوازن الداخلي)، بدل الاهتمام بتصدير الديمقراطية إلى الخارج، معنى ذلك أنه يمكن أن تركز الولايات المتحدة على الديمقراطية وحقوق الإنسان على المستوى الداخلي، لكن من غير المقبول أن ترهن سياساتها الخارجية بثقافة ليبرالية قوامها نشر القيم الأمريكية في العالم، فإذا ما أرادت الولايات المتحدة من العالم أن يحذو حذوها فما عليها إلا تقديم نفسها نموذج مغري لباقي الدول العالمية، وهذا يتطلب منها من جهة أن تحرص على حماية ديمقراطيتها الداخلية، ثم في أن تتعامل بواقعية في سياستها الخارجية، لأن الحروب التي شنتها الولايات المتحدة، أدت بالنهاية إلى عكس النتائج التي سعت لأجلها.

كانت إذن هذه أول الخلاصات من واقعية 'جون ميرشايمر'، فهو يؤكد على أن النظام الدولي يفترض من الولايات المتحدة التعامل بواقعية، وأن تركز على تقوية بنيتها الداخلية كي تظل قوى عظمى بمحيطها الإقليمي، وكي تبقى في تلك المكانة الدولية التي تسعى كل قوى عظمى للوصول إليها وهي الهيمنة الإقليمية، ثم منع ظهور مهيمنين إقليميين بمناطق أخرى من العالم، لأنه إذا حاولت أي دولة تحقيق ذلك، فإنها ستهدد الولايات المتحدة في محيطها الإقليمي، وهذا هو مدخل نظرية التوازن عند 'جون ميرشايمر'، أي مراقبة التوازن على المستوى الإقليمي كمدخل للحفاظ على التوازن الدولي، خاصة بمنطقتين جغرافيتين يتواجد بهما القوى العظمى، هما شمال شرق آسيا وأوربا؛ كما أن هذه المناطق هي التي عرفت حروب الهيمنة الإقليمية (الحرب العالمية الأولى والثانية).

إلا أنه ثمة جوانب أخرى مهمة في الواقعية الهجومية التي تميز نظرية 'جون ميرشايمر'، فهو أولا، صاغ النظرية في مرحلة مختلفة عن باقي الواقعيين الآخرين، وكان شاهدا على أهم التحولات التي عرفها النظام العالمي في تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية، بل ظل متتبعا ومواكبا لجميع الأحداث العالمية، الأمر الذي يعطي لنظريته قيمة أكثر؛ وثانيا، هو أن نظريته أبدعت قاموسا نظريا جديدا ومغايرا لبنيوية 'والتز'، ويتجلى ذلك من خلال عدة محددات لنظريته كمحدد الدول التعديلية والمياه المانعة للغزو والهيمنة الإقليمية والصراع على القوة أو المنافسة على الزيادة النسبية في القوة، ناهيك عن مقاربته للأنظمة القطبية المتعددة وغير المتعددة..

ويختلف هذا القاموس النظري عند 'جون ميرشايمر' عن الاتجاهات النظرية الأخرى، بل يعطيه ميزة أكثر من خلال اختبار نظريته في واقع السياسة الدولية الحالي، حيث يظهر ذلك بشكل واضح في الصراع الصيني - الأمريكي، الذي أضحى حقيقة ماثلة من خلال كل المؤشرات الدالة على المنافسة

الصينية-الأمريكية في شتى المجالات (الاقتصادية والعسكرية ولفضاء والأنترنيت والتكنولوجيا الحيوية والعلوم..)؛ كما أن هذا الصراع يختلف بشكل كبير عن المنافسة السوفياتية الأمريكية خلال القرن العشرين، بالنظر لاختلاف السياقات التي أنتجتهما معا، خصوصا أن المنافسة الأمريكية الصينية هي منافسة بين قوى صاعدة (الصين) وأخرى مهيمنة (الولايات المتحدة)، بينما المنافسة السوفياتية - الأمريكية هي منافسة كانت بين منتصرين بحروب الهيمنة.

لهذا فإن 'جون ميرشايمر' أحدث تحولات معرفية عميقة في النظرية الواقعية في مرحلة كانت موسومة بالجدل حول نهاية النظرية الواقعية واتهامها بالفشل في التنبؤ بانهيار النظام الثنائي القطبية، بل أن هذا الانهيار اعتبره البعض بمثابة تفنيد لأحد أهم أسس ودعامات النظرية الواقعية وهو التوازن في القوة، لأن النظام الدولي حسب الواقعيين لا يمكن أن يتم تقعيده على رجل واحدة، بقدر ما أنه يحتاج إلى أرجل متعددة أو على الأقل، على رجلين؛ فقد تحدى 'جون ميرشايمر' كل الذين يدعون بأن نظام ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي هو أحادي القطب، معتبرا بأنه حتى وإن كانت الولايات المتحدة تتميز بتفوق نسبي في القوة على غيرها من القوى الدولية، وحتى وإن وصلت إلى ذروة القوة، فإنها لم تصل إلى دولة مهيمنة عالميا، لاستحالة تحقيق ذلك.

وبالتالي فإنها حققت الهيمنة الإقليمية على النصف الغربي من الكرة الأرضية، في الوقت الذي فشلت فيه كل القوى العظمى في تحقيق الهيمنة الإقليمية بمناطق أخرى من الكرة الأرضية، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي الذي حاول تحقيق الهيمنة الإقليمية خلال الحرب الباردة، ثم ألمانيا في الحرب العالمية الأولى والثانية، واليابان في الحرب العالمية الثانية، وبينما تحاول الصين الآن تحقيق الهيمنة على النصف الشرقي من الكرة الأرضية بنفس الطريقة التي حققت بها الولايات المتحدة الهيمنة على النصف الغربي، وهذا هو أهم تحدي للسياسة الخارجية الأمريكية، المتمثل أساسا في منع الصين من الوصول إلى هذا المبتغى تفاديا للاصطدام الوشيك معها أو مع حلفائها بمنطقة آسيا.

يرتبط إذن محدد الهيمنة الإقليمية بالقوى العظمى، فهذه الأخيرة يبقى أهم طموحها هو تحقيق الهيمنة الإقليمية في منطقتها، والتفوق على غيرها من الدول في القوة، لكن لكي تحقق الدول ذلك يقتضي أن يكون جيرانها ضعفاء، أما في حالة ما إذا كانت الدول المجاورة لها متقاربة في القوة، فإن تحقيق الهيمنة الإقليمية يكون صعبا، فينتهي في الغالب بحرب هيمنة كما حدث في القرن العشرين، وهذا ما يؤدي 'بجون ميرشايمر' إلى القول بأنه لا يمكن أن يكون في النظام قوى الوضع الراهن التي تحافظ على التوازن في القوة أو تقنع بما لديها من القوة، إلا في حالة واحدة، أي أن تكون القوى العظمى المهيمنة إقليميا هي قوى جزرية ونووية وحيدة في النظام.

وعليه، فإن 'جون ميرشايمر' - وعلى خلاف الواقعيين الدفاعيين - لا يعترف بقوى الوضع الراهن في النظام الدولي، كما يؤكد على أن كل القوى الدولية هي قوى تعديلية لتوازن القوى القائم، إذ لا تقنع بما لديها من قوة، فالدول بطبيعتها يسكنها جموح لا نهائي للحصول على القوة والتفوق على غيرها من الدول، لأن هذه هي أفضل طريقة للبقاء في النظام الفوضوي، بل أن القوة بطبيعتها نسبية، لهذا تهدف الدول إلى تعظيم حصتها من القوة كي لا يتفوق عليها منافسيها، الأمر الذي يجعل منها قوى متنافسة دائمة السعي لتغيير أو تعديل توازن القوى لمصلحتها، فالأمر أشبه بالركض على آلة المشي، ما تفعله الدول في سباقها على القوة هو الركض أكثر من غيرها، فتنتهي عملية الركض بسباق محموم بين اللاعبين معا، وكلما ارتفع إيقاع الركض على الآلة، إلا وينتهي المطاف بخروج قوى من السباق، لعدم قدرتها على مجاراة عجلة الركض.

بمعنى أخر، لا تسعى الدول الكبرى بالنظام الدولي إلى التحكم في إيقاع الركض مع دوران الآلة، وإنما يساهم ركضها في الإسراع من دوران الآلة، أي أن الدول التي تخرج من السباق هي التي لا تستطيع الجري بأقصى ما يمكن كغيرها من القوى، في حين أن الدول التي تخرج من السباق في الحالة الأولى هي التي لا تستطيع ضبط إيقاع جريها مع دوران الآلة، سواء بالتقليل من سرعة الجري أو بالإسراع، وإذا ما شبهنا ذلك - بالطريقة ذاتها التي يعتمدها 'ريتشارد ليتل' - بالواقعية الدفاعية، فإنه كلما كان هناك قوتان على آلة الجري، فإن ضبط إيقاع عملية الجري يكون أسهل، كي تظل الآلة تدور من دون أن تدهس الجميع جراء سقوط إحداها، بينما في حالة الواقعية الهجومية، فإن عملية ضبط إيقاع الركض لا يعني أي شيء، فالدول التي لا تجاري غيرها على الركض يكون مصيرها الخروج من مصاف القوى العظمى.

ويختلف الأمر كلما ارتفع عدد الذين يركضون على الآلة؛ في حالة الواقعية الدفاعية، فإن وجود راكضان على الآلة، يساهم في ضبط إيقاع آلة المشي، بينما وجود عدد أكثر من اثنين، يساهم في صعوبة ضبط الإيقاع، أكثر من ذلك، فإن نظرية التوازن في القوى، تعني بأن الآلة تعتمد في دورانها، على الأقل، على راكضين وبدونهما تستتعصي على الدوران؛ لكن في حالة الواقعية الهجومية، فالأمر أيضا يقتضي وجود على الأقل راكضين على الآلة، إذ كلما كان هناك اثنان فقط، كلما قلت مخاطر أن تدهس الآلة الجميع، إلا أن ركضهما لا يساهم في ضبط دوران الآلة، بل أنه يفترض منهم الجري بسرعة، وكلما ارتفعت سرعة الجري، إلا وتسارع دوران الآلة.

هذا فقط تشبيه للصراع على القوة وتوازن القوى عند الواقعية بالاستعانة 'بريتشارد ليتل'، وهي عملية ذهنية مفادها أن هناك اختلاف بين الواقعية الهجومية والدفاعية في مقاربتها للتوازن في القوة ولمقدار القوة الذي تريد الدول الحصول عليه، إذ لا تقنع الدول بما لديها من قوة، ولا تسعى إلى تحقيق

الأمن وفقط بدل الزيادة في القوة، وإنما تسعى إلى تعظيم قوتها النسبية، الأمر الذي يجعل منها دول غير راضية، وهو ما يؤدي بها لأن تكون دول تعديلية، أي أنها تسعى إلى تغيير توازن القوى القائم بما يساهم في كسبها للمزيد من القوة، ثم أنها تهدف إلى إحداث تغييرات في النظام، خصوصا النظام الإقليمي، بما يحقق لها المزيد من القوة، وبشكل أكثر تفصيل، يؤكد 'جون ميرشايمر' على أن الدول تنتهج عدة استراتيجيات للبقاء أو للقوة، ومنها استراتيجيات التوازن في القوة، واستراتيجيات الزيادة في القوة.

الأولى تنتهجها الدول لغاية ردع المعتدين كفرض التوازن؛ وتمرير المسؤولية للآخرين، وتشكل أحداث القرن العشرين نماذج لذلك، خاصة حروب الهيمنة (الأولى والثانية)، بينما الثانية تنتهجها الدول لغاية التفوق في القوة كالحرب؛ والابتزاز؛ والتحريض والاستنزاف، حيث تمثلت بشكل أساسي خلال الحرب الباردة في الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، في حين يعتبر 'جون ميرشايمر' استراتيجيات التنازل عن القوة بأنها استراتيجيات الضعفاء في النظام الدولي، لأنه كلما تنازلت الدول عن القوة، إلا وطمع خصومها في المزيد، وبالتالي فالتنازل عن القوة لا يقوي فرص الدول بالبقاء في النظام الدولي الفوضوي، بقدر ما أنه يقوي من احتمالات تعرض الدول إلى المزيد من الهجوم.

كان هذا جرد عام للتحولات المعرفية للواقعية بالعلاقات الدولية، والتي جسدتها واقعية 'جون ميرشايمر' الهجومية، والواضح أن 'جون ميرشايمر'، يجمع ما بين بنيوية 'والتز' وكلاسيكية 'مورغانتو' مع الإضافة إليهما أبعاد جديدة، ومنها البعد الجيوبوليتيكي من خلال مقاربته للدول القارية والدول الجزرية، ناهيك عن المياه المانعة للغزو، ثم بُعد السياسة الخارجية الحاضر بقوة بأطوار نظريته، وأخيرا محدد الكذب في السياسة الدولية، باعتباره من بين الواقعيين - وربما المنظرين في العلاقات الدولية - الذي عالج موضوع الكذب في السياسة الدولية، إذ رغم أنه يقارب الموضوع من زاوية نقدية لأثار الكذب على السياسات (نموذج كذب القيادة الأمريكية في حربها على العراق)، إلا أنه في واقع الحال يطور أكثر أحد افتراضاته البنيوية في واقعيته الهجومية، والمتمثل أساسا في إخفاء النوايا وعدم معرفة نوايا الدول لبعضها البعض..

إلا أن واقعية 'جون ميرشايمر' تثير العديد من المفارقات، وذلك حينما يتم النظر إليها في عالم السياسة الدولية، والسياسة الخارجية الأمريكية على وجه الخصوص، من بينها:

المفارقة الأولى: يدعي بأن السياسة الخارجية الأمريكية تعادي الفكر الواقعي بشكل عام والواقعية الهجومية على وجه الخصوص، إلا أن المتأمل في السياسة الخارجية الأمريكية سيتبين له بأن هناك نوع من التقاطع إن لم يكن الترابط بين الواقعية الجديدة بشكل عام والواقعية الهجومية على وجه الخصوص، وينجلي ذلك بشكل واضح في انسحاب الولايات المتحدة من بعض البؤر العالمية وتراجعها إلى ما وراء البحار من خلال مراقبة التوازن عن بُعد، ثم من خلال تركيزها على الصعود الصيني، بما في ذلك

التوجهات الجديدة من الصراع بين الصين والولايات المتحدة في المجالات التجارية والاقتصادية والتكنولوجية..

المفارقة الثانية: تتسم السياسة الخرجية الأمريكية في العالم بالتوجه الهجومي، وتركز على محدد القوة الصلبة (القوة العسكرية)، بما يعني أن القوة هي العقيدة الثابتة في السياسة الخارجية الأمريكية، أي أنه ثمة تأثير واقعي على صناع القرار بالولايات المتحدة، وهو التأثير الذي ينجلي بوضوح في العديد من التدخلات العسكرية في العالم، بل حتى في دفع الولايات المتحدة باتجاه تطوير القدرات العسكرية لكوريا الجنوبية واليابان لغاية تحقيق التوازن مع الصين، إذ رغم أن 'جون ميرشايمر' يؤكد بأنه ضد العديد من الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة خلال هذا القرن، لكنه لا ينفي في واقعيته بما للقوة العسكرية من دور مركزي في السياسة الدولية، بل أنه ساهم بشكل بارز في تطوير مفهوم القوة..

وعلى الرغم من أنه ثمة العديد من القضايا النظرية التي تقتضي المحاججة والجدل، إلا أننا نكتفي بالإشارة إلى المفارقتين أعلاه، لذلك نصل إلى الاستنتاجات التالية:

<u>على المستوى النظري:</u>

أولا: تجسد واقعية 'جون ميرشايمر' الهجومية مساهمة علمية قيمة في حقل التنظير بالعلاقات الدولية، حيث قدم نموذجا معرفيا واقعيا لتفسير السياسة الدولية، خاصة سلوك القوى العظمى بالنظام الدولي من جهة، والاسترشاد بالنظرية في السياسة الخارجية للدول من جهة ثانية، هذا النموذج لا يصلح فقط للتطبيق في السياق الأمريكي أو على القوى العظمى، بل من الممكن الاستفادة منه من طرف القوى الصغرى، والاسترشاد بمرتكزاته في السياق المغربي.

ثانيا: على الرغم من القيمة المضافة للواقعية الهجومية على مستوى الحقل النظري، إلا أنها تعتبر اتجاها من بين اتجاهات نظرية أخرى في الواقعية، وهذا الاتجاه وإن كان يختلف مع الواقعيات الأخرى (الدفاعية؛ الكلاسيكية الجديدة..)، إلا أنها تلتقي معهم في مجموعة من المرتكزات والمنطلقات، إذ يمكن القول بأن الواقعية الهجومية هي نموذج نظري من بين نماذج أخرى، قد تصلح للتفسير في سياق معين، وقد لا تصلح، بمعنى أخر، يمكن للدول أن تتصرف في سياستها الخارجية بالطريقة التي تقرها الواقعية الهجومية ويمكن العكس، كما يمكن للنظام الدولي أن يتشكل من دول ذات نوايا تعديلية ويمكن أن يكون هناك قوى الوضع الراهن.

ثالثا: إن أهم التحولات التي أحدثها 'جون ميرشايمر' في النظرية الواقعية هي المتعلقة بإدراجه لمحددات جديدة لم تدرج في الواقعيات الأخرى، ومنها توظيفه لمحدد المياه المانعة للغزو والدول الجزرية والتوازن الإقليمي والهيمنة الإقليمية والدول التعديلية..

رابعا: تؤكد كتابات 'جون ميرشايمر' الأخرى بأنها امتدادا لمشروعه الواقعي رغم أنها تعالج قضايا السياسة الخارجية الأمريكية، ومن بين هذه الإضافات هو الكذب في السياسة الدولية، مؤكدا بأن عالم السياسة الدولية هو عالم للكذب البارع.

خامسا: إن 'جون ميرشايمر' من الواقعيين البنيويين الذين يؤكدون على تأثير بنية النظام الدولي الفوضوي على سلوك الفاعلين، لكنه أيضا هو من بين الواقعيين الذين يقرون في قضايا محددة بتأثير البنية الداخلية للدول على سياستها الخارجية، خصوصا في معالجته لتأثير لوبيات الضغط بالمجتمع الأمريكي على السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

سادسا: تتسم واقعية 'جون ميرشايمر' بنوع من الخطاب الهجومي والعدائي، فهي تقر منذ البداية بأن الدول يسكنها جموح لا نهائي للحصول على القوة، وبأن عالم السياسة الدولية هو عالم خطر، ويتطلب من الدول التسلح أكثر، لأنه لا يوجد حارس ليلي سيحميها إذا ما تعرضت للهجوم، إلا أنه من خلال الإطلاع على كتاباته يتضح بأنه ضد الحروب.

سابعا: لا يفرق "جون ميرشايمر" بشكل واضح وصريح في تقسيمه للكرة الأرضية إلى نصف غربي وأخر شرقي؛ كما ان نظريته تركز بشكل أساسي على المناطق التي وقعت فيها التحولات الكبرى (أسيا واوربا) خلال القرنين الماضيين.

ثامنا: تنفتح نظريته على آفاق كثيرة للبحث في الأنظمة الإقليمية والتوازنات الإقليمية والمناطق الجغرافية المشمولة وغير المشمولة بالدراسة في نظريته، خصوصا التي تندرج ضمن اهتمامات القوى العظمى.

<u>على مستوى التطبيقي:</u>

أولا: يؤكد 'جون ميرشايمر' بأن الصعود الصيني لن يكون سلميا، وسينتهي بها المطاف إلى السعي نحو الهيمنة الإقليمية، خصوصا إذا ما استمر اقتصادها بالنمو السريع؛ في هذه الحالة، فإن فرضية اصطدامها مع القوى الأسيوية الأخرى أو مصالح الولايات المتحدة بشمال شرق آسيا أو مع حلفائها بالمنطقة ستتحقق بشكل واضح؛ لهذا يحث على ضرورة احتواء الصين قبل فوات الأوان.

ثانيا: يركز 'جون ميرشايمر' على محدد التوازن بالمناطق الإقليمية التي تتشكل من القوى العظمى أو القوى الكبرى المحتمل أن تصبح قوى عظمى أو بمناطق أخرى إستراتيجية من العالم، لهذا يطالب من الولايات المتحدة أن تقوم بمراقبة التوازن خارج المجال لهذه المناطق بدل التواجد العسكري بالعديد من مناطق المعمور.

ثالثا: لا يعترف 'جون ميرشايمر' بقوى الوضع الراهن بالنظام، باستثناء حالات نادرة في التاريخ، لهذا يؤكد بأن القوى الدولية الحالية قوى تعديلية، ومنها الصين التي تسعى لتحقيق العديد من الأهداف بمنطقة آسيا، بما في ذلك، المناطق التي تعتبرها الصين جزء من سيادتها وتتنازع معها بدول أخرى بالمنطقة، ناهيك عن مشكل تايوان.

رابعا: يحث 'جون ميرشايمر' على ضرورة احتواء الصين عن طريق إبطاء نمو اقتصادها، لأن هذه هي الوسيلة المثلى كي لا تصبح دولة مهيمنة بمنطقتها، وهذا معناه أن 'ميرشايمر' يعارض إشراك الصين في المنظومة الاقتصادية أو إدماجها في المؤسسات الاقتصادية الدولية، لأن ذلك تستفيد منه بشكل مضاعف، ويبين هذا الطرح، بأن الصراع الأمريكي الصيني في الوقت الراهن هو تنفيذ حرفي لواقعية جون ميرشايمر، خاصة في المشاكل المتعلقة بالرسوم التجارية والعملة والقرصنة وغيرها..

خامسا: لا يوافق 'جون ميرشايمر' دعاة النظريات الليبرالية حول أن الديمقراطية تقلل من الحروب، بل أنه يركز على أن بنية النظام الدولي هي التي تؤدي إلى الحروب، لهذا يعارض جل السياسات التي تتأثر بالنظرة الطوباوية الليبرالية، لأن الدول ممكن أن تكون ديمقراطية ليبرالية مزدهرة في الداخل، لكن على المستوى الخارجي، فإن الدول عليها أن تتعامل بواقعية، أي بمنطق المصلحة والقوة وتوازن القوة، مهما كانت طبيعة الدول التي لها علاقة بها.

سادسا: يرى 'جون ميرشايمر' بأنه لا فائدة من الصراع الأمريكي مع روسيا، لأن روسيا لا تشكل أي خطر بالوقت الحالي، لهذا يحث على ضرورة تطوير العلاقات معها لغاية احتواء الصين، لأن هذه الأخيرة يشكل صعودها خطرا على الطرفين، وعلى روسيا بشكل أكثر لعوامل تاريخية ولإشكالات متعلقة بالحدود، ثم لقرب روسيا الجغرافي من الصين.

سابعا: إن المخرجات النظرية للواقعية الهجومية تصلح للتطبيق في المنظومة الإقليمية التي يتموقع ضمنها المغرب، لكن بشكل توافقي أو تداخلي مع اتجاهات نظرية أخرى، بما فيها الواقعية الدفاعية، فمثلا، يمكن الحديث عن دول الوضع الراهن وعن الدول التعديلية في السياق المغاربي، كما يمكن الحديث عن الدول الجزرية والدول القارية، كما يمكن الحديث أيضا على إشكالية التعاون بين المغرب والجزائر، وتفضيل الاعتماد على الذات بدل التعاون؛ ثم أنه يمكن القول بأن هناك سعي نحو الأمن، وفي نفس الوقت منافسة على الزيادة النسبية في القوة.

ثامنا: إن المغرب في سياسته الخارجية يمكن أن يتصرف بطريقة واقعية هجومية، وذلك حسب طبيعة موقعه الاستراتيجي والجيوسياسي، لكن لا تعد الواقعية الهجومية وصفة سحرية للسياسة الخارجية المغربية، لاعتبارات كثيرة مقيدة للسلوك الخارجي المغربي من جهة، ومن جهة ثانية لكون المغرب كقوى إقليمية بالمنطقة ليست في مصلحته التصرف بطريقة هجومية.

تاسعا: إن السياسة الخارجية المغربية في بيئتها الإقليمية تحتاج إلى نموذج نظري ملائم للسياق المغربي، وهذا النموذج لا يعني بأنه سينبذ أو يرفض النماذج النظرية الأخرى، بما فيها الواقعية الهجومية، بقدر ما أنه يتطلب أن يتبلور على خصوصيات مغاربية مع الاستفادة من الإنتاج النظري المتواجد في حقل العلاقات الدولية.

لائحة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- أبادوراي، استخدام القوة في العلاقات الدولية، ترجمة عبد الله حسين، الناشر "وكالة الصحافة العربية (ناشرون)"، الطبعة الاولى 2020.
- أحمد فؤاد حسن، الأهمية الجيو اقتصادية لمبادرة الحزام والطريق الصيني وانعكاساتها على الاقتصاد الدولي، المركز الديمقراطي العربي، ألماني برلين، الطبعة الأولى 2020.
- أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.. الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا، مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، لندن، 2013.
- ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا.. مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، تعريب عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى 2004.
- الوليد أبو حنيفة، دور البراديغم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى.
- إمانويل كانط، مشروع للسلام الدائم، ترجمة عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى 1952.
- أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية.. دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية 2007.
- بول ويلكينسن، العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الاولى 2013.
- توماس شيلينج، استراتيجية الصراع، نزهت طيب وأكرم حمدان، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى 2009.
- توماس هوبز، الليفياتان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حبيب حرب وبشرى صعب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة) ودار الفارابي، الطبعة الاولى 2011.
- جرايمي هيرد وبال دوناي، الأمن الدولي والقوى العظمى والنظام الدولي، مؤلف جماعي "القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي .والعشرين: رؤية متنافسة للنظام الدولي، تحرير جرايمي هيرد، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى 2013.
- جوزيف إم سيراكوسا، الأسلحة النووية، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر الطبعة الأولى 2015.

- جون بيلس، عولمة السياسة العالمية: الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى 2004.
- جون ميرشايمر، لماذا يكذب القادة والزعماء: حقيقة الكذب في السياسة الدولية، ترجمة عبد الفتاح عمورة، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ديمشق، سورية، الطبعة الاولى، 2016.
- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى 2013.
- روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، السنة 2009.
- ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة هاني تبري، دار الكتاب العربي، 2009.
- ريتشارد ليد نيبو، لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، مجلة عالم المعرفة، العدد 403، غشت 2013.
- ريشارد أبجينانزي وأوسكار زاريت، لينين والثورة الروسية، ترجمة محيي الدين مزيد، مراجعة وإشراف وتقديم إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى 2003.
- ستيف سميث، مقاربات جديدة للنظرية الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى 2004.
- سهرة قاسم محمد حسين، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (2001-2009)، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى 2013.
- صلاح محمود عثمان، الداروينية والإنسان: نظرية التطور من العلم إلى العولمة، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الأولى 2001.
- صن تزو، فن الحرب، ترجمة رءوف شبايك، دار أجيال للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2007.
- طارق علي، مأزق لينين.. الإرهاب والحرب والإمبراطورية والحب والثورة، ترجمة أمير زكي، الكتب خان للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 2018.
- عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2010.
- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الطبعة العاشرة 2014.
- علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى 2017.
- غراهام أليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة.. هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديس؟، ترجمة إسماعيل بهاء الدين سليمان، دار الكتاب العربي، 2018.

- فريد زكريا، عالم ما بعد أمريكا، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى 2009.

- كارل فون كلاوزفيتز، الوجيز في الحرب، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية 1988.

- كمال الدين الحناوي، الإستراتيجية في الحرب الأهلية الأمريكية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى 1950.

- كينيث والتز، الإنسان والدولة والحرب.. تحليل نظري، ترجمة عمر سليم التل، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة مشروع 'كلمة'، الطبعة الأولى 2013.

- مارثن غريفيثس وتيري أوكالاهن، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الاولى 2008.

- نيكولاس ماكسويل، في فلسفة العلم التجريبية الموجهة الهدف، ترجمة محمد دوير، روافد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى 2014.

- نيكولو ميكيافيلي، الأمير، ترجمة أكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا لطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2004.

- هانس مورغنتو، السياسة بين الأمم.. الصراع من أجل السلطان والسلام، ت. خيري حماد، الجزء الأول، الدار القومية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1964.

- هيلاري كلنتون، مذكرات: خيارات صعبة، ميراي يونس، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2015.

المؤلفات الجماعية:

- بيتس جيل، الصين: مركز ناشئ للقوة العالمي، مؤلف جماعي "القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الواحد والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالم"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تحرير جرايمي هيرد، الطبعة الأولى 2013.

- تيموثي دن، الليبرالية، عولمة السياسة العالمية تحرير جون بيليس وستيف سميث، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى 2004.

- تيموثي دن، الواقعية، مؤلف جماعي عولمة السياسة العالمية، تأليف جون بيليس وستيف سميت، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى 2004.

- جاك دونللي، الواقعية، مؤلف جماعي نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، العدد 2202، الطبعة الأولى 2014.

- جون ميرشايمر، الواقعية البنيوية، مؤلف جماعي، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2016.

- ريتشارد نيد ليبو، الواقعية الكلاسيكية، مؤلف جماعي نظريات العلاقات الدولية.. التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى 2016.
- سيبا غروفوغوي، ما بعد الاستعمارية، مؤلف جماعي "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"، تحرير تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى 2016.
- كريستيان رويس - سميث، البنائية، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار، سلسلة العلوم الاجتماعية، العدد 2202، المركز القومي للترجمة، الطبعة الاولى 2014.
- ميليا كوركي وكولن وايت، العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية، مؤلف جماعي "نظريات العلاقات الدولية.. التخصص والتنوع، تحرير: تيم دان وملیا كوركي وستيف سميت، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الاولى 2016.

المجلات:

- أحمد محمد أبو زيد، العلاقات الخارجية والتوازن في منطقة الخليج في عالم ما بعد أمريكا، مجلة شؤون الأوسط، العدد 159، ص.ص 7-40، شتاء- ربيع 2019.
- أحمد محمد أبو زيد، الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي، مجلة سياسات عربية، العدد 17، ص.ص 13-27، نونبر 2015.
- أحمد محمد أبو زيد، الواقعيون الجدد ومستقبل القوة الأمريكية: مراجعة الأدبيات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 43-44، ص.ص 9-37، صيف- خريف 2014.
- أحمد محمد أبو زيد، كينيت والتز: خمسون عاما من العلاقات الدولية (1959-2009): دراسة استكشافية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 27، ص.ص 93-109، صيف 2010.
- أحمد محمد أبو زيد، نظريات العلاقات الدولية والحرب: مراجعة الأدبيات (1-2)، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الأول، ص.ص 9- 34، أكتوبر 2017.
- أحمد محمد أبو زيد، نظريات العلاقات الدولية والحرب: مراجعة الأدبيات (2-2)، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثالث، ص.ص 41-56، أكتوبر 2018.
- أحمد محمد وهبان، النظرية الواقعية وتحديات التحول في السياسة الدولية: دراسة تقويمية، المجلة العلمية (كلية التجارة جامعة أسيوط)، العدد 57، ص.ص 7-30، دجنبر 2014.
- أحمد محمد وهبان، الواقعيون وتحليل العلاقات الدولية من مورجانتو إلى ميرشايمر: دراسة تحليلية للنظرية الواقعية عبر ستة عقود، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية (مصر)، العدد 1، دار المنظومة، ص.ص 1236-1196، السنة 2016.
- أحمد مشعان نجم، توازن القوى الدولي وتوازن القوى الإقليمي: دراسة نظرية تحليلية، مجلة قضايا سياسية، العدد 51، العراق، (ص.ص 149 - 179).

- أحمد نوري النعيمي، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، ص.ص 1-34، السنة 2013.

- أسد الدين فريد محمد الباتع، دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية - دراسة حالة (أيباك) -، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد3، العدد4، ص.ص 1-13، دجنبر 2020.

- المصطفى بوكرين، السياسة الخارجية للمملكة المغربية وحدود التوازن بين المؤسسات السياسية في ضوء دستور 2011، منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، عدد خاص، رقم 25، السنة 2021.

- أمل مختار، الحرب الأمريكية على الإرهاب: سؤال عن منطقية القرار وجدوى الاستمرار وكشف حساب الأضرار، مجلة المشهد، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية "الأهرام"، العدد الثاني، ص.ص 4-8، شتنبر 2021.

- أميرة ريسك لعيبي الزبيدي، مبدأ الرئيس الأمريكي هاري ترومان واختلاف رؤيته لإستراتيجية الاحتواء عن رؤية مدير مكتب تخطيط السياسات جورج كينان، مجلة حولية المنتدى، العدد الخامس عشر، ص.ص 219-244، سنة 2018.

- بن قيطة مراد، إشكالية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية عند الواقعية الجديدة، مجلة السياسة العالمية، العدد 02، ص.ص 111-130، يناير 2018.

- حمدي عبد الحميد الشريف، المشروعية الفلسفية للكذب والخداع السياسي، حولية كلية الآداب - جامعة بني شريف، المجلد 7، الجزء الأول، ص.ص 167- 339، السنة 2018.

- خالد حامد شنيكات وغالب عبد عربيات، التنبؤ في العلاقات الدولية.. دراسة في الأدبيات النظرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 39، العدد 3، ص.ص 601-623، سنة 2012، الأردن.

- خالد موسى المصري، الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، ص.ص 317-343، العدد الاول، 2014.

- دانية قليلات الخطيب، كيف يمكن للعرب إنشاء جماعة ضغط (لوبي)؟، مجلة دراسات، العدد الثاني، ص.ص 9-23، يونيو 2016.

- سعيد الصديقي، الإقليمية والتحديات العالمية الجديدة، مجلة المستقبل العربي، العدد 332، ص.ص 120- 132، السنة 2006.

- سعيد الصديقي، التصورات المتضاربة حول مستقبل الدولة الوطنية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 56، ص.ص 135-146، ماي - يونيو 2004.

- سعيد الصديقي، السياسة الخارجية والديمقراطية: تعارض أم توافق؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، ص.ص 145-158، صيف 2007.

- سعيد الصديقي، المؤسسة الملكية والسياسة الخارجية: قراءة في المجال المحفوظ ومسارات التنفيذ، مجلة الدولية، العدد الثالث، ص.ص. 99-121، السنة 2007.

- شمسة بوشناقة، تأثير مراكز الفكر في الولايات المتحدة على صنع السياسة الخارجية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 15، ص.ص 193-210، يناير 2017.

- عبد الحق دحمان، التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية، مجلة سياسات عربية، العدد 12، ص.ص 96-103، يناير 2015.

- علي الجرباوي ولورد حبش، النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية، مجلة سياسات عربية، العدد 38، ص.ص 28-49، ماي 2019.

- علي الجرباوي، الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن، مجلة سياسات عربية، العدد 31، ص.ص 7- 22، مارس 2018.

- علي جبلي، طالبان أفغانيستان.. مأزق الحرب وأفاق السلام، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، أوراق سياسية 52، ص.ص 4-87، دجنبر 2020.

- علي طارق الزبيدي، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وتأثيرها في الاقتصاد العالمي (2017-2019)، مجلة العلوم السياسية، العدد 60، الجامعة العراقية، ص.ص 411-438، السنة 2020.

- فاطمة شيال صابون، دور يوليسيس آس. كرانت في الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865)، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العراق، العدد 31، ص.ص 387-406، السنة 2018.

- فوزية قاسي، أثر خطاب الأمننة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 9/11: إسهامات مدرسة كوبنهاكن، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، ص.ص 1498-1515، أبريل 2019.

- محمد حمشي، السببية مشكلة في حقل العلاقات الدولية: ما الذي يمكن تعلمه من علم التعقد؟، مجلة سياسات عربية، العدد 41، ص.ص 55-73، نونبر 2019.

- محمد حمشي، نظرية التعقد والنقاش النظري الخامس في حقل العلاقات الدولية: مراجعة للأدبيات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 12، ص.ص 1-13، يناير 2014.

- مروة خليل، مفهوم الهيمنة في العلاقات الدولية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد9، ص.ص 75-162، شتاء 2020، جامعة الاسكندرية.

- منعم خميس مخلف، الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية الافتراضات والتصنيفات والأسس - رؤية تحليلية - ، مجلة دراسات دولية، العدد 59، ص.ص 213-236، السنة 2014.

- ميثاق مناحي دشر، النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي المعاصر)، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العراق، العدد 20، ص.ص 386-433،

- نبيل نكاكرة وسفيان سخري، التنوع والتغير في مضامين القوة: نحو فهم جديد للعلاقات الدولية، مجلة دفاتير السياسة والقانون، العدد 19، ص.ص 165-175، يونيو 2018.

- وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 1، ص.ص 99-118، سنة 2015.

- يحيى بولحية، محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب أفريقيا وجنوب الصحراء: الثوابت والمتغيرات، مجلة سياسات عربية، العدد 10، ص.ص 72-83، شتنبر 2014.

الأطروحات:

- السعيد لوصيف، جيوبوليتيكا السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية: نحو فهم واقعية روسيا المشروطة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2019/2018.

- إناس شيباني، في تحليل السياسة الخارجية: النماذج النظرية بين ضرورة التعدد ومساعي التكامل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2019/2018.

- حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي بعد أحداث 11 شتنبر 2001، رسالة دكتوراه، جامعة منوري قسنطينة، الجزائر، السنة 2011-2012.

- سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول بوجدة، المغرب، السنة 2002.

- محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، السنة 2015/2014.

- محمد حمشي، النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، الجزائر، السنة الجامعية 2017/2016.

رسائل الماجيستر:

- أحمد محمد صبحي أحمد الونسة، دور الكونغرس في صناعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (الحرب على العراق في عام 1991م وعام 2003م نموذجا)، رسالة الماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، السنة 2020.

مقالات ومنشورات:

- الحسين حمود، المغرب وموريتانيا: خلافات السياسة وإكراهات الجغرافية، مركز الجزيرة للدراسات،15 فبراير 2017.

- أمريتا بيهندر، الاشتباكات الصينية الهندية في وادي جالوان تسلط الضوء على الأهداف التوسعية للصين، عين أوربية على التطرف، تقرير رقم 18 - غشت 2020.

- باري بوزان وجورج لوسون، الرأسمالية والنظام العالمي الناشئ، دراسات عالمية، العدد 150، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،

- توفيق بوستي، مدرسة كوبنهاكن: نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، المعهد المصري للدراسات، 22 مارس 2019.

- جلال خشيب، الجيوبوليتيك الروسية الحديثة والمعاصرة.. طموح النظرية وحدود التطبيق، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، صيف 2018.

- جمال الشوفي، "جيوبوليتيكا" الدوائر المتقاطعة.. سورية في عالم متغول، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، أبريل 2018.

- خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلة أكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دراسة صادرة في يناير 2013.

- سعيد الصديقي، الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفظ، مركز الجزيرة للدراسات، 8 أبريل 2015.

- سعيد الصديقي، السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا، المعهد المغربي لتحليل السياسات، أبريل 2018.

- سعيد الصديقي، أي دور للجامعات المغربية في الدبلوماسية الثقافية؟، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات وسفارة بلديكا بتونس، أبريل 2008.

- سعيد الصديقي، تطور الجيش المغربي: عهدان ونهج واحد، مركز الجزيرة للدراسات، 23 مارس 2015.

- سعيد الصديقي، هل ستتغير السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي خلال العقد القادم؟، المعهد المغربي لتحليل السياسات، مارس 2020.

- سليم حميمنات، تصدير "الأمن الروحي" كآلية إستراتيجية للتمدد المغربي في إفريقيا، المعهد المغربي لتحليل السياسات، يونيو 2018.

- شيماء عويس، القوة في العلاقات الدولية.. دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات، 5 أكتوبر 2018.

- عبد الرحمن أيمن، فوضوية النظام الدولي عند كينيت والتز، المعهد المصري للدراسات، 18 ماي 2018،

- عصام عبد الشافي، كيف يصنع القرار في الولايات المتحدة؟، المعهد المصري للدراسات، 13 دجنبر 2018.

- علي سوناي، الاستماع الإذاعي والتغيير السياسي في المغرب، مركز الجزيرة للدراسات، 1 يوليوز 2019.

- كلوي تيفن، العلاقات الأوربية - المغربية: شراكة بصيغة رابح رابح، المعهد المغربي لتحليل السياسات، ورقة سياسات، يولويز 2019.

- محمد هشام ومحمد جهمي، تقرير أداء الاقتصاد العالمي (النصف الأول من العام 2017)، مجموعة سوق الأسهم العالمية.

- نورة الحفيان، السياسة الخارجية تجاه الأزمة الليبية، المعهد المصري للدراسات، 13 غشت 2020.

وثائق أممية:

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مبادرة الحزام والطريق: ماذا تحمل للدول العربية؟، المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

- الأمم المتحدة، وثيقة أساسية تشكل جزءا من تقارير الدول الأطراف (الولايات المتحدة الأمريكية) بالأمم المتحدة، HRI/CORE/USA/2005 ، 16 يناير 2006.

- الأمم المتحدة، دجنبر 2019، E/ESCWA/C.5/2019/CRP.2.

بيانات وخطب ورسائل ملكية:

- البيان المشترك الذي صدر في ختام الزيارة الرسمية التي قام بها جلالة الملك لجمهورية جنوب السودان، 1 فبراير 2017، منشور بموقع البوابة الوطنية، على الرابط التالي: https://www.maroc.ma/ar/

- التقرير الذي قدمه جلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس إلى القمة الإسلامية التاسعة، الدوحة يوم 13 نونبر 2000، منشور بالبوابة الوطنية للجماعات الترابية، الرابط التالي: https://pnct.ma/ar/khtb-wrsayl-mlkyt/altqr

- الخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام القمة المغربية الخليجية بالرياض، الأربعاء 20 أبريل 2016، منشور بالبوابة الوطنية، على الرابط التالي: https://www.maroc.ma/ar/

- الرسالة السامية لجلالة الملك الموجهة إلى المشاركين في ندوة بمناسبة اليوم الوطني للدبلوماسية المغربية، بتاريخ 28 أبريل 2000، منشور بموقع البوابة الوطنية، الرابط التالي: https://www.maroc.ma/ar/

دساتير وقوانين

- دستور المملكة المغربية 2011.

- دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام 1789 شاملا تعديلاته لغاية 1992.
- ظهير شريف رقم 1.17.01 صادر في ربيع الآخر 1438 (20 يناير 2017) بتنفيذ القانون رقم 01.17 الموافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، الموقع بلومي (التوغو) في 11 يوليو 2000، كما تم تعديله بالبروتوكول الملحق به، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 3فبراير 2003 وبمابوتو (الموزنبيق) في 11 يوليو 2003؛ الجريدة الرسمية، العدد 6536 مكرر، 21 ربيع الآخر 1438 (20 يناير 2017).

<u>تقارير</u>

- أحمد بنصالح الصالحي، السياسة الخارجية والدبلوماسية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية ما بين 2000 و2020، التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2020، تنسيق محسن منجيد، سنة الإصدار 2021.
- إدموند جيه بورك وأستريد ستوث سيفالوس، مقبول أم مرفوض؟ نهج الصين إزاء ترسيم مجال تمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي في النظرية والتطبيق، تقرير مؤسسة راند، السنة 2017.
- أديتي بهادوري، مسببات التوتر بين الهند والصين، عين أوربية على التطرف، تقرير رقم 18- غشت 2020.
- إف. ستيفن لارابي وستيفاني بيزارد وأندرو رادين وناثان تشاندلر وكيث كرين وتوماس إس. سزاينا، روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية.. أوجه الضعف الأوربية جراء الضغوط الروسية، تقرير مؤسسة راند، السنة 2017.
- المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية، بانوراما المغرب في العالم: العلاقات الخارجية للمملكة، التقرير الاستراتيجي 2016.
- أندرو رادين وكلينيت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، تقرير مؤسسة راند، السنة 2017.
- تيموثي آر هيث وكريستين غانيس وكورتيز إي كوبر، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، تقرير مؤسسة راند، السنة 2016.
- ديفيد سي جومبرت ووأستريد ستاث سيفالوس وكريستينا إل جارافولا، الحرب ضد الصين.. التفكر فيما لا يقبله العقل، تقرير مؤسسة راند، السنة 2016.
- زاهد أحمد، ما الذي يشعل الصراع بين الهند والصين؟، عين أوربية على التطرف، تقرير رقم 18 - غشت 2020.
- ستيفاني بيزارد وأندرو رادين وتوماس إس سازاينا وإف ستيفن لارابي، العلاقات الأوربية مع روسيا.. تصورات التهديد والاستجابات والاستراتيجيات في أعقاب الأزمة الأوكرانية، تقرير مؤسسة راند، السنة 2017.

- سكوت وارين هارولد ومارتن سي. ليبيكي وأستريد ستوث سيفالوس، التوصل إلى اتفاق مع الصين بشأن الفضاء الإلكتروني، تقرير مؤسسة راند، السنة 2016.

- كيفين إل. بولبيتر ومايكل إس. تشيس وإريك هيجينبوثام، إنشاء قوات الدعم الاستراتيجي بجيش التحرير الشعبي الصيني وتداعياتها على العمليات الفضائية العسكرية الصينية، تقرير مؤسسة راند، السنة 2017.

- مايكل إس تشايس؛ كريستين إيه غانيس ؛ لايل جيه موريس ؛ صامويل كيه بيركوويتز؛ بنجامين إس بيرسر، الاتجاهات المستجدة في تطوير الصين لأنظمة التشغيل الذاتي، مؤسسة راند، 2015.

- مايكل كوفمان وكاتيا ميجاشيفا وبراين نيشيبورك وأندرو رادين وأوليسيا تكاشيف وجيني أوبيرهولتزر، عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، تقرير مؤسسة راند، السنة 2017.

مقالات إلكترونية:

- جون ميرشايمر، أحلام الليبرالية المستحيلة، ترجمة محمد العربي، تاريخ النشر في 2014/7/4، بمركز الإنذار المبكر، بالموقع التالي : https://ewc-center.com/2020/07/04/%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%AC%D9

- رشيد البزيم وآمال الحواسني، المراكز البحثية ودورها في صنع السياسة الخارجية المغربية، منشور بموقع (The Civil Society Knowledge Centre)، على الرابط التالي: https://civilsociety-centre.org/paper

- سامي الخزندار وطارق الأسعد، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، تاريخ النشر 22 نونبر 2019، الموقع التالي: https://arabprf.com/?p=1963

- علاء إبراهيم رجب، دور المراكز البحثية الأمريكية في عملية صنع القرار السياسي: دراسة حالة مؤسسة راند، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام، منشور بتاريخ 1 غشت 2018، بالموقع التالي: http://baghdad.center/%D8%AF%D9%88%D8%B1-

- ليلى الرطيمات، دور مراكز البحث في إنتاج الدراسات وتطوير المعرفة : نموذج مراكز البحث بالمغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، الرابط التالي: https://caus.org.lb/

- محمد منشاوي، الانتشار العسكري الأميركي عبر العالم.. أين وكيف ولماذا وبأي كلفة؟، شبكة الجزيرة، 15.04.2021، على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/news/2021/4/15/

- نادية الرامي، محددات ومبادئ السياسة الخارجية المغربية، منشور بموقع مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، تاريخ النشر 28 أبريل 2020، على الرابط التالي: https://revuealmanara.com

وكالات وشبكات:

- أثير كاكان، خريطة انتشار الجيش الأمريكي في العالم.. أعداد ودلالات، وكالة الأناضول، 11.12.2017، الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar

- فاطمة تيمجردين، مؤتمر (كوب 22) بمراكش محطة بارزة في مسار انخراط المغرب في خدمة القضايا البيئية والتنمية المستدامة، تاريخ النشر 19 دجنبر 2016، وكالة المغرب العربي للأنباء، الرابط التالي: http://mapecology.ma/ar/slider-ar

- ليث الجنيدي، ملك المغرب يزور مخيم الزعتري الأردني، 18 أكتوبر 2012، وكالة الأناضول، على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar/archive/

- محمد ماضي، عندما تصبح مصلحة إسرائيل فوق مصلحة أمريكا، تقرير حول ندوة بأمريكا بمشاركة ستيفن والت وجون ميرشايمر، منشور بموقع الوحدة الدولية التابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون السويسرية، الموقع التالي: https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%B9%D9%86%D8%

- وكالة سبوتنيك الروسية، الذكرى 62... تاريخ العلاقات الروسية المغربية، تاريخ النشر 3 شتنبر 2020، بالموقع سبوتنيك، الرابط التالي: https://arabic.sputniknews.com/world/

- وكالة سبوتنيك، "ستارت - 3" تنتهي في 2021... أبرز المعاهدات النووية بين أمريكا وروسيا، الرابط التالي: https://arabic.sputniknews.com/military /

مواقع إلكترونية:

- أحمد إبراهيم، بالأرقام والمهام... إليك أماكن تواجد القوات الأمريكية في المنطقة، جريدة الشرق، 06 يناير 2020، الرابط التالي: https://al-sharq.com/article/06/01/2020/

- الموسوعة السياسية، الكونغرس الأمريكي، الموقع التالي: https://political-encyclopedia.org

- الموسوعة السياسية، جماعات الضغط، بالموقع التالي:https://political-encyclopedia.org

- موسوعة السياسة، الاستراتيجية الدولية، الموقع التالي: https://political-encyclopedia.org

- موقع الجزيرة، خطاب جورج بوش الابن بتاريخ 19 مارس 2003، بالرابط التالي: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/9/20/

- موقع حزب الاتحاد الاشتراكي، نبذة عن تاريخ الحزب، الرابط التالي:https://www.usfp.ma

- وزارة الخارجية، الموقع التالي: https://www.diplomatie.ma/index.php/

- وزارة الطاقة والمعادن والبيئة: https://www.mem.gov.ma/ar/Pages/secteur.as

المراجع باللغة الانجليزية:

books

- Alexander Dugin, The Fourth Political Theory, Translations, Nina Kurpianova, Maria Tokmakova, Olga Schief, Vaan Maas, Valentin Cherednikov, Zhirayr Ananyan, Fedor Smirnov, Cyrill Lazareff, Ivan Fedorov, Moscow, Eurasian Movement, 2012.

- Colin Elman, Realism, Security Studies : An Introduction, Edited by Paul D. Williams, Taylor & Francis e-Library, 2008.

- Colin Elman, Realism, Collective author 'International Relations Theory for the Twenty-First Century', Edited by Martin Griffiths, Routledge, Taylor & Francis e-Library, 2007.

- Hartmut Behr, A History of International Political Theory.. Ontologies of the International, Palgrave Macmillan, First published 2010, Englan.

- John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Israel lobby and U.S. foreign policy, Farrar, Straus and Giroux, New York, First edition, 2007.

- John J. Mearsheimer, Structural Realism, International Relations Theories Discipline and Diversity, Edited by Tim Dunne ,Milja Kurki, and Steve Smith, Oxford University Press, Third Edition, 2013.

- John J. Mearsheimer, The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities, Yale University Press, 2018.

- Kenneth N.Waltz, Theory of international politics, Addison-Wesley Publishing Company, 1979.

- Said Saddiki, Border walls in a regional context: The case of Morocco and Algeria, collective book 'Borders and Border Walls: In-Security, Symbolism, Vulnerabilities', Routledge, 1st Edition, 2020.

- Sandrina Antunes and Isabel Camisao, Realism, International Relations Theory, Edited by Stephen Mcglinchey, Rosie Wlters and Christian Scheinpflug, E-International Relations Publishing, England, 2017.

- Thucydides The History of The Peloponnesian War, Translated By Richard Crawley, E.P.Dutton and Company, INC, This new American edition published 1950.

- Tim Dunne and Brian Schmidt, Realism, Collective Author 'The Globalisation of World Politics: An Introduction to international relations', John Baylis, Steve Smith and Patricia Owens, Oxford University Press, sixth edition 2014.

Periodicals

- Christopher Layne, From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy, International Security, Vol. 22, No. 1, pp. 86-124, (Summer 1997).

- Emilian Kavalski, The fifth debate and the emergence of complex international relations theory: notes on the application of complexity theory to the study of international life,Cambridge Review of International Affairs, Volume 20, Number 3, pp. 435-454, September 2007.

- Eva Goričan, Why do Leaders Lie and Why do We Believe Them, Journal on European Perspectives of the Western Balkans Vol. 6 No. 2(11), pp. 105 - 122, October 2014.

- Gideon Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, World Politics, Vol. 51, No. 1, pp. 144-172, (Oct., 1998).

- Glenn H. Snyder, Mearsheimer’s World—Offensive Realism and the Struggle for Security: A Review Essay, International Security, Vol. 27, No. 1, pp.149–173, (Summer 2002).

- Jeffrey W. Taliaferro Security Seeking under Anarchy, International Security, Vol. 25, No. 3, pp.128-161, (Winter 2000/01).

- John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, Leaving theory behind: Why simplistic hypothesis testing is bad for International Relations, European Journal of International Relations 19(3), pp.427-457, 2013.

- John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Case for Offshore Balancing.. Superior U.S. Grand Strategy, foreign affairs, Vol. 95, No. 4,), pp.70-83, (JULY/AUGUST) 2016.

- John J. Mearsheimer, Reckless States and Realism, International relations vol.23 (2), pp. 241-256, 2009.
- John J. Mearsheimer, The Gathering Storm: China's Challenge to US Power in Asia, The Chinese Journal of International Politics, Vol. 3, pp. 381–396, 2010.
- John J. Mearsheimer, Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault.. The Liberal Delusions That Provoked Putin, Foriegn Affairs, PP.1-12, September/October 2014.
- John Mearsheimer, Defining a New Security Architecture for Europe that Brings Russia in from the Cold, Military Review, pp. PP 27-31, May-June 2016.
- John Mearsheimer, E.H. Carr vs. Idealism: The Battle Rages On, International Relations, 19(2), pp. 139–152, 2005.
- Jonathan Kirshner, The tragedy of offensive realism: Classical realism and the rise of China, European Journal of International Relations 18(1), pp. 53–75.
- Nguyen Van Sanga, Nguyen Thi Kim Tien, The Monroe Doctrine (1823): Origins, Principles and Effects, Journal of Science, The University of Danang - University of Science and Education, 31(05), pp.66-72, 2018.
- Peter A. Furia and Ari Kohen, Thucydides, Encyclopedia of Social Measurement, Volume 3, Elsevier, pp.805–810, 2005.
- Peter liberman, The Spoils of Conquest, International Security, Vol. 18, No. 2, pp.125-156, (Fall 1993).
- Peter Toft, John J. Mearsheimer: an offensive realist between geopolitics and power, Journal of International Relations and Development (2005) 8, 381–408.
- Randall L. Schweller, Neorealism's status-quo bais: What security delemma?, Security Studies 5, no. 3, pp.90-121, (Spring 1996).
- Stephen G. Brooks, The Globalization of Production and the Changing Benefits of Conquest, Journal of Conflict Resolution, Vol. 43 No. 5, pp.646-670, October 1999.
- Stephen M. Walt, Alliance Formation and the Balance of World Power, International Security, (Vol. 9, No. 4), pp.3-43, Spring 1985.

- Stephen M. Walt, International Relations: One World, Many Theories, Foreign Policy, No. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge, pp.29-46, (Spring, 1998).

- Tim Dunne,Lene Hansen and Colin Wight, The end of International Relations theory?, European Journal of International Relations 19(3), pp.405-425, 2013.

- William C. Wohlforth et al, Testing Balance-of-Power Theory in World History, European Journal of International Relations, Vol. 13(2), pp. 155–185, 2007.

- William C. Wohlforth, The Stability of a Unipolar World, Volume 24, Issue 1, pp.5-41, Summer 1999.

Centers publications:

- Chloe Teevan, EU-Morocco: a win-win partnership?, Moroccan Institute for Policy Analysis, June 2019.

- John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt?, Can Saddam Be Contained? History Says Yes, Belfer Center for Science and International Affairs, November 12, 2002.

- John Mearsheimer, Hans Morgenthau and the Iraq war: realism versus neo-conservatism, Opendemocracy free thinking for the word, may 19, 2005.

- Sarah Feuer and Reda Ayadi, Twenty Years Under King Mohammed VI (Part 2): Foreign Policy Developments, The washington Institute for Near East Policy, Jul 29, 2019.

- Sten Reynning and Stefano Guzzini, Realism and Foreign Policy Analysis, Copenhagen Peace Research Institute, 2001.

Laws and documents

- The War Powers Act of 1973, Public Law 93-148, 93rd Congress, H. J. Res. 542, November 7, 1973.

- U.S Congress, Public Law 104 – 45, JERUSALEM EMBASSY ACT OF 1995 , Nov. 8, 1995,(SEC.3).

- United States, Department of Defense, draft Defense Planning Guidance, February 18, 1992.

Articles:

- Adel Abdel Ghafar and Anna L. Jacobs, Beijing strengthens its presence in the Maghreb, Brookings, September 9, 2019, at: https://www.brookings.edu/opinions/beijing-strengthens-its-presence-in-the-maghreb/

- Adel bin Ahmed Al-Jubeir, Can Iran Change? The New York Times, 13.01.2016, at: https://www.nytimes.com/2016/01/19/opinion/saudi-arabia-can-iran-change.html

- Daniel H. Nexon, The Balance of Power in The Balance, Cambridge University Press, 18 March 2009, at: https://www.cambridge.org/core/journals/world-politics/

- John J. Mearsheimer and Stephen M. Wal, Keeping Saddam Hussein in a Box, The New York Times, February 2, 2003, at: https://www.nytimes.com/2003/02/02/opinion/keeping-saddam-hussein-in-a-box.html

- John J. Mearsheimer and Stephen M.Walt, Israel's false friends, Los Angeles Times, Jan. 6, 2008, at: https://www.latimes.com/archives/la-xpm-2008-jan-06-op-mearsheimer6-story.html

- John J. Mearsheimer, Donald Trump Should Embrace a Realist Foreign Policy.. But can he take on the infamous Washington "Blob"?, The National Interest, at: https://nationalinterest.org/feature/donald-trump-should-embrace-realist-foreign-policy-18502

- John J. Mearsheimer, Don't Arm Ukraine, The New York Times, Feb. 8, 2015, at : https://www.nytimes.com/2015/02/09/opinion/dont-arm-ukraine.html

- John J. Mearsheimer, Getting Ukraine Wrong, The New York Times, at: https://www.nytimes.com/2014/03/14/opinion/getting-ukraine-wrong.html

- John J. Mearsheimer, Guns Won't Win the Afghan War, The New York Times, at: https://www.nytimes.com/2001/11/04/opinion/guns-won-t-win-the-afghan-war.html

- John J. Mearsheimer, How Afghanistan Went from Good War to Bad, Newsweek 12/4/09, at: https://www.newsweek.com/how-afghanistan-went-good-war-bad-75619

- John J. Mearsheimer, Iran Is Rushing to Build a Nuclear Weapon - and Trump Can't Stop It, The new York Times, July 1, 2019, at: https://www.nytimes.com/2019/07/01/opinion/iran-is-rushing-to-build-a-nuclear-weapon-and-trump-cant-stop-it.html.

- John J. Mearsheimer, Israel's fated bleak future, Chicago Tribune May 9, 2010, at: https://www.chicagotribune.com/opinion/ct-xpm-2010-05-09-ct-perspec-0509-israel-20100509

- John J. Mearsheimer, Obama and The Iron Cag, Counterpunch, MAY 23, 2011, at : https://www.counterpunch.org/2011/05/23/obama-and-the-iron-cage-2/

- John J. Mearsheimer, The Future of Palestine: Righteous Jews vs. New Afrikaners, Apr. 30, 2010, Accessed on02.08.2021, at: https://mronline.org/2010/04/30/the-future-of-palestine-righteous-jews-vs-new-afrikaners/

- Mohammad Javad Zarif, Let Us Rid the World of Wahhabism, The New York Times, 13,Sept 2016, accessed on 21, Sept 2021, at: https://www.nytimes.com/2016/09/14/opinion/mohammad-javad-zarif-let-us-rid-the-world-of-wahhabism.html

- Robert Farley, How the Soviet Union and China Almost Started World War III, The National Interest, February 9, 2016, at: https://nationalinterest.org/feature/how-the-soviet-union-china-almost-started-world-war-iii-15152

- Stephen M.Walt, That israel Lobby Controversy? History Has Proved Us Right, THE FORWARD 02/10/2017, at : https://forward.com

- Steve Holland and Andrew Osborn, U.S. withdraws from Soviet-era nuclear missile accord with Russia, Reuters, at: https://www.reuters.com/article/us-usa-

russia-arms/u-s-pulls-out-of-soviet-era-nuclear-missile-pact-with-russia-idUSKCN1US0Y460

Reports *:*

- BP Statistical Review of World Energy 2020, 69th edition, www.bp.com
- Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, Global Innovation Iindex 2020, Who Will Finance Innovation?, World International Proprety Organisation, 2020.
- Stockholm International Peace Research Institute, Aemaments, Disarmament and International Security, Oxford University Press, 2020,
- Stockholm International Peace Research Institute, Armaments, Disarmament and International Security, SIPRI Teardbook 2020,
- World Bank Group, Global Economic Prospects, JANUARY 2021,

Newspapers

- John J. Mearsheimer and All, The Iran Nuclear Agrement is in America's National Interest, New York Times, Sebtember 8, 2015.
- John J. Mearsheimer, Conventional Deterrence: An Interview with John J. Mearsheimer, Strategic Studies quarterly, Conducted 15 July 2018.
- John J. Mearshiemer and All, War with Iraq Is Not in America’s National Interest, advertisement, New York Times, September 26, 2002.

encyclopedias:

- Sharon A. Lloyd and Susanne Sreedhar, Hobbes's Moral and Political Philosophy, Stanford Encyclopedia of Philosophy Archive, Spring 2014 Edition, at: https://plato.stanford.edu/archives/s
- W.Julian Korab-Karpowicz, Political Realism in International Relations, Stanford Encyclopedia of Philosophy, Summer 2017.

Websites

- Arms Control Association, Nuclear Weapons: Who Has What at a Glance, at: https://www.armscontrol.org/factsheets/Nuclearweaponswhohaswhat
- Census Bureau, U.S. and World Population, at : https://www.census.gov/popclock/

- Federal State Statistics Service, at: https://eng.gks.ru/

- Global Firepower, 2021 World Military Strength Rankings, at: https://www.globalfirepower.com/

- John Mearsheimer, Biography, at: https://www.mearsheimer.com/

- the Costs of War project at Brown University's Watson Institute,: https://watson.brown.edu/costsofwar/

- the official website of the organization, at: http://iusy.org/

- the official website of the organization, at: https://www.internationalesocialiste.org/

- the Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), International arms transfers level off after years of sharp growth; Middle Eastern arms imports grow most, says SIPRI, 15 March 2021, at: https://sipri.org/media/press-release/2021/international-arms-transfers-level-after-year

- The World Bank, World Development Indicators: Size of the economy, at : http://wdi.worldbank.org/table/WV.1

- The World Bank, World Development Indicators: Structure of output, at: http://wdi.worldbank.org/table/WV.1

- United States Census Bureau, The United States population, at: https://www.census.gov/popclock/?intcmp=w_200x402

المراجع باللغة الفرنسية:

les revues:

- Jean-Marie Kowalski, Thucydide, témoin des opérations navales dans la première phase de la guerre du Péloponnèse (431-415 av.J.-C.), Dialogues d'histoire ancienne, 40/1, 2014/1, 27 à 51.

les sites:

- Centre virtuel de la connaissance sur l'Europe, La guerre froide (1945-1989), 2016/7/7, date de visite, le 12.15.2020, https://www.cvce.eu/education/unit-content/-/unit/55c09dcc-a9f2-45e9-b240-eaef64452cae

- le site de gouvernement de Chine, le lien suivant: http://www.gov.cn/fuwu/bm/index.htm#1

- le site youstudy: https://www.youstudy.com/ar/study-abroad-guide/study-in-usa/information-about-usa

الفهرس

المقدمة.....2

القسم الأول: الأسس النظرية للواقعية السياسية في حقل العلاقات الدولية.....20

الفصل الأول: نشأة الواقعية السياسية في العلاقات الدولية.....22

المبحث الأول: التأصيل الفكري للواقعية السياسية في العلاقات الدولية.....22

المطلب الاول: الأصول التاريخية والفلسفية للواقعية السياسية.....23

الفرع الأول: التأصيل التاريخي للواقعية السياسية.....23

الفقرة الأولى: صن تزو وفن الحرب.....23

الفقرة الثانية: ثيوسيديديس.. وقعي من عصر الدول المدينة.....27

أولا: ثيوسيديديس والحرب البولبينيزية بين إسبارطا المهيمنة وأثينا الصاعدة.....28

ثانيا: ثيوسيديديس "والواقعية البنيوية الأولى".....31

الفرع الثاني: التأصيل الفلسفي للواقعية السياسية.....33

الفقرة الأولى: نيكولو ميكيافيلي "والواقعية التاريخية أو العملية".....33

الفقرة الثانية: توماس هوبز "والواقعية الليبرالية".....37

المطلب الثاني: الواقعية السياسية والنقاشات النظرية الكبرى.....41

الفرع الأول: النقاش النظري الأول بين المثالية والواقعية 41

الفرع الثاني: النقاش النظري الثاني بين التقليدية والسلوكية.....45

الفرع الثالث: النقاش النظري الثالث بين الواقية الجديدة والليبرالية المؤسساتية الجديدة.....47

الفرع الرابع: النقاش النظري الرابع بين الوضعية وما بعد الوضعية.....51

الفرع الخامس: النقاش النظري الخامس.. التعقد في العلاقات الدولية.....54

المبحث الثاني: التأسيس العلمي للواقعية السياسية في العلاقات الدولية.....58

المطلب الأول: النماذج المعرفية للواقعية السياسية: الواقعيات الكلاسيكية والجديدة.....59

الفرع الأول: الواقعية الكلاسيكية كنموذج معرفي في حقل العلاقات الدولية.....61

الفقرة الأولى: المبادئ الستة للواقعية الكلاسيكية عند هانس مورغانتو.....61

الفقرة الثانية: المنظومة المفاهيمية للواقعية الكلاسيكية.....65

الفرع الثاني: التحولات المعرفية للواقعية السياسية: من الكلاسيكية إلى البنيوية.....69

الفقرة الأولى: الواقعية الجديدة (البنيوية أو الهيكلية) عند كينيث والتز.. الأسس والافتراضات....70

الفقرة الثانية: العناصر المميزة للواقعية الجديدة (البنيوية).....75

المطلب الثاني: الاتجاهات الواقعية الجديدة لما بعد بنيوية كينيت والتز.....81

الفرع الأول: الواقعية الميركنتيلية أو الواقعية الاقتصادية الجديدة.....81

الفرع الثاني: الواقعية الكلاسيكية الجديدة.....85

الفرع الثالث: الواقعية المشروطة عند شارلز غلاسر.....86

الفرع الرابع: باري بوزان "ومفهوم الفوضى الناضجة".....88

الفرع الخامس: التناظر الواقعي بين الدفاعية والهجومية حول الأمن والقوة.....90

الفقرة الأولى: الواقعية الدفاعية.....90

الفقرة الثانية: الواقعية الهجومية.....92

الفصل الثاني: واقعية جون ميرشايمر والمقاربة الهجومية لحقل العلاقات الدولية.....95

المبحث الأول: البناء المعياري للواقعية الهجومية عند جون ميرشايمر.....96

المطلب الأول: الأساس العلمي للواقعية الهجومية.....96

الفرع الأول: بنية النظام الدولي.....97

الفقرة الأولى: الفرضيات المتعلقة ببنية النظام الدولي.....97

الفقرة الثانية: تأثير البنية الفوضوية للنظام الدولي على التفاعلات الدولية.....103

الفرع الثاني: طبيعة النظام الدولي.....106

الفقرة الأولى: أنواع الأنظمة الدولية.....107

الفقرة الثانية: النظم القطبية ومعضلة الأمن.....112

المطلب الثاني: جهود جون ميرشايمر لإرساء نموذج واقعي هجومي.....118

الفرع الأول: المحددات النظرية للواقعية الهجومية.....118

الفقرة الأولى: محدد المياه المانعة (المحدد الجيوبوليتيكي).....119

الفقرة الثانية: محدد الهيمنة الإقليمية.....120

الفقرة الثالثة: محدد الأنظمة التعديلية.....122

الفقرة الرابعة: محدد الكذب في السياسة الدولية.....124

الفرع الثاني: نظرية توازن القوى.....127

الفقرة الأولى: التوازن الدولي والتوازن الإقليمي.....128

الفقرة الثانية: الدول الجزرية والتوازن من وراء البحار أو خارج المجال.....130

المبحث الثاني: جون ميرشايمر وإعادة تعريف مفهوم القوة.....133

المطلب الأول: ماهية القوة في واقعية جون ميرشايمر الهجومية.....134

الفرع الأول: القوة العسكرية.....134

الفقرة الأولى: أولوية القوة البرية على القوات الجوية والبحرية.....134

الفقرة الثانية: القوة النووية وإشكالية الردع.....140

الفرع الثاني: القوة الكامنة.....144

الفقرة الأولى: محددات القوة الكامنة.....144

الفقرة الثانية: القوة الكامنة والقوى العظمى.....149

المطلب الثاني: استراتيجيات القوة للدول بالنظام الدولي الفوضوي.....153

الفرع الأول: استراتيجيات الزيادة النسبية في القوة.....154

الفقرة الأولى: الحرب.....154

الفقرة الثانية: الابتزاز.....157

الفقرة الثالثة: التحريض والاستنزاف.....158

الفرع الثاني: استراتيجيات الحفاظ على التوازن.....161

الفقرة الأولى: فرض التوازن.....161

الفقرة الثانية: تمرير المسؤولية للأخرين.....163

الفرع الثالث: استراتيجيات التنازل عن القوة.....165

الفقرة الأولى: الاسترضاء.....166

الفقرة الثانية: الانحياز للطرف الأقوى.....168

القسم الثاني: الواقعية الهجومية عند جون ميرشايمر ومتغيرات السياسة العالمية.....171

الفصل الأول: الواقعية الهجومية عند جون ميرشايمر كنموذج معرفي لتفسير السياسة الدولية..172

المبحث الأول: القوى العظمى وتوازن القوى الدولي في القرن الحادي والعشرين.....174

المطلب الأول: جدلية القوى المهيمنة والقوى الصاعدة.. الولايات المتحدة والصين نموذجا.....174

الفرع الأول: القوة الأمريكية المهيمنة بالنصف الغربي للكرة الأرضية.....175

الفقرة الأولى: مكونات القوة الأمريكية.....175

الفقرة الثانية: الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مهيمنة إقليميا.....181

الفرع الثاني: القوة الصينية الصاعدة بالنصف الشرقي للكرة الأرضية.....187

الفقرة الأولى : مقومات القوة الصينية.....187

الفقرة الثانية : القوة الصينية وفرضية الهيمنة الإقليمية.....194

المطلب الثاني: عودة روسيا الفيدرالية إلى الساحة الدولية.....200

الفرع الأولى: روسيا الفيدرالية كقوى عظمى.....200

الفقرة الأولى: القوة الكامنة والعسكرية لروسيا الفيدرالية.....201

الفقرة الثانية: روسيا الآوراسية ونظرية السياسة الرابعة عند ألكسندر دوغين.....206

الفرع الثاني: موقع روسيا الفيدرالية في واقعية جون ميرشايمر.....210

الفقرة الأولى: أهمية التقارب الروسي الأمريكي في عصر الصعود الصيني.....211

الفقرة الثانية: الصعوبات التي تواجه مقاربة جون ميرشايمر حول التقليل من الخطر الروسي..215

المبحث الثاني: الحرب والتوازنات الإقليمية بالقرن الحادي والعشرين.....220

المطلب الأول: جون ميرشايمر وصراعات القرن الحادي والعشرين.....221

الفرع الأول: صراعات القوى الكبرى ضد القوى الصغرى.....221

الفقرة الأولى: الحرب على أفغانستان سنة 2001.....221

الفقرة الثانية: الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003.....223

الفقرة الثالثة: الأزمة الأوكرانية سنة 2014.....226

الفرع الثاني: النزاعات بالشرق الأوسط والمنطقة العربية.....228

الفقرة الأولى: النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي.....228

الفقرة الثانية: النزاعات بالمنطقة العربية ما بعد أحداث "الربيع العربي".....230

الفقرة الثالثة: الملف النووي الإيراني.....232

المطلب الثاني: المناطق الإستراتيجية العالمية وتوازن القوى الإقليمي.....234

الفرع الأول: المناطق الإستراتيجية.....235

الفقرة الأولى: أوربا الغربية.....235

الفقرة الثانية: شمال شرق آسيا.....237

الفقرة الثالثة: الخليج العربي والفارسي.....240

الفرع الثاني: حدود التنظير الواقعي عند جون ميرشايمر.....243

الفقرة الأولى: غياب مناطق إقليمية من دائرة التحليل.....244

الفقرة الثانية: إغفال للقوى الصاعدة الدولية الأخرى.....246

الفصل الثاني: الواقعية الهجومية عند جون ميرشايمر كنظرية إرشادية للسياسة الخارجية.....249

المبحث الأول: الواقعية الهجومية عند جون ميرشايمر والسياسة الخارجية الأمريكية.....249

المطلب الأول: آليات صنع القرار بالسياسة الخارجية الأمريكية.....250

الفرع الأول: الآليات المؤسساتية للسياسة الخارجية الأمريكية.....250

الفقرة الأولى: السلطات الرئاسية والتنفيذية.....250

الفقرة الثانية: الكونغرس.. مجلسي النواب والشيوخ.....255

الفرع الثاني: الآليات غير المؤسساتية.....258

الفقرة الأولى: لوبيات الضغط وجماعات المصالح المترابطة.....258

الفقرة الثانية: مراكز الفكر والمجتمع الأكاديمي المتعدد النظريات.....261

الفقرة الثالثة: الإعلام المنفتح على الآراء المختلفة والرأي العام.....263

المطلب الثاني: إشكالية الهيمنة الليبرالية على صناع قرار السياسة الخارجية الأمريكية.....267

الفرع الأول: تقاليد ليبرالية بمؤسسات صنع القرار الأمريكي تواجه واقعية ميرشايمر.....267

الفقرة الأولى: أمريكا حارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان.....267

الفقرة الثانية: المسؤولية الأخلاقية في إرساء السلم العالمي.....271

الفرع الثاني: جون ميرشايمر وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية.....274

الفقرة الأولى: استراتيجية التوازن خارج المجال لتأبيد الهيمنة الأمريكية على نصف الكرة الغربي.....276

الفقرة الثانية: احتواء الصعود الصيني كي لا تصبح قوى مهيمنة على نصف الكرة الشرقي....279

المبحث الثاني: السياسة الخارجية المغربية على ضوء المخرجات النظرية لواقعية جون ميرشايمر.....283

المطلب الأول: السياسة الخارجية المغربية في نظام دولي فوضوي.....284

الفرع الأول: آليات صنع القرار بالسياسة الخارجية المغربية.....285

الفقرة الأولى: مركزية الآليات المؤسساتية.....285

الفقرة الثانية: محدودية الآليات غير المؤسساتية.....290

الفرع الثاني: خصائص السياسة الخارجية المغربية في عالم متغير.....295

الفقرة الأولى: سياسة خارجية منفتحة بتوجهات جديدة.....295

الفقرة الثانية: سياسة خارجية هاجسها الملفات الإستراتيجية الكبرى.....300

المطلب الثاني: السياسة الخارجية المغربية وبنية النظام الإقليمي.....304

الفرع الأول: السياسة الخارجية المغربية في محيطها الإقليمي.. التحديات والأولويات.....304

الفقرة الأولى: النظام الإقليمي وتحديات السياسة الخارجية المغربية.....305

الفقرة الثانية: الجغرافية كمدخل أساسي لتحديد أولويات السياسة الخارجية المغربية.....309

الفرع الثاني: أفق السياسة الخارجية المغربية على ضوء الواقعية الهجومية عند جون ميرشايمر.....314

الفقرة الأولى: إعادة هيكلة العلاقات مع القوى الدولية المؤثرة في النظام الدولي.....314

الفقرة الثانية: نحو نموذج معرفي واقعي جديد كمرشد نظري للسياسة الخارجية المغربية.....320

الخاتمة.....326

لائحة المراجع.....335

الفهرس.....356